



الرقم التسلسلي

رقم التسجيل

الموضوع:

معوقات انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي

دراسة ميدانية بجامعة سكيكدة والطارف

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل م د) في العلوم الاجتماعية تخصص: علم اجتماع التنمية

إشراف الدكتور:

بن زروق جمال

إعداد الطالبة:

مدار هدى

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د/ قيرة إسماعيل	أستاذ التعليم العالي	20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
أ.د/ بن زروق جمال	أستاذ التعليم العالي	20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا ومقررا
أ.د/ بن تروش عماد	أستاذ التعليم العالي	الشاذلي بن جديد الطارف	عضوا
د/ بوصنوبرة عبد الله	أستاذ محاضر قسم أ	05 ماي 1945 قالمة	عضوا
د/ لبصير شهرزاد	أستاذة محاضرة قسم أ	عبد الحميد مهري قسنطينة	عضوا
د/ ساسي هادف نجاة	أستاذة محاضرة قسم أ	20 أوت 1955 سكيكدة	عضوا

السنة الجامعية: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا
وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ
وَمَا يَرْزُقْهُ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا
يُضَاعِفْ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرًا
وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ
سُوفَ نَجْزِيَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا
عَذَابًا أَلِيمًا

اهداء

الحمد لله وكفى ثم الصلاة والسلام على الحبيب المصطفى المبعوث للعالمين رحمة
وهدي

.....أما بعد.....

فإنه من الجميل أن تتقاسم فرحة الإنجاز مع أناس تحبهم و يحبونك و يسعدهم أن
يشاركوك فرحة النجاح خاصة مثل هذا الإنجاز العلمي المرموق لذلك فإن أول من أهدي
له هذا ثمرة هذا المجهود إلى امرأة علمتني معنى الكفاح والتحدي والعزة إلى أمي "**حدي**"
ثم إلى رجل غرس في حب العلم والاجتهاد والمطالعة إذ أن الكتاب رفيقه الدائم إلى أبي
"**إسماعيل**" سببا وجودي ووصولي إلى هذا المقام أطال الله في عمريهما وأدام لهما
الصحة والعافية

ثم أهديه إلى إخوتي **فوزية** و**نصيرة** و**وردة** وزوجها **رفيق** وابنيهما
تقي و**يعقوب** إلى أخي **عاطف** وزوجته **ريم** وبناتهما **روضة** و**آية** و**جيهان**
ثم إلى أخي **توفيق** وزوجته **حسناء** وابنهما **معتز بالله** أدامكم الله سندا لي وبارك
في نسلكم

كما أهديه إلى كل الأهل والأقارب من العمومة أو الخؤولة خاصة الحبيبة الغالية ابنة
عمي "**حسنية**" فدعمها ودعائها كانا مصباحا ينير عتمة الدرب وإلى كل أحبتي وجميع
من أعرف سواء من قريب أو من بعيد

دون أن أنسى أهديه إلى جميع أصدقائي وإخوتي في الله أدام الله رفقتنا في الدنيا والآخرة
والمؤكد أنه قد احتواهم قلبي جميعهم حتى وإن لم تحتويهم الأطروحة فلن تمحى ذكراهم
أبدا ما حييت وأرجو أن نكون زملاء على منابر النور يوم القيامة إنشاء الله خاصة
رفيقات الدرب **لينا** "**أمينة**" صديقتنا الثانوية إلى الآن "**يمينة**" أدام الله رفقتنا

محبتكم هدي

شكر وتقدير

ومن حق النعمة الذكر، وأقل جزاء للمعروف الشكر... فبعد شكر المولى عز وجل،
المتفضل بجليل النعم، وعظيم الجزاء...

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ﴿ من لم يشكر الناس لم يشكر الله ﴾ صدق
رسول الله

لذلك فإنني أبسط كل ما في جيوب الشكر لكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من
بدايته إلى نهايته وفي كل خطواته ومراحله سواء من قريب أو بعيد وأيا كان شكل
المساعدة خاصة القائمين على التعديل والتنقيح والطباعة والترجمة

وأول شكر يكون للأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور "جمال بن زروق" على مجهوداته
القيمة التي قد بذلها في سبيل إنجاز هذا المنجز العلمي

كما أن الشكر موصول إلى كل أساتذتي الأفاضل على كل ما قدموه من معارف وعلوم
وعلى المساهمة الفعالة في إثراء الرصيد المعرفي والعلمي في كل من جامعتي سكيكدة
والطارف وشكري موصول إلى كل الإداريين في كلا الجامعتين على كل مساعدة وجدتها
من عندهم

الطالبة هدى



الفهرس

الفهرس:

الإهداء

الشكر والتقدير

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

الملخص

المقدمة-----أ- د

القسم الأول: الإطار النظري للدراسة.

الفصل الأول: الإطار المفهمي للدراسة

تمهيد-----07

أولاً: الإشكالية-----08

ثانياً: أسباب وأهمية وأهداف اختيار الموضوع-----12

1. أسباب اختيار الموضوع-----12

2. أهمية الموضوع-----12

3. أهداف الموضوع-----12

ثالثاً: مفاهيم الدراسة-----13

1. مفهوم التعليم-----13

2. مفهوم التعليم العالي-----14

3. مفهوم الجامعة-----15

4. مفهوم المحيط-----18

5. مفهوم المعوقات-----21

6. مفهوم سوق العمل-----22

7. مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم-----22

رابعاً: النظريات المفسرة لعلاقة الجامعة بالمحيط-----25

1. نظرية البنائية الوظيفية ----- 25
2. نظرية الأثر البيئي ----- 32
3. النظرية التكاملية ----- 34
4. الماركسية المحدثة ونظرية التبعية ----- 35
5. نظرية الاختيار العقلاني ----- 36
6. نظريات ما بعد البنوية ----- 36
7. نظريات ما بعد الحداثة ----- 37
8. نظرية التحديث ----- 39
9. نظرية رأس المال البشري ----- 39
10. نظرية الأنساق الاجتماعية ومداخلها المختلفة ----- 41
11. المدخل النظري للدراسة ----- 42
- خامسا: الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع ----- 42**
- خلاصة ----- 59

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

- تمهيد ----- 61
- أولا: تاريخ الجامعات ----- 62**
1. تاريخ الجامعة في الوطن العربي ----- 62
2. نشأة التعليم العالي في الوطن العربي وتطوره ----- 63
- ثانيا: المسار التاريخي للجامعة الجزائرية ----- 65**
1. تاريخ الجامعة في الجزائر ----- 65
2. التعليم العالي في الجزائر ----- 66
3. الاتجاه العلمي والتقني في التعليم العالي ----- 73
4. إصلاح التعليم العالي ----- 73
5. الهيكلة الجديدة للتعليم العالي ----- 76
- ثالثا: أهداف الجامعة ----- 80**

1. الأهداف العامة للجامعة ----- 80
2. التجديد في أهداف التعليم الجامعي ----- 81
3. أبرز أهداف الجامعة ----- 81
4. أهم أهداف التعليم العالي ----- 84
- رابعاً: أهمية التعليم الجامعي ----- 85**
 1. الأهمية الأساسية للتعليم الجامعي ----- 85
 2. أسباب أهمية الجامعات ----- 87
 3. أهداف البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي ----- 87
 4. مبررات تطوير الأداء بالتعليم الجامعي العربي ----- 89
 5. أسباب الاهتمام بالتعليم الجامعي ----- 89
 6. العوامل البيئية (الاجتماعية والاقتصادية) المؤثرة في التعليم الجامعي ----- 90
 7. خصائص التعليم العالي العربي ----- 91
 8. مميزات مؤسسات التعليم العالي ----- 91
- خامساً: وظائف الجامعة ----- 92**
 1. الوظائف الفعلية للجامعة ----- 92
 2. الوظائف الأخرى الجامعة بالنسبة للمجتمع ----- 97
 3. وظائف الجامعة في الوطن العربي ----- 100
 4. وظيفة الجامعة الجزائرية ----- 101
 5. تطور مفهوم وظائف الجامعة ----- 101
 6. العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية ----- 102
 7. أهم وظائف الجامعة ----- 104
 8. الخدمة العامة ----- 107
 9. مجالات الخدمة العامة ----- 109
- خلاصة ----- 111

الفصل الثالث: معوقات انفتاح الجامعة على المحيط وأهم الحلول لذلك

تمهيد-----113

أولاً: عائق المناهج-----114

1. المعوقات الخاصة بالمناهج-----114

1.1 المناهج والمقررات الدراسية-----114

2.1 مشكلة المناهج وطرائق التدريس في الجامعة الجزائرية-----114

3.1 واقع التعليم في البلاد العربية-----115

4.1 واقع التعليم العالي في الوطن العربي-----115

5.1 أسباب عدم فاعلية منظومة التعليم العالي العربي-----115

6.1 إشكاليات وتحديات التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي-----116

7.1 تحديات التعليم الجامعي-----120

2. الحلول الخاصة بعائق المناهج-----124

1.2 التعديل على مستوى المناهج-----124

2.2 الإشكاليات والعوامل الحاكمة في تطوير التعليم الجامعي-----126

3.2 تطوير التكوين الجامعي-----126

4.2 الحلول المستقبلية للتحديات التي تواجه التعليم العالي في الوطن العربي-----129

5.2 معايير بالدريديج أو القيم والمفاهيم الأساسية فيها-----131

ثانياً: عائق العلاقة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل-----131

1. المعوقات الخاصة بعلاقة مخرجات الجامعة بمتطلبات سوق العمل-----132

1.1 هل هناك تعليم عالي-----132

2.1 الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وحاجات سوق العمل-----132

3.1 أزمة الموازنة بين التكوين ومتطلبات سوق العمل-----132

4.1 أسباب عدم الموازنة بين المخرجات والاحتياجات-----132

5.1 الموازنة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل-----133

6.1 عزلة الجامعة عن محيطها السوسيو اقتصادي-----134

7.1 خصائص مخرجات التعليم العالي التي يحتويها سوق العمل في الجزائر-----134

2. الحلول الخاصة بعائق علاقة مخرجات الجامعة مع متطلبات سوق العمل ----- 135
- 1.2 الموازنة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل ----- 135
- 2.2 ربط الصلة بين الجامعة والمؤسسات لتوظيف الموارد البشرية ----- 135
- 3.2 محاولة تكييف نظام التربية والتكوين مع الوضع الاقتصادي ----- 136
- 4.2 التعليم العالي وعالم العمل ----- 136
- 5.2 النشاطات التي تمكن من تحديد دور الجامعة المنتجة ----- 137
- 6.2 تفعيل أثر احتياجات سوق العمل على مخرجات التعليم العالي ----- 137
- 7.2 الركائز الأساسية التي تستند إليها الجامعة من أجل مساهمتها في التنمية ----- 140
- ثالثا: عائق خدمة المحيط ----- 142**
1. المعوقات الخاصة بخدمة المحيط ----- 142
- 1.1 العلاقة الغائبة بين الجامعة والمجتمع ----- 142
- 2.1 مشكلات خدمة المحيط ----- 142
- 3.1 أزمة التعليم الجامعي وراء أزمات الإنتاج والإنتاجية ----- 143
- 4.1 الانتقادات المتوصل إليها من أهداف التعليم الجامعي ----- 143
- 5.1 العناصر التي أربكت التوازن المتميز في التعليم العالي ----- 144
- 6.1 مدخلات التعليم الجامعي ----- 144
- 7.1 مخرجات التعليم الجامعي ----- 147
2. الحلول الخاصة بعائق خدمة المحيط ----- 147
- 2.1 علاقة الجامعة بالمحيط من خلال بعض النماذج التقييمية ----- 148
- 2.2 سياسة لربط التعليم العالي بمؤسسات الإنتاج ----- 149
- 3.2 خصوصيات العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي ومحيطها ----- 151
- 4.2 انفتاح الجامعة على المجتمع ----- 152
- 5.2 متطلبات تطوير منظومة التعليم العالي والجامعي ----- 157
- 6.2 أهم المقترحات لزيادة الصلة بين الجامعة والمحيط ----- 159
- 7.2 بعض التصورات عن أوضاع التعليم الجامعي المستقبلية في الأمة العربية ----- 159

161	رابعاً: عائق التمويل
161	1. المعوقات الخاصة بمشكل التمويل
161	1.1 تمويل التعليم العالي
162	2.1 إشكالية الإنفاق على التعليم وتمويله
163	3.1 مشكلات التمويل
164	2. الحلول الخاصة بعائق التمويل
164	1.2 الإنفاق على التعليم
164	2.2 التدويل وفتح التعليم العالي على القطاع الخاص
165	3.2 كيف يمكن مواجهة مشكلة القصور في تمويل التعليم العالي
166	4.2 الآليات والموارد الجديدة التي تقترحها معظم الدراسات لتمويل الجامعات
167	5.2 الاتجاهات العالمية المعاصرة في تمويل التعليم الجامعي
169	خلاصة

الفصل الرابع: طبيعة المحيط الذي تعمل ضمنه الجامعة

171	تمهيد
171	أولاً: طبيعة المحيط الذي تعمل ضمنه الجامعة
172	1. خصائص وفوائد محيط المؤسسة
172	2. تغير المحيط
172	3. فعالية آثار المحيط
173	4. دورة تحليل المحيط
173	5. تحليل القوة والضعف والفرص والتهديدات: SWOT
174	6. فوائد تحليل المحيط الخارجي
177	7. مكونات المحيط
178	ثانياً: أنواع المحيط ومستوياته
178	1. أنواع المحيط
179	2. مستوياته

180	3. عوامل المحيط الخارجي
181	4. عناصر المحيط
183	5. الإطار الكلي للمحيط
186	ثالثا: سوق العمل الجزائري
186	1. تجزئة سوق العمل الجزائري
186	2. قوى سوق العمل
187	3. العوامل المؤثرة على سوق العمل
187	4. سوق الشغل الجزائري ومتطلباته
187	5. سوق الشغل بين العرض والطلب
188	رابعا: الاتصال التنظيمي
188	1. تعريف الاتصال
188	1.1 اصطلاحيا
188	2.1 إجرائيا
189	3.1 الاتصال التنظيمي اصطلاحيا
189	4.1 إجرائيا
190	2. عناصر الاتصال
191	3. أهداف الاتصال
192	4. أهمية الاتصالات التنظيمية
193	5. معوقات الاتصالات التنظيمية
194	6. طرق ووسائل الاتصال الداخلي
195	7. اتجاهات الاتصال
196	8. خصائص الاتصال
196	9. أنواع الاتصال التنظيمي
199	10. وظائف الاتصال التنظيمي

11. المحيط الاقتصادي والإداري للمؤسسة ----- 200
12. المحيط المالي للمؤسسة الاقتصادية----- 200
- 13.الاتصال التفاعلي ----- 201
- خامسا: العولمة وإدارة الجودة الشاملة في التعليم ----- 201**
1. أهم المعوقات التي تعترض تجسيد مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية ----- 201
- 1.1 الانعكاسات التعليمية العالمية لظاهرة العولمة ----- 201
- 2.1التحديات التعليمية التي تثيرها العولمة ----- 202
- 3.1 انعكاسات العولمة على التعليم العالي ----- 203
- 4.1مسوغات تطبيق الجودة في التعليم العالي ----- 203
- 5.1معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية----- 204
- 6.1 هل يمكن تطبيق ضمان الجودة في مؤسساتنا التعليمية ----- 205
- 7.1تحديات أمام التحول نحو نظام ضمان الجودة التعليمية والاعتماد----- 206
2. الحلول الخاصة بمشكلا العولمة والجودة الشاملة في الجامعة----- 206
- 1.2أبعاد وأساليب المعرفة في ظل العولمة ----- 206
- 2.2التعليم الجامعي والعولمة والتنمية ----- 207
- 3.2 رؤية مستقبلية للتعامل مع عولمة التعليم الجامعي ----- 207
- 4.2 عولمة التعليم ----- 208
- 5.2الجودة الشاملة في التعليم العالي----- 208
- 6.2أهداف نظام الجودة في التعليم الجامعي ----- 208
- 7.2الحاجة إلى جودة التعليم الجامعي في الوطن العربي ----- 210
- 8.2 فلسفة الجودة الشاملة في التعليم العالي ----- 211

211	9.2 تطوير جودة التعليم العالي
2012	10.2 جودة الصلة بين المؤسسة التربوية والمجتمع المحلي
212	11.2 الركائز والأهداف الأساسية لضمان الجودة في المؤسسات التعليمية
213	12.2 الخطوات الضرورية لتحقيق نظام إدارة الجودة الشاملة في العملية التعليمية الجامعية
214	خلاصة

القسم الثاني: الإطار الميداني للدراسة.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية

217	تمهيد
218	أولاً: المنهج المستخدم في الدراسة
218	1. تعريفه
218	2. تعريف المنهج الوصفي التحليلي
220	ثانياً: أدوات جمع البيانات الخاصة بالدراسة
220	1. الاستمارة
222	ثالثاً: العينة
222	1. تعريف العينة
224	2. خصائص العينة
230	رابعاً: الفرضيات
234	خامساً: مجالات الدراسة
235	1. المجال المكاني
259	2. المجال الزمني
259	3. المجال البشري
260	خلاصة

262	-----	الفصل السادس: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الأولى
281	-----	الفصل السابع: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثانية
306	-----	الفصل الثامن: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثالثة
331	-----	تحليل النتائج على ضوء الدراسات السابقة
334	-----	تحليل النتائج على ضوء الفرضيات
342	-----	النتائج العامة للدراسة
346	-----	الخاتمة
350	-----	قائمة المراجع
356	-----	قائمة الملاحق

فهرس الجداول:

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
01	توزيع الجنس لأفراد العينة	224
02	يبين توزيع السن لأفراد العينة	225
03	توزيع الدرجة العلمية لأفراد العينة	227
04	توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في العمل	228
05	توزيع أفراد العينة حسب الكليات	229
06	دوائر ولاية سكيكدة	238
07	بلديات ولاية سكيكدة	238
08	دوائر وبلديات ولاية الطارف	257
09	نسبة العلاقة الموجودة بين الجامعة ومحيطها	263
10	تمثلات العلاقة بين الجامعة ومحيطها	264
11	مشاركة الجامعة في تغطية معظم المناسبات للمحيط الخارجي من عدمها	265
12	وجود اتفاقات وشراكات عمل بين الجامعة ومختلف مؤسسات المحيط من عدمها	267
13	عمل الجامعة على نشر الوعي الثقافي والاجتماعي بالمشاركة في معظم المناسبات بالمحيط من عدمها	268
14	تقديم الأساتذة بالجامعة ندوات ومحاضرات عامة بالمحيط الخارجي تخص مواضيع الساعة من عدمه	269
15	تقديم الجامعة الاستشارات العلمية للمؤسسات والشركات في المحيط الخارجي من عدمه	270
16	إنجاز الجامعة بحوث علمية بطلب من مؤسسات أو هيئات محلية من عدمه	272
17	استفادة المؤسسات والهيئات المحلية من نتائج البحوث التي تقوم بها الجامعة من عدمها	273
18	توفير الجامعة التمويل الكافي للقيام بالبحوث العلمية تماشيا مع سوق العمل من عدمه	274
19	تقديم مؤسسات المحيط التمويل والدعم المادي الكافي للجامعة للقيام بالبحوث العلمية التي من شأنها حل مشكلات تلك المؤسسات من عدمه	275
20	مدى ثقة المحيط بنتائج البحوث العلمية تنتجها الجامعة من عدمها	276
21	استناد المحيط لنتائج البحوث كمرجعية رئيسية لحل مختلف مشكلاته من عدمه	277

281	الآليات الأساسية التي تعمل الجامعة من خلالها على الانفتاح على محيطها خاصة سوق العمل	22
283	مراعاة الجامعة عند وضعها لبرنامج طبيعة المحيط الذي تعمل ضمنه وكذا احتياجات سوق العمل من عدمها	23
284	مدى توافق ما تقدمه الجامعة مع ما يتطلبه سوق العمل من عدمه	24
285	اعتبار عدم التوافق دليل على وجود فجوة بين مخرجات الجامعة وما ينتظره سوق العمل من عدمه	25
287	مدى توجه النظام الإداري للجامعة نحو سوق العمل من عدمه	26
288	مدى استيعاب الجامعة للأعداد الهائلة من خريجي الثانويات بالمحيط من عدمه	27
289	اعتبار هذا الاستيعاب عائقا في علاقة الجامعة بالمحيط خاصة مشكل اختلال التوازن بين مخرجاتها ومتطلبات سوق العمل من عدمه	28
291	حرص الجامعة على خلق موازنة بين مخرجاتها ومتطلبات سوق العمل من عدمه	29
292	اعتماد الجامعة على مشاكل واحتياجات المحيط كمصدر من مصادر تأليف كتبها وتقاريرها العلمية من عدمه	30
293	مدى أخذ الجامعة بمقترحات وتطلعات مؤسسات سوق العمل عند اتخاذ إجراءات إدارية من عدمه	31
294	تزويد الجامعة المحيط بالكوادر البشرية المؤهلة لخدمته من عدمه	32
295	مدى امتلاك الجامعة لمعرفة واسعة بحاجات مؤسسات المحيط من حيث نوعية وكفاءة الخريجين من عدمها	33
296	مدى توفير الجامعة فرص عمل أوسع لأبناء المحيط التابعة له من عدمه	34
298	مدى تأمين الجامعة الموازنة بين مختلف تخصصات مخرجات التكوين الجامعي واحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية من عدمه	35
299	مدى توجيه البحوث في إطار الماستر والدكتوراه لتناول قضايا ومشكلات مرتبطة بالمحيط من عدمه	36
300	قيام المخابر على مستوى الجامعة ببحوث علمية تخدم التنمية المحلية من عدمها	37
302	مستوى عملية الاتصال بين الجامعة ومحيطها	38
307	مدى اعتبار نوعية البرامج والتخصصات الموجودة على مستوى الجامعة عائقا أمام انفتاح الجامعة على محيطها من عدمه	39
308	مدى مراعاة التخصصات والبرامج	40

	في الجامعة حاجات ومتطلبات سوق العمل والمحيط السوسيو اقتصادي من عدمه	
309	مدى انعكاس جودة أداء الجامعة وجودة مخرجاتها على المحيط السوسيو اقتصادي من عدمها	41
310	مدى ارتباط البرامج التعليمية بالواقع العملي من عدمه	42
311	مدى وجود توافق بين المقررات التعليمية وبين المعايير العالمية والتطورات التكنولوجية من عدمه	43
313	مدى حرص الأساتذة على استخدام التقنيات الحديثة في العملية التدريسية بشكل يتماشى مع متطلبات سوق العمل من عدمه	44
314	مدى مساهمة طرق التقييم والامتحانات على تقييم جيد لمكتسبات الطالب من عدمها	45
315	وجود توافق بين المقررات التعليمية وقدرة استيعاب الطالب من عدمه	46
317	مدى تشكيل الأعداد المرتفعة للطلبة عائقاً أمام تكوين نوعي وفقاً لمعايير محددة	47
318	مدى استفادة الطلبة من أعمال تطبيقية كافية للموازنة بين النظري والتطبيقي في التكوين من عدمها	48
319	مدى توفير الجامعة تجهيزات ومخابر كافية لتعزيز الجانب التطبيقي من تكوين الطلبة من عدمه	49
320	مدى مساهمة التكوين القاعدي في انحدار المستوى العام في الجامعة من عدمه	50
322	منح المؤسسات المحلية فرص للطلبة لإجراء تكوين تطبيقي بها من عدمه	51
323	إيجاد الطلبة صعوبة في إنجاز	52
	بحوثهم في المؤسسات والإدارات المحلية من عدمها	
324	مدى تمتع خريجو الجامعة بكفاءة عالية تؤهلهم لإتقان عملهم في بداية التعيين من عدمه	53
326	أهم معوقات انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي	54

فهرس الأشكال:

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
224	توزيع الجنس بالنسبة لأفراد العينة	01
226	توزيع أفراد العينة حسب السن	02
228	توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية	03
229	توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في العمل	04
230	توزيع أفراد العينة حسب الكليات	05
232	ارتباطات مؤشرات الفرضية الأولى	06
233	ارتباطات مؤشرات الفرضية الثانية	07
234	ارتباطات مؤشرات الفرضية الثالثة	08
242	خريطة ولاية سكيكدة	09
258	خريطة ولاية الطارف	10
263	نسبة وجود علاقة بين الجامعة ومحيطها	11
265	تمثلات العلاقة بين الجامعة ومحيطها	12
266	مشاركة الجامعة في تغطية ومواكبة معظم المناسبات للمحيط الخارجي من عدمها	13
268	وجود اتفاقيات وشراكات عمل بين الجامعة ومختلف مؤسسات المحيط من عدمها	14
269	عمل الجامعة على نشر الوعي الثقافي والاجتماعي بالمشاركة في معظم المناسبات بالمحيط من عدمها	15
270	تقديم الأساتذة بالجامعة ندوات ومحاضرات عامة بالمحيط الخارجي تخص مواضيع الساعة من عدمه	16
271	تقديم الجامعة الاستشارات العلمية للمؤسسات والشركات في المحيط الخارجي من عدمه	17
272	إنجاز الجامعة بحوث علمية بطلب من مؤسسات أو هيئات محلية من عدمه	18
273	مدى استفادة المؤسسات والهيئات المحلية من نتائج البحوث التي تقوم بها الجامعة من عدمها	19
274	توفير الجامعة التمويل الكافي للقيام بالبحوث العلمية تماشيا مع سوق العمل من عدمه	20
276	تقديم مؤسسات المحيط التمويل والدعم المادي الكافي للجامعة للقيام بالبحوث العلمية التي من شأنها حل مشكلات تلك المؤسسات من عدمه	21
277	مدى ثقة المحيط بنتائج البحوث العلمية تنتجها الجامعة من عدمها	22

278	استناد المحيط لنتائج البحوث كمرجعية رئيسية لحل مختلف مشكلاته من عدمه	23
282	الآليات الأساسية التي تعمل الجامعة من خلالها على الانفتاح على محيطها خاصة سوق العمل	24
284	مراعاة الجامعة عند وضعها لبرنامج طبيعة المحيط الذي تعمل ضمنه وكذا احتياجات سوق العمل من عدمها	25
285	مدى توافق ما تقدمه الجامعة مع ما يتطلبه سوق العمل من عدمه	26
286	عدم التوافق دليل على وجود فجوة بين مخرجات الجامعة وما ينتظره سوق العمل من عدمه	27
287	توجه النظام الإداري للجامعة نحو سوق العمل من عدمه	28
288	مدى استيعاب الجامعة للأعداد الهائلة من خريجي الثانويات بالمحيط من عدمه	29
290	اعتبار هذا الاستيعاب عائقا في علاقة الجامعة بالمحيط خاصة مشكل اختلال التوازن بين مخرجاتها ومتطلبات سوق العمل من عدمه	30
292	حرص الجامعة على خلق موازنة بين مخرجاتها ومتطلبات سوق العمل من عدمه	31
293	اعتماد الجامعة على مشاكل واحتياجات المحيط كمصدر من مصادر تأليف كتبها وتقاريرها العلمية من عدمه	32
294	مدى أخذ الجامعة بمقترحات وتطلعات مؤسسات سوق العمل عند اتخاذ إجراءات إدارية من عدمه	33
295	تزويد الجامعة المحيط بالكوادر البشرية المؤهلة لخدمته من عدمه	34
296	مدى امتلاك الجامعة لمعرفة واسعة بحاجات مؤسسات المحيط من حيث نوعية وكفاءة الخريجين من عدمها	35
297	مدى توفير الجامعة فرص عمل أوسع لأبناء المحيط التابعة له من عدمه	36
299	مدى تأمين الجامعة الموازنة بين مختلف تخصصات مخرجات التكوين الجامعي واحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية من عدمه	37
300	مدى توجيه البحوث في إطار الماستر والدكتوراه لتناول قضايا ومشكلات مرتبطة بالمحيط من عدمه	38
301	قيام المخابر على مستوى الجامعة ببحوث علمية تخدم التنمية المحلية من عدمها	39
303	مستوى عملية الاتصال بين الجامعة ومحيطها	40
308	مدى اعتبار نوعية البرامج والتخصصات الموجودة على مستوى الجامعة عائقا أمام انفتاح الجامعة على محيطها من عدمه	41

309	مدى مراعاة التخصصات والبرامج في الجامعة حاجات ومتطلبات سوق العمل والمحيط السوسيو اقتصادي من عدمه	42
310	مدى انعكاس جودة أداء الجامعة وجودة مخرجاتها على المحيط السوسيو اقتصادي من عدمها	43
311	مدى ارتباط البرامج التعليمية بالواقع العملي من عدمه	44
312	مدى وجود توافق بين المقررات التعليمية وبين المعايير العالمية والتطورات التكنولوجية من عدمه	45
314	مدى حرص الأساتذة على استخدام التقنيات الحديثة في العملية التدريسية بشكل يتمشى مع متطلبات سوق العمل من عدمه	46
315	مدى مساهمة طرق التقييم والامتحانات على تقييم جيد لمكتسبات الطالب من عدمها	47
316	مدى وجود توافق بين المقررات التعليمية وقدرة استيعاب الطالب من عدمه	48
318	مدى تشكيل الأعداد المرتفعة للطلبة عائقا أمام تكوين نوعي وفقا لمعايير محددة	49
319	مدى استفادة الطلبة من أعمال تطبيقية كافية للموازنة بين النظري والتطبيقي في التكوين من عدمها	50
320	مدى توفير الجامعة تجهيزات ومخابر كافية لتعزيز الجانب التطبيقي من تكوين الطلبة من عدمه	51
321	مدى مساهمة التكوين القاعدي في انحدار المستوى العام في الجامعة من عدمه	52
322	منح المؤسسات المحلية فرص للطلبة لإجراء تكوين تطبيقي بها من عدمه	53
324	إيجاد الطلبة صعوبة في إنجاز بحوثهم في المؤسسات والإدارات المحلية من عدمها	54
325	يبين مدى تمتع خريجو الجامعة بكفاءة عالية تؤهلهم لإتقان عملهم في بداية التعيين من عدمه	55
327	أهم معوقات انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي	56

المُلخَص

الملخص:

إن الجامعة كمؤسسة مجتمعية قائمة بذاتها تقوم على ثلاثة ركائز أساسية وهي التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وهي المؤسسة الوحيدة التي توكل لها هذه المهام الثلاث ولكي تؤدي رسالتها يجب عليها الاهتمام المطلق بقيامها بهذه الوظائف الثلاث، وذلك لأنها تتعكس وتؤثر بشكل مباشر على المحيط الخارجي للجامعة الذي يعتمد كثيرا على تأدية الجامعة لهذه الوظائف ولا تقل أية واحدة منهم أهمية على الأخرى فكلها تصب في خدمة المجتمع وتنميته.

إن المحيط الخارجي للجامعة خاصة الاجتماعي والاقتصادي يعتمد كثيرا على ما تقدمه الجامعة له، فالمحيط الاجتماعي ينتظر منها تقديم الوعي والمشورة والإرشاد وتنقيفه والرفي به لمواكبة التطورات العالمية، أما المحيط الاقتصادي ينتظر منها إمداده بالكوادر البشرية المؤهلة والفعالة والدافعة والمشجعة للاستثمار فيه، وتعزيز قوى الإنتاج وآلياته لكي تتجح الجهود والمخططات التنموية، لكن العلاقة بين الجامعة وهذا المحيط غائبة ولا توجد تفاعلات أو تبادلات في ما بينهما في هذا الشأن فهي منعزلة عن محيطها وهو يعمل بمنأى عنها مستغنيا عن خدماتها والتي يحتاجها كثيرا، فكلاهما لا يعمل على تأدية واجبه نحو الآخر فلا الجامعة تعمل على خدمة المحيط ولا المحيط يعمل على تقديم الدعم للجامعة، ومن هذا الطرح تناولنا هذا الموضوع المعنون ب"معوقات انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي" والذي قادنا إلى طرح التساؤل الرئيسي التالي: ما هي المعوقات التي تمنع الجامعة من الانفتاح على محيطها السوسيو اقتصادي؟.

وقد تفرعت عنه مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي كالتالي:

- هل توجد تفاعلات بين الجامعة ومحيطها السوسيو-اقتصادي؟.
- هل للاتصال التنظيمي ومعرفة متطلبات سوق العمل دور في انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي؟.
- هل تسهم جودة التعليم ونوعية التخصصات والبرامج الجامعية في انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي؟.

ومن هذه الإشكاليات تبنت هذه الدراسة الفرضيات التالية:

- توجد تفاعلات بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي.

- للاتصال التنظيمي ومعرفة متطلبات سوق العمل دور في انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي.

- كلما كانت هناك جودة ونوعية للتعليم والتخصصات والبرامج الجامعية كلما ساهم ذلك في انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي.

ولأجل معرفة هذه المعوقات قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى قسمين، قسم نظري يحتوي على أربعة فصول نظرية تطرقت في عمومها إلى مسائل متفرقة حول الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي والقسم الثاني وهو القسم التطبيقي لهذه الدراسة، وهو بدوره مقسم إلى أربعة فصول تبحث في تفاصيلها عن برهنة لفرضيات هذه الدراسة والوصول إلى نتائج تؤكد حتماً أهم معوقات انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي.

تناول القسم الأول وهو قسم يشتمل على أربعة فصول، الفصل الأول تناول إشكالية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع وأهداف وأهمية ذلك، كما تناول أبرز المفاهيم الواردة في هذه الدراسة ثم تناول أهم النظريات التي تطرقت للتعليم الجامعي في علاقته بالمحيط والتنمية، ثم أبرز الدراسات السابقة والمشباهة لهذا الموضوع.

بينما الفصل الثاني بدأ بقراءة تاريخية لنشأة وتطور الجامعة ومن بينها الجامعة الجزائرية، ثم تناولنا أهداف وأهمية الجامعة والتعليم الجامعي واختتمنا هذا الفصل بالحديث عن وظائف الجامعة.

ثم الفصل الثالث تناول أبرز وأهم معوقات انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي إذ بدأنا بمشاكل المناهج والتخصصات، ثم غياب التفاعلات بين الجامعة والمحيط، ثم عدم موازنة مخرجات الجامعة مع متطلبات سوق العمل، ثم مشكل التمويل.

بينما الفصل الرابع تناول بشيء من التحليل محيط الجامعة الداخلي والخارجي كما تناول توضيحاً لماهية سوق العمل الجزائري، ثم تطرقنا إلى الاتصال التنظيمي والجودة الشاملة للتعليم الجامعي على اعتبار أنها متساندة وظيفياً فيما بينها، وكلها تعمل على ربط الصلة بين الجامعة ومحيطها من خلال تحسين الخدمات ومعرفة متطلباته.

أما القسم الثاني التطبيقي والذي ينقسم إلى أربعة فصول كذلك تناول الفصل الأول منه الإطار المنهجي أو الإجراءات المنهجية لهذه الدراسة، إذ تناولنا فيه المنهج المستخدم في هذه الدراسة وهو المنهج الوصفي على اعتباره المنهج المناسب لها ولطبيعة العلوم الاجتماعية ككل، وصف وتفسير العلاقة بين الجامعة ومحيطها، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي من خلال تتبع المسار التاريخي للجامعة، والاستعانة كذلك بالطرق الإحصائية أهمها برنامج SPSS.

الملخص

ثم تطرقنا إلى الأداة البحثية المناسبة لهذه الدراسة والمتمثلة في الاستمارة، لأنها أهم وأنسب الأدوات البحثية المستخدمة في مجال البحث العلمي والمصدر الأساسي للحصول على المعلومات اللازمة حول الموضوع وهذه الاستمارة مقسمة إلى أربعة محاور وهي:

المحور الأول: يتمثل في بيانات أولية عن المبحوثين ويضم 7 أسئلة.

المحور الثاني: يتمثل في بيانات معلقة بمدى وجود علاقات بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي ويضم 14 سؤالاً مضافاً لها أسئلة توضيحية تحليلية.

المحور الثالث: يتمثل في بيانات حول دور الاتصال التطبيقي ومعرفة متطلبات سوق العلم في انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي ويضم 16 سؤالاً بالإضافة إلى أسئلة أخرى تحليلية.

المحور الرابع والأخير: يتمثل في بيانات متعلقة بكيفية عمل جودة التعليم ونوعية التخصصات والبرامج التعليمية على انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي ويضم 16 سؤالاً إضافة إلى أسئلة تحليلية. وهذه الاستمارة تحتوي على 53 عبارة.

ثم تطرقنا إلى مجالات الدراسة إذ احتوت على مجالين مكانيين الأول وهو جامعة سكيكدة والثاني هو جامعة الطارف.

والمجال الزمني بدأت الدراسة حول موضوع الجامعة والمحيط في السنة الجامعية 2016-2018 وذلك من خلال رصد لمختلف الأدبيات التي تناولت الموضوع أو التي تطرقت إليه وبالتالي تجميع أكبر عدد ممكن منها ومن الدراسات السابقة لهذا الموضوع، وكذا التراث النظري حوله ومن ثم الشروع في العمل النظري المتعلق بهذا الموضوع، وفي السنة الجامعية 2018-2019 تم بناء استمارة بحثية حول الموضوع معدة لإجراء دراسة ميدانية مكملة للدراسة النظرية التي سبق التطرق إليها، وهذا بغية الحصول على إحصاءات دقيقة حول موضوع الدراسة، وقد تم بناء الاستمارة وتحكيمها وتعديلها في مدة استغرقت سبعة أشهر وتم توزيعها وتجميعها في مدة ثلاث أشهر واستغرقت عملية التفريغ والتحليل مدة أربعة أشهر.

وكذا المجال البشري وهم أساتذة الكليات جميعها على مستوى الجامعتين وعددهم 228 أستاذاً.

ومنه تطرقنا إلى العينة المناسبة لهذه الدراسة وهي العينة الطبقية المنتظمة باستعمال التوزيع المناسب، ثم الفرضيات المنبثقة عن هذه الدراسة إذ بلغ عدد العينة الكلي 228 فرداً.

بينما الفصول الثلاثة المتبقية تناولت قراءة وتحليل المعطيات الميدانية حول فرضيات الدراسة لنصل إلى تحليل أعمق لهذه المعطيات على ضوء الدراسات السابقة والفرضيات، لنصل إلى استخلاص أهم النتائج من هذه الدراسة.

ثم في الأخير طرحنا خاتمة عامة احتوت على جملة من الاقتراحات لمحاولة حل معوقات انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي.

وبعد كل ذلك أي بعد تفريغ المعطيات البيانية الميدانية وتحليلها توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

1. عدم وجود علاقات وتفاعلات بين كل من الجامعة والمحيط السوسيو اقتصادي، ماعدا وجود تبادلات بسيطة تتمثل في عمومها في تبادل كل من المدخلات والمخرجات لكليهما أي الجامعة والمحيط وهي متمثلة أساسا في الطلبة الموارد البشرية.
2. لا توجد هناك شراكات واتفاقيات عمل بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي وهذا راجع لكون الجامعة منغلقة على نفسها والمحيط، كذلك لا يهتم بمخرجات الجامعة العلمية وبذلك فلا يسعى لخلق مثل هذه الشراكات.
3. يوجد ضعف كبير في الاتصال والتنسيق فيما بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي وبالتالي فبحوث الجامعة لا توجه لخدمة المحيط السوسيو اقتصادي، كما أن مؤسسات المحيط لا تطلب من الجامعة إجراء بحوث لصالحها لحل مشكلاتها، ولربما مرد ذلك إلى غياب الثقة في نتائج الجامعة ومقدرتها على حل تلك المشكلات من جهة، ومن جهة أخرى نقص كبير في التمويل الكافي لخدمة البحث العلمي سواء من قبل الجامعة أو حتى مؤسسات المحيط لا تسهم في ذلك.
4. إن طبيعة التخصصات الجامعية لا تتماشى مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل والمحيط السوسيو اقتصادي، وحين وضعها لبرامج أو تخصصات فإنها لا تراعي سوق العمل ومتطلباته وهذا تسبب في وجود شرح كبير بينهما، فمخرجات الجامعة ليست هي ما يتطلبه سوق العمل ولهذا دور بارز في تنامي ظاهرة البطالة بطالة حاملي الشهادات الجامعية والسبب يبقى في غياب التواصل والتنسيق بينهما.
5. غياب الاتصال والتنسيق بين الجامعة والمحيط جعلها تفتقر لأبسط معلومة حوله خاصة احتياجات سوق العمل من الموارد البشرية المطلوبة ونوعية التخصصات المطلوبة مما جعلها تكس تخصصات وبرامج لا يحتاجها سوق العمل، ومنه تخريج أعداد هائلة من الطلبة دون مراعاة المطلوب وهذا ساهم في انعزال الجامعة أكثر فأكثر عن محيطها السوسيو اقتصادي.

الملخص

6. إن عموم تخصصات الجامعة وبرامجها تعد عائقاً أمام انفتاحها على محيطها لأنها نظرية غير مطلوبة في سوق العمل، وليست دافعة ومحركة لعجلة التنمية وذلك بسبب غياب الدراسات الفعلية عند وضع هذه البرامج والتخصصات.

7. تعرقل علاقة انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي جملة من المعوقات أبرزها:

- مشكل البرامج والتخصصات الجامعية التي لا تتوافق مع متطلبات سوق العمل.
- عدم مواءمة مخرجات الجامعة مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل والمحيط السوسيو اقتصادي.
- غياب التفاعلات والاتصالات الإيجابية والفعالة بين الجامعة والمحيط السوسيو اقتصادي.
- مشكل التمويل الغير كافي لخدمة البحث العلمي الذي من شأنه حل مشكلات المحيط السوسيو اقتصادي وخدمة التنمية.
- مشكل الجودة الشاملة في الجامعة جودة أدائها وجودة مخرجاتها الذي له انعكاس وتأثير على سوق العمل والمحيط السوسيو اقتصادي.



Résumé

Résumé :

L'université étant qu'une établissement sociable autonome est basée sur trois piliers essentiels et principaux qui sont l'enseignement et la recherche scientifique et service de la société, et c'est le seul établissement a qui on procure ces trois mission.

Et pour accomplir son rôle l'université doit s'occuper exclusivement de ses trois activités car elle influence immédiatement sur son environnement.

L'environnement extérieure de l'établissement surtout le sociale et l'économie est basé sur a que l'université lui donne au qui propose puisque la société attende qui on lui assevre l'éveil et le conseil et le guide vers le chemin du développement social et la technologie mondiale.

Par contre l'environnement économique attend de l'université qu'on lui forme la ressources humaine qui contient des chercheur et des gerris actifs et des ingénieur bien formés qui encouragent l'investissement dans le domaine économique, technologique, agricole, etc.. malheureusement , la relation entre l'université et cet environnement est absolument absente et négligée et il n'existe aucun contact entre eux. On observe que chacun d'eux est isolé dans ses fonctions. Ni l'université accède au service de l'environnement social et économique, ni ce dernier travaille au présente le coup de soutien pour l'université.

C'est pour cela que je viens de présenter ce mémoire et réflexion dans le titre est : " l'université s'ouvre sur son environnement socio-économique et les obstacles rencontrés ".

Un ensemble de questionnaires régionaux s'impose :

- Existe-t-il des actions actives entre l'université et son environnement socio-économique ?.
- Y'a-t-il un rôle entre la communication de la réglementation et la connaissance de ce que le marché de l'emploi a besoin dans l'ouverture de l'université sur son environnement socio-économique ?.
- Et ce que le bon enseignement les programmes étudiés et les spécialités ont un rôle dans ce cadre ?.

A partir de ces difficultés on obstacles, cette étude a prouvé :



Résumé

- Il existe des mouvements et activités entre l'université et son environnement socio-économique.
- Il existe un grand rôle de la communication organisée et le marché du travail pour qui l'université s'ouvre sur son environnement socio-économique.
- Tant qu'il y'aura des performances, des méthodologies dans l'enseignement et les programmes universitaires, cela participe à l'ouverture de l'université sur son environnement socio-économique.

Et pour reconnaître ses difficultés et obstacles rencontrés, nous avons partagé cette étude en deux parties ; une partie théorique qui contient quatre (04) chapitres théoriques qui généralement étudient les problématiques de l'université et son aspect socio-économique.

La deuxième partie est la pratique de cette étude qui est divisée aussi en quatre (04) qui cherche les principales causes qui gênent l'université et les véritables problèmes et obstacles qui sont la preuve de l'ouverture de l'université avec son environnement socio-économique.

La première partie, qui comprend quatre étapes est consacrée à la problématique de l'étude universitaire et les causes du choix du sujet, ses objectifs et leur importance, il explique les principales formules, et recherches qui ont discuté de ce sujet.

Par contre le deuxième chapitre a commencé par l'étude de la première naissance de l'université son développement dans le monde et surtout l'université algérienne, ses objectifs, son importance étant univers qui s'ouvre sur la société.

Puis, le troisième chapitre a montré les principales causes et les obstacles qui barrent l'ouverture de l'université de son environnement socio-économique.

Cependant, le quatrième est entamé à analyser l'environnement intérieur et extérieur de l'université et le problème du marché de l'emploi en Algérie, ensuite, le rôle de la communication organisée ou réglementaire et la performance de l'enseignement universitaire malgré leur indifférence, ils sont liés aux mêmes objectifs.

Deuxième partie ; la pratique qui est partagée en quatre chapitres contient le cadre méthodologique et les démarches à suivre de cette étude, dont on a discuté de la méthode idéale à suivre, et la maturité des sciences sociologiques de l'université,



Résumé

sa relation avec son environnement, on a appuyé son les statistiques du programme SPSS.

Puis, on a parle de l'outil nécessaire de recherche de cette étude qui est le questionnaire utilisé dans le domaine de la recherche scientifique et c'est la principale ressources qui expore les renseignements utiles sur l'objet.

Ce questionnaire est partagé en quatre chapitres qui sont :

1^{er} chapitre : qui contient des renseignements primaires sur les chercheurs on suppose 07 sept question.

2^{ème} chapitre : contient des preuves sur la relation de l'université et son environnement socio-économique il contient 14 questions.

3^{ème} chapitre : contient des preuves formelles sur le rôle de le communication organisés et reconnaitre les besoins du marché de l'emploi on propose 16 questions et d'autre preuves d'analyse.

4^{ème} et dernier chapitre : contient sur la performance de l'enseignement universitaire et les différentes spécialités et programmes d'enseignement sur l'ouverture de l'université sur l'univers socio-économique il contient 16 questions et d'autre analyses.

Ce questionnaire contient 53 expressions.

Puis, on a procédé au domaine de l'étude universitaire de différents endroits le premier est l'université de SKIKDA, le deuxième est l'université d'EL TARF.

Aussi, on a précisé l'année universitaire 2016/2018 à partir des différents études littérateurs de cet objet, sans oublier l'archive théorique, puis le travail théorique de ce sujet dans l'année universitaire 2018-2019 réaliser un formulaire on questionnaire pour faire un étude sur lieu pour compléter l'étude théorique, nous avons consacré (7) sept moins pour organiser élaborer ce formulaire, nous avons distribué et ramassé en (3) moins, cependant, l'analyse a dure (4) moins.

Les professeurs de la FAC entiers au niveau des deux universités consternées (SKIKDA et EL TARF) ont tous participé à l'organisation de cette étude et donner les avis et point de vue sur l'efficacité de notre université l'horaire nécessaire, 228 membres ont tous participé à ce sujet.



Résumé

Les trois parties qui restent sont consacrées pour la lecture et l'analyse des données sur terrain pour arriver à une analyse plus profonde pour ces données à partir des études précédentes afin d'arriver à retenir les résultats essentiels de cette étude.

Enfin, nous avons proposé une conclusion qui contient un ensemble de propositions afin de trouver une relation pour l'ouverture de l'université sur son environnement socio-économique.

Après élaboration et déchargement des énoncés et son analyse, nous sommes arrivés aux résultats suivants :

1. Il n'existe pas de relations actives entre l'université et son entourage socio-économique, on y trouve seulement des échanges simples en ressources humaines et étudiants.
2. Il n'existe pas de conversions ou sociétés d'emploi entre eux et cela revient à la fermeture de l'université sur lui-même la société ne s'intéresse pas à ce que l'université forme des cadres.
3. Il existe une grande faiblesse en communication organisée et la coordination entre l'université et l'entourage socio-économique, puisque les recherches scientifiques universitaires ne trouvent pas la publicité nécessaire ou la communication qui permet l'accès au marché de l'emploi sans oublier le manque de confiance dans les résultats de l'université et sa compétence pour résoudre les problèmes, sans compter le manque de financement.
4. La nature des spécialités universitaires ne convient pas au besoin du marché de travail, ce qui a provoqué un pourcentage important en change des porteurs de diplômes universitaires.
5. L'absence totale de la communication et la coordination, ce qui permet l'isolement total de l'université de son environnement socio-économique.
6. Les spécialités en programmes d'études à l'université trouvent un obstacle devant le besoin du marché de l'emploi.
7. Les difficultés rencontrées sont :
 - Les programmes en les spécialités étudiées.
 - Le besoin du marché de l'emploi.
 - L'absence de la communication positive.
 - Le problème de financement des recherches scientifiques pour arriver à un développement réel et efficace.
 - Le problème de la performance globale de l'université qui influence sur l'environnement socio-économique.

Abstract:

University, being an independent social establishment, is based on three main pillars; which are teaching, scientific research and community service. It is the only institution that is responsible for these three assignments. In order for it to deliver its message, it should give its absolute care to these three jobs. The latter reflects and directly effects the outside of the university, which highly depends on the University to do these jobs, they are all important in serving and developing the community.

The outside community of the university depend a lot on what the university has to offer, especially the economic and the social side. Its social entourage expects it to offer awareness, council, guidance and to educate it and upgrade it to keep pace with global development. On the other side; its economical entourage expects it to supply it with human cadres that are qualified, effective, motivated and encouraged to invest in it; they reinforce its productive powers to help its development plans succeed. However; the link between the University and its entourage is absent, there are no interactions or exchanges in between them in this matter. University is isolated from its entourage, and the latter functions without the first's much needed help. They both fail to fulfil their duties towards one another, university does not serve its entourage, and the entourage does not offer support to the university. From this point we decided to tackle this subject entitled "The Obstacles of Opening University to its Socio-Economic Surroundings", which lead us to ask the following question: What are the obstacles of opening university to its socio-economic surroundings?

The following sub-questions are driven from the main questions:

- Are there any interactions between university and its socio-economic entourage?
- Does the organizational communication and knowledge of labor market requirements play any role in the opening of university on its socio-economic entourage?
- Does the quality of education and the diversification of specialties and school programs contribute to the opening of university to its socio-economic entourage?

From the previous sub-questions we deduced the following hypothesis:

- There are indeed interactions between the university and its socio-economic entourage.



Abstract



- The organizational communication and knowledge of labor market requirements do play a role in the opening of university to its entourage.
- The better the quality of education and the diversification of specialties and school programs is the more university is open to its Socio-economic entourage.

In order for us to study these obstacles, we have divided this study into two parts. A theoretical part, which contains four chapters that dealt in general with various issues about university and its socio-economic entourage. A practical part, which also contains four chapters, they are an attempt to prove the hypothesis of this study that confirms the obstacles of Universities opening to its socio-economic entourage.

The first part is divided into four chapters, first chapter takes on the problematic of the study and the reason we chose this topic, its goals and importance. It also deals with the most important concepts included in this study. Moreover, it tackles the highest theories touching the relationship between the University and its entourage, as well as the highest studies that previously dealt with this topic.

The Second chapter starts with a historical reading of the beginning and development of university including Algerian ones. Then it moves to studying the goals and importance of university and its education. This chapter ends with a brief talk about university Jobs.

The third chapter deals with the highest and most important obstacles of university opening to its socio-economic entourage. It started off with the problems of the curricula and specialization, then it moved to the absence of the interaction between university and its entourage, after that it tackled the incompatibility of university outputs with the requirements of the labor market, even the problem of finance.

The fourth and final chapter of the first part took on the mission of analyzing the inside and outside of university surroundings, it also explained the nature of the Algerian labor market. Then it moved to the organizational communication and the overall quality of the university education. Even though these are separate components, they are functionally interdependent.

Now moving to the second part, the practical one, it is also divided into four chapters. The first chapter discussed methodology or the methodological aspect of this study. It explains the methodology used in this study, which is descriptive, considering it to be the best methodology used in this type of research or any other



Abstract

sociological research. It describes the relationship between university and its entourage. Not to forget using some of the historical methodology used in telling the story of university, plus using statistical methods such as spss program.

After that; we moved to the research tool used in this study that is the form. The form is the research tool that fits the scientific research perfectly, it is the best source to get the information needed for the study. It is divided into four sections:

-First Section: is preliminary data about the respondents, it includes 7 questions.

-Second Section: is data related to the extent of the relationship between university and its entourage, it includes 14 question, plus some analytical clarifying questions.

-Third Section: discusses the role of the organizational communication and the knowledge of labor market on the opening of university on its entourage, it includes 16 other questions, plus the analytical ones.

-Fourth and Final Section: discusses the effect of quality of the education and the university specialties on the opening of university on its entourage, it includes 16 other questions, plus the analytical ones.

This form contains 53 phrase.

Later, we went to the study fields. There are two study fields in this study: the University of Skikda and the University of Taref.

Regarding the timeline, the study began about the university and its entourage around the years of 2016/2018, through monitoring the various literature that previously dealt with the topic. Thus collecting as much literature and previous works as possible, plus the theoretical heritage, then starting with the theoretical part of the work. After that, in the years of 2018/2019 a research form was built around the topic, it was set to conduct a study field that would complete the theoretical part already dealt with in the previous years. All for the purpose of reaching accurate statistics around the topic. The form was built and adjusted in the period of 7 months, then it was distributed and collected in 3 months, after that it was dumped and analyzed in 4 months.

The human part included 228 teachers from both universities.

After that, we handled the proper sample to use in this study, which is the systematic stratified sample using the proper distribution. The full number of the samples reached 228 individual.



Abstract



The remaining three chapters offered reading and analyzing of the field data, around the hypothesis of the study, to reach a deeper analysis of the same data on the light of the previous studies and hypothesis. Therefore, be able to extract the most important results from this study.

At the end, we laid out a general conclusion that contained a set of suggestions that tried to solve the problem of universities opening to their socio-economic entourage.

After unpacking and analyzing the field data, we reached a number of results, the most important of which are:

- 1- There exists no relation or interaction between the university and its socio-economic entourage, except for a few simple exchanges. The exchanges of ins and outs that are presented in the human source, the students.
- 2- There exists no partnerships or businesses done between the university and its socio-economic entourage. As a result of the university being closed on itself, as well as the entourage not caring for the outcomes of the university.
- 3- There exists a big weakness in communication and coordination between the university and its socio-economic entourage, therefor university researchers are not done to serve its entourage. Plus the institutions of the entourage do not ask university to conduct studies to solve their problems, it may be the result of the lack of confidence the entourage has in university capacities and its ability to solve problems on one hand, and the lack of funding the entourage gives the university on the other hand.
- 4- The nature of university specialties do not go along with the needs and the requirements of the labor market and the socio-economic entourage. When it puts programs or specialties, it does not consider the labor market and its needs, which caused a tremendous crack between them. The outcomes of the university are not what the labor market requires. All of the above resulted in the growth of the unemployment rate.
- 5- The shortage of communication and coordination between university and its entourage made university lack the simplest of info about the labor market needs of the required human resources and the type of specialties, which made it stack a set of programs and specialties that the market does not need. Therefor causing the university to graduate a huge number of students without considering what is required. All of this resulted in the further isolation of university from its socio-economic entourage.
- 6- The generalization of university specialties and its programs is considered to be an obstacle to its opening on its entourage, because they are



Abstract

theoretically not demanded in the market. They are not motivating to the movement of the wheel of growth, because of the lack of actual studies when placing such programs and specialties.

7- The relationship between university and its entourage is caused by several obstacle:

- The problem of university programs and specialties that do not go along with the requirements of the market.

- The outcomes of university do not fit the needs and requirements of the labor market and the socio-economic entourage.

- The lack of interaction and positive communication between university and its socio-economic entourage.

- The problem of the insufficiency of university funding that could solve the socio-economic problems and develop growth.

- The problem of the overall quality of university, the quality of its performance and the quality of its output, which reflects and impacts the labor market and the socio-economic entourage.

المقدمة

يتوقف نمو وتطور وازدهار المجتمع بتضافر جهود عديدة من قبل أفراد ومؤسساته على اعتبار أنه نسق عام (المجتمع) يضم العديد من الأنساق الفرعية (المؤسسات) المتساندة وظيفيا، لكل منها نشاطها وأهدافها وغاياتها وأدوارها المنوطة بها، والتي تصب جميعها في بوتقة واحدة ألا وهي المجتمع الموجه الرئيسي لأهداف ورسالة وغاية كل مؤسسة والتي من شأنها خدمته وترقيته وتنميته.

والجامعة إحدى أهم المؤسسات المجتمعية الفاعلة والمؤثرة في دفع عجلة التنمية في المجتمع وهي أساس نهضته وقيامه، إذ أنها مصدر للإشعاع الفكري ومنازة وصرح علمي مرموق وذو شأن كبير، وبذلك فهي أهم منبع لإنتاج اقتصاد المعرفة وتكوين مجتمع المعرفة، وكل هذا يتم وينشأ من خلال قيامها بوظائف ثلاثية الأبعاد متمثلة أولا في نشر المعرفة من خلال عمليات التدريس التي تقوم بها، ثم إنتاج المعرفة من خلال عمليات البحث العلمي التي تجرى داخلها وأخيرا تطبيق المعرفة وذلك يتم من خلال وظيفة بارزة ومهمة لها ألا وهي خدمة المجتمع، كل هذا بوأها مكانه مرموقة فاقت باقي المؤسسات المجتمعية الأخرى.

إن قيام أي مجتمع ونهضته متوقف على موارده البشرية، تلك الموارد ذات النوعية الجيدة والكوادر المؤهلة والفعالة هي اللبنة الأولى في رقي وازدهار المجتمع، وهذه الموارد تعتبر الجامعة الممول الرئيسي لها، فهي المؤسسة الأولى التي تزود المجتمع بما يحتاجه من كوادر بشرية كل حسب مجاله وحسب تخصصه، وبالطبع الذي يحتاجه مجتمعها ومحيطها وسوق العمل، إذ تعمل الجامعة على استقبال هذا المورد البشري ثم تعمل على هندسته وتكوينه ليصبح فعالا ومنتجا ثم تقوم بتخريجه للمجتمع ليؤدي دوره فيه.

إن من كل هذا نستنتج أن الجامعة هي القلب النابض للمجتمع فدورها فعال فيه، وفي الوقت الحالي أصبحت وظيفة خدمة المجتمع محل اهتمام كل الجامعات في العالم، فكل جامعة تحرص كل الحرص على تأدية هذه الوظيفة على أحسن وأكمل وجه، لأنه -كما سبق وأن ذكرت- تعد المصنع الأول للهندسة البشرية الكائن الوحيد الذي تتوقف عليه نهضة ورتقي وتطور ونمو وازدهار المجتمع والشعوب والأمم.

لكن واقع الجامعة الجزائرية ينبئنا بعكس ذلك إذ أن هذه الوظيفة -خدمة المجتمع- تعد ضمن رسالتها وأهدافها نظريا فقط لكن لم تطبق فعليا على أرض الواقع رغم الإصلاحات التي عرفتتها الجامعة الجزائرية منذ 1971 إلى غاية الآن، إذ نادى هذه الإصلاحات بضرورة خدمة الجامعة لمجتمعها ومحيطها خاصة تزويد المحيط الاقتصادي بما يحتاجه من تخصصات وأبحاث علمية وموارد بشرية كفؤة ومؤهلة وفعالة،

لكن رغم ذلك فإن واقع الجامعة الجزائرية يدل على أنه مازال بعيدا كل البعد عن ذلك وتعيش حالة انفصال عن واقعها وعن مجتمعتها ومحيطها.

إن وظيفة خدمة المجتمع تجعل كل من الجامعة والمجتمع يعيشان في علاقة تواصل مستمر ومنتج وفعال، لكن الجامعة الجزائرية منعزلة ومنغلقة عن محيطها وغير منفتحة عنه، وتعيش في برج عاجي منغلقة ومتفوقة على نفسها، وهذا ما جعل دورها غائب في خدمة محيطها وتنميته وحتى عدم تزويده بالموارد البشرية المطلوبة، وكل هذا جعل من الجامعة تتصف بأنها إحدى المؤسسات التعليمية العادية في المجتمع ليس لها دور بارز فيه.

إن عدم انفتاح الجامعة على محيطها خلق مشاكل عديدة لذلك المحيط أبرزها تراجع في عمليات التنمية وضعف تطور المجتمع، وبالتالي التخلف عن ركب الحضارة والرقي والتقدم العالمي هذا من جهة المحيط الخارجي للجامعة، كما أنه انعكس بالسلب على المحيط الداخلي للجامعة إذ أنها لم تعد تحظى بمكانتها المرموقة خاصة وأنها أصبحت تعرف بمدرسة كبيرة تضم حشودا هائلة من الطلبة تتوزع في أغلبها على التخصصات النظرية التي تؤرق سوق العمل وتضعفه أكثر لأنها غير مطلوبة ولأنها تفتقد للجودة وللنوعية المطلوبة.

إن ما سبب الضعف في المجتمع وجعله غير مواكب ومسائر للحضارة والتطور العالمي هو ضعف المنظومة التعليمية الجامعية والتي يعول عليها كثيرا لنهضته وقيامه، كما أن عدم قيام الجامعة بهذه الوظيفة -خدمة المجتمع- جعل منها مؤسسة هشة لم تؤد واجبها ولم تؤت أكلها تجاه مجتمعتها، وهذا ما توضحه أكثر نوعية التخصصات الجامعية ونوعية المخرجات التي تبعث بها الجامعة لسوق العمل والتي بدورها ساهمت أكثر في اتساع الهوة بين الجامعة ومحيطها لأن هذه المخرجات لا يحتاجها سوق العمل، خاصة وأنه سوق سريع التغير والتحول بينما الجامعة غارقة في الجمود والنمطية ولا تعرف أي ديناميكية سواء على مستوى برامجها أو مقرراتها التعليمية أو تخصصاتها أو حتى في معايير الانتقاء والتوجيه بنسبة لخريجي التعليم القاعدي.

إن الرابط الوحيد بين الجامعة ومحيطها هو عمليتي المدخلات والمخرجات والتي تشتمل على العنصر البشري(الطلبة) فهي تستقبل الطلبة من مختلف التخصصات والمستويات، وتعمل على تكوينهم تكوينا نظريا أكاديميا ثم تمنحهم شهادات بعد إنهاءهم لسنوات الدراسة بها، ثم تعمل على تخريجهم لذلك السوق دون اهتمام أو علم مسبق باحتياجات ومتطلبات ذلك السوق أو حتى للتطورات الحاصلة فيه، أي إغراقه بشهادات

هو في غنى عنها وهذا ما ساهم في زيادة الفجوة واتساع الهوة أكثر بينهما، ولكل من هذا انعكاس وتأثير سلبي على المحيط وعلى التنمية ككل.

إن الاتصال الغائب بين الجامعة ومحيطها ساهم أيضا في ضعف العلاقة بينهما، فالإتصال يمكّن الجامعة من الاطلاع الواسع حول المتغيرات والمستجدات التي تطرأ على سوق العمل من جهة وعلى المشكلات والانشغالات والقضايا التي يعاني منها المحيط، وهذا جعل كل من الجامعة والم المحيط يعمل بمعزل عن الآخر، فعدم إلمام الجامعة بمعلومات كافية جعلها بعيدة كل البعد عنه كما جعل منها غير قادرة على مواكبته ومسايرته، مما أدى إلى تضاعف حجم العزلة بينهما كما أن المحيط لم يعد ينظر إلى الجامعة على أنها الممول الرئيسي له بالكوادر البشرية أو الحقل الخصب لإجراء البحوث التي من شأنها حل المشكلات المجتمعية، وهذا أضعف من ثقته فيها.

إن غياب الاتصال وغياب المواءمة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل والم المحيط تعد إحدى أبرز مشكلات العلاقة بين الجامعة ومحيطها، وهذه الدراسة تسعى إلى تسليط الضوء واكتشاف معظم المعوقات التي تمنع الجامعة من الانفتاح على محيطها السوسيو اقتصادي خاصة أنه في هذا الوقت يجب أن تكون هناك علاقة انفتاح وعطاء متبادل بينهما من أجل نهضة وتقدم وتنمية المجتمع.

ولأجل معرفة هذه المعوقات قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى قسمين، قسم نظري يحتوي على أربعة فصول نظرية تطرقت في عمومها إلى مسائل متفرقة حول الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي والقسم الثاني وهو القسم التطبيقي لهذه الدراسة، وهو بدوره مقسم إلى أربعة فصول تبحث في تفاصيلها عن برهنة لفرضيات هذه الدراسة والوصول إلى نتائج تؤكد حتما أهم معوقات انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي.

تناول القسم الأول وهو قسم يشتمل على أربعة فصول، الفصل الأول تناول إشكالية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع وأهداف وأهمية ذلك، كما تناول أبرز المفاهيم الواردة في هذه الدراسة ثم تناول أهم النظريات التي تطرقت للتعليم الجامعي في علاقته بالمحيط والتنمية، ثم أبرز الدراسات السابقة والمشابهة لهذا الموضوع.

بينما الفصل الثاني بدأ بقراءة تاريخية لنشأة وتطور الجامعة ومن بينها الجامعة الجزائرية، ثم تناولنا أهداف وأهمية الجامعة والتعليم الجامعي واختتمنا هذا الفصل بالحديث عن وظائف الجامعة.

ثم الفصل الثالث تناول أبرز وأهم معوقات انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي إذ بدأنا بمشكل المناهج والتخصصات، ثم غياب التفاعلات بين الجامعة والمحيط، ثم عدم مواهمة مخرجات الجامعة مع متطلبات سوق العمل، ثم مشكل التمويل.

بينما الفصل الرابع تناول بشيء من التحليل محيط الجامعة الداخلي والخارجي كما تناول توضيحا لماهية سوق العمل الجزائري، ثم تطرقنا إلى الاتصال التنظيمي والجودة الشاملة للتعليم الجامعي على اعتبار أنها متسائدة وظيفيا فيما بينها، وكلها تعمل على ربط الصلة بين الجامعة ومحيطها من خلال تحسين الخدمات ومعرفة متطلباته.

أما القسم الثاني التطبيقي والذي ينقسم إلى أربعة فصول كذلك تناول الفصل الأول منه الإطار المنهجي أو الإجراءات المنهجية لهذه الدراسة، إذ تناولنا فيه المنهج المستخدم في هذه الدراسة وهو المنهج الوصفي على اعتباره المنهج المناسب لها ولطبيعة العلوم الاجتماعية ككل، ثم تطرقنا إلى الأداة البحثية المناسبة لهذه الدراسة والمتمثلة في الاستمارة، ثم تطرقنا إلى مجالات الدراسة المكاني وهو جامعتي سكيكدة والطارف، والزماني وكذا البشري، ومنه تطرقنا إلى العينة المناسبة لهذه الدراسة وهي العينة الطبقية المنتظمة باستعمال التوزيع المناسب، ثم الفرضيات المنبثقة عن هذه الدراسة.

بينما الفصول الثلاثة المتبقية تناولت قراءة وتحليل المعطيات الميدانية حول فرضيات الدراسة لنصل إلى تحليل أعمق لهذه المعطيات على ضوء الدراسات السابقة والفرضيات، لنصل إلى استخلاص أهم النتائج من هذه الدراسة.

ثم في الأخير طرحنا خاتمة عامة احتوت على جملة من الاقتراحات التي من شأنها محاولة إيجاد حلول لمعوقات انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي.

القسم الأول: الإطار النظري للدراسة.

الفصل الأول: الإطار المفهومي للدراسة.

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها.

الفصل الثالث: معوقات انفتاح الجامعة على المحيط وأهم الحلول لذلك.

الفصل الرابع: طبيعة البيئة أو المحيط الذي تعمل ضمنه الجامعة.

الفصل الأول: الإطار المفهومي للدراسة

تمهيد

أولاً: الإشكالية

ثانياً: أسباب وأهمية وأهداف اختيار الموضوع

ثالثاً: مفاهيم الدراسة

رابعاً: النظريات المفسرة لعلاقة الجامعة بالمحيط

خامساً: الدراسات السابقة حول الموضوع

خلاصة

تمهيد

يعتبر هذا الفصل -الإطار المفاهيمي- كمدخل عام للدراسة إذ أن فيه تُبنى وتبين الإشكالية العامة التي انطلق منها الموضوع، وهي تقوم بإعطاء صورة شاملة حوله كما أننا سنطلعكم بدوافع وأهداف اختيارنا لهذا الموضوع محل الدراسة، ثم نوضح ونبين أهم المفاهيم الواردة فيه سواء كانت مفاهيم رئيسية أو ثانوية مساعدة بشيء من التفصيل، إذ تعتبر مفاهيم الدراسة بمثابة الباب الرئيسي أو المفتاح الرئيسي للدخول إلى هذه الدراسة وفهمها واكتشاف مضامينها والتعمق فيها، فبفضل المفاهيم تتضح الصورة حول الموضوع محل الدراسة وعليه فإنه لا تخلو أي دراسة من وجود هذا الإطار أو الحقل المفاهيمي كمدخل رئيسي للدراسة وهذا نظرا لأهميته وضروره وجوده في بداية الدراسة، وهذا حتى يتمكن الدارس أو القارئ لهذا الموضوع من فهمه حتى دون أن يواصل قراءة باقي العناصر والفصول الواردة فيه، لأنه من هنا ومن هذا المنطلق سيتعرف عليها وعلى محتوياتها، إذ إن هذه المفاهيم دارت في عمومها حول الجامعة كموضوع رئيسي وحول التعليم والتعليم العالي أو الجامعي، كذلك ركزت حول المحيط الاجتماعي والاقتصادي على وجه الخصوص، وقد ألقى الضوء كذلك حول مفاهيم مساعدة كجودة التعليم وسوق العمل، إضافة إلى التطرق إلى أهم النظريات المتعلقة بالتعليم الجامعي خاصة في علاقة الجامعة بالمحيط الموضوع الرئيسي لهذه الدراسة.

الفصل الأول: الإطار المفهمي للدراسة:

أولاً: الإشكالية:

يحتاج بناء المجتمع وتنميته وتطويره إلى تضافر جهود جميع أنساقه ونظمه وقيام كل بناء بوظيفته ودوره المنوط به، ومن خلال هذا التكامل والتساند الوظيفي يتحقق للمجتمع غاياته وأهدافه، وفي هذا تأكيد على أن خدمة المجتمع ووظيفة أساسية في أي نظام، فكل الأنظمة تبقى لخدمة المجتمع وضمان رقيه وتطوره. والحديث عن الأنظمة والأبنية المجتمعية يقودنا إلى التطرق إلى أهم بناء أو منظومة مجتمعية ألا وهي منظومة التعليم خصوصاً التعليم الجامعي، التي تعد مبعث الفكر والمعرفة وهي شعاع النور الذي يضيء المجتمع، وما التحضر والتقدم والرقي والازدهار الذي يعرفه العالم المتقدم اليوم ما هو إلا بفضل التعليم الجامعي والبحث العلمي الذي يسعى دائماً إلى ربط الصلة بين الجامعة ومجتمعها أو محيطها وهذا بهدف التعرف على كل قضاياها وانشغالاته ومشكلاته من أجل البحث لها عن حلول، هذه الأبحاث المنجزة في الجامعات والموجهة لخدمة المجتمع هي التي أسهمت بشكل كبير في عملية التنمية ومنه وصول هذه المجتمعات إلى ما هي عليه اليوم.

إن مما سبق يتبين أهمية وجود علاقة اتصال مستمرة ووثيقة بين الجامعة ومحيطها، وأن تنطلق جميع أبحاثها منه وأن توجه إليه، وهذا الانفتاح مسعى هام وغاية تزيد كل الجامعات وكل المجتمعات بلوغها وإدراكها، كما أنها مطلب أساسي في هذا العصر وهو ما تفتقده جامعاتنا المنغلقة على نفسها والمنعزلة عن واقعها، والتي تقدم أبحاثاً من أجل البحث العلمي لا من أجل خدمة المجتمع، هذا مما خلق عائقاً في وجه التنمية لأن التنمية تحتاج بشكل كبير وتعول كثيراً على ما تخرجه الجامعة خاصة الكفاءات البشرية القادرة والمؤهلة لمواجهة جميع المشكلات والتحديات التي تعترض سبيل التنمية، إضافة إلى الأبحاث العلمية المنجزة والمقدمة والتي تقدم حلولاً فعلية وناجعة لمختلف المشكلات.

فالتنمية بمختلف أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية تعتمد بشكل رئيسي على الجامعة وعلى مخرجات الجامعة، لأن التنمية تقوم على سواعد الموارد البشرية المؤهلة والفعالة والقادرة على تسيير عجلة التنمية للنهوض بالمجتمع، هذه الكوادر البشرية يتم صناعتها وتهيئتها داخل الجامعة لأنها المؤسسة المجتمعية الوحيدة المخول لها القيام بهذا العمل أي هندسة الموارد البشرية.

بعد إسناد مهمة خدمة المجتمع إلى الجامعة أصبحت التنمية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بها، بل إن تنمية المجتمع هي من بين أهم وأبرز وظائف الجامعة خاصة في الوقت الحالي الذي يعرف تزايد مستمر في وتيرة الرقي والتحضر والتغير والتطور، وعلى الجامعة أن تقوم بمهمتها هذه حتى تتمكن من مواكبة كل هذا الذي هو

مرهون بعمليات التنمية الشاملة بكل أبعادها، وما إسناد هذه المهمة إلى الجامعة إلا لأنها المنتج الوحيد لاقتصاد المعرفة الراعي الرسمي لعمليات التنمية.

يساهم التعليم في بناء المجتمع وتقدمه في اتجاهين أساسيين هما الاتجاه الاقتصادي والاتجاه الاجتماعي فالوظيفة الاقتصادية للتعليم تسعى إلى إعداد وتدريب الأيدي العاملة الفنية المطلوبة في جميع الميادين أما الوظيفة الاجتماعية تسعى أيضا إلى إعداد وتهيئة الأيدي العاملة الفنية ثقافيا واجتماعيا بشكل يناسب البيئة الاقتصادية والفنية والمهنية الجديدة، أي لترقية المستويات الاجتماعية لإحداث التحول الاجتماعي اللازم للتحولات الاقتصادية الحاصلة لغرض تحقيق عملية ترقية النظام الاجتماعي ككل من خلال تكامل البعدين الأساسيين المهني والإنساني عند الأفراد، فالتعليم والتنمية متشابهان من حيث أن كلا منهما فعل تحويل فالتعليم عملية تحويل عامة مقصودها الإنسان وعقله، والتنمية عملية تحويل أوسع وأكبر من التعليم لأنها لا تركز على فرد معين في مؤسسة محددة وإنما تشمل كل إنسان في المجتمع. (غربي، 2008، ص4-5)

تبرز أهمية التعليم العالي في الأدوار المتوقع منه الإسهام بها في تنمية المجتمع، فالدول ومجتمعاتها تنشئ مؤسسات التعليم العالي وتنفق عليها انطلاقا من الأدوار المتوقعة منه في التنمية وقيادة التغيير باعتبار التعليم العالي مكونا للعقول والعلوم والمعارف ومهارات اتخاذ القرار وحسن التصرف في كل شؤون الحياة، وباعتباره مولدا للقيادات الفكرية والعلمية والسياسية والإدارية والاقتصادية القادرة على قيادة التنمية وإدارتها بفعالية مستمرة ومرنة. (غربي، 2013-2014، ص58)

كل هذا يفرض على الجامعة ضرورة التحسين والتغيير المستمر في هيكلها وبرامجها وتخصصاتها وهذا حتى تواكب كل التغيرات والتطورات العالمية، لأن التنمية عملية ديناميكية وهي عملية تغير ثقافي وديناميكي (أي متصلة وواعية) موجهة تتم في إطار اجتماعي معين وترتبط عملية التنمية بازدياد أعداد المشاركين من أبناء الجامعة في دفع هذا التغيير وتوجيهه وكذلك في الانتفاع بنتائجه وثمراته. (الجوهري، 2010، ص139)

والتنمية لا تقوم إلا بتضافر جهود عديدة أبرزها الجهود الجامعية ثم تتساند مع الجهود المجتمعية الأخرى كل هذا من أجل تنمية المجتمع، فالتنمية مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تنتج من التداخل الإرادي للمجتمع لتوجيه التفاعل بين الطاقات والإمكانات الكائنة للمجتمع والنسق الاجتماعي والاقتصادي للإنتاج والإبداع، وقوام هذه العملية إحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو. (محمد، 2003، ص48) كما أنها عملية ديناميكية متكاملة تحدث في المجتمع

من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة، وتتجسد مظاهرها في سلسلة من التغيرات البنائية الوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع، وتعتمد هذه العملية على موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر وقت مستطاع وذلك بقصد الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لكل أفراد المجتمع. (رشوان، 2009، ص16-17)

من كل هذا يتبين أن قيام التنمية يكون من خلال تضافر جميع الموارد، لكن تبقى الموارد البشرية التي هي من إنتاج الجامعة الفاعل الرئيسي في قيام التنمية المجتمعية، لأن التنمية عملية ديناميكية والأفراد هم أساس التغيير والتحول، والجامعة هي الرائد الأول في صقل هذه الموارد وفقا لهذه التغيرات والتحويلات الحاصلة في المجتمع، من أجل توجيهها توجيهها نافعاً لجهود ومخططات التنمية وقيام ونهضة المجتمع خاصة وأن العالم اليوم يتصف بالديناميكية والسيرورة الدائمة، فهو لا يعرف الثبات والاستقرار وإنسان الأمس لا يستطيع مواكبة عصر اليوم إنما يتوقف ذلك على الجامعة وبما تمده من مؤهلات تجعل منه قادراً على المواكبة المستمرة لهذا التغيير والتحول.

من هنا تتبين الأهمية القصوى للجامعة والتعليم الجامعي في تحقيق التنمية بمختلف أبعادها، لأن الطاقات البشرية التي تعمل الجامعة على هندستها هي التي تلعب الدور الرئيسي في إثراء عمليات التنمية، وهذا لا يتم إلا من خلال تكيف الجامعة مع محيطها وهذا من أجل السيطرة والتحكم في مختلف التغيرات والتحويلات الطارئة عليه حتى تتمكن من مواكبته ومسايرته، كما أن ذلك يسهم في خلق تنوع وثراء معرفي في تخصصات عدة تزود بها الجامعة محيطها، وذلك لأنه يحتاج لمثل هكذا تنوع حتى تزيد فرص الاستثمار ومنه زيادة في الإنتاج والذي بدوره يسهم في دفع عجلة التنمية.

لكن تواجه الجامعة العديد من التحديات والمعوقات التي تمنع اتصالها بمحيطها وتقف في وجه انفتاحها على هذا المحيط رغم حاجة كل منهما إلى الآخر، ولهذا انعكاس سلبي مرده تأخير في وتيرة تنمية المجتمع وهذا ما جعل من المجتمع متخلف ومتأخر عن مسايرة ركب الحضارة والتطور العالميين، لأن أهم ممول ومصدر لتعزيز التنمية غائب وهو الجامعة لأنها تعمل بمعزل عن مجتمعها ومحيطها وهي بذلك لا تعنى بقضايا وانشغالات ومشكلات مجتمعها أبرزها التنمية، وكل هذا أضعف من الجهود الموجهة لخدمة التنمية ومن مخططات التنمية والتي تكون في أصلها من إنتاج الطاقات والموارد والكوادر البشرية المؤهلة لذلك، والتي تعد الجامعة المصدر الوحيد لإنتاج مثل هذه الطاقات على اعتبار أنها تعرف تنوعاً وثراء في تخصصاتها هذا التنوع أسهم في تزويد المحيط بكوادر متنوعة ومؤهلة كل في مجال تخصصها، كما أن

هذا التنوع من شأنه أن يسهم في خلق تنمية شاملة سواء اقتصاديا أو اجتماعيا أو إداريا أو سياسيا أو ثقافيا.

إن التراجع الواضح الذي تعرفه التنمية بمختلف أبعادها في المجتمع الجزائري إنما يرجع إلى غياب دور الجامعة فيه، إذ أنها متفوقة على نفسها لا تنزل إلى محيطها ولا تؤدي دورها فيه وواجبها نحوه حتى نقطة الالتقاء الوحيدة بينهما وهي الموارد البشرية فإنها موارد تنقصها الخبرة والكفاءة، مما ساهم أيضا في إضعاف مخططات التنمية وجهودها لأنها موارد غير مطلوبة وفي تخصصات غير مرغوب بها لا تخدم التنمية إنما تضعفها.

رغم الجهود الحثيثة التي قامت الدولة الجزائرية بها للترقي بمنظومة التعليم العالي إلا أن هذه الجهود لم تكفل بالنجاح، فالجامعة مازال دورها غائب في خدمة مجتمعها ومحيطها كما أنها لم تلحق بعد بمصاف الجامعات العالمية وهذا ما يؤكد تدهورها للتصنيف العالمي للجامعات عبر مختلف أنحاء العالم.

كما أن ضعف الاتصال بين الجامعة ومحيطها ساهم أيضا في هذه العزلة، فهي لا تمتلك معرفة واسعة باحتياجات ومتطلبات محيطها ولا حتى التغيرات الحاصلة فيه، إذ أنه معروف بسرعة تغيره وتحوله بينما هي غارقة في الجمود والثبات كل هذا جعل منها غير قادرة وغير مؤهلة لخدمته، ساهم كل ذلك في زيادة الهوة فيما بينهما ولكل هذا انعكاس وتأثير سلبي على التنمية المجتمعية.

إن هذه المشكلات وهذه الانشغالات هي التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع وخوض غماره وتسليط الضوء على البحث في هذه المشكلات، من خلال سياقنا لهذا الموضوع والموسوم ب"معوقات انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي" وهذا بغية معرفة هذه المعوقات والتي أزلت المحيط وأضعفت من الجهود التنموية المبذولة من قبل المجتمع، وعليه فإننا أجمعنا كل ذلك في طرحنا لهذا التساؤل المركزي الذي تدور حوله هذه الدراسة وهو:

1.السؤال المركزي: ما هي المعوقات التي تمنع الجامعة من الانفتاح على محيطها السوسيو-اقتصادي؟. وقد انبثقت عنه جملة من الأسئلة الفرعية الموضحة والمفسرة له، وذلك من أجل إمطة اللثام عن الأسباب الحقيقية والفعلية وراء ذلك، وهذه الأسئلة متمثلة في:

2.الأسئلة الفرعية:

- هل توجد تفاعلات بين الجامعة ومحيطها السوسيو-اقتصادي؟.
- هل للاتصال التنظيمي ومعرفة متطلبات سوق العمل دور في انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي؟.

- هل تسهم جودة التعليم ونوعية التخصصات والبرامج الجامعية في انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي؟.

ثانيا: أسباب وأهمية وأهداف الدراسة:

1. أسباب اختيار الموضوع: تتبلور أهم أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

- تزايد الفجوة بين الجامعة والمحيط السوسيو-اقتصادي مما أدى إلى تنامي ظاهرة بطالة حاملي الشهادات الجامعية.
- علاقة الاتهام المتبادل بين الجامعة والمحيط السوسيو-اقتصادي.
- غياب التعاون والتبادل بين الجامعة والمحيط السوسيو-اقتصادي.
- تراجع العائد التنموي لمخرجات الجامعة على مستوى المحيط السوسيو-اقتصادي.

2. أهمية الموضوع:

- ترجع أهمية هذا الموضوع إلى كونه يمس جانب مهم ألا وهو علاقة الجامعة بالمحيط وبالخصوص المحيط السوسيو-اقتصادي، هذه العلاقة التي يجب أن تكون علاقة تبادلية كون الجامعة تأخذ من هذا المحيط مدخلاتها واليه تقدم مخرجاتها بعد تكوينها تكوينا مركزا يخدم الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، كما يسهم بشكل فعال في زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي، لكن ما يلاحظ على الجامعة الجزائرية أن علاقتها بمحيطها علاقة تتخللها مشكلات وتحديات فمخرجاتها لا تتماشى مع سوق العمل ولا تعمل على زيادة النمو الاقتصادي وهذا راجع لكون الجامعة غير منفتحة على محيطها ولا تستجيب لمتغيراته ولا تواكبها حتى، ولا تعمل على تسطير برامج أو تقديم تكوينات في تخصصات من شأنها إثراء النمو الاقتصادي وخدمة الجانب الاجتماعي حتى تتحقق التنمية لأن الجامعة والتعليم أهم مقومات التنمية.

3 . أهداف الموضوع: تعود أهداف الدراسة إلى ما يلي:

- تسليط الضوء على واقع الجامعة الجزائرية في علاقتها بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي.
- الكشف عن مواطن الخلل في علاقة الجامعة بمحيطها السوسيو-اقتصادي.
- التعرف على أهم عراقيل ومعوقات انفتاح الجامعة على المحيط الاجتماعي والاقتصادي.
- معرفة أنجع السبل لتوطيد الصلة بين الجامعة والمحيط السوسيو-اقتصادي.

ثالثا: مفاهيم الدراسة: تعتبر مفاهيم الدراسة نقطة الانطلاقة لفهم الموضوع المطروح أكثر، لأنها تعمل على توضيح معاني ومجالات ودور كل مفهوم، وبالتالي فهم العناصر الأساسية المشكلة لموضوع الدراسة، وتتمثل جملة مفاهيم هذا الموضوع في الآتي:

1 . مفهوم التعليم:

1.1 التعريف اللغوي: يعتبر التعليم رسالة إنسانية وتربوية يعنى بتدريب المرء منذ نعومة أظفاره على التعرف على أمور الحياة، وعلى كيفية التصرف إزاء الآخرين واكتساب الخبرات والمهارات بهدف تنمية مواهبه ومداركه ومساعدته على تخطي المشاكل وإيجاد الحلول لها، وعلى الإبداع والابتكار في مجالات تخصصه ما يؤهله لاستلام المسؤوليات القيادية وبناء مجتمع راق يسير نحو الأفضل. (جرجس، 2005، ص19) ويتفق هذا المفهوم مع المفهوم التالي حيث إن **التعليم:** مجموعة الإستراتيجيات والأساليب التي يتم من خلالها تنمية المعلومات والمهارات والاتجاهات عند الفرد أو مجموعة من الأفراد سواء كان ذلك بشكل مقصود أو غير مقصود بواسطة الفرد نفسه أم غيره، والتعليم بهذا المعنى أوسع نطاقا من التدريس وأكثر شمولاً. (السيد علي، 2011، ص 71) كما يتقاطعان دلاليا مع هذا المفهوم إذ نجد فيه أن **التعليم:** هو عملية بواسطتها يحقق الفرد كفاءة ونمو فردي، أو هو العملية المقصودة التي تؤدي بواسطة مؤسسات أنشئت خصيصا لهذا الغرض، ويقوم أفراد اختبروا ودرّبوا للقيام بهذه العملية بهدف الحصول على معرفة أو اكتساب مهارة أو تنمية مهارة أو تنمية قدرات وطاقات خاصة. (القيسي، 2010، ص 170)

نستنتج من هاته التعاريف أن التعليم هو عملية إستراتيجية تهدف إلى بناء وتكوين الفرد والشخصية الإنسانية الماهرة والفعالة والكفوة، خاصة في ظل المتغيرات المعرفية الحاصلة في العالم اليوم وهذا من أجل قيام ونهضة المجتمع وكذا تنميته اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا وتربويا، لأن الأفراد هم الفاعلين البارزين في هذا الشأن.

2.1 التعريف الاصطلاحي: تعريف اليونسكو unesco للتعليم: هو تكوين الأفراد وتطوير قدراتهم تكويننا شاملا ومتكاملا فرديا واجتماعيا، لتأهيله للمشاركة الفاعلة والإيجابية في خطط التنمية. (olivier basdevant, 2002,p.p3-4) **والتعليم:** هو العملية التي يتم بمقتضاها إعداد فئات وكوادر مختلفة من ذوي التخصصات المتباينة إعدادا اجتماعيا وثقافيا وسياسيا واقتصاديا، وإكساب الأفراد المعرفة والمهارات وتنمي فيهم القدرات والاستعدادات والقيم، وتنمي البناء أو التكوين الكلي للشخصية الإنسانية الأكثر فاعلية

وتوافقا وتفاعلا وإنتاجية في مجتمعه، ويتم ذلك عن طريق المدارس والمعاهد التعليمية التي تنشئها الدولة لهذا الغرض، وذلك بهدف المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. (جاب الله، 2004، ص 30)

نستخلص من جملة التعاريف المقدمة حول التعليم أنه البناء المعرفي الذي بفضلته تنهض وتسمو المجتمعات، وهذا بفضل الكوادر المعدة والمكونة تكوينا رصينا في جميع المعارف والعلوم فضلا عن مقدرتها في تحقيق التنمية بجميع مجالاتها، فالتعليم ذو بعد إستراتيجي لكونه حامل لرسالة بناء وتشبيد المجتمعات والأمم.

3.1 التعريف الإجرائي: التعليم هو عملية فكرية معرفية تعمل على صقل المواهب والقدرات وإعداد وتكوين الفرد وتزويده بمختلف المعارف والعلوم في مختلف التخصصات والفروع، وهذا من أجل إمداد المجتمع بمراد بشرية عالمة ومنقفة وقادرة على مواجهة جميع المشكلات والتحديات المجتمعية بغية تحقيق التنمية بمختلف مجالاتها واتجاهاتها، وبالتالي تحقيق رقي وتطور المجتمعات والأمم والعالم.

وسوف يكون هناك تخصيص أكثر لمفهوم التعليم، إذ نتناول على وجه الخصوص التعليم العالي أو الجامعي.

2 . مفهوم التعليم العالي:

1.2 التعريف اللغوي: التعليم العالي: يشمل التعليم في المستوى الثالث المستويات (5-6-7) حسب التصنيف القياسي الدولي للتعليم، مثل الجامعات ومعاهد المعلمين العليا والمدارس الفنية العليا التي تتطلب كحد أدنى للقبول الانتهاء بنجاح من المستوى الثاني للتعليم، أو ما يثبت الحصول على مستوى مساو له من المعرفة. (القيسي، 2010، ص 172-173)

2.2 التعريف الاصطلاحي: هو ذلك التعليم الذي يقوم على التوجيه والإرشاد وصقل مواهب الطالب وملكته المعرفية وبناء شخصيته وتنمية قدراته، ومساعدته على إبراز واستخدام كل ما لديه من إمكانيات في الترشيد والتطوير والإبتكار. (الترتوري وجويحان، 2006، ص 135) وفي السياق نفسه فإن التعليم الجامعي هو ذلك التعليم الكفيل بأن يستخلص من بحر المعلومات المعلومة الحية القادرة على التأثير ولذلك أصبحت القاعدة العامة لا أن نعلم وإنما كيف نعلم، إن جوهر التعليم الجامعي هو نقيض التعليم القائم على التلقين هو تعلم يقوم على الإبداع في كيفية إدارة العملية الجامعية يقوم على آلية أساسها فن الانتقاء وفن التحليل والتركيب، بل هو فن اكتشاف علاقات بين ظواهر لا تبدو مترابطة وأن شكل البناء التركيبي الناجم عن اكتشاف هذه العلاقات نقطة انطلاق لفهم جديد ورؤية جديدة. (العبادي والطائي والأسدي، 2007، ص 32)

تجمع هذه التعاريف حول التعليم الجامعي أو العالي في كونه تعليم أكثر دقة وتركيزا وتخصصا يعمل على صقل مواهب وقدرات وإمكانات الطالب، وهذا من أجل تزويده بالمعارف والمهارات اللازمة في مجال

تخصصه، فهو بذلك يهدف إلى تزويد المجتمع بكوادر وطاقات بشرية خلاقة كل في حقله الذي يسعى من خلاله إلى بناء المجتمع وتنميته من منطلق ذلك التخصص.

3.2 التعريف الإجرائي: التعليم الجامعي أو العالي هو تعليم ذو مستوى عالي يمتاز عن سابقه في كونه أكثر دقة وتخصصا، ينقسم فيه الطلاب كل حسب رغبته وحسب فرعه الذي ينتمي إليه وحسب تخصصه، وهذا من أجل تزويده بمختلف العلوم والمعارف التي يحتويها حقله المعرفي والعلمي، حتى يكون هناك ثراء وتنوع معرفي كبير كل يعمل ومن منطلق مجال تخصصه على خدمة المجتمع وترقيته وتنميته وتطويره. والآن سوف يأتي الحديث عن معقل العلوم ومركزها وصرحها العلمي والمعرفي إنها الجامعة إذ تعرف على أنها:

3. مفهوم الجامعة:

1.3 التعريف اللغوي: تعني الجامعة التجميع والتجمع أما كلمة كلية *collège* فمصدرها الكلمة اللاتينية *colegio* وتشير إلى التجمع والقراءة معا، وقد استخدمت في القرن الثالث عشر من قبل الرومان لتدل على مجموعة حرفيين وتجار ثم استخدمت في القرن الثامن عشر للدلالة على كلية أكسفورد لتدل على مكان تجمع المجتمع المحلي للطلاب متضمنا مكان الإقامة المعيشية والتعليم. (لعنان، 2002، ص55) ولقد اتفق هذا التعريف مع التعريف التالي، حيث أنها مؤسسة للتعليم العالي تهتم بتدريب وتعليم الطلاب الذين ينهون دراستهم الثانوية، وتضم أعدادا من المعاهد أو الكليات التي تتولى التدريس في مختلف الدراسات العليا على أن يكون في مناهجها ثلاث كليات على الأقل تتولى تدريس العلوم الإنسانية وما يتفرع عنها أو العلوم التطبيقية وما يتفرع عنها، تعنى الجامعات بتثقيف المجتمع من خلال توعية الطلاب وحث روح التعاون والألفة بينهم وتزويدهم بالمعرفة الضرورية ضمن اختصاص كل فرد منهم وتعنى بالحفاظ على الثروة الوطنية، وخصوصا التراث الوطني بتكريم رجالات الفكر وتدعيم البنيان الثقافي الوطني وتزويد المجتمع برجال وخبراء واختصاصيين يعملون على نهضته وتطويره نحو الأفضل. (جرجس، 2005، ص251) وهي أيضا مؤسسة للتعليم العالي تتكون من عدة كليات تنظم دراسات في مختلف المجالات وتخول حق منح درجات جامعية في هذه الدراسات. (حمدان، 2007، ص50) وقد جاء في معجم متن اللغة أن الجامعة هي مدرسة كبرى تجمع مدارس أو فروعاً للعلوم شتى، يختص الطالب ما يشاء من العلم فيلتحق بفرع فيها وليس بعدها مدرسة، وهي معهد منظم للتعليم والدراسة في فروع المعرفة العالية وله الحق في منح الدرجات العلمية في دوائر معرفية محددة. (إعريفج، 2001، ص25)

من خلال هذه التعاريف اللغوية المقدمة حول الجامعة نستنتج أنها مركز للتجمع لمختلف الطلاب ولمختلف العلوم والتخصصات والمعارف، فهي بذلك صرح معرفي ومعقل لمختلف العلوم وهي أول وأهم منشأة تعنى بقضايا الفكر والتعليم.

2.3 التعريف الاصطلاحي: أما التعريفات الاصطلاحية فمن جملتها نجد أن الجامعة تعرف على كونها مؤسسة تعليمية ومركزا للإشعاع الثقافي ونظاما ديناميكيا متفاعل العناصر تنطبق عليه مواصفات المجتمع البشري، حيث يؤثر مجتمع الجامعة في الظروف المحيطة ويتأثر بها في نفس الوقت، إن الجامعة اليوم تعد تعبيراً عن روح العصر وانعكاس لما توصلت إليه البشرية فكراً وعملاً عبر تاريخ طويل من الإبداع الخلاق والتراكمات المعرفية والحضارية الإنسانية، فالجامعة مؤسسة ثقافية اجتماعية علمية تضم مجموعة من الناس وهبوا أنفسهم للبحث والاكتشاف من أجل رفاهية المجتمع، فهي بذلك منار علم ومرشد فذ وباعث حضارة. (لعنان، 2002، ص55-56)

تتص هذه التعاريف على كون الجامعة منارة تعليمية وتثقيفية بامتياز وهي بذلك أبرز ما توصلت إليه البشرية جمعاء في منجزاتها الفكرية والحضارية، فهي أبرز وأهم مؤسسة تثقيفية في المجتمع تعود بالنفع العظيم على ذاك المجتمع خاصة في مجال التنمية والبناء والتشييد والتعمير، وهي مؤسسة تعليمية يلتحق بها الطلاب بعد إكمال المدرسة الثانوية والجامعة أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي. (العبادي والطائي والأسدي، 2007، ص62) ويتفق هذا التعريف مع التعريف التالي إذ أنها مؤسسة للتعليم العالي يمكن أن يلتحق بها من أتم دراسة المرحلة الثانوية، لأنها تقدم برامج تعليمية وتدريبية في شتى التخصصات النظرية والعلمية وذلك لمدة غالباً ما تكون 4 سنوات وأحياناً تتم إلى 6 سنوات. (راشد، 2007، ص13)

أجمعت هذه التعاريف على أن الجامعة مرحلة أخيرة وهامة جداً في مراحل التعليم الأولى المعروفة، والتي تسبق هذه المرحلة إذ أن من شروط الالتحاق بها أن يكون الفرد قد أنهى هذه المراحل التعليمية وهي تضم عدداً من الكليات والأقسام والتخصصات والفروع، والجامعة: هي تلك المؤسسة التربوية التي تقدم لطلابها الحاصلين على شهادة الثانوية تعليماً نظرياً معرفياً يتبنى أسساً إيديولوجية وإنسانية، يلزمه تدريب مهني فني يهدف إخراجهم إلى الحياة العامة كأفراد منتجين فضلاً عن مساهمتها في معالجة القضايا الحيوية التي تظهر على فترات متفاوتة في المجتمع، وتؤثر على تفاعلات هؤلاء الطلاب المختلفة في مجتمعهم بما تملكه من قدرات أكاديمية وإيديولوجية وبشرية. (البرعي، 2002، ص290) والتعريف التالي يتقاطع دلاليًا مع هذا التعريف فهي معقل الفكر الإنساني في أرفع مستوياته ومصدر الاستثمار وتنمية الثروة البشرية، وأهم ما يهدف إليه التعليم الجامعي هو خدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً وترقية الفكر وتقديم العلم وتنمية

القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة للمساهمة في بناء المجتمع المشارك وصنع مستقبل الوطن والخدمة الإنسانية. (شحاتة، 2001، ص13) اتفق هذين التعريفين على كون الجامعة أهم مركز للتنمية البشرية والمعدل الأول لهندسة الكوادر البشرية التي يحتاجها المجتمع في مختلف المجالات، هادفة بذلك إلى ترقية وتطوير المجتمع وتحقيق جميع أهدافه وغاياته وطموحاته المستقبلية، إن الجامعة هي المصدر الأساسي للخبرة والمحور الذي يدور حوله النشاط الثقافي في الآداب والعلوم والفنون، فمهما كانت أساليب التكوين وأدواته فإن المهمة الأولى للجامعة ينبغي أن تكون دائما هي التوصيل الخلاق للمعرفة الإنسانية في مجالاتها النظرية والتطبيقية وتهيئة الظروف الموضوعية لتنمية الخبرة الوطنية التي لا يمكن بدونها أن يحقق المجتمع أية تنمية حقيقية في الميادين الأخرى، والجامعة لا تعيش في فراغ ولا يمكن أن تنتعش إلا إذا كيفت نشاطاتها التعليمية وبحوثها مع متطلبات المجتمع، وقد تهتمش ويستغنى عنها إذا ما هي عجزت عن تحقيق هذا التكيف فهي تزدهر وتتطور كلما نجحت في أن تكون مركزا نشطا للإبداع العلمي والثقافي والذي يدخل في إطار تقدم المجتمع ورفيحه، وهناك من يعتبرها مؤسسة إنتاجية تعمل على إثراء المعارف وتطور التقنيات وتهيئة الكفاءات.

أما المشرع الجزائري فقد اعتبر الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تساهم في تعميم نشر المعارف وإعدادها وتطويرها وتكوين الأطارات اللازمة لتنمية البلاد، ولذلك فقد وضعتها تحت وصاية الدولة في خدمة الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية المحددة من طرفها، والجامعة تستمد تعريفها من الأهداف التي يحددها المجتمع الذي تنتمي إليه، فهي مؤسسة اجتماعية تؤثر وتتأثر بالمحيط الذي توجد به وهي صنع المجتمع من ناحية فهي أدواته في صنع قيادته الفنية والمهنية والفكرية. (دليو ولوكيا وسفاري، 2006، ص 78-91)

تتفق هذه التعاريف وما جاء به المشرع الجزائري على العلاقة الوثيقة بين الجامعة والمجتمع المحيط بها لأن كلاهما يستمدان مواردهما الأساسية من الآخر ولكل منهما تأثير وتأثر بالآخر، وهي من أهم مؤسسات المجتمع الفاعلة فيه إيجابيا لكونها تزوده بمختلف الكوادر البشرية التي تضيف قيمة إضافية لذلك المجتمع في مختلف القطاعات.

3.3 التعريف الإجرائي: الجامعة هي صرح علمي ومعرفي غاية في الأهمية وهي معقل الفكر الإنساني في مختلف فروع تخصصاته ومجالاته، تحتوي على العديد من التخصصات العلمية والمعرفية النظرية منها والتطبيقية، تعمل على تزويد المجتمع بموارد بشرية مدربة ومكونة تكوينا رصينا يمتلك ثراء معرفيا كبيرا قادرا على مسايرة تغيرات عصره، وللجامعات تفاعلات وثيقة مع محيطها لأنه يقدم لها مدخلاتها

الأولية وهي بدورها تقدم له مخرجاتها من الموارد البشرية المختلفة التكوين، وحتى أبحاثها العلمية التي تتبع في أصلها من مشكلاته ومن واقعه، هذه الأبحاث هي في أصلها جملة الحلول التي يحتاجها ذاك المجتمع.

4 . مفهوم المحيط:

1.4 التعريف اللغوي: نعني به المحيط الذي يعيش فيه الأفراد ويتفاعلون معه ويتأثرون به، ولا يمكن إغفال الدور المهم والبارز الذي يؤديه المحيط الاجتماعي في التأثير على حياة الأفراد، وتمثل الجامعة محيط اجتماعي مهم لأنها تسهم إسهاما مباشرا في تشكيل سلوك الطلاب وتدريبهم على كيفية التفاعل مع المجتمع البشري. (جرجس، 2005، ص134) والمحيط مفهوم عام يدل على كافة الظروف والقوى التي تؤثر في المرء عن طريق المنبهات، ويطلق هذا المصطلح أيضا للدلالة على مجموعة الظواهر البيولوجية والكيميائية والفيزيائية والاجتماعية التي تمارس تأثيرها من الخارج على الكائنات الحية. (القيسي، 2010، ص117) اتفق التعريفين على أن المحيط مصطلح يدل على كل ما يحيط بالشيء ويؤثر ويتأثر به، والمحيط أنواع منها الطبيعي ومنها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، والجامعة كمؤسسة موجودة ضمن نسق محيطي معين لا تعيش بمعزل عنه إنما هناك علاقة تبادل مشترك بينهما.

والمحيط: وضع اجتماعي بما في ذلك تأثيرات هذا المحيط على سلوك المرء. (القيسي، 2010، ص352) وهو أحد عوامل تكوين الشخصية فالمحيط الاجتماعي وما يتلقاه الإنسان من مجتمعه لا يخفى تأثيره في تكوين شخصيته، فالإنسان يولد في كامل العجز ويبقى عاجزا إلى حين مماته ويكمل عجزه من محيطه الاجتماعي كما يكمل بعض عجزه من محيطه الطبيعي، وكما يأخذ حاجاته عن الاجتماع كذلك يأخذ صفاته وأخلاقه عن الاجتماع ويؤطر نفسه بإطار الاجتماع، فيلاحظ كيف أنه يمكن أن يعيش في وسط ذلك الاجتماع ويأخذ منه حاجاته الجسدية والنفسية فيلاحظ الفعل ورد الفعل ويؤطر نفسه بتلك الشبكة المنسوجة حوله. (أبو مصلح، 2006، ص437)

نستشف من هذين التعريفين أن المحيط الاجتماعي هو المحيط الذي يعمل على صقل وتهذيب وبناء شخصية الفرد بما يتفق مع الضمير الجمعي كما جاء به دوركايم، وبذلك فالجامعة كمؤسسة اجتماعية من الطراز الأول هي بدورها تسهم في تفعيل الجانب الاجتماعي لدى مستهلكيها أي الطلاب.

2.4 التعريف الاصطلاحي للمحيط السوسيو اقتصادي: يعني تحليل محيط المؤسسة التعرف على مجموعة العوامل أو المتغيرات الداخلية والخارجية والتي تقع داخل حدود التنظيم أو خارجه والمؤثرة على فعالية وكفاءة الأداء التنظيمي، والتي تم إدراكها بواسطة الإدارة أو لم يتم إدراكها على أنها تمثل فرصا أو قيودا، والمحيط المرتبط بمحيط العمل وهو مجموعة من العناصر المستمدة من المحيط الكلي ولكنه يشكل قوى ذات تأثير على المؤسسة، وهو مرتبط بعناصر في داخل حدود المؤسسة ويلاحظ أن تحديد المحيط

المرتبط يتم من خلال تحديد المجال التنظيمي، والذي يعرف بأنه تلك الأعمال أو الأنشطة التي يحددها التنظيم نفسه من بين العديد من الأعمال أو الأنشطة الممكنة. (السكرانة، 2010، ص192-195) والمحيط يعني مجموعة الظروف والمؤثرات الخارجية التي تمس حياة وتطور نظام المؤسسة، ويعبر عن قوى وعوامل تحيط بها وذات التأثير اليقيني أو المحتمل كما يقصد به الوسط الذي تمارس فيه نشاطها اليومي حيث يتكون من وحدات منفصلة ولكنها متداخلة تتفاوت درجة وعمق العلاقة مع المؤسسة بحسب كثافة التبادلات وأهميتها. (مسعداوي، 2013، ص51) ويعتبر تحليل المحيط الذي تعيشه المؤسسة في الماضي والوقت الحاضر بتفاصيلها المختلفة من أهم المراحل في بناء خطتها الإستراتيجية، إلا أن هذا التحليل ما هو إلا أداة لإجراء مراجعة شاملة لأحوال المؤسسة والظروف التي تعمل فيها حيث أن محيط المؤسسة يحتوي على تعقيدات ومتغيرات عديدة وتحكمها سياسات وقواعد عمل وأساليب تنظيمية، فإن تحليل كل هذه التفاصيل يجعل المؤسسة قادرة على تشخيص القوي من الضعيف من آليات عملها. (الكرخي، 2009، ص145)

تتفق عموم هذه التعاريف على كون المحيط هو الحيز أو المكان الذي تتواجد فيه المؤسسة وتنشط فيه ولها علاقة وطيدة به، منه تأخذ مدخلاتها وإليه تقدم مخرجاتها وبه تضمن نجاحها واستمراريتها من خلال ما يوفره من فرص أو قد تفشل بسبب تهديداته، والمحيط عبارة عن مجموعة عناصر مؤثرة ولكن غير متحكم فيها من قبل المؤسسة فهي تؤثر على خدمات هذه الأخيرة إما إيجاباً أي فرص نجاح أو سلباً كتهديد مباشر، ومن هنا يلاحظ وفق العلاقة السابقة أن المحيط يصنف إلى قسمين:

_ الماكرو محيط: بمعنى الإطار الكلي الذي يجمع الاتجاهات الكبرى لتطور المجتمع.

- الميكرو محيط: أي الإطار الجزئي الذي ينطوي على العناصر التي هي في اتصال مباشر مع المؤسسة. (بن حبيب، 2013، ص37) والمحيط هو مجموعة العوامل المادية والاجتماعية خارج حدود المؤسسة وهو كل شيء يحيط بالمؤسسة ويقع خارج حدودها، وهو مجموعة العوامل التي تؤدي إلى خلق الفرص والتهديدات للمؤسسة، حيث يركز هذا المفهوم على إبراز دور المحيط في رسم إستراتيجية المؤسسة ولكي تتمكن من فهم المحيط المحيطة به عليها أن تأخذ بعين الاعتبار عاملين أساسيين هما درجة التعقيد البيئي - والاضطراب البيئي. (رشيد وجلاب، 2008، ص100)

يتبين من هذين التعريفين أن المحيط هو ذلك الذي تعمل فيه المؤسسة والذي يحوي على العديد من الفرص والتهديدات التي من شأنها التأثير على المؤسسة ككل إما بشكل إيجابي أو سلبي، وهذا المحيط ينقسم إلى قسمين: محيط داخلي ومحيط خارجي، ويعرف المحيط الداخلي بأنه يتعلق بالمؤسسة ذاتها من حيث الأطر الإدارية والفنية العاملة فيها والأنظمة الرسمية وغير الرسمية والهيكل التنظيمية وإجراءات وسياسات تنفيذها

والتكنولوجيا وأنماط الاتصالات السائدة وهكذا أي كل ما يتعلق بالنظم الداخلية للمؤسسة ذاتها، بينما المحيط الخارجي فهو يشمل جميع المتغيرات التي تقع خارج إطار المؤسسة ذاتها والتي لا يستطيع التأثير فيها تأثيرا كبيرا أو مباشرة والتي تمثل نتائج خارجية تؤثر في مسار عمل المؤسسة ذاتها. (الشماع وحمود، 2009، ص189) والمحيط الخارجي يضم كل ما يحيط بالمؤسسة من مؤسسات وكيانات وتجمعات تتصل بعملها بشكل مباشر أو غير مباشر، والصفة الأساسية لعناصر المحيط الخارجي أنها تقع بدرجات مختلفة في توجهات الموارد البشرية، ويترتب على تحليل المحيط الخارجي التعرف على الفرص والتهديدات، ويتمثل المحيط الداخلي في مجموعة العناصر البشرية - المادية - المعنوية التي تتفاعل وتتساند في سبيل تحقيق أهداف المؤسسة، وأن تحليل هذه العناصر يمثل عملا مشتركا تتعاون في سبيل إنجازه مختلف الإدارات بالمؤسسة كل في اختصاصاتها وبحسب احتياجاتها. (قودة، 2013، ص 45)

المحيط الجامعي: هو محيط الإنسان الاجتماعي داخل الجامعة ويستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى أن البشر يتأثرون في الوقت نفسه بما يحيط بهم من مظاهر سلوكية اجتماعية مختلفة تصدر عن الأفراد الفاعلين داخل الجامعة، وهو أيضا الحيز الذي يتحرك فيه المعنيون ويتفاعلون مع بعضهم البعض وفق مقتضيات هذا الحيز الذي يتضمن محيطات اجتماعية وتنظيمية ومادية، هو المحيط الاجتماعي الذي يشمل مختلف الأفراد المرتبطين بالجامعة كالأساتذة والطلبة لترابطهم جملة من العلاقات المتنوعة. (رويتي وآخرون، 2019، ص32)

مفهوم المحيط الخارجي: هو مجموع العوامل والمتغيرات المؤثرة على نظام المؤسسة فهذه الأخيرة لا تنشط في الفراغ بل هي على علاقة تبادلية مع كل من هذه العناصر، وبالتالي فإن المحيط قد يكون عاملا مساعدا وقد يكون عائقا أمام المؤسسة. (بن واضح، 2014، ص83)

المحيط الاقتصادي: يشير في مستواه الإجرائي وبالنسبة للجامعة على أنه أحد الشركاء الاجتماعيين الذي تتداخل مدخلاته ومخرجاته مع الجامعة في إطار شراكة سوسيو اقتصادية بين الطرفين، ويعيش النسق الجامعي في محيط ويشمل كل ما هو خارج الجامعة ولا يدخل في مكوناتها ولكنه يؤثر فيها أو يتأثر بها ويقسم في نطاق المجتمع إلى:

محيط داخلي: ويشمل الأنساق الداخلية مثل الاقتصاد - الثقافة - البناء الاجتماعي... الخ ويمثل مصدرا للضغوط والتأثيرات المتعددة التي تعمل على صياغة الشكل وهي كل شيء ما عدا المنظومة الجامعية.

محيط خارجي: وهو يشمل كل ما يقع خارج المجتمع الموجود فيه النسق الجامعي ويتمثل في الأنساق الدولية والسياسية والاقتصادية والثقافية وتشكل النسق الدولي الكلي. (دناقة، ديسمبر 2015، ص115-122)

إن محيط المؤسسة ينقسم إلى قسمين محيط داخلي يخص المؤسسة ذاتها وكل ما تحويه من هياكل تنظيمية ووظائف وأطر إدارية وفنية وتنظيمات رسمية وغير رسمية وموارد، وكلها قد تمثل نقاط قوة أو ضعف، بينما المحيط الخارجي يخص كل ما يحدث خارج حدود المؤسسة أي الحيز الجغرافي الذي تعمل فيه والذي يحمل فرصا أو تهديدات.

وبالتالي فإن المؤسسة تعرف : من بين التعريفات: نجد سيمون **simon** الذي يعتبر هذه الأخيرة نظاما متوازنا يتلقى مساهمات في صورة رأسمال وجهد يقدم بالمقابل عوائد لهذه المساهمات، ومن بين العائدات والفوائد صنف عددا من الحوافز المادية وغير المادية بدءا بالأجر إلى المراكز أو المناصب ومنها الترقية وغيرها، أما **t.caplo** فمن جهته فقد اعتبر المؤسسة كوحدة جماعية تضم مجموعة أو أكثر ويسودها نظام يحدد مراكز أعضائها ويفرض عليها برنامج عمل مسبقا. (عدون، 2004، ص 31)

3.4 التعريف الإجرائي: يعرف محيط الجامعة بأنه المحيط الذي يحيط بالجامعة سواء تعلق بالداخل أو الخارج للجامعة، ومنه تستمد مواردها وموادها الأولية وفيه تمارس أنشطتها وله تقدم مخرجاتها وتعاملاتها، وللمحيط تأثير مباشر على الجامعة من خلال ما يحتويه من نقاط قوة أو ضعف (المحيط الداخلي) أو فرص أو تهديدات (المحيط الخارجي).

5 . مفهوم المعوقات: جاء هذا المفهوم كمفهوم ثانوي مساعد لكنه ذو أهمية قصوى لأن منه تنطلق الدراسة.

1.5 التعريف اللغوي: يقصد بهذه الكلمة كل الأشياء أو الأشخاص أو الأشكال الاجتماعية التي يمكن أن تكون عائقا يحول دون أن يحقق الإنسان أهدافه وطموحاته. (جرجس، 2005، ص 508) ويعني مصطلح معوقات لغويا الشيء الذي يقف في الطريق أو يعترض. (*webster.w. 1976 p 793*) فهي الشيء الذي يقف في الطريق أو يعترضه بعض الأشياء التي تقف في الطريق وتمنع الفعل أو الحركة أو النجاح.

2.5 التعريف الاصطلاحي: هي الشيء الضار وظيفيا وبنائيا وتقف حائلا أمام إشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية، هي الصعوبات أو العوائق التي تقف أمام العمل، وهي التحديات والمشكلات المزعجة، كما أنها الصعوبات أو العراقيل التي تحول دون تحقيق الهدف، والتي تعترض العمل وتحول دون تحقيق تقدمه كما ينبغي، فهي بالتالي تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية والاستفادة من الإمكانيات المادية لتنمية المجتمع المحلي. (محمد، 2003، ص 80-81) ويعني مصطلح المعوقات المشكلات، وهي بذلك الشيء الضار وظيفيا وبنائيا وتقف حائلا أمام إشباع الاحتياجات الإنسانية والأساسية. (*max siposin .1975*) ويعرف **ماكس سيبورين** المعوقات بأنها الصعوبات أو العوائق التي تقف أمام العمل. (*p 18 eugen*) (*pusic : 1972 p 194*)

هي كل حائل أو حاجز يقف أمام تحقيق العمل أو الهدف المنشود وتمنع تقدمه وتعرقل إنجازه، وله آثار جد سلبية على الجامعة وعلى محيطها وبالتالي على المجتمع ككل.

3.5 التعريف الإجرائي: إن المعوقات إذن هي كل ما يعيق ويعرقل ويمنع القيام بالأشياء والمهام والوظائف، وهي بذلك تكون حائلا أمام سير العمل أو أمام تحقيق الأهداف المرجوة أو دون تقدمها وبالتالي قطع العلاقة بين الوظائف والمهن والتخصصات ومختلف التبادلات بين أنساق المجتمع.

ولقد تم إدراج مفهومين آخرين للحقل المفاهيمي وهما سوق العمل وإدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وهذا نظرا لكونهما مصطلحين ذو أهمية بالغة ضمن هذه الدراسة، بالنسبة لسوق العمل يعتبر أهم مستقبل لمخرجات الجامعة من العمالة المكونة والماهرة والمتخصصة ومن مختلف الكوادر البشرية، أما بالنسبة لإدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي فإن جامعاتنا بحاجة لمثل هذه المنظومة حتى يحسن أدائها وتكون مخرجاتها ذات نوعية جيدة.

6 . مفهوم سوق العمل:

1.6 التعريف الاصطلاحي: هو المنطقة الجغرافية التي تتوفر فيها الموارد البشرية قادرة وجاهزة للعمل وراغبة

فيه في كافة الأوقات ويكون بإمكان المنظمات توفير حاجتها منه، وهو يتكون من متغيرين اثنين هما:

- **العرض:** ويمثل ما هو متاح من موارد بشرية في منطقة جغرافية معينة وذلك من مختلف الأعمار والجنس والتخصصات والمهارات... الخ، القدرة على العمل وتبحث عنه وذلك في فترة زمنية معينة.

- **الطلب:** ويمثل حاجة المنظمات من الموارد البشرية على اختلاف أنواعها وتخصصاتها ومهاراتها... الخ في منطقة جغرافية معينة وفترة زمنية محددة. (عمر وصفي، 2005، ص 276)

إن سوق العمل هو ذلك الفضاء الذي يلتقي فيه عارض العمل بطلابه أو بعرض القوى العاملة بمهاراتها وقدراتها بما يناسبها من الموجود من الوظائف والمهن المختلفة.

2.6 التعريف الإجرائي: سوق العمل هو منطقة جغرافية يلتقي فيها البائع والمشتري، وفيه تنظم وتتزوج

عمليتي العرض والطلب وأحيانا تختلف، حسب التطورات والتغيرات التي تصيب هذا السوق، وسوق العمل هذا يتوفر على مجموعة مؤسسات كل تعمل في مجال وتخصص معين، ومخرجات الجامعة هي المطلب الرئيسي لهذا السوق، لكن وفقا لاحتياجات معينة ومواصفات ومهارات يتطلبها هذا السوق.

7 . مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم:

1.7 التعريف اللغوي: إدارة الجودة الشاملة للتعليم: هي أسلوب في الممارسة الإدارية يتطلب تحولا كبيرا

في طريقة إدارة مدخلات المؤسسة للعملية التعليمية بهدف الوصول إلى التحسن المستمر للمخرجات

والخدمات التي تقدمها بما يضمن رضا المستفيدين من العملية التعليمية. (السيد علي، 2011، ص256) والجودة الشاملة في التدريس: فلسفة ومجموعة مبادئ مرشدة تعد كأساس للتطوير والتحسين المستمر للمؤسسة، وهي تطبيق لأساليب كمية وجهود شاملة للمنظمة تسعى إلى تهيئة وخلق مناخ يقوم العاملون خلالها بتحسين مستمر لقدراتهم من أجل تحسين جميع العمليات المنفذة، وتحسين الدرجة التي يفى بها منتج المؤسسة باحتياجات العميل الحالية والمستقبلية. (إبراهيم، د.ت، ص 800)

إن المعنى اللغوي للجودة الشاملة في التعليم تعني تسخير كل الإمكانيات حتى تتجح العملية التعليمية وبالتالي يحصل مستهلكها على أكبر قدر ممكن من المعارف والمهارات بأقل التكاليف وبأجود نوعية وأحسنها.

2.7 التعريف الاصطلاحي: يقصد بها تطبيق قواعد وأسس الجودة بهدف إحداث التكامل بين الوظائف والمهام والعمليات للتنظيم في ضوء تنظيم هدف رئيسي هو هدف تحقيق رغبات العميل من خلال التطوير المستمر لأداء المنظمة، ويقصد بها ثقافة مميزة في الأداء يعمل فيها الجميع على نحو مستمر ومتواصل لأداء العمل الصحيح على نحو سليم منذ البداية لتحقيق الجودة المرجوة بشكل أفضل وفعالية أكبر وفي أقصر وقت ممكن. (حامد وزيدان والبحيري، 2008، ص51) وهناك تأخر في استخدام نماذج إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم العالي ولم يبدأ العمل بها إلا في بداية عقد الثمانينات، ولقد تم اعتماد هذه النماذج في قطاع التعليم الجامعي في منتصف التسعينات من القرن الماضي، وقد ساهم استخدام هذه النماذج في قطاع التعليم العالي إلى تحسين جودة وفاعلية التعليم الجامعي في الجامعات التي اعتمدت هذه النماذج. (الخطيب، 2003، ص133) إن إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي تهدف إلى تحسين منظومة التعليم العالي وتحسين نوعية مخرجاته وجعل الجامعات أكثر فاعلية خاصة في محيطها وفي نوعية الخدمات المقدمة على مستواها، ومفهوم الجودة الشاملة في التعليم الجامعي: نموذج إداري شامل يقوم على الجودة فكريا وتنظيما وينطلق من إستراتيجية تعاونية ومستمرة للتحسين لضمان تحقيق أهداف الجامعة والمجتمع وإرضاء العملاء الداخليين على المدى القصير والطويل. (أحمد محمد، 2007، ص133)

وهي عملية إستراتيجية إدارية تركز على مجموعة من القيم وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي تتمكن في إطارها من توظيف مواهب العاملين واستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي لتحقيق التحسن المستمر للمؤسسة. (أحمد محمد، 2007، ص 22)

إن هذين التعريفين يتضمنان المسعى الذي جاءت به إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، إذ أنها ذات بعد إستراتيجي تهدف إلى تقديم أحسن الخدمات بأقل وقت ممكن وبأقل التكاليف كما تعمل على إعداد المورد البشري إعدادا فعالا متكاملًا ليحقق المجتمع من خلاله جميع أهدافه وغاياته.

وإدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي: تعني في مجال التعليم تحسين وتطوير الأساليب القيادية والإدارية والعمل على إدخال التغييرات الملائمة والجديدة وإشراك كل أعضاء الجامعة في إحداث ذلك التغيير، وبشكل جماعي تعاوني بحيث يكفل إجراء التحديث والتطوير المستمر مع خلق روح المنافسة الشريفة للتصدي لتحديات العصر والتطورات المتلاحقة، وبالتالي لتأهيل كل طالب وإعداده بما يتناسب وقدراته ومهاراته وحاجاته والعمل على نموه بشكل متكامل ومن جميع الجوانب العقلية والجسمية والنفسية والاجتماعية وذلك لمقابلة متطلبات المجتمع وسد حاجات سوق العمل. (الحريري ودروش، 2010، ص 19) والتعريفان السابقان يجمعان على أنها أسلوب متكامل يطبق في المؤسسات التعليمية على جميع المستويات ليوفر لأفراد وسوق العمل والمراحل التعليمية الأعلى والمجتمع فرصة لإرضائهم سواء في مجال الخريجين أو البحث العلمي أو خدمة المجتمع والبيئة. (الشخبي، 2012، ص 82) وهي تعني مقدرة مجموعة خصائص ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب وسوق العمل والمجتمع وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتفعة. (الربيعي، 2008، ص 381)

تتفق عموم هذه التعاريف على أن جودة التعليم تعمل على خلق منتج علمي ذو جودة عالية يخدم سوق العمل من جهة والمجتمع من جهة أخرى، وبذلك تزداد الجامعات مكانة ورقيا أكبر من ذي قبل، والجودة الشاملة في التعليم الجامعي: تعني جملة الجهود المبذولة من قبل العاملين في المجال التعليمي لرفع مستوى المنتج التعليمي (الطالب)، كما تتناسب مع متطلبات المجتمع وبما تستلزمه هذه الجهود من تطبيق مجموعة من المعايير والمواصفات التعليمية والتربوية اللازمة لرفع مستوى المنتج التعليمي من خلال تضافر جهود كل العاملين في مجال التعليم. (العبادي والطائي والأسدي، 2007، ص 483)

ويتفق التعريف السابق مع هذا التعريف الذي يرى بأنها نظام يتم من خلاله تفاعل المدخلات وهي الأفراد والأساليب والأجهزة لتحقيق مستوى عالي من الجودة حيث يقوم العاملون بصورة فاعلة في العملية التعليمية والتركيز على التحسين المستمر لجودة المخرجات لإرضاء المستفيدين، ومدخلات النظام الجامعي تتكون من المناهج التدريسية والمستلزمات المادية والأفراد والإدارة الجامعية والتي يتم تحويلها من خلال العملية التعليمية إلى مجموعة مخرجات التي تمثل الكوادر المتخصصة من الخريجين، وأما المستفيدون من نظام التعليم هم مختلف مؤسسات المجتمع التي تقوم بتوظيف هؤلاء الخريجين. (الترتوري وجويحان، 2006، ص 78) تحدث الجودة الشاملة في قطاع التعليم تحولات كبيرة وجذرية، إذ تعمل على تحسين العملية التعليمية وفي كيفية إعداد المورد البشري كأهم مدخلات الجامعة إعدادا يتناسب ومستجدات العصر ويلبي احتياجات سوق العمل ويخدم المجتمع بالشكل الذي يأمله، كما أنها عملية إستراتيجية إدارية تركز على مجموعة من القيم وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي تتمكن في إطارها من توظيف مواهب العاملين

واستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي لتحقيق التحسن المستمر للمؤسسة، وهي أسلوب متكامل يطبق في جميع فروع ومستويات المؤسسة التعليمية ليوثر للعاملين وفرق العمل الفرصة لإشباع حاجات الطلاب والمستفيدين من عملية التعلم، أو هي فعالية تحقق أفضل خدمات تعليمية بحثية واستشارية الأساليب بأكفاً وأقل التكاليف وأعلى جودة ممكنة. (الأسدي، 2013، ص 510) ويرى كروسبي بأن الجودة هي المطابقة للمواصفات وبأنها مسؤولية الجميع ورغبات المستهلك هي أساس التصميم (Philip Crosby : 1996 p19) والجودة الشاملة هي طريقة حياة جديدة داخل المؤسسات تنظر إلى التنظيم على أنه سلسلة جودة مستمرة تبدأ من المنتج إلى المستهلك مارة بعمليات الإنتاج نفسها، وهي شاملة لأنها تمس كل جوانب العملية التعليمية الطلاب كمدخلات وكمخرجات والبيئة والبرامج التعليمية ومستويات الأداء، إن ما ينبغي أن تستفيد به من مدخل إدارة الجودة الشاملة في التعليم هو تطوير أساليب الإدارة التعليمية تحقيقاً لجودة المنتج وسعيًا لمضاعفة استفادة المستفيد الأول من كافة الجهود التعليمية وهو المجتمع بكل مؤسساته وجماعته وأفراده وفي مجال التعليم. (أحمد، 2003، ص 144-145)

أجمعت معظم هذه التعاريف على كون إدارة الجودة الشاملة عملية إستراتيجية تسعى لتطوير منتجات العملية التعليمية بطرائق وأساليب علمية كفؤة قادرة على إنتاج ثروة بشرية، وذلك من خلال جودة الخدمات المقدمة بأقل التكاليف وبأعلى جودة ممكنة خاصة وأن التغيرات التي يشهدها العالم اليوم جعلت من متطلبات سوق العمل تتغير حتى تتح هذا المنحى، وبالتالي فإن توصيف المهن والوظائف فيه قد تغيرت ويجب على الجامعات مواكبتها حتى لا يحدث هناك اختلال بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل.

7.3 التعريف الإجرائي: إن الجودة الشاملة في التعليم الجامعي تعني فلسفة قائمة على تحسين أداء الجامعات من خلال تحسين نوعية أداء الموظفين والإداريين والأساتذة وحتى الطلبة، والأهم من ذلك تحسين في نوعية المناهج والبرامج والمعارف والعلوم والتخصصات، وتقوم هذه الفلسفة على عدة مبادئ ومعايير تضمن حقا عند تطبيقها الرقي والتطور للجامعات وهو ما ينعكس إيجابيا على محيط الجامعة ومنه على المجتمع ككل.

رابعا: النظريات المفسرة لعلاقة الجامعة بالمحيط: يتناول هذا العنصر أهم النظريات التي تطرقت لمسألة الجامعة والمحيط الخارجي والمفسرة لسوسيولوجيا التعليم الجامعي، ومن بينها:

1 . نظرية البنائية الوظيفية: يقصد بالوظيفية ذلك الإسهام الذي يقدمه الجزء إلى الكل الذي قد يكون مجتمعا أو ثقافة، ويتسع المفهوم ليشمل الإسهامات التي تقدمها الجماعة لأعضائها أو الإسهامات التي يقدمها المجتمع الكبير للجماعات الصغيرة التي يضمها، حيث تؤكد الوظيفية على ضرورة تكامل الأجزاء

في إطار الكل أو ما يطلق عليه في بعض الأحيان تساند الأجزاء. (هلاي، 2012، ص114) وحسب هذا المنظور توجد وظائف كامنة ووظائف ظاهرة، فعندما ننظر إلى الجامعة نجد فيها حصرا بالوظائف المتعددة لهذه المؤسسة، فقد تقرأ على سبيل المثال أن الجامعة تهدف إلى توفير التعليم الشامل لكل طالب ومع ذلك فسوف تصيبك الدهشة عندما تجد أن الجامعة تأسست عام 1895 لإبعاد الناس في فئة العمر 18-22 سنة عن سوق العمل، ومن ثم الحد من البطالة ولن تجد دليلا للجامعة يعلن أن هذا هو الهدف من إنشاء الجامعة، ومع ذلك فإن المؤسسات الموجودة في المجتمع تقوم بعدة وظائف وتؤدي بعضها على نحو دقيق، والحقيقة أن الجامعة تقوم فعلا بتأخير دخول الناس إلى سوق العمل. (عبد الجواد، 2011، ص279) ولا يمكن نسبة الاتجاه الوظيفي لمفكر أو باحث بعينه ولكننا نلاحظ أن هذا الاتجاه كان حصيلة إسهامات كم هائل من الباحثين الذين انتموا إلى مراحل تاريخية متباينة، حيث حاول كل منهم تأمل واقع ما تيسر من المفاهيم أو المقولات الوظيفية التي تراكمت حينئذ، الأمر الذي ساعد على تحقيق التراكم المتتابع لمفاهيم وتصورات هذا الاتجاه من ناحية ومن ناحية أخرى تراكم النقد والتصحيح الذي واكب طرح هذه المفاهيم والتصورات الأمر الذي أدى إلى تصحيحها وتعديلها على المستوى النظري والمنطقي، وبهذا أصبحت البنائية الوظيفية بناءا نظريا متكاملا من حيث كفاءته الأكاديمية وكذلك من حيث قدرته على توجيه عمليات البحث الاجتماعي في مستوياته ومراحله المختلفة حتى الوصول إلى مجموعة من التعميمات التي تشكل حلقة الصلة بين النظرية والبحث الاجتماعي، ومنه فالاتجاه الوظيفي اتجاه فكري يهتم بتحليل الظواهر الاجتماعية والثقافية بالنظر إلى الوظائف التي تؤديها في النسق الاجتماعي والثقافي، حيث يدرك الاتجاه الوظيفي باعتباره نسقا يتكون من مجموعة من الأجزاء المتداخلة أو التي بينها علاقات ببعضها البعض، ونظرا لأنه لا يمكن لأي جزء أن يكون في عزلة عن الكل الذي يحتويه أو يتضمنه فإن التغيير في أي من أجزاء الكل ينظر إليه باعتباره يؤدي في العادة إلى انهيار التوازن الذي ظل قائما. (ليلة، 2006، ص7-8)

يمكننا القول أن ما أصبح يعرف بالاتجاه البنائي الوظيفي في النظرية الاجتماعية يمثل أكثر الاتجاهات رواجاً في علم الاجتماع خلال الخمسين سنة الأخيرة، وخلال هذه السنوات ظهرت مؤلفات عديدة حول هذا الاتجاه النظري في علم الاجتماع سواء منها ما تناولته بالشرح أو بالتعديل والإضافة أو النقد وقد اعتبر هذا الاتجاه من المعالم الرئيسية لعلم الاجتماع الأكاديمي المعاصر. (أحمد، 1993، ص187) ويركز هذا الاتجاه نحو نسق التربية والتعليم على مجموعة من الافتراضات يمكن إيجازها فيما يلي:

- يقوم النظام التعليمي بطريقة رشيدة وموضوعية بتصنيف وانتقاء أفراد المجتمع وفقا لقدراتهم وإمكاناتهم من خلال توفير الفرص المتكافئة والمساواة بين أفراد المجتمع.
- المساعدة على خلق مجتمع يقوم على الجدارة والاستحقاق، ومن ثم خلق مجتمع طبقي مرن غير مغلق تتحدد فيه المكانة الاجتماعية للأفراد وفقا لقدراتهم، مما يتيح فرصا متكافئة في عملية الحراك الاجتماعي داخل طبقات المجتمع.
- تزويد الجيل الناشئ بالمهارات والتدريبات الضرورية لمتطلبات العمالة الماهرة.
- هناك علاقة موجبة بين ما يتعلمه الفرد داخل المؤسسات التعليمية من مهارات معرفية وبين مستوى أدائه في العمل.

لذا فإن وظيفة التعليم والتكوين الذي تضطلع بها المؤسسات والنظم التعليمية وفي مقدمتها التعليم الجامعي كإحدى المتطلبات الوظيفية للمجتمع تعد مسألة محورية وجوهرية في المحافظة على استمراره واستقراره وتوازنه، على اعتبار أن نظام التعليم والتكوين يدخل في علاقات تأثر وتأثير مع بقية النظم الاجتماعية الأخرى، وتبرز أهمية هذه الوظيفة من خلال الدور الفعال الذي تقوم به المؤسسات التعليمية في عمليتي الضبط والتكامل الاجتماعيين. (بن أسباع، 2013-2014، ص26-27)

1.1 إسهامات رواد النظرية في سوسيولوجيا التعليم الجامعي:

1.1.1 هيربرت سبنسر H.Spencer: تعتبر فكرة "سبنسر" عن المماثلة البيولوجية من أهم الأفكار السوسيولوجية التي ساهمت في نشأة وتطور علم الاجتماع التربوي، حيث جاءت كتاباته لتشير بصورة غير مباشرة إلى أهمية المؤسسات العلمية والأكاديمية والجامعات في تأدية دورها الحقيقي في المجتمع الصناعي الحديث شأنها شأن المؤسسات الاجتماعية الأخرى وطبيعة العلاقة التبادلية بين تلك النظم بصفة عامة. (هلال، 2012، ص116-117) وبصفة عامة ركزت تصورات "سبنسر" على أهمية التعليم في المجتمع ودور المؤسسات التعليمية في تطور المجتمع الصناعي الحديث شأنها في ذلك شأن المؤسسات الاجتماعية الأخرى، ومن ثم جاءت تحليلات "سبنسر" لتؤكد على أهمية النظام التعليمي في المجتمع وعلاقته بالنظم الاجتماعية الأخرى، وعلى طبيعة العلاقة التبادلية بين تلك النظم بصفة عامة وذلك في إطار فكرته التطورية وتفسيره لعمليات نشأة المجتمعات الصناعية الرأسمالية الحديثة. (عبد الرحمن، 1991، ص92)

2.1.1 إميل دوركايم E. Durkhiem : دارت آراء "إميل دوركايم" في سوسيولوجيا التعليم حول اعتباره المؤسسات التعليمية في المجتمع تنظيما اجتماعيا يسهم بشكل كبير في تشكيل سلوك الفرد وامتثاله للنظام الاجتماعي والأخلاقي، وذلك بربطه بين التعليم والدين والأخلاق والمجتمع في كتابه التربية الأخلاقية وأولى اهتماما كبيرا للمناهج الدراسي، وركز على ضرورة اختيار وتحديد المقررات الدراسية للطلاب باستخدام المقارنات بين محتوى المادة العلمية والأكاديمية، وأشار في مؤلفه تقسيم العمل في المجتمع إلى اعتبار التعليم واحدا من النظم الاجتماعية الأساسية التي تؤثر في النظم الاجتماعية الأخرى مؤكدا على أهمية ودور التعليم في بناء المجتمع الحديث الذي يعتمد على تقسيم العمل والتخصص والخبرات العلمية والتعليمية وذلك من خلال خلق التخصصات العلمية والأكاديمية والمهنية اللازمة لهذا الغرض. (هلاي، 2012، ص117) وتكشف لنا تصورات وآراءه أنه لم يركز على دراسة الجامعات بصفة أساسية بقدر ما جاءت كتاباته لتعبر عن أهمية نظام التعليم كأحد النظم الاجتماعية الهامة التي تشكل كل مكونات عملية التنشئة الفردية في المجتمع، تلك العملية التي تحقق فكرة "دوركايم" الأساسية عن التضامن الاجتماعي والتي تعتبر محور نظريته السوسيولوجية العامة، ويظهر لنا من خلال تحليل كتابات "دوركايم" حول النظام التعليمي أنه لم يهتم بالتعليم بصفة خاصة وبالتركيز على أهدافه سواء نحو المجتمع أو الفرد بقدر ما حاول أن يحلل مكونات العملية التعليمية وفلسفتها وأهدافها العامة، كما حاول أن يوضح العلاقة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع مركزا على دور المؤسسة في المجتمع باعتبارها تنظيما هاما يشكل السلوك الفردي ومدى امتثاله للنظام الاجتماعي والأخلاقي وبصفة عامة ركز "دوركايم" على أهمية المدرسة وما أسماه بالتحديد محيط المدرسة ودوره في التعليم الأخلاقي، ولقد حاول أن يؤكد على أهمية التعليم ودوره في خلق التخصصات العلمية والأكاديمية والمهنية التي تتطلبها عمليات بناء المجتمع الحديث ومشيرا إلى طبيعة هذا المجتمع الجديد التي تعتمد على تقسيم العمل والتخصص والخبرات العلمية والتعليمية (عبد الرحمن، 1991، ص95-97)

ومن أهم القضايا التي عالجها دوركايم:

- لا يوجد نمط تعليمي واحد لكل المجتمعات وإنما هناك أنماط تعليمية وتربوية مختلفة بقدر ما يوجد في المجتمع من تباينات، وأن التنوع المهني الموجود نتيجة للتخصص الذي يحتاج إلى تنوع في أنماط التعليم.
- تقوم النظم التعليمية بنقل القيم العامة التي من شأنها خلق تجانس بين الأفراد وكذلك المهارات المتخصصة التي يعتبرها ضرورية للتماسك الاجتماعي.

- ومن منطلق اختلاف الحاجات الاجتماعية من مجتمع إلى آخر فإن هذه الحاجات تلعب في خلق التخصصات العلمية في تشكيل محتوى البرنامج التربوي المعتمد، كما أكد على دور التعليم في خلق التخصصات العلمية والأكاديمية والمهنية التي يتطلبها بناء المجتمع الحديث. (بن أسباع، 2013-2014، ص 29-30)

3.1.1 ماكس فيبر M.Weber: تأثرت تحليلات "ماكس فيبر" بالظروف الاجتماعية والتاريخية والدينية والسياسية الصعبة في ألمانيا والتي قلصت المرونة والحريات العامة ومنها الحرية الأكاديمية وأدت إلى عدم السماح لنشأة القطاع الخاص لمؤسسات التعليم الجامعي، والتي ظهرت بصورة إيجابية في الجامعات البريطانية والأوروبية التي قامت على أساس ليبرالي بالرغم من نشأتها التي تقوم على طابع التمويل الذاتي الخاص مما دعاه إلى الاقتراح بضرورة وجود الجامعات المستقلة وظهر القطاع الخاص لنظام التعليم الجامعي. (هلاي، 2012، ص 117) ولقد تناول دور العلم والباحثين في المجتمع من خلال التخصص والتنوع العلمي والأكاديمي مؤكدا على أهمية الشهادات والخبرات العلمية في تنظيم المجتمع ومؤسساته، ومن المواضيع التي طرحها الحرية الأكاديمية الجامعية وعلاقة الدولة بالجامعة ودور الأستاذ الجامعي وتأسيس الجامعة والحياد الأخلاقي ومسؤولية أستاذ الجامعة المهنية، وتعكس آراء "فيبر" الواقعية العديد من المشكلات التي تواجه الجامعات الحديثة والتي أدت إلى عزلتها الاجتماعية وفقدان هويتها وانعدام الثقة الأكاديمية والعلمية فيها نتيجة لانجرافها في مشاكل لم تنشأ من أجلها، ونتيجة لتسييسها الأمر الذي أدى لمطالبته بضرورة الإصلاح الجامعي والعودة إلى الدور البنائي الوظيفي للجامعة لتعود لها قدسيته العلمية والفكرية والثقافية في المجتمع الحديث. (هلاي، 2012، ص 118) مازال الكثير من التراث الفيبري السوسيولوجي بعيدا عن متناول الباحثين والمتخصصين الذين يسعون للتعرف على هذا التراث العلمي، وربما كانت تحليلاته عن الجامعات هي خير دليل على ذلك فلم تظهر أي كتابات سابقة تشير إلى إسهامات "فيبر" وتحليلاته للجامعات منذ فترة طويلة ماعدا مقاله المعنون بالعلم كمهنة، حاول "فيبر" فيه أن يتناول مهمة العلم والباحثين في المجتمع وطبيعة التخصص والتنوع العلمي والأكاديمي ومدى أهمية الشهادات العلمية والخبرات العملية، وتعد مشكلة الحرية الأكاديمية من المشكلات الهامة التي عالجها "فيبر" بمزيد من التركيز لاعتقاده الأساسي بأن هذه القضية ترتبط بها تقريبا معظم المشكلات والقضايا التي تحدد طبيعة وظائف الجامعة وأدوارها الرئيسية في المجتمع (عبد الرحمن، 1991، ص 99-101) ولقد برزت إسهاماته لمؤسسات التعليم الجامعي من خلال محاولة تبيان نواحي القصور في الجامعة الألمانية وذلك عن طريق إقامة تحليلات مقارنة لنظام التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، ومن

بين أهم المسائل والمظاهر البنائية والوظيفية للجامعات في كلا البلدين التي شكلت محور اهتماماته مشكلة للعملية التعليمية وطرق التدريس الجامعي ونوعية الحياة الجامعية للطلاب والعلاقة بين الجامعة والمجتمع والعلاقة الموجودة بين الدولة والجامعة، حيث أكد على ضرورة أن تمارس الجامعة دورها ونشاطاتها التعليمية بعيدا عن سلطة الدولة ورقابتها وهذا يدعو إلى ضرورة الأخذ بمطلب استقلالية الجامعة. (بن أسباع، 2013-2014، ص33)

4.1.1 روبرت ماكيفر R.Maciver: ركز "ماكيفر" على دراسة الجامعات في العصر الحديث ووظيفتها كمؤسسات تربية وأكاديمية في المجتمع، ومن أبرز إسهاماته في ذلك هو كتابه الحرية الأكاديمية في عصرنا وقد ميز فيه بين ثلاثة اتجاهات في دراسته للحرية الأكاديمية في الجامعات هي:

- **الاتجاه الوظيفي:** ويعني التعرف على مدى مساهمة حرية الجامعات وأعضاء هيئة التدريس بها في أداء أدوارهم المهنية والأكاديمية وفي تحديد العمليات التدريسية والبحثية واختيار أفضل الوسائل والطرق التعليمية لتحقيق أكبر استفادة في أداء دورها.
- **الاتجاه الأكاديمي المهني:** يركز هذا الاتجاه على تواصل واستمرار المعرفة وتطويرها لخدمة المجتمع حيث يرى أن للجامعة دورا في خدمة المجتمع المحلي والمجتمع الكبير وقد يمتد هذا الدور للمجتمع الدولي.
- **الاتجاه النظامي:** ويعطي هذا الاتجاه للجامعة وهيئاتها الأكاديمية كامل الحرية حتى تنجز الغرض الرئيسي لوظيفتها على أن تسير المساواة الليبرالية في الحرية الأكاديمية جنبا إلى جنب مع تحقيق الجامعة لوظيفتها المعرفية وتجديد معرفتها بصفة مستمرة.

ويتضح أيضا اهتمام "ماكيفر" بحقوق الجامعة وأعضائها الأكاديميين وتأكيدهم على تهيئة الجو العلمي والأكاديمي الملائم لممارسة دورهم وإنجاز وظائفهم في المجتمع، وأشار في ذلك لحق الأستاذ الجامعي في الحصول على الحرية الأكاديمية كاملة ليتحمل مسؤوليته تجاه مجتمعه. (هاللي، 2012، ص119)

5.1.1 تالكوت بارسونز T.Parsons: تعد إسهاماته من أهم إسهامات علماء البنائية الوظيفية حيث اهتم مؤلفه النسق الاجتماعي بتحليل الجماعات المهنية التي تعمل في الجامعات والتدريب المهني والفني لهذه الفئة الأكاديمية واعتباره أن التدريب والممارسة العملية هي جوهر المعرفة الطبيعية والمهنية، وأضاف تعريفا مميذا للجامعة بأنها مكان للتدريس الجامعي بالإضافة إلى وظيفة البحث العلمي وتطوير

وتقدم المعرفة ومن فرط اهتمامه بالجامعة أطلق عليها التنظيم الأم الذي يشكل كل المركب التنظيمي في المجتمع الحديث والتنظيم الرئيسي المكون للتراث الثقافي في المجتمع وعرضه لفكرة التحول التنظيمي للجامعة من خلال احتوائها جميع الكفاءات الأكاديمية ومعرفة طبيعة بنائها ووظائفها، واعتبرها تنظيمات أو مركبات معرفية وأنساقا فرعية تعمل داخل النسق الاجتماعي الكبير ولا يمكن دراستها إلا من خلال الأنساق الفرعية الأخرى وسياقاتها الاجتماعية والثقافية والعلاقات المتبادلة مع هذه الأنساق التي تكون النسق الاجتماعي الأكبر المجتمع. (هلالي، 2012، ص 119-120) ظهر جزء كبير من إسهامات "بارسونز" ودراسته للعملية التعليمية وتحليله للجامعات في أحد أعماله السوسولوجية الهامة وهي مؤلفه عن النسق الاجتماعي حيث اهتم بتحليل الجماعات المهنية التي تعمل في الجامعات، وإن كان قد ركز في أحد أجزاء هذا المؤلف خاصة على الجماعات المهنية الطبيعية متناولا التطور التاريخي والسوسولوجي لهذه الجماعات المهنية حتى ظهورها في المجتمع الحديث (عبد الرحمن، 1991، ص 111)

وفي سياق نظريته وتحليلاته المرتبطة بالتعليم العالي فلقد حرص على دراسة الجامعة باعتبارها التنظيم الأم الذي يمد جميع التنظيمات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية بالفئات على مختلف تخصصاتها بالكوادر والمهارات البشرية اللازمة لقوى العمل والإنتاج، كما أكد أيضا على أن الجامعة هي التنظيم المكون للمركب التنظيمي لتنظيمات المجتمع الحديث إضافة إلى ذلك فقد سعى إلى تحديد وظائف الجامعة وعلاقتها بالمجتمع الخارجي وضرورة تنويع هذه الوظائف من الناحية الأكاديمية والبحثية والإنتاجية وتقديم الخبرة والمشورة للمجتمع الخارجي، وهو يرى بأن الجامعة بمثابة تنظيم أكاديمي يشبه المجتمع المحلي المتماسك والذي عليه تآدية وظائفه في المجتمع وهي بذلك نسق فرعي لا يمكن تفهم أدواره الوظيفية أو البنائية إلا من خلال السياقات المجتمعية والثقافية وعلاقتها مع الأنساق الأخرى أي أن الجامعة كنسق اجتماعي رسمي تكون في حالة تفاعل واعتماد متبادل مع المجتمع ونظمه الاجتماعية الأخرى. (بن أسباع، 2013-2014، ص 31-32)

6.1.1 تيودور شولتز T.Schultz: ركزت كتابات "شولتز" على تحليل العلاقة المتبادلة بين التعليم ومخرجاته ومدخلاته وإعداد القوى العاملة واعتبارها نوعا من الاستثمار الاقتصادي أو جزءا أساسيا من عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجوهر عملية التنمية الشاملة في المجتمعات الحديثة سواء أكانت متقدمة أو نامية وأشار إلى أهمية التعليم كنوع من الاستثمار الإنتاجي ودوره عموما في تحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع الذي يعيش فيه كما ركزت نظرية رأس

المال البشري على أهمية الإنفاق التعليمي كنوع من الاستثمار الإنتاجي الذي يوجه للأفراد أنفسهم كما في التعليم الجامعي وإشباع حاجاتهم الذاتية والشخصية. (هاللي، 2012، ص121-122)

ومن وجهة نظر النظرية الوظيفية يرى كومبس أن مشكلة النظام التعليمي تكمن في مشكلة عدم الكفاءة في الإدارة والأساليب الفنية التعليمية كما أنه يرجع عدم كفاءة المدارس إلى الانفصال بين المناهج الدراسية وحاجات البلاد فنحن نرى أن المناهج تخرج أو تنتج أقطاباً أو رواداً في الدراسات الإنسانية بينما البلاد في حاجة ماسة إلى العلماء والمهندسين. (بدران، 2006، ص93)

2. نظرية الأثر البيئي: تدور الفكرة الرئيسية لهذه النظرية حول إعادة اكتشاف فكر البنائية الوظيفية وتطويره في دراسة ما يواجه المجتمع الحديث من ظواهر وقضايا ومشكلات حيث رأى هؤلاء العلماء أن النظرية البنائية الوظيفية لديها أنسب الحلول والتفسيرات الملائمة لحل مثل تلك المشكلات وتفسير الظواهر الحديثة، ويتجلى ذلك واضحاً في معالجتهم لقضايا التعليم الجامعي ومشكلاته من خلال تبنيهم لأفكار الرواد وتطويرها لذلك الغرض من خلال فكرة تأثير البيئة الخارجية على الجامعات ورد التغييرات التي تحدث في نظام الجامعات إلى تأثير البيئة سواء أكانت بيئة داخلية (المجتمع) أو بيئة خارجية (التغييرات العالمية).

2.1.2 إسهامات رواد هذه النظرية في سوسيولوجيا التعليم الجامعي:

2.1.1.1 ريموند جوبلانج R. Jobling: يرد "ريموند جوبلانج" التغييرات الحديثة في نظام الجامعات إلى الضغط البيئي حيث إن ظهور ما يعرف بالأنماط الأكاديمية والجامعية الجديدة أو ما يعرف بالمعاهد التقنية والتي وجدت في بريطانيا وأصبحت مؤسسات علمية حديثة، أوضح دليل على ذلك فمظاهر التعليم الجامعي الحديث تتمثل في ظهور ما يعرف بالجامعات التكنولوجية لتواكب التغييرات البيئية التي أفرزت تلك المعاهد التقنية تلك الجامعات التي قد تشارك المعاهد التقنية النشأة والتراث الحديث إلا أنها تتميز باستقلاليتها وتحديد مسؤولياتها وقيامها ببحوث تطبيقية ومنح الدرجات العلمية وغيرها من المميزات التي جعلتها تنافس نظام التعليم الجامعي، حيث يعتبر ظهورها نتيجة للتغييرات التي حدثت في البيئة الخارجية، ويشكك "جوبلانج" في عملية استقلال الجامعات في العصر الحديث لاعتمادها على كثير من الدعم المالي الحكومي ذلك الدعم الذي يستخدم كوسيلة للضبط الاجتماعي ونوع من ازدواجية السياسات الحكومية. (هاللي، 2012، ص123)

2.1.2 أميرى Emery وتريست Trist: تبنى كل من "أميري" و"تريست" نظرية النسق العام في تفسيرهما لعمليات التغيير في البناء التنظيمي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، حيث اعتبرا الجامعات أنساقا فرعية تتأثر بطبيعة الأنساق الفرعية الصغرى والكبرى في المجتمع والكشف عن الملامح البنائية والوظيفية الحديثة التي ظهرت على الجامعات ومدى تأثيرها بالبيئة الخارجية التي تحيط بها وكيفية تكيف الجامعات مع هذه البيئة بصفة مستمرة، وذلك بعرضهما أربعة أنواع من البيئات التنظيمية المثالية التي تحيط بالجامعات في الوقت الحاضر ونوعية العلاقة المتبادلة بين هذه الأنماط المقترحة والجامعات.

- **البيئة العشوائية الهادئة:** تؤثر البيئة على الجامعات من خلال مجموعة من القوى والعوامل الإيجابية والسلبية الموزعة بصورة عشوائية وتتميز بأنها مستقرة.
- **البيئة المتجمعة الهادئة:** تتضمن البيئة قوى سلبية وإيجابية مستقرة تتحكم فيها عوامل المنافسة مع البيئة الخارجية، وهي متداخلة مع التنظيمات والأنساق الاجتماعية الصغرى والكبرى الموجودة في المجتمع تؤثر فيها وتتأثر بها.
- **البيئة التفاعلية:** تتفاعل البيئة مع البيئات التنظيمية الأخرى التي تتشابه معها فالجامعات تتفاعل مع جامعات أخرى عن طريق أنساق التعاون والتنافس والاتصال، وتتصل تلك الجامعات في حالة تعرضها لتهديد خارجي كتنظيم واحد لمواجهة هذا التهديد.
- **البيئة العاصفة:** ينتشر ظهور هذه البيئة في الوقت الراهن نتيجة للتعقيد والتداخل في التنظيم الجامعي التي تزيد بدورها من كفاءة التنظيمات وقدرتها على الضبط والسيطرة على جميع العمليات التي تتم بداخله وأنشطته المتنوعة، فظهور العديد من مؤسسات التعليم الجامعي الخاص أسهم في زيادة التعقيد التنظيمي مما صعب القدرة على التنبؤ البيئي بصفة مستمرة. (هلالى، 2012، ص124)

وهكذا نستطيع القول أن محاولة كل من "أميري" و"تريست" تعتبر محاولة جادة تسعى لدراسة نوعية البيئة التنظيمية التي تحيط بالجامعات في الوقت الحاضر، وبالرغم من اعترافهما بأن الأنماط البيئية المعترفة ما هي إلا أنماط مثالية إلا أن رؤيتهما عكست كثيرا من الحقائق الواقعية التي تتميز بها الظاهرة الحديثة للجامعات في وقتنا الحاضر، كما جاءت آرائهما لتعبر بوضوح عن وجود عمليات التنافس والصراع بين الجامعات هذا بالإضافة إلى حقيقة وجود أنساق التعاون والتحالف في نفس الوقت تلك العمليات التي تعكس بوضوح نوعية التكيف والمواءمة مع البيئة الخارجية التي تحيط بمؤسسات التعليم العالي والجامعات بصفة خاصة (عبد الرحمن، 1991، ص148)

3 . النظرية التكاملية: تحاول هذه النظرية تبني المنظور التنظيمي والتعرف على المداخل المتنوعة الأخرى التي يستخدمها كل من علماء الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى التي تهتم بدراسة الجامعات وتحليل مشاكل النظام التعليمي العالي، حيث يتيح ذلك التعرف على طبيعة البناءات والأنساق الداخلية للجامعات وتحليل نوعية الأنشطة والعمليات الوظيفية والمهنية الأكاديمية بصورة مركزة وعميقة خاصة في تحليله للجامعات من خلال المؤرخين والمهتمين بالعمليات التاريخية التطورية للمؤسسات الجامعية والأكاديمية وتعميق الأبعاد السياسية في علاقة الدولة بالجامعة من خلال علماء الاقتصاد مما يتيح مرونة أكثر لشمول هذا المدخل على أكثر من تخصص.

3.1 إسهامات رواد هذه النظرية في سوسيولوجيا التعليم الجامعي:

3.1.1 بيترون كلارك **Betron Clark**: في كتابه نظام التعليم العالي: التنظيم الأكاديمي من وجهة نظر وطنية قام بدراسة عدد من القضايا والموضوعات داخل الجامعات مثل العمل والمعتقدات والسلطة والتكامل والتغير ويحدد "كلارك" وظائف الجامعة في أنشطة البحث العلمي والعملية التدريسية التعليمية والأنشطة الأكاديمية المتنوعة، ويتم ذلك في إطار تقسيم العمل والتخصص الأكاديمي والخبرة العلمية والأكاديمية ونظام الإشراف والمتابعة ونوعية المهن الإدارية والقيادية ونوعية التفاعل بين المستويات الأكاديمية المتباينة، وحاول وضع تصنيف مميز للجماعات المهنية والأكاديمية والإدارية حسب طبيعة أنشطتهم ويقوم على الأبعاد والمستويات الأفقية والرأسية لتصنيف هذه الجماعات والفئات العلمية داخل الجامعات، وركز في تحليله لنسق المعتقد على اعتبار الجامعة أنساقا اجتماعية فرعية تحدد طبيعة أنشطتها ومدخلاتها ومخرجاتها في إطار ما يعرف بنسق المعرفة العام للمجتمع، فالجامعات والكليات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي إن هي إلا أنساق أو أجزاء ترتبط بالنسق المحلي والقومي الذي يحدد نمط ونوعية التفكير الذي يمارس في نطاق العملية التعليمية والحياة الأكاديمية والجامعية. (هلالي، 2012، ص-125-126) ونلاحظ أن "كلارك" يؤكد في تحليلاته أساسا على أهمية المدخل التنظيمي لدراسة الجامعات وكيفية الاستفادة منه لجميع المهتمين في هذا المجال موضحا الأسباب المتعددة لهذا المدخل بصفة عامة، نظرا لقدرته لإتاحة المزيد من الفرص لهؤلاء المتخصصين في التعرف على طبيعة البناءات والأنساق الداخلية للجامعات وتحليل نوعية الأنشطة والعمليات الوظيفية والمهنية والأكاديمية بصورة مركزة، وتناول العديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه مؤسسات التعليم الجامعي وتحليل الأنماط الإدارية والقيادية الأكاديمية والعلاقات البنائية الوظيفية المتداخلة بين التخصصات الأكاديمية المختلفة (عبد الرحمن، 1991، ص149-150)

4 . الماركسية المحدثّة ونظرية التبعية: جاءت إسهامات النظرية الماركسية المحدثّة في مجال علم الاجتماع التربوي ودراسة الجامعات بالكثير من الآراء التي أثرت هذا المجال حيث دارت الفكرة الأساسية لهم من خلال نظرية التبعية وكتابات "أندر فرانك" و"فيرتادو" و"سمير أمين" حول تبعية العالم النامي إلى الدول الاستعمارية، واتخذت هذه التبعية صوراً شتى منها اتخاذ الهيمنة الثقافية على العالم النامي وعلى التعليم بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة وسيلة لفرض سيطرة الدول الاستعمارية على الدول النامية أو المراكز على الأطراف، وطرح قضية التبعية التربوية لا يمكنه تجنب الخوض في الأبعاد المعقدة والمتشابكة التي ترتبط بسياسات دول المركز من أجل السيطرة على دول الهامش، ويكشف لنا التحليل عن أن الحفاظ على استقرار التوابع هو أحد هذه الأبعاد المهمة والتربية وسيلة لزراعة الاستقرار عن طريق ما تبثه في العقول من أفكار وآراء نابغة من مصالح المهيمنين والتي ثبت أنها أقدر من الاستخدام العسكري التقليدي في إخضاع الشعوب. (هلاي، 2012، ص 127-128)

4.1 إسهامات رواد هذه النظرية في سوسيولوجيا التعليم الجامعي:

ينظرون إلى النظام التعليمي على أنه ليس مجرد استجابة للمتطلبات الوظيفية للنسق الاقتصادي بل يؤكدون بأن له وظيفة أساسية في الصراعات الاجتماعية حول المكانة الاجتماعية في الثروة والدخل وعليه ارتبطت رؤية أصحاب هذا الاتجاه في تحديد وظيفة التعليم بفهم عدد من القضايا منها طبيعة المجتمع والحياة الاجتماعية بصفة عامة. (مامن، 2017-2018، ص 61)

4.1.1.1 كارنوي Carnoy: تندرج كتابات "كارنوي" تحت لواء الماركسية المحدثّة وبخاصة كتاباته فيما يتعلق بالتعليم والامبريالية الثقافية، ويتناول "كارنوي" تحليل العلاقة بين التعليم والامبريالية الثقافية متخذاً مجموعة من القضايا الكبرى في التركيز على قضايا صغرى داخل الدول النامية ومحللاً شبكة العلاقات الدولية التي توجد في منظومة النظام العالمي الجديد من خلال حرص الدول الاستعمارية على تعليم وتنقيف فئة جديدة من أبناء الدول النامية وتلقنها أيديولوجية إمبريالية معينة، حيث جاء هدف الاستعمار ليكون النظام التعليمي امتداداً لنوعية الاستعمار الاقتصادي والهيمنة الثقافية الجديدة. (هلاي، 2012، ص 128-129)

4.1.4 التحليل الماركسي: النظام التعليمي كما يراه الماركسيون نظام تتحول بواسطته الميزة والقوة الاقتصادية الموروثة إلى صيغة اجتماعية تكون أكثر قبولا في المجتمعات الرأسمالية يقوم النظام التعليمي إنتاج أيديولوجية الطبقة الرأسمالية. (بن أسباع، 2013-2014، ص 43)

5 . نظرية الاختيار العقلاني: تعود جذور هذه النظرية إلى "ماكس فيبر" الذي أشار إلى أن استقرار العلاقات الاجتماعية ونمطيتها يعودان إلى أن البشر يتصرفون بعقلانية، حيث ميز بين أشكال أربعة للفعل: التقليدي، والعاطفي، والفعل الموجه نحو غاية عليا، والفعل الموجه نحو هدف عملي دنيوي والأخير هو وحده الفعل العقلاني بأوفى معانيه وهو الذي يسود المجتمع مع تطور الرأسمالية وانتشار الصناعة، وقد تطور المفهوم الذي يرى أن المجتمع يتكون من أفراد يتصرفون بعقلانية تطورا واضحا على أيدي علماء الاقتصاد وحديثا على أيدي أصحاب نظرية التبادل، وتكمن هذه الفكرة وراء فرضية السوق الكامل أو المنافسة الحرة التامة بحيث تلتقي مجموعة من الباعة والمشتريين في السوق على قدر واحد من المعلومات وما تختاره هذه المعلومات من بدائل هو الذي يحدد الأسعار ويؤدي إلى توازن العرض والطلب فالاستقرار والنظام يتحققان من خلال أفراد يقومون باختيارات عقلانية. (هاللي، 2012، ص138)

1.5 إسهامات رواد هذه النظرية في سوسيولوجيا التعليم الجامعي:

1.1.5 جون إلستر John Elster وجاري بيكر Gary Becker: يشير "جون إلستر" إلى أن فكرة هذه النظرية تعني أكفا وسيلة للوصول إلى هدف معين في موقف معين وي طرح "جاري بيكر" في كتابه الاقتصاد المنزلي الجديد تفسيراً اجتماعياً لنظرية الاختيار العقلاني، فتقسيم العمل في البيت هو نتيجة لاختيار عقلاني حول كيفية إيصال المنفعة إلى أعلى درجاتها في البيت وذلك بتخصيص الوقت للسوق أو للنشاط المنزلي، فإنه إذا كانت القاعدة أن الرجال ينالون أجراً أعلى في السوق فإنه من المنطقي أن يخصصوا معظم طاقتهم لعمل السوق وليس للعمل المنزلي، وهناك شكل آخر من أشكال نظرية الاختيار العقلاني يتعامل مع أفعال معينة في سياقات معينة وفقاً لاختيارات محددة. (هاللي، 2012، ص139)

6 . نظريات ما بعد البنيوية: حاولت النظرية ما بعد البنيوية إعادة تقييم طبيعة التأثير الذي تركته الحضارة الغربية على العقل الإنساني ولا سيما بعد أن تم تشكيل الثقافة وأصبحت تشكل فقط من قبل مصدر ومنتج واحد وهم أصحاب الطبقات العقلية العليا، والتي لا ترتبط بأي شكل من الأشكال بالطبقات الدنيا الذين يوصفون بأنهم لا يستطيعون أن يحملوا الثقافة أو يكونوا مصدراً لها بصورة مطلقة، ومن ثم فإن الثقافة الغربية اتخذت سلوكاً ذا طابع عقلاني وطبقي رأسمالي وتسخر من أجلها كل العقول والأنشطة المرتبطة بالجنس البشري، وهذا ما جعل هناك نوعاً من التسامي لأصحاب القوة الثقافية الغربية وتبرير سلوكهم على الغالبية العظمى من الطبقات التي تم تزييف وعيها عن طريق العلم الرأسمالي وتراث الثقافة المسيحية التي لعبت دوراً أساسياً في تشكيل العقل الغربي. (هاللي، 2012، ص139)

1.6 إسهامات رواد هذه النظرية في سوسيولوجيا التعليم الجامعي:

1.1.6 ميشيل فوكو M.Foacault: يرى "فوكو" أن الخطاب المؤسساتي يكشف عن مجموعة من علاقات القوى الكامنة فيه وبالطبع إن آراء "فوكو" استمدتها من تصورات نيتشه عن العلاقة بين القوة والمعرفة، حيث تصور الأول أن المعرفة ما هي إلا وسيلة لتمدنا بالقوة لفعل أشياء وأنشطة محددة لا يمكن أن تقوم بها بدون المعرفة وإن كان "فوكو" يطور آراء نيتشه ويؤكد على أن المعرفة في حد ذاتها نوع من القوة نمارسها على الآخرين وذلك من أجل السيطرة عليهم، كما وأن القوة لم تعد أداة للتحرير (التمثلة في المعرفة) بل أضحت أداة للاستعباد وسعى "فوكو" لتجسيد المعرفة عند تحليله للخطاب المؤسساتي باعتباره نوعا من القوة ومن يستطيع أن يمتلك أو ينظم هذه المعرفة يكون قد حصل بذاته على القوة، وهذا ما يؤكد عليه عموما في دراسته عن المجتمع الحديث الذي يتكون من العديد من أنماط القوة التي ترتبط بالمعرفة. (هلال، 2012، ص140)

7 . نظريات ما بعد الحداثة: شهدت فترة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين تطورات ملحوظة في مجال النظرية السوسيولوجية ولا سيما بعد أن تعددت الأفكار حول هذه النظرية وأهميتها في علم الاجتماع والتفكير السوسيولوجي خاصة والعلوم الاجتماعية عامة، أما مفهوم ما بعد الحداثة فإنه يفهم من خلال تحليلات أنصار هذه النظرية حيث يرون أن المرحلة المعاصرة التي تشهدها المجتمعات الحديثة تتصف بمرحلة ما بعد الحداثة، وخاصة وأن هذه المرحلة الحالية تتميز بأعلى درجات التقدم التكنولوجي والصناعي في المجتمع الذي نعيش فيه وساعدت على إنتاج وإعادة إنتاج وتغيير جميع المظاهر الحياتية التي يطلق عليها مجتمع ما بعد الحداثة الجديد، تلك المرحلة التي تنتج عن استخدام التكنولوجيا الحديثة المتمثلة في الحساسات الإلكترونية ووسائل الاتصال والإعلام والأشكال الحديثة من المعرفة والتغيرات التي حدثت على البناءات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فجميعها أنتجت وشكلت ما يعرف بمرحلة ما بعد الحداثة تهدف هذه النظرية إلى البحث عن أسس جديدة لتفسر المعرفة الإنسانية وإلى أي حد أصبحت هذه المعرفة ذات طابع عالمي، وما هي مواطن الضعف والقوة التي ارتبطت بهذه المعرفة ولا سيما ارتباطها بالعقلانية والواقعية. (هلال، 2012، ص140-141)

1.7 إسهامات رواد هذه النظرية في سوسيولوجيا التعليم الجامعي:

1.1.7 جون فرانسوا ليوتارد J.F.Lyotard: حاول أن يصف ما حدث للمعرفة وكيف أصبحت نتاجا رأسماليا لا يمكن تحديد قيمتها إلا من خلال فائدتها النفعية ولم تتم صناعة المعرفة وأصبحت منتجات

جهازه كأى سلع رأسمالية أخرى، ولقد حرص ليوتارد لوضع نظرية سوسولوجية لما بعد الحداثة تقوم على دراسة اللغة والمعرفة واعتبارها محكا ومقياسا لتحليل ظروف مجتمع ما بعد الحداثة. (هلالي، 2012، ص 142)

2.1.7 سكوت لاش S.Lash: ركز بصورة خاصة على النسق الثقافي والمعرفي باعتباره من أهم الأنساق أو الأفكار العامة التي يقوم عليها سوسولوجيا ما بعد الحداثة وتحليلها بصورة عامة، ومن ثم فقد سعى لدراسة الأنماط الثقافية المتغيرة التي حدثت في مجتمع الحداثة وما بعد الحداثة وتأثير ذلك على البناءات السياسية والاجتماعية، ولا سيما البناء الطبقي وهذا ما ظهر عند معالجته للأفكار والمقولات الأساسية تقام عليها سوسولوجيا الحداثة وهي الحراك أو التنقل الاجتماعي كما حاول أن يوضح كيفية اهتمام سوسولوجيا ما بعد الحداثة بدراسة البيئة الفيزيائية والاجتماعية والحضرية التي ظهرت خلال النصف الأخير من القرن العشرين، وأن يعالج خصائص مجتمع ما بعد الحداثة ومدى اهتمام علماء الاجتماع بدراسة كل من مظاهر العرض والطلب في هذا المجتمع الذي يتميز بالطابع الاستهلاكي. (هلالي، 2012، ص 143)

3.1.7 ألفن توفلر: يرى "توفلر" أننا نعيش عصر الموجة الثالثة وهو عصر يسوده نوع من عدم الاتزان والفوضى حيث يقول إن عدم الاتزان والفوضى لا يعود إلى فقر الناس في تحديد أهدافهم وطموحاتهم أو لنقص في إمكاناتهم بقدر ما يرجع إلى عدم معرفتهم كيف يعملون كآلات التي تعمل بشكل سريع ومعقد ومتكامل، وهذا يعني أن الآلات تحولت إلى نموذج يسعى الإنسان للامتثال به وهذا سيكون له بلا شك تأثيره السيكولوجي والاجتماعي، كما أن أخطر ما تتسم به هذه المرحلة كما يرى "توفلر" ظهور اللامعيارية وانتشار هذه الظاهرة وفق هذا التصور في حقل الثقافة والفكر وأدوات الإنتاج وعملياته سيكون له تأثيره بلا شك على ثوابتنا الثقافية ومعتقداتنا، ومن ثم سوف يؤثر على هويتنا ويفقدنا القدرة على التمييز بين الآخر والأنا على المستوى الحضاري، كما أن اللامعيارية سوف يكون لها تأثيرها على عملية التربية سواء من حيث أهدافها أو مضمونها أو بنية المؤسسات القائمة عليها. (هلالي، 2012، ص 143-144)

4.1.7 أنطوني جيننز A.Giddens: تركز تحليلات "جيننز" حول التكامل بين الاهتمامات والتحليلات الميكروسكوبية والماكروسكوبية ويتضح ذلك من خلال نظريته عن التشكيل الاجتماعي، حيث حاول تقديم هذه النظرية مع بداية السبعينات والتي ظهرت بصورة كاملة في مؤلفه دستور المجتمع، ويؤكد "جيننز" على

عدد من المقولات المهمة مثل أن الناس يصنعون تاريخهم ولكن لا يقدرّون أن يشكّله حسب رغباتهم ولا يستطيعون أن يختاروا ظروفه بأنفسهم، ولكن تأتي هذه الظروف مباشرة بصورة مضادة وتثقل لهم من تجارب الماضي وفي إطار مشروع نظريته عن التشكيل الاجتماعي حاول أن يؤكد على أن للحياة الاجتماعية مقياسين لدراستهما وهما البناء والفعل الاجتماعي، وهذا ما جعل "جيدنز" يستخدم مفهوم التشكيل ليوضح هذه العملية والتي طرحها في مشروعه عن إمكانية أن يتبلور في صورة نظرية سوسولوجية مستقبلية في نفس الوقت تصور "جيدنز" بأن مفهوم التشكيل يعكس الكثير من العمليات المكونة للفعل والفاعل التي تسهم في بناء وإعادة البناء، ومن ثم فإن العلاقة بين مقياس الفعل ومقياس البناء يمثلان مظهرين مختلفين لعنصر واحد فقط وهو المجتمع. (هلالي، 2012، ص 145-146).

8 . نظرية التحديث: ظهرت نظرية التحديث كإحدى النظريات السوسولوجية التي اهتم بها علماء الاجتماع المحدثين لتوضيح العلاقة التبادلية والعوامل المفسرة لعمليات التنمية والتحديث في المجتمع الحديث، ولقد ركزت هذه النظرية على مجموعة من العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة في عمليات التنمية ومنها عامل التعليم، ولقد حاول أصحاب نظرية التحديث أن يخلطوا بصورة واقعية المظاهر البنائية المتغيرة التي حدثت في المجتمعات واهتمت نظرية التحديث بصفة أساسية بتحليل الجوانب البنائية الوظيفية المتغيرة التي تؤديها عمليات التنمية بصفة عامة، فلم تقتصر معالجاتها لجوانب التنمية وعوامل التطور إلى عوامل مقررة ولكن حاولت أن تتبنى المداخل التفسيرية السببية لتشير بوضوح إلى مقدار التداخل بين العوامل التي تؤثر على عمليات التنمية والتحديث في المجتمع الحديث، ولقد وجدت نظرية التحديث إقبالا شديدا من جانب المهتمين بتحليل العلاقة بين التعليم والتحديث والتنمية وبالرغم من وجود بعض الانتقادات التي وجهت لأفكار أصحاب هذه النظرية، إلا أن ذلك لم يقلل من أهميتها لمساهمتها في فتح المجال لإجراء المزيد من الدراسات لتفهم واقعية عمليات التحديث وخاصة تلك الدراسات التي حاولت أن تبرز دور المؤسسات التعليمية بما فيها الجامعات في التحديث والتنمية. (عبد الرحمن، 1991، ص 181-187)

9 . نظرية رأس المال البشري: ومع بداية الستينات ظهر اهتمام علماء الاقتصاد بدراسة العلاقة بين التعليم والتنمية من وجهات نظر اقتصادية بحثية، وقد تحدثت هذه الاهتمامات في نظرية رأس المال البشري كأحد النظريات الاقتصادية التي كرس أصحابها كتاباتهم بتحليل الجوانب الاقتصادية للعملية التعليمية ونكففتها الاقتصادية في ضوء متغيرات كمية قياسية توضح مدى إسهام علماء الاقتصاد بالظواهر الاجتماعية والنظم التعليمية ونفقات العملية التعليمية ومؤسساتها المختلفة، وحسب رأي رواد هذه النظرية لا يمكن أن ننظر للتعليم على أنه نوع من الاستهلاك بقدر ما هو نوع من الاستثمار الإنتاجي ولقد ناقش "شولتز" أهمية

التعليم ودوره في تحسين الظروف الاقتصادية التي جاءت كنتيجة طبيعية لإعطاء الفرد القدرات والكفاءات اللازمة، أو ما يعرف بالمؤهلات المطلوبة لتكوين الخيارات الشخصية للفرد التي يسعى بها من أجل الحصول على المهارات العلمية والفنية التي تؤهله لدخول سوق العمل البشري ويكون نواة لتكوين ما يعرف بالقوى العاملة المدربة التي تؤدي وظيفتها الأساسية نحو تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية الشاملة، كما يحاول أن يركز على أهمية زيادة نفقات البحث العلمي بالمؤسسات التعليمية والجامعات بالدول النامية في حالة ما إذا رغبت حكوماتها وشعوبها في إثراء عملية التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويؤكد "شولتز" على أهمية الأبحاث العلمية التي تجرى في الجامعات بالدول النامية تلك الأبحاث التي توجه عمليات التنمية ولا يمكن تجاهل قيمة الاستثمارات الفعلية منها كما تهتم بها الدول المتقدمة، إن اهتمامات علماء الاقتصاد بتحليل النفقات أو التكلفة الاقتصادية للعملية التعليمية ونظام التعليم الجامعي تعبر بوضوح عن مدى أهمية التحليل الاقتصادي لدراسة هذا النظام ومؤسساته العلمية والأكاديمية المختلفة ولقد لاحظنا في بعض التحليلات السابقة مدى اقتناع علماء الاقتصاد بأهمية التنمية البشرية كأساس للتنمية الاقتصادية وإمكانية خلق الكوادر الفنية المدربة بالرغم من قلة الموارد الطبيعية والمادية أو ما يعرف برأس المال المادي، كما ركز علماء الاقتصاد على أهمية الاستثمار التعليمي كأحد الاستثمارات الإنتاجية والتي تسهم في خلق الاقتصاد الحديث كما يعتبر الإنفاق في مجال البحوث العلمية بالجامعات من أهم مصادر هذا الاستثمار ويختلف عما يعرف بأنماط الاستهلاك التعليمي. (عبد الرحمن، 1991، ص 189-193)

1.9 نظرية رأس المال الثقافي: تأتي تصورات "بيير بورديو" و"باسرون" في إطار ما يسمى نظرية إعادة الإنتاج كما كان واضحا من خلال تحليلات "ألتوسير" لكنها تركز على إعادة الإنتاج الثقافي حيث تعتمد هذه التصورات والتحليلات على الدور الرئيسي للنظام التعليمي في هذه العملية، هذا التصور يختلف بصورة كلية عن تصورات "دوركايم" الوظيفية وخاصة عن دور الثقافة في تحويل وتغيير المجتمع ككل فمفهوم الإنتاج والتحول الثقافي عند "بورديو" و"باسرون" مغاير تماما، فهو يعني إعادة الإنتاج الثقافي من أجل الطبقات المسيطرة إذ تعمل من خلال السيطرة على عمليات الإنتاج الثقافي بهدف تمييز ثقافتها ونقلها وتوريثها إلى أجيالها عن طريق امتلاك الوسائل والنظام التعليمي والتربوي ككل، يقول بورديو "إن النسق الثقافي في بنائه للوقائع الاجتماعية ليس محايدا ذلك أن الأنسقة الثقافية رغم أنها قسرية في ذاتها (حسب التصور الدوركايمي الوظيفي) إلا أنها ليست قسرية في وظيفتها. (بن أسباع، 2013-

2014، ص 47)

10 . نظرية الأنساق الاجتماعية ومداخلها المختلفة: إن المتتبع لجذور النشأة التاريخية لنظرية الأنساق يجد أنها ترجع إلى اهتمامات علماء البيولوجيا ثم بعد ذلك استحوذت على اهتمام العديد من علماء الاجتماع، ولقد اهتم العديد من علماء التنظيم في تحليلاتهم النظرية والإمبريقية بهذه النظرية حتى تكون موجهة لدراساته بصفة عامة، وبصفة عامة يرى أنصار هذه النظرية أن الأنساق مفتوحة تؤدي دورها في عمليات تنمية المجتمع وحل مشكلاته المتعددة تنقسم إلى قسمين هما أولاً الأنساق المفتوحة والتي تتفاعل بصورة مباشرة مع بيئتها وثانياً الأنساق المغلقة والتي تكون على عكس الأنساق الأولى ولا تتفاعل مع البيئة المحيطة بها، وبالتالي يركز علماء نظرية الأنساق على النوع الأول من الأنساق لدراستها وتطبيقها في تحليلاتهم على المؤسسات التعليمية مثل المدارس والجامعات مؤكداً أنه لا يمكن أن تعيش أو تستمر مؤسسة تعليمية بدون انفتاحها وتعاملها مع البيئة الخارجية التي تحيط بها، فمع ظهور الاهتمام بعلم الاجتماع التربوي وتطور النظرية السوسبيولوجية لعلم اجتماع التنظيم ركزت بعض الدراسات الحديثة على تحليل العلاقة بين التنظيمات والمؤسسات التعليمية والأكاديمية الجامعية وبين المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والصناعية التي توجد في المجتمع المحلي محاولة من جانبها أن توضح طبيعة الجامعات كأنساق مفتوحة تؤدي دورها في عمليات تنمية المجتمع وحل مشكلاته المتعددة وحتى تبرهن عن مدى إسهامات هذه المؤسسات العلمية والأكاديمية بصورة واقعية في المجتمع، وترد بعض الانتقادات التي توجه إليهما ألا وهو أن الجامعات تعتبر بناءات معزولة اجتماعياً ولا تؤدي دورها الإيجابي والإسهام بخطوط أكثر فاعلية في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع وتحاول بعض هذه الدراسات الحديثة أن تحلل طبيعة المؤسسات التعليمية ودورها في المجتمع وحمية العلاقة المتبادلة بينهما وخاصة أن هذه المؤسسات تعتمد على مصادر المدخلات من المجتمع الذي تعيش فيه وتشمل هذه المدخلات كل مضمون العملية التعليمية، كما تعتبر مخرجات المؤسسات التعليمية عنصراً أساسياً لتوضيح نوعية هذه العلاقات المتبادلة التي تتم بصورة تلقائية وحمية في نفس الوقت تلك العلاقة التي تعكس لنا بوضوح عن علاقة الجزء بالكل وبإيجاز أصبحت علاقة المدخلات والمخرجات للمدارس والمؤسسات التعليمية الجامعية أحد الاهتمامات الحديثة التي يتناولها العلماء والمهتمون بقضايا التعليم في الوقت الحاضر، ونستنتج مما سبق أنه يستحيل تصور المؤسسات التعليمية من المدارس والجامعات على أنها تعتبر أنساقاً مغلقة في العصر الحديث نتيجة للعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر عليها كأنساق اجتماعية تتفاعل مع طبيعة البيئة الخارجية أو المجتمع الأكبر الذي توجد فيه، وهكذا نجد أن أصحاب هذا المدخل يركزون على ضرورة الاهتمام بتحليل الواقع الفعلي الذي يوجد داخل البيئة التنظيمية التعليمية ودراسة كافة الأنشطة والعمليات الداخلية، ولكن هذا يتطلب من ناحية أخرى الاهتمام بتفسير طبيعة النسق العام الذي نطلق عليه المجتمع الخارجي ذلك النسق الذي يؤثر بعلاقاته

الإيجابية والسلبية على الأنساق الفرعية أو ما يطلق عليها بالمؤسسات التعليمية والحفاظ على بقائها واستمراريتها. (عبد الرحمن، 1991، ص 196-202)

كما ظهر مدخل المحتوى أو المدخل البيئي الذي يعنى في تفسيراته للمؤسسات التعليمية بمكونات البيئة الداخلية التنظيمية وتحليل العناصر الوظيفية البنائية لها ونوعية السلوك الفردي والتنظيمي، ويقوم هذا المدخل في قدرته على تحليل الأهداف العامة التي تواجه كل من الطلاب والأساتذة داخل المؤسسات الجامعية تلك الأهداف هي التي تحقق عمليات الدافعية والإنجاز للعملية التدريسية والمهنية. (مامن، 2018/2017، ص 77)

11. المدخل النظري للدراسة:

تماشياً مع ما يتطلبه البحث العلمي الاجتماعي في ضرورة تبني نظرية أو مدخل نظري محدد يكون كدعامة رئيسية وكمنطلق نظري للدراسة، وعليه فإن هذه الدراسة التي تتناول متغير الجامعة ومتغير المحيط السوسيو اقتصادي كنسقين فرعيين متساندين وظيفياً لتشكل وخدمة النسق العام ألا وهو المجتمع نتبنى نظرية "الأنساق الاجتماعية" على اعتبار أن كلا من الجامعة والمحيط يمثلان نسقان ضمن النسق العام (المجتمع)، وهذين النسقين تنشأ بينهما تبادلات وتفاعلات متوافقة ومختلفة تنصب جميعها حول هدف واحد ألا وهو خدمة النسق العام المجتمع وهدف هذه الدراسة هو إثبات أو نفي أن الجامعة نسق مفتوح على المحيط أو أنها نسق مغلق، وهنا قد استندنا إلى نظرية أخرى وهي "النظرية البنائية الوظيفية" وهذا حتى نتمكن من التعرف على هذه الأبنية (الجامعة وما تحتويه من أبنية فرعية وكذا المحيط) وعلى وظائف هذه الأبنية حتى يبرز في الأخير الدور الفعلي للجامعة وخدمتها للمجتمع.

خامساً: الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع:

1. عرض الدراسة الأولى: الموضوع: دور الجامعة في التنمية الإقليمية دراسة ميدانية بجامعة عباس لغرور

خنشلة أطروحة مقدمة للحصول شهادة دكتوراه علوم للطلاب: مامن فيصل سنة إجراء الدراسة:

2018/2017.

ركزت هذه الدراسة على دور وإسهام الجامعة في مجال التنمية الإقليمية وسعت لإمطة اللثام عن هذه العلاقة بين الجامعة والمجتمع وقد انطلقت من الإشكالية التالية:

الإشكالية: هل للجامعة دوراً فعالاً في التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بإقليم الولاية؟.

الأسئلة الفرعية:

- هل للجامعة دورا فعالا في التنمية الثقافية بإقليم الولاية؟.
- هل للجامعة دورا فعالا في التنمية الاجتماعية بإقليم الولاية؟.
- هل للجامعة دورا فعالا في التنمية الاقتصادية بإقليم الولاية؟.
- هل للجامعة تأثير إيجابي في التنمية (الثقافية والاجتماعية والاقتصادية) بإقليم الولاية؟.

الفرضيات: الفرضية الرئيسية: تؤدي الجامعة دور فعالا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية بإقليم الولاية.

الفرضيات الفرعية: الفرضية الأولى: تؤدي الجامعة دور فعالا هاما في التنمية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) بإقليم الولاية من وجهة نظر المنتج (أعضاء الهيئة التدريسية).

الفرضية الثانية: للجامعة تأثير إيجابي في التنمية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) بإقليم الولاية من وجهة نظر المنتج (أعضاء الهيئة التدريسية).

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين إجابات أفراد عينة الأساتذة تعود إلى كل من متغير الجنس، العمر، الرتبة العلمية، الأقدمية، الكلية التي ينتسب إليها بالنسبة لمحاور الاستمارة الأربعة الخاصة بدور الجامعة في التنمية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) بإقليم الولاية من وجهة نظر المنتج (أعضاء الهيئة التدريسية).

الفرضية الرابعة: لا تؤدي الجامعة دور هاما في التنمية (الثقافية والاقتصادية والاجتماعية) بإقليم الولاية من وجهة نظر المستفيد الخارجي (مؤسسات سوق العمل الإقليمية).

الفرضية الخامسة: لا يوجد تأثير إيجابي للجامعة في التنمية (الثقافية والاقتصادية والاجتماعية) بإقليم الولاية من وجهة نظر المستفيد الخارجي (مؤسسات سوق العمل الإقليمية).

الهدف من هذه الدراسة: تركز هذه الدراسة على هدف رئيسي وهو السعي إلى تسليط الضوء على دور الجامعة في التنمية الإقليمية ومدى فعالية هذا الدور الذي تقدمه الجامعة.

العينة: إن العينة المختارة تمثلت في أعضاء هيئة التدريس والتي تم اختيارها وفقا للعينة العشوائية الطبقية وهذا حسب مجموع الكليات الموجودة في الجامعة وكذا تم اختيار عينة أخرى بالطريقة القصدية متمثلة في عدد من مدراء مؤسسات الإقليم.

المنهج وأدوات جمع البيانات: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي وعلى أدواتي الملاحظة والاستبيان وهذا لجمع البيانات الميدانية بشكل أكثر دقة وقد توصلت من خلالها إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة ارتباطية تأثيرية ضعيفة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 0.05 بين متغير الدراسة المستقل (مستوى أداء جودة الجامعة) والمتغير التابع (التنمية الإقليمية) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وكذا من وجهة نظر عينة المدراء.
- توصلت الدراسة إلى أن دور الجامعة في التنمية بإقليم ولاية خنشلة ضعيف وأقل من المتوسط في الجانب الاجتماعي والثقافي والاقتصادي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ بين مستوى أداء جودة الجامعة والتنمية الإقليمية لكن نسبة تأثير المتغير المستقل (مؤهلات أعضاء التدريس، جودة البرامج والمناهج التعليمية، جودة أساليب التقييم، جودة النظام الإداري، جودة التسهيلات المادية والبحث العلمي) الإجمالية على المتغير التابع (التنمية الإقليمية) ولكنه تأثير ضئيل جدا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وكذا من وجهة نظر عينة المدراء.
- تبين من خلال تحليل النتائج أن الجامعة قيد الدراسة لم تتبنى عملية قياس وتقييم رضا مؤسسات المجتمع عن أدائها وهذا يعد مؤشرا سلبيا تجاه جودة مخرجاتها لأن ذلك يتعارض مع مبدأ المتابعة المستمرة لرضا الزبون.
- أكدت كلا العينتين أن جودة المستوى النوعي للخريجين- التي تعد الأكثر أهمية في مخرجات مؤسسات التعليم العالي- هي بمستوى متدني ورغم أن مسؤولية ذلك ملقاة على عاتق الجامعات إلا أنها ليست الجهة المقصرة دائما إذ تعود أسباب ذلك إلى بعض العوامل المؤثرة على قرارات التدريسيين في الجامعات والبعض الآخر يعود إلى العوامل المؤثرة على الجامعات نفسها.

1.1 جوانب الاستفادة من الدراسة: ركزت هذه الدراسة بالأساس على دور ومدى قدرة وإسهام الجامعة في مجال التنمية الإقليمية بمختلف أبعادها إذ تناولت دور ووظيفة الجامعة المجتمعية، وقد أثبتت نتائجها أن علاقة الجامعة بالمحيط علاقة يشوبها الغموض وأنها تكاد تنعدم، وأن دور الجامعة في مجال التنمية المجتمعية شبه غائب وهذه النتيجة هي نقطة الانطلاق بالنسبة لدراستنا هذه، لذا فإن هذه الدراسة غاية في الأهمية خاصة وأن أهدافها ومتغيراتها هي المحاور والمنطلقات الرئيسية لدراستنا كما أنها قد ساعدت في توجيهنا إلى كيفية إجراء الدراسة الميدانية خاصة في تبيان المنهج والعينة وأدوات جمع البيانات.

2. عرض الدراسة الثانية: الموضوع: دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية بجامعة محمد خيضر بيسكرة أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع تخصص تنمية، من إعداد الطالبة: غري صباح سنة إجراء الدراسة: 2014/2013.

الفرضية الأولى: هناك توافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

الفرضية الثانية: هناك أهمية لوظائف التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية.

الفرضية الثالثة: هناك آليات مقترحة تساعد على تطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع.

الآليات المقترحة لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع: تم اقتراح مجموعة من الآليات على المبحوثين وهي كالآتي: يجب على التعليم الجامعي أن:

- يقدم الأسس العلمية للتصدي للمشكلات التي تواجه المجتمع.
- يجري بحثاً علمية لصالح المنظمات والهيئات الحكومية.
- يشجع على تبادل الإنتاج العلمي بين الجامعات داخل الوطن وخارجه.
- يعمل على توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الهيئات والمؤسسات العلمية المناظرة في الداخل والخارج.
- يهتم بالثروة الثقافية والتأكيد على استعمالها في فروع العلم والمعرفة.
- يخصص موارد مالية ملائمة لعملية التكوين الجامعي.
- يشجع هيئات المجتمع على استخدام مرافق ومنشآت الجامعة بشكل عقلائي.
- ينشئ مجالس استشارية مشتركة من رجال الجامعة وقيادات المجتمع لتحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته.
- يوجه الأبحاث الجامعية لحل مشكلات المجتمع والتي تخدم المجتمع وتعمل على تطويره.
- يقدم برامج تكوينية لتلبية متطلبات أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم.
- يساهم في تطوير التكنولوجيا المختلفة ومحاولة تسهيل استفادة أفراد المجتمع منها.
- يقدم الاستشارات المتنوعة في المجالات المختلفة لأفراد المجتمع.
- يقدم الخدمات المتنوعة إلى المجتمع المحلي ويحرص على مشاركته في المناسبات الاجتماعية المختلفة.
- يساهم في كافة ميادين الثقافة.
- يعمل على توعية المواطنين عن طريق تنظيم الندوات عن دورهم في تطوير المجتمع.
- يحسس مؤسسات المجتمع بضرورة الدعم المالي لها.
- يهتم بنشر المجالات والكتب العلمية.

الفصل الأول الإطار المفهمي للدراسة

- يضع سياسات تترجم الربط بين برامج التعليم العالي وبين قطاعات التنمية.
- يستجيب لمستجدات العولمة والمعلوماتية باعتبارها الأكثر ارتباطا بإيجاد فرص عمل ورفع القدرة التنافسية.
- يعمل على مواجهة الفجوة الرقمية في مجالات الاقتصاد والتعليم العالي دعما لتفعيل المقدرّة التنافسية للموارد البشرية.

توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية:

- لا بد من وجود آلية لربط مؤسسات التعليم العالي بمؤسسات الإنتاج ويعتبر التعليم التعاوني أفضل آلية للربط بينهما حيث يتركز مفهوم التعليم التعاوني على قضاء الطالب فترة من الوقت أثناء الدراسة في العمل في إحدى المؤسسات أو الشركات، ثم يعود بعد ذلك للدراسة في الجامعة ثم العمل وهكذا حتى يتخرج الطالب من الجامعة ومن مميزات نظام التعليم التعاوني توثيق الروابط بين الجامعة ومؤسسات المجتمع كما يتيح لهذه المؤسسات التعرف على قدرات الطلبة واختيار البارزين منهم للعمل فيها بعد التخرج لأن الجامعة من خلال نظام التعليم التعاوني ستكون معروفة لدى قطاع الأعمال كما أن برامج الجامعة تكون انعكاسا لاحتياجات سوق العمل.
- كما أن تدريب طلاب الجامعات خلال فترة الصيف في المؤسسات والشركات لإكمال متطلبات التخرج باعتبارها جزء من المنهج يعتبر آلية أخرى لربط مؤسسات التعليم العالي بسوق العمل، ومن خلال هذه العلاقة يمكن القيام بالتقويم المستمر لأداء الخريج من قبل القطاع الخاص ومن ثم النظر في البرامج التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي لتكون أكثر ملائمة لاحتياجات التنمية.
- لضمان الجودة والنوعية في التعليم لا بد من المتابعة المستمرة للمشكلات التي تواجه الدارسين وأعضاء هيئة التدريس والتقويم المستمر للبرامج والتخصصات لمعرفة مدى فعاليتها وملاءمتها لاحتياجات المجتمع المتغيرة وتحديد الصعوبات التي تواجه التنفيذ ومعرفة مدى رضا أصحاب العمل عن خريجي الجامعات والاقتراحات التي يرونها لتطوير التخصصات والبرامج.
- إدخال تخصصات حديثة في برامج التعليم العالي تتواءم مع احتياجات المجتمع المتغيرة لزيادة تفاعل نظام التعليم والتدريب مع الاحتياجات التنموية لكي تعكس البرامج التعليمية المصالح الاقتصادية العريضة وإيجاد الروابط المناسبة بين البرامج.
- ضرورة التنسيق مع الجهات المعنية بالقوى العاملة والجامعات عند وضع استراتيجيات التعليم العالي.
- سوف يكون القطاع الخاص الموظف الرئيسي لمخرجات الجامعة لذلك لا بد من وجود التنسيق بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال الخطط الدراسية والتخصصات والبرامج الجامعية.

2.1 جوانب الاستفادة من الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى ربط الصلة بين الجامعة والمجتمع من خلال نهضة وقيام الجامعة بدورها المجتمعي والذي يسعى إلى تعزيز التنمية المحلية بمختلف أبعادها المجتمعية وهذه النقطة تعد أحد أهم أهداف دراستنا هذه، كما أن متغيراتها ومحاورها ومؤشراتها هي ذاتها التي تركز عليها دراستنا هذه هذا بالنسبة لجزئها النظري أما عن الشق الميداني فقد استفادت منه دراستنا بشكل كبير خاصة المنهج والعينة والأدوات البحثية وكذا تلك الآليات المقترحة لتفعيل العلاقة بين الجامعة والمجتمع لتنميته هي ذاتها المنطلقات والمساعي التي تهدف دراستنا هذه إلى التوصل إليها وتفعيلها فهذه الدراسة تعتبر بمثابة الموجه خاصة في الشق الميداني بالنسبة لدراستنا.

3. عرض الدراسة الثالثة: الموضوع: دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة جامعة المسيلة مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة من إعداد الطالبة: نادية إبراهيمي سنة إجراء الدراسة: 2013/2012.

ركزت هذه الدراسة على دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري وهذا حتى تعمل الجامعة على تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع وقد انطلقت هذه الدراسة من الإشكالية التالية:

هل تؤدي الجامعة الدور المنوط بها في تنمية رأس المال البشري للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؟ وتتدرج تحت هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- هل تؤدي تنمية رأس المال البشري إلى تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما مدى مساهمة الجامعة في تنمية رأس المال البشري من خلال أدائها لوظيفتي التكوين والبحث العلمي؟

- هل تساهم الجامعة في تنمية المجتمع وذلك بتزويده بالكوادر المؤهلة، وتقديم الخدمات البحثية والاستشارية للمؤسسات المختلفة والسعي في حل مشكلاتها؟

- هل تؤدي جامعة المسيلة من خلال وظائفها، الدور المنوط بها في تنمية رأس المال البشري، لغرض تحقيق التنمية المستدامة؟.

الفرضيات:

- يؤدي الاهتمام برأس المال البشري وتنميته إلى تحقيق التنمية المستدامة.
- تساهم الجامعة مساهمة فاعلة في تنمية رأس المال البشري من خلال وظيفتي التكوين والبحث العلمي.

الفصل الأول الإطار المفهمي للدراسة

- تساهم الجامعة مساهمة فاعلة في تنمية المجتمع من خلال مواكبتها لمتطلبات محيطها الاقتصادي والاجتماعي من الكوادر البشرية والشراكة.

- تؤدي جامعة المسيلة دورا بارزا في تنمية رأس المال البشري من خلال أدائها لوظائفها في التكوين والبحث العلمي وتنمية وخدمة المجتمع وهذا من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول واقع الجامعة خاصة علاقتها بمحيطها وكذا مدى قدرتها وإسهاماتها في تنمية رأس المال البشري الذي بدوره يعتبر الفاعل الرئيسي في تحقيق التنمية المستدامة.

المنهج وأدوات جمع البيانات: تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج دراسة الحالة في الجانب الميداني أما الأدوات البحثية فقد تم الاعتماد على الملاحظة والمقابلة والسجلات والوثائق المكتوبة.

النتائج:

بدراستنا لواقع الجامعة الجزائرية اتضح لنا الجهود الكبرى التي تبذلها الدولة من أجل تطوير الجامعة الجزائرية وهذا من خلال الارتفاع المحسوس في عدد الجامعات والطلاب والأساتذة وارتفاع الميزانية المسطرة للبحث العلمي؛ وسن القوانين التوجيهية التي تهدف إلى تثمين البحث العلمي وربطه بالواقع الاقتصادي والاجتماعي؛ والقيام بالإصلاحات كتنبي نظام *LMD* المعمول به في الجامعات العالمية، إلا أنه رغم كل هذه الجهود، لا تزال الجامعة الجزائرية تركز على الجانب الكمي في وظيفتها في تكوين الطلبة، دون الاهتمام بنوعية المخرجات، ومدى ارتباط التخصصات بمتطلبات سوق الشغل، كما أن هناك قصورا في توجيه البحث العلمي لخدمة أهداف التنمية، والاققتصار على الأبحاث الأساسية، أما فيما يخص علاقة الجامعة الجزائرية بالمحيط، وجدنا أنها لا تستجيب بفعالية للمتغيرات الحاصلة في محيطها، فهي تعمل بشكل منفصل عنه. وهذا ما أدى إلى عدم مواكبة مخرجات الجامعة الجزائرية لمتطلبات سوق الشغل، كما أن الشراكة بينها وبين المحيط الاقتصادي والاجتماعي لا تتبع من سياسة وطنية واضحة المعالم وملزمة للجامعة والمحيط معا، بل لا تتعدى كونها مبادرات فردية تختلف فيها الجامعات الجزائرية عن بعضها البعض، وفقا لنشاط كل جامعة، وفي بعض الأحيان تتباين نشاطات المخابر في الجامعة الواحدة. لذلك تم وضع بعض المقترحات التي من شأنها إصلاح وضع الجامعة الجزائرية حتى تؤدي الدور المنوط بها في التنمية المستدامة.

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا تقديم بعض الاقتراحات المتعلقة بجامعة المسيلة من أجل تفعيل وظائفها وهي كالتالي:

• في مجال التكوين الجامعي:

- تنويع التكوين الجامعي في التدرج من خلال إدراج تخصصات جديدة تتماشى مع احتياجات سوق العمل.
- تفعيل مشروع الجامعة الافتراضية المزمع انطلاقه في 2013، من أجل استفادة الطلبة من التكنولوجيا الحديثة، وخلق فضاء للتواصل بين الأساتذة والطلبة من جهة، وفيما بين الطلبة من جهة أخرى.
- استضافة أساتذة أجنب للتدريس لزيادة التفاعل العلمي والثقافي لطلاب الجامعة.
- الاهتمام بالطلبة المتميزين وإرسال بعثات للدراسة في الخارج.
- عقد ندوات فكرية وثقافية تهدف لرفع مهارات طلاب جامعة المسيلة وتنقيفهم، وزيادة الوعي لديهم بضرورة تحقيق التنمية.

في مجال البحث العلمي:

- الاهتمام بطلبة الدراسات العليا من خلال توفير جميع متطلبات البحث العلمي، من أساتذة محليين وأجانب، ومكتبات وقاعات مجهزة بأجهزة العرض المرئي.
- دعم الروابط بين البحث العلمي والمحيط الاقتصادي والاجتماعي.
- التركيز على البحوث النوعية، التي تستهدف احتياجات المجتمع، والاستفادة من الأبحاث التي تنتجها الجامعة وتحويلها لأبحاث تطبيقية لتلاءم احتياجات المجتمع.
- محاولة التقليل من العراقيل الإدارية والبيروقراطية في الجامعة.
- تحسين العمل الإداري وتوظيف عمال على دراية بالبحث العلمي، وتجنب مركزية القرارات التي قضت على كثير من الجهود والمبادرات.

في مجال تفعيل علاقة الجامعة مع المحيط:

- إعداد الخطط والبرامج التي تعمل على تفعيل دور الجامعة في دراسة مشاكل المجتمع، وتقديم حلول لها والإسهام في قضايا التنمية.
- إعداد وتنظيم المؤتمرات والندوات العلمية والمحاضرات العلمية والدورات التدريبية التي تستهدف خدمة المجتمع وتنمية البيئة.
- تقديم الخبرة والاستشارات الإدارية للمشروعات الخاصة ومؤسسات المجتمع.
- التوجه للتنمية المستدامة من خلال القيام بمشروعات تخدم البيئة والمجتمع.

الفصل الأول الإطار المفهمي للدراسة

- التواصل مع المحيط لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للجامعة، في مجالات التدريب والندوات ومتابعة أنشطة الخريجين لزيادة التواصل بين الجامعة والمجتمع.
- الانفتاح أكثر على العالم الخارجي والاتصال والتواصل مع الجامعات الجزائرية والعالمية ومراكز البحث العلمي لتوحيد الجهود لمواكبة التطور والتقدم العلمي.
- تفعيل شراكة الجامعة مع المؤسسات الاقتصادية عن طريق تعزيز الاتصالات بين الجامعة والقطاع الاقتصادي، وإنشاء مصلحة لتنسيق علاقات الجامعة مع المحيط الاقتصادي تقوم برصد جميع المؤسسات الاقتصادية المتواجدة في المحيط، والمبادرة بالاتصال بها والتعرف على الخدمات التي ترغب فيها عن طريق الشراكة أو الاستشارة، أو عن طريقهما معا.

1.3 جوانب الاستفادة من الدراسة: تناولت هذه الدراسة دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري الفاعل الرئيسي في عمليات التنمية المستدامة فقد ركزت بشكل رئيسي على علاقة الجامعة بالمحيط خاصة الاجتماعي والاقتصادي وهذا هو موضوع دراستنا هذه، لذلك فأوجه الاستفادة من هذه الدراسة كبيرة سواء في الشق النظري أو الشق الميداني في الجانب النظري توجهننا إلى أهم المفاهيم والمصطلحات وكذا تعتبر إثبات على أهمية اختيارنا لهذا الموضوع، وكذا تدلنا على أهم النظريات المتعلقة بالموضوع أما في الجانب الميداني توجهننا التوجيه الدقيق والسليم للعينة وللأدوات البحثية المناسبة كما أنها تعتبر الدليل الفعلي لإثبات صحة النتائج المتوصل إليها.

4. عرض الدراسة الرابعة: الموضوع: تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاته دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية الجزائرية للطالبة: صليحة رقاد، سنة إجراء الدراسة: 2014/2013.

انطلقت هذه الدراسة من متغير الجودة في مؤسسات التعليم العالي كرهان وضمن لتقدم ورقي الجامعة وتحسين مستواها وتطور في أدائها وقد انطلقت من الإشكالية التالية:

ماهي معوقات وآفاق تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي، الأسئلة الفرعية التالية :

ماهي المبررات الدافعة لتطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية من وجهة نظر مسؤولي ضمان الجودة؟

الفصل الأول الإطار المفهمي للدراسة

ماهي السياسة المناسبة (الخيارات الأساسية) لتطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية من وجهة نظر مسؤولي ضمان الجودة ؟

ماهي المعوقات التي تواجه تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية من وجهة نظر مسؤولي ضمان الجودة ؟

ما هي عوامل نجاح تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية من وجهة نظر مسؤولي ضمان الجودة؟

فرضيات البحث: سعت هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى :

تدفع كل من التحديات الداخلية والتحديات الخارجية التي تواجه مؤسسات التعليم العالي الجزائرية إلى تطبيق نظام ضمان الجودة من وجهة نظر مسؤولي ضمان الجودة.

الفرضية الثانية:

لا تختلف وجهات نظر مسؤولي ضمان الجودة حول السياسة المناسبة (الخيارات الأساسية) لتطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية.

الفرضية الثالثة:

توجد مجموعة من المعوقات التي تحد من تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ذات أهمية متفاوتة من وجهة نظر مسؤولي ضمان الجودة.

الفرضية الرابعة :

توجد مجموعة من عوامل نجاح تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ذات أهمية متفاوتة من وجهة نظر مسؤولي ضمان الجودة.

نتائج مستمدة من اختبار الفرضيات : لقد تضمن فرضيات البحث مجموعة من المتغيرات، تمت دراستها باستخدام أدوات الاحصاء المناسبة، وتوصلنا على مجموعة من النتائج، أهمها :

- تدفع كل من التحديات الداخلية والتحديات الخارجية التي تواجه مؤسسات التعليم العالي الجزائرية إلى تطبيق نظام ضمان الجودة من وجهة نظر مسؤولي ضمان الجودة.

الفصل الأول الإطار المفهمي للدراسة

- عدم وجود اختلافات في وجهات نظر مسؤولي ضمان الجودة حول خيار تحديد المفهوم المناسب للجودة بين المطابقة للمعايير أو المطابقة للأهداف.
- عدم وجود اختلافات في وجهات نظر مسؤولي ضمان الجودة حول خيار إذا ما نبدأ بتطبيق نظام ضمان الجودة في المؤسسة ككل أو في برامجها أو في بعض برامجها.
- وجود اختلافات في وجهات نظر مسؤولي ضمان الجودة حول كل من خيار الهدف لصالح هدف تحسين الجودة.
- خيار الآلية لصالح آلية التقييم، خيار الأسلوب لصالح أسلوب التطبيق الاجباري، خيار نوع نظام ضمان الجودة المناسب للتطبيق لصالح نوع نظام ضمان الجودة الداخلية.
- توجد مجموعة من المعوقات التي تحد من تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ذات أهمية متفاوتة من وجهة نظر مسؤولي ضمان الجودة .
- توجد مجموعة من عوامل نجاح تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ذات أهمية متفاوتة من وجهة نظر مسؤولي ضمان الجودة.

النتائج : من أهم النتائج التي انتهى إليها البحث، ما يلي :

- وافق مسؤولي ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي محل الدراسة بدرجة عالية جدا على وجود تحديات داخلية تدفع مؤسسات إلى تطبيق نظام ضمان الجودة خاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى تحسين فعالية، كفاءة وحوكمة مؤسسة التعليم العالي، وموافقتهم بدرجة عالية على وجود تحديات خارجية تدفع المؤسسات إلى تطبيق نظام ضمان الجودة، خاصة فيما يتعلق بتزايد البطالة بين الخريجين الجامعيين وتزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي.
- عدم وجود اختلافات جوهرية بين إجابات مسؤولي ضمان الجودة حول خيار تحديد المفهوم المناسب للجودة بين المطابقة للمعايير أو المطابقة للأهداف، وأيضا حول خيار إذا ما نبدأ بتطبيق نظام ضمان الجودة على مستوى المؤسسة ككل أو على مستوى جميع برامجها أو البعض منها.
- وجود اختلافات جوهرية بين إجابات مسؤولي ضمان الجودة حول خيار الهدف لصالح هدف تحسين الجودة، وخيار الآلية لصالح آلية التقييم، وخيار الأسلوب لصالح أسلوب التطبيق الإجباري، وخيار نوع نظام ضمان الجودة المناسب للتطبيق لصالح نوع نظام ضمان الجودة الداخلية.
- وجود جملة من المعوقات التي تحد من تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ذات أهمية متفاوتة من وجهة نظر مسؤولي ضمان الجودة، فقد شكل الجانب السلوكي والخاص بمقاومة تطبيق نظام ضمان الجودة أكثر العوامل إعاقة، يليه جانب القيادة على مستوى الوزارة الوصية بالجانب الإداري والتنظيمي على مستوى المؤسسة.

- وجود مجموعة من عوامل نجاح تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ذات أهمية متفاوتة من وجهة نظر مسؤولي ضمان الجودة، فقد وافقوا بدرجة عالية جدا على أغلبية عوامل النجاح والتي اعتبروها تشكل مقومات أساسية لضمان تطبيق نظام ضمان الجودة بفعالية، ومن أكثر عوامل النجاح التي تشكل أهمية نسبة لبقية العناصر، هي: تحسيس وتوعية أصحاب المصلحة بثقافة الجودة، دعم وتأييد الإدارة العليا بمستوياتها المختلفة لعملية تطبيق نظام ضمان الجودة، ضرورة إحداث تغيير في التوجه الاستراتيجي للمؤسسة من ناحية رؤيتها ورسالتها وأهدافها، الاهتمام بإقامة أنظمة معلومات فعالة، تغيير القيم السائدة حتى تتلاءم والقيم المطلوبة لنجاح تطبيق المدخل واعتماد نظم تحفيزية كافية.
- الاقتراحات: بناء على النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم أهم الاقتراحات:
- التحسيس المكثف بمشروع تطبيق نظام ضمان الجودة مع إبراز ضرورته لكل الأطراف ذات المصلحة.
- نشر ثقافة ضمان الجودة على مستوى المؤسسة وبصورة مستمرة كإصدار مجلة دورية تعنى بضمان جودة التعليم العالي وفتح تخصصات في هذا المجال.
- التزام الإدارة العليا على اختلاف مستويات بعملية تطبيق نظام ضمان الجودة ومتابعة مجرياتها.
- مشاركة أصحاب المصلحة الداخلية والخارجية في إطار حوكمة تأخذ بعين الاعتبار تلبية احتياجات كل الأطراف.
- ضرورة رسم وإعداد سياسة تطبيق نظام ضمان الجودة وتوثيقها لتسهيل مهام مسؤولي ضمان الجودة.
- ضرورة هيكلة خلية ضمان الجودة على مستوى المؤسسة وتوفير الوسائل اللازمة.
- ضرورة تشكيل خلايا تدعم عملية تطبيق نظام ضمان على مستوى المؤسسة، نذكر منها: تشكيل خلية تعنى بالربط بين مؤسسة التعليم العالي والمنظمات لزيادة المشاريع التعاونية بينهما وتنظيم تكوينات مستمرة وإشراك مؤسسة التعليم العالي في التنمية الجهوية، وتشكيل خلية تعنى باستقبال وتوجيه أصحاب المصلحة وتوفير المعلومات المطلوبة من قبلهم.

4.1 جوانب الاستفادة من الدراسة: سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول واقع تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي خاصة وأن الجودة في الجامعة تعتبر من أبرز متطلبات العصر وهو الضمان الفعلي والأكيد لنجاح ورقي الجامعة، وبالتالي مدى قدرتها على تحقيق أهدافها الإستراتيجية أما عن موضوعنا هذا والمتعلق بالمعوقات، فقد وجدنا أن من بين أهم هذه المعوقات هو الجودة في الجامعة هذه الجودة التي تعمل على تحسين والرفع من مستوى أدائها، وبالتالي فإن هذا الموضوع يخدمنا بشكل كبير في إثراء هذا الموضوع الذي تعتبر الجودة هي حلقة الوصل بينهما.

5. عرض الدراسة الخامسة: الموضوع: سياسات التعليم العالي في الجزائر -دراسة ميدانية في بعض جامعات الشرق الجزائري مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في: علم الاجتماع تخصص: علم إجتماع التربية للطالب: حسان بن اسباع، سنة إجراء الدراسة:2013/2014.

تنطلق هذه الدراسة من التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تحقيق سياسات التعليم العالي لأهدافها في الجامعة الجزائرية؟ وهل هي متسقة مع خصوصية المجتمع الجزائري؟.

وتفرعت عنه التساؤلات الفرعية التالية:

1 - ماهي ظروف وسيقاق إصلاح التعليم العالي بالاعتماد على نظام lmd في ضوء السيقاق السوسيو تاريخي لسياسات التعليم العالي؟.

2 - ما مدى تحقيق الأهداف المتعلقة بتطوير وتحسين مناهج التعليم العالي؟.

3 - ما مدى تحقيق الأهداف المتعلقة بتدعيم وتطوير منظومة القيم على مستوى بيئة التعليم العالي؟.

4 - ما مدى تحقيق الأهداف المتعلقة بضمان تكوين نوعي (جودة) يتماشى مع الاحتياجات السوسيو اقتصادية للمجتمع؟.

5 - ما مدى تحقيق الأهداف المتعلقة بتحسين الظروف المهنية والاجتماعية في بيئة التعليم العالي؟.

أما عن النتائج المستخلصة من هذه الدراسة تمثلت في:

- إن تطبيق نظام lmd في الجامعة الجزائرية جاء نتيجة لتأثير السيقاق العالمي بشكل مباشر (عولمة التعليم العالي) والملاحظ أيضا أن الظروف التي تم فيها تطبيق هذا النظام لم تكن ملائمة بشكل جيد خاصة ما تعلق منها بإعداد الأستاذ الجامعي للمساهمة الفعالة في تطبيق هذا النظام وتوفير جميع الإمكانيات المادية والمعرفية الكفيلة بإنجاح هذا النظام.

- أن هدف الإصلاح الأخير فيما يتعلق بتحسين وتطوير المناهج لم يتحقق بالشكل المطلوب نسبيا وأن هناك عملا كبيرا ينتظر القائمين على القطاع وذلك من خلال إعطاء هذه العملية الأهمية البالغة ووجوب تأطيرها بهيئة مختصة تتكون من خبراء في مجال بناء المناهج.

- أن الهدف من الإصلاح الأخير لم يتحقق نسبيا فيما يتعلق بتدعيم القيم العلمية والاجتماعية على مستوى بيئة التعليم العالي.

الفصل الأول الإطار المفهمي للدراسة

- أن هدف الإصلاح الأخير فيما يتعلق بضمان تحقيق تكوين نوعي (جودة) يتماشى مع الاحتياجات السوسيو اقتصادية للمجتمع لم يتحقق إلى حد الآن بعد مرور حوالي 10 سنوات من تعميم تطبيق نظام lmd على مؤسسات التعليم العالي.
 - إن الهدف المتعلق بتحسين الظروف المهنية والاجتماعية للأستاذ في بيئة التعليم العالي لم يتحقق أيضا نظرا لبقاء النمط التسييري والإداري القديم وعدم الاهتمام بضرورات التجديد والتطوير.
 - إن النتائج المتوصل إليها خلال هذه الدراسة تدفعنا إلى التنبيه إلى أن تطبيق هذا النظام تواجهه صعوبات كثيرة تعيق ديناميكيته وفعاليته التطويرية والتجديدية في قطاع التعليم العالي لذا وجب علينا لفت الانتباه إلى المسائل التالية:
- 1 - ضرورة تحديد العراقيل والمعوقات على كافة المستويات (البيداغوجية، الإدارية، الوسائل المادية والبشرية...) من أجل تقييم حقيقي للوضع القائم في الجامعة الجزائرية بهدف إعادة وضعها على طريق الريادة العلمية والاجتماعية.
 - 2 - محاولة نشر ثقافة الانفتاح والعمل الجماعي بين مختلف الفاعلين في بيئة التعليم العالي متعلقة بتبادل الأفكار والاقتراحات وفق رؤية تتميز بالعمق والوضوح لما لها من فائدة إيجابية على تطوير التعليم الجامعي في الجزائر.
 - 3 - على القائمين والمسؤولين على التعليم العالي أن يدركوا جيدا أهمية هذا القطاع في تحقيق التنمية بمفهومها الشمولي لذا لا بد من العمل على خلق بيئة جامعية تتسم بتقدير قيمة العلم والمعرفة والعملية التعليمية التعليمية وذلك من خلال:
- التكوين البيداغوجي المستمر لهيئة التدريس خاصة حديثي العهد بالتعليم الجامعي.
 - تنظيم لقاءات وندوات علمية... الخ بهدف تبادل الأفكار والتجارب فيما يتعلق بأساليب وطرق التدريس والتكوين والاستفادة من التطورات الحاصلة بخصوص ذلك.
 - الاهتمام بتوفير الوسائل التعليمية الحديثة المساعدة على عملية التدريس والتكوين والاستفادة قدر المستطاع من تكنولوجيا المعلومات والاتصال لخلق فضاءات للنقاش المعرفي والعلمي.
- 4 - بالنظر إلى الدور المحوري للأستاذ الجامعي فعليه أن يضطلع بشكل إيجابي بالعمل التوجيهي والإرشادي الموجه للطلبة بهدف استرجاع نوع من الدافعية نحو التعليم.

5 - الاهتمام بالبحث العلمي الجاد من مختلف الفاعلين (وزارة، جامعة، أساتذة، طلبة، مؤسسات اقتصادية واجتماعية..) والعمل على تأسيس قاعدة للبحث العلمي تستند إلى الكفاءة والجدارة بتوفير الإمكانيات المادية والبشرية والتنظيمية اللازمة لذلك.

1.5 جوانب الاستفادة من الدراسة: ركزت هذه الدراسة على نظام ل م د هذا النظام الذي تعتمد عليه جميع الجامعات الجزائرية، فقد سلطت الضوء حول واقعه وفوائده تطبيقه والعمل به العراقيل والعقبات التي تواجهه ونقطة الالتقاء بين موضوعنا وهذا الموضوع هي حول البرامج والمناهج خاصة في مدى خدمتها للمجتمع، إذ أوضحت لنا هذه الدراسة العديد من النقاط حول هذا النظام وجملة النتائج المتوصل إليها خاصة حول علاقة الجامعة بالمحيط تعتبر النتائج المستهدفة من إجراءنا لهذه الدراسة لذلك فهناك تقارب كبير بين دراستنا وهذه الدراسة وجوانب الاستفادة منها كثيرة.

6. عرض الدراسة السادسة: الموضوع: النظام الجامعي، تنظيمه وتسييره مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: التسيير للطالب: جيلالي عياد غلام الله سنة إجراء الدراسة: 2005.

تركز هذه الدراسة على واقع النظام الجامعي وسبل تسييره وآليات تطويره وقد انطلقت من الإشكاليات البحثية التالية:

ما هو المشكل الذي تتخبط فيه الجامعة حاليا والذي أدى إلى انخفاض منتوجها من ناحية التكوين، البحث والخدمات المقدمة إلى المحيط؟ هل هو مشكل سياسي متعلق بقرارات خاصة بإصلاح التعليم ككل والتعليم العالي بصفة خاصة؟ أم لفقدان إستراتيجية واضحة ومدى ربطها بالمحيط؟ أم مشكل هياكل وتزايد تعداد الطلبة؟ أم مشكل تمويل؟ أم يتعلق بكيفية تنظيم وتشكل الجامعة؟ أو فقدانها لنظام تسيير فعال؟ أو نقص الإطار المكون وسوء تسييره؟.

فرضيات البحث:

- الفرضية الرئيسية هي: وجود علاقة طردية بين أداء الجامعة وتحسين التنظيم والتسيير بالجامعة.

أما الفرضيات الفرعية هي:

- وجود علاقة طردية بين أداء الجامعة وإدخال فن التدبير عليها.

- وجود علاقة طردية بين أداء الجامعة وسياسة اتخاذ القرارات.

- وجود علاقة طردية بين أداء الجامعة و نمط الإستراتيجية.

الفصل الأول الإطار المفهمي للدراسة

- وجود علاقة طردية بين أداء الجامعة وتصرف المحيط.
- وجود علاقة طردية بين أداء الجامعة وشكل تنظيمها.
- وجود علاقة طردية بين أداء الجامعة وكيفية إعداد قانونها النموذجي.
- وجود علاقة طردية بين أداء الجامعة وفن تدبير الموارد البشرية.
- وجود علاقة طردية بين أداء الجامعة ودور الأستاذ .
- وجود علاقة طردية بين أداء الجامعة ونظام فن التدبير المالي.

وقد توصلت إلى النتائج: من خلال الدراسة التفصيلية لمحور البحث توصل الباحث إلى:

-التعليم العالي مازال يعيش أزمة تسيير والإصلاحات الحقيقية لم تنطلق بهفنظام التسيير الحالي لا يتماشى وواقع الجامعة سواء على المستوى الوطني أوالدولي ولهذا لا بد من إدخال نظام تسيير ينسجم وقوانين السوق القانون التوجيهي للجامعة لم يعد بطريقة تتلاءم والتوجهات الحالية للمجتمع الدولي ومكتيفا وخصوصية مجتمعنا والجامعة، ولم يعد نتيجة لدراسة عن واقع المجتمع والجامعة.

- القانون الخاص بتنظيم وتسيير الجامعات ذو نموذج واحد بالنسبة لكل الجامعات ولم تخول فيه الصلاحيات إلى هيآت التسيير بالجامعة، حيث لم تؤخذ فيه بعين الاعتبار طبيعة، وخصوصية، مهام، شكل، حجم ومحيط كل جامعة، فالتنظيم لم يتم على أساس معايير علمية وأنماط تنسجم مع الجامعة الذي يسيطر عليها التنظيم المهني التسيير المالي المعمول به حاليا سواء من ناحية مدونة الميزانية، إعداد الميزانية،موارد الميزانية وتنفيذ الميزانية أصبح من النماذج التي لا تتماشى والنماذج التي تتلاءم والتحويلات التي طرأت على المنظمات الجامعية في غالبية دول العالم.

- تسيير المستخدمين مازال يعتمد على الإجراءات، ولم يتم إدخال نظام تسيير الموارد البشرية الذي يعتبر كنشاط من نشاطات المؤسسة يعتمد على العقلنة وتكيف التشريع والتسيير وفقا لمهام الجامعة والوظائف المطلوبة.

- الأستاذ في الجامعة لا يعتبر النواة التي تبنى عليها كل الهياكل والأهداف والإستراتيجيات والنماذج بالجامعة.
- صلاحيات كل عنصر في الجامعة غير واضحة (الأستاذ، الطالب، المحيط...إلخ).
- لا يوجد نظام تكوين للأستاذ والمستخدمين يهدف إلى تطوير التعليم العالي وتكيفه والمتطلبات الجديدة.
- غياب سياسة تهدف إلى تحسيس كل الأطراف الفاعلة والتي لها أثار على النظام الجامعي (الجماعات المحلية، المحيط، الطالب، العامل، الأستاذ، الشريك الاجتماعي) بأهمية التحويلات التي طالت الجامعة وماهية المبادرة التي يجب أخذها لتكيف الجامعة مع هذه التحويلات.

1.6 جوانب الاستفادة من الدراسة: تعتبر هذه الدراسة دليل إثبات على وجود خلل في علاقة الجامعة بالمحيط وأنه توجد العديد من المعوقات التي تمنع هذه العلاقة وتقف حاجزا في انفتاح الجامعة على محيطها، ولعل المشكل الرئيسي الذي تأكد هنا هو طبيعة النظام الجامعي وهذه نقطة الالتقاء بين دراستنا وهذه الدراسة لذلك فجوانب الاستفادة من هذه الدراسة كبير خاصة وأنها تمنحنا صورة واضحة عن واقع النظام الجامعي الجزائري وهو ما يعتبر أهم مشكل أو معيق في علاقة الجامعة بالمحيط.

7.التعقيب على الدراسات السابقة:

التقت جميع هذه الدراسات مع دراستنا هذه في العديد من النقاط كالجودة والمناهج والبرامج وطبيعة النظام وآليات تسييره وعلاقة الجامعة بالمحيط ومدى إسهاماتها في جوانب التنمية المحلية الشاملة والمستدامة وقد اتفقت جميعها على نتيجة واحدة وهي وجود خلل في علاقة الجامعة الجزائرية بمحيطها السوسيو اقتصادي، لذلك فهي تعتبر حجر الأساس الذي تستند إليه دراستنا هذه كما أن استفادتنا منها كبيرة سواء في جانبها النظري أو الجانب التطبيقي الميداني، ففي الجانب النظري أوضحت لنا كيفية إعداد خطة سليمة وممنهجة كما أوضحت لنا المحطات الكبرى والرئيسية والمحاور المهمة التي يجب التطرق لها، أما في جانبها الميداني فقد أوضحت لنا المنهج الملائم للدراسة وما هي أهم الأدوات البحثية التي يجب الاستعانة بها، وكذا العينة المناسبة لحصول على نتائج بحثية أكثر دقة.

خلاصة

من خلال ما سبق ومن جملة المفاهيم التي تم عرضها وتعريفها في هذا الفصل -المدخل المفاهيمي- نستنتج أن الجامعة هي ذاك الصرح المعرفي وهي معقل الفكر الإنساني بجميع فروعهِ واختصاصاته وهي أساس نهضة وقيام المجتمع وحضارته وتطوره، فهي أهم منظومة من بين المنظومات المجتمعية الموجودة وهذا بفضل قيامها بعمليات الهندسة البشرية وإخراجها لطاقات وكوادر قيادية وبشرية فعالة وكفؤة ضمن حقلها وداخل محيطها، وتم التوصل كذلك إلى أن بيئة الجامعة بيئة متغيرة سريعة الديناميكية وهي أصل مدخلات الجامعة والمنبع الوحيد لهذه المدخلات، كما أنها الحاضن الأول والأخير لمخرجات الجامعة لذا وجب على الجامعة أن تكون وثيقة الصلة في علاقتها ببيئتها حتى يتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة والتي ينتظرها منها المجتمع، وهو يعول كثيرا على إنتاج الجامعة وجدير بالاهتمام أن تطلع الجامعة على سوق العمل لمعرفة متغيراته من أجل مواكبة تغيراته وحتى تتطور الجامعة أكثر عليها بإتباع معايير الجودة الشاملة في التعليم والعمل بها مع السعي الحثيث نحو عولمة الجامعات والتعليم الجامعي وهذا حتى ترقى جامعاتنا إلى مصاف الجامعات الناجحة والمتطورة، هذا وقد تطرقت عموم النظريات المتعلقة بالجامعة والتعليم الجامعي إلى أن الجامعة تمثل نسق مفتوح يجب أن تتفاعل مع المحيط الخارجي وأن تنشأ بينهما تبادلات عديدة ومتنوعة.

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

تمهيد

أولاً: تاريخ الجامعات

ثانياً: المسار التاريخي للجامعة الجزائرية

ثالثاً: أهداف الجامعة

رابعاً: أهمية التعليم الجامعي

خامساً: وظائف الجامعة

خلاصة

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء حول نشأة الجامعات والتاريخ الطويل الذي عاشته والتطورات والتغيرات التي لحقت بها حتى وصولها إلى هذه المرحلة في الوطن العربي على وجه العموم وفي الجزائر على وجه الخصوص، إذ إن الجامعات قديما لم تكن بالصورة التي هي عليها اليوم إنما كانت بأشكال أخرى وبأفكار ومعاني أخرى، وحتى غاياتها وأهدافها ووظائفها لم تكن هي ذات الوظائف والغايات والأهداف التي تعرفها جامعات اليوم، هذه الجامعات التي استمدت جل مناهجها وبرامجها وتخصصاتها وفروعها وحتى وظائفها وأهدافها من جامعات غربية ومن بيئات أخرى غير بيئتها الأصلية، كما أن هذا الفصل يتناول أهم أهداف الجامعة قديما وحديثا خاصة وأن لكل بناء تنظيمي ولكل نظام مجتمعي أهدافه وغاياته التي أنشأ من أجلها والتي يسعى لتحقيقها والتي يحرص المجتمع على أن تحققها الجامعة لأن أهداف الجامعة تعد أهدافا للمجتمع أيضا ولها نفع كبير لذلك المجتمع، ففضلها ينمو ويتقدم ويتطور ويزدهر ذلك المجتمع لأن منظومة التعليم الجامعي تعد من أهم المنظومات التي يعول المجتمع عليها كثيرا، ومن خلال هذا الفصل أيضا نلاحظ أن للجامعات وظائف عديدة ومتنوعة ابتداءا بالتعليم وانتهاءا بخدمة المجتمع، ومع استقرار التاريخ نلاحظ أن وظائف الجامعة لم تتغير بشكل كبير لكن في وقتنا الحاضر ومع التغيرات والتطورات العالمية الحاصلة فقد ألحقت بالجامعات وظائف جديدة ضاعفت من مسؤوليات الجامعة خاصة نحو بيئتها ومجتمعها.

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها: في هذا السياق سوف نتحدث عن نشأة الجامعات والتطورات التي عرفت حتى وقتنا الحاضر، والصورة التي ظهرت ونشأت عليها وبدايات ظهور الجامعات خاصة في وطننا العربي والجزائر.

أولاً: تاريخ الجامعات:

1. تاريخ الجامعة في الوطن العربي: إن استخدام لفظ الجامعة يعود حسب المؤرخين إلى القرن الثاني عشر والثالث عشر الميلادي وكان هذا اللفظ في بداية الأمر يدل على رابطات الطلبة أو الأساتذة الذين يتعلمون أو يعملون في الجامعات، ومع حلول القرن الرابع عشر صار لفظ جامعة يطلق على المدرسة التي تضم الطلبة والأساتذة وتدرس فروع العلوم المختلفة وتمنح الشهادات العلمية، ثم أصبحت في القرن الرابع عشر تعبر عن ذلك المجتمع من الطلبة والأساتذة الذين يتواجدون في مكان معين معترف به من طرف السلطة، وقد تغيرت الجامعة وتطورت عبر الأزمنة والعصور وأصبحت في أشكال مختلفة بكلياتها ومعاهدها وأقسامها. (فريدي، 2008، ص94-95)

إن أقدم محاولة معروفة في التاريخ الإنساني لجمع الأساتذة والطلاب في مكان واحد لتلقي العلوم والمعارف المتقدمة كانت في مصر وكان التعليم الجامعي في مصر القديمة يوجد بصورة رئيسية في الأديرة الكبيرة ويخدم العديد من المهن، وباختصار يمكن القول إن التعليم الجامعي المصري القديم اهتم علاوة على الدراسات الدينية بثلاث مجالات هي: التدريب المهني، وتعليم الكتابة، وتوجيه السلوك، ولم تكن هذه المجالات منفصلة خلال العملية التعليمية وإنما كانت مترابطة ببعضها البعض من خلال النشاطات التعليمية المختلفة، وقد انتقل التعليم الفلسفي اليوناني من الإسكندرية في مصر إلى أنطاكية في بلاد الشام ثم انتقل إلى حران في بلاد ما بين النهرين في القرن التاسع الميلادي وقد أصبحت هذه المدينة مركزاً هاماً للثقافة اليونانية في المنطقة التي يتكلم أهلها الآرامية الشرقية وكان أغلبية أهلها من الإثنيين الذين يعبدون الكواكب، وفي أيام الخليفة العباسي المأمون في مستهل القرن العاشر ميلادي اتخذوا لأنفسهم تسمية الصابئة حتى لا يعاملوا معاملة الوثنيين، وعلى صعيد آخر طور العرب المسلمون ابتداءً من بواكير القرن الثاني الهجري (السابع ميلادي) تعليماً جامعياً متقدماً فالعرب المسلمون الذين اطلعوا على تراث اليونان والفرس في الفلسفة والعلوم والطب والفلك وغيرها طوروا هذا التراث وأضافوا إليه الشيء الكثير، كذلك أنشئوا مؤسسات التعليم الجامعي لتدريس هذا التراث وتطويره وفي البداية كان المسجد هو مؤسسة التعليم الجامعي الأساسية في المجتمع العربي والإسلامي، وهنا لابد من الإشارة إلى أن مؤسسات التعليم الجامعي في الحضارة العربية الإسلامية وخاصة في الأندلس قد نهضت بدور كبير في تطور التعليم الجامعي في أوروبا بصورة عامة،

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

وفي تطور فكرة الجامعة بمعناها الحديث فقد درس كثير من الأوروبيين في هذه المؤسسات ولم ينقلوا ما توصل إليه العرب المسلمون من التقدم في مجالات العلوم والآداب فحسب وإنما نقلوا أيضا أفكارهم حول تنظيم مؤسسات التعليم الجامعي.

2. **نشأة التعليم العالي في الوطن العربي وتطوره:** يمكن القول أن بداية التعليم الجامعي في الوطن العربي كانت مع بداية الدعوة الإسلامية وتطور مع تطورها، وكانت فلسفة هذا التعليم يقوم على الإسلام كعقيدة وفكر وتراث ونظام حياة وكان هذا التعلم منفتحاً انفتاحاً كاملاً على التراث الإنساني بجميع أبعاده وآفاقه، لقد حظي التعليم الجامعي برعاية كبيرة في الحضارة العربية الإسلامية وتعود هذه الرعاية إلى العلاقة الخاصة بين هذا التعليم والعقيدة الإسلامية فالإسلام أكد على تقدير العلم والعلماء وإكرامهم.

1.2 **جذوره:** لقد مر التعليم الجامعي في الوطن العربي منذ بدايته وحتى الآن بأربعة مراحل رئيسية المرحلة الأولى كانت مرحلة النشأة والتطور، وتبدأ هذه المرحلة مع بداية الدعوة الإسلامية وتنتهي بنهاية الخلافة الأموية 750م، وتبدأ المرحلة الثانية وهي مرحلة الإزدهار والتقدم مع بداية الخلافة العباسية في بغداد وبداية الحكم الأموي المستقل في الأندلس وتنتهي بسقوط بغداد بيد التتار 1258، أما المرحلة الثالثة فتبدأ مع سقوط بغداد وقرنطاة وتستمر خلال حكم الأتراك والمماليك والعثمانيين حتى أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي مع بدايات النهضة العربية الحديثة، بدأ الوطن العربي يستيقظ بعد حوالي خمسة قرون من السبات العميق وبداية هذا الاستيقاظ يمكن اعتباره بداية المرحلة الرابعة بعد مراحل تطور التعليم الجامعي في الوطن العربي والتي لا تزال تعيش امتدادها، إن أول جامعة عربية أسست باسم جامعة وعلى أساس مفهوم الجامعة الحديث في الوطن العربي كانت الجامعة المصرية سنة 1908م وكانت جامعة خاصة أما أول جامعة عامة فكانت الجامعة السورية 1923م، إن التعليم الجامعي في الوطن العربي منقول عن الثقافة الغربية بفلسفته وأهدافه ووظائفه وبرامجه وكذلك في نظامه وتنظيمه وفي نظمه وأساليبه مثله مثل العديد من الأشياء التي نقلت من أجل معالجة واقع التخلف الكبير الذي وجدت الأمة العربية نفسها فيه حيث بدأت تستيقظ، ففي الحقبة الأخيرة من القرن الماضي ونظراً لأن تجربة التعليم الجامعي في الوطن العربي لم تكن ذاتية وإنما منقولة من الخارج، فقد كان هناك تردد وتخوف من الإقدام على إجراء أي تغيير أو إحداث أي تطوير عليها أو تجديد الأمر الذي جعلها عرضة للتآكل والتشويش بعد أن مضى عليها أكثر من نصف قرن وهي على هذه الحالة. (الثل وآخرون، 1997، ص 30-51)

بدأ التعليم العالي في الوطن العربي منذ بداية الحضارة العربية والإسلامية في شكل مساجد تدرس القرآن الكريم وعلومه وقد حافظ هذا النوع من التعليم العالي على وحدة الفكر واللغة والثقافة العربية وأعطى العرب

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

هوية حضارية محدودة ومتميزة، ومع انهيار الدولة العربية تخلف الوطن العربي علميا وحضاريا بفعل ظروف تاريخية خارجة عن إرادته لحقب طويلة، وفي هذه الحقبة توقف التعليم العالي عن النمو والتطور وعندما اندلعت حروب التحرير والاستقلال عن الاستعمار الأوروبي أدرك العرب مدى تخلفهم عن الغرب الأوروبي، وعندما انتهت حروب التحرير والجهاد كان العلم والتعليم أول الإستراتيجيات والخطط الوطنية لبناء وطنهم وإعادة أمجادهم، ولم يكن نشوء الجامعة مقتصرًا على العصر الحديث إن التتبع التاريخي لهذا النشوء يقودنا إلى عصور النهضة الثقافية الإسلامية، إذ تدعت فكرة الجامعة في الإسلام بعد الفتوحات الإسلامية الكبرى ونشطت حركة الترجمة والتأليف ونشأ نوع آخر من مراكز العلوم في الدولة الإسلامية فضلا عن المسجد يسمى بالأكاديميات، ثم تطورت فكرة الجامعة وكانت الجامعة الإسلامية مركز الحركة والتطور منفتحة على مصادر المعرفة وتعمل على تطوير الفكر، ومن هنا ظهر القادة والمعلمون العرب الذين يدعون للأخذ بأساليب التعليم الحديث والأخذ بتقنيات الغرب المتقدمة أملا في تكوين المجتمع العربي الحديث وعلى هذا الأساس نشأت مؤسسات التعليم العالي في كل بلدان الوطن العربي تقريبا. (الترتوري وجويحان، 2006، ص 135-137)

2.2 التعليم العالي في الوطن العربي والحدثة: إن الجامعات في بلادنا من حيث فكرتها والأسس التي قامت عليها والمثل التي تحملها هي جامعات عريقة ناضجة بدأت في الظهور في البلدان الأوروبية منذ حوالي ألف عام وظلت تنمو وتتطور في إطار الحضارة الغربية حتى وصلت إلينا في صورتها القائمة بيننا، وهي جامعات حديثة من حيث نشأتها في بلادنا وسعيها الدعوى لإثبات ذاتها في مجتمع هو غير المجتمع الأول الذي نشأت فيه فضلا عن العمل المتواصل على الملائمة بين قيمها ومثلها الأصلية وبين مثل وقيم المجتمع الجديد الذي تقوم فيه، إن دراسة تطور النظام التعليمي في الوطن العربي وبخاصة الجامعي منه هي في حقيقتها دراسة جوهر عملية التنمية والتحديث التي بدأت منذ أكثر من قرن ونصف وهي لازالت متواصلة. (الملاح، 2013، ص 17-44)

3.2 التعليم العالي من منظور عالمي: إن الجامعة في أي مجتمع هي قاطرة التقدم ومنازة التنوير والقوة العقلية والدعامة الفكرية التي تستشرف المستقبل وهي أيضا معمل إعداد الأجيال المتعاقبة وتكوينهم وتأهيلهم وهي أيضا الجهة المنوط بها حل مشاكل المجتمع من خلال معاشة حقيقية لها وتفاعل خلال قمعها وتفهم موضوعي لأبعادها إن هذه المهام ليس ثمة خلاف كبير في الرأي حولها، ولكن يجب أن نصارح أنفسنا بحقيقة مؤداها أن أداء هذه المهام وإنجازها يقف أمامه بعض العقبات عقبات بعضها من صنعنا نحن وعقبات أخرى فرضت علينا، ولعل أهم العقبات التي فرضت علينا تتمثل أحيانا في قلة الاعتمادات أو كثرة

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

الأعداد في ظروف معينة أو ضخامة ما يلقي علينا من تبعات كثيرة في مجالات وبالنسبة لما نتحمل نحن مسؤوليته فإنني أستطيع أن أقول إن الجامعة بوضعها الحالي لم تستطع حتى الآن أن تؤدي مهمة رئيسية بالغة الأهمية هي مهمة خلق التفكير العلمي لدى خريجها، وأن تكون مكانا لتدريب الدارسين على حل المشاكل وعلى التفكير بأسلوب علمي في مجالات الحياة المتعددة والمختلفة لقد آن الآوان لأن نعيد النظر في شكل الجامعة وطبيعة المقررات التي تدرسها وطرق التدريس التي ألقاها وطرق البحث العلمي التقليدية وغيرها من المسائل التي يجب أن تكون مجالا للبحث الدقيق، ولا يمكن أن نقف لتكون أفعالنا لا تعد وأن تكون مجرد ردود أفعال بطيئة لأحداث سريعة ولا بد أن نركز على ضرورة التحام الجامعة بالمجتمع من خلال تقديمها للخدمات الجامعية لأوسع شريحة في المجتمع من خلال الأبحاث العلمية التي تستهدف مساعدة مراكز ومواقع الإنتاج في تطوير الإنتاج وحل مشاكله وتقديم خدمات التدريب التي تعد جزءا أساسيا لتمكيننا من مواكبة التغير الهائل المتوقع حدوثه مع انتقالنا إلى المجتمع ما بعد الصناعي. (بهاء الدين، 1999، ص 138-147)

ثانيا: المسار التاريخي للجامعة الجزائرية: والآن سوف يكون الحديث أكثر تخصيصا لأننا سنتحدث عن تاريخ الجامعة الجزائرية.

1. تاريخ الجامعة في الجزائر: قبل أن تحصل الجزائر على استقلالها كانت تملك جامعة واحدة هي جامعة الجزائر التي تعد من أقدم جامعات الوطن العربي تأسست من طرف المستعمر الفرنسي لتكون نسخة طبق الأصل للجامعات الفرنسية التقليدية المنطوية على التعليم النظري دون مراعاة لمشاكل المجتمع الجزائري، وبعد الاستقلال كان على السلطات إصلاح المنظومة التربوية والجامعية وفعلا قد شهدت الجامعة في عشرية الاستقلال الأولى مجموعة من الإصلاحات وأبرز إصلاح مطالبة الجامعة بأن تقدم للقطاع الاقتصادي ما يحتاج إليه من أطر قادرة كما وكيفا على تلبية متطلبات التنمية، كما أنه جعلت من التعليم الجامعي مرتبط بالحقائق الوطنية ومعالجة مشكلات الحياة المختلفة ولقد مر تاريخ العلاقة بين الجامعة والقطاع الإنتاجي بأربعة مراحل وهي:

- مرحلة الستينات: في هذه المرحلة لم تطرح مسألة العلاقة بين الجامعة والقطاع الإنتاجي.
- مرحلة السبعينات: شهدت العلاقة بين الجامعة والمحيط المهني الاجتماعي تطورا ملموسا وتوطدت أواصر التعاون بينهما بصورة واضحة.

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

- مرحلة الثمانينات: أصيبت العلاقة بنوع من الفتور فالجامعة استمرت في القيام بدورها المتمثل في إخراج الأطر الجامعية لكن القطاع الإنتاجي لم يتمكن من إدماج هذه الأطر وتوظيفها لتشبعه ولعدم وجود مناصب عمل. (بوعبد الله ومقداد، د.ت، ص2-4) كما شهدت هذه المرحلة انعقاد الندوة الوطنية الأولى للتعليم العالي سنة 1980 والتي تدور بصفة عامة حول نظام التقييم البيداغوجي والتعديلات الواجب إجراءها، والمؤتمر الثاني الذي يعقد سنة 1987 وأهم ما جاء فيه هو وصف التعديلات السابقة كونها تجديد كامل النظام التقييم والتنظيم البيداغوجي. (ghalo mohammed 1987 p.p 51-62)

- مرحلة التسعينات: في هذه المرحلة محاولة لإعادة بناء علاقات وطيدة بين الجامعة والمحيط المهني والاجتماعي. (بوعبد الله ومقداد، د.ت، ص2-4) وفي هذه المرحلة بدأ الحديث عن استقلالية الجامعة الجزائرية التي طرحت سنة 1989 وبدأ العمل بها ابتداء من سنة 1990، وأهم ما يميز هذه المرحلة هو ما شهده منتصف التسعينات 1995 أو ما يسمى بإصلاح أكتوبر الذي تركزت استراتيجيته على المبادئ التالية:

- مهمة الخدمة العمومية للجامعة بتحقيقها للمصلحة العامة.
- استقلالية المؤسسة الجامعية والبعد عن التسيير المركزي.
- نوعية التكوين وفيه يتم الانتقال من الكم إلى الكيف والتفكير أكثر بالطرق التدريسية والبرامج ومحتوياتها وإعادة النظر فيها. (boubaker ben bouzid : p 9)

2. التعليم العالي في الجزائر:

إن التعليم العالي قد شهد توسعا كبيرا وسريعا خلال العشرية الأخيرة حيث أنه عرف خلال هذه الفترة نموا كبيرا ومعتبرا لم يسبق له مثيل، وكان هذا النمو والتوسع نتاجا لمجموعة من العوامل والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بنظم التعليم العالي باعتباره نظاما اجتماعيا فرعيا يتأثر بمختلف المعطيات المتواجدة على ساحته وفي إطار النظام الاجتماعي الكلي.

غير أن هذا النمو السريع في الجانب الكمي لم يتبعه تحسين في الجانب النوعي وقد أدى هذا إلى ظهور إختلالات كبيرة تراكمت مع مرور السنوات جعلت الجامعة الجزائرية غير قادرة على مواجهة التحديات التي فرضها التطور التكنولوجي والانفجار المعرفي الذي يعرفه العالم، ولا هي قادرة على التكيف والتلاؤم مع التغيرات التي تعرفها البلاد في شتى المجالات.

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

ومما لا شك فيه أن الانفجار المعلوماتي والثورة التكنولوجية التي حدثت كانت من أهم العوامل التي أحدثت تغييرات عميقة في المجتمعات وتركت آثارا واضحة في جميع جوانب الحياة، ومن المعروف كذلك أن تطور التعليم العالي له علاقة وطيدة بالتقدم التكنولوجي والعلمي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، لذلك نجد أن التعليم العالي في الجزائر كسائر نظم التعليم الأخرى قد تأثر بصفة عميقة بهذا التطور التكنولوجي والتقدم العلمي. (فردى، 2008، ص26)

1.2 تطور منظومة التعليم العالي في الجزائر:

بعد الاستقلال مباشرة طلب من الجامعة الجزائرية أن تلعب دورا طلائعيا في مرحلة بناء الدولة الفنية وأوكلت لها المهام التالية:

- العمل على إقامة نظام جامعي قادر أن يقدم في أسرع وقت للقطاع الاقتصادي النشط ما يحتاجه من الإطارات الضرورية كما وكيفا.
- العمل على إقامة نظام جامعي جديد مع مراعاة الوضعية السائدة في البلاد والتي تتميز بالبنية الناقصة والإمكانيات المحدودة.
- العمل على إقامة نظام جامعي يلبي في أسرع وقت متطلبات التنمية في البلاد مع مراعاة المعايير المتعارف عليها في البلدان المتقدمة علميا وتقنيا.
- تكوين إطارات تضاهي في كفاءاتها التقنية إطارات الدول المتقدمة وتمكينها من مواجهة مشكلات التخلف والتقدم بالحلول الناجحة لها.
- وجوب تفادي تسرب الطلبة في مختلف الشعب والفروع العلمية في المدارس العليا والمعاهد المختلفة.
- توسيع التعليم الجامعي وتوفيره لكل الراغبين في الدراسة من أجل توفير الإطارات للبلاد في مختلف التخصصات.
- ربط التعليم العالي بالحقائق الوطنية عن طريق معالجة المشكلات الوطنية وتوجيه التعليم العالي نحو الفروع التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.
- إعطاء التعليم العالي بعده التقني والعلمي بالإضافة إلى إعطائه بعده الوطني وخاصة في مجال اللغة الوطنية (اللغة العربية). (فردى، 2008، ص27-28)

إن منظومة التعليم العالي في الجزائر قد عرفت منذ الاستقلال إلى اليوم نموا كميًا كبيرًا ومن المؤشرات التي تشهد على هذا التطور النمو الكبير في أعداد الطلبة وتوسع شبكة مؤسسات التعليم العالي، وتم تنظيم التعليم العالي ضمن عدة أنواع من المؤسسات وهي الجامعات والمراكز الجامعية والمعاهد الوطنية للتعليم العالي والمدارس العليا للأساتذة.

2.2 مراحل التعليم العالي في الجزائر:

إن مسيرة تطور التعليم العالي في الجزائر يمكن دراستها من خلال المراحل التي مرت بها المنظومة التعليمية الجامعية هذه المراحل هي بمثابة منحرجات هامة بالنسبة لعملية تطوير التعليم العالي وحسب تقرير وزارة التعليم العالي المقدم إلى مؤتمر وزراء في البلاد العربية فإن التعليم العالي في الجزائر قد مر بمجموعة من المراحل وهي: (فردى، 2008، ص29)

1.2.2 المرحلة الأولى: (1966 – 1970):

مرحلة ما بعد الاستقلال أهم ما يميز هذه المرحلة ارتفاع عدد من الطلبة الذي وصل إلى حوالي 14315 طالبا سنة 1970، كذلك التمسك بمجموع الهياكل الوظيفية التي خلفها الاستعمار وقد استمرت هذه الوضعية لعدة سنوات وبقيت على بعد من متطلبات البلاد، بالإضافة إلى أن الجامعة في هذه الفترة لم تكن لها وزارة حتى سنة 1970 سنة تأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (بوطوطن، 2008-2009، ص76-79) تمتد هذه المرحلة من سنة 1966 إلى غاية سنة 1970 خلال هذه الفترة الزمنية شهد قطاع التعليم تطورا كبيرا خاصة من ناحية الكم حيث بلغ عدد الطلبة والطالبات حوالي 10.756 وقد أدى هذا النمو في أعداد الطلبة إلى ظهور مجموعة من المشكلات منها ما يتعلق بهياكل الاستقبال أو ما يتعلق بهيئة التدريس، ولذلك كان ضروريا إيجاد حلول سريعة ومستعجلة بالنسبة لهياكل الاستقبال وتحولت كثرة عسكرية إلى جامعة وهران بعد تنازل من طرف وزارة الدفاع الوطني إلى صالح وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كذلك نجد أن الوزارة قد لجأت إلى بعض الدول العربية وكذلك بعض الدول الصديقة لإمدادها بأساتذة التعليم العالي غير أن محتوى برامج التعليم خلال هذه المرحلة بقيت في مجملها برامج مورثة عن الاستعمار. (فردى، 2008، ص30)

2.2.2 المرحلة الثانية: 1970 – 1973: الجامعة الجزائرية بعد أكتوبر 1988: في خضم

الانفتاح السياسي الذي شهدته البلاد فإن المشاكل التي ظهرت سابقا قد اشتد تأثيرها في هذه الفترة وتفاقم بفعل اضطرابات مست الأسرة الجامعية، وبالرغم من كون المشاكل ذات طبيعة واحدة إلا أن انفجارها في هذه الفترة كان مرده إلى الاضطرابات المتتالية على الساحة الجامعية ومن أهم المشاريع في هذه الفترة لدينا:

مشروع استقلالية الجامعة والذي جاء في إطار انتقال الحكومة برفع المستوى الثقافي وجعل الجامعة قطبا للإشعاع الثقافي والعلمي الذي ارتأت الحكومة أن يكون في ظل استقلالية واسعة النطاق وتدعيم العلاقات مع عالم الشغل. (بوطوطن، 2008-2009، ص76-79) تميزت هذه المرحلة بالنمو

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

الكبير الذي شهده قطاع التعليم العالي ارتفع أعداد الطلبة المسجلين في الجامعات الجزائرية بشكل ملحوظ لم يسبق له مثيل وبلغ عدد الطلبة في سنة 1970 ب 19311 طالبا وطالبة أي أن ما بين سنة 1968 إلى سنة 1970 تضاعف عدد المسجلين فقد كان يقدر ب 10765 طالبا وطالبة.

وقد أصبح قطاع التعليم العالي منذ هذه الفترة يحتل مكانة هامة في الإستراتيجية الشاملة للتنمية الوطنية وقد أولت الدولة الجزائرية عناية خاصة له، وهكذا تكونت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كذلك خلال هذه الفترة وضعت الأسس الأولى للبحث العلمي باعتباره مجال له علاقة قوية وممتينة بعملية التنمية الوطنية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كذلك خلال هذه المرحلة بدأ التفكير في إعادة النظر في البرامج التعليمية وفي محتوياتها بما ينسجم مع متطلبات التنمية الشاملة للبلاد وبالفعل قد شرع في إصلاح شامل لقطاع التعليم العالي لكي يتجاوب مع إنجاز الثورات الثلاثة: الثورة الزراعية والثورة الصناعية والثورة الثقافية والتي اتخذتها الجزائر كمحاور أساسية للتنمية الوطنية. (فردى، 2008، ص30)

والجزائر تعاني كثيرا على امتداد جزء هام من الألفية الثالثة ذلك أن تدهورا لم يسبق له مثيل في تسيير مؤسسات التعليم العالي يتسع يوما بعد آخر على اتساع فضاء هذا القطاع، وقد مرت عشر سنوات ظلت فيها هذه المؤسسات عاجزة عموما عن أداء وظيفتها لما هو مطلوب منها أو ليس لها قدرة على القيام بانقضاء الكفاءات وتشجيعها وضممان تطورها باستمرار في ظل منافسات علمية نظيفة لتكون ليس في خدمة هذا القطاع فحسب بل أساسا لتطعيم كل مؤسسات الدولة كلما كان ذلك ممكنا بما يضمن لها تألقا متواصلًا، وبدلا من ذلك انحرفت تلك المؤسسات عن وظيفتها الأصلية ولا سيما ابتداء من السنة الجامعية 1993-1994 لتستقر على منهج رديء واثكالي لا يخدم الجامعة والبحث العلمي إطلاقا وما ترتب عنه من تدني المستوى العلمي والمنهجي والتربوي والأخلاقي يمس في ذات الوقت الأساتذة والطلبة والإدارة، هذه التحولات الدولية السريعة العلمية والتكنولوجية وغيرها هي التي فرضت نفسها على الجزائر، وعادة ما تترك أمورها بدون تقييم دوري لذلك نفهم أزمات التعليم العالي الدورية كذلك فقط عندما تستفحل الأزمة في علاقاتها بالضغط الهائل للعامل الخارجي يرتفع عندئذ الحديث عن إصلاح التعليم العالي بالرغم أن البعض لفت الانتباه إلى خطورة وضع هذا القطاع الاستراتيجي في سياسة الدولة. (بوعشة، 2000، ص 15-17)

3.2.2 المرحلة الثالثة: (1973 - 1977):

تعتبر هذه المرحلة أكثر المراحل طموحا وأكثرهم صلة بالتنمية الوطنية وكانت تهدف الدولة الجزائرية من خلال التعليم العالي إلى تحقيق ما يلي:

- تكوين الإطارات العليا اللازمة لتنمية البلاد.
- تدعيم ديمقراطية التعليم في مختلف المراحل بما فيها التعليم العالي.
- تدعيم عملية إصلاح التعليم العالي الذي شرع فيه منذ سنة 1970.
- تكيف التعليم العالي مع احتياجات التنمية بصورة دائمة عن طريق وضع نظام توجيه يسمح بتطوير الفروع العلمية في مختلف الجامعات والمعاهد العليا.

وخلال هذه المرحلة تقرر إنجاز 32000 مقعد دراسي جديد في الجامعات وإنجاز المقاعد الدراسية المتأخرة والتي تقرر إنجازها من قبل.

3.2 سياسة التعليم العالي في الجزائر:

إن التعليم العالي في الجزائر قد لقي اهتمام كبير من طرف السلطات العليا للبلاد لأنه ركن أساسي يقوم عليه كل مشروع تنمية في المجتمع، بل هو عملية تنموية في حد ذاتها لها مردود اقتصادي كبير وهذا ما أدى بالسياسيين الجزائريين على وجه الخصوص وبالمفكرين بصفة عامة بانشغالهم بقضايا التعليم العالي وعلاقته بخطط التنمية، وأن الخبراء في ميادين التربية والتعليم يعولون كثيرا على دور الفكر الجامعي الخلاق في التطوير والتنمية وقد ارتكزت سياسة التعليم العالي في الجزائر على أربعة مبادئ وهي:

1.3.2 ديمقراطية التعليم العالي: ديمقراطية التعليم العالي تتمثل في إتاحة الفرصة أمام جميع

أفراد الشعب للالتحاق بالتعليم العالي للتخصص في المجالات التي يرغبون فيها بعد حصولهم على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها وتسهيل طرق دخولهم الجامعات والمعاهد العليا وحسن توجيههم ومساعدتهم حتى حصولهم على الدرجة العلمية المرغوب فيها. (فردوي، 2008، ص31-32) ولتحقيق هذا المبدأ تلجأ غالبية الدول إلى سياسة القبول في الجامعة، ومن أهم أوجه سياسة القبول نجد سياسة الباب المفتوح هذه السياسة تتمثل في فتح أبواب الجامعات أمام أعداد كبيرة من الطلبة دون وضع أي شرط أو حاجز أمامهم سواء كان الأمر يتعلق بالدخول إلى الجامعة أو باختيار التخصص، وإعطائهم الحرية الكاملة في تغيير التخصص أو التحويل من فرع إلى فرع آخر داخل نفس الجامعة أو بين الجامعات.

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

وتمحورت سياسة ديمقراطية التعليم العالي في الجزائر بإتاحة الفرص المتكافئة لجميع الطلبة الجزائريين الذين أنهوا بنجاح دراستهم الثانوية كل بحسب كفاءته العقلية، وبقطع النظر عن مكانته الاجتماعية. أما نظام القبول في الجامعات الجزائرية لم يطرح أية مشكلة في البداية، حيث كانت البلاد في حاجة كبيرة إلى إطارات ذوي التكوين العالي، كذلك الموارد المالية كانت متوفرة لمواجهة الطلب على التعليم العالي وعلى هذا الأساس كانت أبواب الجامعات مفتوحة على مصراعيها لقبول الطلبة وكانت تهدف أنظمة توجيه حاملي شهادة البكالوريا في الالتحاق بالجامعة خلال السنوات العشر الأخيرة إلى ضبط توزيع حاملي شهادة البكالوريا على الفروع المختلفة للتعليم العالي، وإلى غاية 1997 سمح نظام التوجيه عن طريق الإعلام الآلي بتحقيق شفافية أمام المجتمع غير أنه أبرز بعض النقائص ثم ظهر بعده نظام الضبط (1998 إلى غاية سنة 2000) الذي أعطى فرصة ثانية للطلبة بالالتحاق بالفروع التي اختاروها وهذا بالسماح لهم بتسجيل حر في السنة الأولى جامعي.

هذا الاتجاه في ديمقراطية التعليم العالي أدى إلى ارتفاع في أعداد الطلبة وهذا شيء جميل جدا ولكن هذا التوجه قد يؤدي إلى مخاطر متعددة إذا لم يؤخذ بعين الاعتبار سياسات تخطيط وتوجيه مقبولة وموضوعية، فالتوسع والزيادات المضطرة في أعداد المسجلين التي تعزى إلى عوامل ديمغرافية وتربوية واجتماعية وسياسية والتي لا ترافقها سياسات تخطيط القوى العاملة وخاصة في الدول ذات الاقتصاد الموجه تتمخض عنها تخمة في خريجي الجامعات الذين يفوق عددهم الطاقة الاستيعابية للقطاع المنتج مما يؤدي إلى إحداث خلل في العرض والطلب.

أما بالنسبة للأستاذ الجامعي فإن ديمقراطية التعليم العالي تعني أكثر حرية أكاديمية وإشراكه في صنع القرار خاصة القرار التربوي، لأن التعليم العالي من وظائفه الأساسية التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتحقيق هذه الوظائف تقع على عاتق الأستاذ فهو الذي يقوم بمهمة التعليم وتنقيف الأجيال وهو كذلك الذي توكل إليه مهمة البحث العلمي، ومن أجل ذلك لا بد من أن يعهد إليه قدر أكبر من الحرية الأكاديمية وذلك لكي يكون خلاقا ومعطاء بما ينتجه من دراسات وبحوث، فلا بد من أن يتوفر له قدر من الحرية يتيح له حرية الحركة الأكاديمية، والحرية الأكاديمية تعني منح أفراد هيئة التعليم الجامعي حرية إجراء البحوث بالطريقة المناسبة التي يريتها الأستاذ الباحث شرط أن لا تتناقض مع أهداف المؤسسة التعليمية وأن لا تتناقض أيضا مع أهداف المجتمع.

أما بالنسبة للجامعة فإنها قد شهدت في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا في مجال تطوير إدارتها وجعلها أكثر ديمقراطية، وتعتبر إدارة الجامعة بمثابة المحرك الذي يدفع سفينة التعليم العالي إلى شاطئ الأمان،

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

كما يعتبر تحديث إدارة الجامعة من أهم أوجه ديمقراطية التعليم العالي الذي يهدف إلى تطوير الجامعات ومنحها قدرا أكبر من فرص التنمية الذاتية بما يتلاءم وحاجات المجتمع وطموحاتها. وحسب توجيهات المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة فإن قيم الاستقلالية وأخلاقيات المهنة هم اللذان يتحكمان في تسيير الجامعة كمجال للحرية والانفتاح على المحيط الخارجي والداخلي، وعلى هذا الأساس فإن الجامعة مدعوة إلى أن تلعب دور المحرك في المجتمع في مجال اقتناء المعرفة وبتث المعارف الجد متطورة وعليها أن تبقى محافظة على الاستقلالية المالية وعلى دورها النقدي للارتقاء بالقيم المقبولة عالميا وأن ترتبط بعالم الشغل وبالاحتياجات الاجتماعية للمواطنين. (فردى، 2008، ص34-35)

2.3.2 الجزائر: وتعني الجزائر أمورا كثيرا منها:

- جزارة نظام التعليم الجامعي وخططه ومناهجه والبعد بقدر الإمكان عن الاستعارة من المجتمعات الأخرى إلا فيما تقتضيه المصلحة العليا للبلاد فقط.
- جزارة الإطارات بصورة مستمرة غايتها اعتماد البلاد على أبنائها من أهل الاختصاص والكفاءة لتحقيق أهدافها العلمية في التربية والتكوين.
- اختيار أهداف التعليم الجامعي وقيمه ومتطلباته في ضوء واقع الجزائر وتطلعاتها بما يحقق تميمتها الشاملة وازدهار شخصيتها الوطنية بكل مقوماتها الأساسية.

3.3.2 التعريب: إن مبدأ تعريب التعليم العالي كان من أهم المبادئ والاختيارات السياسية للتعليم العالي في الجزائر، وتعريب التعليم العالي يعتبر ضرورة وطنية وعلمية وتربوية ونفسية واجتماعية كون أن اللغة العربية هي إحدى مقومات الشخصية الوطنية واسترجاع مكانتها الطبيعية في التعليم هو أمر ضروري وقد نص الميثاق الوطني في هذا المجال على ما يلي: (فردى، 2008، ص36)

- إن توافق البرامج وفترة الدراسة مع الواقع الوطني لا يكفي حتى تكون الجامعة إطارات مشبعة بالشخصية الجزائرية، إذ يجب أن تحتل اللغة الوطنية المكان الذي يليق بها في التكوين الجامعي إن سياسة التعريب في مجال التعليم العالي التي تواصل تطبيقها السلطة الثورية منذ سنوات عديدة، والتي أعطت نتائج قيمة تحتل المكانة الأولى في اهتمامات الإصلاح الجاري تطبيقه فإدخال اللغة العربية في جميع مجالات التكوين باللغات الأجنبية وإنشاء عدد من الدراسات باللغة الوطنية للحصول على مختلف الشهادات الجامعية بما فيها العلمية والتعريب التام لبرامج الشهادات التي تكون المعلمين، كل هذه عبارة عن إجراءات تهدف إلى تشجيع تكوين إطارات قادرة على التعبير باللغة الوطنية. (بن

أشهنهو: 2010، ص7)

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

- إن اللغة العربية هي أداة من بين الأدوات التي كونت شخصيتها التاريخية والتي تزدهر بها ثقافتنا الوطنية، وينبغي أن تكون لغة حياتنا الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي لغة التربية والتعليم في الجزائر.

- يشكل توحيد التكوين باللغة الوطنية هدفا أساسيا في مختلف المواد وفي مختلف مراحل نظام التربية والتكوين (المدرسة الأساسية-التعليم الثانوي-التعليم العالي-التكوين المهني).

3. الاتجاه العلمي والتقني في التعليم العالي: إن سياسة التعليم العالي قد بنيت على مبدأ الاتجاه العلمي والتقني الذي يتمثل في جعل التعليم العالي يتجه أكثر نحو العلوم والتكنولوجيا وهذا يعني في الواقع:

- الاهتمام بالتعليم التكنولوجي والتوسع فيه وتشجيع الدارسين على الالتحاق بمدارسه ومعاهده العليا.
- المزج بين الدراسة النظرية والعملية في التعليم الجامعي، بحيث يكون الطالب قادرا على تطبيق النظريات العلمية في المجالات التطبيقية في الصناعة والزراعة والطب وغيره.

4. إصلاح التعليم العالي: إن إصلاح التعليم العالي جاء لمعالجة النظام الجامعي الموروث عن الاستعمار والذي كان لا يستجيب إلى متطلعات المجتمع الجزائري ولا إلى الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومن أهم الإصلاحات نجد: (فردى، 2008، ص37)

1.4 إصلاح سنة 1971: ارتكز إصلاح التعليم العالي على عاملين أساسيين وهما: الطابع الأدائي للتعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوجيهه توجيهها مهنيا وبلوغ هذه الغاية تم آنذاك اتخاذ قرارات تمثلت في:

- حل الكليات وتنظيمها على شكل معاهد التي عرفت انقطاعا مع محتوى تعليم يعتبر أكثر أكاديميا.
- إعادة صياغة برامج التعليم العالي في تكوينات تؤهل الطالب أن يكون عمليا مباشرة بعد الانتهاء من الدراسة.

إن إصلاح التعليم العالي لسنة 1971 حاول أن يعطي طابعا تقنيا للبرامج المدرسة ويكون ذا غاية مهنية غير أن محتويات البرامج المعتمدة خلال تلك الفترة أصبحت لا تتماشى مع التطورات التي شهدتها البلاد في جميع المجالات وقد هدف إصلاح التعليم العالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- تكوين الإطارات التي تحتاج إليها البلاد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- العمل على تكوين أكبر عدد من الإطارات بأقل ما يمكن من كلفة.

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

- أن يكون الإطار المكون في الجامعة حائزا على صفات ملائمة للمستوى الذي تحتاجه البلاد حتى يكون قادرا على حل المشكلات الخاصة بها. (فردى، 2008، ص38)

غير أن هذا الإصلاح لم يطبق بكامله في الميدان وذلك لأسباب عديدة لا يمكن ذكرها هنا، ومنذ الثمانينات أصبحت البرامج المختارة للتكوين خلال السبعينات لا تستجيب لأهداف المرحلة وذلك للأسباب التالية:

- إن النموذج المختار خلال السبعينات لم يصبح يتلاءم مع المرحلة الحالية.
 - إن ثورة الإعلام والاتصال قد أدت إلى إعادة النظر في دور القطاعات "القاطرة" للثورة الصناعية (التعدين، الصناعة الحديدية وبيو-كيمياء) التي حولها نظم اقتصادنا.
 - الإلغاء السريع للكفاءات يحتم محتوى جديد للتكوين يسمح بحركية مهنية دائمة على مدى الحياة.
 - التحضير للبحث العلمي غير موجود في برامج التكوين في الفروع المتخصصة.
- لهذه الأسباب لجأت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى إعادة النظر في تنظيم التعليم العالي وقد قامت بعدة محاولات منها إنشاء دبلوم تقني سامي ثم إنشاء الجذع الأكبر وإنشاء كذلك دبلوم الدراسات الجامعية التطبيقية، هذه الأنواع من الشهادات والمسارات التكوينية قد تم إلغاؤها أو هي في طريق الإلغاء. (فردى، 2008، ص39)

إصلاحات سنة 1971: بمجيء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تم تحطيم كل الهياكل التقليدية وأصبحت الجامعة تهتم نوعا ما باحتياجات ومتطلبات البلاد من توفير كوادرات وإطارات تساهم في مرحلة التنمية الشاملة وهذا من خلال تجديد أساليب التسيير ودراسة القانون الأساسي للجامعة بمشاركة الأسرة الجامعية، بالرغم من التجديدات الهيكلية والبيداغوجية إلا أنه تم الاحتفاظ بمنطق وأسلوب التسيير القديم بالإضافة إلى عدم توفير الوسائل المادية والبشرية المتوافقة مع عدد الطلبة إضافة إلى تسلط البيروقراطية واعتماد مبدأ المركزية، هذه الصعوبات والمعوقات التي واجهتها عملية الإصلاح كانت نقطة الانطلاق في التفكير في ضرورة وضع برنامج من أجل تطور وتقدم الجامعة وهو الأمر الذي أدى إلى مراجعة وإطراء مشروع التسيير الاشتراكي للمؤسسات بهدف تطبيقه في المؤسسات الجامعية، ومنه جاء إعلان تنصيب لجنة لدراسة النصوص التشريعية والقانونية للقوانين الأساسية للجامعة، المنظمة الوطنية للبحث العلمي ONRS، ديوان المطبوعات الجامعية OPU، الخدمات الجامعية COUS. (بوطوطن، 2008-2009، ص76-79)

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

2.4 إعادة تنظيم التعليم العالي: هذه المحاولات لتنظيم التعليم العالي جاءت للاستجابة إلى التحديات

التي كانت تواجه التعليم العالي في تلك الفترة تمثلت هذه التحديات في:

1.2.4 تمويل الجامعات: (فردى لخضر، 2008، ص39) من أهم التحديات التي كانت تواجه مسيرة

التعليم العالي تتمثل في الاعتمادات المالية، حيث كانت الإمكانيات المالية للبلاد لا تسمح بتغطية

الطلبات الاجتماعية المتزايدة باستمرار على التعليم العالي، وبالتالي يتطلب الأمر في البداية استعمال

بطريقة عقلانية الموارد المخصصة للقطاع ثم تنويع مصادر التمويل ويتم هذا عن طريق:

- إعادة النظر في الهندسة العامة للتعليم العالي الذي بإمكانه إنتاج اقتصاديات سلمية بدون التنازل

عن المتطلبات العلمية للتكوين.

- تهيئة مسار التكوين وإعادة توزيع الحجم الساعي البيداغوجي.

- المعرفة الجيدة لأحسن المعايير لتدعيم الطلبة ماليا.

2.2.4 فعالية برامج التكوين: إن مساهمة الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتوقف

على نوعية الموارد البشرية المكونة، وإن البرامج المعتمدة عليها أن تستجيب إلى عدد من المعايير منها:

- أن التكوين يتجدد باستمرار بمعنى إدماج آخر الابتكارات والإبداعات وفي نفس الوقت يستجيب

إلى احتياجات المجتمع.

- التكوين يكون فعال يسمح للطلبة باكتساب الكفاءات والوسائل اللازمة قصد اندماجهم في سوق

العمل.

3.2.4 تكوين المكونين: إن تنظيم الدراسات العليا والبحث الجامعي له فعالية ضعيفة في تكوين

المكونين حيث أن جزءا كبيرا من هيئة التدريس هو نتيجة استثمار ضخم وتكاليف مالية كبيرة في

تكوينها بالخارج للحصول على شهادة الدكتوراه، وإن الإستراتيجيات المتعاقبة لتطوير الدراسات ما بعد

الترج الوطنية البديلة للتكوين في الخارج لم تسمح إلى حد الآن بضمان الاستقلالية للبلاد في هذا

المجال وتعويض النخبة. (فردى، 2008، ص40)

3.4 إصلاح التعليم العالي لسنة 2004: إن التعليم العالي في الجزائر يعرف نموا كبيرا كذلك توسعا

معتبرا في الخريطة الجامعية، وقد بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي 56 مؤسسة موزعة على 38 ولاية

هذا التوسع هو نتاج الضغط الكبير والمتمثل في تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي الذي

تسبب في ظهور عدد كبير من الاختلالات التي بدورها تراكمت مع مرور الزمن والسنين وجعلت

الجامعة الجزائرية لا تتلاءم مع التغيرات العميقة التي تعرفها البلاد على الأصعدة الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية وكذلك الثقافية، فأصبحت الجامعة غير قادرة على أن تستجيب بفعالية للتحديات

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

الكبرى التي يفرضها التطور الكبير والمتسارع الذي لم يسبق له مثيل في مجالات العلوم والتكنولوجيا وعولمة الاقتصاد والاتصال وأخيرا التعليم العالي.

وعلى ضوء توصيات هذه اللجنة وتوجيهات مخطط إصلاح المنظومة التربوية الذي صادق عليه مجلس الوزراء يوم 20 أبريل 2002، ومن المحاور الأساسية لبرنامج العمل على المدى القصير والمتوسط والبعيد الذي برمج في إطار الإستراتيجية لتطوير قطاع التعليم العالي للفترة الممتدة ما بين 2004 إلى 2013 فقد بات من (فردى، 2008، ص41) الضروري لإعداد وتطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي، وتتمثل مرحلته الأولى في وضع هيكلية جديدة للتعليم تكون مصحوبة بتحديث ووضع في المستوى (la mise à niveau) لمختلف البرامج البيداغوجية وكذلك إعادة تنظيم التسيير البيداغوجي.

5. الهيكلية الجديدة للتعليم العالي: ستسمح الهيكلية الجديدة للتعليم العالي وتحسين البرامج الناتجة عنها للجامعة الجزائرية باندماج أحسن في محيطها الاجتماعي والاقتصادي، كما ستحسن من مردودها الداخلي والخارجي، وتمتد تنظيم التعليم العالي بالمرونة اللازمة وقدرة أكبر على التكيف كما يتسم هذا التنظيم الجديد بتوفير حرية أكبر للطالب طالما أن المبدأ يتمثل في جعل الطالب يصل إلى أعلى مستوى تتيحه له مهاراته وقدراته الذاتية، وذلك من خلال تنويع مدروس للمسارات الدراسية وتتمثل الهيكلية الجديدة للتعليم العالي من إنشاء نظام يتكون من أطوار تكوينية يتوج كل واحد منها بشهادة جامعية وهذه الأطوار هي:

الطور الأول: شهادة الليسانس: (فردى، 2008، ص42) يسمى كذلك هذا الطور بمرحلة البكالوريا+3 يتوج بشهادة الليسانس، في هذه المرحلة تنظم الدراسة على مرحلتين تخصص المرحلة الأولى إلى إعطاء الطالب تكوين قاعدي مدته تتراوح من سداسين إلى أربعة سداسينات مخصصة لتلقين الطالب المبادئ الأولية للتخصصات المعنية بنوع الشهادة المحضرة، وكذلك تعريفه بمنهجية الحياة الجامعية يتبع هذا التكوين القاعدي تكوينا أكثر تخصصا مدته سداسين والذى ينقسم في حد ذاته إلى فرعين:

- فرع أكاديمي يتوج بشهادة الليسانس الذي يسمح للطالب بمزاولة دراسة جامعية بعيدة المدى والأكثر تخصص، تعطي هذه الإمكانية للطلبة حسب قدراتهم العقلية وكفاءاتهم والنتائج المحصل عليها وكذا الشروط المعمول بها.

- فرع مهني يتوج بشهادة الليسانس الذي يسمح بالاندماج مباشرة في الحياة المهنية وبرامج هذا التكوين تحدد بالتشاور الوطيد مع القطاعات المستعملة وفعاليتها هي مرتبطة بتوافقه مع مناصب الشغل المتوفرة.

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

الطور الثاني: شهادة الماستر: يسمى كذلك هذا الطور ب: بكالوريا + 5 ويتوج بشهادة الماستر.

يمتد هذا الطور من التكوين على مدى سنتين ويمكن أن يلتحق به كل طالب متحصل على شهادة فرع

أكاديمي والذي تتوفر فيه شروط الالتحاق المنصوص عليها وينقسم هذا الطور بدوره إلى:

- تكوين ذو طابع مهني يهدف إلى اكتساب الطالب تخصصا معمقا يؤهله إلى اكتساب كفاءات

ودرجة عالية من الأداء في حياته المهنية. (فردى، 2008، ص43)

- تكوين ذو طابع بحثي يحضر الطالب ويؤهله إلى نشاط البحث العلمي.

الطور الثالث: شهادة الدكتوراه: يسمى كذلك ب: بكالوريا + 8 ويتوج بشهادة الدكتوراه.

هذا الطور من التكوين مدته ستة (6) سدايسات على الأقل ويهدف إلى:

- التعمق أكثر في مجال التخصص.

- التكوين عن طريق البحث العلمي ومن أجل البحث العلمي.

وفي سياق التحولات التي تعرفها الجزائر فإن التعليم العالي يعتبر القاعدة لترسيخ دعائم التقدم العلمي

ودفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد حاولت الجزائر الرقي بهذا القطاع الحيوي عن طريق

الإصلاحات التي تبنتها في السنوات الأخيرة ويظهر ذلك جليا في تعدد الجامعات ومراكز التعليم العالي

وفي عدد الطلبة على مستوى التدرج وخاصة على مستوى الدراسات العليا وكذلك هيئة التدريس، ولقد

أدى هذا النمو إلى بناء القاعدة البشرية للتعليم العالي والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية. (فردى،

2008، ص44-45)

1.5 اعتماد نظام ل.م.د في الجزائر: كان من المفروض أنه يجب عن انشغالات الجامعة الجزائرية،

ويسعى لتحقيق الأهداف التالية:

✓ ضمان تكوين نوعي يستجيب لمعايير الدولية والتركيز على جانب النوع خاصة أمام الأعداد الهائلة

للطلبة نتيجة ديمقراطية ومجانية التعليم، على اعتبار أن المؤسسات الجامعية عبارة عن مرفق عام

يقدم خدمة عمومية.

✓ محاولة دمج الجامعة الجزائرية في محيطها السوسيو اقتصادي من خلال خلق شراكة بينهم.

✓ تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنويعهما خاصة فيما يتعمق بالتبادلات العملية والتكنولوجية.

✓ إرساء أسس الحكامة الرشيدة المبنية على المشاركة والتشاور.

✓ فتح تخصصات ملائمة وتوافق متطلبات مختلف المؤسسات ووفقا لمتطورات التي يعرفها سوق

العمل.

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

✓ البعد الدولي للتعليم العالي الذي يكون من خلال خلق فضاء مغاربي وأورومتوسطي من أجل تسهيل حركية الطلبة والأساتذة والباحثين.

تعتبر هذه أهم أهداف نظام ل.م.د في الجزائر والتي جاء لترسيخها وتجسيدها على أرض الواقع، لكن ما يمكن ملاحظته هو أن الجامعة الجزائرية لا تزال بعيدة كل البعد عن محيطها السوسيو اقتصادي، وأن جل التخصصات لا تلئم احتياجات سوق العمل، الأمر الذي نتج عنه بروز ما يسمى بطلالة حاملي الشهادات الجامعية. (بوعتروس ويوكرب، جوان 2015، ص 98-99)

أصبحت الجامعة الجزائرية على دراية بالحاجة إلى وضع سياسة ونهج لإنشاء تدري مهني يسمح للخريجين بالاندماج بسهولة، وفي هذا السياق برزت ريادة الأعمال كتخصص ويمكن اعتبار ذلك أحد النقاط الإيجابية لنظام ل م د في الحياة العملية، ومنه فإن فتح الجامعة الجزائرية لبيئتها وخاصة البيئة الاقتصادية يجب أن يتم تجسيده في الواقع من خلال التدريب. (2014, p16-17, djaid h)

2.5. العولمة ومناهج التعليم في الجامعات نظام (ل م د) في الجزائر مثالا:

بعد الاستقلال كانت البرامج التعليمية في الجزائر يغلب عليها الطابع الغربي من حيث المضمون والتدريس باللغة الفرنسية، ثم جاءت مرحلة التعريب الشامل وفي السنوات الأخيرة كثر الحديث عن إصلاح التعليم فأصبح تدريس الرياضيات يتم باللغة العربية مع استعمال الرموز والقوانين بالفرنسية، ويؤكد الممارسون للتدريس أن صعوبة الاستيعاب والفهم تزداد بهذا المزيج اللغوي وعلى صعيد التعليم العالي جاء إصلاح التعليم الجامعي بنظام جديد هو نظام (ل م د) (l m d) وهو نظام غربي النشأة باللغة الفرنسية والإنجليزية، وأصبحت البرامج في مختلف التخصصات متوفرة على المواقع الالكترونية وأصبح الكل يدعو إلى تعميم نظام (ل م د) مع إبراز جميع مزاياه:

- هو نظام جديد يقوم على فلسفة جديدة يكون الطالب طرفا فعالا في العملية التربوية.
- مضمون البرامج عصري وفيه تجديد.
- يهدف هذا النظام إلى ضمان التكوين النوعي.
- يعتمد أساسا على تعلم منهجية استخدام المصادر والأدوات المعلوماتية.
- يعتمد أساسا على تعلم اللغات الأجنبية.
- يحظى التكوين الميداني بمكانة خاصة في فلسفة ونظام ل م د.

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

- هو نظام يسمح بالتنقل أو الانتقال من فرع لآخر ومن جامعة إلى أخرى بل ومن بلد إلى آخر وفقا لرغبات الطلاب.

- يستخدم نظام المرافقة البيداغوجية.

لذلك لقي هذا النظام إقبالا وتشجيعا من طرف بعض الجامعات وبعض الأقسام مع تدعيم صريح على مستوى الخطاب الرسمي، أما على صعيد التطبيق فهناك تحفظات حول جدوى هذا النظام في جامعاتنا فأصبحت الجامعة الجزائرية تشهد عولمة مستوحاة من النظام الجديد في برامجها التعليمية حيث أن كل البرامج في كل التخصصات الموجودة على كل المواقع الالكترونية ويمكن الحصول عليها بكل سهولة.

لذلك ينبغي عدم التسرع في تطبيق هذه الأنظمة التعليمية الجاهزة مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الجامعة الجزائرية، فضلا عن الإمكانيات اللازمة لتطبيق النظام الجديد ضمانا لتحقيق النتائج المرجوة في هذا المجال.

- إن شروع الجامعة الجزائرية في تطبيق نظام (ل م د) منذ 2004 أدى إلى تحولات عميقة بسبب نظام التعليم العالي على المستوى الفلسفي التصويري والتنظيمي، بهذا الصدد ينبغي أن تتم عملية تحسين وتجديد كافة الأساتذة من أجل مشاركة فعلية ومسؤولة لتذليل مختلف الصعوبات في مجال تطبيق نظام التعليم الجديد (ل م د) وذلك:

- بالمشاركة الفعالة في إعداد وتقديم عروض التكوين في نظام (ل م د) الأكاديمي مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الجامعة الجزائرية.
- بربط التكوين الجامعي بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي والمهني ضمانا لمواءمة التكوين والشغل.
- بتحديد أهداف التكوين تحديدا واضحا وبطريقة علمية وتتحمل فرقة التكوين واللجان العلمية والمسؤولون عن ميدان التكوين والفروع والتخصصات المسؤولية العلمية والبيداغوجية والأخلاقية في إنجاح التكوين وإعطائه المصداقية.
- بالمتابعة المستمرة والتكفل العلمي والبيداغوجي بالطالب وتحسيسهم بمكانتهم في ظل نظام (ل م د) وتمكينهم من أداء دورهم والمشاركة الإيجابية كأطراف فاعلين مع تفعيل نظام المرافقة البيداغوجية.
- بمراجعة عروض التكوين كلما تطلب الأمر ذلك وإدخال التعديلات الضرورية وذلك تبعا للممارسة البيداغوجية والتغيرات التي تحدث بالمحيط الخارجي والمستجدات على الصعيد المحلي والوطني والدولي.

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

- بالتركيز على التكوين الميداني ولا سيما في بعض التخصصات وكذلك في بعض المقاييس التي لا يمكن استيعابها والتمكن الفعلي منها إلا بالترقيات الميدانية ذلك أن تدعم التكوين النظري بتكوين ميداني أضحى السمة البارزة لكل تكوين علمي حديث يرجى الاستفادة منه. (عنصر، 2010، ص 315-320)

إذن وبعد تتبع المسار التاريخي لنشأة الجامعات في الوطن العربي عموما وفي الجزائر خصوصا نلاحظ أن فكرة الجامعات كانت موجودة منذ القدم لكن بصورة مختلفة عما هي عليه اليوم، وقد شهدت العديد من التغيرات والتطورات التي لحقتها بعد سلسلة من الأحداث التاريخية وبعد عمليات الاتصال والتبادل الثقافي بين جميع الجامعات في العالم كل هذه العوامل فرضت على الجامعات العديد من المسؤوليات تجاه مجتمعها على وجه الخصوص مما اضطرها إلى تغيير أهدافها ووظائفها، وهذا ما سنكتشفه مع بقية العناصر التالية.

ثالثا: أهداف الجامعة: للجامعة جملة من الأهداف تسعى لتحقيقها ضمانا لأداء رسالتها المنوطة

بها خاصة تجاه محيطها الداخلي والخارجي ومن هذه الأهداف نجد:

1. الأهداف العامة للجامعة: من جملة أهداف الجامعة نجد:

- الوقوف في وجه التخلف والخنوع من خلال مبدأ تكافؤ الفرص لأبناء الوطن في التعليم.
- عليها أن تكون العين الفاحصة التي تبين المجريات المحيطة بها من مختلف الزوايا بمعنى عليها أن تحصي مشكلات المجتمع لمحاولة معالجتها من خلال تبيين أسبابها ومسبباتها لتوضيح أنجع الطرق لذلك.

- العمل على إثراء المعارف وتهيئة الكفاءات. (لعنان، 2002، ص 58-59)

ومن أهدافها أيضا:

- نقل المعرفة عن طريق التدريس.
- نقد المعرفة عن طريق الدراسات التحليلية الناقدة في ضوء النظريات الحديثة وفلسفة المجتمع.
- تزويد المجتمع بالمتخصصين الأكفاء واللازمين لخطط التنمية والملتزمين بخدمته وحل مشكلاته.

شحاتة، 2001، ص 13-14)

- تنمية الكوادر القيادية في شتى المجالات إذ أن من المفترض أن التعليم العالي من شأنه إكساب الأفراد المهارات وأن ينمي لديهم الإمكانيات والقدرات الفكرية والعقلية التي تؤهلهم لقيادة حركة التنوير والفكر والثقافة والتجديد في المجتمع.

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

- زيادة مجال البحث العلمي والقيام بمختلف أنواع البحوث وفي شتى القطاعات بهدف الوفاء بحاجات المجتمع ومتطلباته وكذا حل ما يعترضه من مشكلات حلا مبنيا على أسس علمية سليمة. (البرعي، 2002، ص 301)

2. **التجديد في أهداف التعليم الجامعي:** فيما يتعلق بخدمة المجتمع والتعليم المستمر:

- تدريب العاملين بمؤسسات المجتمع المختلفة على الجديد في مجال عملهم وإتاحة فرص التدريب التحويلي لهم.

- معاونة مؤسسات المجتمع المختلفة في حل ما تواجهه من مشكلات من خلال الدراسات والبحوث العلمية.

- الانفتاح على الثقافات الإنسانية عند الشعوب الأخرى بما يسهم في تشجيع التعاون الدولي وتدعيم فرص السلام بينهم.

- الإسهام في حل المشكلات العالمية التي تواجه المجتمعات وتشجيع التعاون الفكري على المستوى الدولي.

- إتاحة الفرص أمام الراغبين في مواصلة الدراسة الجامعية في تحقيق أهدافهم.

- تزويد الدارس أو الباحث بالمعارف والخبرات التي تمكنه من معرفة أصول ثقافته وتراثه الوطني. (بدران والدعشان: 2001، ص 73)

3. **أبرز أهداف الجامعة:** تتمثل في الآتي:

- تطوير الثقافة والمعرفة والعلوم والتكنولوجيا التي تساعد المجتمع على النهوض والتقدم.

- إجراء البحوث العلمية والدراسات الأساسية والتطبيقية التي تساعد المجتمع على حل مشكلاته عن طريق تطوير النظريات واستخداماتها في الحياة اليومية الإنسانية والاجتماعية والثقافية والمهنية

وغير ذلك من التحديات. (طعيمة والبندري، 2004، ص 299)

1.3 **أهداف الجامعة في مجال التنمية المجتمعية والإشعاع الثقافي:** فتنطوي على:

- المشاركة المنظمة مع الحكومة في تنفيذ وتخطيط المشروعات.

- تشجيع التعاون مع الهيئات الدولية في إجراء البحوث.

- الارتباط مع الهيئات الحكومية المحلية لتطوير المجتمع المحلي.

- الاهتمام بدراسة مشروعات التنمية المحلية والقومية.

- متابعة تنفيذ نتائج البحوث.

- الإسهام الإيجابي في ترجمة ونشر الكتب والمجلات العلمية.

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

- دعم الأنشطة الثقافية الجماهيرية بالمجتمع المحلي.
- الاستجابة للبيئة المتغيرة.
- أن تكون الجامعة مركزا لحفظ التراث الثقافي. (جامع، 2013 ، ص276-277)
- ولعل من أهم وأبرز أهدافها ومهامها التي نشأت مع نشأة الجامعات ومازالت مستمرة إلى هذا الوقت نجد:
- 1.1.3 **التدريس الجامعي:** ويتمثل هذا الهدف في إعداد الكوادر والطاقات البشرية المتخصصة والمؤهلة في كافة التخصصات والمهن في شتى المجالات والتي يحتاجها المجتمع والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولتحقيق ذلك، وضمن هذا الإطار والهدف يتطلب من الجامعة تحقيق مايلي:
- تزويد الطالب الجامعي بالمعرفة الإنسانية والعلمية في حقل التخصص العلمي أو المهني بأشكالها المختلفة.
- تنمية التفكير العلمي لدى الطالب وتعليم التفكير واكتسابه مهارات العلم وطرقه وعملياته.
- اكتساب الطالب المهارات الأساسية المناسبة في التخصص (أو المهنة) الذي يلتحق به.
- تنمية الاتجاهات الإيجابية والميول والاهتمامات ومنظومة القيم في المجتمع لدى الطلبة.
- 2.1.3 **البحوث العلمية:** ويتمثل هذا الهدف في إجراء البحوث الأساسية (النظرية) والإجرائية والتطبيقية ودعمها وتوظيفها وبخاصة تلك البحوث المتعلقة بقضايا المجتمع وحل مشكلاته، ويمكن تحقيق ذلك من خلال قيام أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا ومراكز البحوث في الجامعة بالبحث العلمي ونشاطاته المرافقة.
- 3.1.3 **خدمة المجتمع وتنميته:** ويتمثل ذلك من خلال تزويد المجتمع بالتخصصات والمهن المطلوبة في المجتمع وكذلك المشاركة في وضع الخطط والسياسة الوطنية للتنمية وتأمين حاجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الكوادر والقوى البشرية المؤهلة وتنفيذ المشروعات والاستشارات وتطوير المجتمع المحلي والوطني وإعداد القيادات المؤهلة لتبؤ مراكز القيادة والريادة في المجتمع وفي مختلف التخصصات والمهن بمجالاتها، وتبرز خصوصية كل جامعة من خلال النقطتين التاليتين وهما:
- الأولى: البيئة التي تعمل بها الجامعة وبالتالي العوامل المؤثرة فيها سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية أم سياسية... الخ.
- الثانية: درجة تركيز الجامعة على الأهداف (مستوى ونوعية) وبالتالي الأهمية النسبية التي توليها الجامعة لكل من أهداف الجامعة الأساسية. (الأسدي، 2013، ص 49-52)

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

2.3 الأهداف الاجتماعية لسياسة التعليم الجامعي: تتمثل في:

1.2.3 تخفيض عدد الملتحقين بالجامعات: إن نمو وتزايد عدد الملتحقين بالجامعات مسألة صحية واتجاه محمود وعالمي على مستوى الدول المتقدمة وعلى مستوى دول العالم الثالث، وليس هناك إذن مبررا واحدا وطنيا أو تروبيا أو سياسيا للتراجع عن إتاحة الفرصة كاملة للراغبين والقادرين على مواصلة تعليمهم العالي.

2.2.3 تقويض ديمقراطية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية: يتلخص هذا الهدف في السعي نحو إلغاء معيار التفوق لدخول الجامعة واستبداله بمعايير أخرى، إنما يكمن هذا كله في هدف واحد لا ينبغي من ورائه الإصلاح وهذا الهدف المتبقي من وراء هذه الأفكار والطروحات هو ضرب فكرة المساواة وتكافؤ الفرص، ولا شك أن هذا الاتجاه يعبر عن تسلط فئة تفرض شروطها وامتيازاتها لتعليم أبنائها وفق منطق إدارتها بمشروعاتها الاستثمارية.

3.2.3 ربط التعليم بسوق العمل: إن تزايد الأزمة الاقتصادية وتردي خطط التنمية وغياب المشروع الوطني أدى إلى الدعوى بإلحاح إلى ربط التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل ولم يعد من الغريب بعد كل ذلك أن نسمع الأصوات العالية متخصصة وغير متخصصة تلح في الدعوة للاتجاه إلى التعليم الفئيللحد من أعداد الملتحقين بالتعليم الثانوي والجامعي، بالتحديد وذلك بهدف التخلص من مشكلة البطالة للمتعلمين وأثبتت أيضا أن التغيير في نوعية المناهج المقررة أو نوعية التعليم المقدم في المدارس لا يمكن أن يؤدي إلى إحداث تغيير في سوق العمل، إذ أن التغيير لا بد وأن يتم أساسا في المجتمع ككل في بنيته الاقتصادية وتوجهات التنمية فيه أساسا وسوق العمل أولا لا المؤسسة التعليمية أو نظام التعليم.

- إن من يدعون إلى ربط التعليم باحتياجات سوق العمل إنما يدعون ضمنا إلى الحد من أعداد المتعلمين أو أعداد الداخلين في التعليم الجامعي، أما هؤلاء الذين حرموا من التعليم فإنهم بالتبعية يفقدون حق العمل وهذا ما يدعونا إلى التأكيد على التفرقة بين حق التعليم وحق العمل والنظر إلى كل منهما على أنه يمثل أحد حقوق المواطنين الأساسية، والتي يجب أن يحصل عليها وعلى الدولة أن توفر كلا الحقين للمواطن بوصفها المستهلك الرئيسي لسوق العمل إلا أن النظرة السابقة تتطوي على نوع من الخلط بين المشكلات التعليمية والمشكلات الاقتصادية، ذلك أن مشكلة البطالة هي مشكلة اقتصادية في الأساس والنظام التعليمي لا يعمل بمعزل عن بقية النظم المجتمعية الأخرى، إذ أنه لا يمثل نظاما مستقلا بذاته بل هو تابع لغيره من النظم في المجتمع ومن ثم يعكس لأوضاعه ومشكلاته وأزماته. (بدران ونجيب، 2006، ص123-128)

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

- أن تعتبر الجامعات مكانا لتحسين التعاون الدولي وتنمية العلاقات والارتباطات بين الدول المتقدمة والدول النامية. (فريدي، 2008، ص17)

وتسهم أهداف التعليم العالي في تحديد الوسائل والأساليب والطرائق التعليمية كما تشكل نقطة البداية للعمل المتقن البعيد عن العشوائية والارتجالية، فعلى مستوى السياسة التعليمية تسهم الأهداف في تحديد بنية النظام التعليمي ومراحله وأنواعه، كما تحدد وسائل وأساليب برامج التعليم وترسم صورة للإنسان المراد إعداده وتطويره، أما على مستوى الأستاذ فتساعد الأهداف على تنظيم الموقف التعليمي وترشيد إلى خير الأساليب المساهمة في تطوير معرفة الطالب كما تساعد في اختيار الوسائل واتخاذ الخطوات الموصلة للنتائج المتوقعة وتسهم الأهداف كذلك في تحديد اتجاهات الطالب ونشاطاته وجهوده والتقليل من الصراع والاختلاف في وجهات النظر بين الطالب والأستاذ بالإضافة إلى توجيه عملية إعداد رأس المال البشري وفق حاجات المجتمع وفلسفته. (مريزيق والفقيه، 2008، ص29-27)

4. أهم أهداف التعليم العالي:

1.4 التعليم: بمعنى تقديم برامج تعليمية في شتى أنواع التخصصات للمتعلمين بقصد إعدادهم وتأهيلهم للحياة ليكونوا قادرين على التكيف مع البيئة الحياتية والعملية والإسهام في تنمية مجتمعه والمجتمع الإنساني ككل، وتأتي هذه المهمة على رأس أولويات التعليم العالي إذ أن إسهامه في إعداد وتهيئة الأجيال القادمة للعمل والمتسارعة في التنمية الشاملة يعد عنصرا أساسيا في تقدم المجتمع والنهوض به في كل المجالات الأخرى.

2.4 البحث والتطوير: يمثل البحث والتطوير أحد الوظائف الرئيسية للتعليم العالي خاصة في مراحل الدراسات العليا وعاملا أساسيا من عوامل تحسين وتعزيز الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم العالي، علاوة على كونه رافدا رئيسيا من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويهدف التعليم العالي من خلال ما يتوفر لديه من كفاءات علمية إلى تنمية المعرفة والمساهمة في إنتاجها وتطويرها وإيجاد الحلول المناسبة للتحديات التي يواجهها المجتمع المحلي والعالمي، ومن هذا المنطلق يعمل التعليم العالي على رعاية وتأهيل القدرات وبناء الكفاءات المتميزة للقيام بإجراء البحوث والدراسات والتجارب العلمية بما يخدم المجتمع البشري ويساهم في تقدمه ورفاهيته.

3.4 خدمة المجتمع: تشكل خدمة المجتمع إحدى الوظائف الأساسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي ولذا لا يتوقف دور التعليم العالي عند التعليم والبحث والتطوير، وإنما يمتد إلى خدمة قضايا المجتمع من خلال وحداته ومراكزه ومنشآته ومختبراته التي تقدم خبراتها وإسهاماتها لجميع الهيئات والمؤسسات، وهي تنجز من خلال ما تقدمه من استشارات وأبحاث ومن خلال الحلول التي تقدمها لمعالجة المشكلات التي

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

تعرض مختلف المؤسسات المجتمعية، ولذا فإن التعليم العالي يسهم في تنوير المجتمع وتناول المشكلات والتحديات التي يواجهها واقتراح الحلول المناسبة لحلها والتصدي للظواهر الدخيلة والمؤثرة على قيمه ومعتقداته.

4.4 التدريب والتعليم المستمر: يشكل التعليم والتدريب المستمر استثمارا ناجحا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة، لذا أصبح التدريب الآن لا يقل أهمية عن التعليم بل قد يزيد لأنه هو الذي ينقل المتدرب إلى أرض الواقع ويزوده بالكفايات اللازمة المطلوبة لعصر مختلف ومتغير باستمرار لا سيما تغير احتياجات ومتطلبات الأفراد والسوق ومؤسسات الأعمال.

5.4 المساهمة في التنمية الشاملة: تعد مساهمة التعليم العالي في التنمية الشاملة عملية مركبة وشاملة ومتعددة الأبعاد وتعني جهدا واعيا مخططا لمجرى النمو، وما ينتج عنه من خبرات وتهدف إلى تحسين ظروف المستقبل وتقوم على توظيف جميع الجهود وتوسيع مجالات النشاط الإنساني وتعزيز القدرات الإنسانية ومشاركة فعالة في المجتمع. (الربيعي، 2008، ص 27-28)

أجمعت أهداف التعليم الجامعي على أن الجامعات تحمل في طياتها أهدافا عديدة ومتنوعة ابتداء من محيطها الداخلي من خلال تكوين المورد البشري الكفاء والفعال وتزويده بمختلف المعارف والعلوم اللازمة في حقل اختصاصه وإعداده الإعداد الجيد حتى يتمكن من أداء وظيفته التي يسعى من أجلها، هذا بالإضافة إلى أهدافها ومسؤولياتها في محيطها الخارجي من خلال تنمية وتطوير المجتمع من جميع النواحي والمجالات.

رابعا: أهمية التعليم الجامعي: للتعليم الجامعي أهمية قصوى كونه يعمل على هندسة الكادر البشري الفاعل الرئيسي في عمليات التنمية.

1. الأهمية الأساسية للتعليم الجامعي: تتمثل أهمية التعليم الجامعي لترقية المجتمع فيما يلي:

- يساعد التعليم الجامعي على تحسين مستويات المعيشة وتعزيز نوعية الحياة وفي عالمنا الحالي سريع التغير يصبح التعليم الجامعي أكثر أهمية من ذي قبل، حيث تواجهنا تحديات حضارية بمسارات حركة متعددة منها: عولمة متسارعة- انتشار سريع للديمقراطية- تنامي الإبداع العلمي والتكنولوجي- وظهور اقتصاديات سوق جديدة- وهذا يتطلب امتلاك الدول لأفراد متعلمين وماهرين بدرجة عالية.

- تسهم التنمية الاجتماعية في تفعيل النمو الاقتصادي من خلال تحسين نوعية الموارد البشرية نظرا لأهميتها المتزايدة كأحد عوامل الإنتاج، ومن ثم فإن القدرة على مقابلة الحاجات الأساسية وتجنب التفاوتات الكبيرة يوفر شروط الاستقرار الاجتماعي والسياسي والتي تعد مطلبا مسبقا للاستثمار

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

المحلي والأجنبي، ومن ثم تحقيق النمو ولذا تتأكد أهمية التعليم الجامعي في تلبية متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- نجاح نظام التعليم الجامعي في إنجاز الأهداف الموكلة إليه يتطلب أن يكون هذا التعليم في متناول الفقراء، وهذا يتطلب بالتالي أن توفر الحكومات التمويل اللازم ليس فقط لإلحاق الطلاب بالتعليم ولكن لترقية نوعية التعليم الجامعي بمجرد التحاقهم به.

- يعتبر التعليم الجامعي دعامة أساسية لحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية المستدامة والسلام ولذا يجب أن يكون في متناول الجميع بغض النظر عن أوضاعهم الاجتماعية أو الاقتصادية.

- تطوير التعليم بمراحله المختلفة هو عملية ضرورية يجب أن تتصف بالاستمرارية وأن تكون استجابة لحاجات مجتمعية ملحة يجب الوفاء بها، مع وضع واقع المجتمع وتحدياته وطموحاته المستقبلية في الاعتبار.

- تطوير التعليم لا يتعلق ببناء معزل عن السياق المجتمعي الذي يحيط به ومنه يستقي مدخلاته وتتم بواسطة عناصره المختلفة عملياته الداخلية وإليه تذهب مخرجاته لذا يجب أن يشمل التطوير منظومة التعليم ككل ومنظومة المجتمع بكامله.

- لتحقيق الجامعة لأهدافها وأدوارها المختلفة يقتضي أن تركز فلسفتها وأدائها على ثلاثة مبادئ أساسية هي:

• استقلالية الجامعة وقدرتها على البحث العلمي والأدبي دون ضغوط أو تدخلات.

• التفاعل الخلاق بين أعضائها: الأساتذة والطلاب والباحثين.

• التفاعل الخلاق بين الجامعة والمجتمع الذي توجد فيه. (الحوت وشانلي: 2007، ص76-85)

وللجامعة أهمية قصوى كونها تتبوأ منذ قديم الزمان مكان الصدارة في المجتمع فهي مركز الإشعاع لكل جديد من الفكر والمعرفة، والمنبر الذي تنطلق منه آراء المفكرين الأحرار والعلماء والفلاسفة ورواد الإصلاح والتطور والجامعة مؤسسة اجتماعية تؤثر في الجو الاجتماعي المحيط بها وتتأثر به، فهي من صنع قياداته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية ومن هنا كانت لكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها ولقد تطورت واتسعت وظيفة الجامعة في العصر الحديث ولم تعد مجرد تخريج عدد من المهندسين أو الأطباء أو المعلمين، بل أصبحت قائدة لخطى التطور والتقدم بما تكشفه من حقائق وما تسهم به من حلول للمشكلات الراهنة والمستقبلية فهي تسهم في مواجهة تحديات العصر ومتطلباته ونشر المعرفة وتوسيع آفاقها، ولذلك ينبغي أن يتمشى النهوض بالجامعة مع خطط التنمية الشاملة لأنه أحد عناصرها المهمة، لذا يعتبر التعليم الجامعي بحق هو أحد الوسائل الرئيسية التي تساعد الدول

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

النامية على اللحاق بركب الحضارة الحديثة المتطورة وسرعة التطور ولأن التعليم الجامعي له الأثر الأكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهو تعليم ذو مواصفات خاصة تجعله عاملا أساسيا من عوامل التنمية. (راشد، 2007، ص 13-15)

2. أسباب أهمية الجامعات: ترجع أهمية الجامعات إلى الأسباب الآتية:

- الجامعة مؤسسة مجتمعية لا تعمل في عزلة عما يحيط بها من ظروف مجتمعية ولكنها جزء من هذا المجتمع يتفاعل مع كل ما يدور حوله من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية... الخ.
- الجامعة هي معقل الفكر الإنساني في أرفع صورته ومستوياته وبيت الخبرة في شتى أنواع العلوم والآداب والفنون ومنبع الإلهام والإبداع لتكوين القوانين والنظريات العلمية وتطبيقها وصولا إلى أرقى مستويات التقدم العلمي والتكنولوجي في مختلف المجالات.
- تلعب الجامعة الدور الحيوي في استثمار الموارد البشرية التي تعتبر أهم ثروة يمتلكها المجتمع من خلال ربطها بمواقع العمل والإنتاج والخدمات عن طريق قنوات اتصال مفتوحة وثابتة ومستمرة.
- الجامعة هي قلب المجتمع ونبضه وتسهم بدور مباشر في عملية التنمية وتضع الحلول العملية لما يواجهه حركة تقدمه وتطوره من مشكلات، ومن ثم يدرك المجتمع أن الجامعة ليست قطاعا من قطاعات الخدمات الاستهلاكية التي تنقل كاهل ميزانيته، وإنما هي أفضل مجالات الاستثمار والأداة الفاعلة النشيطة نحو إعادة صياغة حياته في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية.

وما جعل الجامعة تحوز على هذه الأهمية راجع إلى قيامها بوظيفة ثلاثية هي:

- إعداد القوى البشرية المؤهلة أكاديميا ومهنيا وثقافيا في التخصصات المختلفة لتحقيق أهداف المجتمع ومتطلبات سوق العمل من الوظائف المهنية المتخصصة الدقيقة.
- البحث العلمي بهدف تقديم حلول لمشكلات المواطن والمجتمع وتطوير المعرفة الإنسانية وتحقيق الأهداف التنموية في مختلف المجالات.
- خدمة المجتمع وتنمية البيئة من خلال تقديم المعرفة وغرس القيم والمبادئ الأخلاقية والنهوض بأفراد المجتمع ونشر المعرفة والثقافة بين أفراد المجتمع وتوفير كافة السبل المحققة لذلك عن طريق التثقيف الشعبي وتبسيط المعارف. (الشخبي، 2012، ص 31-32)

3. أهداف البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي: وتتمثل أهداف البحث العلمي من خلال: تفعيل

دور مؤسسات التعليم العالي في البحث العلمي فلا بد من وجود ترابط متين بينها وبين المجتمع بكل مؤسساته حتى تكون وحدات البحث العلمي بالجامعات على إطلاع واسع وعلى معرفة باحتياجات

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

- المجتمع من بحوث ودراسات، وحتى تبني الفرضيات البحثية على الواقع الحقيقي لمشكلات المجتمع والتحديات التي تواجهها مؤسساته ولذا ينبغي العمل بالآتي:
- الربط بين مراكز ووحدات البحث العلمي في الجامعات وبين مؤسسات المجتمع وقطاعات المعرفة والإنتاج.
 - توجيه البحث العلمي نحو التركيز على الإبداع والابتكار والتجديد بما يعود بالنفع على المجتمع المحلي والعالمي.
 - تحليل الاحتياجات الفعلية وتحديد الأولويات من نوعيات البحث العلمي التي تحتاجها مؤسسات المجتمع.
 - حث قطاعات العمل والمؤسسات والشركات ومراكز المعرفة على الشراكة مع الجامعات ودعمها في مجال البحث العلمي لتفعيل دور الجامعات في هذا الجانب وتحقيق التكامل مع مؤسسات المجتمع المختلفة.
 - وضع آليات عمل للاستفادة من نتائج البحث العلمي ونقل المعرفة النظرية إلى ناتج معرفي مادي يمكن تعميمه وتداوله وبذلك يكون للبحث العلمي مردود علمي ومعرفي ومادي في آن واحد.
 - توجيه المختصين بالبحث العلمي إلى الارتقاء بالجودة والنوعية بما يتوافق مع متطلبات العصر ومشروعات التنمية واحتياجات القطاعات المختلفة مما يمكن مراكز البحث العلمي ومؤسسات المجتمع من تحقيق التفاعل والتواصل والتكامل فيما بينها.
 - بناء القدرات ورفع كفاءة العاملين في البحث العلمي وتهيئة البيئة الملائمة لهم لتمكينهم من الثبات في العمل والارتقاء بمستوى الأداء.
 - تحفيز العاملين في مجال البحث العلمي والجهات الداعمة له من خلال تقديم الجوائز والحوافز المادية والاحتفاء بالمتميزين لإعطائهم مزيداً من الدفع المعنوي وترسيخ قيم الانتماء والولاء للمؤسسة أو الجهة التي يعمل لصالحها.
 - تقدير الباحثين والعلماء وإجلالهم بما يتناسب مع عطائهم ودورهم في الارتقاء بالمجتمع وإسعاد البشرية بما يقومون به من جهد وما يقدمونه من عطاء فكري ومعرفي يساهم في رقي الإنسان ورفاهيته. (الربيعي، 2008، ص 493-494)
- للتعليم الجامعي أهمية قصوى على المستوى المحلي والوطني والعالمي وهذا من خلال ما قامت به وما تقوم به الجامعات في الماضي والحاضر والمستقبل لأنها كانت وما تزال رائدة في شتى المجالات، ويعود

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

الفضل الكبير لها فيما أحدثته من تطورات وتغيرات عالمية هائلة، وهذا لأنها معقل الفكر والعلوم والابتكارات ولأنها مركز الهندسة البشرية من خلال الكوادر القيادية والكفاءات البشرية التي تعدها الجامعات والتي أوصلت العالم لما هو عليه اليوم.

4. مبررات تطوير الأداء بالتعليم الجامعي العربي: وهذا نظرا للأهمية القصوى والمسؤولية العظمى

الملقاة على عاتق التعليم الجامعي فمن بين هذه المبررات نجد:

- قصور الأداء الحالي للتعليم الجامعي العربي عن مواكبة التغيرات والتحولات الحادثة بالمجتمع.
- وجود فجوة بين النظرية والتطبيق بالنسبة لمخرجات التعليم الجامعي العربي وخاصة بالنسبة للخريج.
- زيادة أهمية دور الجامعات في الوقت الحاضر في الإسهام في تحقيق التنمية الشاملة بالوطن العربي بوجه عام والتنمية البشرية على وجه الخصوص.
- تفاقم القضايا والمشكلات التي تواجه الوطن العربي مما يستلزم ضرورة إسهام الجامعات لمواجهتها.
- سعي بعض الدول العربية في الوقت الحالي نحو تطوير التعليم الجامعي ومن بينها تطوير الأداء الجامعي.
- الحاجة إلى تفعيل أداء الجامعات لتوفير فرص عمل مناسبة لخريجها لسد احتياجات سوق العمل).
زاهر، 2007، ص 1252)

5. أسباب الاهتمام بالتعليم الجامعي: من بين هذه الأسباب نجد:

1.5 التركيز المتزايد على التنمية الاقتصادية: حيث أن مسألة التنمية ومعضلاتها وأزمات التخلف والحلول والسياسات المقترحة لمعالجتها أصبحت اليوم ذائعة على المستويات الوطنية والقومية والدولية خاصة في بلدان العالم الثالث باعتبارها أولى المهام الشعبية على طريق التقدم الحضاري الشامل، الأمر الذي يجر لا محالة إلى ضرورة التفكير بالوسائل والأدوات الناجعة والملائمة لهذه المهمة، ولا شك أن النهوض بمستوى قطاع التعليم يشكل أحد الأسلحة الفعالة في هذا المجال حيث يرتبط التطور الاقتصادي بالتطور التعليمي ارتباطا وثيقا يجعله متغيرا تابعا له في المدى والاتجاه ومن هنا بدأ الإدراك المتزايد لدور التعليم في النمو الاقتصادي.

2.5 تزايد الإنفاق في قطاع التعليم: نتيجة لما تقدم شهد العالم المعاصر توسعا كبيرا في القطاع التعليمي تبعه تزايد النفقات التعليمية في شتى البلدان تزايدا هائلا وضخامة نسبتها من الميزانية العامة للدولة ومن الدخل القومي وزيادة الأعباء الضخمة المتمخضة عن ذلك والواقعة على كاهل الدولة والأفراد معا، الأمر الذي حمل على البحث في مدى الفائدة الاقتصادية المرجوة من هذه

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

الأموال المنفقة في قطاع التعليم ومقدار ما يعود منها على الاقتصاد والمجتمع كما دعا إلى ضرورة البحث عن أنجح الوسائل للتوفيق بين هذه الأعباء والموارد المتوفرة والموازنة بين عائدات التعليم الاقتصادي وعائدات الأموال التي تستثمر في المشروعات المختلفة.

3.5 العجز المالي والبحث عن مصادر التمويل: أمام هذا التوسع المنقطع النظير في قطاع التعليم وأمام هذا التضخم الكبير في النفقات التعليمية والتزايد الهائل في أعداد الطلبة عجزت أكثر البلدان عن القيام بالأعباء التعليمية كاملة، حتى إن هذه الحالة أدت بشكل طبيعي إلى البحث عن مصادر للتمويل يمكن بواسطتها تغذية التعليم وسد نفقاته وحاجاته المتزايدة باستمرار، كذلك أدت إلى البحث عن أفضل الصيغ الممكنة لتوزيع أعباء التعليم المالية بين ميزانية الدولة والهيئات الخاصة أو بين السلطة المركزية والسلطة المحلية.

4.5 تصاعد أهمية دور العنصر البشري: حيث أن التيارات المحدثة في الفكر الاقتصادي أخذت تؤكد أكثر من أي وقت مضى على دور وأهمية العنصر البشري في التنمية الاقتصادية، لاسيما بعد الدراسات العديدة والمختلفة التي كشفت بوضوح خصائص هذا العصر والمكانة التي يحتلها بين عناصر الإنتاج من خلال استبيان دور رأس المال البشري عامة والتطور التكنيكي خاصة في النمو الاقتصادي، هذا الدور الذي يساهم بخلق القدرة الكبيرة على إنتاج الثروات وتطبيق نتائج البحث العلمي المنظم على مشكلات الإنتاج ومشكلات تنظيم المشروعات الاقتصادية.

6. العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في التعليم الجامعي:

1.6 العوامل الاجتماعية: وتتمثل في:

- ارتفاع نسبة الأمية بين أفراد المجتمع.
- عدم التوازن بين مخرجات التعيين والاحتياجات القومية.
- قصور اهتمام الدولة بجهود التنمية الإدارية.
- شيوع بعض القيم والنزعات الاجتماعية السلبية.

2.6 العوامل الاقتصادية: وتتمثل في:

- عدم فاعلية التنظيم والسياسات الاقتصادية السائدة.
- الندرة النسبية في عناصر الإنتاج المحلية.
- عدم الاستقرار النسبي في الظروف والأحوال الاقتصادية. (العبادي والطائي والأسدي،

2007، ص 41-49)

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

أجمعت كل هذه الأسباب وأكدت على الأهمية القصوى للجامعات وللتعليم العالي وكلها أسباب تدعو إلى مزيد الاهتمام بالتعليم الجامعي وإلى تطويره والارتقاء به أكثر، لأنه يمثل سلاح المجتمعات الوحيد والقوي في وجه التغيرات المعرفية والتكنولوجية التي يشهدها العالم اليوم السمة المميزة لهذا العصر.

7. **خصائص التعليم العالي العربي:** يتميز التعليم العالي خاصة العربي بجملة من الخصائص والمميزات نذكر منها:

- على الرغم من التوسع الكمي الكبير تبقى نسبة الطلاب إلى عدد السكان قليلة.
 - زيادة نسبة الطلبة والخريجين في التخصصات النظرية والإنسانية عن خريجي التخصصات العلمية والتطبيقية.
 - التركيز في التوسع على الجامعات ذات النمط التقليدي وإهمال أنواع أخرى تستجيب بصورة أفضل للمستجدات العلمية والتكنولوجية.
 - ضعف العلاقة بين التعليم الجامعي وعالم العمل.
 - ضعف الكفاءة الداخلية وارتفاع نسبة الهدر.
 - غياب آليات مراقبة النوعية وتحسينها.
- وهذا يعني أن التعليم العالي في البلدان العربية يواجه تحديات أساسية يمكن إيجازها على النحو التالي:
- إشباع الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي وتوصيل هذا المستوى من التعليم إلى القطاعات التي لا تزال محرومة منه.
 - تجديد التعليم العالي وتحديثه وجعله أكثر ملائمة لحاجات المجتمع.
 - الاستفادة من التطورات التكنولوجية في مجالي المعلومات والاتصالات لتنويع التعليم وخفض كلفته وتحسين نوعيته.
 - الموازنة بين الجانبين الكمي والنوعي ولاسيما في ضوء تراجع الموارد المالية المتاحة للتعليم الجامعي العربي من جهة واستجابتها مع الدعوات المتتالية لتحسين نوعية التعليم العالي من جهة ثانية.)
- مذكور، 2000، ص 167-168)

8. **مميزات مؤسسات التعليم العالي:** تتميز مؤسسات التعليم العالي بما يلي:

- أن مهمتها الأساسية هي إعداد وتأهيل الكوادر العلمية والعملية والبحث العلمي وخدمة المجتمع.
- أنها تعتبر من أهم المؤسسات في تنمية المجتمع في جميع المجالات وتطويره المستمر ومواكبته لأحدث التطورات العلمية والتكنولوجية، وأن مهمتها ليست محدودة بتخريج الطلاب بل يجب أن تكون عملية مستمرة بالمجتمع ومركز إشعاع في إعداد الكوادر التي تتحمل مسؤولية التنمية الشاملة،

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

وتقع على هذه المؤسسات المسؤولية العظمى في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال السعي المتواصل لإثراء الفكر العلمي والثقافي.

- أن دور هذه المؤسسات لم يعد قاصرا على تلقين الطلبة المعلومات النظرية التقليدية بل لابد أن ترتبط بالمجتمع الذي توجد فيه، وأن تقوم بسد احتياجاته من الكوادر العلمية عن طريق الارتباط بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل في المجتمع.

- أنها تقوم بدور هام في رفع مستوى المعرفة وتنميتها ونقلها ونشرها وإيجاد مناخ للتفكير الحر وتفهم مشكلات المجتمع والتنبؤ بها وتقديم الحلول الملائمة لمواجهتها.

الجامعة باعتبارها المكون الرئيسي لمؤسسات التعليم العالي هي الواجهة والانعكاس للمجتمع الذي تتواجد فيه وهي مؤسسة علمية توفر الجو المناسب والإمكانيات اللازمة للتعليم والبحث العلمي، كما أن لها المسؤولية الرئيسية في رفق مشاريع التنمية بالأبحاث لأنها المكان الذي يحوي أكبر عدد من المتخصصين في المجالات المختلفة. (الحوت وشانلي، 2007، ص45-46)

تحتوي منظومة التعليم العالي على جملة من الخصائص والمميزات مما جعلها من أكثر المنظومات المجتمعية أهمية، وهذا نظرا للمزايا والخدمات الجليلة التي تقدمها الجامعات خدمة لمحيطها ولمجتمعها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الخصائص تضاعف من مسؤولية الجامعات ومن مهامها لأنها منارة للعلم والفكر وعليها يتوقف تنمية ورقي وتحضر المجتمع وتطوره وبالتالي تتضاعف وظائفها.

خامسا: وظائف الجامعة: الجامعة كمؤسسة مجتمعية فرعية ضمن النسق العام ألا وهو المجتمع تضطلع بعدة وظائف غاية من الأهمية، وعلى رأسها التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

1. الوظائف الفعلية للجامعة: للجامعة جملة من الوظائف التي تسعى للقيام بها وهذا لأن الجامعة كمركز للإشعاع الفكري والمعرفي وتنمية الملكات والمهارات العلمية والمهنية التي تمثل الحجرات الأساسية لعمليات التنمية، وبما أنها تستمد تعريفها من خلال الأهداف التي يحددها المجتمع التي تنتمي إليه فهي مؤسسة تتأثر وتؤثر بالجو الاجتماعي المحيط به، (لعنان، 2002، ص56)

ومن هنا تتحدد العلاقة التبادلية بين الجامعة والمحيط فهي قادرة على إحداث تغييرات اجتماعية، ومن هنا يمكن تحديد مهام الجامعة كما يلي:

- إعداد وتكوين القيادات الفنية والمهنية وكذا الروحية والسياسية.
- العمل على خلق التوازن بين التكوين الجامعي والعمل.
- العمل على تحسين صورة الجامعة وذلك من خلال تطوير البرامج والمناهج الجامعية.

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

- مادام كل مجتمع يؤسس جامعته بناء على مشاكله الخاصة وتطلعاته واتجاهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهي تستقي أهدافها من أهدافه ومادامت العلاقة بين المجتمع والجامعة علاقة تبادلية فعلى الجامعة أن تعمل قدر المستطاع للحفاظ على كيانها واستمرارها فتقدمها من تقدم المجتمع وتأخرها معناه تأخره.

وبشيء من التفصيل يمكن ذكر هذه الوظائف والتمثلة فيما يلي:

1.1 الوظيفة التربوية: في المرحلة الجامعية تأخذ عملية التنشئة بعدا آخر يتصف بوعي أكثر وباحتكاك فعلي للقيم الاجتماعية، ومن خلال دراسته يتعرض الطالب الجامعي لكثير من التيارات الفكرية والقيم الاجتماعية والثقافية مما يسمح له من بلورة رؤيته للواقع فتصبح أحكامه تتصف بموضوعية وبحكمة أكثر من ذي قبل.

إلى جانب ذلك يتعلم الطالب الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية الذاتية وذلك من خلال إلزامه على التدريب للقيام ببعض البحوث المستقبلية التي تمكنه من التحكم في بعض المعارف وتقوية قدراته المعرفية، وبالتالي الاجتماعية فتتمو لديه ملكة فهم الواقع الذي يحيط فهما علميا فيقوم بنقده وبالتالي لتغييره.

2.1 الوظيفة الاجتماعية: إن للجامعة مهمة اجتماعية ما إن أدتها على أحسن وجه إلا وكانت العين الفاحصة للمجتمع وبما أنها مؤسسة إنتاجية تنتج وتمد المجتمع باحتياجاته من مهن (لعنان، 2002، ص57) فهي بذلك مبعث مسؤولية كبرى في الاقتصاد- السياسة- الثقافة وغيرها، فهي لا تخرج الإطارات فحسب بل تقوم بإعداد قوى العمل للتكفل بأعباء المجتمع وتوجيه احتياجاته من مهن وتخصصات من أجل النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

3.1 المهمة الثقافية: لقد كانت الجامعة الأوروبية في القرون الوسطى تعكس طبيعة الثقافة السائدة آنذاك حيث كان ينظر إليها لتوصيل الثقافة القائمة بعيدا عن كونها أجهزة إبداع المعارف الجديدة، أما في الوقت الحالي فقد تغيرت وظيفة الجامعة نتيجة ظهور حاجات جديدة في المجتمع وأصبحت تتمثل في الحاجة إلى أعداد متزايدة من الإطارات الفنية المتخصصة وتوجيه النشاط العلمي في مجالي التدريب والبحث إلى مجالات العلوم الطبيعية والتكنولوجية، وعليه فالجامعة تقوم بالحفاظ على القيم الثقافية التاريخية وتحديد المفاهيم الثقافية والعقيدية التي يتبناها المجتمع لتعود إليه ليكون لها عامل تجديد واكتمال وإبداع خصائص تضمن لها الاستمرار والتواجد في مجتمعها الذي يضمن بقاءه واستمراره خلال تنميته وتطويره الدائم، إذن مادامت العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة تبادلية فتطور أحدهما يؤدي بالضرورة إلى تطور الآخر والعكس صحيح، لهذا فالمسؤولية كبيرة لمقاة على كاهل الجامعة

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

لتكون نائرا في وجه التخلف والخنوع ومنييرا لمختلف عوامل التنمية والتقدم. (لعنان، 2002، ص58) ويرى saleem badat أن للجامعة خمسة أدوار هي على التوالي:

- تخريج أفراد ذوي تعليم عالي المستوى.
- المساهمة في تدعيم المواطنة والممارسة الديمقراطية للأفراد.
- التنسيق مع احتياجات التنمية وتحديات المجتمع.
- التعامل مع الحياة الفكرية والثقافية للمجتمع.
- إجراء البحوث والدراسات. (saleem badat : 2016p.p 217)

4.1 تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا: إن جامعة اليوم عليها أن تنهض بالمجتمع وتساهم في حل مشكلاته وبناء الحضارة وتحقيق الرخاء والرفاهية لأبنائه، ذلك أن جامعات اليوم لم تعد برجا عاجيا تعنى بتطوير العلم من أجل العلم والوصول إلى الحقائق العلمية فحسب بل أضحت أدوات المجتمع الأساسية التي تعنى بتطوير العلم والمعرفة من أجل النهوض بتلك المجتمعات وحل مشاكلها وتحقيق حياة أفضل لأبنائها وتحقيقا، لذلك أضحى من واجب الجامعات أن تفتتح على المجتمع فتعطي الأولوية في بحوثها لاستخدام الطاقات المتاحة أفضل استخدام لحل مشاكل القطاعات المختلفة في الإقليم وخاصة قطاعات الإنتاج، وتتطلب كل هذه الأمور أن تخطط برامج التعليم والبحث العلمي في المجتمع وفقا لاحتياجاته ومتطلبات التنمية فيه والواقع أن ترشيد العمل في أي قطاع يتطلب أساسا التخطيط السليم له، فالتخطيط السليم أمر حيوي ولا غنى عنه لنجاح أي عمل لا سيما بالنسبة للبحث العلمي ودوره في تحقيق التنمية المنشودة في العصر الحديث، وحينما تتفصل الجامعة عن المجتمع بأن تسبقه مثلا في اتجاهات التفكير أو تتأخر عنه تقع تحت ضغط عوامل الجمود الاجتماعي فإن قوى التطور الاجتماعي تضيق بهذا الوضع، ومعنى ذلك أن الجامعات صارت أكثر ارتباطا بالكيان القومي وبالسياسة العامة بمستقبل الشعب والحكومة وبالتنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي بالأزمات الفكرية التي تسود في المجتمع بالأوضاع الدولية الجارية بعناصر الصراع المذهبي والفكري في العالم. (حسن، 1987، ص 169-170)

5.1 إعداد الكفاءات البشرية المطلوبة: وهذه الوظيفة هي إحدى الوظائف القديمة للجامعة حيث وثق المجتمع فيها ومن هنا نجد أن أهم وظائف الجامعة هي إعداد الكفاءات البشرية المطلوبة للمجتمع والجامعة، وهي تقوم بهذا العمل تحرص دائما على أن تعيد النظر في برامجها ومقرراتها في ضوء المتغيرات التي تجري في المجتمع من حولها وذلك حتى تخرج فئات من المتخصصين الذين تلائم تخصصاتهم حاجات المجتمع وتوقعاته منهم.

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

6.1 **البحث العلمي:** وهي أيضا إحدى الوظائف القديمة للجامعة والنظرة الشاملة للوظيفة البحثية للجامعة توضح بأنها تهدف إلى تنمية المعرفة وتطويرها، وذلك من خلال اشتغال الأساتذة بالبحث وتدريب طلابهم عليه إن البحوث العلمية التي تجري بالجامعة سواء أكانت من جانب الأساتذة العلماء أو من جانب طلاب الدراسات العليا تضيف إلى الرصيد الكلي المتجمع لعمل الجامعة وهي بذلك تسهم في دفع المجتمع إلى الأمام.

7.1 **تثقيف المجتمع:** إن الجامعة بما لديها من أساتذة متخصصين في كل مجال تقوم بمهمة قومية كبيرة فبجانب إسهام هؤلاء العلماء في البحث داخل المكتبات والمعامل وبجانب وقوفهم في حجرات الدراسة بين طلابهم نجد أنهم يعملون على تثقيف أفراد المجتمع المحيط بهم سواء على المستوى المحلي أو القومي، وذلك من خلال كتبهم التي ينشرونها وبحوثهم التي توزع على الهيئات العلمية وأيضا من خلال أحاديثهم الإذاعية أو التلفزيونية ومن خلال الندوات التي يعقدونها إما داخل جامعاتهم أو خارجها.

8.1 **العمل على مواجهة مشكلات المجتمع:** على الجامعة عبء المساهمة في حل المشكلات التي تواجه المجتمع وهي وظيفة جديدة للجامعات، فعليها أن تكون متفتحة على المجتمع وعلى مشكلاته فهي تساهم في اقتراح الحلول التجريبية في مجالات التنمية، كما أنها تسهم في تحذير الناس من أثر بعض الأمور الخطرة وغير ذلك بفضل ما توفر لها من أجهزة علمية متقدمة وما أوتي علماءها من خبرة وعلم متعمق.

9.1 **المشاركة في إعداد القيادات الاجتماعية:** وهذه الوظيفة غير مباشرة للجامعة فليس هناك كليات متخصصة لتخريج القيادات الاجتماعية، ولكن كل هؤلاء قد مر معظمهم على الجامعة التي ولا شك أسهمت في تكوينهم الفكري والقومي والروحي بما غرست في أنفسهم من حب المعرفة ومن رغبة في زيادة للإطلاع.

10.1 **تدريب الكفاءات البشرية:** إن التغير الذي يلف العالم اليوم والسرعة التي يتم بها والكم من المعلومات الجديدة والمخترعات التي تجد طريقها خارج المعامل والتطبيقات التكنولوجية التي تغمر أسواق العالم بلا توقف تفرض على الجامعات التي هي معامل إنتاج القوى البشرية أن تراجع نفسها، وأن تعيد تقويم برامجها كي لا تتأخر عن الركب الذي يجري من حولها.

11.1 **الدور الإنتاجي الاقتصادي للجامعة:** وهو دور جديد ووظيفة جديدة للجامعة حيث تقوم بعض الجامعات بالإسهام إسهاما فعليا في الإنتاج ليس فقط بما تقدمه من كفاءات متخصصة تدير الإنتاج نفسه وإنما في إنتاج بعض المنتجات التي يستفيد منها المجتمع. (راشد، 2007، ص 25-27)

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

12.1 خدمة البيئة: الجامعة مسؤولة عن خدمة المجتمع لتطويره نحو الأفضل وهذه الخدمة تتم بمثل الوسائل الآتية:

- برامج تربية الكبار في حلقات دراسية وثقافية واجتماعية متنوعة.
- إعداد الدورات التدريبية في مختلف الموضوعات لموظفي الحكومة والشركات ورجال الأعمال في ضوء مخططات التنمية التي تضعها الدولة.
- مد الحكومة والشركات والصناعة بالخبراء والمتخصصين ليقوموا بعمليات التنظيم والتخطيط وكل ما يحتاج إلى تفكير منظم في تلك المؤسسات.
- وحين تقوم الجامعة بدورها في عملية التطوير الاجتماعي والاقتصادي تصبح هناك ضرورة لربط التخطيط الاجتماعي والاقتصادي بالتخطيط التربوي. (إعريفج، 2001، ص 42-43/ص92)

13.1 دور الجامعة في تطوير المجتمع: تلعب الجامعة دورا كبيرا في تطوير المجتمع وهذا لأن أمتنا تجتاز مرحلة حاسمة في تاريخها وتعيش فترة تحول حاسم، ولذلك فلا ينبغي أن تكون الجامعات أبراجا عاجية تعيش بمعزل أو بمنأى عن الأحداث الجارية في الأمة وحولها بل تسهم في الحياة الاجتماعية كما تتأثر الجامعة بالجو الاجتماعي المحيط بها فإنها أيضا قادرة على التأثير فيه وإعادة تشكيله، ومن المهم أن يتفهم الطلاب أمتهم وأمانيتها وأن يدركوا مشكلاتها الراهنة والمستقبلية التي تنتج عن دخول الأمة عصر التكنولوجيا الحديث، وإذا كانت الجامعة أداة المجتمع في صنع القيادات المختلفة ومصدر أساسي من مصادر الفكر والإشعاع الثقافي فإننا نصبح في حاجة بأن تقوم جامعاتنا إلى تزويد شبابنا بالمعارف والمهارات اللازمة للاضطلاع بمسؤوليات العمل بهذه المجتمعات وأن تفتح الجامعة أبوابها وأمام أبناء هذه، كذلك يقع على عاتق الجامعات العربية المعاصرة مسؤولية نشر العلم والثقافة والتوجيه الفكري والوطني كما يقع عليها مسؤولية إجراء الدراسات والبحوث والمؤلفات المتصلة بحياة هذه الأمة وإلى جانب ذلك ينبغي أن تكون الجامعة وسيلة هامة من وسائل الانفتاح هذا الانفتاح الثقافي والعلمي والتكنولوجي والاقتصادي وأن تعد الطالب القادر على ممارسة هذا الانفتاح للأخذ والعطاء من مصادر العلم الغربي والشرقي.

14.1 دور التعليم في التنمية: يتحدد بصورة عامة فيما يلي:

- تكوين قاعدة اجتماعية عريضة متعلمة بضمان حد أدنى من التعليم لكل مواطن يمكنه من العيش في المجتمع.
- تنمية وتعديل القيم في المجتمع بما يتناسب مع الطموحات التنموية ومنها قيمة العمل والإنتاج ودعم الاستقلالية في التفكير ونبذ الإتكالية والنزعة الاستهلاكية غير الرشيدة بالإضافة إلى إطلاق القدرات الإبداعية والإبتكارية لأفراد المجتمع.

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

- تأهيل القوى البشرية كما وكيفا اللازمة لقطاعات العمل المختلفة وتزويدها بالمعارف والمهارات اللازمة وتنمية قدراتها المختلفة اللازمة للتعايش الفعال مع المستجدات العلمية والتكنولوجية المستمرة بما يحقق دفعة قوية للجهود الرامية إلى تنمية المجتمع.

- التعليم العالي هو إحدى القوى الموجهة للحياة في المجتمع وللنمو الاقتصادي خاصة وهو النقطة المركزية للتعليم في المجتمع ومستودع المعرفة وصانعا ومطورها، فضلا عن ذلك فهو الأداة الرئيسية لنقل خبرة الإنسان المتراكمة الثقافية والعلمية. (الحوت وشاذلي، 2007، ص 33-45)

15.1 دور الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: وذلك من خلال:

- تزويد المجتمع بالكثير من الخبرات والمهارات الفنية والإدارية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتنشيط خططها.

- القيام بالبحوث والدراسات التي تستهدف إيجاد حلول لمختلف المشكلات التي تقف في سبيل النمو الاقتصادي والاجتماعي.

- ترسيخ النظم والقيم والمعايير والاتجاهات اللازمة لتشجيع التقدم ولكن من الإنصاف أن نقول أن الجامعة لا تنفرد وحدها بهذه الوظائف بل تسهم معها كثير من المؤسسات الاجتماعية الأخرى في تحقيق النمو، ولكن الجامعة أيضا هي التي تعد المعلمين الذين يعدون بدورهم هذه الفئات كذلك تسهم مراكز البحث العلمي ووحداته في النهوض بدور بحث المشكلات التي تواجه المجتمع وإن كان ذلك يتم في كثير من الأحيان بالتعاون مع رجال الجامعة، كما لا ينبغي أن ننكر دور المؤسسات الأخرى في وظيفة التوعية الوطنية للنمو. (الأسدي، 2013، ص 40-41)

2. الوظائف الأخرى للجامعة بالنسبة للمجتمع: ومن بين وظائف الجامعة كذلك نجد: يمكن تحديد وظائف الجامعة بالنسبة للمجتمع إلى خمسة وظائف أساسية هي:

- اكتشاف معلومات جديدة وإعادة تفسير المعلومات والاتجاهات القديمة في ضوء الاحتياجات والاكتشافات الجديدة.

- إعداد القادة المتميزين في مختلف مجالات الحياة واختيار الشباب الموهوبين وتنميتهم جسديا وعقليا ونفسيا وغرس القيم والاتجاهات والمبادئ في شخصياتهم.

- تزويد المجتمع بالشباب والشابات المنتجين الأكفاء في مختلف المهن والوظائف والموجهين يقيم مجتمعية.

- تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص التعليمية وتقليل الفروق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق تنويع التعليم الجامعي وتخصصاته.

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

- غرس القيم والاتجاهات المطلوبة لتطوير الحياة لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس. (الشخبي، 2012، ص 33)
- **البحث العلمي:** قد تعني وظيفة البحث العلمي فيما تعني نقد المعرفة وتصحيحها وتطويرها والكشف والاختراع وتقديم الحلول العلمية الكفيلة بالقضاء على المشكلات التي تعوق التنمية وتؤثر في الإنتاج.
- **التعليم:** ويمارس التعليم بشكل ضمني ووظائف متكاملة كالتثقيف والتمهين والتأهيل والتربية السلوكية مما يؤدي إلى تكوين وتنمية رأس المال البشري.
- **خدمة المجتمع:** أما وظيفة خدمة المجتمع فإنها تمارس بدورها عددا من الوظائف الهادفة كتنسيق التعليم العالي للجماهير وإشباع حاجاتها العلمية والعملية والثقافية وتحديث الكفاءات وترقيتها والتعاون المثمر مع المؤسسات العاملة في الإنتاجية وتقديم الخبرات والاستشارات الفنية وغيرها.
- **الإنتاج:** وهي وظيفة رابعة يحاول البعض إضافتها إلى ما سبق من وظائف أساسية وهي الإنتاج من أجل البحث يرى البعض الجامعات على أن لها دور كوحدات إنتاجية حقيقية في الصناعة والزراعة، فضلا عن كونها وحدات تعليمية وبحثية ويحدد البعض الآخر مهام الجامعات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ثلاث وظائف متكاملة هي:
 - إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية والإدارية من المستوى العالي في مختلف التخصصات التي يحتاج إليها المجتمع وفي مختلف مواقع العمل وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 - القيام بدور أساسي في البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية والعمل على تطويرها.
 - المشاركة في تقديم المعرفة وتشجيع القيم الأخلاقية والنهوض بالطبقات الاجتماعية التي تؤدي إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي. (زاهر، 2006، ص 76-78)
- 1.2 **وظائف الجامعة التربوية:** بما أن الجامعة هي مؤسسة خدمتية ذات طابع خاص وكونها الأخيرة والأرقى في المؤسسات التعليمية فهذا جعل وظائفها تتسم بالتميز عن وظائف باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى وتتحدد الوظيفة التربوية الجامعية في:
 - الوصول بالطلبة إلى المستوى المطلوب للحصول على الشهادة.
 - التدريب على العمل الجامعي.
 - تطوير روح النقد والمبادرة واستقلالية القرار.

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

هذه الوظائف تشكل قاسما مشتركا بين كل الجامعات غير أن الجامعات في خصوصيتهم تبقى تابعة للبلد المتواجدة فيه موجهة في سياقه الثقافي والاجتماعي، وهذه أهم خاصية تميز جامعات هذا العصر حيث تسعى هذه الأخيرة لضمان تعليم ذي نوعية رفيعة وبحث علمي منتج الذي يشكل أحسن استثمار يمكن أن يقوم به أي بلد لضمان التطور الاقتصادي والانفتاح الاجتماعي. (بوطوطن، 2008-2009، ص15)

2.2 وظائف أخرى تربوية للتعليم الجامعي: للتعليم الجامعي جملة من الوظائف ولعل أبرزها وأهمها مايلي:

- القيام بالعملية التعليمية وتوفير أماكن ومراكز المعرفة والتعليم والتدريب والبحث.
 - الإسهام في تقدم العلوم والفنون عن طريق كليات الدراسات العليا والبحوث وتوجيه جهود العلماء والباحثين نحو المشاركة الإيجابية في مشروعات البحوث الهادفة نحو التنمية ومواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.
 - إنعاش وترقية التنمية الفكرية والثقافية بين المواطنين وخلق شعور بالمسؤولية العامة لدى المتعلمين لإدراك الحقيقة والبحث عنها.
 - التفاعل المستمر مع البيئة وذلك من خلال الدراسات والبحوث المشتركة التي تعالج مشكلات المجتمع المحيط وتحاول فهمها وتحليلها وتقديم حلول مناسبة لها.
 - تدعيم القيم الروحية لدى الشباب بحيث لا تقطع صلتهم بتراثهم الأصلي وتنوير المجتمع المحيط من حولها بالتيارات الفكرية المختلفة وتنفيذها وتوضيحها والرد عليها.
 - القيام بالبحوث والدراسات التي تستهدف إيجاد حلول لمختلف المشكلات التي تقف في سبيل النمو الاقتصادي والاجتماعي.
 - الإسهام الفعال في تبسيط العلوم والتكنولوجيا لشرائح المجتمع المختلفة بالاستعانة بمختلف أدوات الاتصال المكتوبة والمسموعة والمرئية.
 - العمل على تحقيق التنسيق والتكامل بين التعليم الجامعي الأكاديمي والتطبيقي وبين التعليم العالي الفني والتكنولوجي وفقا لخطط مدروسة، وكذلك التنسيق والتكامل مع التعليم قبل الجامعي مما يؤدي إلى إيجاد نوع من التوازن بين مدخلات ومخرجات مراحل التعليم المختلفة.
- تدريب وإعادة تدريب أصحاب الكفاءات لمواكبة الجديد والمستحدث في مجال تخصصهم حتى لا يتخلفوا عن ركب الحضارة المعاصرة. (الشريبي، 2007، ص 21-23)

3.2 الوظائف الثلاث الرئيسية للجامعة: هذه أهم ثلاث وظائف للجامعة وهي: نشر المعرفة-إنتاج المعرفة وتنميتها-توظيف المعرفة وتطبيقها، وإذا كانت الوظيفة الأولى تتحقق عن طريق التدريس والتدريب والثانية

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

من خلال البحث العلمي في مجالات العلوم التطبيقية والإنسانية المتنوعة والثالثة من خلال خدمة المجتمع في إيجاد بدائل وحلول موضوعية لبعض القضايا البيئية والإنسانية والفكرية التي يتعرض لها أي مجتمع في فترة ما من فتراته التاريخية وتحت ظروف خاصة ومتغيرات متفاوتة الحدة والتكرار، ومن ثم نجد أن هذه الوظائف تكاملية متصلة وعلى درجات متناسبة من الأهمية وكل وظيفة جزء لا يتجزأ من الوظيفة الأخرى وأساس في بنياتها فالعلاقة بينهم علاقة تأثير متبادل. (البرعي، 2002، ص 300-301)

4.2 الوظيفة المهمة للجامعة هي:

- تأهيل المتخصصين ليكونوا على معرفة تامة بالتطورات الحديثة للعلوم والتكنولوجيا وأن يكونوا مدربين تدريباً كافياً يجعل عندهم المقدرة الكافية على تطبيق الوسائل الحديثة للتكنولوجيا وابتكار الجديد منها.
- رفع مستوى الأخصائيين بشتى نواحي النشاط الاقتصادي والثقافي والعلمي.
- نشر الوعي السياسي والعلمي بين الطبقات العامة.
- تعليم المهارات المناسبة للقيام بدور في التقسيم العام للعمل.
- ترقية الإمكانيات العقلية العامة بحيث لا يكون الهدف تخريج أخصائيين فحسب بل يمتد ليؤدي إلى تكوين مواطنين متقنين.
- المساهمة في تقديم المعارف والبحث عن الحقيقة لأن العملية التربوية في حد ذاتها تصبح ذات أهمية بالغة عندما تتخذ طابعا استكشافيا.
- العمل على نقل أسس الحضارة والقواعد الأساسية لخلق المواطن الصالح.
- أنها مركز البحث العلمي والتفكير العلمي الخلاق كما أنها تدرّب معظم العاملين بالبحوث الذين يتطلبهم المجتمع.
- أنها تدرّب غالبا مدرسي المدرسة الثانوية المتخصصين في العلوم التربوية وبذلك تأثر تأثيرا قويا على هذا المستوى من التعليم الذي تستمد طلابها.
- أنها تختار هيئة التدريس بها وتدرّبها وبذلك تضمن استمرارها ذاتيا.
- أنها كمجتمع يضم المدرسين والباحثين والطلاب تعد مركزا فعالا للنشاط الثقافي والتجديد الاجتماعي والخلفي. (عريفج، 2001، ص 32-35)

3. وظائف الجامعة في الوطن العربي: تتمثل فيما يلي:

- إجراء البحوث العلمية والعمل على رقي الآداب وتقديم العلوم والفنون.
- العناية بالتعليم العالي ونشر المعرفة بين جمهور الشعب.

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

- تزويد البلاد العربية بالاختصاصيين والخبراء والفنيين في الفروع المختلفة.
 - المساهمة في خدمة المجتمع العربي وأهدافه القومية.
 - بعث الحضارة العربية.
 - توثيق الروابط الثقافية بين الجامعات العربية من جهة والأجنبية من جهة أخرى.
- (إعريف، 2001، ص 41)

4. وظيفة الجامعة الجزائرية: تتمثل الوظيفة الأساسية للجامعة الجزائرية في مايلي:

- تتمثل في تعميم و نشر المعارف وإعدادها و تطويرها.
- تكون الإطارات اللازمة لتنمية البلاد وفقا للأهداف المحددة في التخطيط الوطني.
- تضطلع بترقية الثقافة الوطنية.
- تساهم في تطوير البحث و تنمية الروح العلمية.
- تتولى تلقين الطلاب مناهج البحث.
- تقوم بأي عمل لتحسين المستوى، وتجديد المعلومات و التكوين الدائم.
- تتولى نشر الدراسات و نتائج البحث. (حفوف، 2008/2007، ص 63)

5. تطور مفهوم وظائف الجامعة: لقد تغير مفهوم ووظائف الجامعة منذ نشأتها الأولى حتى وقتنا

الحالي فبعد أن كانت قاصرة على النشاط الأكاديمي ومنعزلة عن المجتمع وعن مشكلاته وما يحدث فيه من متغيرات وما يواجهه من تحديات أصبحت اليوم أكثر ارتباطا بالمجتمع نتيجة للمتغيرات المجتمعية والمتغيرات الجامعية، بالإضافة إلى حاجة الجامعات إلى التمويل والدعم المادي والأدبي وكان للتعليم الجامعي وظيفتان تقليديتان هما التدريس والبحث العلمي وتعتبر وظيفة التدريس بكافة أنواعه وأشكاله هي أولى وظائف الجامعة منذ نشأتها الأولى وحتى وقتنا الحاضر، ولكن بتعدد الحياة اتسعت مسؤولية الجامعة وأصبحت تهدف إلى إعداد كوادر قيادية في مختلف التخصصات والإعداد للمهن المختلفة والبحث العلمي والإنتاج الفكري وتوليد المعرفة والتنشئة الفكرية والثقافية والحضارية وخدمة البيئة والمجتمع ومشاركة الهيئات المختصة لحل المشكلات الأساسية التي تواجه المجتمع وجدير بالذكر أن وظيفة خدمة المجتمع ووظيفة مستحدثة بعد الوظيفتين التقليديتين للجامعة وهما التدريس والبحث العلمي وذلك نظرا لتعدد الحياة واتساع مسؤوليات ونشاطات الجامعة، والجامعة الناجحة في العصر الحالي هي تلك التي تفتح أبوابها للمجتمع من حولها بحيث تتلمس مواطن الداء فيه وتحاول أن ترى لها العلاج المناسب، أي أن الجامعات المعاصرة تقوم بدور إستراتيجي بعيد المدى هذا الدور يخرجها من إطارها التقليدي الذي يدور حول المشكلة ومواجهة التحديات عند حدوثها فقط إلى الإطار

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

الحديث الذي يساهم في التصدي لتحديات المستقبل كذلك. (حسان ومجاهد والسيد علي، 2008، ص 10-6)

- إن من شروط الترقية في الجامعات أن تكون الدراسات والتقارير والمؤلفات ذات طابع عملي وليست مجرد كلام نظري بحت، وهذا هو معنى خدمة المجتمع أن تفتح الجامعة على مؤسسات المجتمع وعندما يحدث هذا الانفتاح سيجد الأستاذ في الجامعة مجالات يصلح فيها ويجول ويكون على علاقة وثيقة بالمجتمع. (عبود وعبد الحميد: 2001، ص31)

1.5 الجامعة المنتجة: هي الحيز المكاني الذي يتكامل فيه التعليم مع البحث العلمي وخدمة المجتمع لتحقيق بعض الموارد الإضافية المفيدة للجامعة من خلال وسائل وأساليب متعددة، فالجامعة المنتجة إذا ما تبنت هذا الاتجاه ضمن إستراتيجيتها للبقاء والاستمرار والاستقرار والقدرة على المنافسة أمامها العديد من المجالات المتعددة التي تستطيع من خلالها أن تنتج وتسوق منتجها أو تقدم خدمة مقابل عوائد مالية، وبذلك يمكن للجامعة أن تتخلص من بعض ضغوطها المالية المتنامية كما يمكنها أن تؤمن لنفسها نوعا من الحرية الأكاديمية ومن جهة أخرى فإن التأكيد على الجامعة المنتجة له العديد من الفوائد التربوية حيث يتأخر فيها التعليم والبحث والإنتاج وخدمة المجتمع، فمن خلال تبني الجامعات لهذا التوجه الجديد يتم توثيق الرابطة أو الصلة بين التربية والتعليم من جهة والحياة والإنتاج من جهة أخرى ربطا طبيعيا وثيقا سليما. (بومدين والعلمي، 2008، ص62-63)

2.5 الجامعات كوسيط: تلعب الجامعات دورا محوريا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما تمثله من مركز إشعاع للعلم والمعرفة إلا هناك من يقلل من أهمية الجامعات ودورها المؤثر في المرحلة القادمة، نظرا لما توفره التكنولوجيا من تحديث في أساليب وأنماط التعليم العالي، ولذا يعتقد أن المكان الجامعي لم يعد بتلك الأهمية التي كان يشغلها في فترة سابقة وعلى النقيض من ذلك ترى منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير أن الدور الاجتماعي للجامعات في العالم الذي يشهد تغيرات مستمرة أصبح أمرا مهما وتري بأن الجامعات ليست ذلك المكان الذي يضم الصفوة والنخبة كما كان ينظر إليها سابقا بل عليها أن تقوم بدورها الريادي وواجباتها أن تلعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع المدني، ومع ذلك لا بد أن تحافظ الجامعات على مكانتها وتميزها حيث تنظر الدول إلى الجامعة وما تقدمه من مخرجات تساهم في رفع العائد الاقتصادي في التعليم. (ج.ب-م.ل، 2006، ص 53)

6. العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية: يرتبط التعليم الجامعي ارتباطا وثيقا بإستراتيجية التنمية وسياستها وخططها الشاملة حيث إنه مطالب بتوفير القوى البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا، وذلك من خلال ما يقوم به

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

من إمداد لهذه القوى بالمهارات والقدرات والمعارف والخبرات التي تتزايد الحاجة إليها دوما بتطور المجتمع وتلاحق التغيرات، ويتضح من ذلك أن التعليم الجامعي له الأثر الكبير في عملية تطوير المجتمع وتنميته وحتى يكون له هذا الأثر التنموي في مجتمعات العالم الثالث وحتى تستمر علاقة الترابط والتفاعل بينه وبين البناء الاجتماعي الذي يوجد فيه فإنه يجب ربط إستراتيجية التنمية بسياسة التعليم الجامعي بحيث تتبع منها وتعكس خصائصها، ويتم هذا الربط في الواقع من خلال تخطيط النظام التعليمي في إطار الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى تحقق أهدافها، واستثناسا بما سبق يمكن القول بأن تخطيط التعليم الجامعي في دول العلم الثالث لابد أن يراعي الأبعاد الاجتماعية أي يأخذ في الاعتبار الظروف السائدة في المجتمع بوصفها أساسا لتخطيط السياسة التعليمية لتكون محققة لأهداف عملية التنمية الشاملة بحيث لا يتم هذا التخطيط منفصلا كل الانفصال عن المتطلبات التي يحتاج إليها المجتمع في المرحلة الحالية أو المستقبلية ولكن يأتي كنتيجة لها.

1.6 دور التعليم الجامعي في التنمية والمثالب التي تواجهه في تحقيق هذا الدور: من المسلم به أن التعليم يعد محور التنمية الشاملة بوجه عام والتنمية البشرية بوجه خاص، ومن منطلق أن الهدف الأساسي للتعليم هو تنمية الموارد البشرية علميا وثقافيا وفكريا وتقنيا متكاملًا ومتوافقًا مع متطلبات العصر ومتغيراته ومرتكزا إلى تقنياته في تفعيل ثروات المجتمع وتحقيق نموه وتطوره ودعم قدراته وعلى ذلك فلا بد من حدوث نقلة نوعية في التعليم الجامعي العربي بحيث يصبح قادرا على التنبؤ بمسار العلم واحتياجات منطلقات العصر، وبناء على ذلك فإنه لا مكان في العصر الحالي للتعليم المنعزل عن المجتمع ومشكلاته، وبالتالي فالتعليم الجامعي الفعال هو الذي يكون وثيق الصلة بالمجتمع وحاجاته ومشكلاته من ناحية والقادر على إحداث التنمية الشاملة من ناحية أخرى، غير أن بعض الدراسات قد كشفت عن معاناة التعليم الجامعي من ضعف كفاءة مخرجاته وعدم الموازنة بين مخرجاته وبين احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن ارتفاع تكلفة التعليم الجامعي (الملقى على كاهل الحكومات) وارتفاع معدلات البطالة بين خريجه هذا بالإضافة إلى ندرة التخصصات التي تتطلبها مشروعات التنمية وعدم مواكبة التخصصات القائمة للتطور التكنولوجي السريع. (حسان ومجاهد والسيد علي، 2008، ص 137-141)

2.6 الجامعة وحاجات المجتمع: من أهداف الجامعات العصرية الرئيسية خدمة المجتمع وتنظيمه وتنقيته من الشوائب فلقد أصبحت هذه الجامعات وخاصة المتميزة منها مراكز لخدمة المجتمع حيث تنظم في هذه الجامعات برامج لتعليم الكبار ونشاطات مختلفة لأفراد المجتمع، وتتوفر فيها بعض الخدمات البيئية المحلية والتي هي موضع اهتمام الباحثين العاملين في هذه الجامعات، إن الجامعة الجيدة هي تلك التي تعمل على

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

ربط التعليم الجامعي مع حاجات المجتمع المختلفة ومتطلباته الحاضرة والمستقبلية وغياب التخطيط يؤدي إلى حدوث مشاكل فيها.

3.6 الجامعة والتنمية الاجتماعية: تقوم الجامعات بأداء مهمات جليلة في حل المشكلات التي تواجه التنمية الاجتماعية الشاملة باعتبارها مؤسسات رائدة، وذلك من خلال وظائفها المتعددة وتعاضم الاهتمام في وقتنا الحاضر بربط وظائف التعليم العالي الأساسية بمجالات التنمية الاجتماعية إلى الحد الذي أصبح فيه أن تقويم فعاليات نظام التعليم العالي يعتمد على مدى ملائمة أهدافه لمتطلبات التنمية الشاملة، ولقد كان هذا النوع من التعليم ولا يزال عاملاً أساسياً في الإسهام في تنمية المجتمع وتحديثه وتطويره من خلال فعالياته الكثيرة، وخاصة إعداد العناصر المؤهلة للإسهام في التنمية بمجالاتها المختلفة. (الثل وآخرون: 1997، ص96)

7. أهم وظائف الجامعة: للجامعة العديد من الوظائف التي تقوم بها ومن أهمها:

1.7 وظيفة الجامعة البحثية:

- الجامعة مركز البحث العلمي الأكاديمي والغرض منه البحث عن الحقيقة لذاتها ومن ثم إعلانها.
- العمل بقدر الإمكان على الارتقاء بالبحث العلمي من خلال هذه المؤسسات التي تضم الأساتذة والعلماء والمفكرين.
- مفهوم حرية التعلم والذي يتضمن حرية الطالب في اختياره لمجال الدراسة وفي العيش مستقلاً داخل الجامعة وحقه بالانتقال من جامعة إلى أخرى.
- مفهوم حرية التدريس والذي يتضمن حرية الأستاذ في الكشف عن الحقيقة.
- يواجه البحث العلمي في العالم العربي أزمات متعددة منها:
 - تدني مستوى الإنفاق على البحث العلمي.
 - نقص الأدوات البحثية اللازمة (التقنيات والتجهيزات العلمية المتطورة).
 - غياب الجهد البحثي في البلدان العربية (سياسات التنسيق البحثي).
 - عدم توفر البيئة والظروف البحثية الملائمة.
 - عدم ربط الجهد بأهداف التنمية الشاملة (فقط لأغراض الترقية).
 - محددات نشر نتائج الجهد البحثي (خاصة في بعض المجالات والدوريات العلمية).

2.7 وظيفة الجامعة الخدمائية للمجتمع: إن تزايد انفتاح الجامعة على المجتمع المحلي ساعدها في الوصول إلى طرق جديدة غير مألوفة في إنتاج المعرفة وتطبيقها وبالتأكيد فإن رؤية المشكلات في الواقع إذ تتفاعل كافة العوامل المؤثرة فيها وتختلف عن رؤيتها داخل العمل، لذا تعد خدمة المجتمع

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

والنهوض به من الأدوار الرئيسية لجامعات الوطن العربي عموماً، ويقصد بهذا الدور الأنشطة غير المباشرة الموجهة لطلابها للوفاء باحتياجات البيئة المحيطة من التخصصات المختلفة والعمل على ربط البحث العلمي بمشكلاتها والأنشطة المباشرة الموجهة للآخرين بهدف إحداث تغييرات مرغوب فيها تؤدي إلى نمو المجتمع وتقدمه ويتطلب تحقيق هذا الدور من الجامعة أن تضع نفسها بإمكانياتها البشرية والمادية في خدمة المجتمع بما في ذلك البيئة المحيطة بها التي تتلقى منها السند والتأييد لتحقيق أقصى ما تستطيع من نتائج في حدود إمكانياتها.

وهناك مؤشرات توضح دور الجامعة في خدمة المجتمع ومنها:

- ربط التخصصات المختلفة في الجامعات العربية باحتياجات المجتمع المحيط بها.
- ربط البحث العلمي بمشكلات المجتمع بغية إيجاد الحلول لها.
- التفاعل بين الجامعة بمواردها البشرية والبحثية والفكرية وبين المجتمع بقطاعاته الإنتاجية والخدمية.

3.7 الوظائف الجديدة للجامعة:

- إحداث تطور جوهري في كليات وأقسام الجامعات وبما يحقق لهذه الأقسام والكليات تفوق واضح وكبير وليست على المستوى الوطني والقومي بل على المستوى العالمي لتكون قادرة على التنافس والإبداع.
- توظيف البحث العلمي الجامعي في خدمة قطاعات الإنتاج والتنمية وربط مؤسسات البحث العلمي بمؤسسات الدولة كافة من خلال زيادة تفعيل تقديم الخدمات بشكل يؤثر في جودة عمليات التصنيع والإنتاج وتوفير الخدمات.
- تطوير قواعد البيانات للأبحاث العلمية والباحثين في الجامعات العربية والتنسيق والتعاون بين مؤسسات البحث العلمي في هذه الجامعات واستخدام وسائل الاتصال الحديثة.
- وضع خطط سليمة للنهوض بعمليات البحث العلمي الجامعي تتضمن تحديد المجالات والأولويات والتنسيق مع الجهات المختصة لتوفير تشريعات بمشاركة مؤسسة الإنتاج والتنمية في وضع نتائج البحث العلمي موقع التطبيق والإفادة العلمية.
- تطوير القدرات في رفد القطاعات بالمتخرجين القادرين على هضم المتغيرات الجديدة والتعامل مع المشكلات الخدمية وبالعقول المبدعة القادرة على التواصل العلمي والتفاعل مع المستجدات العلمية والتكنولوجية المتسارعة التغيير.
- استخدام كل المبتكرات والتقنيات الجديدة والحرص على المشاركة والمساهمة في صنع القرار العملي والتواصل معه.

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

- الولوج في المفاهيم الحديثة والمتجددة للعلوم واستحداث أقسام علمية لمواكبة دراستها في عمليات البحث العلمي.
- التغيير في مفاهيم التعليم والتدريب والتدريس التقليدية ليكون مرابدة إلى مفاهيم (الابتكار- الإبداع-الاكتشاف-الآوارق).
- تطوير عميق في مناهج التعلم وفي العلوم وبما يتوافق مع حاجات الأمة ومع اندماجها وتعاملاتها مع الطبيعة ومع رؤية المستقبل.
- التركيز على القيم وتعميق الوعي الروحي والأخلاقي والإنساني لدى الطلبة الجامعيين وبما يضمن لهم انطلاقا في محاربة كل أشكال التغريب والغزو الفكري الثقافي.
- الحفاظ على الهوية والثقافة والحضارة العربية من خلال التكامل العربي في مجالات تطوير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الحديثة واستخدامها كالأقمار الصناعية والشبكات السريعة للمعلومات كالإنترنت. (العبادي والطائي والأسدي، 2007، ص 92-98)

4.7 وظيفة التعليم العالي في المجتمع: تمتلك الجامعات عامة علاقات متناقضة مع مجتمعاتها المحيطة كلاهما منخرط ومنسحب كلاهما يخدم وينقد كلاهما يحتاج ويكون الآخر بحاجة إليه، وعلى الكليات والجامعات أن تبقى آمنة بنحو كاف من الضغوط الخارجية كي تحمي نقدها الاجتماعي مع ذلك يجب أن تكون مستجيبة بما يكفي للحاجات الخارجية كي تحتفظ بالدعم الاجتماعي يجب أن تخدم المجتمع الذي يدعمها وتفحصه في أن (جوزيف سي بيرك ومساعدوه، 2006، ص 42)

5.7 الجامعات وخدمة المجتمع: خدمة المجتمع وتنميته يمثل الهدف الثالث والرئيس من أهداف التعليم الجامعي ويمثل الوظيفة الاجتماعية للجامعة والهدف الذي من أجله فكر المجتمع في إنشاء تلك المؤسسة والمقصود بخدمة المجتمع كل ما تقدمه الجامعات من نشاطات وخدمات تتوجه بها إلى غير منسوبيها من أفراد المجتمع وجماعات ومؤسسات، ويشمل ذلك ما تقدمه من دورات تدريبية واستشارات وبحوث علمية وبرامج تثقيفية لخدمة أبناء المجتمع، وقد بدأ الاهتمام بخدمة المجتمع كأحد أبعاد أداء الأستاذ الجامعي ومنذ أن بدأ الاهتمام بتطبيق مبادئ الجودة في التعليم الجامعي فلكي ترضي الجامعة عملاءها وتصل إلى أقصى درجات الجودة والتميز وتحقق لنفسها مكانا في حلبة السباق كان لابد وأن تربط نشاطاتها المختلفة من دراسات وبحوث باحتياجات المجتمع، وتشير الدراسات إلى أن أداء الأستاذ المرتبط بخدمة المجتمع يتمثل في مجموعة من الخدمات التي يقدمها وهي:

- تقديم محاضرات دعائية عامة في عرض الموضوعات ذات الصلة باحتياجات المجتمع.

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

- العمل كأستاذ زائر.
- استخدام وسائل الاتصال الحديثة لنشر المعلومات العامة في المجتمع.
- تقديم نصائح واستشارات علمية للمؤسسات الخاصة والحكومية.
- إعداد وترتيب نشاطات علمية أكاديمية كعقد اجتماع الهيئة لمناقشة مشكلات المهنة مع الزملاء وعمل دورات تدريبية للعاملين أثناء الخدمة والمشاركة فيها وعقد حلقات بحث وإقامة معارض علمية، كما يمكن لعضو هيئة التدريس العمل في إطار خدمة المجتمع بصفته مستشارا أو خبيراً حسب مجال تخصصه واهتماماته وتشمل الاستشارات مجالات متنوعة فقد تكون استشارة للحكومة أو لقطاع الصناعة أو الزراعة أو تطويراً للتكنولوجيا وتطبيقها أو خدمات الصحة ولقاءات في النواحي الثقافية، بيد أن كثيراً من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات يشعرون بأن مجال خدمة المجتمع هو من قبيل النوافل التي لا تستحق مشقة الجهد، ومن ثم فالخدمة عمل فردي يتوقف على الدافعية ومدى تحمس عضو هيئة التدريس للمشاركة في العمل الخدمي وفي كل الأحوال هو غير محاسب مهنياً على هذا العمل الإضافي ولا يدخل في تقويم أدائه وإذا كان الأفراد يتسمون بعدم الدافعية للمشاركة في خدمة المجتمع، فإن بعض الجامعات كمؤسسات تسلك على نحو مشابه لذلك حيث لا يتوافر لديها فلسفة اجتماعية ولا منهجية علمية ولا خطة واضحة تحدد معالم وطرائق العمل في مجالات خدمة المجتمع، وإنما تسير الأمور حسب الرغبات والمبادرات الشخصية الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في سياسة الإعداد المهني لعضو هيئة التدريس الجامعي بحيث يتضمن برنامج تأهيله متطلبات مجال خدمة المجتمع مع ضرورة قيام الجامعات بوضع خطة سنوية تحدد فيها أوجه النشاط الخدمي ومشروعاته على أن يدخل ذلك في إطار تقييم أداء عضو هيئة التدريس بالجامعة. (زاهر، 2006، ص 379-380)

8. الخدمة العامة:

1.8 أهمية الخدمة العامة وضرورتها: تأتي أهمية الخدمة العامة كوظيفة للجامعة من كونها أداة لتطبيق المعرفة في شتى الميادين وترجمتها إلى واقع ملموس يسهم في تقدم الحضارة الإنسانية وازدهارها وللخدمة العامة بعدان آخران في الأهمية: الأول بالنسبة للجامعة وترتكز الأهمية على بعد فلسفي هو مبدأ مسؤولية الفرد نحو مجتمعه والمشاركة في المجتمع الديمقراطي الذي ينتمي إليه، فالخدمة العامة واجب وطني وضرورية على الجامعة وأساتذتها وطلبتها نحو المجتمع للمحاسبة والمساءلة الذاتية عما يقدم كل أستاذ وكل طالب ومسؤول في الجامعة لمجتمعه ووطنه، وبالتالي هي وسيلة لهم لتحقيق ذاتهم وقياس عطائهم وتقرير انتمائهم لوطنهم وأمتهم، أما الجانب الثاني المتضمن في أهمية الخدمة العامة للمجتمع فواضح أنه يتمركز في

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

استغلال كل الموارد البشرية والفكرية والمادية المتاحة في الجامعة كأهم مؤسسة من مؤسساته للحصول على خدمة متميزة يقوم بها نخبة من ذوي العقول النيرة المؤهلة والمدرّبة على استخدام الأسلوب العلمي الهادف في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، فمساهمة الجامعة في الخدمة العامة تجنب المجتمع التخبط والعشوائية والفشل الذي قد ينجم عن سوء التخطيط ونقص المعلومات وضعف التحليل وغياب التقييم كذلك فإن الانفتاح والتعاون بين الجامعة والمجتمع يعزز الثقة بينهما ويسهم في بناء نواة وطنية للعلم والتكنولوجيا تعنى بتطوير الصناعات والخدمات الوطنية نحو الاعتماد على الذات.

2.8 المبررات التي تفرض نفسها على الجامعة لتتنظر إلى الخدمة العامة بدرجة كبيرة من الأهمية وتضعها أولوياتها وهي:

1.2.8 التغيرات العلمية والتكنولوجية السريعة: إن ما نشهده من تقدم وتطور في الصناعات المختلفة وفي تقنيات الزراعة واستغلال الموارد وتقنيات الطب والهندسة والكمبيوتر ووسائل الاتصال وغيرها كلها تدعو الجامعة أن تواكب هذه التطورات.

2.2.8 تضاعف حجم المعرفة وبشكل متسارع في شتى الميادين: بحيث أصبحت الحاجة ماسة إلى تنويع التخصصات وتجزئتها.

3.2.8 ظهور الحاجة إلى الحقول المعرفية المتداخلة: لقد أدى تطور المعرفة إلى ظهور مشكلات تحتاج إلى أكثر من حقل معرفي أو تخصص لحلها ولا بد من استجابة الجامعة لها بوضع برامج جديدة لتدريسها بشكل منظم.

4.2.8 ظهور المؤسسات والمعاهد المنافسة: نتيجة للتطورات الصناعية والتكنولوجية ظهر التنافس بين الشركات المصنعة وأوجدت لنفسها مراكز للأبحاث والدراسات وعملت البرامج التدريبية الخاصة بها وأخذت تمنح الشهادات والاعتمادات للخبرة الفنية التي تقدمها، ونظرا للتطورات هذه قد تجد الجامعات نفسها تلهث وراء ما يستجد ويطرح مباشرة في سوق العمل لذا على الجامعة أن تكون على اتصال مستمر بهذه التطورات وعلى تماس مباشر بها.

5.2.8 ظهور دولة القانون والمؤسسات: إن التطورات والتغيرات الاجتماعية المصاحبة للثورة المعرفية والتكنولوجية زادت من تعقيد دور المواطن ومسؤولياته وواجباته، وللجامعة دور خاص في هذا الأمر فهي مسؤولة عن القيادة الفكرية للمجتمع وتنوير أفرادها بما لهم وما عليهم، وللجامعة دور مكمل ومعزز لتمكين

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

الطالب من ممارسة العمل الديمقراطي المسؤول فنرى الجامعة تضع البرامج الخارجية لتجسيد العمل الديمقراطي عن طريق العمل التطوعي والمشاركة في خدمة المجتمع.

9. مجالات الخدمة العامة:

1.9 مجال الجامعة كقيادة فكرية للمجتمع: ويمكن للجامعة أن تقوم بهذا الدور من خلال النشاطات

التالية:

- استخدام وسائل الإعلام المختلفة.
- تقديم البرامج الخاصة وعقد الندوات والمحاضرات والمؤتمرات العامة والخاصة في مجالات العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومجالات الفكر المختلفة.
- تقديم برامج تدريبية في العمل الديمقراطي للطلبة بشكل خاص وللمواطنين الراغبين بشكل عام.
- تقديم رؤى ونماذج للتطوير والتحديث للمؤسسات العامة والخاصة.

2.9 مجال التعليم المستمر: وذلك من خلال:

- الدراسة المسائية النظامية.
- الجامعة المفتوحة والتعليم عن بعد.
- دورات وبرامج مهنية متخصصة.
- دورات فنية ومهنية للعمال المهرة والفنيين.
- دورات عامة لخدمة المجتمع.

3.9 مجال الاستشارات والدراسات: يمثل هذا الجانب بابا هاما ورئيسيا من أبواب الخدمة العامة

بالنسبة للجامعة، فمن خلاله يجري التقييم والتحديث والتطوير للمؤسسات العامة والخاصة في المجالات الإدارية والفنية.

4.9 مجال الخدمات النموذجية: يتضمن هذا المجال قيام الجامعة بتقديم خدمات نموذجية لمجتمعها

في مجالات طبية وهندسية وتربوية وثقافية وزراعية واجتماعية وإعلامية وغيرها، من خلال بعض وحداتها ومراكزها التي تعتبر نموذجا في تنظيمها وعملياتها ومستوى خدماتها.

5.9 مجال المؤتمرات والندوات والمحاضرات العامة والخاصة والتي قد يكون موضوعها هاما يهم

المجتمع المحلي أو الإقليمي أو الدولي. (النث وآخرون: 1997، ص 572-595).

أجمعت جل وظائف الجامعة على أن كل جامعة عبر العالم تقوم بالعديد من الوظائف، ولعل من أبرزها وأهمها وظيفة التعليم ثم تليها وظيفة البحث العلمي ثم وأخيرا تليها وظيفة خدمة المجتمع وتنميته وهذه تمثل

الفصل الثاني: تاريخ الجامعة الجزائرية وأهم وظائفها

الوظائف الرئيسية للجامعات، كما أنها تقوم بالعديد من الوظائف الثانوية وهي لا تقل أهمية عن هذه الوظائف الثلاثة وفي هذا تأكيد على الدور الكبير للجامعات خاصة في نماء وتطور مجتمعاتها وهو في حد ذاته ما يضاعف من مسؤولياتها ولأن في جملة الوظائف تأكيد على الأهمية البالغة التي تحوزها الجامعات.

خلاصة

إن تتبع المسار التاريخي لنشأة الجامعات ونموها وتطورها والتغيرات التي لحقت بها حتى وصولها على الصورة التي هي عليها الآن ينبأنا بأن الجامعات بكل وظائفها وأهدافها كانت موجودة في السابق فهي ليست ظاهرة مجتمعية حديثة، لكن مع مرور الوقت وبفضل التطورات والتغيرات المعرفية والتكنولوجية التي شهدتها العالم قد غيرت جميعها من صورة الجامعة ومن وظائفها وأهدافها ولم تعد وظيفة الجامعة مقتصرة على إعداد وتكوين العنصر البشري فحسب، بل أنيطت لها خدمة المجتمع وتنميته ومن هنا نستنتج أن الجامعات كانت تعيش في عزلة وقطيعة عن واقعها وعن بيئتها وعن مجتمعها، أما الآن فإنها استغنت عن آلية الفصل هذه وأصبحت صلتها وثيقة بمجتمعها وتعتبر وظيفة خدمة المجتمع من بين أحدث الوظائف التي ألحقت بالجامعة في الوقت الحاضر وهذا نظرا للأهمية القصوى التي تحوز عليها الجامعات كونها تعمل على إعداد المورد البشري الإعداد اللازم الذي بدوره أن يسهم في تنمية المجتمع في كافة الجوانب وعلى جميع الأصعدة خاصة وأن المورد البشري الفاعل الوحيد والرئيسي في إنجاح خطط التنمية والتي بدورها تكون من وضع هذا المورد، وحتى تتجح الجامعة في أداء رسالتها على أكمل وجه عليها أن تستقي أهدافها وغاياتها وبرامجها ومناهجها من بيئتها ومن مجتمعها وواقعها حتى تعمل مخرجاتها على إنجاح هذه الأهداف والتي ينتظرها منه مجتمعها.

الفصل الثالث: معوقات انفتاح الجامعة على المحيط وأهم الحلول لذلك

تمهيد

أولاً: عائق المناهج

ثانياً: عائق العلاقة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل

ثالثاً: عائق خدمة المحيط

رابعاً: عائق التمويل

خلاصة

تمهيد

يتناول هذا الفصل بالنقاش والتحليل طبيعة العلاقة بين الجامعة والمحيط خاصة ما يشوبها وما يقف حاجزا أمام انفتاح كل من الجامعة والمحيط على بعضهما البعض، فمن خلال رصد واقع العلاقة بينهما نلاحظ أنها شبه مبتورة فالجامعة تعيش في برج عاجي بعيدة عن واقعها وعن قضايا مجتمعها وعن تطلعاته تفتح بابها لإدخال أعداد هائلة من الطلبة ثم تقوم بتكوينهم تكويننا نظريا وهذا دون مراعاة لحاجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل، ثم تقوم بإخراج ذاك الكم الهائل من الطلبة مما يورق المجتمع وما يضيف له ظاهرة بطالة حاملي الشهادات الجامعية مما يضطره إلى خلق وظائف وهمية تسبب تضخما بيروقراطيا داخل المؤسسات أو ما يعرف بالبطالة المقنعة، ولربما يعود السبب في ذلك إلى الجمود الذي تتصف به برامج ومناهج الجامعات الجزائرية على وجه الخصوص، إضافة إلى نقص التمويل الذي تشهده الجامعات والذي هو مقتصر فقط على الإنفاق الحكومي، ثم إن هذا الفصل يسعى إلى محاولة إيجاد حلول فعلية للمشكلات والتحديات والعوائق التي تمنع الجامعة من الانفتاح على محيطها، ولعل من أبرز هذه الحلول حرص الجامعات على الاهتمام بوظيفتها الجديدة ألا وهي خدمة المجتمع وتنميته وكذلك إيمان المجتمع بإنتاج الجامعة من خلال حلولها المقدمة للمشكلات والاضطرابات التي يعاني منها ذلك المجتمع، ومن الحلول أيضا قيامها بدراسة سوق العمل ومتطلباته وتغييراته وهذا حتى تتوافق مخرجاتها مع متطلباته ولا يكون هناك فائضا في إنتاج الجامعة دون أن يلقي الراج الكافي والقبول في هذا السوق، وفيما يلي تفصيل لأهم وأبرز معوقات انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي.

أولاً: عائق المناهج:

1 . المعوقات الخاصة بالمناهج: تعترض سبيل العلاقة بين الجامعة ومحيطها جملة من المعوقات، هذه المعوقات التي تقف حائلاً بين قيام الجامعة لواجبها نحو محيطها الخارجي فعلى مستوى المناهج يمكن إجمالها في الآتي:

1.1 المناهج والمقررات الدراسية:

- مازال الأستاذ الجامعي هو الذي يقوم في أغلب الأحيان بوضع البرامج التدريسية وبنائها وتطويرها، وأي قصور ينسب إلى المناهج هنا هو قصور في إعداد وتدريب الأستاذ الجامعي.
- مازالت المناهج مستوردة من الدول الغربية وتصبح بذلك غريبة عن المجتمع بعيدة عن حاجاته وخصائصه.
- فقدان التوازن بين المناهج في المجال النظري والتطبيقي ويتضح ذلك من كم الدراسات النظرية المعرفية والإنسانية مقارنة بالدراسات التطبيقية. (البرعي، 2002، ص 305)

1.1.1 مشكلات المناهج: إن مناهج التعليم الجامعي بشكل عام في واد وسوق العمل في واد آخر، إن مناهجنا الدراسية في جامعاتنا لا تخدم البيئات التي أنشئت فيها والتي جاءت لخدمة المجتمع وتطويره وتنمية تلك البيئات ومناهجنا الدراسية لا تزود المتخرجين في الجامعة بالمهارات والقدرات التي تجعلهم مؤهلين للعمل في هذه السوق المتغيرة وعلى اختيار تخصصاتهم بعناية. (شحاتة، 2001، ص 82)

2.1 مشكلة المناهج وطرائق التدريس في الجامعة الجزائرية: فيما يتعلق بواقع المناهج الدراسية والمحتوى الدراسي وطرائق التدريس فإن بعض الدراسات تشير إلى أن البرامج الدراسية في الجامعات الجزائرية تتميز ب:

- احتواء المناهج على مقررات دراسية تقليدية.
- غلبة الدراسات النظرية والإنسانية على الدراسات التطبيقية.
- عدم خضوع المناهج الدراسية للتقويم المستمر مما يضعف ارتباطها بمطلب التنمية.
- ندرة فرص التدريب العملي الجيد وحلقات المناقشة وقاعات البحث والتعلم الذاتي.
- قلة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة.

أما فيما يتعلق بطرائق التدريس فتشير بعض الدراسات والتقارير إلى غلبة أسلوب المحاضرة والتلقين في التدريس على الرغم من عيوبه، هذا فضلا عن اعتماد الطالب على كتاب الأستاذ أو مذكراته لتكون

وسيلة لاستيعاب المحاضرة وهي ملخصات ينقصها العمق في أحيان كثيرة. (بن أسباع: 2013-2014، ص91)

3.1 واقع التعليم في البلاد العربية:

- جمود المناهج وتركيزها على المعلومات دون التطبيقات العملية: ولقد بقيت المناهج تركز على المعلومات وطريقة حفظها، حيث يتوقف انتقال الطالب من مرحلة لأخرى على مدى نجاحه في الامتحانات التحصيلية في نهاية العام الدراسي.
- ضعف الإنفاق على التعليم وزيادة أعداد المتعلمين: من حيث المنظور الكمي يتضح أن التعليم قد خطى خطوات متسارعة، ولكن هذا النمو لا يقارن بمدى الإنفاق على التعليم في الدول المتقدمة، فنظام التعليم في الدول العربية ما زال يعاني من العديد من المشكلات التي تتعلق باستيعاب الزيادة في عدد الطلاب في المستويات التعليمية، والنقص في أفراد الهيئة التعليمية والإدارية اللازمة وضعف إعدادهم وتأهيلهم.
- التوسع الكمي في التعليم على حساب التوسع النوعي: بالرغم من الاهتمام بزيادة إعداد المتعلمين إلا أن جوهر المشكلة التعليمية لا يكمن في القصور الكمي بقدر ما يكمن في القصور النوعي لهذا التعليم، وفي عجز البنية الأساسية لعملية التعليم من محتوى وطرق تدريس في تحقيق مخرجات تعليمية مناسبة قادرة على إحداث النمو التربوي والاقتصادي والاجتماعي المطلوب. (نشوان، 2004، ص277-281)

4.1 واقع التعليم العالي في الوطن العربي:

- أحادية التوجه الكمي: أو اتباع إستراتيجية النمو الكمي للتعليم العالي فهي إستراتيجية لم تف بحاجة التعليم الكمية ولم تنبثق على نوعية التعليم وجودته.
- أحادية التوجه النظامي في هيكل التعليم وبنيته: وقد انحصر في تلقين المعلومات للطلاب وصارت الجامعات من جراء ذلك أنظمة تحافظ على الوضع الاجتماعي القائم، وبالتالي حرصوا عليها حرصهم على مناهج الدراسة وطرق التدريس وقواعد وأنماط السلوك داخل وخارج جدران الجامعة، وقد أدت أحادية التوجه النظامي هذه إلى أحادية التوجه المركزي في إدارة التعليم. (بدران ونجيب، 2006، ص57-66)

5.1 أسباب عدم فاعلية منظومة التعليم العالي العربي:

- تدني نسب الملتحقين بالتعليم العالي.

- أخطاء في أساليب القبول بالتعليم العالي وفي تقييم الدارسين.
- تبعية للعالم الخارجي في الهموم البحثية وفي الأمثلة والتطبيقات وفي المادة.
- تراجع مستوى الأساتذة والمدرّبين والمادة التعليمية.
- ضعف التمويل والإمكانات.
- تدني مستوى الحرية الأكاديمية للأساتذة.
- ثم إن مناهج التعليم العالي لم تتمكن من استيعاب أو استثمار ما نتج عن الثورات التكنولوجية والعلمية والمعلوماتية في تجديد وتطوير ذاتها، وظل محتوى المناهج مستوردا في غالبيته لا يمت إلى الواقع المحلي بصلة مما أدى في كثير من الأحيان إلى ظاهرة الاغتراب الثقافي، وقد أدى تركيز الغالبية العظمى من البرامج والمناهج والمقررات على العلوم الإنسانية والاجتماعية أدى إلى تكوين نسب كبيرة في تخصصات ليس عليها طلب في سوق العمل مما أدى بدوره إلى تراكم أعداد كبيرة من الخريجين العاطلين عن العمل. (طعيمة والبندي، 2004، ص 522)

6.1 إشكاليات وتحديات التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي:

- **تبني نماذج مستوردة:** إن أنظمة التعليم العالي قد تم استيرادها وتبنيها نقلا عن أنظمة أجنبية وهذه النماذج قد تم اعتمادها في بلادها ضمن السياق الثقافي والحضاري لتلك المجتمعات وجاءت ملبية للحاجات والأهداف التي حددتها تلك المجتمعات دون تكيف لطبيعة المجتمع العربي وذاتيته الثقافية، إنما تؤدي إلى تشويه لتلك الأنظمة وتحويلها إلى تجارب ممسوخة بعيدة عن أرض الواقع ومتطلباته وحاجاته.
- عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي في البلاد العربية على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب الذين ينهون المرحلة الثانوية.
- **النمطية:** إن من أبرز جوانب القصور في أنظمة التعليم العالي في البلاد العربية خاصية النمطية وتتجلى هذه النمطية فيما يلي:
 - الخطط والمناهج الدراسية والسنوات الدراسية والساعات المعتمدة موحدة لجميع الطلبة.
 - الدراسة منتظمة لجميع الطلبة وتقتضي الحضور أو المواجهة الصفية والانتظام الكامل في الدراسة وهي دراسة نهائية.
 - اقتصار الدراسة الجامعية على الطلبة من الفئة العمرية (18-22).
 - مؤسسات التعليم العالي مؤسسات حكومية تتقاضى من الطلبة رسوما دراسية.
 - متطلبات النجاح والتخرج موحدة لجميع الطلبة في جميع الكليات والبرامج الدراسية.

- الثنائية والازدواجية.
- **التصلب والجمود والشكلية:** إن أنظمة التعليم العالي في البلاد العربية بحكم نشأتها ونتيجة لاعتمادها على النماذج الغربية المستوردة والمنسوجة فإنها تعاني من التصلب والجمود والشكلية سواء في هيكلها وبنائها التنظيمية، أو في محتوى برامجها ومناهجها أو في الطرق والوسائل والإجراءات التي تعتمدها، ولذلك فإن هذه الأنظمة تتصف بالمحافظة والتقليدية وانعدام المرونة.
- انعدام الموازنة أو الموازنة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات خطط التنمية الوطنية.
- المركزية في صناعة القرارات.
- الاختلال أو عدم التوازن في الوظائف التي تضطلع بها مؤسسات التعليم العالي.
- الافتقار لأنظمة المتابعة والتقييم.
- التبعية العلمية للجامعات الأجنبية.
- عدم التوازن بين الجوانب الكمية والكيفية (بين كمية أعداد الطلاب ونوعية وجودة التعليم الجامعي).
- **عدم توفر البيانات والمعلومات والإحصاءات:** إن الظاهرة الملفتة للنظر في هذا المجال هو عدم توفر البيانات والمعلومات والإحصائيات في غالبية البلاد العربية، والمتعلقة بأعداد السكان وفئاتهم ومستوياتهم الثقافية وأعداد الطلاب واحتمالات نموهم والاحتياجات المختلفة للقوى العاملة والتوقعات السكانية إلى آخر ما هنالك من بيانات وإحصائيات تشكل عائقا كبيرا في طريق التخطيط العلمي لأنظمة التعليم العالي.
- التفاوت في مستوى ونوعية البرامج والنشاطات والخدمات التربوية.
- التنوع في التقاليد الجامعية.
- الحداثة في إنشاء الجامعات العربية.
- عدم التناسق أو الترابط ما بين سياسات التعليم والتدريب الجامعي وبين سياسات التوظيف في الأجهزة والمؤسسات العامة والخاصة، وهذا يؤدي إلى بروز ظاهرة البطالة المقنعة بين الخريجين والتي يقوم البعض بتفسيرها كمؤشر على ظاهرة الإهدار في التعليم الجامعي.
- انخفاض معدلات الاستثمار للموارد البشرية.
- **ضعف الكفاءة الداخلية وضعف الكفاءة الخارجية:** وتتجلى هذه الظاهرة من خلال الاختلال القائم بين مخرجات الجامعات في البلاد العربية وبين متطلبات خطط التنمية، ولقد ترتب على هذا الاختلال بروز ظاهرة البطالة الظاهرة والمقنعة للخريجين من هذه الجامعات، وإذا سلمنا بأن التعليم الجامعي هو

استثمار في رأس المال البشري أدركنا حجم الإهدار البشري والمادي المترتب على ظاهرة تدني الكفاءة الخارجية للجامعات في البلاد العربية.

- عدم فاعلية الأجهزة التي تقوم بدور التوجيه والإرشاد الطلابي.

- تصلب أنظمة الامتحانات. (الخطيب، 2003، ص 101-113)

1.6.1 البحث العلمي: إن النمو الحقيقي للمنظومة الجامعية يفترض أن توجد في بنياتها فضاءات تنتمي فيها البحوث العلمية حول المعارف المختلفة وتتكاثر فيها الدراسة حول المحيط الاجتماعي والاقتصادي الوطني والجهوي، فهناك تفاعل ودينامية عضوية بين المؤسسة الجامعية وبين نشاط البحث العلمي على مستوى تركيبته البنيوية وعلى مستوى منتوجه وإشعاعه. (منشورات المنظمة الإسلامية للثقافة والعلوم والثقافة إيسيسكوا، 2008، ص 71)

2.6.1 البحث العلمي في الوطن العربي: أما إذا استعرضنا أنشطة البحث العلمي التي تجرى في إطار التعليم العالي العربي لوجدناها من أضعف الأنشطة الجامعية، وهناك أسباب كثيرة وراء ذلك من أهمها:

- غياب الاقتناع الحقيقي بالعلوم الأساسية والتطبيقية لدى الكثيرين كوسيلة لحل المشكلات الاجتماعية.

- ضعف الأطر القانونية والمؤسسية والتشريعية التي تشجع على البحث وتدفع عجلة التطور القومي في البلاد العربية.

- ضآلة الاستثمار في البحث العلمي.

- يضاف إلى ذلك قلة الكفاءات القادرة على البحث وعدم وجود سياسات واضحة وعدم توفر قاعدة بيانات وعدم التفاعل الإيجابي بين البحث ومؤسسات الإنتاج، ونقص التدريب على البحث العلمي ومناهجه.

- وبما أن البحث العلمي يعتبر هو الجزء الخلاق والمبدع في العمل الجامعي فإن الباحث العربي يواجه التخلف الشديد بحيث لا يجد مراكز الأبحاث ولا المختبرات ولا المراجع الضرورية ولا المكتبات الغنية بالكتب والمراجع الضرورية ولا المجالات العلمية الصادرة باللغة العربية، فهذا التخلف العلمي يؤدي بالباحث إلى العزلة العلمية فيشعر بأنه مفصول عن التطورات العلمية والنظريات الحديثة. (فريدي، 2008، ص 24-25)

3.6.1 معوقات البحث العلمي:

- الأساليب التربوية التقليدية السائدة في المؤسسات التعليمية التي لا تدرب الطالب على الطرق العلمي للبحث.
- ضعف الإنفاق على البحث العلمي.
- قلة الكوادر البشرية المؤهلة.
- ضعف التعاون الداخلي والخارجي لتعزيز التعاون في مجال البحث العلمي.
- ضعف قواعد البيانات والمعلومات وصعوبة الحصول عليها. (الربيعي، 2008، ص 508-509)

4.6.1 الحرية الجامعية: إن أخطر التحديات التي واجهتها جامعاتنا منذ نشأتها وحتى الوقت الحاضر هي صعوبة ترسيخ مبدأ الحرية الأكاديمية في أداؤها العلمي والإداري، وبذلك فقدت الجامعات العربية جوهر وجودها وتحولت من جامعات ينبغي أن تقوم على التفكير والنظر وإشاعة البحث عن الحقيقة إلى مجرد ظاهرة جامعية، ولكن الجوهر والغرض الذي قامت كل هذه الأمور من أجل تحقيقه ضعيف أو يكاد أن يكون مفقودا. (الملاح، 2013، ص 17-44)

5.6.1 الحرية الأكاديمية: تعني أن يتمتع أفراد المجتمع الأكاديمي بالحرية الكاملة في تداول المعرفة وهو بذلك يتطلب عدة أركان أخرى يركز عليها، منها أن يكون لأعضاء هيئة التدريس الحق في اختيار ما يقومون بتدريسه لطلابهم دون أن يكون لأي سلطة إدارية أو سياسية الحق في التدخل في مضامين تلك المقررات، بل يكون للطلاب أيضا الحق في إبداء آرائهم والاعتراض أو الموافقة على ما يدرسونه. (صابر، 2007، ص 60)

والحرية الأكاديمية: تعني حرية الجامعة والأساتذة والطلبة في مدى تتبع الحقيقة والمعرفة دون قيود أو معيقات، وهي حرية الأساتذة والطلبة في الجامعة في أن يناقشوا الموضوعات التي يتناولونها في حجرات الدراسة وأن يعرضوا وجهات نظرهم في المسائل التي تختلف فيها وجهات النظر، بشرط أن يتيحوا معالجة مماثلة لوجهات النظر المختلفة عن وجهات نظرهم، وبهذا فالحرية الأكاديمية تتعلق بالجامعة والأساتذة والطلبة في التمتع المسؤول للحقيقة والمعرفة والتعامل معها دون قيد أو شرط من قبل سلطة خارجية لتصل بالتعليم إلى تشجيع البحث عن المعرفة والحقيقة، وتأتي أهمية الحرية الأكاديمية من الاعتقاد بقيمة المعرفة وأهميتها في المجتمع، إن الحرية الأكاديمية في الجامعة هي تلك الحرية التي تنطلق من مصلحة الجامعة

ومصلحة المجتمع وتمارس بروح من التفاهم والتنظيم والتدبير لأن الحرية والسلطة مفهومان ضروريان للمجتمع. (النل وآخرون، 1997، ص 491-500)

7.1 تحديات التعليم الجامعي: هناك العديد من التحديات التي تقف في وجه التعليم العالي من بينها:

- الكم الضخم من الكتب والمناهج والوسائل المتكدسة بكل من ألفوها وألّفوها وتعودوا وجمدوا عليها ولم يقوموا بعملية تطوير هذه المناهج.
- مواجهة الأفكار القديمة المتوافرة ومردديها الذين بنوا لها التصورات والمنطق ولم يكلفوا أنفسهم حتى مجرد التجريب والاختبار لها دون النظر إلى الواقع الاجتماعي الذي يعيشه المجتمع.
- بدائية البحث في بعض المواقع وعدم تواصله أو تكامله أو جديته أو حتى مجرد فهمه واستيعابه.
- قصور الإمكانيات المادية والتمويل اللازم للنهوض بعملية البحث العلمي ومواكبة تحديات العصر.
- الأفكار والقيم الاجتماعية الهابطة والمحيطة بالمتعلمين بداية من مراحل التعليم الأولى.
- اعتماد عملية التخطيط والتنظيم الإداري الفعال والكفاء عند إجراء عملية التحديث ومراقبة هذه العملية إدارياً. (العبادي والطائي والأسدي، 2007، ص 37-38)

كما تواجه التعليم الجامعي العديد من التحديات الداخلية والخارجية والمقصود هنا بالتحديات الداخلية تلك العوامل التي تتعلق بالمؤسسة الجامعية ذاتها، وتشمل عوامل مثل الزيادة الكمية المضطربة في عدد طلاب المرحلة الجامعية الأولى ونقص أعضاء هيئة التدريس وكذلك نقص المكتبات والتجهيزات والمعامل والإنشاءات الجامعية وغيرها، وإذا كانت التحديات الداخلية تنتج عن متغيرات مرتبطة بالمؤسسة الجامعية ذاتها فهناك تحديات خارجية ترتبط بما يواجهه المجتمع بأكمله من تحديات وتقع على الجامعات مسؤولية التصدي لهذه التحديات، على اعتبار أنها من المؤسسات الاجتماعية التي يتوافر لها من الكفاءات العلمية والفكرية ما يمكنها من القيام بهذا الدور، إلا أننا يجب أن ننتبه إلى أن الجامعات لا تستطيع أن تسهم إسهاماً فعالاً في التصدي للتحديات الخارجية إلا إذا نجحت في التصدي للتحديات الداخلية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على كفاءتها الداخلية، وبالتالي على قدرتها على مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع المحيط بها. (الهالي، 2007، ص 35-36)

وتشير كلمة التحدي إلى أزمة تتجم عن شيء جديد يأخذ صفة المعاصرة لحين ظهور غيره يولد الحاجة لدى المجتمع الذي يندفع بها نحو التغلب عليه، وتتطلب تغييراً شاملاً في شتى مناحي الحياة وخاصة التربية ومناهجها، ونظراً للمتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي طرأت مؤخراً والتي انعكست آثارها على التعليم العالي كان لا بد للجامعة أن تتكيف مع الواقع وتتطور مع أحداث هذه المتغيرات

الفصل الثالث: معوقات انفتاح الجامعة على المحيط وأهم الحلول لذلك

والدور المتغير للجامعات ومؤسسات التعليم العالي كافة يدعو إلى القول بوجود تحديات تواجه التعليم العالي، وعند النظر في أنواع الأزمات التي تشير إليها هذه الأدبيات كانت الأزمة المالية في المرتبة الأولى تلتها أزمة ثقة المجتمع ثم أزمة المناهج وأزمة الجمود وأزمة التنوع وأزمة القيادة والإدارة والتنظيم، ومجمل هذه التحديات التي تواجه التعليم العالي تتمثل فيما يلي:

- النمو الكبير في أعداد الطلبة المسجلين بنسبة أعلى من نسبة نمو المصادر التمويلية.
 - ظهور أفكار جديدة حول التعليم والتعلم بما فيها تلك الأفكار الناجمة عن أثر التكنولوجيا.
 - التغيرات في المناهج.
 - المنافسة بين الكليات والجامعات من جهة والمؤسسات البديلة من جهة أخرى.
- ويمكن إجمال بعض تحديات أو مشكلات الجامعة العربية فيما يلي:
- نقص الإمكانيات البشرية التي تمكنها من استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة والناجحة عن تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم بصفة عامة والجامعي تحديداً.
 - نقص الإمكانيات المالية مما أدى إلى تخلف بعض الجامعات العربية.
 - تتسم خطة ومناهج الدراسة في كثير من الجامعات العربية بالنمطية وعدم المرونة بالإضافة إلى أن المقررات الدراسية غير مترابطة وغير مرتبطة بالبيئة.
 - اعتماد مجموع درجات الطلبة في شهادة الثانوية العامة كمعيار وحيد وأساسي للقبول وتوزيع الطلبة على التخصصات.
 - تدني مستويات الأداء الجامعي فلا زال الكثير من الجامعات العربية تعتمد في أساليب التدريس بها على طريقة الإلقاء أو التلقين من جانب الأستاذ الجامعي.
 - افتقاد كثير من الجامعات العربية إلى نظم الاختبار والقياس والتقويم التي يستطيع بها الأستاذ الجامعي الحكم على مستوى استيعاب الطلبة ومدى استجابتهم وتفاعلهم مع المقررات الدراسية.
 - تخصص كثير من الدول نسبة لا بأس بها من ميزانياتها لخدمة البحث العلمي أما في الدول العربية فلا نجد إلا نسبة ضئيلة جداً من ميزانية كل دولة لأغراض البحث العلمي وهذا في حد ذاته يعطل خطط التنمية في الدولة ويسبب قصوراً في مجالات البحث العلمي.
 - الخصومة بين مؤسسات التعليم الجامعي ومؤسسات الإنتاج الحكومية والخاصة بين البحث والتطوير.
 - تتخذ وظيفة خدمة المجتمع في الجامعات العربية طابعاً شكلياً ورمزياً وقد يرجع ذلك كله إلى قلة الوعي والبعث السياسي والاجتماعي لدى مؤسسات التعليم الجامعي.

- ضعف التكامل والتنسيق بين الجامعات العربية وغياب نظم ومعايير تقييم الأداء لمؤسسات التعليم العالي لضمان جودة مخرجاتها.
- اعتماد التعليم الجامعي في بعض الدول العربية على نظم التعليم الجامعي الأجنبية التي لا تتناسب في مضمونها مع اهتمامات وميول الطلبة في الدول العربية.
- تزايد أعداد الطلبة المتخرجين من الكليات النظرية في الجامعة مع حاجة المجتمع العربي إلى المتخرجين من الكليات العلمية لارتباط ذلك بحاجات ومتطلبات التنمية في هذا المجتمع. (حسان ومجاهد والسيد علي، 2008، ص 15-49)

1.7.1 أهم مشكلات وتحديات التعليم الجامعي: نجد:

- لا توجد سياسات تعليمية مرسومة ومكتوبة ومحددة تنطلق منها استراتيجيات التعليم العالي قصيرة المدى وطويلة المدى.
- قلة التأهيل التربوي عند كثير من القيادات في التعليم العالي ولاسيما أعضاء هيئة التدريس مما سبب قلة فهم لوظائفهم ومهامهم التعليمية التربوية.
- قلة إسهام الجامعات في التنمية الثقافية والفكرية وتوجيه الشباب التوجيه العلمي والثقافي من خلال برامج التعليم الحديثة.
- قلة تحقيق هدف خدمة المجتمع في مجالات العلم والمعرفة والثقافة وتأهيل المواطنين المستمر.
- قلة التوازن بين خصائص ومهارات ومخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل وقلة قدرتها على التطور.
- بطء التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي وغيرها من المؤسسات التعليمية والتربوية. (الأسدي، 2013، ص 31-32)

2.7.1 إشكاليات منظومة التعليم الجامعي:

- طغيان الجو البيروقراطي الإداري بقوانينه وبنظمه ولوائحه ومجالسه بل وتحكمه في رسالة الجامعة تعليميا وتعلما وبحثا وخدمة.
- التآكل في استقلالية الجامعة التي تعتبر أداة لأداء رسالة الجامعة في القيام بدور قيادي في تطوير المجتمع.
- مشكلات المناهج من بين ما يكثر الحديث عنها هذا إلى جانب التركيز على الكتب المقررة وجمود نظم الامتحانات والاستغراق المهدر للوقت في عمليات رصد الدرجات.

- غلبة منهج التلقين والحفظ في أسلوب التعليم والتعلم ومع ذلك فإنه من الضروري أن تهتم الجامعات بتنمية التفكير التحليلي والناقد ومختلف المناهج والمقاربات العلمية والتنظيرية والتفسيرية.
- الشكلية والافتراضية في البحوث الجامعية بديلا عن إنتاج المعرفة الجديدة والمتجددة وتوظيفها باعتباره المعيار الحقيقي لرسالة الجامعة حاضرا ومستقبلا ودوما.
- جوانب القصور والتخلف في أنظمة التعليم العالي في البلاد العربية والتي أدت إلى إعاقة نموه وتطوره وحدت من كفايته وفعاليته وجودته ومن أهمها:
 - تبني نماذج مستوردة وتطبيقها دون مواءمة أو تكييف لطبيعة المجتمع العربي وذاتيته الثقافية مما يؤدي إلى تشويه تلك الأنظمة وتحويلها إلى تجارب بعيدة عن أرض الواقع ومتطلباته وحاجاته.
 - النمطية التي تتمثل في الخطط والمناهج الدراسية والسنوات الدراسية والساعات المعتمدة الموحدة لجميع الطلبة واقتصار الدراسة الجامعية على الفئة العمرية (18-25) واعتبار شهادة الدراسة الثانوية العامة المعيار الأول للقبول في الكليات المختلفة.
 - التصلب والجمود والشكلية في هياكل المؤسسات وبنائها ومحتوى مناهجها أو الوسائل التي تتبناها.
 - اختلال التوازن في الوظائف التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي حيث تركز على التدريس وتهمل البحث العلمي.
 - غياب المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات خطط التنمية نتيجة الضغوط السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تخضع لها سياسات القبول في الجامعات. (زاهر، 2006، ص 29-32)

3.7.1 العوامل المعوقة للتعليم الجامعي:

- جمود المناهج وطرق التدريس وتجزئة المعرفة دون محاولات لتكاملها أو عبور حدود التخصصات في الدراسات البيئية والدمجة وغلبة التفكير الاتباعي المسابير والإفراط في الإعارات وعدم تجديد المكتبات وتطويرها إلى غير ذلك مما يؤثر في جودة التعليم.
- انخفاض الموازنات المخصصة للبحث العلمي على المستوى العام.
- من بين أهم الانتقادات عدم مواءمة مخرجات التعليم الجامعي لاحتياجات سوق العمل كما لو كانت هي وحدها أهم عوائد التعليم دون النظر إلى موقع التعليم وتفاعله مع السياقات التاريخية والمنظومات المجتمعية الأخرى، وكأنما التعليم الجامعي مسؤول وحده عن عدم كفاءة الخريجين وانتشار البطالة دون النظر إلى ضعف الاستثمارات والاختلالات في سوق العمل. (أحمد السيد وعمار، 2002، ص 253-256)

4.7.1 معوقات التطوير الجامعي: من بينها:

- إن المناخ الجامعي في كثير من الجامعات العربية لا يهيئ للتطوير كي يحدث ولا يدعمه إن حدث وذلك لتوفر معوقات كثيرة.

- إن المنحنى البياني للتطوير في كثير من الجامعات العربية غير مضطرد.

- يرتبط التطوير الجامعي في كثير من جامعاتنا العربية بأفراد هم أصحاب المبادرة وليس في هذا عيب، ولكن المشكلة في جامعاتنا العربية بعضها أو كلها أن الفكر المؤسسي غائب عنا فلا بد لأصحاب التطوير أن يظلوا في موقع القرار حتى يأخذ التطور مجاله.

- يتسم التطوير في بعض الجامعات بأنه إما شكلي أو جزئي أو كلاهما فلا يزيد الأمر أحيانا عن زيادة الساعات التدريسية لمقرر ما أو نقل مقرر مكان آخر أو تشعب قسم كبير أو غير ذلك من الشكليات التي تتناول التطوير كعمل جزئي، وليس كليا صادرا عن رؤية مستقبلية لخطط طويلة المدى شاملة الأبعاد.)
أحمد السيد وعمار، 2002، ص 253-256

2. الحلول الخاصة بعائق المناهج:

1.2 التعديل على مستوى المناهج:

1.1.2 تطوير مناهج التعليم الجامعي: هناك العديد من المبررات تدعو إلى أهمية تطوير التعليم الجامعي حتى يتمكن من مواجهة متغيرات العصر أهمها:

- تعرض المجتمع لمتغيرات متسارعة فرضت على التعليم الجامعي العمل على تزويد طلابه بالمهارات اللازمة للتعامل مع هذه المتغيرات من خلال مناهج متطورة تساعد في تحقيق هذا الهدف.
- ثورة المعلومات المتنامية أدت إلى تقادم المعرفة بسرعة كبيرة الأمر الذي يتطلب مراجعة محتوى المناهج الجامعية وتحديثها من حين لآخر.
- مناهج التعليم الجامعي الحالية لا تعكس مشكلات المجتمع.
- تسابق معظم الدول المتقدمة والنامية في تطوير مناهج التعليم الجامعي لملاحقة المتغيرات السريعة في شتى المجالات.
- المناهج الدراسية لا تزال تقوم على حشو الذاكرة والبعد عن ربطها باحتياجات المجتمع، وأدى إلى تخريج أفواج من المتعلمين يتدفقون كل عام لينضموا إلى طابور البطالة، حيث لم تنتج لهم المناهج الدراسية بالجامعة الفرصة الحقيقية للتعليم بسبب كثرة المقررات من ناحية والاعتماد على الدراسة النظرية من ناحية أخرى.

- اعتماد المناهج بالجامعات على الدراسة النظرية وقلة الأجهزة الحديثة بالمعامل الطلابية في معظم الأقسام أو الكليات العملية لعدم توافر الإمكانيات المادية اللازمة لإمداد الكليات بهذه الأجهزة العلمية.
- تطوير المناهج الجامعية طبقاً للمتغيرات العالمية والتقنيات التربوية وتكنولوجيا التعليم تساهم في تطوير التعليم الجامعي من حيث تحقيق أهدافه ومواكبته لمتغيرات العصر.
- الانفجار المعرفي المتسارع لمختلف العلوم أدت إلى صعوبة تحديد ما يدرسه الطلاب بالجامعات الأمر الذي يتطلب تطوير مناهجها لإعداد إنسان قادر على التعامل مع هذا الكم الهائل من المعلومات بأسلوب علمي. (حامد وزيدان والبحيري، 2008، ص 55-56)

2.1.2 إدخال التعليم التجريبي في المقررات الدراسية: هناك طريقتان أساسيتان لجعل التعليم التجريبي جزءاً مكملًا في تصميم المقرر الدراسي تتضمن الأولى توفير الفرص للتجربة على شكل تجارب عملية متماسكة ومخطط لها مسبقاً، وهذا سوف يعمل على تطوير المهارات خلال البيئة المحكمة للجامعات، أما الثانية فهي إعطاء الطلبة الفرصة للتعلم من التجربة من خلال بيئة حقيقية في موقع العمل وفي كلتا الطريقتين فإن مفتاح التعلم الفعال هو الدعم المقدم للطلاب من أجل التعلم من التجربة وربط الأحداث الناجمة عن التجربة بالأفكار والنظريات التي تفسرها.

- الزيارات الميدانية: تعمل على ربط العمل في الجامعة بالعمل في المحيط الطبيعي إذ أن الزيارات الميدانية هي أن يعمل التأثير البصري والطبيعي للمحيط على إنزال النظرية إلى الحياة الواقعية.
- مواقع العمل: تقدم مواقع العمل تجربة للطلاب عن بيئة العمل خلال فترة من الزمن فمواقع العمل عادة ما تعطي للطلبة أدواراً في المؤسسة يتم الإشراف عليها واختيارها، لنتيح لهم المشاركة بطريقة ذات معنى إن المؤسسة التي توفر مواقع العمل بحاجة لأن تكون قادرة على جعل الطالب مناسباً ومعداً بشكل مقنع لممارسة الدور الموكل إليه، فيما تكون الجامعة بحاجة إلى ضمان الموافقة الكاملة من هذه المؤسسة في مساعدة الطالب على اكتساب الخبرة العملية المناسبة مع الإرشاد الضروري. (عطا، 2011، ص 150-154)

2.2 الإشكاليات والعوامل الحاكمة في تطوير التعليم الجامعي: وتتضمن ما يلي:

- ضرورة إحداث تغييرات نوعية في منظومة التعليم بعامة والتعليم الجامعي خاصة بما تفرضه طبيعة التحولات الحضارية في عصر العولمة، وما ارتبط بها من الثورات المعرفية والاتصالية والتي تشكل أيديولوجية النظام التعليمي وتحدد سياساته ومواصفاته في مختلف جوانبه المؤسسية.
- التحول إلى المعطيات الرأسمالية في التنمية والذي اقتضى جملة التغييرات الهيكلية في الاقتصاد ويفتضي ذلك تعرف انعكاسات هذا التحول على أوضاع التعليم بعامة والتعليم الجامعي خاصة هذا فضلا عن تنامي دور القطاع الخاص في توفير الخدمة التعليمية، وما قد يحدث من تقلص لدور الدولة في بعض مسؤولياتها الخدمية بما فيها المنظومة التعليمية.
- تأكيد أهمية السرعة في الإنجاز وفي متابعة تطورات العصر وبخاصة في الجوانب المعرفية والقدرة على التكيف الذكي وهذا يعني التناغم مع الذكاء الإنساني الحديث، ويعني أيضا أكبر قدر من التوظيف لنظم المعلومات في إدارة العملية التعليمية ومضامينها ووسائلها.
- التطور والتحديث للمنهجيات والأسس العلمية لتكوين الأنساق الفكرية والمعرفية والاهتمام باقتحام الفكر للمجهول في تطور الأحداث والاتجاهات إلى جانب الدخول عن طريق المعلوم.
- التغيير في مفهوم الميزات النسبية والتنافسية المتمثل في الرصيد المعرفي والقدرة على توظيفه وإنتاج معارف جديدة وانعكاس هذا التغيير على التشكيلات الاجتماعية داخل المجتمع. (أحمد السيد وعمار، 2002، ص 234-235)

3.2 تطوير التكوين الجامعي: لتطوره لابد من القيام بما يلي:

- ### 1.3.2 في مجال الأهداف: ينبغي على معدي مناهج التكوين قبل أن يخططوا لوضع أهداف التكوين بالجامعة أن تكون لديهم صورة إجمالية عن الوسط الذي سيندمج فيه متخرجوها عند نهاية تكوينهم، وذلك من خلال تحليل خصائص الوسط الذي سيتوجه إليه الطلبة بعد تخرجهم منها انطلاقا من هذه المعطيات تحدد أهداف التكوين بالجامعة تحديدا واضحا وقابلا للتحقيق والقياس.
- ### 2.3.2 في مجال البرامج: يجب إثراؤها وإعادة النظر فيها من طرف فريق من المختصين بمشاركة أطر من مؤسسات التنمية الوطنية، كما يجب وضع إستراتيجية جديدة لتنظيم التدريبات الميدانية من خلال إجراء المزيد من الدراسات الميدانية حول هذا الموضوع لمعرفة سلبيات التدريب العملي وإيجابياته لأن التدريب الميداني يسمح بالتطبيق العملي للمعارف والمعلومات والمهارات النظرية ويعتبر الأداة

التقويمية لها، وبالتالي فهو يعتبر الركيزة الأساسية لربط ما تم تعليمه في الجامعة بالممارسة الميدانية. (بوعبد الله ومقداد، 1998، ص 131)

3.3.2 الديمقراطية والتعليم العالي: تعني ديمقراطية التعليم تكافؤ فرص التعليم للجميع دون تحيز أو تعصب لأحد وهذا حق لجميع المواطنين، ولا بد من توضيح العلاقة التي تربط التعليم العالي بالديمقراطية إذ تتدخل الديمقراطية بتفاصيل التعليم العالي من حيث الإدارة والبنية والمخرجات والمناهج وفرص التعليم.

ولمخرجات التعليم العالي شأن آخر فلا يوجد موازنة بينها وبين حاجات سوق العمل فينتج عن ذلك مشكلة البطالة في كثير من التخصصات هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن بعض التخصصات التي تعتبر راقية ينخرط فيها طلبة ينتمون إلى فئات اجتماعية معينة وليست المناهج بعيدة عن هذا الأمر، فيلاحظ ندرة إن لم يكن انعدام المناهج والمواد الدراسية التي تتضمن مواضيع لها علاقة بالديمقراطية، إن القيادة الديمقراطية تسهم في تعزيز أخلاقيات المهنة الجامعية وكذلك فإن تعزيز المبادئ الديمقراطية وتفعيلها في مؤسسات التعليم العالي يسهم في تطوير المجتمع وازدهاره. (مريزيق وفقية، 2008، ص 46-48)

4.3.2 تطوير العملية التعليمية:

• الطالب:

- مراجعة شروط القبول للمرحلتين بصفة دورية.
- العناية بنشاط الإرشاد المهني لطلاب المرحلة الجامعية ومساعدتهم في اختيار التخصص.
- العناية بنشاط الإرشاد الأكاديمي للطلاب.
- متابعة ومراجعة نظام تقييم التحصيل الدراسي للطلاب في كل مادة أو مقرر.
- دراسة اتجاهات الطلاب نحو العملية التعليمية قبل التخرج.
- مساعدة الطالب في الحصول على عمل ودراسة أسباب البطالة وخفض معدلها بين الخريجين.
- دراسة آراء جهات التوظيف في نوعية ومستوى خريج الجامعة في جميع التخصصات لتحديد جوانب النقص في المهارات والعمل على معالجتها وتصحيحها.

• عضو هيئة التدريس:

- وجود نظام الاختيار المتميز فالمعدل التراكمي بمفرده ليس مقياسا كافيا.

- متابعة أوضاع المعيدين والمحاضرين والتأكد من سرعة التحاقهم بالدراسات العليا.
 - التزام المعيدين والمحاضرين بالخط الأكاديمي المرسوم من قبل القسم سواء بالنسبة للتخصص أو الجامعة.
 - تطوير قدرات عضو هيئة التدريس عن طريق المشاركة في المؤتمرات والندوات والدورات المتخصصة.
 - تكوين مجموعات بحثية متخصصة داخل الأقسام العلمية.
 - مراجعة نظام ترقية أعضاء هيئة التدريس.
- **الكتاب والمكتبة:**

- استخدام أحدث الكتب والمراجع والدوريات في المقررات الدراسية والعمل على تحديثها كلما تقدمت.
 - تطوير نوعية أوعية المعلومات في المكتبة من الكتب والدوريات والفهارس... وغيرها.
 - توفر إمكانية الاتصال بقواعد المعلومات المحلية والإقليمية والدولية.
- **المنهج الدراسي:**

- مراجعة وتطوير المنهج الدراسي للقسم والتخصصات الفرعية فيه (إن وجدت) كل 4 - 5 سنوات.
- مراجعة محتويات المقررات الدراسية بصفة دورية لتحديثها.
- احتفاظ القسم بملف خاص لكل مقرر لمتابعة ما يجري على المقرر من تعديلات.
- مقارنة ما يدرس في كل مقرر بما يدرس في الجامعات المتميزة مع التأكد من احتواء كل مقرر على البعد البيئي للمجتمع.
- هل أهداف وهيكل المنهج الدراسي ومحتوياته تشكل المهارات المطلوبة في سوق العمل.
- هل لدى الجامعة خطة لغرلة المناهج بصفة دورية لغرض التعديل والتطوير والدمج والإلغاء أو إنشاء تخصصات جديدة. (الترتوري وجويحان، 2006، ص 97-103)

5.3.2 تطوير البحث العلمي: وذلك من خلال:

- تجهيز المعامل والمختبرات والورش بأحدث المعدات والتقنيات المتطورة وصيانتها دوريا.
- تعيين فنيين ومساعدى باحثين أكفاء لمساعدة أعضاء هيئة التدريس في إنجاز أبحاثهم.
- دعم البحوث المبتكرة التي تفتح آفاقا علمية أو تطبيقية جديدة ووضع نظام لمنح جائزة أفضل بحث. (الترتوري وجويحان، 2006، ص 101)

6.3.2 الربط بين البحث العلمي ومشكلات المجتمع: تقتضي متطلبات مجتمع المعرفة الربط بين البحث العلمي داخل الجامعات وبين المشكلات الواقعية في المجتمع، من منطلق أن المجتمع المعافى هو الذي يطور نفسه بنفسه وهذا الأمر يمكن أن يتم بالطرق التالي:

- توجيه البحث العلمي نحو دراسة المشكلات الواقعية وهذا يتم عبر التخطيط في مجالس الأقسام العلمية في مؤسسات التعليم العالي.
- الربط بين مراكز البحث العلمي في الجامعات وبين مؤسسات المجتمع المختلفة.
- تمويل المشروعات البحثية بعد ربطها بجودة الأداء البحثي وذلك يؤدي في الوقت نفسه إلى تطوير جودة الأداء المزوج كما يؤدي إلى تمويل التعليم العالي وتأمين جودة البحث العلمي فينتج من هذا التفاعل تنمية المجتمع والاقتراب نحو المعرفة.
- إقامة وإنشاء قنوات لتفعيل الاستفادة من حصيلة البحث العلمي وذلك هو النتاج الطبيعي للربط بين مراكز البحث العلمي ومؤسسات المجتمع.
- منع إجراء البحوث التخصصية التي تحتاجها المنشآت ومؤسسات المجتمع لتطوير أدائها أو صناعاتها ومنتجاتها، فذلك مهمة أصيلة للمراكز البحثية في الجامعات بمعنى يجب على مؤسسات المجتمع لتطوير منشآتهم وإجراء بحوثهم أو لتحقيق جودتها الرجوع إلى الجامعات.
- تسويق البحوث العلمية لربطهم دائما بمعالجة مشكلات المجتمع فيسهم ذلك في تحقيق التطوير الدائم للمجتمع. (إبراهيم، 2013، ص24-25)

4.2 الحلول المستقبلية للتحديات التي تواجه التعليم العالي في الوطن العربي:

- الارتقاء بالمستوى الأكاديمي للخريج وتشجيع التعلم الذاتي وزيادة اعتماد الطالب على نفسه وعلى المطالعة لتنمية قدراته على التحليل والابتكار واكتساب المعارف وترك أسلوب المحاضرة والتلقين وتنويع الأساليب بحيث يكون الطالب محور التدريس.
- زيادة فعالية البحث العلمي في ضوء التدفق التقني والتراكم المعلوماتي الهائل المتسارع.
- ربط التعليم العالي بمتطلبات التنمية وسوق العمل بحيث تكون مخرجات التعليم العالي ضمن تخطيط مسبق يلبي احتياجات المجتمع من الأيدي العاملة الماهرة والمدرية.
- تحفيز أعضاء هيئة التدريس على التفاعل مع مؤسسات الإنتاج والخدمات في المجتمع والسعي لربط الرسائل الجامعية بقضايا المجتمع ومشكلاته.

- العمل على تحقيق المزيد من التعاون والاتصال بين مؤسسات التعليم العالي من أجل تبادل الخبرات والمشاركة في المواد المتاحة وتبادل الطلاب والأساتذة وكذلك العمل على زيادة فعالية التجسير بين المجتمع والجامعات.

- البحث عن مصادر إضافية أو بديلة لتمويل التعليم العالي.

- من هنا يتوجب على التعليم العالي أن يخرج من عزلته وأن يصغي إلى صوت المجتمع مطالبه وأن يحاور التحديات وذلك من خلال جهد فكري يحمله إنسان قادر على خدمة مجتمعه. (الترتوري وجويحان، 2006، ص 138-139)

ولكي تتمكن الجامعات في العالم العربي معايشة عصر العولمة والتعامل مع مفرداته التقنية فإن عليها أن تخوض عملية تغيير شامل وجذري، والتي أجملتها دراسة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على النحو التالي:

- القدرة على تقديم خدمات للمجتمع بترسيخ العلاقة مع قطاعات الإنتاج والخدمات وتوفير الفرص لمن لم يستطيعوا الالتحاق بالتعليم العالي لتلقي العلم وبالتالي نبذ نظم القبول المقيدة.

- أن تكون نظم وبرامج وآليات التعليم العالي مترابطة مع أهداف تنمية التخصص المهني والإداري والفني التي تستلزم أعلى مستوى من التدريب.

- تطوير وتعميق برامج وأنشطة البحث العلمي والدراسات المتقدمة بمؤسسات التعليم العالي والبحث عن التسهيلات والموارد اللازمة خارج الحدود. (فريدي، 2008، ص 19)

- تجديد التدريس والتعليم بتبني برامج دراسية جديدة تناسب الاحتياجات الجديدة وكذا التأكد على الترابط بين مجالات المعرفة المختلفة والقضاء على حالة التجزؤ والانعزالية.

- تطوير أساليب نقل وتحويل المعرفة من خلال التعاون بين الأقسام العلمية والمختصين في تقنيات التعليم واستثمار إمكانيات التقنيات الجديدة.

- التأكيد على ضرورة ارتباط التعليم العالي والجامعي بحاجة العمل في عملية مستمرة تخلق التكامل بينها ولذلك ينبغي التركيز على المقررات والأساليب التعليمية التي تنمي القدرات الفكرية للدارسين.

- إدخال البعد الدولي في مناهج ومقررات التعليم العالي وتوفير بيئة تعليمية يتوافر فيها سمات ومعطيات العولمة والعناية بالنوعية والجودة في كل عناصر العمل التعليمي والتأهيل المتميز

والمتكامل للأستاذ. (فريدي، 2008، ص 20)

5.2 معايير بالدريج أو القيم والمفاهيم الأساسية فيها: المتعلقة بالجامعة وهي:

1.5.2 القيادة: أي جامعة تعتبر مؤسسة متفردة بذاتها فإن لدى كل واحدة منها طريقة خاصة في فهم وتطبيق الأنظمة الإدارية أو طريقة معالجة قادة المؤسسة للقيم والتوقعات المتعلقة بالأداء غير أن كلا منها يعتمد مبدأ نظم القيادة الموزعة أو العامة أو المشتركة نفسه.

2.5.2 التواصل: يعد التواصل المباشر والفعال من أهم المؤشرات التي تظهر صحة المؤسسات وحيويتها فهو يتطلب مشاركة فعالة وصراحة وانفتاحا من قبل الأفراد من المستويات كافة.

3.5.2 أدوات الارتقاء بالنوعية: إن إحدى الصفات الأساسية لنموذج بالدريج هي سعة الأفق أو المرونة حيث إنه يسمح لكل مؤسسة أن تختار طريقته الخاصة لتحسين النوعية والجودة ومؤشرات الأداء التي تعكس رسالتها ورؤيتها المتفردة.

4.5.2 التركيز على الهيئة التدريسية والموظفين: يجب أن تهتم كل مؤسسة بموضوع الموارد البشرية بشكل عام، ومن ضمن هذه القضية عليها أن تعالج مسألة الإجراءات التي تتخذها المؤسسة لتأمين التدريب من أجل تحقيق التطور الوظيفي والتخطيط.

5.5.2 التخطيط الإستراتيجي: إن التخطيط الإستراتيجي هو أمر ضروري ولازم لأي مؤسسة ناجحة لأنه يوضح التوجه المستقبلي للمؤسسة.

6.5.2 دعم المجتمعات الرئيسية: على الجامعة أن تكون علاقات قوية ومشاريع شراكات مؤسسية مع مجموعات محلية وإقليمية ووطنية تهدف إلى تقديم الدعم الفعال لتلك المجموعات.

7.5.2 وضع تصور مستقبلي للعمل: إن تحليل الوضع الراهن هو جزء مهم من عملية وضع تصور مستقبلي للعمل إن التصورات التي يضعها المعنيون تسمح للمؤسسة بموازنة الأولويات بين الاحتياجات المستقبلية للجامعة والمعنيين فيها الداخليين والخارجيين. (تشارلز دبليو سورنس وجولي

أفيرست بوودايان م موين، 2006، ص 39-69)

ثانيا: العلاقة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل:⁽¹⁾

⁽¹⁾ملاحظة: في الفصل الرابع سنتناول بشيء من التوضيح طبيعة سوق العمل وماهيته خاصة سوق

العمل الجزائري.

1 . المعوقات الخاصة بعلاقة مخرجات الجامعة بمتطلبات سوق العمل:

1.1 هل هناك تعليم عالي؟: إن الجامعة اليوم تنتج بكثرة وبشكل عفوي وكذلك بدون فائدة ما دام أن الأغلبية العظمى من المتخرجين لا يجدون وظيفة في سوق العمل، وما دام كذلك أن البحث العلمي لم يجد بعد طريقه في المجتمع عموماً وباتجاه المؤسسات الاقتصادية على وجه الدقة هذا التكوين بدون توظيف مرتبط قبل أي حديث عن استيعاب أو عدم استيعاب سوق العمل للمتخرجين بطبيعة التكوين ذاته والتشتت الحاصل به والضعف في لغات التدريس والوسائل المادية وفي المحتوى وفي المناهج المتبقية (تقليدية ووضعية عموماً)، وفي نظام الانتقال وفي نظام التمييز بين التخصصات الذي أدى إلى الفصل التعسفي بين التخصصات في العلوم الإنسانية بشكل عام وتلك التخصصات المفتوحة على المهن الحرة وفي نوعية الأساتذة ونظام الترقيات الخاص بهم وفي ارتباط نظام التعليم العالي هذا -إلى حد معين- بنظام التعليم العالي الفرنسي (من حيث الشكل خاصة). (بوعشة، 2000، ص

(32)

2.1 الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وحاجات سوق العمل: فهناك شكوى مستمرة من ضعف مستوى الخريج خاصة في التخصصات التطبيقية وعلى الأخص التكنولوجية منها، هذا فضلاً عن الفائض الكبير في الخريجين في بعض التخصصات مثل أغلب التخصصات التجارية وعلم الاجتماع وخريجي الحقوق وغيرها، وعلى الجانب الآخر هناك ندرة من الخريجين الأكفاء في التخصصات الالكترونية والكمبيوترية الدقيقة، وهذه أحد الأسباب الجوهرية لتفاقم مشكلة البطالة بين خريجي الجامعة هذا بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بطبيعة نمو الاقتصاد. (عابدين، 2003، ص288)

3.1 أزمة المواءمة بين التكوين ومتطلبات سوق العمل: من مظاهر الاختلال في أنظمة التعليم العالي انعدام المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات خطط التنمية من العمالة الفنية المؤهلة والمدرية فالسياسات المعتمدة لقبول الطلبة في الجامعات لا تقرها احتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل بقدر ما هي محاولة لتوفير التعليم العالي بناء على الطلب المتزايد بغض النظر عن احتياجات سوق العمل ومتطلباته المهارية. (بن أسباع، 2013-2014، ص93)

4.1 أسباب عدم المواءمة بين المخرجات والاحتياجات: تعود مسألة عدم المواءمة لعدد من الأسباب

أهمها:

- عدم وجود معلومات دقيقة عن الاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

- معالجة مشكلة الزيادة الكبيرة في أعداد خريجي الثانوية بقبولهم في تخصصات قد لا يحتاجها سوق العمل.
 - نسبة الزيادة السنوية في ميزانية التعليم العالي غير متكافئة مع الزيادة المستمرة في أعداد الطلاب.
 - سرعة تغير احتياجات سوق العمل وبطء استجابة مؤسسات التعليم العالي لهذا التغير.
 - عدم إقبال العدد الكافي من الطلاب في بعض التخصصات العلمية والبرامج التطبيقية.
 - ارتفاع نسبة خريجي الثانوية في التخصصات غير العلمية.
 - أعداد كبيرة من الخريجين في العديد من التخصصات تفوق حاجة المجتمع إذ أن النمو السنوي للخريجين أكثر من نمو الوظائف الجديدة المتاحة.
 - حاجة خريجي الجامعة إلى تنمية بعض المهارات الأخرى غير التخصصية الملائمة لاحتياجات سوق العمل.
 - كما يوجد كذلك خلل جوهري بين سوق العمل ومستوى التنمية من ناحية وبين ناتج التعليم من ناحية أخرى ينعكس على ضعف إنتاجية العمالة واختلال هيكل الأجور بما في ذلك وهن العائد الاقتصادي والاجتماعي على التعليم، وتعبير عن هذه المقولة بوضوح وبساطة النسبة العالية للبطالة المتفشية في العالم العربي. (الربيعي، 2008، ص 170-173)
- 5.1 المواءمة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل:** يرى بعض الباحث أن التوسع التعليمي في الدول النامية وخاصة في الدراسات الجامعية والعليا قد أدى إلى وجود فائض في الخريجين عن حاجة سوق العمل، وإلى وقوع قسم كبير منهم في البطالة المقنعة عند توظيف أعداد منهم أكثر من الحاجة أو البطالة الظاهرة عند عدم استيعابهم في القطاعات الاقتصادية والإدارية إن أحد المرتكزات الفلسفية والمعرفية للمؤسسة التعليمية تنصب على إعداد وتأهيل أطر بشرية فاعلة ومتخصصة ملبية لاحتياجات المجتمع وقطاعات عمله وعلى مستوى القطاع التعليمي، ومن أسباب عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل: نذكر منها مايلي:
- انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي التي من مؤشراتنا تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية.
 - انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية ويتمثل ذلك في تخريج أعداد من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى. (بن نذير وبعليليش:

ديسمبر 2015، ص 18-19)

6.1 عزلة الجامعة عن محيطها السوسيو اقتصادي: تتجلى هذه العزلة بشكل واضح من خلال عدم اهتمام الجامعة بالإشكالات الفعلية التي يعاني منها المجتمع والاهتمام فقط بالوظيفة التدريسية والتكوينية دون الانفتاح على البيئة التي تتواجد فيها من خلال الإصغاء إلى اهتمامات مختلف الفئات الاجتماعية والاهتمام بمختلف الظواهر المجتمعية، فهذه العزلة تجعل من الجامعة الجزائرية بعيدة كل البعد عن الواقع الذي تتواجد فيه، وهذا يؤدي إلى قطيعة معرفية واجتماعية بينهما ما يتسبب في ضعف المردود والإنتاج المعرفي والمادي الذي تقدمه الجامعة في جوانبه القيمة والمهارية، وكذا تراجع جودة البحوث والدراسات وضعف الإسهام في التطوير المجتمعي، فالعزلة التي تطبع علاقة الجامعة الجزائرية بالمجتمع ومختلف مؤسساته تحرمها من أهم مصدر لتجديد أدائها وهو التفاعل الإيجابي مع قطاعات العمل والإنتاج المتجددة والمتطورة، وبذلك تفقد الجامعات قدرتها في توجيه النشاط داخل القطاعات الاقتصادية مكتفية بتخريج الآلاف من المتخرجين إلى سوق العمل دون مراعاة للاحتياجات الفعلية لهذه السوق.
(بن أسباع، 2013-2014، ص93)

7.1 خصائص مخرجات التعليم العالي التي يحتويها سوق العمل في الجزائر:

تتميز اليد العاملة المؤهلة وخصوصا مخرجات التعليم العالي التي يستقبلها سوق العمل بما يلي:

- تخريج عدد هائل من الطلبة متقلين بكم معرفي هائل لكن ناقصي الخبرة المهنية عند ولوجهم عالم الشغل.
- وجود فوارق بين المكتسبات العلمية وما هو مجسد في سوق العمل.
- عدم اهتمام الطالب بشكل عام بالتحصيل العلمي بقدر اهتمامه بالحصول على شهادة تؤهله للحصول على وظيفة مستقبلا.
- عدم إلمام الطالب بالمجالات المهنية التي يمكن أن تتناسب وتخصصه، وهذا ما يؤدي إلى التركيز على تخصصات معينة دون أخرى.
- صعوبة الاندماج في عالم الشغل نظرا لغياب مهارات الاتصال والقيادة من جهة وغياب المهارات المهنية من جهة أخرى. (وليد، أفريل 2016، ص78)

2. الحلول الخاصة بعائق علاقة مخرجات الجامعة مع متطلبات سوق العمل:

1.2 الموازنة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل: يعتبر التعليم والعمل عنصران متلازمان ولا بد من التوفيق بينهما قدر الإمكان لتحقيق الموازنة بين البرامج والتخصصات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل المستقبلية، ويؤدي الخلل في هذه المعادلة إلى هدر الإمكانيات المالية في تمويل تخصصات وبرامج لا ترتبط بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل وإيجاد بطالة مقنعة من خلال أعداد كبيرة من الخريجين الباحثين عن عمل في تخصصات غير مرغوب فيها، وبذا تكون عالية على المجتمع كما يلزم عدم الموازنة نمو غير متوازن مع متطلبات التنمية الشاملة، ولذا فإن الموازنة بين التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل ينبغي أن تنطلق من سياسات خطط التنمية بحيث يكون هناك رؤية واضحة عند المخططين للاحتياجات المستقبلية تمكن مؤسسات التعليم العالي من إعادة هيكلة وهندسة البرامج التعليمية وفقا للمنظور المستقبلي للدولة.

ينبغي الاهتمام بتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل من خلال:

- توفير الإحصائيات الدقيقة عن الاحتياجات الراهنة والمستقبلية لسوق العمل من الكفاءات والكوادر المتعلمة والمدرية.
- فتح برامج وتخصصات رصينة ومتواكبة مع متطلبات سوق العمل.
- تقليص التخصصات الأدبية والإنسانية والتركيز على التخصصات العلمية والمهنية التي يكون سوق العمل بحاجة ماسة إليها.
- دعم الطلبة والمؤسسات التي تقدم تخصصات علمية ومهنية مكلفة وتتوافق مع احتياجات سوق العمل.
- ربط الجامعات والكليات بمؤسسات الصناعة والإنتاج والخدمات التي تستفيد من مخرجات التعليم العالي حتى يكون هناك نوع من التكامل والتنسيق في إعداد الكفاءات المطلوبة وتزويدهم بالمهارات والكفايات اللازمة. (الربيعي، 2008، ص 596-632)

2.2 ربط الصلة بين الجامعة والمؤسسات لتوظيف الموارد البشرية: الاتصال بالجامعات والمعاهد المتخصصة وهي الطريقة المناسبة في حالة ندرة بعض التخصصات في سوق العمل أو في حالة قيام المتكويين في هذه المعاهد والجامعات بأداء بعض الأعمال أو التريصات والتطبيقات في تلك المؤسسات

في مجال ربط الجامعة بالقطاعات الاقتصادية، نظرا لما يتميز به المتخرج من تعرف مسبق على وضعية المؤسسة وطبيعة عملها وحتى الأشخاص فيها.

3.2 محاولة تكييف نظام التربية والتكوين مع الوضع الاقتصادي: تستوجب المرحلة الحالية إعادة النظر في منظومة التكوين المهني وفي منظومة التكوين العالي خاصة التي توفر الإطار والإدارات لتيسير المؤسسات، وعلى الدولة أو السلطات العمومية أن تتدخل في عملية التكوين من أجل ضمان:

- تطوير الانتقال من المنظومة التربوية إلى الحياة العملية.
- ضمان أفضل لإمكانيات التكوين وإعادة النظر في البرامج وإثرائها حسب المتطلبات الجديدة.
- وضع ميكانيزمات وأطر ربط المعاهد والجامعات المتخصصة والقطاع الاقتصادي لتسمح لكل منهما بالاستفادة من الآخر أحدهما يقدم البحوث والثاني يمولها بمقابل تلك البحوث.
- وضع قوانين وأطر محددة لأنشطة المدارس ومراكز التكوين الممكن إحداثها من طرف القطاع الخاص حتى تتكيف مع المتطلبات الاقتصادية الحالية والمستقبلية.
- تحديد الكيفيات والطرق التي تسمح للإطارات والعمال السابقين بإعادة تكوينهم خارج البرامج المتعلقة بالمؤسسة، أو عند تسريحهم من هذه الأخيرة لضمان تغيير مكان العمل والتخصص حسب حاجته ومتطلبات السوق.

وبشكل عام فإن النظام التربوي والجامعي في هذه المرحلة وللمستقبل عليه أن يتجه إلى تحقيق أكثر مردودية للتعليم بالربط مع المفاهيم المتعلقة بالرأس المال البشري ومردوديته، وفي نفس الوقت تحقيق أحسن نوعية لمتخرجيه ومن جهة على منظومة التربية والتكوين أن تساهم في عملية إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية وما تنتجه من مشاكل متعلقة بإعادة التأطير وغيرها، وبالعمل خاصة على دعم البحث والتنمية في المجال العلمي والتقني سواء على مستوى الجامعات والمعاهد أو على مستوى مخابر المؤسسات. (عدون، 2004، ص 157-192)

4.2 التعليم العالي وعالم العمل: إن إحدى المشكلات التي تواجه التعليم العالي في الوطن العربي تتمثل في عدم وجود الرابطة بين هذا التعليم وبين سوق العمل، حيث يلاحظ الانفصال بوضوح بين الجانبين وإشكالية العلاقة بينهما تتمثل في عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على استيعاب المستحدثات التكنولوجية بنفس السرعة التي تستوعبها مؤسسات الإنتاج والسياسات المطبقة في مجال التعليم العالي يغلب عليها التوجه إلى التخصصات النظرية بما يخدم جانبا من عدم الموازنة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات

سوق العمل، وعلاقة الجامعة بالمجتمع هي علاقة شراكة لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض فالجامعة أصبحت مؤسسة ذات أبعاد تقنية اقتصادية واجتماعية فأصبحت الجامعة تعرف باسم الجامعة المنتجة أو الإنتاجية أو الاستثمارية أو المقاوله. (الخطيب، 2003، ص149-151)

5.2 النشاطات التي تمكن من تحديد دور الجامعة المنتجة: ويمكننا تحديد دور الجامعة المنتجة من خلال قيامها بالنشاطات التالية:

- المشاركة المباشرة في التطوير والابتكار وخلق الخبرة التقنية وتطويرها والمساعدة في تطويعها.
- إجراء البحوث المرتبطة بحقل العمل للمساعدة في حل المشكلات الإنتاجية التي تواجه القطاع الصناعي والإنتاجي والخدمي.
- توسيع برامج التعليم والتدريب المستمر.
- تقديم الاستشارات الفنية لمؤسسات القطاع العام والخاص ومعالجة مشكلات حقل العمل والإنتاج. (الخطيب، 2003، ص161-162)

6.2 تفعيل أثر احتياجات سوق العمل على مخرجات التعليم العالي:

- توافر الإحصاءات التي تمكن المخططين من وضع السياسات حول تحديد المعدل التراكمي لكل تخصص.
- أن استيعاب العلوم الإنسانية في بعض تخصصاته تحتاج إلى قدرة استيعابية وقابلية عقلية عالية. (عبد الحي، 2005، ص23)

1.6.2 الجامعة وسوق العمل: لقد ذهبت جل البحوث والدراسات في البلدان النامية إلى ربط التعليم العالي بالتنمية الاقتصادية ويقوم هذا المبدأ على فكرة أن التقدم لا يمكن أن يتحقق في بلد ما بدون توفر القوى العاملة المؤهلة والمتخصصة، ومنظومة التعليم العالي لها آثار إيجابية على التنمية المستدامة وتندرج مسألة اندماج الخريجين المهنيين في هذا الإطار حيث تعتبر من المؤشرات النوعية لتوفير المؤهلات الضرورية ومن قدرات النظام على تلبية حاجات المحيط الاقتصادي بطريقة ملائمة وناجعة والنظام الجامعي سائر في التنامي تحت تأثير الطلب الاجتماعي للتكوين وتحت ضغط الطموحات غير الواقعية للطلبة ولأهاليهم، بينما يعرف عالم الشغل تراجعاً واضحاً للوظائف في القطاع العمومي مما يؤدي إلى غياب الحماية عن سوق الأطر الجامعية ونزوعه إلى أن يصبح سوقاً أكثر تنافسية. (منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة إيسيسكوا، 2008، ص68-69)

إن دور التعليم العالي في أسواق العمل وفي المجتمع ككل ليس فقط بإعداد الطالب الإعداد السليم ليكون مواطنًا صالحًا خادماً لوطنه بالشكل الأمثل وليكون منافساً رابحاً في أسواق العمل إنما يجعل البحث العلمي الذي تتجزه مراكز ومؤسسات التعليم العالي أحد أهم مدخلان لتنمية المجتمع سياسياً وتربوياً واقتصادياً واجتماعياً، بالإضافة إلى تنشيط الآليات النوعية الضرورية لأسواق العمل من أجل تمكينها من تحديث بناها الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية... الخ، وعلى هذا الأساس فإن تعزيز جودة التعليم تشكل هاجساً عند النظام السياسي، كما هو هاجساً للجامعات والجهات ذات العلاقة في المجتمع، مما دفع هذا إلى أهمية التعليم وتفعيل دوره في إعداد نظام يتحقق من خلاله الجودة التي تعتمد على بنية نظام متكامل للمؤسسة التعليمية فالترابط العضوي بين التعليم العالي وسوق العمل هو معيار نجاح مشروع إعادة تنظيم التعليم العالي ونعتقد إن ذلك يسهم في حل الصراعات والتي قد تنتج بسبب الحصول على الشهادات الجامعية ثم الانضمام إلى البطالة في المجتمع ليكون هذا الإنتاج يسهم في معانات المجتمع بدلاً من ازدهاره.

إنشاء هيئة مشتركة للتعاون والتنسيق بين فعاليات كل من سوق العمل والتعليم العالي يمكن أن تتولى هذه الهيئة ما يلي :

- تعريف سوق العمل بمؤسسات التعليم العالي وبرامجها الدراسية ونظمها الأكاديمية وشهادات ومؤهلات وخبرات خريجها، من أجل إيجاد فرص عمل جديدة واستيعاب الخريجين الجدد، مما يوفر استيعاب القدرات البشرية في السوق.
- العمل على إشراك سوق العمل في تحديد مخرجات العملية التعليمية.
- اطلاع مؤسسات التعليم العالي على كافة البيانات والمعلومات الضرورية لتمكينها من فهم أفضليات سوق العمل وتحديد احتياجاته ثم إعادة تحديد مواصفات المنتج التعليمي والعمليات المرتبطة به لتمكين مؤسسات التعليم من تزويد سوق العمل بقدرات بشرية كفوة تتسم بالمرونة والقدرة والإبداع والابتكار ومتجانسة مع التجدد وبشكل يضمن الاستمرار.
- فتح مؤسسات العمل أمام تدريب مكثف للطلبة خلال دراستهم الأكاديمية مما يسهل انتقالهم اللاحق من المجال الأكاديمي إلى الإنتاج الاقتصادي والخبرات التي يحتاجها سوق العمل.

تشجيع الأعمال البحثية والتطويرية المشتركة بين الأكاديميين والاقتصاديين والصناعيين وتعزيز الثقة في البحث العلمي والجامعي وإيجاد التمويل لمشاريع بحثية لصالح مؤسسات

العمل. (شرقي، 2008، ص173-179)

2.6.2 علاقة الجامعة بسوق العمل: إن التعليم يشكل استثماراً للموارد البشرية ويمثل قضية مصيرية وإن صح التعبير هي قضية الوطن، وبالرغم من ذلك فإن عدم تطوير البرامج التعليمية والخطط والمقررات الدراسية وعدم ارتباط التعليم باحتياجات سوق العمل وضعف المشاركة في توفير تكلفة تمويل التعليم وعدم العدالة في فرص توزيع الشباب على مؤسسات التعليم وعدم ملائمة الوظيفة مع التخصص أو المؤهل العلمي، كلها تحديات تواجه واضعي السياسات التعليمية وتتطلب من إعادة النظر فيها لتنماشى مع أهداف التنمية البشرية. (طواهرية، 2016، ص44-50)

3.6.2 منافع الشراكة بين الجامعة ومؤسسات سوق العمل: ما يمكن أن تقدمه مؤسسات سوق العمل من مساهمات إلى مؤسسات التعليم ما يأتي:

- المساهمة في تجهيز الجامعة بالتجهيزات والمعدات المتطورة والغالية الثمن.
- مشاركة الإطارات والمختصين من مؤسسات سوق العمل في عملية تكوين وتأطير الطلبة.

وأهم ما يمكن أن تحصل عليه مؤسسات سوق العمل من خلال التعاون مع الجامعة مايلي:

- الاستفادة من الفضاءات المتاحة في الجامعة والتي تكون مجهزة ومكيفة لمهمة التكوين، إضافة إلى الاستفادة من برامج التكوين المتخصصة لرفع كفاءة العاملين في مؤسسات سوق العمل من خلال أنماط التكوين قصيرة الأجل والتكوين حسب الطلب.
- الاستفادة من الخبرات العلمية لإطارات الجامعة وذلك من خلال إنجاز بحوث مشتركة لصالح مؤسسات سوق العمل تمكنها من إعادة تأهيل نشاطها والتأقلم مع التطور التكنولوجي الحاصل، كما تساعد في تطوير منتجاتها وهذا ما يرفع من قدرتها التنافسية ولتحقيق هذه الشراكة والتعاون ما بين مؤسسات سوق العمل والجامعة يجب اعتماد منهجيات واضحة وسهلة التطبيق.

4.6.2 منهجيات الشراكة بين الجامعة ومؤسسات سوق العمل: يتم ذلك من خلال:

- استغلال الإطارات الموجودة في مؤسسات سوق العمل لاستخدامها في التدريس والتكوين في الجامعة مع إشراكها في وضع برامج التدريس، وبهذا يضمن التوافق بين مخرجات الجامعة واحتياجات سوق العمل.
- تشجيع وإلزام الدولة لمؤسسات سوق العمل كي تسمح لطلبة الجامعة بإجراء تربيصات ميدانية وأعمال تطبيقية في ورسالتها والمساهمة في تأطيرهم من طرف عمالها وإطاراتها المختلفة.

- مساهمة الجامعة في تأهيل عمال سوق العمل بتطوير مهاراتهم الفنية والإدارية خاصة في الجانب النظري.
- قيام مؤسسات سوق العمل بتوفير المعطيات حول الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل وتزويد الجامعة بها حيث تكيف تكوينها مع هذه الاحتياجات المستقبلية.

5.6.2 التوأمة بين الجامعة ومؤسسات سوق العمل: وهذا من أجل تحقيق ما يلي:

- تحسين نوعية التكوين بما يلاءم حاجات سوق العمل.
- استغلال الإمكانيات المادية والبشرية الموجودة في مؤسسات سوق العمل من طرف مؤسسات التعليم لإجراء التريصات الميدانية لطلبتها في مواقع العمل.
- تحسين كفاءة العاملين في مؤسسات سوق العمل من خلال تأهيلهم في الجامعة.
- مشاركة مؤسسات التعليم والتكوين في إيجاد الحلول التي تواجهها مؤسسات سوق العمل.
- لجان أو فرق متابعة الخريجين في مواقع العمل. (الباتول وسلمة، د.ت، ص 132-135)

6.6.2 بنية النظام التعليمي وسوق العمل: يمثل التعليم العالي والجامعي بين طبقتي تحتل الجامعة

القمة فيها وهذه القمة محكومة بما دونها من مستويات، وتعتبر هذه الحقيقة عن نفسها فيما تعكسه الجامعات من خلال تنظيمها ووظائفها من خصائص ومشكلات نجدها ضاربة بجذورها في المراحل ما قبل التعليم الجامعي، إن تقوقع الجامعة في هذه البنى التابعة وتتمثل في العزلة التي تعيش فيها هذه المؤسسات داخل مجتمع وتحرم هذه العزلة الجامعة من أهم مصدر لتجديد محتواها وأدائها وهو التفاعل الإيجابي مع قطاعات العمل والإنتاج والتي ما تكون عادة دائمة المرونة والتغير والتطور وتفقد بذلك الجامعات قدرتها على توجيه النشاط داخل مجالات العمل والإنتاج مكتفية بأن تطرح كل عام بألوف عديدة من الخريجين إلى سوق العمل دونما مراعاة للنجاحات الفعلية لهذه السوق وما يتطلبه سوق العمل. (البرعي، 2002، ص 337-365)

7.2 الركائز الأساسية التي تستند إليها الجامعة من أجل مساهمتها في التنمية: لكي تساهم الجامعة في

التنمية لا بد من:

- إنشاء وتدعيم خلية شراكة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والصناعية وإعطائها دورا فعالا فيما يخص الإعلام والاتصال في ميدان البحث وتبادل الآراء حول المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

- استحداث بنك معلومات يضم الأبحاث والنشاطات العلمية التي تقوم بها الجامعة وجعلها في متناول شركائها من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.
- إشراك المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في مشاريع البحث الوطنية والعمل على إشراكها في تمويل نشاطات البحث العلمي وتوظيف نتائجه.
- ضرورة توفير الأدوات والاستراتيجيات اللازمة لخلق نوع من التكافؤ والتكامل بين مخرجات التعليم الجامعي وفرص العمل.
- توسيع قاعدة التعليم والتكوين بما يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ضرورة إشراك المؤسسات الاقتصادية في المؤتمرات العلمية والندوات وورش العمل التي تقيمها الجامعات وذلك بهدف الاستفادة من هذه البرامج وتفعيل النتائج المتوصل من خلال هذه الأعمال ميدانياً.
- ربط التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل.
- ربط البحث العلمي بمشكلات المجتمع.
- دعم الاستقلال المالي للجامعة وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في هذه العملية لضمان شراكة حقيقية. (بن نذير وبعيليش: ديسمبر 2015، ص126)

1.7.2 علاقة الجامعة بالتنمية الاقتصادية: على الرغم من الأهمية المركزية للتنمية الاقتصادية في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع قاسمة بحجم الناتج القومي والدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، إلا أن هناك متغيرات فرضت نفسها على أدبيات التنمية انطلقت من مركزية العنصر البشري ومركزية تحقيق عدالة التوزيع وتوسيع الخيارات الثقافية والتعليمية والصحية والرعاية الاجتماعية لأبناء المجتمع فمعدل نجاح أية خطة للتنمية لم تعد تقاس بكم الزيادة في متوسط الدخل الفردي الذي تم تحقيقه حيث أصبح المقياس يتسع للسلع والخدمات. (طواهرية، 2016، ص44-50)

2.7.2 علاقة الجامعة بالتنمية الاجتماعية: ويقصد بها إحداث تغييرات اجتماعية مقصودة ومخططة لها فهي تتناول أنماط العلاقات الاجتماعية والنظم والقيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد وتحدد أدوارها في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها، كما تتناول المشكلات الناجمة عن التغير والمتصلة به وكل هذا بهدف رفع المستوى الاجتماعي لأفراد المجتمع ومقابلة احتياجاتهم الاجتماعية المختلفة والمتزايدة باستمرار وميادين التنمية متعددة ومتشعبة ويصعب حصرها. (طواهرية، 2016، ص44-

ثالثا: خدمة المحيط:

1 . المعوقات الخاصة بخدمة المحيط:

1.1 العلاقة الغائبة بين الجامعة والمجتمع: لقد امتد هذا الحرمان وذلك الانغلاق للذين سبق التنويه إليهما ليصل إلى العلاقة بين أساتذة الجامعات والمجتمع الذي يعيشون فيه، فباتت تلك العلاقة صعبة وشائكة وقد جرت العادة على اعتبار وظيفة الجامعة مقصدا نبيلًا تقع في قلب دعائم المجتمع والمجتمع بدوره يتوقع من الجامعة أن تنهض بالعديد من الوظائف الأساسية التي لا غنى عنها لتطوير حركة المجتمع وتحقيق تقدمه في كافة الأصعدة، ولقد انحصر دور وظيفة الجامعة في ظل تردي الأحوال التعليمية والاجتماعية والسياسية إلى وظيفة تلقين المعلومات وحفظها وهي معلومات لا قيمة لها ولا علاقة لها بالواقع المعيش، والمشكلات التي يعاني منها المجتمع ولا علاقة لها أيضا بالتطورات والمستجدات العلمية والتكنولوجية التي يعج بها العالم، من هنا تتحول الجامعة إلى مدرسة كبيرة تمارس فيها نفس الممارسات التي تمارس بالمدرسة وغياب كامل لدور الجامعة في بناء أجيال المستقبل على قيم العلم والمعرفة، والمدهش في الأمر أن كل جهود الإصلاح التعليمي والتطوير تتم بعيدا عن تلك الوظائف ولا تتشغل إلا بشكليات في الأداء الجامعي بعيدا عن جوهر مشكلاته الحقيقية التي تعوق تطور وتقدم المجتمع والأفراد على حد سواء، وبذلك تراجع الاهتمام بالتعليم الجامعي وتراجع دوره ووظيفته وذلك أدى إلى فقدانه لقدرته على تحقيق الوظائف والغايات المناط به تحقيقها لكي ينهض بالأمة والمجتمع ويحقق تقدمها ورفيها فعندما تتفاعل الجامعة مع مجتمع حي لا يمكن أن يفصل طلابها عن قضايا الملحة. (إبراهيم، 2013، ص 63-65)

2.1 مشكلات خدمة المحيط: أهم المشكلات التي تعترض نشاط الجامعة في خدمة المحيط:

- عدم توافر ميزانية للأنشطة التي تخدم المحيط.
- تحكم البيروقراطية وتعدد الإجراءات الإدارية التي تصرف أعضاء هيئة التدريس أحيانا عن المشاركة في خدمة المحيط.
- عدم وجود مراكز خدمة محيطية أو خدمة مجتمعية في بعض الكليات مما يضعف الروابط بين هذه الكليات والمجتمع.
- الافتقار إلى خطة علمية لخدمة المجتمع والعجز أحيانا عن وضع هذه الخطة في الأقسام لأسباب كثيرة.

- الافتقار إلى معلومات دقيقة وإحصاءات يمكن التحرك في ضوءها لخدمة المجتمع.
- تردد بعض قطاعات الإنتاج والخدمات عن طلب الخدمة من كليات الجامعة إما للشك في قيمة البحث العلمي أو عدم الإيمان به أو عدم رصد ميزانية له.
- عدم القدرة وعدم الرغبة أحياناً في استمرارية النشاط المجتمعي إذ تبدأ بعض الكليات بالعمل في مشروع معين ثم لا تكمل المسيرة.
- كثرة الأعباء على بعض أعضاء هيئة التدريس وكذلك على الطلاب إلى الدرجة التي تصرفهم عن نشاط خدمة المحيط.
- عدم اهتمام قطاع الصناعة أحياناً بطرح مشاكله وطلب المشاركة في إيجاد الحلول العلمية لها. (طعيمة والبندري، 2004، ص180-181)

3.1 أزمة التعليم الجامعي وراء أزمات الإنتاج والإنتاجية: يركز التعليم على الشكل دون الجوهر في بعض المجالات وعلى المعلومات دون المهارات في مجالات أخرى، كما أن التعليم أصبح ذو قيمة شكلية كالمكانة الاجتماعية دون تنمية أنماط التفكير في بعض الحالات، وتظهر أزمة التعليم في نقص عدد الأساتذة الأكفاء ونقص في بعض التخصصات لا يعطون بالقدر وبالكيف الأمثل للطلاب قيادات الغد، والخلاصة أن التعليم الذي لا يركز على التفكير المنظم أو الوقت المنتج أو السلوك الإيجابي يعني إنتاج موارد بشرية سلبية عندما تدخل قنوات الإنتاج ومراكز العمل. (النجار، 1999-2000، ص 49)

4.1 الانتقادات المتوصل إليها من أهداف التعليم الجامعي: وبمراجعة أهداف التعليم الجامعي تم التوصل إلى الانتقادات التالية:

- يلاحظ أن أهداف التعليم العالي وبالتالي أهداف الجامعات في الدول النامية هي أهداف فضفاضة أو أهداف صيغت بصيغ إنشائية بوجه عام.
- عدم وجود انسجام أو موائمة بين الأهداف الرسمية (المعلنة) والأهداف التنفيذية الإجرائية للجامعات.
- تنحصر الأهداف الواقعية في الجامعات في مجال الأنشطة التدريسية والبحثية وبوجه عام يتم التركيز على (التدريس) بشكل رئيسي في جامعات الدول النامية لأغراض الترقية لدى أعضاء الهيئات التدريسية فيها.

وعليه تقف بعض الجامعات قاصرة عن المساهمة والمواعاة بين تطور الانفجار المعرفي وتقنيات المعرفة وتطور المجتمع ومتطلباته وحاجاته وحل المشكلات، وقد يرجع ذلك إلى عدة عوامل يمكن أن يكون من بينها ما يلي:

- ضعف الروابط التنظيمية بين الجامعة والمجتمع.
 - ضعف الطلب الفعال للخدمات الإرشادية (والإستشارية) الجامعية وذلك نظرا لعدم مأسسة هذا الأمر بين الطرفين من جهة، وربما عدم اعتناق المنهج الفكري العلمي كأسلوب لمواجهة حاجات المجتمع وقضايا ومشكلاته من جهة أخرى.
- إن (أهداف) التعليم الجامعي في الدول النامية ضعيفة الارتباط بالاحتياجات الاجتماعية لهذه الدول أو مقصرة في تأمين حاجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل فعال. (الأسدي، 2013، ص 49-52)

5.1 العناصر التي أربكت التوازن المتميز في التعليم العالي: الضخامة - هشاشة المواد - مهنية الجامعة:

- في الواقع يتزايد عدد الشباب أكثر فأكثر في الالتحاق بالتعليم العالي فيما لم يعد المستوى هو نفسه الذي كانت تتلقاه النخبة في السابق.
 - أصبحت المعارف التي كانت منذ سنوات غير بعيدة منقوشة في الرخام آراء قابلة للتكذيب على ضوء مقارنة نقدية شديدة من إستيمولوجيا المعرفة، فالعلوم الاجتماعية تتطور من خلال الابتكارات مثلا.
 - ظهرت مهنية الجامعة في 20 سنة الأخيرة كشرط لاستمرارها ذاتيا والواقع أن المعارف العلمية في الماضي كانت منغلقة على نفسها كجماعة علمية لأن إنتاجها معزول عن سوق العمل ووحدات الإنتاج، فالبحث من أجل البحث الخالص يتم الدفاع عنه كطريق وحيد للوصول إلى مجال نظري بدون مصلحة، أما اليوم فالتعليم العالي يضم مدارس مهنية عليا مندمجة في الجامعة والتأثير بين البحث والمقاولات وأصبح أكثر حضورا. (بونيس بيدار وجون بيير بيشار، 2010، ص 13-14)
- 6.1 مدخلات التعليم الجامعي:** المدخلات هي مقومات النظام ومصدر طاقته والتي بها يبقى ومنها يعمل وإليها يعود الفضل في استمراره، وعليها من حيث الكمية والنوع تتوقف جودة التعليم الجامعي لأنها شرط الأساس لإمكان قيام النظام بالأنشطة المحققة لأهدافه، وفيما يلي عرض لواقع بعض هذه المدخلات:

2.6.1 الإدارة الجامعية: الإدارة الجيدة هي جوهر العمل في أي تنظيم مؤسسي غير أن واقع الإدارة

الجامعية بما تحتويه من عمليات وبما تتضمنه من مستويات إدارية يشير إلى بعض نقاط القصور أبرزها:

- البطء الشديد في الاستجابة لمطالب التغيير والتطوير نظرا لتعقد التنظيمات البيروقراطية واستتالة سلسلة المستويات الإدارية ذات الصلاحية في اتخاذ القرارات التعليمية.
- الانقمار إلى سياسات واضحة تنسم بوضوح الرؤية لطبيعة المخرجات الجامعية ومعايير الأداء الجامعي.
- غياب التنسيق وضعف الاتصال بين المؤسسات الجامعية في داخل الجامعة وبينها وبين المؤسسات المناظرة في الجامعات الأخرى وبين الجامعات ومؤسسات المجتمع وخطط التنمية.
- القصور في توازن الأداء الجامعي بين وظائفه الثلاث الرئيسية (التعليم-البحث العلمي-خدمة المجتمع) لصالح العملية التعليمية تليها أنشطة البحث العلمي والإهمال الواضح لوظيفة خدمة المجتمع وتميته.

3.6.1 التمويل: يعتبر التمويل من أخطر العناصر الحاكمة لمدى الكفاية والفعالية في التعليم

الجامعي غير أنه كان لجملة من العوامل الأثر الكبير في حدوث أزمة الموارد في التعليم الجامعي ومنها:

* التوسع في أعداد المقبولين والمقيدين في التعليم الجامعي.

- الاهتمام بأرقى مستويات المعرفة مما تتطلب الأخذ بتكنولوجيات حديثة ومكتبات أكثر تجهيزا.
- التوسع في إنشاء مؤسسات جامعية جديدة وفي مباني وتجهيزات المؤسسات القائمة لمواجهة الانفجار الطلابي.
- الارتفاع في تكلفة الطالب الجامعي نتيجة لتزايد المصاريف بصورة مطردة وربما تعود أزمة الموارد في التعليم الجامعي، كذلك إلى اعتماد التمويل على مصدر وحيد ممثل في تمويل حكومي غير قادر على مواجهة الضغوط من أجل التوسع في فرص التعليم الجامعي مع ضمان النوعية الممتازة من التدريس والبحوث والخريجين.

4.6.1 عمليات التعليم الجامعي: هي كل الأنشطة التي تتم داخل المنظومة الجامعية لتحويل مدخلاتها

التي تحصل عليها من بيئتها إلى مخرجات يتم تداولها داخل النظام نفسه أو من قبل المنظومات الأخرى في المجتمع، وتتمثل عمليات التعليم الجامعي في عمليتي التعليم والبحث العلمي سعيا للارتقاء بالمجتمع وحل مشكلاته:

- **العملية التعليمية:** إن واقع العملية التعليمية بما تحتويه من عمليات تحويل وتشغيل وتداول في محيط الجامعات تكتفه العديد من العقبات التي تقلل من فعالية تلك العملية وقدرتها على تحقيق أهدافها ومنها:
- **نظم الإعداد قبل الجامعي:** حيث أن نوعية الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي تتوقف إلى حد ما على فعالية نظم الإعداد في مراحل التعليم ما قبل الجامعي.
 - **نظم القبول والتوجيه:** إن توافق نظم القبول والتوجيه مع استعدادات الطلاب وميولهم شرط جوهري يحدد مستوى جودة المدخلات من الطلاب، تلك التي تنعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على مستوى جودة ونوعية الخريجين، ورغم ذلك فالواقع يشير إلى أن نظم القبول الحالية لا تراعي قدرات الطلاب وميولهم مما يؤدي إلى فقدان الكثير من الدافعية نحو الدراسة الجامعية بالإضافة إلى استخدام مقاييس أحادية المعيار في اختيار الطلاب للتخصصات المختلفة مما يؤدي إلى قبول طلاب لا تتفق إمكانياتهم مع نوع الدراسة التي التحقوا بها، مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم الجامعي.
 - **البرامج والخطط الدراسية:** وهي الوسائل والآليات التي تستعين بها المؤسسة في التحرك نحو أهدافها وغاياتها، غير أن هذه البرامج والآليات يعزوها الكثير من الخلل والقصور من حيث ضعف استجابتها لحاجات المجتمع ومطالبه وقلة معاصرة وحداثة البرامج وملاحقتها للتطورات المحلية والعالمية وفقدانها للعمق والشمول والتكامل، واحتوائها على الازدواج والتكرار والحشو وقلة قدرتها على إحداث التزاوج والتداخل بين التخصصات.
 - **المناهج:** وهي القلب النابض للخطة الدراسية لأنها تحتوي على المعارف والتقنيات التي يدرسها الطلاب ولأنها الوسيلة المباشرة لإثراء معارف ومهارات هؤلاء الطلاب بالشكل المطلوب، لذلك تعتبر جودة المناهج من أهم العوامل المرتبطة بجودة التعليم الجامعي غير أن مؤشرات الوضع الراهن تشير إلى نواحي قصور متعددة في مناهج التعليم الجامعي منها قلة وضوح أهداف المناهج وضعف صلتها بحاجات المجتمع ومهارات التعلم الذاتي.
 - **طرق أساليب التعليم:** مهما بلغت جودة ودرجة تكامل الخطط والبرامج الدراسية وحداثة المناهج وتطورها فلن يتحقق المردود المتوقع من العملية التعليمية، ولن تتحقق أهدافها دون توافر أساليب وطرائق تعليمية تتحقق فيها معايير الجودة والفعالية، ومع وجود هذه الحقيقة المؤكدة إلا أن أساليب التعليم وطرائقه تعترضها العديد من المشكلات.

• **نظم وأساليب التقويم:** إن التقويم هو الخطوة الأولى على طريق التطوير وفي الآونة الأخيرة يحتل التقويم مرتبة متقدمة في الأجندة الدولية، وذلك لما له من دور في تحقيق التجانس في العمليات التي تقوم بها المؤسسات ذات الأهداف المتشابهة من خلال عمليات التحسين المستمر لتقديم منتج ذو نوعية متقاربة المهارات.

• **عمليات وأنشطة البحث العلمي:** لقد بات من الضروري الاهتمام بالبحث العلمي في ميادينه المختلفة وبأدواته وأساليبه المتباينة ذلك لأنه يحتل موقع القلب من عمليات التعليم الجامعي وشرط الجودة في التدريس، فالبحث العلمي هو القائم على إنتاج المعرفة وتطويرها وهو القائم على مشكلات المجتمع وقضاياها إعمالاً لأساليبه وأدواته فيها سعياً لحلها ومواجهتها خدمة لأهداف التنمية بمتغيراتها المختلفة، لذلك يتوقف نجاح العلاقة بين الجامعة والمجتمع وانسجام البيت الجامعي من الداخل على نجاح أنشطة البحث وفعاليتها.

7.1 مخرجات التعليم الجامعي: المخرجات هي القدر الذي تم تحقيقه من الأهداف الموضوعية سلفاً نتيجة لعمليات النظام وأنشطته وهي المؤشر الواضح على جهود المنظمة وكفاءة مدخلاتها وعملياتها وهي العنصر الحاسم الذي يحدد استمرارية المنظمة وبقائها، هذه المخرجات ينظر إليها دائماً على أنها انعكاس جزئي للظروف الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية العامة التي تحيط بالنظام والآثار المجتمعية للسياسات والبرامج والقرارات داخل النظام التعليمي، لذلك فإن هذه المخرجات تختلف باختلاف المحيط والظروف وربما باختلاف الأشخاص، لذلك تصبح المخرجات التعليمية غير متجانسة إلى حد ما وتتنوع مخرجات مؤسسات التعليم الجامعي بين مخرجات تعليمية وأخرى بحثية تتفاعل جميعها من أجل خدمة المجتمع وتحقيق أهدافه من وجود تلك المؤسسات ولتحافظ لنفسها على استمرارية الدعم والتمويل ومن ثم استمرارية البقاء والنمو.

1.7.1 المخرجات التعليمية: يمثل الخريجون وما أضيف لهم من مهارات وخبرات وعادات أهم المخرجات التعليمية في مؤسسات التعليم الجامعي، حيث أن درجة مواظمتهم الكمية والنوعية لاحتياجات خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي العنصر الحاسم على مدى جودة العملية التعليمية في تلك المؤسسات وتتمثل المواظمة الكمية للخريجين في مدى مقابلة أعداد هؤلاء الخريجين بتخصصاتهم المختلفة لاحتياجات منظمات الأعمال ومتطلبات خطط التنمية، ولكن مؤشرات الوضع الراهن تشير إلى خلل واضح في مستويات المواظمة الكمية لخريجي التعليم الجامعي. (أحمد محمد، 2007، ص 51-82)

2. الحلول الخاصة بعائق خدمة المحيط:

2.1 علاقة الجامعة بالمحيط من خلال بعض النماذج التقييمية: نتأمل طبيعة علاقة الجامعة من خلال:

1.2.2 التقييم بالأهداف: يمكن البحث عن الأهداف التي حددت للجامعة والمتمثلة أساسا في:

- التعليم وإعداد المتخصصين في المهن العالية التي يحتاجها المجتمع.
- خلق المناخ الملائم للبحث العلمي والقيام به.
- تقديم الخدمات العامة للمجتمع.

وبتأمل هذه الأهداف نجد أن الجامعة لم تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الحقيقية للمجتمع في مادته التقييمية أي أنها انطلقت من معطيات نظرية تفترض أن المجتمع ليس بحاجة إلا إلى متخصصين في مجالات علمية محددة أو ممارسة البحث العلمي الأساسي، هذا الواقع يستلزم أن تكون أولى الأهداف هي التفكير في كيفية جعل الجامعة تقوم بدور أساسي وفاعل في تنشيط المعارف العلمية ونشرها وتجديد المحيط حولها من أجل أن تتحول الروح العلمية إلى روح عامة سائدة في المجتمع.

2.2.2 التكيف المعق مع احتياجات المحيط: يعتبر المحيط الطرف الأساسي المعني بالتقويم وهذا على مستويات متعددة ومتنوعة للنظر في مدى تبني الجامعة لمعطيات هذا المحيط والتكيف معه.

3.2.2 فحص القاعدة المنطقية والمفهومية: فالمفترض أن الجامعة في رسم أهدافها ووضع برامجها تستند إلى قاعدة منطقية تحقق حد أدنى من الانسجام مع طبيعة الواقع المحيط، ولكن الذي حدث هو محاولة التشبه بالبلدان المتطورة في الشكل والمضمون ومحاولة الاقتراب من نموذج الجامعة المتطورة، وتسبب ذلك في إهمال الواقع المحيط فالمنطق السائد صحيح في صورته لكنه خاطئ في منهجه، فلا يمكن أن نلحق الجامعة وحدها بالجامعات المتطورة ما لم يقطع المجتمع أشواطاً في السير في نفس الاتجاه، ومن هنا كان لزاماً على الجامعة أن تستقي منقباتها من واقع المحيط المحلي أيضاً.

4.2.2 الوصف المفصل: إن عملية التأقلم المستمر مع معطيات المحيط الداخلي والخارجي بحاجة إلى ملاحظة دائمة وتقويم مستمر لتحديد مستويات التطور العام في المعرفة، بالإضافة إلى مستويات التطور الذي حققه المحيط الاجتماعي.

5.2.2 المشاركة الكاملة للأطراف المعنية: ويقصد بها التي يجب إشراكها في عملية برمجة العلاقة بين الجامعة والمحيط في تقويمها للأشخاص الذين لهم اهتمام شرعي بالبرنامج وتقويمه، وفي

الأخير تجدر الإشارة إلى أن هذه في المشاركة في التقويم والبرمجة يجب أن تتجاوز الشكل التقليدي الخطي للتكيف مع الشكل السائد الآن والمتمثل في الالتزام المستمر للتقويم والبرمجة في عملية تغذية رجعية مستمرة فتشارك كل الأطراف المعنية في تقويم كل من تصور العلاقة بين الجامعة والمحيط وفي تخطيطها ومتابعة نتائجها وتأثيراتها. (سعادة ودليو، 1999، ص 82-84)

2.2 سياسة لربط التعليم العالي بمؤسسات الإنتاج: ترتب على هذه الطبيعة الجديدة في العمل أن اختلفت نوعية الموظفين ولقد تغيرت أنماط العمل والإنتاج على النحو التالي:

- من عملية إنتاجية طويلة المدى إلى عمليات إنتاج دائمة التطور.
- ومن تجزئة المهام على العمال إلى العمل في مهمة كفريق.
- ومن اتخاذ القرارات على مستوى القمة إلى اتخاذ القرارات في موقع العمل عند الحاجة إليه.
- ومن التدريب قبل الخدمة إلى التدريب المستمر.
- ومن الترقية وفقاً للأقدمية إلى الترقية وفقاً للتميز والقدرات.
- أما الحال في العالم العربي فيفتضي ضرورة اللجوء إلى التعليم العالي لإحداث تغيير يناسب أوضاعنا الحالية وطموحاتنا المستقبلية، فنحن بحاجة إلى تعليم عالي يؤدي إلى تمييز البشر لدينا وإقذارهم على تلقي المعلومات وينتقل بالأمة من الصناعات التقليدية إلى صناعات جديدة وصناعة معلومات وخدمات، تعليم ينتقل بالأمة من العمالة العضلية إلى العمالة العقلية ومن التخصص الضيق إلى المعرفة الشاملة.
- إن التعليم العالي الذي نحتاجه هو التعليم الذي يأخذ أهدافه ومضامينه من فلسفة التنمية الشاملة للنفس الإنسانية في تكاملها وتفاعلها وللمجتمع في كلياته ونظمه الفرعية.
- إن وظيفة التعليم العالي والجامعي الأكثر إلحاحاً في الدول العربية والدول النامية عموماً هي الحفاظ على التوازن بين تحقيق الهوية والشخصية الذاتية وتحقيق التنمية طويلة المدى والتجاوب مع الاهتمامات الاجتماعية ذات الصلة المستمرة والتي تقود إلى مزيد من التنمية، ومن أهم مسؤوليات التعليم العالي والجامعات إصلاح النظام التعليمي وتطويره بحيث يساهم في تحقيق أمرين في غاية الأهمية:
- التنمية طويلة الأمد للمجتمع.

- إنتاج المعرفة التي تخدم مصالح الإنتاج المباشر بالإضافة إلى خدمة للعلم ذاته وهذا أمر طويل الأمد. (مذكور، 2000، ص 45-57)

1.2.2 الجامعة كمؤسسة محيطية: للجامعات دور مهم في المحيط فلا يمكن فصل دور الجامعة كمؤسسة محيطية عند دورها كمؤسسة بحثية أو تعليمية أو تربية أو مجتمعية فكل هذه الأدوار مكاملة لبعضها البعض فالجامعات تقوم بحل مشاكل المحيط بما يحقق الحفاظ عليه وتنميته وحسن إدارة الموارد، ولذا لا بد من وضع معايير لجودة الأداء في هذا المجال يمكن تتبعها وقياسها.

2.2.2 الجامعة كمؤسسة مجتمعية: الجامعات مؤسسات مجتمعية بالدرجة الأولى وهي تأخذ من المجتمع المدخلات التي تقوم بإعدادها ثم تعطيها المخرجات التي يجب أن ترضي تطلعاتها الحاضرة والمستقبلية، لذا فإن تفعيل المشاركة المجتمعية لا يمكن أن تأتي إلا من إدارة الجودة الشاملة داخل منظومة التعليم الجامعي، ولا يمكن فصل دور الجامعات كمؤسسات تعليمية أو بحثية أو تربية أو بيئية عن دورها كمؤسسات مجتمعية فجميع الأدوار السابقة تعمل في منظومة واحدة يكمل كل جانب منها الآخر. (زاهر، 2007، ص 931-1241)

- الجامعات قديما وحديثا تعتبر منارة الرقي والتقدم في أي مجتمع تعبر عن قضاياها وتحمل همومه وتساعد في حل ما قد يواجهه من مشكلات تتطور وتتشكل بتطور العصور والأزمنة.

- لا يمكن أن تعيش أي جامعة بمعزل عن المجتمع المحيط بها بكل ما يواجهه من تحديات ومشاكل وبكل ما يحلم به من طموحات وآمال، فقد صار مفهوم خدمة المجتمع وتنمية المحيط والذي يرتبط كثيرا بفكرة الاستدامة يمثل بعدا محوريا للمهام التي تضطلع بها الجامعات، وتتمثل هذه المهمة في التفاعل مع المحيط والمشاركة الفعلية في تقديم الخدمات.

- يمكن أن تلعب مؤسسات التعليم العالي دورا هاما في تطوير المجتمع المدني من خلال تقديم المشورة.

- لكي يفعل دور التعليم العالي في تلبية متطلبات التنمية المستدامة من خلال وضع الجوانب التالية في الاعتبار:

• التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والقطاعين العام والخاص لبدء برامج فعالة لتعليم وتدريب العاملين بهدف تدعيم أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة.

- قيام التعليم العالي بإصلاح وتطوير هيكله البحثية والتدريسية والخدمية بما يتفق مع الجهود التي يجب أن يقوم بها لتلبية متطلبات التنمية المستدامة وعدم الاقتصار على إجراء تعديلات في بعض المقررات الدراسية الحالية أو إضافة بعض المقررات الجديدة.
- ضرورة اهتمام مؤسسات التعليم العالي بتنمية قدرات الأفراد على لعب دور فعال في التنمية المستدامة أكثر من تركيزها على مجرد نقل المعرفة لهم.
- إذا كانت الأوضاع الحالية تحتم ضرورة البحث عن مصادر تمويل إضافية للتعليم العالي فإن الدعم الحكومي للتعليم والبحث يظل أساسيا لضمان إنجاز متوازن لمهامه التعليمية والاجتماعية.
- إن التحليل الاقتصادي للتنمية التعليمية يركز على النواتج الرئيسية للتعليم وطبقا لنظرية رأس المال البشري فإن التعليم هو أحد أشكال رأس المال من خلال دوره في رفع القدرة الإنتاجية للأفراد في عملية الإنتاج الاقتصادي.
- فالتعليم ركن هام لعملية التنمية حيث أنه الأساس لزيادة الإنتاجية الاقتصادية وتحقيق التماسك الاجتماعي كما أنه يساعد في ضمان أن يلعب المجتمع دورا تنافسيا في الأسواق العالمية المتصرفة بالتغير المستمر والسريع في التكنولوجيا وطرق الإنتاج.(الحوت وشاذلي، 2007، ص 46-74)

3.2 خصوصيات العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي ومحيطها: تستند ضغوط المحيط في سياق التعليم العالي على مؤسسات تفر بتبني بعض الممارسات التي تراها مجدية وعقلانية بالرغم من أنها ليست كذلك دائما... بالرغم من خضوع مؤسسات التعليم العالي لمحيطها فإنها مع ذلك ليست منظمات سهلة التغيير وهي عندما تتطور فإننا نتحدث عن تحولات متتابة وضيقة في مرحلة طويلة نسبيا، وإذا كان محيط مؤسسات التعليم العالي يتخلله الحيرة ومكون من مؤسسات لا يمكنها أن تبتكر ومؤسسات التعليم العالي قادرة على التكيف أكثر بكثير من المؤسسات البيروقراطية التقليدية.

1.3.2 خصوصيات الضغوط التي تمارسها المؤسسات: لا أحد يشك بأن المحيط الحالي في مؤسسات التعليم العالي ليس كما كان في السابق وبسبب الأهمية الإستراتيجية التي اتخذها العلم والتربية والتكنولوجيا في هذا، فإن التغيير أصبح أيديولوجية جديدة احتلت مرتبة النموذج وتقوم مؤسسات التعليم العالي وفق قدرتها على التكيف والابتكار وبالقياس إلى أن التعليم العالي لا يمكنه الإفلات من هموم الإصلاح العاجل الذي يميز مرحلتنا كما أن أسباب الحاجة إلى الابتكار كثيرة منها تطور مطالب سوق العمل فضلا عن أن المؤسسات ترى فيها تجديد المؤسسات التعليم العالي.(دونيس بيدار وجون بيير بيشار، 2010، ص 32-33)

إن التطور والتغير العالمي وتأثير العولمة على ثقافة الشعوب والمجتمعات جعل الجامعة يقع عليها مزيداً من العبء حيث:

- يجب أن تتفاعل الجامعة مع المجتمع بمشاكله حتى يكون ذلك دافعا نحو إقامة مجتمع أفضل.
- إنشاء مراكز الدراسات والاستشارات والتدريب بالجامعة ليكون هذا المركز مصدر إشعاع وإيجاد الحلول المناسبة مع الأخذ في الاعتبار أن تكون سياسة الدولة واضحة أمام الجامعة ليصبح الإنجاز سليماً.
- الانطلاق من رؤية أن المجتمع والجامعة في بيئة واحدة تلك البيئة التي إن لم يساندها العلم بفروعه تضافت عليها المشكلات ودمرتها حيث إن صناعة المستقبل هي عملية علمية.
- الاستفادة من الخبرات الفكرية طريقاً جاداً لصد الأخطار وطريق المعرفة يمنع الانزلاق في براثن الانحراف والإرهاب. (زاهر، 2007، ص 931)

4.2 انفتاح الجامعة على المجتمع: إن لدينا في الجامعة ثورة بشرية عظيمة ولدينا كفاءات علمية نادرة ولكن يوجد نوع من الانفصام الكامل بينها وبين وحدات الإنتاج، فبعض وحدات الإنتاج والمصانع تستورد خبراء من أمريكا وإنجلترا ومن الممكن أن يكون لدينا خبراء أفضل منهم ولكن لا يعرفهم أحد، وفي نفس الوقت لدينا في الجامعة أكاديميون لديهم القدرة على تطوير العمل في المصنع وفي المؤسسة ولو مكنوا لاستطاعوا أن يبتكروا أو يخترعوا أو يقدموا الحلول فعملية التزاوج هذه مهمة وهي الفكرة الأساسية وراء إنشاء مراكز تسويق الخدمات الجامعية والتي تتكون أساساً من تخصصات مختلفة بحيث تقوم هذه المراكز بعمل تزاوج بين الجامعة والمجتمع بين المنتج وهو الجامعة التي تنتج علماً وخبرة والمستهلك وهم الأفراد ذو الهيئات المحتاجة إلى هذه الخبرة. (بهاء الدين، 1999، ص 154)

1.4.2 علاقة التعليم بالتنمية في المجتمع:

- أدركت دول العالم أهمية التعليم في عملية التنمية الاجتماعية الشاملة وهو ضرورة اجتماعية تؤمن التواصل الثقافي فيما بين الأجيال بما يضمن بقاء واستمرار وتطور المجتمع، والتعليم كعملية تنموية لا يجب إغفاله في أي مشروع تنموي لأنه يمثل استثماراً منتجاً باعتباره يعني بتكوين الرأسمال البشري الذي يتحكم في العملية الإنتاجية.

- ونظرا لأهمية التعليم في إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية تساهم في نجاح عملية التنمية في المجتمع فقد اعتبر كثير من العلماء أن التعليم هو أداة تطوير المجتمع وإصلاح كافة جوانب الحياة العامة، ولقد مكن كثير من الدول من تطوير اقتصادها ومن تخطي بعض العوائق الاجتماعية التي كان يمكن أن تقضي أو تحد من فعالية عملية التنمية.
- وعليه فإن التأكيد على ارتباط الإصلاح التعليمي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية يعد ضروريا من أجل أن تتكامل فيه أهداف هذا الإصلاح مع التغييرات الحاصلة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، تتجاوز من خلاله قصورا ليس تربويا فحسب بل اجتماعيا واقتصاديا بالأساس خاصة عندما يتعلق الأمر بتلك المعوقات الاجتماعية الناجمة عن التصنيع والنمو الاقتصادي.
- لكن التعليم قد يعرقل التنمية فنجد مثلا أن انتشار التعليم في كثير من الدول النامية يتم تحت تأثير عوامل الضغط الاجتماعي دون مراعاة الحاجات الاقتصادية في سوق العمل، مما يؤدي إلى انعدام التوازن بين مخرجات التعليم وحاجيات التنمية. (بن الشيخ، 1999، ص 151-155)
- وتبلورت العلاقة بين التعليم والتنمية بصورة أكثر وضوحا عقب تبني الاتحاد السوفييتي (سابقا) سياسة التخطيط الشامل وظهور زيادة هائلة في كم التنظير والبحث لتفسير العلاقة بين التعليم والتنمية في بعدها الاقتصادي والاجتماعي، ومنذ الخمسينات من هذا القرن تباينت هذه وبرز علماء عديدون في هذا المجال يأتي في صدرهم لينر lener وماكلياند mc leland هيجن parsons دينسون denson إيفان التيس iiltich وباولو فيريري shultz ووشولتز frierre وجون فيزي vaizey وغيرهم كثيرون. (frank a g 1967 p.p34-35)
- من أبرز الدراسات التي أثبتت منهجية هذه العلاقة علاقة التعليم بالتنمية دراسة بيكر biker سنة 1964 والتي كانت محاولة لقياس العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتعليم الجامعي، وقد استخدم بيكر عدة مقاييس حديثة لقياس العائد الذي يعود على المجتمع من التعليم الجامعي كما تسهم في تنمية المجتمع إلا أنه توصل إلى أن التعليم يرتبط ارتباطا قويا بالتنمية. (margret s 1974 p.p15-16)

2.4.2 الجامعة نسق مفتوح: نتحصل الجامعة من المحيط على مدخلات تتمثل في :

- هياكل - مواد - طاقة - ... الخ.
- معارف - تقنيات - طلبات المحيط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ومختلف المعلومات... الخ.

- شباب قصد التكوين وراشدين في التكوين المتواصل أجراء وممومين خارجيين إذ تشارك مختلف هذه المدخلات في عملية التحويل من خلال نشاطات أساسية.

ونتيجة لهذه المدخلات تقدم الجامعة للمحيط المخرجات التالية:

- طلبة قادرين على القيام بالبحث العلمي أو المغامرة في عالم العمل.
- أجور ممنوحة لمختلف الفاعلين في عملية التحويل.
- الرضا أو الاستياء لدى الطلبة أو الأصناف المختلفة للأساتذة والعمال. (دليو ولوكيا وسفاري، 2006، ص 97-98)

3.4.2 منهجية ارتباط الجامعة بالمجتمع:

- ارتباط التعليم باحتياجات سوق العمل في الاقتصاد وما يتجه إليه والواقع الاجتماعي بمعدلات البطالة المتزايدة بسبب مواءمة الخريج لاحتياجات سوق العمل المتغيرة.
- سياسات التعليم الجامعي السائدة حتى الآن قد اقتصر اهتمامها على البعد الكمي لتنمية الخدمات التعليمية مع إغفال عنصر رأس المال البشري كعامل أساسي لتحقيق النمو.
- توفير فرص التعليم للجميع مع مراقبة جودة التعليم للتقن من استمراريته.
- تحديد المتطلبات المستقبلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة في السوق من أنواع مهارات العمالة ثم إجراء التعديلات المطلوبة في المجالات التعليمية، حتى يصبح لدى قوة العمل القدرات الملائمة لمتطلبات السوق المتغيرة. (شحاتة، 2001، ص 90-91)

4.4.2 دور الجامعة في خدمة المجتمع: من نافلة القول التأكيد على عمق العلاقة بين التعليم

الجامعي بمؤسساته التعليمية المختلفة والمجتمع بوحده المتنوعة، فالجامعة هي مورد نهضة المجتمع وتقدمه والمجتمع هو مصدر البقاء والازدهار للجامعة وتعتبر وظيفة خدمة المجتمع الدليل الصادق على مدى فعالية العلاقة وعمقها بين الطرفين، وتبدو أهمية هذه الوظيفة اليوم عن أي وقت مضى من أجل إحداث التكيف مع التغيرات السريعة والمتلاحقة في عصر المعرفة التكنولوجية ومع الحاجات الثقافية النامية غير أن مؤشرات الوضع الراهن تشير إلى العديد من جوانب القصور في أداء الجامعة لوظيفة خدمة المجتمع، ولقد ترتب على نواحي القصور اتساع الفجوة بين التعليم والإنتاج حيث تظهر الحاجة لبعض المهن والوظائف التي لا يوفرها التعليم الجامعي والتي تحتاج إليها خطط التنمية وسوق

العمل أو العكس مخرجات تعليمية في تخصصات لا تلقى الطلب الفعال في أسواق العمل بالدرجة المطلوبة، مما يؤدي إلى حدوث البطالة المفرطة والعجز. (أحمد محمد، 2007، ص 89-90)

للتغلب على المشكلات السابقة والمساهمة في بناء حضارة العصر وذلك بأن يتناغم التعليم مع الثورة التكنولوجية عن طريق ما يأتي:

- إعادة صياغة التعليم بحيث يكون تعليماً يعد المواطنين لمتطلبات المستقبل.
- البحث عن تعليم من نوع جديد يهيئ الفرد والمجتمع لعصر التغير السريع.
- أن يستجيب التعليم لاحتياجات المجتمع المستقبلية وأن يشمل التغيير كل مرافق الحياة ويتصدى لمشكلات المستقبل.
- أن تهدف مؤسسات التعليم في رسالتها تعليم المرء كيف يتعلم ليصبح دائماً متعلماً ومدرباً كي يواكب التغيرات السريعة في كل مناحي الحياة.
- إعداد الأستاذ الجامعي ليصبح قادراً على مواكبة الانفجار المعرفي الهائل لينتقل من مرحلة تزويد الطلبة بالمعارف إلى إرشادهم إلى مصادرها وتعليمهم كيف يختارون ما يحتاجون إليه من معلومات ومعارف. (زاهر، 2006، ص 239-240)

إن مؤسسات التعليم العالي أبعد من أن تكون مغلقة على نفسها وبسبب الدور والأهمية الذي بدأ يأخذه بناء ونشر المعرفة في تطوير المجتمع، والحال أن تحول المهتمات التقليدية لمؤسسات التعليم العالي يؤدي إلى ظهور توترات جديدة بين البحث والتعليم المجتمعي والسوق ثمة ثلاث أسئلة أكثر ملأمة للموضوع: ما هي خصوصيات العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي ومحيطها؟ ما هي خصوصيات الضغط الذي تمارسه البيئة؟ ما هي مكامن الجدل المرتبطة بهذه الضغوط؟. (دونيس بيدار وجون بيير بيشار، 2010، ص 89-96)

5.4.2 الجامعة والمجتمع:

- تطوير مفهوم خدمة المجتمع للانتقال إلى مفهوم آخر وهو التفاعل مع المجتمع.
- الانتقال من مفهوم الجامعات الإقليمية إلى جامعة البيئة التي تتفاعل مع خصوصية الواقع المحلي في إطار النهضة التنموية والتغيرات العالمية.
- الاستمرار في التوسع في قاعدة التعليم الجامعي كضرورة من ضرورات المشاركة في الحياة المعاصرة التي تتطلب أن يصل كل مواطن إلى أقصى ما تسمح له به قدراته من تعليم.

- في إطار التوسع في قاعدة التعليم وجامعة البيئة يجب إقامة المزيد من المعاهد التي ترتبط بالمصانع والمؤسسات الإنتاجية المتطورة.
- تشجيع الجامعة على الاهتمام بقضايا المجتمع فالجامعة طليعة المجتمع وعقله الواعي. (طعيمة والبندي، 2004، ص 679)

6.4.2 الجامعة والمجتمع وسوق العمل: وذلك من خلال:

- إقامة دورات التعليم المستمر لتوفير التدريب والتأهيل في مختلف مجالات التخصص للعاملين في مختلف المؤسسات.
- إقامة الندوات والمؤتمرات التي تخدم مختلف مفاصل المجتمع وتعالج القضايا والمشكلات التي تهمة.
- توجيه بحوث التدريسيين وطلبة الدراسات العليا لمعالجة المعضلات التي تعاني منها المؤسسات المختلفة في الدولة والمجتمع مباشرة.
- الاهتمام بالانشطات المختلفة الأخرى التي تخلق التفاعل بين الجامعة والمجتمع وإطلاعه على مرافقها ونشاطاتها.
- التأكيد على تمثيل الجهات المعنية بذات الاختصاص من حقل العمل في مجالس الجامعات من أجل الاستفادة من التخصصات والآراء التي يطرحها حقل العمل لتطوير الحالة الجامعية والعلمية. (العبادي والطائي والأسدي، 2007، ص 99-100)

7.4.2 علاقة الجامعة بالمحيط:

- إن لمؤسسات التعليم العالي دور هام لما تحتويه من مصادر الطاقة البشرية المتميزة علميا والقادرة على التفاعل والتعامل إيجابيا مع جميع المستجدات والمتغيرات فتصبح الجامعات أداة فاعلة وملائمة من أدوات التغيير والتطوير في المجتمع ويتحول العاملون فيها والمتخرجون منها من أدوات استهلاكية إلى طاقات إنمائية وقوى عاملة قادرة على التغيير والتطوير، لذلك فقد بات مطلبا ملحا وضروريا من جامعاتنا أن تنهج لتصبح مؤسسات مجتمعية تربية حقا يتأخر فيها التعليم والإنتاج والبحث العلمي وخدمة المجتمع تحت سقف واحد والجامعة لا ينحصر نشاطها داخل جدرانها، بل ينبغي أن يمتد نشاطها ليشمل البيئة التي توجد في وسطها وأن يمتد نفعها إلى خارجها وأن تسهم في حل مشكلات المجتمع وأن تقوم بالبحث والدراسات التي تستهدف إيجاد حلول لمختلف المشكلات

التي تقف في سبيل النمو الاقتصادي والاجتماعي، إن التبادل بين الجامعات والمحيط إنما ينبئ عن طبيعة تلك الجامعات وذلك المحيط، ومن هنا فإن البحث الذي يجري في أي معمل من معامل الجامعة يجد طريقة إلى التنفيذ والتطبيق الفعلي في المجتمع سريعاً ويرتبط البحث العلمي ارتباطاً وثيقاً بحركة النمو الاقتصادي وتعتبره الدول المتطورة بمثابة ركيزة أساسية من الركائز التي تخدم خططها التنموية. (الخطيب، 2003، ص 93-98)

والجامعة مؤسسة إنتاجية اقتصادية وتصبح مشاركة كل المكونات البشرية ممكنة في تسيير الجامعة بل ومرغوبة لأنها المعنية بالدرجة الأولى باستمراريتها وبقائها مرهون بتوافقها المحيطي وتصبح المعادلة البائع(الجامعة) والمشتري(المجتمع) حتمية ترابطية وتناسقية وواقعية، فالجامعة لا يمكن أن تستمر بدون محيط يهتم بها ولا يمكن أن يستغنى عنها. (بن عيسى، 2008، ص 114)

8.4.2 العلاقة بين الجامعة والمجتمع: تعتبر علاقة جدلية فهي تقوده وتتبعه في الوقت نفسه تقوده بوصفها مستودعاً للفكر والعلم والبحث والتأصيل وتتبعه بوصفها إحدى مؤسساته العاملة في نسيجه الإيديولوجي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي، وفي سياق ذلك فإن أي أزمة في الفكر التربوي في الجامعة هي أزمة في فكر المجتمع كما أن العكس صحيحاً، لقد أدركت الجامعات دورها الخدمي في المجتمع فوضعت ثلاث محاور رئيسية تتعلق بالخدمة العامة في المجتمع هي:

- المشاركة في المشروعات المجتمعية.
- البحث عن حلول وبدائل للقضايا المجتمعية.
- استقصاء الواقع والانفعال بمتغيراته ومشكلاته الطارئة. (البرعي، 2002، ص 337-365)

5.2 متطلبات تطوير منظومة التعليم العالي والجامعي:

- القدرة على تقديم خدمات للمجتمع بترسيخ العلاقة مع قطاعات الإنتاج والخدمات وتوفير فرص لمن لم يستطيعوا الالتحاق بالتعليم العالي لتلقي العلم وبالتالي نبذ نظم القبول المقيدة.
- تطوير وتعميق برامج وأنشطة البحث العلمي والدراسات المتقدمة بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي عن التسهيلات والموارد اللازمة خارج الحدود، وبذلك فهي تعمل على تضيق الفجوة بينها وبين المؤسسات التعليمية المتفوقة بالمشاركة في مجالات التعاون العلمي الدولي.

الفصل الثالث: معوقات انفتاح الجامعة على المحيط وأهم الحلول لذلك

- تجديد التدريس والتعليم بتبني برامج دراسية جديدة تناسب الاحتياجات الجديدة وذلك بتعظيم الاعتماد المتبادل والتعاون المترابط في هذه الدراسات والقضاء على حالة التجزؤ والانعزالية التي تركز الفواصل بين مجالات العلم المختلفة على خلاف طبيعتها المتكاملة في الأساس.
- تطوير أساليب نقل وتحويل المعرفة من خلال التعاون بين الأقسام العلمية والمختصين في تقنيات التعليم الذي يمكن استخدامه كبديل للنظام الحالي ما يعطي فرصة أكبر للراغبين في التعلم فضلا عن تحسين مستويات التدريس والتعليم.
- التأكيد على ضرورة ارتباط التعليم العالي والجامعي بحاجة العمل في عملية مستمرة تخلق التكامل بينهما.
- إدخال البعد الدولي(العالمي) في مناهج ومقررات التعليم العالي وتوفير بيئة تعليمية يتوافر فيها سمات ومعطيات العولمة.
- العناية بالنوعية والجودة في كل عناصر العمل التعليمي والتأهيل المتميز والمتكامل للمعلم.
- ويمكن إيجاز محاور التحديث الرئيسية للجامعات والمعاهد العليا العربية لاستيعاب آثار العولمة ومتطلباتها واستثمار الفرص الناشئة عنها والتقنيات المساندة لها في التالي:
- إعادة صياغة الفلسفة الأساسية لمؤسسات التعليم العالي والجامعي وتحديث رؤية ورسالة كل مؤسسة بما يعكس سمات ومعطيات العصر.
- تأكيد استقلالية مؤسسات التعليم العالي والجامعي علميا وفكريا وإداريا وماليا ورفع الوصاية المركزية عليها من وزارات التعليم وغيرها من التنظيمات البيروقراطية الفوقية.
- إعادة تصميم برامج وإمكانيات مؤسسات التعليم العالي والجامعي لتوفر لطلابها أرقى مستوى من الخدمات التعليمية والبحثية وتهيئة مناخ إيجابي يحابي تنمية القدرات الفكرية للطلاب ويعددهم ليكونوا قادة في مواقع العمل وتأكيد مناخ الحرية والديمقراطية.
- تحقيق الانفتاح على المجتمع والتعامل مع مؤسسات الإنتاج والخدمات والتفاعل مع مشكلاتها وتوجيه أنشطة البحث العلمي لحلها.
- الانفتاح على العالم والاتصال المنظم والمستمر مع مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي ومنظمات التعليم الجامعي الإقليمية والدولية.(مذكور، 2000، ص 189-191)

6.2 أهم المقترحات لزيادة الصلة بين الجامعة والمحيط:

- تكليف الأقسام العلمية بالجامعة بتقديم مشروعات بحوث تخدم المحيط حسب تخصصات الأقسام.
- اعتبار خدمة المحيط أحد الجوانب التي تدخل في ترقية عضو هيئة التدريس دون الاقتصار على البحوث العلمية.
- التفكير في تعيين مندوبين من الجامعة بالمؤسسات والمصانع والهيئات ليكونوا همزة الوصل بين الجامعة والمجتمع ويساعدوا هذه الهيئات والمؤسسات على تحديد مشكلاتهم ودراستها بأسلوب علمي تسهم الجامعة فيه.
- الاتصال بالمؤسسات والهيئات ومراكز الإنتاج والخدمات بشكل عام وحثها على تكليف الجامعة بإجراء بحوث لحسابها مع تمويل هذه البحوث في مختلف مراحل إعدادها بدءاً من خطة البحث وانتهاءً بنشره وتنفيذ ما جاء فيه.
- أخذ المبادرة من الجامعة ووضع خطة تبدأ منها الجامعة بدراسة احتياجات المجتمع دون انتظار أحياناً لما يرد من مؤسسات.
- تنمية وعي المسؤولين في مراكز الإنتاج والخدمات فيما يتصل بدور البحث العلمي في خدمة المجتمع وإشعارهم بأن البحث العلمي هو العامل الرئيسي في حل مشكلاتهم.
- ضرورة خلق جو من الثقة بين الجامعة ومراكز الإنتاج والخدمات الحكومية والعامّة والخاصة والكف عن تبادل الاتهامات بينها.

7.2 بعض التصورات عن أوضاع التعليم الجامعي المستقبلية في الأمة العربية:

- تخفيف القيود المركزية القائمة حالياً في معظم الجامعات العربية.
- إنشاء تخصصات جديدة وتعديل بعض التخصصات القائمة بما يلبي الاحتياجات البازغة محلياً.
- التوسع في التعليم الجامعي الخاص واتخاذ قنوات مختلفة نحو خصخصة التعليم الجامعي.
- التوسع في نظم التعليم المفتوح واستخدام أساليب تكنولوجية متطورة في بعضها وذلك فضلاً عن تزايد احتمالات تحقيق درجة أعلى من مرونة التعليم الجامعي.
- توثيق العلاقات مع الجامعات الأجنبية بصور مختلفة مع احتمالات للتوسع في البحوث والأعمال المشتركة بين الجامعات العربية والجامعات الأجنبية في بعض الدول. (ج.ب.ل.م، 2006، ص

1.7.2 دور التعليم العالي في تطور قوى الإنتاج في الوطن العربي: قامت الجامعات في غرس علاقات اجتماعية مشابهة للعلاقات الاجتماعية الموجودة في سوق العمل، وقد أصبح النظام التعليمي مساعدا ومهيئا لدمج الفرد في النظام الاقتصادي من خلال التوافق بين علاقاته المدرسية وعلاقات الإنتاج حيث أن بدء العلاقات الاجتماعية في التعليم لم تقتصر على تطويع الطالب لضوابط سوق العمل فالعلاقات الاجتماعية للتعليم كلها تعكس التقسيم الهرمي والطبقي للعمل في أخذها شكل السلطة في مشاريع النمو الاقتصادي ليس لتنمية علاقات اجتماعية تتجاوز البناء الاجتماعي الاقتصادي القائم نحو بناء جديد آخر.

2.7.2 التعليم العالي والتغير الاجتماعي: يلعب التعليم العالي في الوطن العربي دورا ملحوظا في عملية التغير الاجتماعي إن التعليم العالي بصورته الحالية يفرض على نظام التعليم كله مجالا واحدا هو مجال المعرفة النظرية الإسترجاعية ويجعل التفوق في هذا المجال الطريق الأمتل إلى الحراك الاجتماعي من خلال نظام التعليم، وهكذا يمكن القول بأن التعليم قد ضيق مجالات الحراك واقتصرها على مميزات محدودة، ومن هنا فلكي نفهم العلاقة الجدلية بين التعليم العالي والتغير الاجتماعي في أقطار الوطن العربي لابد من الربط بين التعليم كمؤسسة اجتماعية والنسق الاجتماعي السياسي القائم في الوطن العربي. (بدران ونجيب، 2006، ص 67-72)

3.7.2 انتشار نماذج المشاركة الاجتماعية في العلاقات المجتمعية المحلية: تعتمد نماذج المشاركة الاجتماعية مع الجامعات على التعاقدات والهيئات الخاصة بالبحث العلمي بصورة أساسية وتصل نسبة مساهمة القطاعات الصناعية والخدمية للبحث والتطوير في البلاد العربية 3% فقط من مصادر التمويل الهزيلة أصلا، وقد فرضت نظرة الدولة للعلم والعلماء والبحث العلمي بالإضافة إلى الاقتصاد الوطني الريعي والخدمي والتداولي على البحث العلمي والتطوير فرضت جميعها واقعا متدنيا لمسألة انتشار نماذج المشاركة بين الجامعة والمجتمع.

إن نظام التعليم العالي يرتبط بنظام التعليم الوطني الشامل كما يرتبط سوق العمل ومجتمع الأعمال والتجارة وكذلك المحيط المعياري التي يعمل فيها نظام التعليم العالي، وبذلك فإن تطوير التعليم العالي يتطلب تطوير كل ما يؤثر عليه ويتأثر به.

4.7.2 بعض توجهات تطوير التعليم الجامعي من أجل مواجهة بطالة الشباب: وذلك من خلال:

- التركيز على تطوير مهارات الروح الاستثمارية والاتصال الشخصي.

- زيادة الاهتمام والإنفاق في مجال التعليم الجامعي غير الرسمي والتعليم عن بعد والتعليم المهني.
- محاولة تتبع وخلق التغذية الرجعية داخل التعليم الجامعي الرسمي من أجل تعزيز حساسية سوق العمل واستجابته.
- الاهتمام بالإرشاد الطلابي ومبادرات الإرشاد المهني والتقييم.
- محاولة تشغيل الطلاب بعد السنة الثانية في أعمال بالجامعة.
- تدريب الطلاب في المنشآت الاقتصادية والاجتماعية. (جامع، 2013، ص 131-134)

5.7.2 الأساسيات التي ينبغي على التعليم الجامعي القيام بها: وتمثل في:

- أن يراجع فلسفته وبيئتها ويصوغها في رؤى مستقبلية لمواجهة المتغيرات التي تواجه منظومته والتحديات التي تجابه الجامعات.
- أن يؤكد على فلسفة التحول من ثقافة التلقين والحفظ والتخزين إلى ثقافة التعليم الابتكاري الناقد.
- أن يتوصل إلى رؤية مستقبلية لحل مشكلة التوازن بين الكم والكيف في سياسته.
- أن يربط بين السياسة التعليمية في مرحلة ما قبل التعليم الجامعي والمرحلة الجامعية حتى يتحقق الانتقال ما بين المرحلتين المستوى المنشود للطلاب الجامعي وحتى تكون مدخلات التعليم على أعلى مستوى وأن يراعي التميز النوعي بين الجامعات بما يكفل التنوع والتمايز.
- أن يستمد المرونة والتطوير من سمات العصر الحالي ويتابع النظم العالمية.
- أن يزيد من مساحة الديمقراطية المتاحة للإدارة الجامعية وإشراك أكثر من جهة في عملية انتقاء الهيئة التدريسية والهيئة المعاونة. (البرعي، 2002، ص 337-365)

رابعاً: عائق التمويل:

1. المعوقات الخاصة بعائق التمويل:

1.1 تمويل التعليم العالي:

- اعتبار التعليم العالي خدمة عامة للمجتمع وتوظيفها في تنمية القوى البشرية يتعين على الحكومات تمويله بشكل أساسي لتأمين تكافؤ الفرص بين شرائح المجتمع المختلفة وتأمين الكوادر المناسبة لاحتياجات التنمية.
- تطوير الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع لتأمين تمويل إضافي للتعليم العالي من القطاع الخاص والأوقاف والمقندين في المجتمع.

- تشجيع مؤسسات التعليم العالي على المبادرة بطرح خدماتها التعليمية والبحثية والاستشارية والتنمية لقاء بدلات تستوفيه من المستفيدين من هذه الخدمات أفرادا وجماعات ومؤسسات حكومية أو خاصة.
- ترشيد استعمال الموارد الحكومية المخصصة للتعليم العالي ومصادر التمويل الأخرى.
- تعزيز التعاون بين البلدان الصناعية والغنية والبلدان النامية بهدف تأمين تمويل ملائم لتعزيز التعليم العالي في الدول النامية. (الطائي وآخرون، 2007، ص145)
- زيادة الإنفاق على التعليم الجامعي باعتباره من أهم وأفضل أنواع الاستثمار حيث أنه يعمل على تنمية الثروة البشرية والتي تعتبر أثمن وأندر عوامل الإنتاج.
- إعطاء الجامعات حرية أكبر في التصرف في شؤونها المالية.
- زيادة الإنفاق على البحث العلمي وذلك من منطلق أهمية البحث العلمي ودوره الهام في نهضة المجتمع.
- إنشاء مركز لتنمية وتطوير التعليم الجامعي أو تطوير الإدارة المركزية لشؤون تطوير التعليم الجامعي. (أحمد، 1987، ص58)

2.1 إشكالية الإنفاق على التعليم وتمويله: تولى الدول العربية عناية بالغة لنشر التعليم وتعميمه وتخصيص لذلك موازنات جيدة والواقع أن هناك مؤشرات مزعجة على تدني القيمة الحقيقية لمخصصات الإنفاق على التعليم في البلدان العربية، وتوضح المؤشرات أن الظروف الاقتصادية لكثير من الدول العربية لا تمكنها من تعزيز وزيادة نفقاتها على التعليم وذلك بسبب الزيادة السكانية المذهلة والتضخم العالمي وارتفاع كلفة التجهيزات والتقنيات التعليمية مما سيؤثر حتما على نوعية التعليم التي يثار حولها أكثر من سؤال ولمعالجة إشكالية الإنفاق والتمويل انتهجت معظم الدول العربية باستثناء الجزائر سياسة منح التراخيص لمؤسسات القطاع الخاص للاستثمار في الخدمات التربوية وفق ضوابط ومعايير مقننة وهذا ساهم في تعميم التعليم وتوفيره على نطاق واسع وفوق ذلك تحسين نوعيته وجودته. (السنبلي: 2004، ص226-

(227

3.1 مشكلات التمويل: العوامل المؤثرة في تمويل التعليم الجامعي:

1.3.1 العوامل الاقتصادية: تشكل العوامل الاقتصادية عاملاً أساسياً من العوامل المؤثرة في تمويل التعليم الجامعي لأن التعليم عملية مجتمعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى المعيشة ودخل الفرد وفي هذه الحالة يكون أمام النظام التعليمي محاولة البحث عن مصادر إضافية تعوض العجز في مساهمة الحكومة في التمويل.

2.3.1 العوامل الاجتماعية: ترتبط قضايا تمويل التعليم الجامعي والإنفاق عليه بالعدالة الاجتماعية وديمقراطية التعليم فالضغوط الاجتماعية تؤدي إلى التضخم غير المبرر والعشوائي في إعداد الملتحقين بمؤسسات التعليم الجامعي والعالي، الأمر الذي أدى إلى ضغط اقتصادي على البلاد لتوفير ما يلزم من موارد مالية إضافية لتمويل التعليم الجامعي.

3.3.1 العوامل السياسية: تلعب العوامل السياسية دوراً في الخطة القومية للدولة بصفة عامة وفي التعليم خاصة فهي تؤثر أساساً في قوانين التعليم وتشريعاته، ومن ثم تشكل العوامل السياسية في كثير من الأحيان عاملاً من العوامل الحاسمة في قضايا تمويل التعليم الجامعي في ضوء الظروف الاقتصادية في المجتمع والموقع الذي يشغله هذا النوع من التعليم.

4.3.1 العوامل التربوية والتنظيمية: توجد مجموعة من العوامل التربوية والتنظيمية تؤثر بشكل أو بآخر على كلفة وتمويل التعليم الجامعي أهمها:

- مدى تطبيق مفهوم ديمقراطية التعليم ومتطلبات العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية في النظام والتي تنعكس على كم التعليم الجامعي والتوسع فيه وإتاحته لشرائح المجتمع المختلفة مما ينعكس على قضايا التمويل والإنفاق عليه.
- التشريعات والهياكل والإجراءات التنظيمية التي تستمد أهميتها من أنها الإطار العملي الذي يرسم آليات العمل وتوجيهاته وتنعكس نوعيتها ومستوى أدائها انعكاساً مباشراً على قضايا تمويل التعليم الجامعي.

5.3.1 العوامل الدولية: إن التطورات العالمية وخاصة مجتمع المعرفة والاقتصاد والثورة المذهلة في تقنيات المعلومات والاتصالات والتحول السريع نحو اقتصاد السوق وإعادة الهيكلة الاقتصادية وتراجع دور الحكومة في تمويل التعليم الجامعي وفتح الباب للقطاع الخاص في تمويله كل ذلك سيؤدي إلى تنويع مصادر التمويل وزيادة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تمويل التعليم الجامعي. (وحامد وزيدان

والبحيري، 2008، ص 78-82)

2. الحلول الخاصة بعائق التمويل:

1.2 الإنفاق على التعليم: يعرف الإنفاق على التعليم بأنه توفير الأموال اللازمة لبناء المدارس في تزويدها باحتياجاتها المادية والفنية إضافة إلى دفع مرتبات المعلمين والعاملين في الإدارة، مما يعني أن التعليم مشروع مكلف ماديا ويتطلب الاستمرار في تمويل مصادر التمويل وذلك نتيجة لتزايد الطلب على التعليم كحق من حقوق الأفراد في المجتمعات الحديثة.

1.1.2 الإنفاق على التعليم الجامعي: إن التعليم بما يملكه من قدرة على الفعل والتغيير يعد أداة هامة للنهوض بالمجتمع، ومن هنا فإن المزيد من الإنفاق عليه مع ضرورة ترشيد هذا الإنفاق لا بد أن ينتج عنه تقدماً ليس في قطاع التعليم فحسب بل للمجتمع بأسره، وبالتالي صار التعليم صناعة كبرى في جميع أنحاء العالم. (ياقوت وبوقناديل، ديسمبر 2014، ص74-75)

2.1.2 تمويل التعليم العالي في الوطن العربي:

يمثل القطاع الحكومي في الوطن العربي المصدر الرئيسي لتمويل التعليم العالي كما يتم تمويل جزء أساسي من موازنة بعض الجامعات العربية عن طريق دفع الطلبة لأجور دراسية وأجور التسجيل في الجامعة (فردى، 2008، ص22)

2.2 التدويل وفتح التعليم العالي على القطاع الخاص: مع ظهور العولمة بكافة أبعادها والعولمة المالية ظهر تطابق في كيفية التعامل وعلى عدة أصعدة قطاع التعليم العالي هو الأول الذي تأثر بهذه التحولات ترابط الأسواق تشترط مقاييس نوعية تسهل الحركية في نفس السياق، ومع فتح الأسواق تم فتح قطاع التعليم العالي للقطاع الخاص فإن تنظيم مثل هذه السوق من طرف السلطات العمومية أصبح ضروريا حتى تخضع بعض المؤسسات التي تسعى إلى تحقيق أرباح إلى متطلبات النوعية ولا تتحول إلى مصانع للشهادات ضمان الجودة والتقييم أصبح شرطين أكثر من ضرورين.

- على المؤسسة الجامعية أن تقرر وتضع حيز التنفيذ الإجراءات الملائمة حتى تتجاوب أنشطتها في مجال التكوين مع حاجيات ميدان الشغل.
- الفريق البيداغوجي له علاقات مع ممثلي العالم الاقتصادي والاجتماعي.
- تسهر المؤسسة وتضمن متابعة لتوظيف خريجها من حاملي الشهادات.

- الجامعة-المؤسسات: يلعب الحد المشترك بين الجامعة والمؤسسات دورا مهما في تفعيل الجانب الاقتصادي لمصالح المجموعة الجامعية بحكم مهامه الحد المشترك جامعة مؤسسات مسؤول على:
- زيادة المشاريع التعاونية بين المؤسسات والجامعة.
- تثمين نتائج البحوث.
- تسيير الملكية الثقافية.
- إشراك الجامعة في التنمية الجامعية.
- تنظيم تكوينات مستمرة. (بداري وآخرون، 2013، ص 31-120)

3.2 كيف يمكن مواجهة مشكلة القصور في تمويل التعليم العالي: وذلك من خلال:

- التمكين المؤسسي إطلاق القدرة المؤسسية لمؤسسات التعليم العالي.
- الحرية الأكاديمية واللامركزية كمتطلبات حتمية لتطوير التعليم العالي: وذلك راجع للأسباب التالية:
 - *تمثل الحرية الأكاديمية المتطلب الأول للجامعة المثالية.
 - *الحرية والاستقلال قرينا المعرفة والتفكير.
 - *توفر الحرية الأكاديمية الموضوعية في النظر إلى الأمور وتقييمها دون التحيز لفئة أو طبقة أو أيديولوجية معينة.
 - *خلق التباين الفكري والآراء المتباينة.
 - *يمثل كل من الحرية الأكاديمية والاستقلال الجامعي متطلبان أساسيان للبحث العلمي المتميز وبناء مجتمع المعرفة وتطوير تقنيات التعليم والتعلم من ناحية والإبداع في إدارة الجامعة وتمويلها من ناحية أخرى.
- وقف الانخفاض التدريجي في التمويل الحكومي للتعليم العالي.
- إضافة إلى الواقعية وإعادة النظر في مجانية التعليم.
- ضرورة رفع المساهمات الطلابية في تمويل التعليم الجامعي.
- تنويع الموارد في الجامعات الحكومية.

- التوسع في حجم القطاع الخاص بمنظومة التعليم العالي. (جامع، 2013، ص 81-86)

4.2 الآليات والمصادر الجديدة التي تقترحها معظم الدراسات لتمويل الجامعات: أهمها:

- الاهتمام بالترشيد في الإنفاق والاستخدام الأمثل للموارد المالية المرصودة للجامعات.
- العمل على تشجيع المشاركة المجتمعية في تمويل الجامعات.
- إنشاء صندوق مركزي لدعم تمويل التعليم الجامعي.
- الاستفادة من خبرات بعض الدول المتقدمة في تمويل التعليم الجامعي.
- تفعيل آليات التمويل الذاتي للجامعات وإنشاء مكتب لتسويق الخدمات الجامعية بما يوفر دخلا إضافيا للجامعة.
- تخصص نسبة من أرباح الشركات الصناعية ومؤسسات القطاع العام والخاص والبنوك لميزانية التعليم الجامعي.
- فتح دراسات مسائية تتيح الفرصة للراغبين في استكمال الدراسة مقابل دفع رسوم تسهم في تمويل الجامعات.
- التوسع في إنشاء الجامعات الخاصة.
- **التقاليد الجامعية بين العالمية والمحلية:** إذا كانت التقاليد الجامعية تميل نحو العالمية بسبب طبيعة العلم والتبادل الثقافي بين الجامعات فإن الجامعات الرصينة لا يمكن أن تتفصل عن البيئة المحلية التي نشأت فيها والمجتمع الذي تتوجه لخدمته، وذلك لأن الجامعة بصفقتها مؤسسة اجتماعية ثقافية تستمد حياتها وعناصر بقائها من المجتمع الذي وجدت فيه فهو الذي يوفر لها التمويل اللازم لتغطية نفقاتها إن من حق المجتمع نشأت الجامعة على ربوع أرضه أن يتوقع منها العمل على المحافظة على ثقافته وتراثه في الوقت الذي تسعى لتطوير علومه ومعارفه بما يساعده على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل في إطار من المزوجة بين العالمية والمحلية فتأخذ من العلم حقائقه واستكشافاته لتضعها في خدمة المجتمع واحتياجاته. (الملاح، 2013، ص 63)

5.2 الاتجاهات العالمية المعاصرة في تمويل التعليم الجامعي:

1.5.2 الاتجاه الأول: التمويل الحكومي للتعليم الجامعي:

- التمويل عن طريق الحكومة المركزية.
- التمويل المشترك بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية.
- التمويل بالمشاركة بين الحكومات المركزية والأفراد والهيئات.

2.5.2 الاتجاه الثاني: تقلص دور الحكومة في تمويل التعليم الجامعي: تتبنى معظم دول العالم المتقدم

والنامي إستراتيجيات تهدف إلى تقليل العبء المالي عن الحكومات في تمويل التعليم الجامعي.

3.5.2 الاتجاه الثالث: التمويل الذاتي للجامعات: تبنت العديد من الجامعات في مختلف دول العالم

أساليب ذاتية لمصادر التمويل الجامعية حتى تكون تلك الجامعات قادرة على مواجهة التحديات التي تواجهها وتعرض عليها عمل تغييرات جذرية في نظم تمويلها بصفة مستمرة.

4.5.2 الاتجاه الرابع: ترشيد الإنفاق بالتعليم الجامعي: أخذ الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي في

معظم الدول العربية في الانخفاض وأخذ الطلب عليه في الازدياد مما أدى إلى وجود خلل بين إيرادات التعليم الجامعي ونفقاته، وهذا يتطلب من الحكومات ضرورة وضع حلول لمعالجة هذا العجز في محدودية الموازنة العامة للدولة وأول هذه الحلول هو ترشيد عمليات الإنفاق وتقليل الهدر به والاستفادة القصوى من الموارد المالية المتاحة للتعليم الجامعي.

5.5.2 الاتجاه الخامس: التمويل المرتبط بالأداء: يوجد توجه عالمي في تمويل التعليم الجامعي يعتمد

على ربط تمويل التعليم الجامعي بعدد من المعايير التي تأخذ في الاعتبار عند تحديد ميزانية الجامعات أو المنح المقدمة من الحكومات.

6.5.2 الاتجاه السادس: تقليل كلفة التعليم الجامعي: وذلك من خلال بعض الأنماط غير التقليدية للتعليم

الجامعي يمكن التعرف عليها من خلال العرض التالي:

- التعليم الجامعي المفتوح: يهدف التعليم الجامعي المفتوح تحقيق هدفين الأول المساهمة في تحقيق

ديمقراطية التعليم وتوسيع فرص التعليم الجامعي والثاني خفض كلفة التعليم.

- إقامة مؤسسات التعليم العالي عن بعد: وهي المؤسسات التي تستثمر وبشكل كبير التقنيات ووسائل الاتصالات المتقدمة في الوصول إلى الدارسين في أماكن تواجدهم أينما كانوا.
- التعليم المستمر: يمكن للجامعة أن تقوم بالمشاركة الحقيقية والفعالة في عملية التنمية الشاملة.
- التعليم التعاوني: وهو تعليم يتم فيه توفير التعاون بين مؤسستين الأولى مؤسسة تعليمية والثانية مؤسسة إنتاجية أو منشأة صناعية ومن مزايا هذا النمط مساهمة المؤسسة الإنتاجية في كلفة التعليم وزيادة الارتباط والمواءمة بين التعليم الجامعي وعالم الإنتاج. (حامد وزيدان والبحيري، 2008، ص139-181)

وكما أشار ألفرد مارشال إلى أن ما ينفق على التعليم ينبغي ألا يقاس بالفائدة المباشرة فقط بل يجب أن ينظر إلى العائدات غير المباشرة التي هي نتاج تنمية المواهب والقدرات. (3-2 p.1962 vaizey.j)

خلاصة

على ضوء ما تم طرحه وتقديمه في هذا الفصل والمتعلق بمعوقات انفتاح الجامعة على المحيط نلاحظ أن علاقة الجامعة بمحيطها شبه مبتورة، وهذا راجع لجملة من المعوقات السالف ذكرها والتطرق لها في تلك الصفحات الماضية، ولعل أهمها ضعف التمويل والإنفاق على مشاريع البحث العلمي مما جعلها أبحاث تقدم وتتجز في الجامعة وتبقى ضمن محيطها الداخلي دون أي عائد إيجابي على المجتمع، ثم إن تصلب وجمود وعدم مرونة المناهج والبرامج الجامعية التي هي في أصلها وليدة بيئات مغايرة جعل من الجامعات الجزائرية لا تنمو ولا تتطور ولا تحقق أهدافها وغاياتها المنشودة وأهداف المجتمع التي يبرجوها منها، ثم إنها تعيش حالة من القطيعة عن واقعها وذلك من خلال عدم قيامها بأنشطة تثقيفية وتوعوية خارج جدرانها ولا تشارك في وضع خطط وبرامج وسياسات تنموية، ولعل الأهم من كل ذلك عدم مراقبتها لسوق العمل وما يحدث فيه من تغيرات وما يتطلبه ذلك السوق مما ولد مشكلة عدم الموازنة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل وهذا ما انجر عنه تنامي ظاهرة بطالة حاملي الشهادات الجامعية وربما حتى العليا منها، خاصة وأن معظم مخرجات الجامعة تكون قد تلقت تكويناً نظرياً أكثر بكثير من التكوين التطبيقي نظراً لغلبة التخصصات النظرية على التخصصات التطبيقية في الجامعة الجزائرية وهي تخصصات لا تلقى على العموم الرواج الكافي في سوق العمل، ثم إنه قد احتوى جملة من الحلول التي من شأنها القضاء على مشكلات ومعوقات انفتاح الجامعة على بيئتها خاصة مشكلة التمويل من خلال فتح مجال التمويل الذاتي وتنوع مصادر التمويل، ثم مشكلة المناهج والبرامج وغلبة الجانب النظري على الجانب التطبيقي وذلك من خلال إدخال خاصية المرونة والتجديد والتغيير فيها وهذا بحسب التغيرات والتطورات المتسارعة التي يشهدها العالم، والأهم خلق برامج ومناهج تكون وليدة تلك البيئة التي تتواجد فيها الجامعة ثم جعل مشكلات المجتمع واضطراباته المواضيع الرئيسية للبحوث العلمية التي تقام في الجامعة من قبل أساتذة باحثين أو ضمن فرق بحثية ضمن مخابر علمية وهذا حتى تسهم الجامعة وتشارك بدورها في إيجاد حلول علمية دقيقة وفعالة لمشكلات المجتمع، خاصة وأن للجامعة دور حاسم في هذا الشأن وهذه الوظيفة الجامعية من أحدث وظائف الجامعة ومن أهمها في هذا العصر وكلما أثبتت الجامعة جدارتها ومقدرتها على وضع حلول فعلية لمشكلات المجتمع من خلال بحوثها العلمية كلما زادت ثقة المجتمع بها وفي أبحاثها وكلما تعززت واستمرت علاقة الجامعة ببيئتها وكلما أصبحت أكثر انفتاحاً واتصالاً.

الفصل الرابع: طبيعة المحيط الذي تعمل ضمنه الجامعة

تمهيد

أولاً: ماهية المحيط الذي تعمل ضمنه الجامعة

ثانياً: أنواع المحيط ومستوياته

ثالثاً: سوق العمل الجزائري

رابعاً: الاتصال التنظيمي

خامساً: العولمة وإدارة الجودة الشاملة في التعليم

خلاصة

تمهيد

يعمل هذا الفصل على إبراز طبيعة محيط الجامعة ذاك المحيط الذي تتواجد فيه ومنه تستمد مدخلاتها وإليه تقدم مخرجاتها، حيث يهدف هذا الفصل إلى التعرف على ذلك المحيط من خلال معرفة طبيعته ومتغيراته ومميزاته والتغيرات التي تحدث فيه والعوامل المؤثرة فيه والقوى الحاكمة فيه وكل ما يتعلق به، وهذه المعرفة ضرورية للجامعة لأن إمامها بكل هذه المعلومات من شأنه أن يساعدها على أداء رسالتها وتحقيق أهدافها على أكمل وجه، وهو ما يسهم بشكل رئيسي في انفتاح الجامعة على محيطها أكثر فأكثر خاصة معرفة حاجات وتطلعات ومتطلبات ذاك المحيط يفرض على الجامعة تبني تخصصات معينة تهدف إلى إخراج كوادر قيادية وطاقات بشرية تعمل على تغطية ذاك الاحتياج المحيطي، كما أن معرفتها للمشكلات والتحديات التي يعانيتها يجعل منها مهمة أكثر به من خلال تسخير الجهود البحثية لتقديم حلول ومقترحات علمية فعالة من شأنها حل تلك المشكلات والتحديات التي تواجه المحيط، كما أن معرفة الجامعة لمختلف التغيرات والتطورات وجميع المؤثرات التي يعرفها المحيط يملي على الجامعة مواكبة تلك التغيرات والتطورات حتى لا تكون هناك قطيعة بين كل من الجامعة والمحيط، وحتى تكون هناك علاقة اتصال دائم بينهما لا علاقة انفصال وكل منهما يعمل بمفرده بمعزل عن الآخر وهذا لن يتأتى إلا عن طريق الاتصال التنظيمي وفي الصفحات القادمة نسعى للإمام بمختلف المعلومات التي تخص محيط الجامعة لأجل خدمته، وهذا يفرض عليها الاهتمام بعولمة التعليم الجامعي والجودة الشاملة في التعليم الجامعي على اعتبار أن عولمة التعليم قد سعت لتوحيد معايير وآليات التعليم الجامعي عبر العالم أجمع، وهذا ما سيحقق للجامعات العربية والجزائرية طفرة نوعية من خلال إتباعها لمعايير عالمية في التعليم الجامعي ومن خلال اعتماد معايير ومبادئ إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي هذه المبادئ عند تطبيقها والعمل بها حتما ستحقق نجاحات فعلية وأكيدة لهذا القطاع تعود بالنفع عليه وعلى مجتمعه ومحيطه الذي يتواجد فيه، وهذا هو ما تحتاجه جامعاتنا حتى تتخلص من مشاكلها وبالتالي قيامها بدورها وواجبها نحو محيطها على اعتبار أن الجامعة هي أهم نسق من أنساق المجتمع والذي يعول عليه كثيرا، وإنما نجاح الجامعة هو نجاح المجتمع ككل والعكس صحيح فالاعتماد على مبادئ وآليات الجودة الشاملة في التعليم عملية ذات أهمية قصوى في تحقيق الجامعة لذاتها ولأهدافها وغاياتها.

أولا: طبيعة المحيط الذي تعمل ضمنه الجامعة: وذلك من خلال التعرف على خصائصه ومميزاته ومركباته وفوائد تحليله وفرصه وتهديداته ونقاط قوته وضعفه.

1. **خصائص وفوائد محيط المؤسسة:** يشتمل محيط المؤسسة على جملة من الخصائص التي تميزه وهذا حسب نوع المحيط كما أنه يقدم للمؤسسة العديد من الفوائد وأهم خصائص محيط المؤسسة نجد ما يلي:
 - التفرد والتميز فمحيط المؤسسة X يختلف عن محيط المؤسسة Z سواء كانت هذا المحيط داخلي أو خارجي.
 - الطبيعة المتغيرة أو الديناميكية للمحيط.
 - صعوبة السيطرة أو التحكم في المتغيرات المحيطية حتى وإن كان من الممكن التأثير فقط على بعض هذه المتغيرات.
 - التأثير المتبادل بين المتغيرات المحيطية فالعوامل السياسية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية لحد كبير. (مسعداوي، 2013، ص 54)
2. **تغير المحيط:** وهذا مرتبط بطبيعة الحياة حيث تحكم المؤسسة عوامل متقلبة لا ثبات فيها وأن بعضها ما يمكن قياسه و البعض الآخر ما لا يمكن قياسه.
 - 1.2 **صعوبة التحكم بمتغيرات المحيط:** إن التغيرات التي تحيط بالمحيط ليس من السهل التحكم فيها لأنها تغيرات اجتماعية واقتصادية، ومن الصعوبة إحكام السيطرة عليها بالرغم من إمكانية التنبؤ ببعضها والسيطرة النسبية على البعض الآخر.
3. **فعالية آثار المحيط:** تختلف مؤسسة عن أخرى في اكتشاف وتحليل عوامل المحيط التي تؤثر عليها، لهذا فإن نجاح أية مؤسسة يكمن في قدرتها على التحليل العميق والكفاء لمحيطها الداخلي والخارجي من أجل وضع اليد على العوامل ذات الفعل المؤثر على نشاطها.
 - ويحقق محيط المؤسسة العديد من الفوائد أهمها:
 - تكشف إمكانية معالجة المشاكل العالقة بصورة صادقة وصرحة.
 - تكشف فرص نجاح المؤسسة وتحدد مواطن التغيير الممكنة.
 - تساعد على تكييف وتعديل إطار الخطة الإستراتيجية وتوضح الاتجاهات الرئيسية للمؤسسة.
 - تساعد على تنظيم المعلومات وربطها بالمشاكل التي تتناولها عمليات تحليل الواقع وتكشف عن القوى المحركة للمؤسسة.
 - تنمي قوة الملاحظة والتحليل لدى المخططين لأوضاع المؤسسة والظروف المحيطة بها.
 - تساعد على وضع الأهداف الإستراتيجية الفرعية (الكرخي، 2009، ص 147-148).

4. دورة تحليل المحيط: تمر دورة تحليل محيط المؤسسة بأربعة خطوات رئيسية وتتمثل هذه الخطوات في التالي:

4.1 المسح المحيطي: يعتبر فحص محيط المؤسسة أولى الأفكار التي تتشكل لدى المؤسسة عن قضاياها الإستراتيجية والتي يتعين أخذها بعين الاعتبار عند صياغة الخطة، فمن خلال إجراء مسح شامل للتغيرات التي تشكل عناصر القوة والضعف في داخلها والفرص والتحديات في المحيط الخارجي تستطيع أن تبني تصوراتها الأولى وتتخذ مواقف.

4.2 المراقبة والرصد: وفي هذه المرحلة تبدأ المؤسسة بمراقبة التصورات الأولية التي اتخذت مواقف حدسية منها وجمع البيانات الكافية عن تلك التي يشوبها الغموض والتشويش وتبدأ بتصنيف البيانات والمعلومات ذات الاهتمام بالقضايا الرئيسية التي تتعلق بتوجهاتها الإستراتيجية.

4.3 التحليل والتنبؤ: وهنا تقوم المؤسسة بتوظيف البيانات والمعلومات التي جمعت وصنفت في دراسة المتغيرات التي حصلت عليها من خلال المراقبة والرصد والعمل على رسم اتجاهات هذه المتغيرات في المستقبل وتحديد مدياتها وأثارها ودرجة وفترة استمرارها.

4.4 التغذية الراجعة: حيث تقوم المؤسسة بتغذية جميع العمليات الإستراتيجية بالنتائج التي حصلت عليها لتعديل ما وضعته سابقا ومن ذلك تعديل الرؤية والرسالة والأهداف وغير ذلك. (الكرخي، 2009، ص150)

5. تحليل القوة والضعف والفرص والتحديات: SWOT: يمثل هذا المدخل أحد الأدوات الشائعة في مجال التحليل المحيطي والذي يمهد لمرحلة الاختيار الإستراتيجي، وهذا التحليل يعمل على إيجاد علاقة بين الفرص والتحديات ونواحي القوة والضعف في المؤسسة.

1.5 الفرص: هي وجود تغيرات ايجابية في مكونات المحيط الخارجي أي موقف مفضل أو مرغوب في محيط المؤسسة.

2.5 التحديات: هي وجود متغيرات سلبية يجب تجنبها أي موقفا غير مفضل وغير مرغوب في محيط المؤسسة.

3.5 نقاط القوة: هي الأنشطة التي تدار بطريقة جيدة أي المزايا والإمكانيات التي تتمتع بها المؤسسة بالمقارنة بما يتمتع به المنافسون، ويطلق على نواحي القوة البارزة "القدرة المميزة" حيث تمكن المؤسسة من تحقيق ميزة تنافسية في السوق.

4.5 نقاط الضعف: هي الأنشطة التي لا تتمتع فيها بميزة تنافسية أو تدار بطريقة ضعيفة أي وجود قصور أو عجز في الموارد أو المهارات والذي قد يحد من الأداء الفعال للمؤسسة بشكل مؤثر. (السكرانة، 2010، ص 221-222)

إن دورة تحليل محيط المؤسسة تقوم أساساً على المسح المحيطي أي معرفة كل ما يحصل في المحيط ثم مراقبة هذه الأحداث ورصدها ليتم التحليل والتنبؤ بما قد يتغير أو يحدث مستقبلاً، وخلال اكتشاف نقاط القوة والضعف التي تمتلكها المؤسسة وكذا معرفة الفرص والتهديدات التي تواجهها وهذا حتى تستعد لها وتغيرها.

6. فوائد تحليل المحيط الخارجي:

- الوقوف على آثار المتغيرات الخارجية على المؤسسة وتشخيص العوامل المسيرة لها واتجاهاتها.
- تحديد التهديدات والمشاكل والمخاطر التي يحملها المحيط الخارجي للمؤسسة خلال الفترة القادمة والتي يتعين عليها السعي المتواصل لتضييقها إلى أصغر مستوى ممكن.
- تحديد الفرص وكيف تستطيع المؤسسة تنظيم الفوائد الممكن الحصول عليها من هذه الفرص.
- كشف الخيارات الحاسمة التي يجب على المنظمة اتخاذها في الأمد القصير والأمد الطويل. (بن حبيب، 2013، ص 159)
- الوقوف على عدد الإجراءات المستقبلية التي تتخذها الحكومة سواء الإجراءات الاقتصادية أو التشريعية أو الاجتماعية التي تؤثر على مسيرة المؤسسة.
- تكشف عن الالتزامات المترتبة على المؤسسة أو التي ترتب لها وأية إجراءات عقابية محتملة تتخذ ضدها.
- المساعدة على وضع الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة وتعديل هذه الأهداف في ضوء النتائج المستخلصة.
- المساعدة على وضع الخطة التنفيذية والبرامج المكونة لها.
- المساعدة في تحديد الموارد المالية المتاحة والمطلوبة لتمويل الخطة التنفيذية.
- المساعدة على تحديد نطاق عمل المؤسسة ومساحة نشاطها.
- المساعدة على تحديد المعالم السلوكية للمجتمع أو المستفيدين من خدمات المؤسسة بما يمكنها من تقديم هذه الخدمات وفقاً لرغباتهم.
- المساعدة على وضع خطة طوارئ لمواجهة أية تهديدات مفاجئة قد تنشأ في المستقبل. (بن حبيب، 2013، ص 160)

إن جملة الفوائد والخصائص هذه التي يقدمها المحيط للمؤسسة تجعلها تضع وتضبط خططاً مدروسة ودقيقة حول حاضرها ومستقبلها، وهذا من خلال كمية المعلومات المتاحة لها والقوة التي يمنحها لها هذا المحيط.

1.6 تحليل المحيط الخارجي: تواجه المؤسسات كافة درجات متفاوتة لتأثير المتغيرات أو العوامل المحيطية الخارجية إذ أن هذه المتغيرات غالباً ما تتحكم بالفرص الاستثمارية المتاحة للمؤسسة من ناحية والتهديدات التي تواجه المؤسسة في تحقيق سبل النجاح للاستثمار المستهدف من ناحية أخرى. (حمود والخرشة، 2009، ص 47)

2.6 التفاعل بين المحيط الداخلي والخارجي: المؤسسة كما تعرف هي نظام مفتوح على المحيط الخارجي وبين المحيط الداخلي والخارجي هناك مصالح متبادلة، فالمحيط الداخلي للمؤسسة يحصل على مدخلاته الإنتاجية والمادية والمعنوية من المحيط الخارجي، كأن يحصل منه على القوى العاملة والمواد الأولية وكافة مستلزمات الإنتاج الأخرى، فإذا ارتفعت أسعار المواد أو أجور القوى العاملة فلا بد وأن تتأثر بها المؤسسة والمحيط الخارجي الذي يحصل على احتياجاته من السلع والخدمات وفرص العمل من المحيط الداخلي وهكذا في عملية تفاعلية مستمرة تعود بالنفع على كلاهما في آن واحد. (عباس، 2010، ص 202)

3.6 أهمية التحليل المحيطي: تحظى عملية التحليل المحيطي بأهمية بالغة عند تقييم المؤسسة نظراً لأنها تؤدي إلى تحقيق ما يلي:

- تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة، وبالنظر إلى إمكانيات وخبرات وموارد هذه الأخيرة تتم المفاضلة بين الفرص التي يمكن استغلالها وأي الفرص الممكنة استبعادها.
- يساعد التحليل المحيطي على تخصيص الموارد المتاحة وتحديد طرق استخدامها.
- تحديد ما يسمى ب: القدرة المميزة للمؤسسة والتي تعرف على أنها القدرات والموارد التي تمتلكها المؤسسة والعمليات التنفيذية المستخدمة في توظيف تلك القدرات والإمكانيات لإنجاز الهدف.
- يعد التحليل المحيطي ضرورة ملحة، نظراً لأنه يؤدي إلى الكفاءة في الأداء، وهذا ما تجمع عليه كل الشركات العالمية التي تستخدم التحليل المحيطي.

- الهدف الرئيسي من التحليل المحيطي هو معرفة أربعة مفاهيم أساسية؛ نقاط القوة والضعف الداخلية، الفرص والتهديدات الخارجية، وهذا التحليل يبني على دراسة المؤسسة من جوهرها والمحيط الذي هو حولها.
- يتوقف نجاح المؤسسة إلى حد كبير على مدى دراستها للعوامل المحيطية المؤثرة، ومدى الاستفادة من اتجاهات هذه عوامل، وبدرجة تأثير كل منهما، حيث تساعد هذه الدراسة على تحديد الأهداف التي يجب تحقيقها، وبيان الموارد المتاحة ونطاق السوق المرتقب، وأنماط القيم والعادات والتقاليد السائدة.
- سعي الكثير من المؤسسات إلى التأقلم مع عوامل محيطها المتغير وجعلها تؤثر بشكل إيجابي على هذا المحيط، وبالتالي القيام بدور فعال تجاه نمو وتطور الاقتصاد الوطني.
- سعي الدولة الجزائرية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما سينجر عنه من تحرير تدريجي زمني ونوعي للتجارة في السلع والخدمات، وإلغاء إجراءات الدعم للمؤسسات المحلية، وبالتالي ستجد المؤسسة الاقتصادية الجزائرية نفسها أمام منافسة أجنبية شرسة. (بقة ومحلب، جوان 2010، ص135)

إن العلاقة بين المحيط والمؤسسة هي علاقة تبادلية وعلاقة تأثير وتأثر مستمر وفعال فمنها تأخذ مدخلاتها وفيها تقوم بتحويل هذه المدخلات إلى أنشطة وإليها تعيد هذه المخرجات في شكل جديد إما سلعة أو خدمة، إضافة إلى أنها تحصل على قوتها وضعفها وفرصها وتهديداتها من المحيط، كما أن المؤسسة قد تفرض على المحيط قيوداً أو شروطاً تدخل ضمن إطار التعامل والتفاعل بينهما.

4.6 التفاعلات بين المؤسسة والمحيط: تواجه المؤسسة تغيرات بنيوية ووظيفية تطراً في المحيط هذه التغيرات تقاس بمقياسين هما درجة التعقد ودرجة اللاتبات ودراسة هذين المقياسين يعد إلزاماً لأي مؤسسة تنوي وترغب في تحقيق أهدافها المسطرة أو على الأقل تحافظ على تحقيق بقاءها في هذا السوق التنافسي الحاد، ولذا فإن الاستجابة تتغير حسب المؤسسات وهذا في إطار أخذ القرار بالتوازي الذي يبين أن المؤسسة هي في حاجة إلى التنبؤ بالتغيرات التي تطراً في المحيط ثم عليها أن تقوم بتشخيص وتحليل نوع من المشكلة أو الفرصة قصد تحديد نمط القرار الملائم ونلاحظ ثلاث أنواع من الاستجابات هي:

1.4.6 التوقع للاستجابة: حينما تتوقع المؤسسة بعض التغيرات التي تطراً على المحيط فإن هذا التوقع يسمح لها بتجنب النتائج السيئة المتعلقة بعدم تأقلمها مع المحيط.

2.4.6 التأخر في الاستجابة: هنا تقوم المؤسسة بدراسة الفرق بين النتائج والأهداف هذا النوع من الاستجابة يسمى الاستجابة بواسطة المفعول العكسي.

3.4.6 الدافع الذاتي للاستجابة: هنا تقوم المؤسسة بتخطيط فرص التنمية بصفة متواصلة لكي تستطيع أن تقوم بفحص المعلومات بأكبر سرعة. (بن حبيب، 2013، ص46-47)

وتعد العلاقة القائمة بين المؤسسة والمحيط متبادلة وتفاعلية وشاملة فالمحيط الخارجي يمنح المؤسسة الناجحة فرصا للاستثمار والازدهار وتؤدي بالمؤسسة الفاشلة إلى الاضمحلال أو التلاشي، كما أنها في الوقت ذاته تفرض محددات على حركة المؤسسة من خلال المستلزمات المتاحة، كما أن طبيعة المتغيرات المحيطية المختلفة تلعب دورا أساسيا في تحديد قدرة المؤسسة على العمل وفي خلق التوازن المتحرك والتكيف المطلوب مع المحيط، كما أن ظروف المحيط الخارجي من حيث التأكد أو اللاتأكد تؤثر في المؤسسة بشكل متباين، ومن هنا لا بد أن يمتلك المدراء القدرة العالية على معرفة المحيط بمتغيراته المختلفة، وكما يتطلب الأمر اعتماد أسلوب التنبؤ بما سيكون عليه واقع نشاط المؤسسة وفق المشاهدة المتصورة للظروف والمتغيرات المحيطية، هذا إضافة إلى ضرورة السعي الجاد لاستثمار الإمكانيات المتاحة في المؤسسة في إطار من التكيف مع المحيط وبعكس ذلك تتعرض المؤسسة إلى مخاطر الضمور والاضمحلال والتلاشي. (الشماع وحمود، 2009، ص195-196)

7. مكونات المحيط: يمكن أن ننظر إلى المحيط الخارجي للمؤسسة على أنه يتكون من مجموعتين من المتغيرات متغيرات على المستوى الكلي (المحيط العام) ومتغيرات على المستوى الجزئي (المحيط الخاص).

1.7 المحيط العام: يقصد به كل العوامل التي تؤثر على كل المؤسسات ولا تخضع لسيطرة إدارة المؤسسة وتشمل كافة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والتكنولوجية وحتى الإدارية والدولية، ويقل تأثير المؤسسة على القوى أو العوامل التي توجد فيها بل هي التي تؤثر على المؤسسة ويؤدي التعرف على هذه العوامل إلى اكتشاف الفرص التي يمكن للمؤسسة الاستفادة منها والتهديدات التي يمكن للمؤسسة الحد منها.

2.7 المحيط الخاص: والذي يمثل مجموعة العوامل التي تقع في حدود تعاملات المؤسسة ويختلف تأثيرها من مؤسسة إلى أخرى، ويمكن للمؤسسة الرقابة عليها نسبيا والتأثير فيها فهي مجموعة العوامل والمتغيرات التي تؤثر بشكل خاص على مؤسسات معينة نظرا لارتباطها المباشر بتلك المؤسسة. (بن واضح، 2014، ص84)

3.7 المحيط التنظيمي: تميز الدراسات السوسولوجية بين نوعين من المحيطات التنظيمية محيط خارجي وآخر داخلي، أما من الناحية الواقعية فإنه لا يمكن الفصل بين المحيطين نظرا لعلاقة الأثر المتبادل القوية بينهما حيث يمكن القول أن المحيط الخارجي للتنظيم يساهم بقدر كبير في تحديد المحيط الداخلي، كما أن المحيط الداخلي بدوره يؤدي إلى إدخال تغييرات وتعديلات كبيرة في المحيط الخارجي.

4.7 المحيط الخارجي: هو كل القوى والمتغيرات الفاعلة والمؤثرة على المؤسسة وتقع خارج حدودها والمحيط الخارجي بالنسبة للمؤسسة هو محيط طبيعي يصعب عليها التحكم فيه والسيطرة عليها، كما ليس لديها الحق في تعديله أو تغييره وإنما عليها التكيف مع شروطه الموضوعية.

5.7 المحيط الداخلي: هو مجموعة الأفراد والعلاقات والنظم والإجراءات التي تنشأ داخل المؤسسة ويتم من خلالها وبها تنفيذ الأعمال والوصول إلى النتائج المطلوبة.

(رماش، 2008-2009، ص 25-27)

ثانيا: أنواع المحيط ومستوياته:

1. أنواع المحيط: لمحيط المؤسسة أنواع عديدة وهذا راجع لتنوع وتغير وتعدد المؤشرات والمتغيرات المحيطية ومن هذه الأنواع نجد:

1.1 المحيط المستقر نسبيا: ترتبط درجة استقرار المحيط بنوع وحجم النشاط الذي تقوم به المؤسسة، حيث تكون المتغيرات الداخلية والخارجية بسيطة ويمكن السيطرة عليها ولا تشكل عائقا أمام استمرار عملية الإنتاج، حيث تتخذ المؤسسة قراراتها في حالة عدم التأكد من النتائج.

2.1 المحيط المتغير نسبيا: في هذا المحيط تتغير الظروف والأحوال بسرعة بحيث يصعب على المؤسسة أحيانا متابعتها أو السيطرة عليها.

3.1 المحيط المركب: تتداخل العناصر المحيطية مع بعضها البعض مكونة ما يسمى بالمحيط المعقد الذي يصعب التعامل معه لشدة سرعته في التغير من طرف إلى آخر.

4.1 المحيط المركب المتغير: وفيه تتداخل العوامل السوقية بما في ذلك الموردين مع العوامل الداخلية في المؤسسة ويظهر مع هذا التداخل تعقيدات يصعب التعامل معها بسهولة أو السيطرة عليها دائما.)

(عباس، 2010، ص 203)

5.1 المحيط الهادئ العشوائي: هو المحيط الذي يتسم بدرجة تعقيد منخفضة واستقرارية عالية وأن الفرص والتهديدات في هذا المحيط تتوزع عشوائياً، كما أن توجه المؤسسة في هذا النوع من المحيطات ينصب بدرجة أساس على تحقيق الفاعلية التشغيلية.

6.1 المحيط الهادئ المتجمع: وهو محيط يتسم بدرجة من تعقيد عالية إلا أنه مستقر نسبياً وعلى الرغم من أن الفرص والتهديدات في هذا النوع من المحيطات مختلفة إلا أنها عادة تكون متجمعة، وأن الاهتمام الرئيسي في هذا المحيط يتمثل في البحث عن الموقع المثالي بالقرب من مراكز تجمع الموارد المحيطية.

7.1 المحيط المضطرب الانعكاسي: يتسم هذا النوع من المحيطات بدرجة تعقيد منخفضة ولكنها غير مستقرة بالإضافة إلى وجود عدد كبير من المنافسين، وإن تركيز المؤسسة في مثل هذا المحيط ينصب بشكل أساس على المحافظة على المركز التنافسي لها.

8.1 المحيط الهائج: وهو محيط يتسم بدرجة عالية من التعقيد وعدم الاستقرار وتتطلب استجابة سريعة للتغيرات الحاصلة فيها، ولهذا فإن محور اهتمام المؤسسة ينصب على التركيز على السلوك العلائقي مع المؤسسات الأخرى. (رشيد وجلاب، 2008، ص 102)

2. مستوياته: أما عن الحديث عن مستويات المحيط نجد أنه يصنف إلى صنفين محيط داخلي ومحيط خارجي:

1.2 المحيط الخارجي: يتكون من مجموعة العناصر والقوى التي تقع خارج حدود المؤسسة والتي تتفاعل فيما بينها لإحداث تأثيرات مختلفة عليها بدرجات متفاوتة من خلال ما تخلقه من فرص أو تحديات تؤثر في أدائها، وبالتالي فإن ذلك يتطلب جهوداً حثيثة من تلك المؤسسات في دراسة وتحليل المتغيرات المحيطية المختلفة وتقييم آثارها بشكل مستمر لضمان نجاحها وبقائها على الأمد البعيد ذلك أن نجاح المؤسسة في هذه الحالة إنما يعتمد في جانب كبير منه على قدرتها على اغتنام الفرص التي يتيحها المحيط الخارجي وتجنب التهديدات التي تفرضها ذلك المحيط، وتتضمن هذه العملية أربعة نشاطات أساسية هي:

1.1.2 المسح المحيطي: تمثل عملية المسح الخطوة الأولى باتجاه التوافق أو التناغم بين إستراتيجية المؤسسة ومحيطها الخارجي، والمسح المحيطي هو عملية جمع المعلومات عن الأحداث والاتجاهات والعلاقات المكونة للمحيط الخارجي واستخدامها لمساعدة الإدارة في رسم الخطط المستقبلية.

2.1.2 المراقبة: وهي عملية منتظمة لمتابعة الأحداث والاتجاهات، وتهدف هذه العملية إلى تحديد اتجاه ودرجة ومعدل وأهمية التغيير الحاصل في العوامل المحيطية لمعرفة التأثيرات المحتملة على المؤسسة وخياراتها الإستراتيجية.

3.1.2 التنبؤ: تهدف عملية التنبؤ إلى معرفة توقيت واحتمالية الأثر الذي يمكن أن تحدثه المتغيرات والعوامل المحيطية في المؤسسة، وعملية التنبؤ تتضمن تطوير الافتراضات عما يمكن أن يحدث في المستقبل والسرعة التي يمكن أن تحدث بها.

4.1.2 التقييم: إن الهدف من تحليل المحيط الخارجي هو التعرف على الفرص المتاحة أمام المؤسسة بهدف تعظيم الاستفادة منها، وكذلك التهديدات التي قد يفرضها ذلك المحيط بهدف تجنبها أو التخفيف من آثارها. (رشيد وجلاب، 2008، ص 106-109)

3. عوامل المحيط الخارجي: ولذا فإن التحليل المحيطي للمتغيرات الخارجية يتمثل بما يلي:

1.3 عوامل المحيط الاقتصادي: تعتبر العوامل الاقتصادية من العوامل المهمة في التأثير على نشاطات مؤسسات الأعمال، إن القيام بتحليل هذه العوامل من شأنه أن يعطي دلائل ومؤشرات واضحة للفرص التي يمكن أن تتاح للمؤسسة في مجالات الاستثمار المعنية.

2.3 عوامل المحيط الاجتماعي والثقافي: تتضمن هذه العوامل التقاليد والقيم واتجاهات المجتمع والأعراف السائدة وكذلك العوامل الثقافية المتمثلة بالثقافة والتعليم والتدريب والخبرات والقيم الحضارية، إذ إن كلا من هذين العاملين يشكلان فرصا وتهديدا لمؤسسات الأعمال ولذلك بدلا من تحليل أبعادها والآثار المرتبطة بها على المؤسسة.

3.3 عوامل المحيط التكنولوجي: شهد المجتمع الإنساني في الظروف المعاصرة تغيرات تكنولوجية وتطورات متسارعة ومتلاحقة في التكنولوجيا، إذ أصبح من الضروري على الإدارة العليا في المؤسسات المعاصرة أن تتابع هذه التطورات وأن تستثمر أفاقها التطورية سيما وأن هذه التطورات أثرت بشكل واسع على التغيير في أذواق وحاجات المستهلكين وزيادة المنافسة ودخول منافسين جدد في الأسواق وأن هذه المتغيرات جميعها تدعو المؤسسات إلى تحسين منتجاتها وخدماتها وتوسيعها لتسعى جاهدة لتقديم منتجات جديدة تطلبها الأسواق لغرض خلق الميزة التنافسية لها. (حمود والخرشة، 2009، ص 47)

4.3 العوامل الديمغرافية: تشكل العوامل الديمغرافية أثرا كبيرا في مجمل الفرص المتاحة والتهديدات والتحديات التي تشهدها المؤسسات، سيما وأن الزيادات السكانية من شأنها أن تخلق فرصا واسعة للطلب على المنتجات والسلع والخدمات وغيرها، جميعها تعتبر عوامل فاعلة في حركة العرض والطلب في السوق

كما أنها تسهم في فاعلية توفير الفرص وتوقظ العديد من التهديدات التي تواجه مؤسسات الأعمال بصورة خاصة. (حمود والخرشة، 2009، ص 48)

5.3 العوامل السياسية والقانونية: تلعب العوامل المحيطة السياسية والقانونية دورا بارزا في خلق الفرص والتهديدات التي تواجه مؤسسات الأعمال، حيث أن القرارات الحكومية والتدخل في الحياة الاقتصادية وإصدار التشريعات والقوانين إضافة إلى بروز شركات متعددة الجنسيات والشركات العالمية تعتبر جميعها عوامل ضاغطة على العديد من مؤسسات الأعمال في تطوير قدراتها الاستثمارية وولوج الأسواق الجديدة وخلق الفرص الاستثمارية الواسعة أمامها، إضافة إلى العديد من التهديدات التي لا بد من مواجهتها بكفاءة وفاعلية عالية.

6.3 عوامل المحيط الدولي والعالمي: لقد لعبت التغيرات في العوامل الدولية والعالمية أثرا كبيرا على مؤسسات الأعمال وإتاحة العديد من الفرص الاستثمارية أمامها على الصعيد العالمي، إضافة لخلق صور متعددة من التهديدات إن هذه الظواهر العالمية والدولية خلقت العديد من الفرص أمام مؤسسات الأعمال من جهة وبرزت في الوقت نفسه العديد من التهديدات التي تواجه تلك المؤسسات. (حمود والخرشة، 2009، ص 48)

للمحيط أنواع عديدة وتتحكم في تنوعه وتغيره العديد من العوامل والمؤثرات والمتغيرات المحلية والعالمية مما جعل من هذا المحيط دائم التغير والتحول واللاستقرار، مما يصعب على مهمة الجامعة في ملاحقة ومواكبة هذه التغيرات والتحولات خاصة وأنه معروف على كون الجامعات مؤسسات صعبة التغيير فهي تتميز بكونها مؤسسات سناتيكية على عكس المحيط الذي هو في حالة ديناميكية مستمرة وسريعة.

4. عناصر المحيط:

1.4 المتغيرات الاقتصادية: تؤثر المتغيرات الاقتصادية بشكل أساسي في نشاط المؤسسة فندرة أو وفرة المواد الأولية وشدة درجة المنافسة السائدة وطبيعة الأسواق وحركة العرض والطلب والأسعار ومستوى النشاط الاقتصادي العام والقطاعي كلها تؤثر في فاعلية المؤسسة، كما أن مواقع المؤسسات الصناعية من حيث التشتت أو التركز الموقعي تتحدد في ضوء توافر الأسواق أو المراكز الرئيسية وتوافر المواد الأولية والقوى العاملة المتخصصة أو البنى الإرتكازية، وفي ضوء ذلك يمكن التأكيد على أن المحيط الاقتصادي ومتغيراته المستمرة ذات أثر فعال في الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها المؤسسات عموما. (الشماع وحمود، 2009، ص 191)

2.4 المتغيرات الاجتماعية: يؤثر البناء الاجتماعي والعلاقات السائدة فيه والقيم والأعراف والتقاليد بشكل كبير في طبيعة سلوك المؤسسات والأفراد على حد سواء، كما تتأثر الهياكل التنظيمية عموماً بالمتغيرات والآثار الاجتماعية لذلك فزيادة التدخل في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات يجعلها أكثر خضوعاً لمتغيرات المحيط السائدة، كما أنه كلما قل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات كلما كانت الأخيرة أكثر مرونة في حرية الحركة واتخاذ القرارات، فالمؤسسات إذن تسير بمقتضى القوانين والأنظمة التي تنظم العلاقات في المجتمع والاقتصاد الوطني باعتبار أن الدولة هي المسؤولة عن وضع الضوابط للنظام العام، فالمؤسسات المعاصرة اتجهت إلى السعي الحثيث لإيجاد وحدات إدارية متخصصة تتولى دراسة وتحليل التشريعات وتنفيذها بشكل يساهم في استمرار المؤسسة. (الشماع وحمود، 2009، ص 192)

3.4 المتغيرات السياسية: تشكل سياسات الدولة وقراراتها وخططها مجموعة من المتغيرات الأساسية المؤثرة في المنظمة ويزداد ذلك وضوحاً في ظل الفكر الاشتراكي، حيث تتدخل الدولة بشكل مباشر وهاذف في تنظيم حياة المجتمع والاقتصاد الوطني، وعليه فالممارسات السلوكية للمؤسسات والأفراد العاملين فيها تتأثر بالنظام السياسي والفلسفة السياسية للدولة. (الشماع وحمود، 2009، ص 193)

4.4 المتغيرات الثقافية: تلعب المتغيرات الثقافية في المجتمع دوراً مهماً في التأثير في سلوك المؤسسات فالمؤسسة هي بنت الثقافة السائدة للمجتمع، كما أن الأفراد العاملين فيها أنفسهم هم نتاج واقع التكوين الثقافي للمجتمع ويؤثر ذلك التكوين في قراراتهم وسلوكهم وكيفية معالجتهم للمشكلات والظواهر السائدة والمؤسسة تستجيب لمتغيرات الحضارة والتراث في المجتمع، وغالباً ما تعالج الظواهر والمشكلات الإدارية في إطار القيم والأعراف والتقاليد الثقافية والتربوية السائدة. (الشماع وحمود، 2009، ص 193)

5.4 المتغيرات التكنولوجية: تمثل التكنولوجيا مجموعة المفاهيم والخبرات والأدوات التي يستطيع المرء من خلالها تكييف المحيط والسيطرة عليه كما أنها تعني التطبيق لحصيلة المعارف العلمية والمادية التي حصل عليها الفرد أو المؤسسة، وتمثل التكنولوجيا ظاهرة حضارية واجتماعية تساهم بشكل فعال في النهوض الدائم والمتطور في إطار حركة المؤسسات وعبر نشاطاتها المختلفة كل ذلك يدعو المؤسسات إلى ضرورة الاستجابة المستمرة والفاعلة للتطور التكنولوجي واعتماده في تحقيق أهدافها وخلق المرتكزات لنموها وتطورها باستمرار. (الشماع وحمود، 2009، ص 194)

5. الإطار الكلي للمحيط:

1.5 المحيط الخارجي: يتكون من:

1.1.5 القوانين: إن مشروع السياسي لحكومة ما في بلد ما يعبر عنه بمجموعة من القوانين يكون نظام ما ومن هذه القوانين: قانون المالية-قانون الضريبة-قانون المحافظة على البيئة-قانون حول الدخل الأدنى.

2.1.5 الإطار الاقتصادي: إن التغير السياسي والقانوني للمحيط يتعلق بصفة متينة بالتغيير الاقتصادي الذي بدوره يتمثل في كثير من العناصر، ومنها: ارتفاع الأسعار ونسبة التضخم-نسبة البطالة-الاستثمارات العامة والخاصة-التجارة الخارجية-عدد المنافسين في الأسواق الداخلية والخارجية، وكل هذه تؤثر بصفة مباشرة على عملية نظام المؤسسة. (بن حبيب، 2013، ص 39)

3.1.5 الإطار الاجتماعي والثقافي: من البديهي أن العادات والسلوكيات للمجموعات الإنسانية وقيمهم الأساسية تمثل العنصر الجوهرى للمؤسسة ومعرفة اللغة والعادات والتقاليد أنماط الحياة كلها تكتسي أهمية كبرى عند المؤسسة، وعلى الضروري على نظام المؤسسة أن يأخذ بعين الاعتبار هذه العناصر. (بن حبيب، 2013، ص 40)

4.1.5 الإطار التكنولوجي: إن هذا العنصر فعال ومؤثر بصفة مباشرة على عمليات المؤسسة ونشاطها لأن المواد الأولية المستعملة والمتخصصة بها، هذه المؤسسة تتأثر بالتطور التكنولوجي ولذلك فإن على المؤسسة وفق الثورة التقنية الحديثة أن تقوم بالخصوص بمايلي:

- تعزيز البحوث في العلوم الدقيقة والتي تسمح بتحسين تقنيات المراقبة.
- تقوية البحوث في التسيير والتي تهدف إلى الحصول على النتيجة المثلى بناء على قرارات ناعمة ومرحة.
- السعي من أجل تطوير المكونات الإلكترونية.

فمن الواجب على المؤسسة أن تكون على علم بكل الاكتشافات التكنولوجية لكي تحقق موقعا ملائما بالنسبة لمنافسيها. (بن حبيب، 2013، ص 41)

2.5 المحيط الداخلي: تقوم إدارة الموارد البشرية بتحليل إستراتيجي للمحيط الداخلي فيها من أجل أن تحدد مواقع القوة والضعف لديها وكذلك تحديد جوانب القوة والضعف مستقبلا، إذ أن نواحي القوة والضعف تقديرات نسبية إذ تختلف من مؤسسة لأخرى ومن وقت لآخر، وعلى الرغم من التباين بشأن سبل التعامل مع هذه العوامل إلا أن هناك عوامل أساسية تتركز إليها إدارة الموارد البشرية في تحليلها للمحيط الداخلي وهذه تتمثل في:

1.2.5 الهيكل التنظيمي: يمثل في المؤسسة الإطار الرسمي للمراكز والأدوار والعلاقات بين الأفراد والأقسام لتحقيق أهداف ومهام المؤسسة وغالباً ما يعبر عن القوة التنظيمية التي تتمتع بها المؤسسة في إطار علاقاتها المختلفة.

2.2.5 ثقافة المؤسسة: وتمثل الفلسفة الفكرية التي يسترشد بإطارها الأفراد العاملين من حيث القيم والجوهرية التي تؤطر السلوك العام للأفراد في التعامل مع المستهلكين والمنافسين والمجهزين.

3.2.5 إدارة الموارد البشرية: وتعتبر من أكثر العوامل الداخلية أهمية إذ أن المؤسسة التي تمتلك موارد بشرية كفوة فإنها تستطيع وضع الإستراتيجيات الفاعلة والكفوة في تحقيق الأهداف .

4.2.5 إدارة العمليات: وتتضمن النشاطات المتعلقة بقدرة المؤسسة على إنتاج سلعة معينة أو تقديم خدمة مفيدة من خلال تحويل المدخلات إلى مخرجات سلعية أو خدمية تتسم بالجودة الملائمة لمتطلبات ورغبات المستهلكين الحاليين أو المرتقبين. (حمود والخرشة، 2009، ص 44-45-46)

3.5 المحيط المباشر:(العوامل الداخلية): ويتكون المحيط المباشر للمؤسسة من مجموعة من العوامل التي تتفاعل وتؤثر في المؤسسة ونذكر منها:

1.3.5العنصر البشري: وهو أهم عنصر في المؤسسة إذ يعتبر الإنسان وسيلة وهدف لكل جوانب عملية الإنتاج فجودة الإنتاج وارتفاع مردودية المؤسسة تتوقف على مدى مهارة العنصر البشري، وهذا ما يدفع بالمؤسسة إلى محاولة جلب كل من لديه القدرة والمهارة على التأثير في العملية الإنتاجية.

2.3.5الجهاز التسيري: إن فرض هذا العنصر نفسه من خلال عملية التخطيط والتنظيم والتنسيق بين مختلف فروع المؤسسة ومصالحها سيعطي دفعا قويا لجميع النشاطات وتزداد الكفاءة والفعالية. (مسعداوي، 2013، ص 56)

3.3.5 محيط العمل: توجد عناصر عديدة تحيط بالفرد أثناء أدائه لوظيفته وما يعرف بمكونات المحيط الداخلي من علاقات اجتماعية تنظيمية أفقية ورأسية كنظام الحوافز والاتصال والعلاقات والأجور، أو ما يسمى بالعوامل المنظمة التي لها تأثير بالغ الأهمية على السلوك الأدائي للعنصر البشري. (مسعداوي، 2013، ص 57)

4.3.5 العامل التكنولوجي: إن الأجهزة والمعدات التي تمتلكها المؤسسة تؤثر إلى درجة كبيرة في العملية الإنتاجية إذ تحيط بهذا العامل بعض العناصر الواجب توفرها حتى تكون له الفعالية المطلوبة ومنها: التحكم في الأجهزة التكنولوجية-الصيانة المستمرة للمعدات-توفير قطع الغيار في الوقت المناسب.

5.3.5 النظام القانوني: ويحدد هذا العنصر الحقوق والواجبات على العمال وعلى المؤسسة ولمختلف

المتعاملين الاقتصاديين مع المؤسسة إذ الاتصاف بالمرونة مع المتغيرات الظرفية للقوانين يعطي أكثر كفاءة

ومردودية ويساعد كثيرا على جلب أكبر عدد من الزبائن. (مسعداوي، 2013، ص 57)

4.5 المحيط غير المباشر:(العوامل الخارجية): يتكون من جميع العناصر التي تحيط بالمؤسسة ولها تأثير

على أدائها وفعاليتها ومنها:

1.4.5 النظام الاقتصادي والبيئي: ويشمل مختلف العمليات والأنشطة الخارجية المساعدة على عملية

الإنتاج والاستغلال من موارد طبيعية وتوفر المعلومات الاقتصادية من أجل إتمام العملية الاقتصادية ولعل

أهم هذه العناصر كما يلي:

- الإطار العام للاقتصاد- السياسات المالية والنقدية - الإنفاق الحكومي - الأسواق المالية ومدى مرونتها -

مرونة النظام البنكي - الاستقرار الاقتصادي- التغيرات الاقتصادية في مجال الأسعار- سعر الصرف.. الخ.

2.4.5 النظام الثقافي: إن المعايير الثقافية التي تحكم مجتمع ما تؤصل فيه قيما وسلوكيات حضارية

فسلوك وثقافة الإنسان في تعامل مستمر مع المؤسسة، وما تقدمه من منتجات كما أن الذوق الثقافي يتطلب

إشباع رغبات من نوع خاص وبذلك فهو يدفع بالمؤسسة إلى تلبية تلك الرغبات.

3.4.5 النظام السياسي والاجتماعي: وهو العنصر الذي تحدد فيه وتبنى عليه العلاقات بين الأفراد

والعلاقات بين المواطن والسلطة حيث أن طبيعة النظام السياسي والاستقرار والقوانين التشريعية كلها قيود

تبنى المؤسسة على أساسها سياستها الاقتصادية فهي تؤثر فيها بصفة مباشرة. (مسعداوي، 2013، ص

58)

4.4.5 النظام العلمي والتقني: وهو مجموعة القوانين والتطبيقات التي تحث على خلق وتطوير المعارف

وتتجم عنها بذل مجهودات علمية من أجل البحث والتنمية، إن الاهتمام بهذا الجانب يدخل على المؤسسة

أحدث التقنيات والتطبيقات الجديدة وهو ما يدفع بالمؤسسة إلى تحسين أدائها وفعاليتها ورفع من مردوديتها. (

مسعداوي، 2013، ص 59)

إن محيط المؤسسة له العديد من الأنواع من بينها الهادئ والمضطرب والعشوائي والمستقر نسبيا

والمتغير والمركب وهذا التنوع راجع لتنوع المتغيرات والمؤثرات، بينما نجد أن له مستويين محيط داخلي

يحوي على العديد من نقاط القوة والضعف ومحيط خارجي يتوفر على الفرص والتهديدات التي تعترض

المؤسسة وعليها التعمق في دراستها من أجل تحقيق وإنجاح خططها وغاياتها.

ثالثا: سوق العمل الجزائري:

ويعتبر سوق العمل ذلك المكان الذي تصدر إليه الجامعة مخرجاتها بعد عمليات التكوين والتدريب التي تخضعها لها، وبالتالي فسوق العمل بكل متغيراته تعتبر أحد أهم العوامل المؤثرة على نشاطات الجامعة وهو أهم معيق يعترض علاقة الجامعة بمحيطها، وبذلك ينبغي على الجامعة أن تدرس وتحلل بشكل دقيق طبيعة هذا السوق.

1. تجزئة سوق العمل الجزائري: وهذا لتسهيل عملية دراسة حركة العرض والطلب على الموارد البشرية فيه واتجاهاتها المستقبلية، ويقصد بتجزئة سوق العمل تصنيف الموارد البشرية المتاحة فيه إلى فئات باستخدام معيار واحد معين أو أكثر كأن يتم التصنيف حسب المؤهل الجامعي والتخصص وقد يستخدم معايير أخرى كالعمر، الجنس، نوع المهارات، الندرة والأهمية، فإذا كان معيار التصنيف هو الأخير مثلا سيكون لدينا الفئات التالية: مهارات هامة ونادرة عرضها قليل والطلب عليها كثير ومهارات قليلة الأهمية وغير نادرة لن يجد الاستقطاب صعوبة في عملية استقطابها، وتهدف تجزئة سوق العمل عموما إلى تسهيل دراسة التنبؤ بحركة العرض والطلب على كل فئة من فئات الموارد البشرية المتاحة فيه لمعرفة مدى وفرتها أو ندرتها مستقبلا من أجل تكشيف أو عدم تكشيف الجهود الاستقطابية. (جوزيف سي بيريك ومساعدوه ، 2006 ، ص 198-199)

2. قوى سوق العمل: تشكل قوى السوق الظاهرة الناشئة للتعليم العالي فالتقييد المستمر في التمويل العام للتعليم العالي أصبح التعليم المستمر الذي هو دائما مسألة مهمة ضرورة في قوة عمل ومجتمع اليوم للذين يتغيران بسرعة، وتعرف السوق بأن الشهادات الجامعية التقليدية لن تستمر طيلة الحياة في حقبة معرفة ومعلومات فيها السلع الأكثر عرضة للاستهلاك هي المعطيات والمعارف.

تؤثر قوى السوق بوضوح في قرارات البحث التعليمي وبرامج الخدمات التي تقدمها الكليات والجامعات فالأهمية المتنامية لرسم التعليم ودخل البحث تشدد على قوى السوق في حقبة من التمويل الحكومي المقيد والمنح القليلة، وقد ضخمت مطالب الطلاب التسجيل في برامج مهنية وقللت الاهتمام باختصاصات الفنون والعلوم الإنسانية، إن منح الولاية للأنظمة العامة والمؤسسات السلطة على رسم التسجيل سيزيد من قوى السوق هذه كما سيزيد من الاهتمام الحديث بتمويل الطلاب بدلا من المؤسسات. (جوزيف سي بيريك ومساعدوه ، 2006 ، ص 437)

3. العوامل المؤثرة على سوق العمل: من بينها:

3.1 التطور التقني: إن التقدم التكنولوجي في مختلف المجالات له تأثير كبير في حجم ونوعية الموارد البشرية المستخدمة في المنظمات على اختلاف أنواعها، وعليه فإنه يوجد تغير في حجم ونوعية العرض والطلب في سوق العمل، فالطلب يتجه إلى استقطاب وتوظيف الموارد البشرية الماهرة أما حركة العرض فقد اتجهت المؤسسات التعليمية والتربوية (باعتبارها الممول الرئيسي لسوق العمل بالموارد البشرية) إلى تعديل برامجها بما ينسجم مع التطور التكنولوجي وطبيعة احتياجاته في المنظمات فقد أصبحت تسعى إلى توفير عمالة ماهرة فنيا قادرة على العمل الآلي.

3.2 متغير القوانين الحكومية: تلعب القوانين الحكومية الصادرة بشأن الهجرة والتعليم تأثيرا في حركة العرض والطلب في سوق العمل وذلك التأثير يتمثل في:

3.2.1 سياسة الدولة التعليمية: مما لاشك فيه أن الممول الرئيسي لسوق العمل بالموارد البشرية على اختلاف تخصصاتها هي الجامعات والمعاهد والمدارس المهنية التي تشرف الدولة على وضع سياستها التعليمية التي تلعب دورا مؤثرا ومباشرا في حجم ونوعية ما هو معروض من الموارد البشرية في سوق العمل التي ستعتمد عليها المنظمات في تلبية احتياجاتها، لذلك نجد من الأهمية بمكان أن يتابع المسؤولون عن نشاط الاستقطاب سياسة الدولة التعليمية وأخذها في الحسبان عند تخطيط عمليات الاستقطاب المستقبلية، فعلى سبيل المثال عندما تفتح الجامعات في بلد ما كليات tic وتضع خطط تدريسية حديثة ومتطورة وتوفر المخابر اللازمة وأعضاء هيئة التدريس كفؤة نتوقع في المستقبل أن يزيد مستوى العرض في سوق العمل من هذا التخصص ولا يكون نشاط الاستقطاب بحاجة لاستقطاب هذا التخصص من أسواق عمل خارجية بسبب ندرتها في السوق المحلي. (عقيلي، 2005، ص 278-282)

4. سوق الشغل الجزائري ومتطلباته: تتبنى الجزائر استراتيجيات بمختلف الآليات والأجهزة التي وضعتها لترقية سوق التشغيل ومساعدة الشباب خاصة من خريجي مؤسسات التعليم العالي على إيجاد مناصب شغل أو إنشاء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة للاستثمار المحلي ولدفع عجلة التنمية.

5. سوق الشغل بين العرض والطلب: يعرف سوق الشغل بأنه المكان الذي يجتمع فيه كل من المشتريين والبائعين في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته والمشتري هو صاحب المؤسسة الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل، وبهذا فإن مكونات سوق العمل هي البائع والمشتري وتختلف

خصائص كل سوق عن الآخر على المستوى الدولي أو الإقليمي وحتى داخل القطاع ومن أجل أن يقرر العامل أو الموظف الهجرة والانتقال من مكان إلى آخر يتعين عليه أن يقارن بين المنافع التي سيحصل عليها العامل الراغب في الانتقال وبين التكاليف التي سيتحملها ويتخذ قرار الانتقال في حالة تفوق حجم المنافع على حجم التكاليف. (بن نذير وبعيليش، ديسمبر 2015، ص 17-18)

تهدف دراسة وتحليل سوق العمل إلى معرفة متطلباته ومتغيراته والعوامل المؤثرة فيه، وهذا حتى تتمكن الجامعة من مواكبة كل هذا من خلال معرفة ما يحتاجه من موارد بشرية ومن تخصصات معينة وبذلك على إنتاج هذه السلعة التي يحتاجها سوق العمل، وفي تتحقق جملة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية ولن يتأتى ذلك إلا من خلال عمليات الاتصال التنظيمي الذي تقوم به الجامعة مع مؤسسات المحيط وسوق العمل.

رابعاً: الاتصال التنظيمي:

1. تعريف الاتصال:

1.1 اصطلاحياً: عملية تبادل المعلومات وإرسال المعاني والأفكار بين شخصين أو أكثر بهدف إيصال المعلومات الجديدة للآخرين، أو التأثير في سلوكهم سواء كانوا أفراداً أو جماعات أو تغيير هذا السلوك وتوجيهه وجهة معينة من أجل تماسك العلاقات الاجتماعية والإنسانية بين الأفراد وتعزيزها لتحقيق أهداف اجتماعيو وإنسانية. (بوعطيط، 2008-2009، ص 25) وهو تبادل الحقائق والأفكار أو الآراء والمشاعر ويتطلب ذلك تقديماً وتلقياً ينتج عنه تفاهم عام بين جميع الأطراف ولا يدل ذلك بالضرورة على وجود اتفاق بينهما. (رماش، 2008-2009، ص 17)

وبالتالي الاتصال هو عملية تفاعل يتم من خلالها انتقال الأفكار و المعلومات و الآراء ما بين مرسل ومستقبل لتلك الأفكار. (فرفار، 2010، ص 388)

هو عملية نقل الآراء والأفكار والمعلومات بين طرفين أو أكثر باستخدام الرموز سواء أكانت مكتوبة أو مقروءة أو مسموعة أو باستخدام الإشارات أو الحركات. (البكري، 2005، ص 7)

2.1 تعريفه إجرائياً: هو عملية نقل وتبادل الأفكار والمعلومات والخبرات بين شخصين أو أكثر، ويتم باستخدام وسائل وقنوات متخصصة في نقل الرسائل بين هؤلاء المتصلين المرسل والمستقبل، وتختلف

وسيلة نقل الرسالة باختلاف موضوع الرسالة، وهذا قد يؤدي إلى عدم وضوح أو عرقلة رموز الرسالة وبالتالي عدم فهمها.

3.1 الاتصال التنظيمي اصطلاحيا: هو عملية إدارية واجتماعية ونفسية داخل المنظمة تساهم في نقل وتحويل الآراء والأفكار عبر القنوات الرسمية مستهدفة خلق التماسك بين وحدات ومكونات البناء التنظيمي للمؤسسة وتحقيق أهدافها. (بوعطيط، 2008-2009، ص25)

اتصال المؤسسة: هو حديث المؤسسات عن نفسها على النقيض من الاتصال التجاري ذلك الاسم الآخر للإعلان والمرتبب بالمنتجات، أما بالنسبة للمؤسسة فيتعلق الأمر بالعمل على تعريفها وتعيين نشاطاتها وإعطاء صورة حسنة على نفسها سواء أمام جماهيرها الخارجية (المنتجين - الزبائن - الموردين - البنوك - المساهمين المحتملين) أو الداخلية (أجراء - مساهمين - ممثلين نقابيين) بشكل تعبر من خلاله على شرعيتها الاقتصادية والاجتماعية.

هو مجموع العلاقات الشاملة لكل مجالات التفاعل التنظيمي والتي تتم في شكل تعبير رسمي ومقصود للمؤسسة وذلك بإدماج كل الوسائل التي بحوزتها بغية تسهيل عملها الداخلي وتيسير تكوين صورة عمومية معينة تنتج عن نشر شخصية محددة تنسجم مع واقعها وانتظاراتها وأهدافها وأحاسيس أعضائها وطلبات محيطها. (رماش، 2008-2009، ص19-20)

هو عملية نقل وتبادل المعلومات الخاصة بالمؤسسة داخلها أو خارجها وهو وسيلة تبادل الأفكار والاتجاهات والرغبات بين أعضاء التنظيم، وذلك يساعد على الارتباط والتماسك ومن خلاله يحقق الرئيس الأعلى ومعاونوه التأثير المطلوب في تحريك الجماعة نحو الهدف. (بولعويديت، 2007-2008، ص43)

والاتصال عملية دينامية يقوم بها الفرد بنقل رسالة ما تحمل المعلومات أو الآراء أو الاتجاهات أو المشاعر إلى الآخرين لهدف ما عن طريق الرموز في ظرف ما بغض النظر عما قد يعترضها من تشويش. (رويتي وآخرون، 2019، ص77)

الاتصالات الخارجية: هي محاولة غزو أسواق جديدة لها جماهيرها المختلفة والتميزة ببعض الصفات ولها تقاليد وعاداتها ومعتقداتها الخاصة. (رماش، 2008-2009، ص139)

4.1 تعريفه إجرائيا: هو عملية نقل رسائل ومعلومات وأفكار وخبرات بين مؤسستين أو أكثر أو حتى داخل المؤسسة، ذاتها وله نفس وسائل وقنوات وعناصر الاتصال العادي، وله نفس المشكلات والعراقيل التي تؤثر على وصول الرسالة وفهمها.

2. عناصر الاتصال:

إن عملية الاتصال طريق ذو اتجاهين بمعنى أن كل فرد في عملية الاتصال هو مرسل ومستقبل للمعلومات والأفكار التي تتضمنها هذه العملية، وحتى تتم هذه العملية يجب توفر مجموعة من العناصر الأساسية هي :

- المرسل: وهو مصدر الرسالة أو النقطة التي تبدأ عندها عملية الاتصال.
- المستقبل: وهو المجموعة أو الفرد الذي توجه له الرسالة ويستقبلها من خلال أحد أو كل حواسه ثم يقوم بتفسير رموزها ويحاول إدراك معانيها.
- الرسالة: وهي الموضوع أو المحتوى الذي يريد المرسل أن ينقله إلى المستقبل ويتم التعبير عنها بالرموز اللغوية أو اللفظية.
- الوسيلة: وهي الطريقة أو القناة التي تنتقل بها الرسالة من المرسل إلى المستقبل. (زويتى وآخرون، 2019، ص83)

ومن بين القنوات المستعملة: نجد:

- القناة اللفظية: وفيها تستخدم اللغة اللفظية سواء كانت شفوية أو مكتوبة.
- القناة التصويرية: وفيها تستخدم الملصقات وكتابات الحائط ولوحة الإعلانات.
- القناة الكتابية: وفيها تستخدم اللغة المكتوبة لنقل الرموز والمعاني: صحف - مجلات - كتب....
- القناة الحركية: وفيها تستخدم اللغة دون اللفظية التي تظم أشكالاً متعددة أهمها اللغة الحركية مثل الإيماءات - الإشارات - شكل الوقوف.
- الاستجابة: هي عملية تبين جدوى التعليمات ومدى نجاحها في تحقيق ما هدفت إليه وتختلف طرقها باختلاف القنوات المستخدمة في الاتصال، وليس ذلك على المحيط الداخلي للمؤسسة فقط بل يمتد للمحيط الخارجي بكافة مؤثراته والتي يفترض أن تتم لمعرفة ردود فعلها حول ما يجري داخل المؤسسة سلباً أو إيجاباً بحيث يتم التقويم للجوانب السلبية والتعزيز للجوانب الإيجابية وقد تكون التغذية العكسية فورية - إعلامية - تصحيحية وتعزيزية.
- التأثير: هو المحصلة النهائية للاتصال ويتم بتغيير معلومات واتجاهات وسلوك المستقبل بما يتم وأهداف المرسل. (طبيش، 2010-2011، ص34)

3. أهداف الاتصال:

- 1.3 هدف توجيهي:** ويمكن أن يتحقق هذا الهدف في حالة اتجاه الاتصال إلى إكساب المستقبل اتجاهات جديدة أو تعديل اتجاهات قديمة أو تثبيتها.
- 2.3 هدف تثقيفي:** ويتحقق هذا الهدف حينما يتجه الاتصال نحو تبصير وتوعية المستقبل بأمر تهمة.
- 3.3 هدف تعليمي:** وهو حينما يتجه الاتصال نحو إكساب المستقبل مهارات أو خبرات جديدة أو حتى مفاهيم جديدة.
- 4.3 هدف ترفيهي:** ويتحقق هذا الهدف لما نحاول من الاتصال إدخال البهجة والسرور إلى المستقبل.
- 5.3 هدف اجتماعي:** وهو حينما يتيح الاتصال فرصة للاحتكاك الجماهيري أو تقوية الصلات الاجتماعية.
- 6.3 هدف إداري:** ويتحقق هذا الهدف حين يتجه الاتصال نحو تحسين سير العمل ودعم التفاعل بين العاملين في المؤسسة وتوزيع المسؤوليات، وهذا يشير إلى أن عملية الاتصال قد تجمع بين أكثر من هدف واحد في الوقت نفسه. (مزياني، ديسمبر 2011، ص 92-93)

7.3 أهداف الاتصالات التنظيمية: إن هدف الاتصال الرئيسي هو إحداث تأثير على النشاطات المختلفة وذلك لخدمة مصلحة المؤسسة، وعملية الاتصال في المؤسسة ضرورية من أجل تزويد العاملين بالمعلومات الضرورية للقيام بأعمالهم، ومن أجل تطوير وتحسين المواقف والاتجاهات للأفراد وبشكل يكفل التنسيق والإنجاز والرضى عن الأعمال وكذلك تحقيق الحاجات النفسية والاجتماعية للعاملين بالإضافة إلى أن الاتصال يسهل انسياب هذه المعلومات والنتائج التي تسفر عن معالجتها ونلخص الأهداف المتعلقة بالاتصال في النقاط التالية:

- الأخبار والإعلام.
- الإعداد لتقبل التغيير.
- توضيح وتصحيح المعلومات والأداء. (نعيمة والرحماني، د.ت، ص 4)

8.3 أهداف الاتصال التنظيمي:

- تحقيق انسياب المعلومات والبيانات الضرورية لحسن سير العمل داخل المؤسسة.
- تزويد العاملين بما يحتاجون إليه من معلومات عن الإجراءات والممارسات الخاصة بالعمل للقيام بمهام أعمالهم على أكمل وجه.
- وضع كافة المعلومات والبيانات الدقيقة أمام متخذي القرارات في مواقع التنفيذ والقيادات المختلفة حتى يتمكنوا من صنع قرارات سليمة ومناسبة.

- تحقيق قدر من الفهم المشترك بين مختلف الفئات في المؤسسة.
- التنسيق بين جهود العاملين في المنظمة وأقسامها وإدارتها.
- نقل أهداف وخطط المؤسسة إلى العاملين فيها وإلى جمهورها خارج المؤسسة لكسب دعمهم وتأييدهم.
- مساعدة الإدارة على القيام بأعمالها الرئيسية في رسم سياسات المؤسسة ووضع خططها واتخاذ قراراتها.
- تمكين القيادة في المؤسسة من إيصال توجيهاتها وأفكارها ونصائحها إلى العاملين وفي الوقت نفسه تمكين العاملين من إيصال مقترحاتهم وآرائهم ووجهات نظرهم وشكاويهم إلى القادة.
- شرح طريقة أداء العمل للمرووسين وتوضيح علاقته بباقي العمال في المؤسسة مع تحديد معايير الأداء وتزويد العاملين بتغذية عكسية عن مستويات تقدمهم في الإنتاج. (

المانع، 2006، ص14-19)

4. أهمية الاتصالات التنظيمية: لا يمكن تصور تنظيم أو إدارة بدون اتصال وبدونه لا يوجد هناك تنظيم فلاتصال دور في جميع العمليات الإدارية من تنظيم وتخطيط ورقابة وتنسيق واتخاذ القرار ولا عجب أن تعود أغلب المشكلات في المنظمات إلى سوء ممارسة الاتصالات الإدارية بين الإدارة والعاملين، ومن خلال ما تقدم يتضح لنا أهمية الاتصالات الإدارية في المنظمات وبالأخص مع كبر حجم المنظمات وبعدها عن بعضها البعض، فالاتصال هو عصب العمليات الإدارية ومتطلب حتمي لأي تنظيم أيضا يتضح لنا أن الاتصالات الإدارية لا بد لها من قوانين ومبادئ تحكمها لتسييرها بفعالية في الاتجاه الصحيح وتحقيق فعاليتها أيضا يتضح لنا أنه متى كان الاتصال واضحا ويسهل انسياب المعلومات داخل قنوات التنظيم فإن ذلك يساعد على كفاءة الأداء في التنظيم. (نعيمة وبوزيان، ص41)

إن التنسيق الجيد يعتمد إلى حد كبير على سهولة الاتصال وفاعليته ذلك أن عملية الاتصال تمثل همزة الوصل أو الربط التي تجمع كافة أجزاء التنظيم الإداري، ويمكن تلخيص أهمية الاتصال في علاقته الوثيقة والواضحة بالتخطيط من ناحية وبعملية إصدار القرارات من ناحية ثانية وبعملية الرقابة من ناحية ثالثة كما يساهم الاتصال في توفير المعلومات عن الظروف المحيطة بالمؤسسة لدى عمالها. (بولعويدات، 2007-2008، ص44)

وتكمن أهمية الاتصال التنظيمي أيضا: الاتصال التنظيمي ضروري في كافة المستويات الإدارية التي تعمل في مجال تقديم الخدمات وتنفيذ المشروعات، فالاتصال هو وسيلة الإدارة في نقل وتبادل المعلومات والأفكار المتصلة بأهدافها المنشودة وأدائها في تحقيق الكفاءة والفاعلية، لذلك تبرز أهمية الاتصال الإداري في كونه أداة فعالة للتأثير في السلوك الوظيفي للمرووسين وتوجيه جهودهم، حيث يرفع الاتصال الفعال بين القائد

ومرؤوسيه الروح المعنوية لدى المرؤوسين وينمي لديهم روح الفريق ويقوي عندهم الشعور بالانتماء إلى التنظيم، ولذلك تنبثق أهمية الاتصال في أثره الفعال علي سير العمل في المؤسسات الإدارية لأن فهم مضمون الرسالة يتوقف على عدة عوامل وتظهر أهمية الاتصال الإداري كعملية حيوية وأساسية لكل مؤسسة في الجوانب التالية:

- **تفهم الأفراد لطبيعة عملهم:** يسهل الاتصال الفعال في نقل الأوامر والتعليمات التي تصدرها الإدارة العليا المتعلقة بطبيعة المهام التي يقوم بها العاملون في المؤسسة.
- **التعرف على أهم المشكلات التي تواجه العمل:** يساعد الاتصال في إحاطة الإدارة العليا بمجريات الأمور بنقل ما لدى العاملين من ملاحظات وآراء ومقترحات وشكاوي، وبالتالي يمكن للإدارة العليا تفهم ومعايشة الظروف المحيطة بهم.
- **تنمية العلاقات الإنسانية:** يسهم الاتصال في خلق وحدة المفهوم والهدف ورفع الروح المعنوية مما يؤدي إلى زيادة التفاعل الاجتماعي والعلاقات الإنسانية وتحقيق نتائج إيجابية للمؤسسة والعاملين.
- **تحقيق التنسيق في العمل:** يحقق الاتصال الفعال تقارباً في وجهات نظر العاملين المختلفة مما يسهم في تحديد الرؤية الشاملة لكل جوانب العملية الإدارية، ويقلل من سوء التفاهم والاختلافات التي تطرأ على محيط العمل.
- **توعية الأفراد في المجتمع بأهداف المؤسسة ونشاطها:** حيث يساعد الاتصال الإداري الجيد في توطيد العلاقة بين المؤسسة وأولئك الأفراد وتعرفهم بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل المؤسسة في إطارها.
- **توطيد العلاقة مع المجتمع:** يعمل الاتصال الإداري على تدعيم العلاقة بين المؤسسة وبين القوى الاجتماعية التي بإمكانها فرض تأثيرها على المؤسسة وعلى تحديد أهدافها وسياساتها وقراراتها، حيث يمكن عن طريق الاتصال الفعال مع هذه القوى كسب تأييدها وتشجيعها.
- **تحقيق الفعالية لوظائف الإدارة:** تأتي أهمية الاتصال لعلاقته المباشرة والقوية بوظائف الإدارة المختلفة. (المانع، 2006، ص14-19)

5. معوقات الاتصالات التنظيمية: تتمثل هذه المعوقات في:

5.1 معوقات شخصية: مثل عدم القدرة على التعبير الجيد واختيار الألفاظ المبهمة وغلبة الغموض وعدم إصغاء العاملين واختلاف قدراتهم ومداركهم العقلية نتيجة الفروق الفردية.

2.5 معوقات تنظيمية: مثل كبر حجم نطاق الإشراف وكثرة المستويات الإدارية التي تنتقل الرسالة مما يؤثر على وصول المعلومات بطريقة صحيحة، إضافة إلى عدم وجود هيكل تنظيمي يوضح الاختصاصات والصلاحيات أيضا غياب السياسة الواضحة لنظام الاتصالات في المؤسسة التي توضح أهداف الاتصالات الإدارية في المؤسسة.

3.5 معوقات بيئية: إن درجة الحرارة والإضاءة وسوء التهوية ووجود الضوضاء تساعد على إعاقة الاتصال الفعال.

4.5 معوقات نفسية اجتماعية: مثل كون طرفي الاتصال من مجتمعات مختلفة فكلما سعت المؤسسات إلى تدعيم العلاقات الإنسانية والاجتماعية بين العاملين وخلق جو ودي قيمي بين العاملين والمديرين فإن ذلك مؤداه إلى تحسين قنوات الاتصال بها وتعزيز فرص تحقيق أهدافها. (نعيمه وبوزيان، د.ت، ص5)

5.5 معوقات الاختلافات الفردية: لاشك أن العاملين كثيرا ما يختلفون في حاجاتهم ورغباتهم واتجاهاتهم وعقائدهم وعاداتهم ووجهات نظرهم واهتماماتهم، ونتيجة لذلك يتفاوت إدراكهم ووزنهم لأمر بطرق متباينة تتوكل وتتوافق مع آرائهم وميولهم واتجاهاتهم، وهذا ما يعبر عنها بالمعوقات الإدراكية وهذا من شأنه إعاقة العملية الاتصالية.

6.5 معوقات طبيعة التنظيم المؤسسي: تختلف التنظيمات الداخلية وأساليب العمل من مؤسسة إلى أخرى تبعا لاختلاف الأهداف والخطط والسياسات وطبيعة العمل والأحجام والإمكانات المادية والبشرية.

7.5 محتوى وطريقة عرض المعلومات: حيث يتوقف تأثير عملية الاتصال على متلقي المعلومات وتحقيقها للهدف على قدرات مرسل المعلومات على تقديمها بطريقة تيسر لمتلقي المعلومات استيعابها والتأثر بها.

8.5 الاختيار السيئ للوسيلة الاتصالية: حيث لا بد على المرسل اختيار الوسيلة التي تصل إلى كل العاملين بناء على مطابقة خصائص الوسيلة مع خصائص العاملين.

9.5 ظروف وبيئة الاتصال: حيث إن البيئة قد يكون لها تأثير على فعالية تلقي الرسالة فالظروف المادية تؤثر على متلقي المعلومات. (بولعويبات، 2007-2008، ص71-73)

6. طرق ووسائل الاتصال الداخلي: تختلف وسائل الاتصال باختلاف طبيعة المرسل أو المرسل إليه وطبيعة الرسالة ويتم تمييز ثلاث طرق من الاتصال:

1.6 الاتصالات المكتوبة: التي تتميز بأنها مسجلة ومدونة ويمكن استخدامها كوسيلة إثبات قانونية كما أنه تبذل عناية كبيرة في إعدادها وصياغتها.

2.6 الاتصالات الشفهية: تتم بالاتصال المباشر بين المرسل والمستقبل إما وجها لوجه أو من خلال الاجتماعات أو التجمعات، فائدتها أنها تعطي ردود فعل مباشرة وتبادل سريع للأفكار بحيث يسهل فهمها وتعديلها كما يزيد اجتماع الرئيس والمرؤوس ويرفع من روحه المعنوية.

3.6 الاتصالات غير اللفظية: تتم عادة عن طريق تعابير الوجه ولغة العيون وحركات الجسم للفرد والتوكيدات الصوتية والإشارات كذلك إرسال إشارات التغذية العكسية من قبل المستمعين وفي كثير من الأحيان تتبع الاتصالات غير الكلامية الاتصالات الكلامية لتعزيز ما يقال وتأكيدُه ويحتل الاتصال دون اللفظي موقعا متميزا وهاما في عمليات الاتصال، لذلك فإن إساءة استخدامها أو عدم التحكم في تقنياتها سيؤدي إلى إعاقة أكيدة للاتصال في المؤسسة.

7. اتجاهات الاتصال:

1.7 الاتصال النازل من أعلى إلى أسفل: وهو عبارة عن تدفق المعلومات من المستوى الأعلى إلى أسفل السلم التنظيمي تنتقل فيه المعلومة عبر سلسلة التدرج الرسمي سواء في شكل قرار أو توجيه أو في شكل مطالب من الرئيس إلى المرؤوس، يكون هذا الاتصال على شكل قرارات ومعلومات وأوامر وتوجيهات وهذا النوع من الاتصال هو الأكثر انتشارا.

2.7 الاتصال الصاعد من أسفل إلى أعلى: هو عكس النازل ويستعمل في تقريب واستفسار وإعطاء معلومات عن العمل المنجز والمشاكل والعراقيل وتقديم الاقتراحات بشأن تحسين الأداء والاستفسارات حول النقاط الغامضة في سياسة المؤسسة في أداء عمل ما، كما يزيد من دور المرؤوس في المشاركة يرتبط هذا النوع من الاتصال بنوع القيادة السائدة في المؤسسة.

3.7 الاتصال الأفقي: يتم هذا الاتصال بإرسال المعلومات وتبادلها بين مختلف زملاء العمل الذين يشغلون نفس المركز ومناصب العمل في النظام الإداري الرسمي من أجل التنسيق بين مختلف الأقسام الإدارية وغيرها التي تقع في نفس المستوى التنظيمي، وهو وسيلة يلجأ إليها الأفراد لعرض وجهات نظرهم ومقارنتها مع وجهات نظر الآخرين، ويعتبر هذا النوع من الاتصال أقرب إلى الاتصال غير الرسمي حيث يكون الأسلوب الشفوي المعمول به في نقل الرسائل الأكثر شيوعا وانتشارا، وغالبا ما يؤدي إلى نشوء علاقات صداقة تمتد إلى خارج المؤسسة. (مخلوفي وبرباوي، د.ت، ص 3-6)

8. خصائص الاتصال:

1.8 الاتصال عملية ديناميكية: تعتبر عملية الاتصال عملية تفاعل اجتماعي تمكنا من التأثير في الآخرين و التأثيرهم مما يمكننا من تغيير أنفسنا وسلوكنا بالتكيف مع الأوضاع المختلفة، فعملية الاتصال تعني التغيير.

2.8 الاتصال عملية مستمرة: الاتصال حقيقة من حقائق الكون المستمرة إلى الأبد فليس لها بداية أونهاية فنحن في اتصال دائم مع أنفسنا ومجتمعنا والكون المحيط بنا، فالاتصال مستمر ما استمرت الحياة الدنيا والحياة الآخرة.

3.8 الاتصال عملية موضوعية وواقعية: الاتصال لا يخضع للعوامل الذاتية وإنما لا يخضع للعوامل الموضوعية، وعليه فالاتصال يستمد أصوله من الواقع وما يترتب عليه من تأثيرات متبادلة بين أطرافه. (طبيش، 2010/2011، ص38-61)

ومن خصائص الاتصال التنظيمي أيضا:

- **الاتصال التنظيمي عملية ديناميكية:** تنظر إلى الأحداث والعلاقات على أنها متغيرة غير أنها لا تحتمل أي إهمال أو تأخير لأنه يتوقف على سرعة إنجازها بكفاءة وفعالية نجاح العملية الإدارية.
- **إن الاتصالات عملية إنسانية:** حيث تؤدي دورا بارزا في إقامة الثقة والاحترام والتفاهم المتبادل وتوثيق العلاقات بين المؤسسة الإدارية وجمهورها من ناحية وبين الرؤساء والعاملين وزملائهم من ناحية أخرى.
- **إن الاتصال التنظيمي عملية تفاعل بين طرفين:** سواء كانا شخصين أم شخصا ومجموعة من الأفراد والهدف من التفاعل تحقيق مشاركة المستقبل للمرسل في فهم الفكرة وتقبلها والتحمس لتنفيذها.
- **إن الاتصال التنظيمي عملية مستمرة:** بمعنى أنها لا تقتصر على مرحلة زمنية من نشأة المؤسسة وإنما تصاحب المؤسسة منذ تأسيسها لتهيئة جو العمل وتحافظ على مستنداته وتزود الباحثين والمسؤولين وغيرهم بالمعلومات والأنشطة التي تمارسها المؤسسة عبر مراحل تطورها المختلفة. (المانع، 2006، ص14-19)

9. أنواع الاتصال التنظيمي:

1.9 الاتصال الرسمي: الاتصال داخل المؤسسة هو الذي يتم من خلال اللوائح والقرارات المكتوبة داخل المؤسسة وخارجها مع الجمهور أو مع أي مؤسسة أخرى وتنقسم الاتصالات الرسمية إلى ثلاثة أنواع: الاتصال الصاعد - الاتصال النازل - الاتصال الأفقي.

9.2الاتصال النازل: ويمثل أداة رئيسية في نقل الأوامر والتعليمات والتوجيهات من الرؤساء والمشرفين إلى المرؤوسين والعمال، وذلك من خلال تدرج السلطة حسب الهرم التنظيمي.

9.3الاتصال الصاعد: يرى روزنفيلد أن الاتصالات الصاعدة تنطوي على نقل الرسائل والمعاني بأشكالها و أنواعها المختلفة من قاعدة الهرم أو السلم الإداري إلى القمة ضمن الهيكل التنظيمي المفتوح والمرن الذي يتيح للمستويات الإدارية الأدنى حرية الاتصال والتواصل مع المستويات الإدارية العليا ضمن الهرم التنظيمي.

9.4الاتصال الأفقي: إن الاتصال التنظيمي الأفقي هو إرسال واستقبال المعلومات بين الإدارات والأقسام والأفراد الذين هم على مستوى تنظيمي واحد، وهذا البعد يعتبر أمرا حيويا لنجاح الأداة في المؤسسة، إذ عن طريقها يتم التنسيق بين وظائفها المختلفة.

9.5الاتصال غير الرسمي: الاتصال التنظيمي غير الرسمي هو اتصال غير مباشر يتواجد مع الاتصال الرسمي داخل المؤسسة ويتم خاصة بين الفاعلين والأصدقاء حيث تتصف العلاقات بينهم بالاستقلالية عن الوظيفة و السلطة الرسمية. (طبيش، 2011/2010، ص38-61)

9.6الاتصال الذاتي: هو الاتصال مع أنفسنا أو الاتصال الداخلي ويتضمن الحوار الداخلي والمفاهيم والجهود الخاصة بتوجيه وتحريك أنفسنا، ودون نظام فعال للاتصال الذاتي لا يستطيع الكائن الحي أن يؤدي وظيفته في البيئة التي يعيش فيها.

9.7الاتصال الشخصي أو المباشر: وهو الاتصال مع شخص أو أكثر من شخص وهذا يشير إلى الاتصال مع الأصدقاء أو يشير إلى الاتصال داخل قاعة الاجتماعات مليئة بالناس والاتصال الشخصي يعد أساسيا لتحقيق و حدوث التفاعل الاجتماعي.

9.8الاتصال الجماهيري: هو اتصال يختلف عن النوعين السابقين فالاتصال الجماهيري مجتمع قائم بنفسه فرسائل الأفراد أو الجماعة تتحول إلى جماهير غفيرة، وهو ضروري للتجمعات وللمجتمعات الديمقراطية وأيضا وسائلنا للاسترخاء والاستشارة. (البكري، 2005، ص11-12)

9.9الاتصال الداخلي: ويوصف بأنه أساس النظام الاجتماعي وعماد العلاقات المهنية في المؤسسة ذلك أنه يوظف للربط بين أعضاء المؤسسة بغية نشر المعلومات، والاتصال الداخلي عملية تبادل للمعلومات لتحقيق هدف محدد هو التأثير على السلوكات والاتجاهات بطريقة رسمية أو غير رسمية فيتم ذلك بتخطيط وإعداد مسبق.

10.9 الاتصال الخارجي: بالنظر إلى أن المؤسسة جزء من المحيط تؤثر وتتأثر بها، لذلك فإن المؤسسة الإدارية تعمل على توفير نوع من الاتصالات الخارجية سواء مع المؤسسات الأخرى أو مع الجماهير حتى تظل علاقتها قوية بهذا المحيط، وبالتالي فإن الاتصال الخارجي عكس الاتصال الداخلي يوجه إلى الجمهور الخارجي للمؤسسة، ويعرف على أنه تبادل المعلومات مع أفراد المؤسسة وبالتالي فالاتصال الخارجي يسهل التعامل مع محيط المؤسسة والذي يقصد به مجموعة عناصر تحيط بالمؤسسة لها علاقة بها وتؤثر فيها وتحدد تواجدها، وهذا المحيط متغير وفيه سرعة التقلبات ويمكن تقسيمه إلى: اتصال عملياتي - اتصال خارجي استراتيجي - اتصال خارجي حول السمعة.

(بولعويبات، 2007-2008، ص46-54)

ومن أنواع الاتصال التنظيمي نجد:

الاتصال الداخلي: وهو الاتصال الذي يتم داخل نطاق التنظيم سواء كان ذلك بين أقسامه وفروعه المختلفة، أو بين العاملين به، وفي جميع المستويات ويمكن تقسيمه إلى نوعين:

اتصال رسمي والذي يتفرع إلى:

- الاتصال ذو الاتجاه الواحد.
- الاتصال ذي الاتجاهين.
- الاتصال الرأسي -النازل.
- الاتصال العكسي -الصاعد.
- الاتصال الأفقي -العمودي.

الاتصال غير الرسمي: إن عملية الاتصالات داخل المؤسسة لا تقتضي فقط على الاتصالات الرسمية بل تتعداها إلى اتصالات غير رسمية، والتي غالبا ما تكون لها أهميتها الخاصة في التنظيم، وعملية الاتصال غير الرسمي تمليها مجموعة من العوامل بالإضافة إلى الوجود الطبيعي للصدقات والعلاقات الشخصية والثقة المتبادلة بين بعض العاملين، وهو الأمر الذي يستحيل التخلص منه، ولذلك ينمو إلى جانب الاتصالات الرسمية نوع آخر من الاتصالات يسمى بالاتصالات غير الرسمية، وهي تلك الاتصالات التي تتم بأسلوب غير رسمي أو خارج قنوات الاتصال الرسمية، والملاحظ أن وجود الاتصال غير الرسمي إلى جانب الاتصال الرسمي يعطي للمؤسسة سرعة الحركة والفعالية وإثراء العلاقات الإنسانية، والسيطرة على المواقف المختلفة.

الاتصال الخارجي:

ويتمثل في كافة الاتصالات التي تقوم بها المؤسسة أو العاملين فيها مع المؤسسات الأخرى أو مع زبائنها أو المتعاملين معها أو من العامة من الناس وخارج المؤسسة، ويمكن أن تأخذ هذه الاتصالات صيغ وأشكال مختلفة نظرا لتعدد الأطراف الخارجية التي تتصل بهم المؤسسة، حيث تمتد عمليات الاتصال من المستهلكين إلى الوسطاء والحكومة والنقابات المهنية ذات العلاقة بطبيعة عمل المؤسسة وهذه الاتصالات تمثل في حقيقتها صيغة معقدة في التفاعل مع المتغيرات المحيطة المختلفة المحيطة بالمؤسسة سواء كان المحيط الكلي العام أو المحيط الخاص، وعليه فإن الاتصالات الخارجية مثل القوة الكبيرة التي تمتلكها المؤسسة في تكيف مكانتها وقوتها مع ما يفرضه المحيط ضمن شروط ومؤثرات تنافسية مختلفة تفرضها على خطط وبرامج واستراتيجيات المؤسسة. (بن داود، 2008/2007، ص150-160)

10. وظائف الاتصال التنظيمي:

1.10 وظيفة الإنتاج: يسهم الاتصال التنظيمي مساهمة فعالة في الإنتاج داخل المؤسسات ومنه تتضح أهمية وجوده -الاتصال- في المؤسسة، فهو يحدد سير الإنتاج من حيث كميته ونوعيته من خلال التوجيهات المرتبطة بالأداء والتنفيذ.

2.10 وظيفة الإبداع: عرف فراس وآخرون الإبداع بأنه، إنشاء ووضع أفكار وأنماط سلوكية جديدة لتحسين السلوك التنظيمي وتطوير المنشأة، وتعد هذه الوظيفة أقل ممارسة داخل المنشآت نظرا إلى المقاومة التي يبديها الفاعلون للتغيير لأن السلوكيات التنظيمية المكتسبة طيلة المدة السابقة ستقف حاجزا أمام الأفكار الجديدة والمبادرات المبدعة، خاصة إذا كانت تتطلب بذل مجهود إضافي بحيث كلما كان المجهود المطلوب للوضعية الجديدة كبيرا كانت المقاومة للتغيير أكبر وأشد.

3.10 وظيفة المحافظة: يسهم الاتصال التنظيمي في الحفاظ على المناخ الملائم للعمل المتقن بتدعيم التفاعلات بين الفاعلين وتقوية القيم التنظيمية عندهم التي تؤثر كثيرا في سير المنشأة ومدى تكيفها مع المحيط. (طبيش، 2011/2010، ص62-64)

- توفير معلومات عن المحيط داخليا وخارجيا.
- نقل التراث الثقافي من جيل إلى جيل والمساعدة على تنشئة الجيل الجديد من الأطفال أو الوافدين الجدد على المجتمع.

- الترفيه عن الجماهير وتخفيف أعباء الحياة عنهم بتقديم مواد ترويجية خاصة من شأنها التقليل من التوتر الاجتماعي.

- مساعدة النظام الاجتماعي على الاستقرار. (البكري، 2005، ص16)

4.10 المهمة الإعلامية للاتصالات: وتظهر من خلال تدفق المعلومات على كافة المستويات الإدارية والتنفيذية وعلى قدر تدفق المعلومات المرتبطة بأداء معين نجد أن نوعيته تتأثر.

5.10 المهمة الانضباطية: يعتمد سير العمل بالمؤسسة على مزولة الكثير من العمليات الإدارية وبالتالي يستلزم وجود سياسات واستراتيجيات ومجموعة من التعليمات والقرارات والإرشادات والمذكرات الدورية والتي توضح لأعضاء المؤسسة ما يجب إتباعه أو تجنبه.

6.10 المهمة الإقناعية للاتصالات: أحيانا لا يكفي تمتع الإدارة بقوة السلطة لضمان سير العمل في الحياة الوظيفية، بل يجب أن تكفل الإدارة للعاملين بالمؤسسة حرية التعبير عن وجهة النظر وحرية الموافقة أو عدم الموافقة مع الرؤساء، ويرتبط ذلك بالمهمة الإقناعية التي يمكن إنجازها من خلال مزولة عملية الاتصال.

7.10 المهمة التكاملية للاتصالات: تتبع أبعاد المهمة التكاملية للاتصال من كونه تعبير عن الممارسات المختلفة، حيث يتفاعل الأفراد من أجل التكامل الذاتي والجماعي وتساعد هذه المهمة على سيادة روح الوحدة بالمؤسسة. (بولعويديت، 2007-2008، ص69-70)

11. المحيط الاقتصادي والإداري للمؤسسة: تشكل المؤسسة جزءا من محيط اقتصادي، وتعتبر دراسة السوق الذي تتطور فيه يعتبر أمرا أساسيا باعتباره المحدد الأساسي لمصير المؤسسة من خلال مواضع القوة ونقاط الضعف وميولاتهولتقدير هذه المؤسسة وإمكانيات تطورها لا بد من التساؤل حول فرع النشاط الممارس داخل الاقتصاد، ومكانة المؤسسة في هذا الفرع لاسيما حصتها السوقية ويجب أيضا الاهتمام بأدوات العمل المستخدمة من طرفها والتطورات التقنية والتكنولوجية التي تتبّعها والعاملة على تغيير السوق، في الأخير يجب الأخذ بعين الاعتبار عواقب ظهور منتجات جديدة في السوق بتقنيات إنتاج مختلفة ومتطورة مما يؤدي إلى تراجع الطلب على منتجات أخرى، فالمنتجات الجديدة تؤدي إلى تقلب عادات الاستهلاك لدى الأفراد وعلى المؤسسة أن تحترم مجموع القوانين والنصوص القانونية التي تشير إلى الجوانب الإدارية، الاجتماعية والمالية.

12. المحيط المالي للمؤسسة الاقتصادية: يتمثل المحيط المالي في الهيئات والأسواق المالية التي تعمل على توفير الموارد المالية اللازمة للمؤسسات لمواجهة عجزها في الاستغلال والاستثمار، كما تطور حجم

نشاطات المؤسسات واتسعت رقعة تعاملاتها أدى هذا إلى تطور المحيط المالي لا سيما وأن الادخار المحلي لم يعد كافياً لتلبية حاجات المؤسسات، وبالتالي حاجة الاقتصاد أو القطاعات الاقتصادية للأموال سيتم تغطيتها عن طريق اللجوء إلى التمويل غير المباشر أو التمويل المباشر. (مخبي، 2007/2006، ص 35-37)

13. الاتصال التفاعلي: يهتم هذا النوع بالتواصل والاتصال مع المجتمع الخارجي وكون المؤسسة جزءاً من نظام كبير يتألف من عدد هائل من المؤسسات، والمؤسسة نظام مفتوح وتعتمد على المجتمع الذي تعيش فيه للحصول على مدخلاتها، وإليه تقدم مخرجاتها وتعمل على النهوض بالمجتمع، والمجتمع بدوره يعتمد على مؤسساته في تطوير نفسه، لذلك يحدث التفاعل عن طريق الاتصال الخارجي بين المؤسسة والمجتمع، ونمط الاتصال التفاعلي هو الذي يراعي أهمية الاتصال الخارجي مع المجتمع إلى جانب الاتصال داخل المؤسسة. (شحادة، 2008، ص 34)

خامساً: العولمة وإدارة الجودة الشاملة: تم إدراج هذا العنصر بعد ما أصبحت العولمة بكل شعاراتها هي المتحكم الرئيسي في كل مجالات الحياة، وعولمة التعليم الجامعي تفتح آفاقاً جديدة أمام الجامعات العربية عموماً والجزائرية على وجه الخصوص، وذلك من خلال تطوير وتجديد هذه المنظومة حتى تلتحق بركب المنظومات التعليمية العالمية، كما تم إدراج موضوع الجودة الشاملة في التعليم الجامعي نظراً لأهمية هذا المتغير في إحداث تغييرات إيجابية في منظومة التعليم الجامعي وعلى كافة الأصعدة، والجامعة الجزائرية بالفعل هي بحاجة إلى إدخال آليات ومعايير الجودة الشاملة في التعليم الجامعي حتى تتمكن من تحقيق ذاتها ومن الوصول إلى أهدافها وغاياتها المنشودة والتي يتطلبها منها مجتمعها.

2. أهم المعوقات التي تعترض تجسيد مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية: سنبداً أولاً

بالتطرق لأهم المعوقات التي تعترض تجسيد مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية:

1.1 الانعكاسات التعليمية العالمية لظاهرة العولمة:

- يظهر في الاتجاه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية على الأنظمة التعليمية وهو ما يعني أن التعليم أصبح سلعة توظف لإنتاج سلعة أخرى، ويطلق على هذه الظاهرة "تسليع التعليم" وقد أثرت هذه المعايير على النسب المخصصة لميزانيات التعليم كنتيجة لتفعيل دراسات الجدوى الاقتصادية

- على حساب الجدوى الاجتماعية، وهذا يوضح كيف أن الحكومات استجابت للضغوط الناتجة عن برامج الإصلاح الاقتصادي حيث قامت بخفض الإنفاق على التعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى.
- ويتمثل في الاتجاه نحو خصخصة التعليم كاستجابة لعدم وفاء الحكومات بمتطلبات توفير نوعية جيدة من التعليم وتقلص مسؤولياتها وأدوارها الاقتصادية والاجتماعية، وأشكال خصخصة التعليم المتسارعة في النمو تؤثر سلبيا على التعليم الحكومي ونوعية الخريجين.
- ويتضح في تغير المناخ الثقافي للسياسات التعليمية وبفعل الأوامر الاقتصادية للعولمة تتأثر عملية صنع القرار وصنع السياسة التعليمية، بالإضافة لذلك فإن حركة الطلاب خلال التعليم الدولي المتاح في عصر العولمة يساعد على التبادل الثقافي.
- اضطراب العلاقة بين عالمي العمل والتعليم يضاف إلى ذلك ما حدث من تحول في محيط العمل من عمل قائم على عمالة دائمة إلى عمل يعتمد على العمالة المؤقتة التي تؤدي بعض المهام ثم تنتهي علاقتها بالمؤسسة التي تعمل بها، وينعكس ذلك على التعليم ومؤسساته المختلفة والأدوار التي يقوم بها فعلى الأنظمة التعليمية التطلع للقيام بوظائف أخرى وأدوار جديدة لتتكيف مع أنماط العمل الجديدة وبيئته المتغيرة. (السيديوعمار، 2002، ص 90-167)

2.1.1 التحديات التعليمية التي تثيرها العولمة: منها:

- الحاجة إلى إعادة التفكير في توزيع محتوى التعليم: وربط مصادر المعلومات بعضها ببعض.
- الحاجة إلى تنمية وتطوير المهارات إلى جانب المعرفة: هذه المهارات تتطلب إعادة تعريف وبناء البرامج التعليمية باستخدام المدخل أو الأسلوب القائم على الكفاية.
- الحاجة إلى ربط المناهج باحتياجات مختلف الجماعات الثقافية والاجتماعية: من أجل الحفاظ على التماسك والوحدة القومية والاجتماعية، فظاهرة العولمة قد ساهمت في توسعة الفجوة بين المعولمين والمعولمين ونتيجة لذلك تقع على التعليم مسؤولية القيام بدور في تحقيق هذا التماسك. (الترتوري وجويحان، 2006، ص 80-81)

3.1 انعكاسات العولمة على التعليم العالي:

- أدت العولمة إلى وجود جامعات أجنبية عالمية في داخل البلدان النامية مما زاد من حدة المنافسة للجامعات الوطنية والتفوق عليها.
- انحسار دور الحكومات في دعم الجامعات الرسمية.
- تنوع أنماط التعليم العالي وظهور أنواع جديدة من الجامعات.
- احتمال حدوث عدم توازن بين التخصصات العلمية والتخصصات الأساسية والإنسانية.
- قيام القطاع الخاص بالاستثمار في التعليم العالي ودخوله كمنافس للقطاع العام للتعليم العالي.
- غياب وتناقص دور الحكومات في صياغة الإستراتيجيات ووضع الأهداف للحفاظ على الهوية الوطنية. (هلاي، 2012، ص 192-193)

4.1 مسوغات تطبيق الجودة في التعليم العالي:

- حدوث زيادة هائلة في أعداد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي وحدث تنوع كبير في أهداف التعليم العالي ومجالاته وبرامجه وأنماطه.
- تزايد القناعة لدى المسؤولين في الحكومات بأن النجاح الاقتصادي يتطلب قوى عاملة جيدة الإعداد، وهذا لا يتأتى إلا من خلال برامج تعليمية وتدريبية جيدة النوعية في مؤسسات التعليم العالي.
- ازدياد التنافس بين المؤسسات الجامعية على استقطاب الطلاب والحصول على دعم مالي من الحكومات أو الشركات الكبرى أو الوكالات الدولية المانحة.
- ظهور الحاجة في المجتمع الجامعي إلى التكامل والانسجام بين مستوياته المختلفة.
- ضعف التعاون بين المجتمع المحلي والجامعات.
- ظهور ملامح الضعف في إنتاجية العاملين بالجامعات والحاجة إلى نظام جيد.
- حاجة الجامعات إلى مساحة من الحرية في اتخاذ القرار وتدعم تمويل مشروعات الجامعات.
- الحاجة إلى ترشيد العمالة والإنفاق على الجامعات.
- الحاجة إلى تعزيز ثقافة جامعية مؤيدة للتطوير والتجديد.
- حاجة مجتمع الجامعة إلى إيجاد سبل للتوصل إلى معرفة حقيقية لتطوير الأداء والإنتاجية فيه.

- تدني مستوى خريجي التعليم العالي وضعف أدائهم في المراحل التعليمية التالية كأثر من آثار ضعف المحتوى العلمي المقدم لهم. (مجيد والزيادات، 2008، ص 92-95)

5.1 معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية:

- نقص المعرفة وعدم الإلمام الكافي بأبعاد الجودة الشاملة وكيفية التخطيط السليم لمنهجيتها.
- المركزية التقليدية في صنع سياسات التعليم العالي ترفض أنموذج إدارة الجودة الشاملة لكونه أنموذجا استشاريا ديمقراطيا قائما على المشاركة.
- عدم تحديد حاجات المستفيد تحديدا دقيقا يؤدي إلى الخدمة المقدمة له بحيث أنها لن تفي بالغرض المطلوب.
- القول الكثير والفعل القليل إذ إن منهج إدارة الجودة الشاملة يستدعي التطبيق العلمي والجهد الجاد والطويل إذ لا مكان للشعارات والدعاية في النهج الإداري الجديد.
- النقل الحرفي من نماذج مطبقة في مؤسسات أخرى من دون تكييفها على وفق معطيات بيئة الكلية الداخلية والخارجية ويقودها هذا بالتأكيد إلى الإخفاق والفشل.
- التركيز على الجانب التقني على حساب الجانب البشري في الوقت الذي يعد العنصر البشري هو الأساس لكونه هو الذي يطبق هذا المنهج الإداري الحديث، لذا يجب الموازنة بين أركان الجودة الثلاثة: العنصر البشري- الثقافة- المناخ البيئي. (الأسدي، 2013، ص 503-

(524)

ومن معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي أيضا نجد:

- الجودة كملائمة للأهداف حيث أن تعريف جودة التعليم الجامعي بمدى ملائمته للأهداف الموضوعية يتجنب قضايا تحديد من هم عملاء التعليم الجامعي، وذلك بالعودة إلى أهداف المؤسسة في إنجاز الأهداف.
- مدى إمكانية تعميم الجودة الجامعية وهذا يتوقف على مدى إمكانية قياس جودة الأداء الجامعي بدقة وعلى مدى إمكانية استخدام مؤشرات الأداء لتحقيق ذلك القياس الدقيق. (الحريري ودروش، 2010، ص 31-174)
- عدم ملائمة الأهداف مع تحديات العصر ومستجداته.

- عدم تناسب حجم الطلاب المقبولين مع إمكانيات الكلية.
- غياب التخطيط لمواءمة الأهداف مع المتطلبات المهنية المتجددة.
- ثبات الهيكل الدراسي وعدم تغييره وفق نتائج المتابعة.
- انقطاع الصلة بين الكلية وخريجها في مواقع العلم لمعرفة آرائهم في برامج الدراسة.
- غياب التطوير المستمر لنظم التقويم المتبعة.
- عدم ملائمة طرق التدريس المتبعة للمواصفات المطلوب بتميتها لدى الخريجين.
- عدم التنسيق مع مؤسسات العمل لتحديد مواصفات الخريج.
- نقص المرافق والإمكانات التي تساعد على الأداء الجيد في البحث والتدريس. (طعيمة والبنديري، 2004، ص 482-483)
- المركزية في اتخاذ القرار بدعم من إن إدارة الجودة الشاملة تركز على المشاركة.
- الافتقار على الحصول على التمويل المناسب لتطبيق إدارة الجودة الشاملة.
- عدم تقبل أساليب التطوير والتحسين ومقاومة التغيير خوفا من كشف العيوب. (أبو الرب وآخرون، 2010، ص 67-149)

6.1 هل يمكن تطبيق ضمان الجودة في مؤسساتنا التعليمية: إن ذلك يحتاج إلى أسس ومبادئ وإمكانات مادية وبشرية كثيرة منها:

- أن معظم نظم الجودة والاعتماد يتم تطبيقها في الدول المختلفة على مستوى مؤسسات وبرامج التعليم العالي والجامعي لأنها مؤسسات تتميز بالاستقلالية والحرية الأكاديمية.
- يعتمد تطبيق نظام الجودة والاعتماد على رؤية ورسالة وأهداف وفلسفة تعليمية واضحة ومحددة وإجرائية، ويتطلب ذلك من مؤسساتنا أن تعيد النظر في فلسفتها وأهدافها النظرية العامة.
- توافر الإمكانيات المادية لتطبيق نظم الاعتماد والجودة ومؤسساتنا التعليمية في حاجة شديدة جدا إلى توافر هذه الإمكانيات، خاصة وأن كثيرا من هذه المؤسسات تفتقر إلى العناصر الأولية من هذه الإمكانيات.
- المناهج الدراسية يجب أن تكون واضحة ولديها مرونة للتغيير والتبديل بما يتفق مع متطلبات العصر واحتياجات الطلاب ومن ثم لا بد أن ينطبق هذا على مناهجنا.

- نظم الامتحانات والتقييم الشاملة والمستمرة بما يتضمنه من تشخيص وعلاج ومتابعة وتغذية مرتدة دائماً ما تؤخذ في الاعتبار عند تطبيق نظم الجودة والاعتماد، ومن ثم فإن نظام امتحاناتنا يحتاج إلى تطوير شامل ومستمر.
- مخرجات المؤسسات التعليمية والمتمثلة في التحصيل الدراسي للطلاب ومستواهم العلمي ونوعيته ومستوى البحث العلمي ونوعيته وخدمته والمجتمع والمحيط هي أساس تطبيق نظم الجودة والاعتماد، ومن ثم فهي في حاجة إلى دراسة متطلبات سوق العمل والمجتمع والطلاب والمراحل التعليمية الأعلى. (الشخبي، 2012، ص 96-141)

7.1 تحديات أمام التحول نحو نظام ضمان الجودة التعليمية والاعتماد:

- عدم اقتناع بعض العاملين في مجال التعليم عموماً بهذا النظام الجديد ووضع العراقيل في طريق التطبيق.
- عدم كفاءة السلطات المحلية أو الكوادر البشرية المؤهلة واعتمادها لمدة طويلة على التعليم بطريقة التلقين والحفظ وعدم الاقتناع بطريقة التعليم بالتكليف بالمهام والمشروعات الصغيرة.
- احتمال وجود ضغوط في المحليات نحو إرضاء المتخوفين من هذا النظام أو الوساطة أو تحقيق مكاسب شخصية على حساب العملية التعليمية.
- وأد التجربة الجديدة لتطبيق نظام ضمان الجودة التعليمية والاعتماد بالنقاشات العقيمة التي تعوق التطبيق. (المراغي، 2008، ص 24-28)

2. الحلول الخاصة بمشكلات العولمة والجودة الشاملة في الجامعة:

1.2 أبعاد وأساليب المعرفة في ظل العولمة:

- تكوين الإنسان الكلي وهو ما تؤدي إليه العملية التعليمية.
- الشمولية في المعرفة ويقصد بها معرفة المضامين والمفاهيم للمعارف الإنسانية ويتطلب الشمول المعرفي التركيز على قيمة كل نظام معرفي ومناهجه العلمية التي يتم وضعها من مقررات التعليم.
- تنمية التفكير والقدرات العقلية إذ إن المعرفة في ضوء العولمة والمعلوماتية تهدف إلى نمو التفكير العلمي والتنمية هي مفتاح التعامل العلمي مع الحياة.

- توظيف الأساليب ومصادر المعرفة فالعملية التربوية لا تهدف في ظل العولمة إلى حفظ المعلومات وتذكرها فقط ولكن العملية التعليمية تدور حول مهارات المعرفة العلمية.(بنبري ، 2010، ص329)

2.2 التعليم الجامعي والعولمة والتنمية: لأن المعرفة باتت العملة العالمية للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لذلك تصبح الجامعات المحركات الدافعة لبناء وتطوير مجتمع المعرفة، والواقع أن سياسة التعليم هي أهم سياسة اقتصادية في وقتنا هذا حيث يعتمد تطوير الموارد البشرية في الدول التي تتشد التقدم والازدهار الاقتصادي على التنسيق الوثيق بين التعليم النظامي والتدريب في مواقع العمل وعلى البقاء في الصدارة والوصول إليها من خلال إنشاء مؤسسات البحث العلمي، وإذا كان التعليم العالي يريد أن يقوم بدوره الملقى عليه في خلق مجتمع المعرفة فلا بد له أن يكون مستعدا لأن يتصرف وبسرعة أمام التقدم السريع في شتى المناحي المجتمعية، وحتى لا نترك المسؤولية على عاتق الدولة بمفردها ونوكل إليها مهمة تحديد وتقرير المستقبل فلا بد من اشتراك الأفراد وإقناع المجتمع بأهمية الثروة العلمية المعرفية والتقنية التطبيقية.(إبراهيم: 2013، ص16-17)

3.2 رؤية مستقبلية للتعامل مع عولمة التعليم الجامعي:

- أهمية تهيئة الجامعات للتعامل مع متطلبات عصر العولمة والإسهام في التطور الحضاري والثقافي.
- ضرورة إعادة النظر في سياسات القبول بالجامعات وتطويرها لتواكب النظم والسياسات العالمية في توزيع الطلاب وفقا لقدراتهم وميولهم.
- تطوير الأداء الجامعي ليتواكب مع متطلبات العولمة والنظام العالمي الجديد من خلال المواءمة بين دور الجامعة التنقيفي ومتطلبات سوق العمل.
- نشر ثقافة الجودة والاعتماد في الأوساط الجامعية والاهتمام بتطبيق معاييرها بصورة حقيقية.
- اتخاذ نموذج الجامعة الاستثمارية كمرشد في إدارة الجامعات، حيث يتم من خلاله توفير أنماط جديدة للتمويل وربط التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ليكتسب الخريجون الخبرات اللازمة التي تسهم بشكل فعال في تنمية قدراتهم العملية والعقلية.
- التوسع في تخصصات العلوم التطبيقية والأساسية عند إنشاء جامعات جديدة لخلق جيل من العلماء والباحثين والحد من انتشار التخصصات التي لا يحتاج إليها سوق العمل.

- تحديث وتطوير البرامج الدراسية في كافة التخصصات لتواكب مثيلاتها في الجامعات الأجنبية.
- ربط التعليم الجامعي بالأهداف التنموية المحلية.
- ضرورة الإطلاع على أهم الأسس والمقومات التي تعتمد التصنيفات العالمية حتى تستطيع الجامعات الدخول في المنافسة العالمية للجودة والاعتماد. (هلاي، 2012، ص 271-273)

4.2 عولمة التعليم: نقصد بذلك تعميم لنموذج حضارة ما وأنماطها الفكرية والسياسية والثقافية على العالم ولا يكون ذلك إلا من خلال نظام تعليمي يتجاوز حدود انبعاثه ونشأته ليؤثر في بقية الأنظمة التعليمية الأخرى، فعولمة التعليم العالي قد اكتسبت أهمية متزايدة وذلك على مستوى مضامينه أو محتوياته أو في توجهاته لا سيما في ضوء التوجهات العالمية نحو عولمة وتعزيز عملية التكامل المتعدد الوجوه من خلال التحالفات المختلفة والطابع الدولي للاتصالات الحديثة والأسواق الاستهلاكية لمنتجات هذه الجامعات. (بومدين والعلمي، 2008، ص 37-38)

5.2 الجودة الشاملة في التعليم العالي: نتيجة لسمات أو ملامح التدريس الفعال في ضوء مفهوم الجودة الشاملة فإن المواقف التدريسية تتميز بالآتي:

- تحول ثقافة العمل من عمل فردي منقطع إلى جماعي تعاوني مستمر.
- التشاركية في أخذ القرارات.
- التركيز على طبيعة العمليات والنشاطات وتحسينها أو تطويرها بصفة مستمرة بدلا من التركيز على النتائج أو المخرجات.
- التحول من ثقافة الاجترار إلى ثقافة الإلتقان ومن التركيز على التعليم إلى التعلم.
- التحول من اكتشاف الخطأ في نهاية العمل إلى الرقابة في بدء العمل لمحاولة تجنب وقوع الخطأ في الأساس. (إبراهيم، 2013، ص 802)

6.2 أهداف نظام الجودة في التعليم الجامعي:

- الارتقاء والنهوض بمؤسسات التعليم المختلفة من تعليم جامعي وتعليم قبل جامعي.
- ربط مؤسسات التعليم بالمجتمع وبسوق العمل.
- تخريج دفعات ذات كفاءة عالية المستوى العلمي والمهني والمهاري والمعرفي.
- إكساب الطلاب التفكير الإبداعي.

- التقويم الحديث والرقابة المستقلة المحايدة والمستمرة.
- ضمان كفاءة أداء المؤسسات التعليمية في المراحل المختلفة من التعليم الجامعي وقبل الجامعي. (المراعي، 2008، ص24)

1.6.2 أهداف جودة التعليم:

- تحقيق نقلة نوعية في عملية التربية والتعليم تقوم على أساس التوثيق للبرامج والإجراءات والتفعيل لأنظمة واللوائح والتوجيهات والارتقاء بمستويات الطلاب.
- الاهتمام بمستوى الأداء للإداريين والأساتذة والموظفين في الجامعات.
- اتخاذ كافة الإجراءات الوقائية لتلافي الأخطاء قبل وقوعها ورفع درجة الثقة في العاملين وفي مستوى الجودة التي حققتها الجامعات.
- الوقوف على المشكلات التربوية والتعليمية في الميدان ودراسة هذه المشكلات وتحليلها بالأساليب والطرق العلمية المعروفة واقتراح الحلول المناسبة لها ومتابعة تنفيذها.

2.6.2 أهمية جودة التعليم:

- ضبط وتطوير النظام الإداري في الجامعة نتيجة وضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات.
- الارتقاء بمستوى الطلاب في جميع الجوانب الجسمية والعقلية والاجتماعية والنفسية والروحية.
- الوفاء بمتطلبات الطلاب وأولياء أمورهم والمجتمع والوصول إلى رضاهم وفق النظام التعليمي.
- توفير جو من التفاهم والتعاون والعلاقات الإنسانية السليمة بين جميع العاملين في الجامعة.
- الترابط والتكامل بين جميع الإداريين والأساتذة في الجامعة والعمل عن طريق الفريق وبروح الفريق. (السيد علي، 2011، ص257-258)
- إيجاد نظام شامل لضبط الجودة في الجامعات والذي يمكنها من تقييم ومراجعة وتطوير المناهج الدراسية.
- تساعد في تركيز جهود الجامعات على إتباع الاحتياجات الحقيقية للسوق الذي تخدمه.
- تؤدي إلى تقييم الأداء وإزالة جميع الجوانب غير المنتجة في النظام التعليمي الجامعي وتطوير معايير قياس الأداء.
- أداة تسويقية تمنح منشآت التعليم العالي القدرة التنافسية.

- تؤدي إلى تطوير أسلوب العمل الجماعي عن طريق فرق العمل وإعطائهم مزيداً من الفرص لتطوير إمكانياتهم وتقويتها.
- وسيلة فعالة للاتصال داخل وخارج الجامعة.
- تقديم خدمات أفضل للطلبة وهو ما تدور حوله الجودة.

3.6.2 مبررات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات:

- غياب التنافسية في الأسواق العالمية لخريجي الجامعات الوطنية.
- تدهور الإنتاجية في المجالات العديدة لخريجي الجامعات الوطنية.
- تزايد البطالة بين الخريجين من الجامعات الوطنية.
- زيادة المعروض من الخريجين الجامعيين عن الطلب عليهم. (الترتوري وجويحان، 2006، ص 110-117)

مبررات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم:

- ارتباط الجودة بكفاءة الإنتاج.
- ارتباط نظام الجودة الشاملة مع التقويم الشامل للتعليم بالمؤسسات التعليمية.
- تركز الجودة على الاستجابة لاحتياجات الطلبة وبالتالي إرضاءهم والحصول على مخرجات عالية الكفاءة.
- تعمل على إيجاد نظام شامل لضبط الجودة والذي يسهل مراجعة وتطوير المناهج الدراسية. (الربيعي، 2008، ص 383-389)

7.2 الحاجة إلى جودة التعليم الجامعي في الوطن العربي:

1.7.2 الأولويات: يمكن القول بأن هناك فجوة بين الإنتاج الوطني والتعليم الجامعي في الوطن العربي ومن الشواهد الاجتماعية المعاصرة اليوم مايلي:

- العجز التعليمي: والمقصود به استثمار في التعليم دون العائد نظراً لأن المخرجات التعليمية والنواتج التربوية لا تلقى الطلب الفعال في أسواق العمل بالدرجة المطلوبة فيتحول الطلب إلى العمالة الوافدة.

- معدلات البطالة المرتفعة: فالإنتاج لا يوفر عدد الوظائف الكافية والمناسبة للمخرجات التعليمية أو العكس.
- اتساع الفجوة بين الإنتاج والتعليم: حيث تظهر الحاجة لبعض المهن والوظائف التي لا يوفرها التعليم الحالي أو العكس فلا تجد بعض التخصصات التعليمية الفرص المناسبة بعد التخرج.
- ارتفاع تكلفة التعليم: في جميع مراحل التعليم فالظاهر أن التعليم مجاني والحقيقة أنه ذو تكاليف متزايدة.
- انخفاض العائد على الاستثمار التعليمي: بسبب ارتفاع تكاليف التعليم مع انخفاض الأجر المتوقع.
- التعليم يركز على المعارف والمعلومات ولا يهتم بالسلوكيات والمهارات بسبب الأساليب والمواد والهيكل التنظيمية والمناهج والمنظمون.
- يعاني المديرون من أداء المرؤوسين والعمالة الجديدة كما يعاني الخريجون والعمالة الجديدة من الرؤساء ويعاني كل من المجموعتين من تدهور التعليم والإنتاج.
- أصبح العديد من خريجي الجامعات يعملون في وظائف أخرى غير التخصصات العلمية أي أن التعليم أصبح وجاهة اجتماعية في بعض التخصصات. (الترتوري وجويحان، 2006، ص 149-150)

8.2 فلسفة الجودة الشاملة في التعليم العالي:

- أنها تنظم الإدارة وذلك بوضع الأهداف العامة للجودة وكيفية تحقيق هذه الأهداف بهدف إرضاء المستفيد(الطالب-المجتمع-سوق العمل) وزيادة كفاءة العاملين.
- أنها تركز على الاستخدام الفعال للموارد البشرية والمادية والمالية للمؤسسة التعليمية بهدف إشباع احتياجات العمال وتحقيق أهداف المؤسسة وذلك في إطار من التوافق بين متطلبات المجتمع وسوق العمل.
- أنها تسهم في حل المشكلات التي تعرقل مسيرة تطبيق الجودة الشاملة في المؤسسة التعليمية. (الشخبيبي، 2012، ص 96-141)

9.2 تطوير جودة التعليم العالي:

- التعليم العالي ذي الجودة العالية دور حاسم في التنمية المستدامة للمجتمع.

- للطلبة الحق الكامل في تعليم جامعي متميز ومرتفع الجودة بمستويات أكاديمية تعكس الطموحات الوطنية والإنسانية.
 - التطوير الحقيقي للجودة في التعليم الجامعي لن يتأتى إلا من داخل الجامعات نفسها، ومن ثم القيام بإجراءات وجهود مخططة وواعية يشارك فيها جميع العاملين في الجامعات.
 - الدولة هي المسؤولة الأولى عن التخطيط للتنمية الشاملة للوطن وعن تعزيز التعليم الجامعي والأفضل لهذه الغاية أن تلعب الدولة دورا تنسيقيا وتدعيميا، وأن تقوم كل مؤسسة تعليمية بعمل خطة تعليمية تعتمد على جودة التعليم لنفسها وتترابط مع خطط المؤسسات الأخرى ترابطا تنافسيا.
 - يجب أن تكون مؤسسات التعليم الجامعي مستقلة ماليا وإداريا وأكاديميا تسود أرجاء كل منها الحرية الأكاديمية وتحترم في جنبات كل منها القيم الإنسانية.
- (المراعي، 2008، ص105-116)

10.2 جودة الصلة بين المؤسسة التربوية والمجتمع المحلي: بما أن التعليم هو عملية اجتماعية بالدرجة الأولى فإن المؤسسة التربوية يجب أن توثق علاقتها بالمجتمع المحلي من خلال:

- ارتباط المنهج الدراسي بثقافة المجتمع واهتمامه بغربلتها وتنقيتها من الشوائب وتطويرها وإكساب الطلبة لها.
- ارتباط المنهج الدراسي بالبيئة بكل مكوناتها وأنشطتها والعمل على تحسينها.
- الاتصال الدائم بمؤسسات البيئة والاستفادة منها وتقديم الفائدة لها.
- وضع إستراتيجية لتحقيق التفاعل بين المؤسسة التربوية وأفراد المجتمع.
- تبني سياسات للتطوير المجتمعي والمحيطي وربط الطالب بالمحيط والحرص على تأكيد الانتماء له والعمل على خدمته. (الحريري ودروش، 2010، ص 31-174)

11.2 الركائز والأهداف الأساسية لضمان الجودة في المؤسسات التعليمية:

- أنه مفهوم جديد من حيث التطبيق في المجال التعليمي.
- تعمل على تقليل الوقوع في الأخطاء.
- تشمل جميع قطاع الخدمات المقدمة للطلاب.

- ضمان الجودة عملية مستمرة لا تتوقف أو تنتهي عند مرحلة معينة.
- ويمكن تلخيص أهداف تطبيق ضمان الجودة في المؤسسات التعليمية كما يأتي:
 - إجراء تغيير في أداء العاملين في المؤسسات التعليمية.
 - تغيير وتطوير أساليب ومحيط العمل الأكاديمي إلى الأفضل.
 - ترسيخ حب العمل وتقوية الولاء والانتماء للمؤسسة.
 - تسهيل الإجراءات واختصارها لتوفير الوقت والجهد والتكلفة.
 - الارتقاء بجودة المخرجات وتأهيلها للمنافسة في سوق العمل والمقدرة على المشاركة في خدمة المجتمع بفعالية. (الربيعي، 2008، ص 383-389)

12.2 الخطوات الضرورية لتحقيق نظام إدارة الجودة الشاملة في العملية التعليمية الجامعية:

- تحديد مواصفات قياسية للخريج الجامعي ومتطلبات سوق العمل.
- بناء سياسة وأهداف لجودة العملية التعليمية.
- تحديد وتوفير جميع أنواع الموارد (البشرية والمادية) اللازمة لتحقيق الأهداف المرحلية والنهائية.
- وضع سياسة للجودة توضح توجهات المؤسسة التعليمية. (الأسدي، 2013، ص 503-524)

خلاصة

بعد هذا العرض المتعلق بمحيط الجامعة نستخلص أن هذا المحيط سريع التغير والتحول، وأنه تتدخل وتتحكم فيه العديد من المؤثرات والمتغيرات وأنه يتغير ويتنوع ويختلف بفعل هذه العوامل، وأنه في مواجهة دائمة مع العديد من الفرص والتحديات وأنه يحتوي على العديد من نقاط القوة والضعف، لذا فإنه من الضروري جدا على الجامعة الإلمام بكل هذه المعلومات حتى تتمكن من التكيف معه بكل متغيراته مثلما يجب عليها مواكبته دائما وأبدا حتى تستمر علاقة الانفتاح والتبادل فيما بينهما، لأن طبيعة العلاقة الموجودة بين الجامعة والمحيط هي علاقة عطاء مستمر كل منهما يأخذ من الآخر ويعطي للآخر كل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر كل منهما يقود والآخر يتبع، وإن أي نقص في المعلومات يؤدي إلى اختلال التوازن في هذه العلاقة وربما يؤدي إلى غيابها وانفصالها والمحيط يعول كثيرا على الجامعة خاصة في إمداده بالموارد البشرية اللازمة والمطلوبة، كما أنه يحتاج إلى إنتاج الجامعة المعرفي والفكري والعلمي الذي يكون في أصله نابع من واقع ذاك المحيط، وهذا بغية إيجاد حلول علمية دقيقة لمختلف مشكلات المجتمع ككل ولعل ما ينتظره المحيط أكثر من الجامعة هو قيامها بوظيفتها الجديدة على أحسن وأكمل وجه وهذه الوظيفة متمثلة في خدمة المجتمع وتنميته، وهي وظيفة مشتركة بين الجامعة والمحيط إذ إنه هنا تتوحد جهود الجامعة والمحيط من أجل تحقيق الهدف المشترك بينهما وهو تنمية المجتمع وتطويره ورفقيه وذلك يتحقق عن طريق الاتصال التنظيمي، وحتى تصل الجامعة الجزائرية والعربية إلى مصاف الدول والجامعات المتقدمة والمتطورة عليها بإتباع معايير الجودة الشاملة في التعليم الجامعي وعولمته إذ تحرص عولمة التعليم الجامعي على توحيد برامج ومناهج وأهداف وغايات الجامعات عبر العالم، وهذا من شأنه أن يفتح المجال أمام الجامعات العربية والجزائرية بأن تقتفي أثر الجامعات الرائدة عالميا وأن تحقق نجاحات مأمولة مثل تلك الجامعات، ويعود سبب نجاح وريادة تلك الجامعات هو إيمانها بمبادئ الجودة الشاملة في التعليم الجامعي وبتطبيقها الفعلي لهذه المبادئ، وحتى تتجح الجامعات العربية والجزائرية عليها أن تطبق وتؤمن أولا وقبل كل شيء بمبادئ الجودة الشاملة في التعليم الجامعي لأن هذه المعايير والمبادئ من شأنها أن تطور وترتقي بمستوى الجامعات والتعليم الجامعي وحتى بمستوى أداء الأساتذة وجميع الموظفين وبمستوى الطلبة المعرفي والعلمي والفكري والأكاديمي وحتى المهني والوظيفي وهذا ما يحتاجه سوق العمل، وهو في الأساس ينعكس وبالشكل الإيجابي على محيط الجامعة وعلى المجتمع ككل وهو الهدف الأساسي من بين جملة أهداف جودة التعليم الجامعي.

الفصل الخامس الإجراءات المنهجية

الفصل السادس المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الأولى

الفصل السابع المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثانية

الفصل الثامن المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثالثة

الفصل الخامس الإجراءات المنهجية

تمهيد

أولاً: المنهج المستخدم في الدراسة

ثانياً: أدوات جمع البيانات الخاصة بالدراسة

ثالثاً: العينة

رابعاً: الفرضيات

خامساً: مجالات الدراسة

خلاصة

تمهيد:

إن طبيعة العلوم الاجتماعية تتطلب عند القيام ببحث اجتماعي الاعتماد على كم هائل من المعلومات والبيانات الإمبريقية الميدانية، هذه المعطيات تعتمد على لغة الأرقام والإحصاء مما يجعلنا نجزم بصدقها ودقتها وصحتها ويقينها، وهذا الجزء التطبيقي هو مكمل للجزء النظري وكلاهما ضروري لإنجاز بحث علمي، خاصة كون موضوع الجامعة والمحيط يحتاج كثيرا ويعتمد بشكل كبير على لغة الأرقام والمعطيات الميدانية .

وعليه فإن هذا الفصل يختص بالحديث عن المنهج المناسب لهذه الدراسة والذي تقتضيه طبيعة الإشكالية وطبيعة الموضوع وطبيعة وخصوصية الدراسات الاجتماعية والإنسانية ككل، وكذا فرضيات الموضوع تلك الإجابات الاحتمالية لإشكالية الدراسة، ثم تحديد أدوات جمع البيانات وهي تلك التقنيات والآليات المعتمدة لجمع المعلومات الميدانية، ثم تتحدد مجالات الدراسة الزمنية والمكانية و حتى البشرية وبعدها تتحدد العينة الممثلة لمجتمع الدراسة، وبعد هذه الإجراءات تتجمع المعلومات وتبدأ عملية عرضها وتحليلها ثم استخلاص النتائج العامة للدراسة حولها.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية:

تمثل الإجراءات المنهجية المحددات الرئيسية التي تبين وتوضح المسار الذي سيسلكه الباحث، خاصة وأن هذه الإجراءات تشتمل على مجموعة من الركائز الأساسية الضرورية واللازمة للبحث العلمي ابتداءً بمنهج الدراسة انتهاءً بمجالات الدراسة.

أولاً - المنهج المستخدم في الدراسة:

1. **تعريفه:** يعرف المنهج بأنه هو طريقة البحث التي يعتمدها الباحث في جمع المعلومات والبيانات المكتبية أو الحقلية وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها. (الحسن، 2005، ص11) كما يعرف بأنه الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة بواسطة مجموعة من القواعد لتحديد العمليات للوصول إلى نتيجة معلومة. (عبد الخالق وشوكت، 2007، ص76).

والمنهج هو الطريقة المنظمة في التعامل مع الحقائق والمفاهيم أو التصورات أو المعاني، وهو البرنامج الذي يحدد السبيل للوصول إلى الحقيقة أو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، وهو خطة منظمة لعدة عمليات ذهنية أو حسية بغية الوصول إلى الكشف عن الحقيقة أو البرهنة عليها، وهو أسلوب منظم أو خطة إستراتيجية تستند إلى مجموعة من الأسس والقواعد والخطوات تفيد في تحقيق أهداف البحث باتخاذ منهج علمي يتميز بجمع المعلومات والوقائع عن طريق الملاحظة العلمية الموضوعية والمنظمة. (عبد المؤمن، 2008، ص13-14)

وهو مجموعة من القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم، إنه الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة. (بوحوش والذبيبات، 2016، ص99)

ثم إن هذه الدراسة البحثية وحتى طبيعة وخصوصية العلوم الاجتماعية تتطلب الاعتماد على المنهج الوصفي، أو كما يعرف في بعض الأدبيات بالمنهج الوصفي التحليلي أي وصف الظاهرة وتحليلها.

2. **تعريف المنهج الوصفي التحليلي:** إن المنهج الوصفي التحليلي يدرس الظواهر الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الراهنة. (عطوي، 2009، ص172)

كما أنه تصوير ما هو كائن، أي الوضع الراهن أو الحادثة، فهو يصف خصائصها ومركباتها ويصف العوامل التي تؤثر عليها، والظروف التي تحيط بها، ويحدد العلاقات الارتباطية بين المتغيرات التي تؤثر على تلك الظاهرة. (المغربي، 2006، ص95) ويمكن عن طريقه وضع تنبؤات عن الأحداث المقبلة، ولا يقتصر البحث الوصفي على جمع البيانات وتبويبها وإنما يمضي إلى ما هو أبعد من ذلك لأنه يتضمن قدراً من التفسير لهذه البيانات. (عطوي، 2006، ص172).

إن المنهج الوصفي التحليلي يقوم بدراسة مختلف الظواهر وهذا لتصويرها بكل دقة مع ضرورة تحديد الظروف المحيطة بها والعلاقات المرتبطة بها والمؤثرة عليها، والأهم من ذلك وضع تنبؤات مستقبلية عما يمكن حدوثه وهو لا يكتفي بهذا فقط بل يعمل على تفسير هذه البيانات وهذا ما يسمح بإمكانية وضع تنبؤات دقيقة، ومن هذا نستخلص أن هذا المنهج هو من أكثر المناهج ملائمة لهذا الموضوع.

كما نجد أن المنهج الوصفي التحليلي يرتبط بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية والاجتماعية، حيث يقوم الباحث بجمع معلومات دقيقة عن هذه الظاهرة ويهتم بوصفها وصفا تفسيريا دقيقا بدلالة الحقائق المتوافرة، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً بوصف الظاهرة وتوضيح خصائصها أو تعبيراً كمياً بوصف الظاهرة وصفا رقمياً يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة، وذلك من خلال اعتماد أحد أنواع الدراسات الوصفية التالية:

1.2 الدراسة المسحية: هي الدراسات التي تحاول تحليل وتفسير وعرض واقع ظاهرة ما أو تحاول تحليل محتوى الوثائق للوصول إلى استنتاجات أو تعميمات تتعلق بالواقع أو وصف المهام والمسؤوليات المرتبطة بعمل أو وظيفة.

2.2 دراسة العلاقات: هي الدراسات التي تهدف إلى اكتشاف العلاقة بين متغيرين أو أكثر من حيث نوع الارتباط و قوته (دراسات ارتباطية) أو اكتشاف مدى تأثير أحد المتغيرين في الآخر، بحيث يكون أحدهما سبباً و الآخر نتيجة له (الدراسات السببية) أو التوصل إلى بعض التعميمات المتعلقة بالأسباب من خلال تحليل جوانب التشابه و الاختلاف (الدراسات السببية المقارنة).

3.2 الدراسات التطورية: هي الدراسات التي تهدف إلى دراسة التغيرات التي تحدث في بعض المتغيرات نتيجة لمرور الزمن من خلال قياس المتغير موضوع الدراسة لأكثر من مرة في نفس المجموعة من الأفراد وفي فترات زمنية محددة (دراسة طولية) أو عند أفراد من مستويات مختلفة في وقت واحد ولمرة واحدة (دراسة مستعرضة).

4.2 دراسة الحالة: هي الدراسة التي تهدف إلى دراسة جوانب شخصية وبيئية ونفسية لحالة ما. (الثلث وقحل، 2007، ص48-49)

والمنهج الوصفي أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كمياً عن طريق جمع البيانات ومعلومات معينة عن ظاهرة أو مشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة. (عبد المؤمن، 2008، ص287) وهو أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد أو فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول

على نتائج علمية تم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة. (دويدري، 2002، ص183) وهو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي للوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة، أو هو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميًا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة. (شروخ، 2003، ص147) كما أنه يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كلفياً أو تعبيراً كميًا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها أما التعبير الكمي فيعطيها وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى. (بوحوش والذنيات، 2016، ص138)

ودراستنا هذه تتطلب اعتماد دراسة العلاقات (الجامعة والمحيط السوسيو اقتصادي).

ثانياً: أدوات جمع البيانات الخاصة بالدراسة: تعتبر أدوات جمع البيانات تلك الآلية أو الوسيلة أو ذلك الميكانيزم الذي يساعد الباحث للحصول على معلومات دقيقة من مجتمع الدراسة (المبحوثين) وهذه الأدوات عديدة ومتنوعة وكل موضوع بحث أو دراسة يحتاج نوعاً محدداً، لذلك فإن دراستنا هذه تتطلب الاعتماد على الأداة التالية:

1. الاستثمار: هي إحدى الوسائل الشائعة الاستعمال للحصول على معلومات وحقائق تتعلق بآراء واتجاهات الجمهور حول موضوع معين أو موقف معين، وتتكون من جملة من الأسئلة توزع على فئة من المجتمع (العينة) بغرض الحصول على بيانات واقعية. (المغربي، 2006، ص135) وتعتبر أداة مفضلة وملائمة للحصول على حقائق أو معلومات أو بيانات مرتبطة بحالة معينة أو مشكلة معينة شريطة بناءها بشكل سليم، وبالمقارنة مع أدوات البحث الأخرى فإنها تعد أكثرها كفاية لأنها تستغرق وقتاً أقصر وتكلفة أقل وتسمح بجمع البيانات من أكبر عدد من أفراد عينة البحث. (النل وقحل، 2007، ص66) وهي إحدى وسائل البحث العلمي التي تستعمل على نطاق واسع من أجل الحصول على بيانات أو معلومات تتعلق بأحوال الناس أو ميولهم أو اتجاهاتهم ودوافعهم أو معتقداتهم، والاستثمار أداة تتضمن مجموعة من الأسئلة أو الجمل الخبرية التي يطلب من المفحوص الإجابة عنها بطريقة يحددها الباحث حسب أغراض البحث. (المغربي، 2006، ص97) والاستثمار وسيلة أو أداة يستخدمها القائمون بالبحث في مجال العلوم النفسية والاجتماعية بهدف التوصل إلى معلومات أو آراء تفيد في إثبات صحة التساؤلات المطروحة حول مشكلة من المشاكل، ويتضمن الاستفتاء مجموعة من العناصر أو المفردات تكتب في قائمة استثمار وترسل إلى عينة من أفراد المجتمع الذي يطبق البحث في حدوده للإجابة عليها، ويتحدد بناء الاستفتاء وفق طبيعة

وحجم المعلومات والبيانات المطلوب جمعها وتوافرها، فهو مجموعة أسئلة تدور حول موضوع معين تقدم لعينة من الأفراد للإجابة عليها وتعد هذه الأسئلة بشكل واضح بحيث لا تحتاج إلى شرح إضافي وتجمع معا في شكل استمارة. (عبد المؤمن، 2008، ص 203-206)

وهو أداة مفيدة من أدوات البحث العلمي للحصول على الحقائق والتوصل إلى الوقائع والتعرف على الظروف والأحوال ودراسة المواقف والاتجاهات والآراء يساعد الملاحظة ويكملها، وهو في بعض الأحيان الوسيلة العملية الوحيدة للقيام بالدراسة العلمية. (دويدري، 2002، ص 329) وتعتبر الاستمارة تقنية مباشرة لتجميع المعطيات الكمية من الميدان باستخدام وثيقة الأسئلة التي يتم ملؤها من طرف المبحوثين كأداة لتجميع المعطيات مصدرها هو التحليل المفهومي، كما هو شأن المقابلة تتكون من أسئلة مغلقة ومن أسئلة مفتوحة مستمدة من التحليل المفهومي. (نفوسي، 2015، ص 141) وهي تقنية مباشرة للنقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد، وتسمح باستجوابهم بطريقة موجهة والقيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقات رياضية والقيام بمقارنات رقمية. (أنجرس، 2004، ص 204)

تعتبر الاستمارة أداة بحثية غاية في الأهمية وهي تتضمن مجموعة من الأسئلة المتناسقة والمتسلسلة والمرتبطة ببعضها حول موضوع البحث أو الدراسة، وما يميز أسئلتها تنوعها بين المغلقة والمفتوحة وما تتضمن اقتراحات تساعد المبحوث على اختيار الخيار الأنسب، كما أنها تتصف بالمرونة كون باستطاعة الباحث التعامل معها كيف يشاء وحسب طبيعة المبحوثين، فبإمكانه توزيعها عليهم أو إرسالها لهم أو يتولى هو بنفسه ملئها حسب إجابات المبحوثين وهذا ما يعرف باستمارة المقابلة، وهذا يساعد الباحث على الحصول على كافة الإجابات ثم بعد ذلك يقوم بتفريغها وتحليلها حتى يصل إلى مجموعة من النتائج القابلة للتعميم وقد تضمنت هذه الاستمارة أربعة محاور تتوزع كالاتي:

المحور الأول يتمثل في بيانات أولية عن المبحوثين ويضم 7 أسئلة.

المحور الثاني يتمثل في بيانات معلقة بمدى وجود علاقات بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي ويضم 14 سؤالا مضافا لها أسئلة توضيحية تحليلية.

المحور الثالث يتمثل في بيانات حول دور الاتصال التنظيمي ومعرفة متطلبات سوق العلم في انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي ويضم 16 سؤالا بالإضافة إلى أسئلة أخرى تحليلية.

المحور الرابع والأخير يتمثل في بيانات متعلقة بكيفية عمل جودة التعليم ونوعية التخصصات والبرامج التعليمية على انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي ويضم 16 سؤالا إضافة إلى أسئلة تحليلية.

تم توزيع 228 استمارة، وتم استرجاع 150 استمارة، وتم إلغاء 78 استمارة من مجتمعي البحث (جامعتي سكيكدة والطارف) وهذا راجع لأحد الصعوبات البحثية والمتمثلة في عزوف بعض من أفراد عينة البحث على التفاعل والاستجابة لمقتضيات البحث العلمي، نظرا لتمرکز عينة البحث بالأساس على الانتشغال بوظيفة التدريس فقط ضمن حيز حدود الجامعة، وعدم اكترائها أو حرصها على توسيع دائرة نشاطاتها خارج حدود الجامعة، أي الانعزال عن المحيط الخارجي وعدم الاهتمام بقضاياها وانشغالاتها.

ثالثا. العينة: تعتبر العينة وسيلة مساعدة لجمع معلومات من ميدان أو مجتمع الدراسة كونها تسهل الحصول على هذه المعلومات وبأكثر دقة ولأنها تمثل المجتمع ككل ولذلك فإنها تعرف بكونها:

1. تعريف العينة: تعرف العينة بأنها " ذلك الجزء من المجتمع التي يجري اختيارها وفق قواعد وطرق علمية بحيث تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا". (الحسن، 2005، ص139)

وهي مجموعة جزئية مميزة ومنقاة من مجتمع الدراسة وفق إجراءات وأساليب محددة، فحتى يتم اختيار عينة ما يجب أولا أن نعرف مجتمع الدراسة والذي يشير إلى المجموعات الكلية من الأفراد أو الظواهر أو الأشياء التي تأمل أن نعم نتائج بحثنا عليها. (البطش وأبو زينة، 2007، ص97)

هي جزء من المجتمع الهدف من دراستها هو التعرف على خصائص المجتمع الذي تمثله هذه العينة، وصحة هذا من عدمه تتوقف على مدى تمثيل العينة للمجتمع الأصلي المسحوبة منه. (إبراهيم، د.ت، ص146-147) وهي جزء من المجتمع الذي تجرى عليه الدراسة ويتم اختيارها وفق قواعد خاصة لكي تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا، فالعينة هي بعض مفردات المجتمع تؤخذ منه وتطبق عليها الدراسة للحصول على معلومات صادقة بهدف الوصول إلى تقديرات تمثل المجتمع الذي سحبت منه وإنها الأجزاء التي تستخدم في الحكم على الكل. (عبد المؤمن، 2008، ص184) وهي فئة تمثل مجتمع البحث أو جمهور البحث أي جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث أو جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث. (دويدري، 2002، ص305) ونلجأ إليها حين نرغب في الحصول على عينة تمثيلية لمجتمع البحث، تتطلب هذه العملية أن يكون لكل عناصر مجتمع البحث احتمال متساو لكي ينتقى. (نفوسي، 2015، ص204)

إذن فالعينة هي تلك الفئة أو الجزء الممثل للمجتمع تمثيلا دقيقا وصادقا بحيث يمكن تعميم النتائج المتحصل عليها من قبل العينة على كافة المجتمع وحتى على المجتمعات المماثلة.

والعينة المختارة والتي تناسب هذه الدراسة هي العينة العشوائية الطبقية التي تعتمد أساسا على التقسيمات الطبقية للمجتمع الذي نختار منه العينة، وهي نوع من العينات العشوائية يستخدم في الحالات

التي يكون معروفا فيها أن بالمجتمع اختلافات منتظمة، ولذلك لا تستعمل لمثل هذه العينات إلا إذا كان الباحث ملما بصفات المجتمع الذي سيأخذ منه العينة. (إبراهيم، د.ت، ص148/151)

ويتم فيها تحديد عينات صغيرة جزئية يكون حجمها متناسبا مع مجموع مفردات مجتمع الدراسة والعينة المختارة تتم بمقاييس إحصائية مطابقة للمجتمع تعكس خصائصه، وتستخدم في حالة عدم تجانس وحدات المجتمع وتكونه من فئات مختلفة قد يكون لاختلافها أثر على نتيجة الدراسة، ويتم اختيار العينة داخل كل طبقة بصورة منفصلة عشوائيا، وهذا مما يزيد من مقدار تمثيل العينة للمجتمع ويزداد التمثيل بكم حجم هذا النوع من العينات من بينها التوزيع المتناسب وهو أخذ عدد يتناسب مع حجم الطبقة في المجتمع المبحوث. (عبد المؤمن، 2008، ص195-196) وهي نوع من العينات يستعمل في الحالات التي يكون معروفا فيها أن في المجتمع اختلافات منتظمة، وفي هذا النوع من العينات يضع الباحث شروطا معينة لاختيار أفراد العينة بحيث تمثل العينة جميع فئات المجتمع المدروس وبنفس نسبة وجودها وبعد تقسيم المجتمع إلى فئاته المختلفة يعتمد الباحث الطريقة المتبعة في اختيار العينة العشوائية ضمن فئات (طبقات) المجتمع المدروس، ولكي يتم الاختيار يحدد الباحث الفئات المختلفة في المجتمع الأصلي بناء على خاصية معينة وبطريقة تناسبه، أي أن الباحث يختار لكل طبقة وبطريقة عشوائية عددا من المفردات يتناسب مع حجمها الحقيقي في المجتمع الأصلي. (دويدري، 2002، ص311) ونلجأ إلى هذا الصنف دائما لسحب عينة من مجتمع البحث بالصدفة هذه المرة ليس من مجتمع البحث مباشرة ولكن من طبقات يتم بناؤها فيتم تشكيل طبقات أو مجموعات فرعية مكونة من عناصر لها نفس خصائص مجتمع البحث. (نفوسي، 2015، ص205)

يتكون مجتمع هذه الدراسة من مجتمعين جامعتي سكيكدة والطارف، تم سحب عينة عددها 228 مفردة بطريقة العينة العشوائية الطبقيّة البسيطة على اعتبار أن هذا المجتمع طبقي (الكليات) تم إلغاء 78 مفردة من حجم العينة الكلي وهذا راجع لعدم تعاون أفراد عينة البحث، وتم السحب باختيار نوع التوزيع المتناسب وذلك بمعرفة عدد كل طبقة وتقسيمه على عدد طبقات المجتمع.

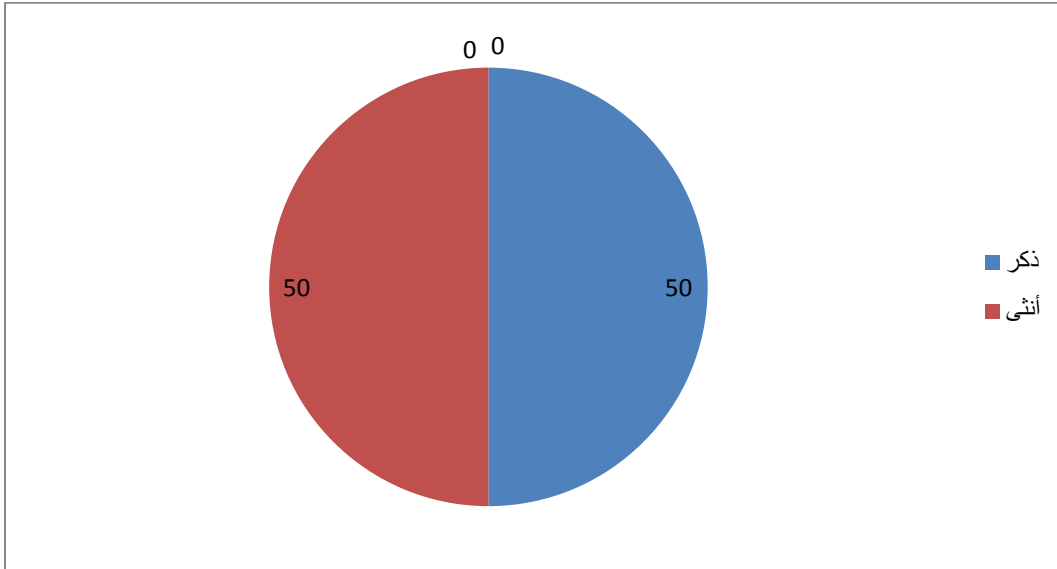
2. خصائص العينة:

المحور الأول: بيانات أولية عن المبحوثين:

الجنس

مجموع النسب	النسب الفعلية	النسب	التكرارات	
50.0	50.0	50.0	75	ذكر
100.0	50.0	50.0	75	أنثى
100.0	100.0	100.0	150	المجموع

الجدول رقم: 01 المصدر: احصائيات spss للسؤال رقم 1 من الاستمارة يبين توزيع الجنس لأفراد العينة بما أن العينة تم اختيارها عن طريق العينة العشوائية الطبقيّة البسيطة بطريقة التوزيع المتناسب أخذ لكلا الجنسين نفس الحضور في الظهور، أي بنسبة متعادلة 50% بالنسبة للجنس ذكر و 50% بالنسبة للجنس أنثى، ومن هنا نستنتج أن الجامعة الجزائرية ليس لها تفضيل أو ميول لأحد الجنسين على حساب الجنس الآخر فهي تفتح أبوابها لكلا الجنسين وهذا راجع لدمقرطة الجامعة الجزائرية.



شكل رقم 1 يبين توزيع الجنس بالنسبة لأفراد العينة

السن

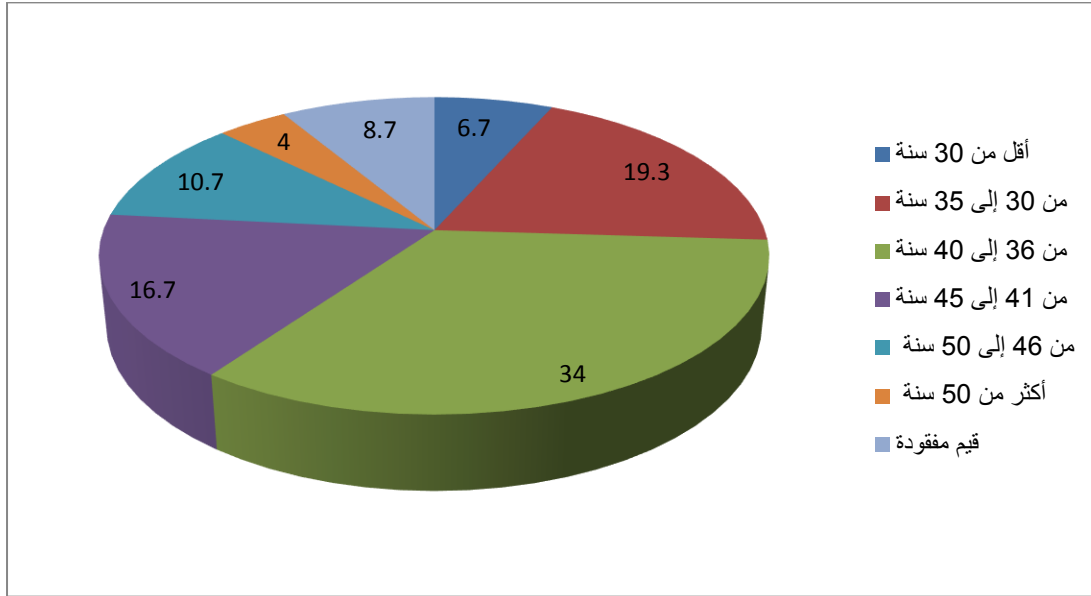
مجموع النسب	النسب الفعلية	النسب	التكرارات	
7.3	7.3	6.7	10	أقل من 30 سنة
28.5	21.2	19.3	29	من 30 إلى 35 سنة
65.7	37.2	34.0	51	من 36 إلى 40 سنة
83.9	18.2	16.7	25	من 41 إلى 45 سنة
95.6	11.7	10.7	16	من 46 إلى 50 سنة
100.0	4.4	4.0	6	أكثر من 50 سنة
	100.0	91.3	137	المجموع
		8.7	13	القيم المفقودة
		100.0	150	المجموع

الجدول رقم: 02 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 2 من الاستمارة يبين توزيع السن لأفراد العينة

من هذه الإحصائيات يتبين أن الفئة العمرية الأقل من 30 سنة حازت على نسبة 6.7% وهذا راجع لكونهم لم ينهوا بعد الدراسات العليا ولم يتحصلوا بعد على الشهادات العليا التي تؤهلهم للحصول على هذا المنصب، بينما حازت الفئة العمرية من 30 إلى 35 سنة على نسبة 19.3% وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالتي قبلها وهذا راجع لكونهم أكثر أهلية لهذا المنصب، بينما الفئة العمرية من 36 إلى 40 سنة حازت على نسبة 34% وهي أكبر نسبة مسجلة ضمن الفئات العمرية وهي الفئة الغالبة في الجامعة لكونها فئة مؤهلة أنهت دراساتها تحوز على خبرات ومؤهلات تجعل منها جديرة بتولي هذا المنصب، بينما فئة 41 إلى 45 سنة قدرت نسبتها بـ 16.7% والفئة 46 إلى 50 سنة حازت على 10.7% أما الفئة الأخيرة التي تفوق 50 سنة قدرت بـ 4% وهم أساتذة التعليم العالي الرواد الأوائل للجامعة والذين ينصب عملهم أكثر على البحث العلمي في المخابر، وقد ألغى برنامج spss 13 مفردة أي بنسبة 8.7% وفي هذا تبيان أن الجامعة دائما أبوابها مفتوحة للتوظيف من أجل التغيير المستمر والتجديد الدائم وكذا لأجل خلق الثراء والتنوع داخلها

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية

والملاحظ أيضا على هذه الإحصائيات أن الفئات العمرية الشابة لها تمركز أكثر داخل الجامعة وأنها الفئة الغالبة هذا مما يعزز من ديناميكية الجامعة.



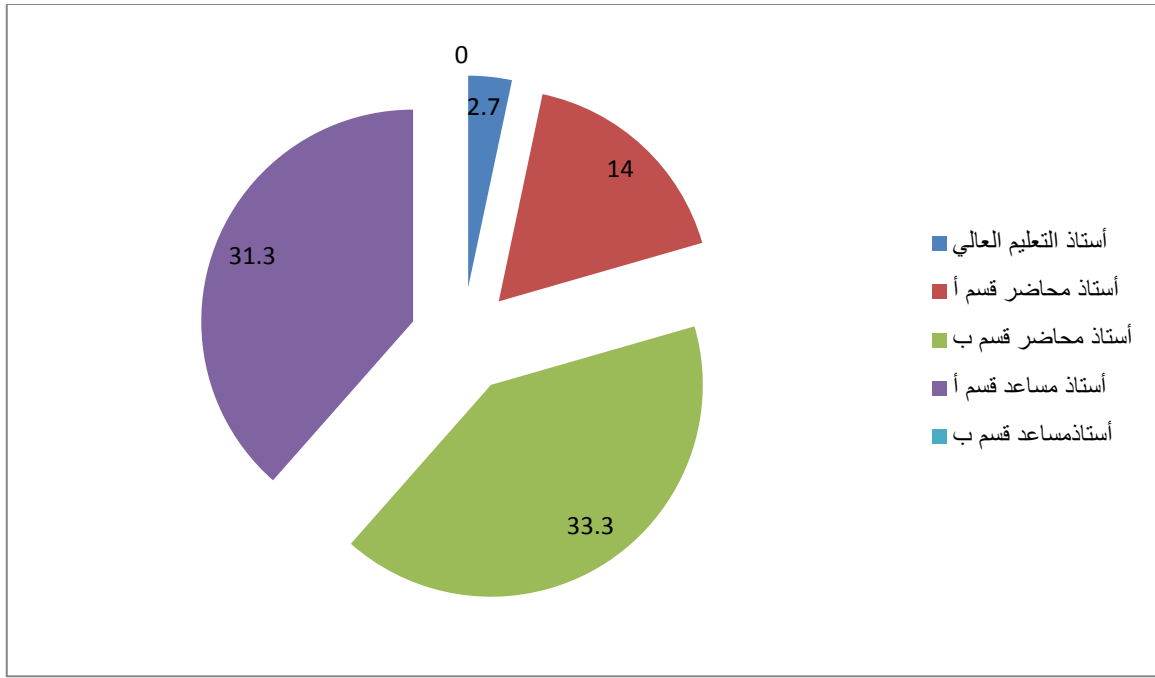
شكل رقم 2 يبين توزيع أفراد العينة حسب السن

الدرجة العلمية

مجموع النسب	النسب الفعلية	النسب	التكرارات	
2.7	2.7	2.7	4	أستاذ التعليم العالي
16.7	14.0	14.0	21	أستاذ محاضر قسم أ
50.0	33.3	33.3	50	أستاذ محاضر قسم ب
81.3	31.3	31.3	47	أستاذ مساعد قسم أ
100.0	18.7	18.7	28	أستاذ مساعد قسم ب
	100.0	100.0	150	المجموع

الجدول رقم: 03 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 3 من الاستمارة يبين توزيع الدرجة العلمية لأفراد العينة

نلاحظ من هذه الإحصائيات أن أساتذة التعليم العالي تحوز نسبتهم على 2.7% وهي نسبة ضئيلة على اعتبار أنهم نخبة الجامعة وصفوتها وهم أساتذة من ذوي الخبرات العالية يتوقف عملهم على إنجاز البحوث العلمية والتي من شأنها إثراء الجانب المعرفي في الجامعة، بينما حازت فئة الأساتذة المحاضرين قسم أ على نسبة 14% وهم الفئة المنتجة أكثر في الجامعة سواء في البحوث العلمية أو التكوين الأكاديمي، بينما فنتي الأساتذة محاضرين قسم ب والأساتذة المساعدين قسم أ حازت على نسبي 33.3% و 31.3% وهما نسبتين متقاربتين كما أنهما حازتا على الأغلبية ضمن باقي الدرجات العلمية للأساتذة وهما الفئتين التي يتمركز عملهم أكثر على الوظيفة الأولى للجامعة وهي وظيفة التدريس وتكوين الطلبة، بينما الفئة الأخيرة فئة الأساتذة المساعدين قسم ب قدرت نسبتها ب 18.7% وهم مجموع الأساتذة المؤقتين الذين يقومون بتولي تدريس الجانب التطبيقي للطلبة.

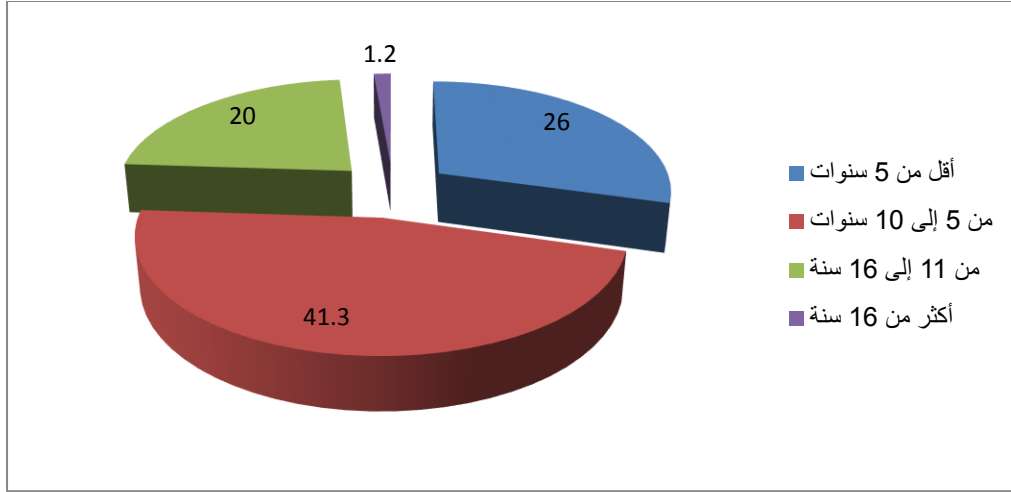


شكل رقم 3 يبين توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية

الأقدمية في العمل

مجموع النسب	النسب الفعلية	النسب	التكرارات
26.0	26.0	26.0	39
67.3	41.3	41.3	62
87.3	20.0	20.0	30
100.0	12.7	12.7	19
	100.0	100.0	150

الجدول رقم: 04 المصدر إحصائيات spss للسؤال رقم 4 من الاستمارة يبين توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في العمل توضح هذه الإحصائيات النسب المئوية التي أحرزها الأساتذة والتي تمثل خبرات وأقدمية العمل لهم إذ نلاحظ أن النسبة الغالبة هي للأساتذة الذين تتراوح سنوات العمل لديهم من 5 إلى 10 سنوات كانت هذه النسبة 41.3% وهم أساتذة يقومون بالأساس بعملية تدريس وتكوين الطلبة تكويناً أكاديمياً كما أنهم يمثلون فئة باحثة داخل الجامعة، بينما الأقل من 5 سنوات ومن 11 إلى 16 سنة نسبتهم 26% و 20% وهم الأساتذة الذين يقتصر دورهم على الوظيفتين الأصليتين للجامعة ألا وهما التدريس والبحث العلمي بينما فئة الأكثر من 16 سنة نسبتهم 12.7% وهي الفئة الأقل لأنهم أساتذة التعليم العالي والذين عددهم قليل داخل الجامعة.



شكل رقم 4 يبين توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في العمل

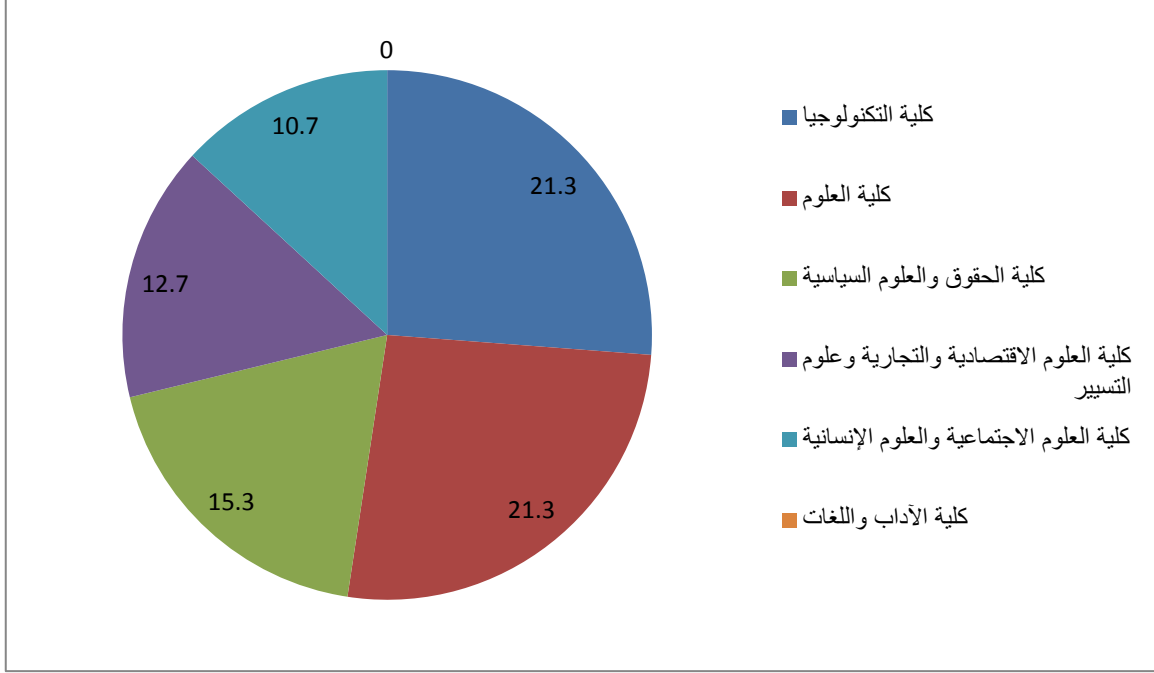
الكلية التي تنتمي إليها

	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
كلية التكنولوجيا	32	21.3	21.3	21.3
كلية العلوم	32	21.3	21.3	42.7
كلية الحقوق والعلوم السياسية	23	15.3	15.3	58.0
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	19	12.7	12.7	70.7
كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية	16	10.7	10.7	81.3
كلية الآداب واللغات	28	18.7	18.7	100.0
المجموع	150	100.0	100.0	

الجدول رقم: 05 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 5 من الاستمارة يبين توزيع أفراد العينة حسب الكليات

بما أن مجتمع الدراسة يتكون من طبقات (كليات) فإن توزيعهم لن يكون متساوي وهذا راجع لعدد الأساتذة حسب كل كلية وحسب احتياجها فنلاحظ أن هناك اختلاف عددي بين الكليات إذ أن النسبة الأكبر حازت عليها كل من كليتي العلوم والتكنولوجيا بنسبة قدرت بـ 21.3% وهذا راجع لكونهما كليتين ذات طابع تقني تطبيقي أكثر منه نظري ولأن التخصصات فيهما أكثر من باقي الكليات ولأنهما يعرفان دائما التجديد والإضافة في التخصصات والبرامج بحسب المستجدات التي تحدث خارج محيط الجامعة، تليهما كلية الآداب واللغات بنسبة 18.7% وهي كلية يكثر الطلب عليها وهذا راجع للمعدلات التي يحصل عليها الطلبة في البكالوريا والتي تكون في مستوى المقبول والمتوسط والتي لا تسمح لهم بالدخول في كليات علمية فيبقى

هذا الخيار الأفضل والمتاح أمامهم، تليها كلية الحقوق والعلوم السياسية بنسبة 15.3% ثم كلية العلوم الاقتصادية بنسبة 12.7% بينما حازت كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية على أقل نسبة قدرت بـ 10.7% وهذا راجع لكونها كلية تحوز على تخصصات نظرية ليس لها مقابل في سوق العمل فهي من التخصصات التي لا يحتاجها ولا يطلبها سوق العمل.



شكل رقم 5 يبين توزيع أفراد العينة حسب الكلية التي ينتمون إليها

أما بالنسبة لسؤالنا عن المخابر الموجودة على مستوى مجتمع الدراسة وجدنا أن عددا من المخابر تحتويها الجامعة كل حسب الكلية التابع لها ومن بينها: مخبر التصنيع العضوي، مخبر هندسة الطرائق، مخبر التغذية والمحيط، مخبر مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مخبر التنمية المستدامة، مخبر التغيير الاجتماعي والعلاقات العامة، مخبر التراث والدراسات اللسانية، مخبر الاقتصاد والمالية وإدارة الأعمال، مخبر الكيمياء والتلوث البيئي، وهناك مخابر أخرى وكلها تتبع منها مشاريع بحثية خاصة من صيغة prfu/cne/pru ويتبين من طبيعة هذه المخابر والمشاريع التابعة لها أنها مخابر تعنى بخدمة المحيط الخارجي للجامعة وأنها تحرص على دعم المخططات التنموية وأنها تضمن تموقعا للجامعة ضمن محيطها الخارجي وهذا إذا ما تم تمويلها تمويلا كافيا وتفعيلا لنتائج بحوثها فإنها حتما ستؤدي وظيفتها فعلا في المحيط.

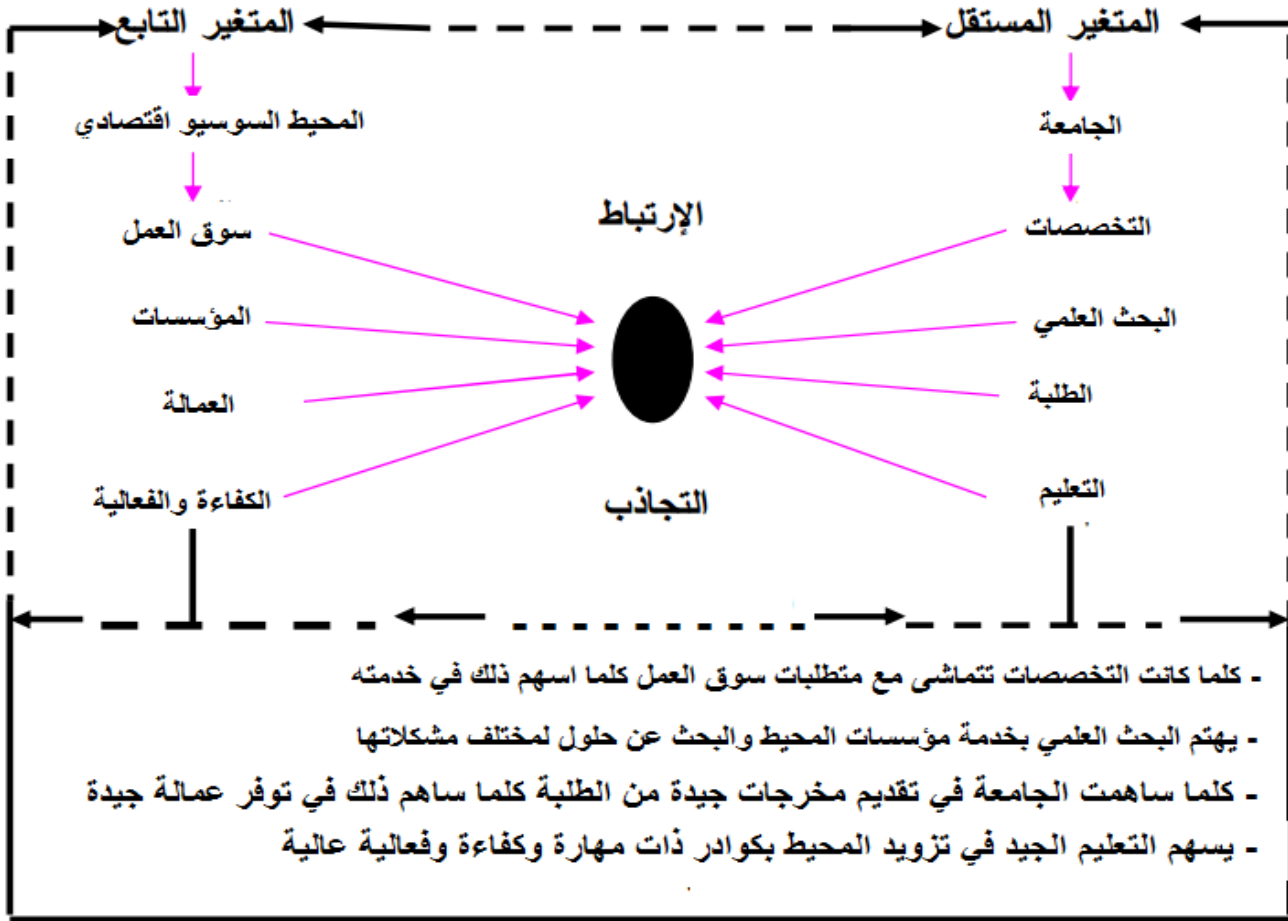
رابعا. الفرضيات: الفروض حلول ممكنة وإجابات محتملة لأسئلة البحث فهي إجابات ذكية واعية لسؤال أو أسئلة البحث بناء على النقص أو الفجوات الملاحظة في المعرفة أو في الدراسات والأبحاث السابقة، وهي ليست مجرد تخمينات اعتباطية تدل على مدى القدرة على اختبارها. (عبد المؤمن،

2008، ص141) وهي بناء مفهومي تتضمن علاقات سببية بين عدة مفاهيم تحاول الدراسة الميدانية والنظرية أن تبرهن عليها وهي مرتبطة بالإشكالية وما بعدها، وللإجابة على أسئلة الإشكالية ينطلق الباحث من عدة فرضيات ومن عدة مفاهيم تسمح ببناء نموذج تحليل ثري له إمكانية التوسع وإمكانية ربط علاقات منطقية تفسيرية، ويتضح جيدا نموذج التحليل إذا اتضحت مفاهيم الفرضيات والأبعاد والمكونات والمؤشرات، وكلما كانت الفرضيات متنوعة أدى ذلك إلى إثراء التحليل وإحاطة الظاهرة من مختلف جوانبها. (قاسمي، 2017، ص37) والفرضية تمثل في ذهن الباحث أو مجموعة الباحثين احتمالا وإمكانية لحل المشكلة التي هي موضوع البحث، وبالتالي فإن هناك إمكانية دراسة مشكلة معينة ومحاولة حلها عن طريق وضع فرض معين أو عدة فروض باعتبارها حولا محتملة أو متوقعة للمشكلة قيد البحث فالفرض لا يزيد على كونه جملة لا هي صادقة ولا هي كاذبة وهي بمثابة العقد الذي يعقده الباحث مع نفسه للوصول إلى نتيجة مؤكدة لقبول الفرض أو رفضه ولا بد للفرض أن يحتوي على علاقة بين متغيرين أو أكثر. (بوحوش والذنيبات، 2016، ص46) ويقصد باختبار الفرضية اختبار فروض معينة عن خصائص مجموعة أو مجموعات كلية معينة باستخدام معايير تحسب من عينة من المجموعات تحت الدراسة والفكرة الأساسية هي مضاهاة ما يشاهد في العينة بما يتوقع أن يشاهد تحت الفرض المقترح طبقا لمعيار الاختبار، فإذا كانت درجة المضاهاة قليلة يتم رفض الفرض المقترح ويقبل إذا كانت درجة المضاهاة عالية. (إبراهيم، د.ت، ص100) هو نوع من التعميم المبدئي والذي يطرح لاختيار صوابه أو عدم صوابه ويعتبر فرضا لأن مثل هذا التعميم يعتبر من وجهة نظر مقدمة به قدر من الصحة والصواب، بيد أن تلك الصحة أو ذلك الصواب ما زال موضوع اختبار. (أبو النصر، 2008، ص120)

وفرضيات هذه الدراسة تتمثل في:

1 - توجد علاقات بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي.

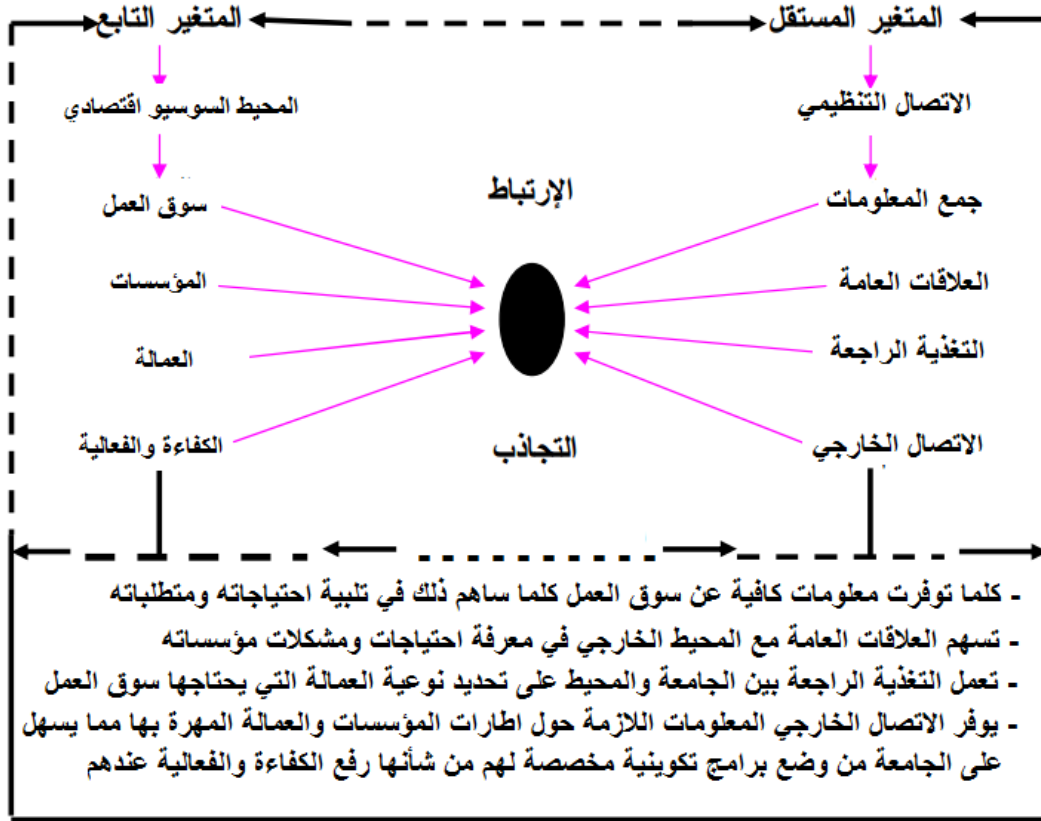
متغيرات الفرضية الأولى:



شكل رقم 06 يبين ارتباطات مؤشرات الفرضية الأولى

2 - للاتصال التنظيمي ومعرفة متطلبات سوق العمل دور في انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي.

متغيرات الفرضية الثانية:

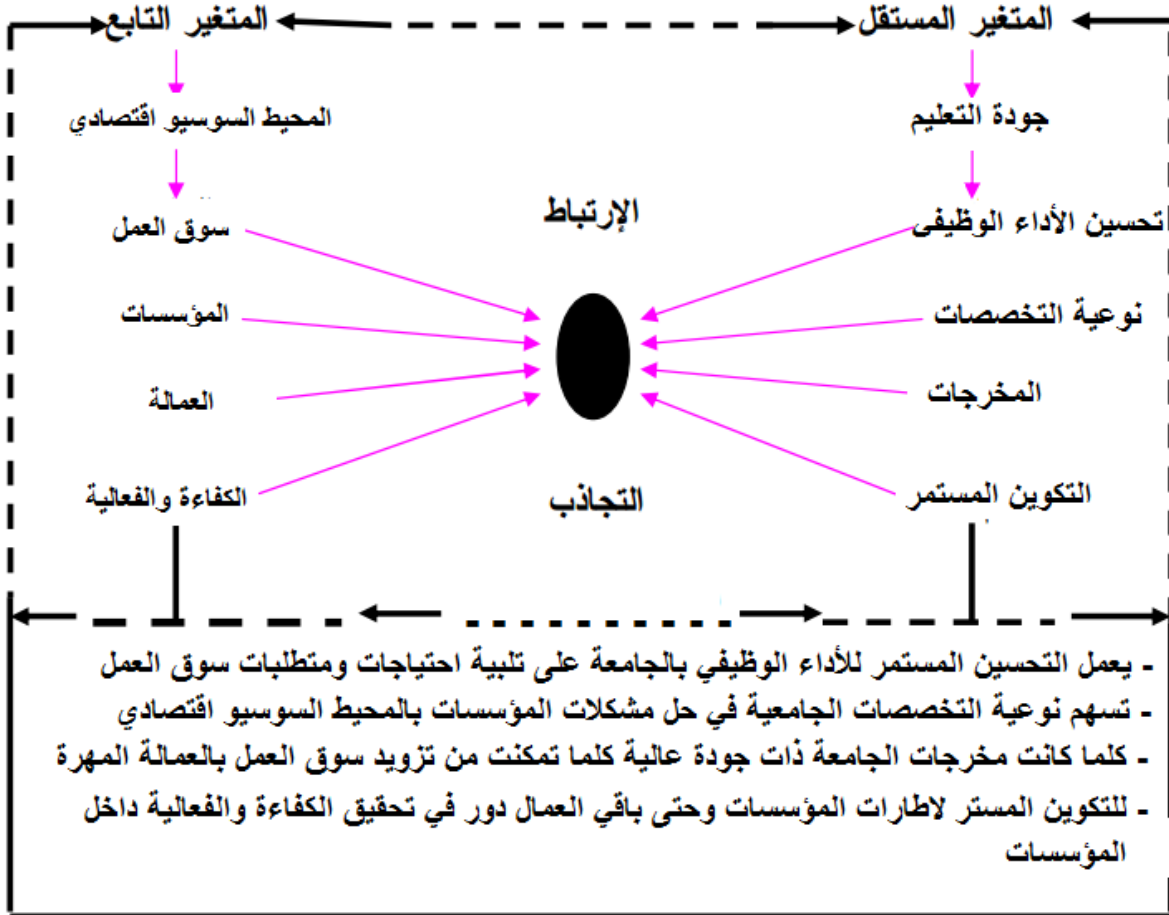


شكل رقم 07 يبين ارتباطات مؤشرات الفرضية الثانية

3 - كلما كانت هناك جودة ونوعية للتعليم والتخصصات والبرامج الجامعية كلما ساهم ذلك في

انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي.

متغيرات الفرضية الثالثة:



شكل رقم 08 يبين ارتباطات مؤشرات الفرضية الثالثة

خامسا. مجالات الدراسة: لقد تم اختيار هذين المجالين لأسباب ذاتية وموضوعية.

الأسباب الذاتية: تتمثل الأسباب الذاتية في:

- قرب مجالي الدراسة من مقر الإقامة.
- مزاولة الدراسة في الأطوار الثلاثة ضمن هذين المجتمعين.

الأسباب الموضوعية: تتمثل الأسباب الموضوعية في:

- حداثة جامعة الطارف إذ أنها قد ارتقت إلى مصاف جامعة عام 2012 بعد أن كانت مركز جامعي وهذا ما جعلها جامعة فنية ناشئة تعمل على النمو والتطور من خلال الحرص على فتح تخصصات جديدة لها علاقة بسوق العمل، أما جامعة سكيكدة فهي كانت أسبق من جامعة الطارف من حيث التأسيس، وكذا

الحجم والكليات والتخصصات بعض الشيء والتي تحوز على جملة كبيرة من التخصصات والفروع والميادين المختلفة.

- توفر المعلومات والبيانات اللازمة والضرورية لإنجاز هذا الموضوع، نظرا لكونهما تسعيان لربط تخصصاتهما مع متطلبات المحيط واحتياجات سوق العمل خاصة دار المقاول.

1. **المجال المكاني:** اشتملت هذه الدراسة على مجتمعين الأول يتمثل في جامعة سكيكدة والثاني جامعة الطارف، بالنسبة للمجتمع الأول هذه لمحة تعريفية عن مدينة سكيكدة:

1.1 **ولاية سكيكدة:** عاصمتها سكيكدة، تقع شرق الشريط الساحلي الجزائري علي امتداد 140 كلم تقريبا حيث يحدها البحر الأبيض المتوسط شمالا ولاية عنابة شرقا، وولاية جيجل غربا، ويحدها من الجنوب كل من ولاية قسنطينة، ولاية قالمة، وولاية ميلة، تقدر مساحتها بـ 4137.68 كلم² فيما يتجاوز عدد سكانها 936753 نسمة.

2.1 **المناخ:** يسود ولاية سكيكدة مناخ حوض البحر الأبيض المتوسط، والذي يتميز بشتاء دافئ ممطر وبصيف حار جاف، فترة التساقط تبدأ من شهر أكتوبر إلى غاية شهر مارس، فترة الاعتدال والجفاف تبدأ من شهر أبريل إلى غاية شهر سبتمبر، تتلقى الولاية كمية معتبرة من الأمطار إذ تقدر نسبة التساقط السنوي 730 ملم، كما يتأثر محيط ولاية سكيكدة من حيث درجة الحرارة وذلك باختلاف مناطقها فمثلا نجد أن المنطقة الغربية (القل) تتلقى كمية كبيرة من التساقط وذلك لوجود الغطاء النباتي بكثرة (غابات الفلين.....) وتكون درجة حرارتها متوسطة أين يوجد النسيم العليل، أما الجهة الشرقية فتتأثر بالحرارة لأن أغلب أراضيها مستوية وتقل بها الغابات فمثلا نجد منطقة المرسى تبلغ بها درجة الحرارة في المتوسط الشهري 31 ° ومنطقة عزابة 30 °.

3.1 **الوسط الطبيعي:** تتميز ولاية سكيكدة بتنوع تضاريسها وذلك بحسب تكوينها الجيولوجي ومن أهم هذه التضاريس:

1.3.1 **الجبال:** تنتشر أساسا في المنطقة الغربية منها جبال القل إذ تتميز بالارتفاع وشدة انحدارها، كما تسود المناطق الجنوبية للولاية منها جبال التوميات بمنطقة الحروش، ومن أهم المرتفعات الجبلية الموجودة على مستوى الولاية:

• جبال سيدي إدريس بارتفاع يقدر بـ 1364 م وهو أعلى قمة.

• جبال حجر شواط بارتفاع يقدر بـ 1220 م.

- جبال الغوفي بارتفاع يقدر ب 1183 م.
- جبال السطيحة بارتفاع يقدر ب 572 م.
- جبال تامغوث بارتفاع يقدر ب 649 م.
- جبل عبد الهادي بارتفاع يقدر ب 546 م.
- جبال ففلة بارتفاع يقدر ب 586 م.

2.3.1 السهول: تتمتع ولاية سكيكدة بطابع سهلي متميز يمتد بمر سهل صفصاف جنوبا والذي يمر عبر

بلديات الولاية منها الحروش - صالح بوالشعور، رمضان جمال وشرقا عبر بلدية الحدائق حتى بلدية سكيكدة شمالا، ويتميز بزراعة الكروم، الحبوب والأشجار المثمرة، ومن هذه السهول نجد:

- سهل وبلي: يمتد من بلدية أم الطوب في بلدية تمالوس شمالا تنتشر به زراعة الخضر والفواكه.

- سهل واد الكبير: يمتد من بلدية السبت جنوبا حتى بلدية جندل شمالا مرورا ببلدية عزابة وبلدية بكوش

لخضر شرقا، تنتشر فيه زراعة الفواكه والمنتجات الصناعية (كالطماطم).

3.3.1 السدود: يوجد بولاية سكيكدة سدود ذات أهمية كبيرة ترجع إلى عهد الاستعمار وما بعد الاستقلال

تستغل في تغطية حاجات المواطنين من الماء الشروب، وكذلك الري ومن أهم هذه السدود:

- سد زردازة: أنجز هذا السد بين عامي 1929 و 1945، يزود مدينة سكيكدة والمنطقة الصناعية بالمياه،

سعته 54 مليون م³ يسمح بسقي 1800 هـ من الأراضي الزراعي.

- سد قنيطرة: أنجز هذا السد بين عامي 1978 و 1984، يزود مدينة سكيكدة والمنطقة الصناعية بالمياه

الصالحة للشرب سعته 120م³م يضمن بالموازاة مع سد زردازة سقي سهل الصفصاف.

- سد بني زيد: انتهت به الأشغال في الآونة الأخيرة، يقع في ضواحي بلدية القل، موجه لتغطية احتياجات

سكان مدينة القل بالمياه الصالحة للشرب سعته 40م³م يسمح بسقي

1500 هـ من الأراضي الزراعية.

- سد زيت المنبع: انتهت به الأشغال مؤخرا يقع في بلدية بكوش لخضر، موجه لتغطية احتياجات سكان منطقة عزابة بالمياه الصالحة للشرب، وكذلك سكان بلدية رمضان جمال وبلدية سكيكدة سعته 46 م³، يسمح بسقي منطقة زيت المنبع (7000 هـ)

4.1 التاريخ: يعود تاريخ سكيكدة إلى العهد الفينيقي عندما قام المستعمرون الفينيقيون ما بين القرنين الـ11 و12 ق.م بتأسيس عدد من المستعمرات المرفئية التجارية في المنطقة مثل تصفتصف (الصفصاف) نسبة لأشجار الصفصاف، وبعد هزيمة قرطاجة في الحرب البونيقية الثانية (202-218 ق.م) أصبحت روسيكادا وأستورا من ممتلكات ماسينيسا ملك نوميديا فتطورت روسيكادا تطورا كبيرا خلال الفترة النوميدية وأصبحت تساهم في تحسين العلاقات التجارية بين الرومان ونوميديا وكانت تصدر اللحوم والزيتون والثمار إلى الرومان وكل مستعمراتهم وبعد سقوط مملكة نوميديا عام 105 ق.م، أصبحت روسيكادا من المستعمرات الرومانية وكانت تسمى بـ (كولونيا فينيريا روسيكادا) ودخلت روسيكادا في الكونفدرالية الرومانية التي ضمت المدن المهمة سيرتا (قسطنطينة)، ميلاف (ميلة) وشولو (القل) وتحول اسم تصفتصف إلى (ثابوسوس)، وقام الرومان بمد روسيكادا بشبكات من الطرق تمدها بعدد من المدن من أجل تسهيل نقل المنتجات الزراعية وقد كانت المدينة قوية وثرية في عهد الأباطرة الأنطونيين (182-96 م)، حيث بلغ عدد سكانها الـ100 ألف نسمة ومع قدوم الوندال انتهت نهاية مأساوية وعانت المدينة كثيرا إلى أن هدمت عام 439م ودمرت مرة أخرى عام 533م على يد آخر ملوك الوندال بعد انحطاطها وتدهورها وفي القرن الـ7 م دخل إليها العرب المسلمون وأسموها رأس سكيكدة.

5.1 التقسيم الإداري:

انبثقت ولاية سكيكدة عن التقسيم الإداري لسنة 1974 وتتكون من 13 دائرة و38 بلدية.

الدوائر:

<u>دائرة سكيكدة</u>	<u>دائرة عزابة</u>	<u>دائرة زيتونة</u>
<u>دائرة الحدائق</u>	<u>دائرة بن عزوز</u>	<u>دائرة عين قشرة</u>
<u>دائرة رمضان جمال</u>	<u>دائرة تمالوس</u>	<u>دائرة أولاد عطية</u>
<u>دائرة الحروش</u>	<u>دائرة القل</u>	<u>دائرة أم الطوب</u>
<u>دائرة سيدي مزغيش</u>		

الجدول رقم: 06 يمثل دوائر ولاية سكيكدة

البلديات:

<u>سكيكدة</u>	<u>أمجاز الدشيش</u>	<u>عين شرشار</u>	<u>الشرايع</u>
<u>حمادي كرومة</u>	<u>زرذازة</u>	<u>بن عزوز</u>	<u>زيتونة</u>
<u>فلقلة</u>	<u>أولاد أحبابية</u>	<u>المرسى</u>	<u>قنوع</u>
<u>الحدائق</u>	<u>سيدي مزغيش</u>	<u>بكوش لخضر</u>	<u>عين قشرة</u>
<u>بوشطاطة</u>	<u>عين بوزيان</u>	<u>تمالوس</u>	<u>الوجلة بوالبلوط</u>
<u>عين زويت</u>	<u>بني ولبان</u>	<u>الكركرة</u>	<u>أولاد عطية</u>
<u>رمضان جمال</u>	<u>عزابة</u>	<u>بين الويدان</u>	<u>خناق مايون</u>
<u>بني بشير</u>	<u>السبت</u>	<u>القل</u>	<u>وادي الزهور</u>
<u>الحروش</u>	<u>لغدير</u>	<u>بني زيد</u>	<u>أم الطوب</u>
<u>صالح بوالشعور</u>	<u>جندل</u>		

الجدول رقم: 07 يمثل بلديات ولاية سكيكدة

(آخر تعديل لهذه الصفحة كان يوم 1 مارس 2020، الساعة 21:06).

<https://ar.wikipedia.org/wiki/05/21/202-03-21> آخر تعديل لهذه الصفحة كان يوم 12

مارس 2020، الساعة 13:24).

5.1 الجانب الاقتصادي لولاية سكيكدة: تحظى ولاية سكيكدة بمكانة خاصة بين ولايات الجزائر من حيث التطور الاقتصادي، والتجاري؛ فهي تضم 5 موانئ بحرية، منها ثلاثة موانئ مخصصة؛ لأنشطة الصيد، والترفيه، وميناءان مخصصان؛ لأنشطة التجارية، وحاويات نقل المحروقات، وسفن؛ لنقل المسافرين، كما تضم الولاية منطقة صناعية ضخمة (بمساحة 1200 هكتار) تحتوي على 17 وحدة صناعية ذات تكنولوجيا عالية، وهي مخصصة؛ لصناعة البتروكيميا، بالإضافة إلى مركزين؛ لتوليد الكهرباء، ووحدة؛ لإنتاج الرخام، ومصنع للإسمنت، ومصانع للمواد الغذائية، وغيرها من الصناعات، والنشاطات الاقتصادية، ومن الجدير بالذكر أن ولاية سكيكدة تتميز بوفرة الموارد المائية؛ حيث تحتوي على نحو 291 مليون م³ من المياه الجوفية، وحوالي 31 مليون م³ من المياه البديلة، بالإضافة إلى وجود وحدة متكاملة؛ لتحلية مياه البحر، كما تتوفر في ولاية سكيكدة مساحات شاسعة من الأراضي المروية والصالحة للزراعة، حيث يتم فيها إنتاج أصناف مختلفة من الفواكه، والخضروات، والحبوب، وبالإضافة إلى ذلك كله، فإن الثروة السمكية تلعب دوراً مهماً في اقتصاد الولاية؛ إذ تنتشر أنشطة الصيد على طول المنطقة الساحلية، ويكثر صيد أسماك التونة، والسردين، والسمك الأبيض، والقشريات التقسيم الإداري لولاية سكيكدة، المظاهر الطبيعية في ولاية سكيكدة تشتهر ولاية سكيكدة بتنوع المظاهر الطبيعية من جبال، وسهول، بالإضافة إلى العديد من المناطق المنخفضة المستغلة؛ لبناء السدود، وفي ما يلي ذكر لأهم هذه المظاهر: الجبال تتركز الجبال في ولاية سكيكدة بشكل أساسي في الجزء الغربي منها، بالإضافة إلى بعض الجبال في المنطقة الجنوبية، ومن هذه الجبال: جبال سيدي إدريس: وهي أعلى قمة في الولاية حيث يصل ارتفاعها إلى نحو 1364م عن مستوى سطح البحر جبال حجر شواط: حيث يبلغ ارتفاعها نحو 1220م عن مستوى سطح البحر جبال الغوفي: حيث يبلغ ارتفاعها نحو 1183م عن مستوى سطح البحر جبال السطيحة: حيث يبلغ ارتفاعها نحو 572 م عن مستوى سطح البحر جبال تامغوث: حيث يبلغ ارتفاعها نحو 649م عن مستوى سطح البحر جبل عبد الهادي: حيث يبلغ ارتفاعه نحو 546م عن مستوى سطح البحر جبال فلفة: حيث يبلغ ارتفاعها نحو 586م عن مستوى سطح البحر السهول يُعد الطابع الغالب على تضاريس ولاية سكيكدة هو الطابع السهلي؛ حيث تحتل السهول المنطقة الممتدة من الجنوب، وعبوراً ببلديات الولاية، وصولاً إلى المنطقة الشرقية، وبلدية سكيكدة في الشمال، وتشتهر هذه المنطقة بزراعة الكروم، والأشجار المثمرة، والحبوب، وأهم هذه السهول: سهل ويلي: ويمتد من بلدية أم الطوب، وصولاً إلى بلدية تمالوس في المنطقة الشمالية، حيث تتم فيه زراعة الخضروات، و الفواكه. سهل وادي الكبير: ويحتل المنطقة الممتدة من بلدية السبت في الجنوب، مروراً ببلدية عزابة، وبلدية بكوش لخضر في الشرق، ووصولاً

إلى بلدية جندل في الشمال، وتتميز هذه المنطقة بزراعة الفواكه، والمنتجات الصناعية، مثل الطماطم السود تضم ولاية سكيكدة العديد من السود الصناعية التي تم تشييدها في المناطق المنخفضة؛ لتلبية احتياجات السكان من مياه الشرب، واحتياجات قطاع الزراعة من مياه الري وأهم هذه السود: سدّ زردازة: حيث تم الانتهاء من تشييده في الفترة (1945-1929م)؛ بهدف ضخّ المياه إلى مدينة سكيكدة، والمنطقة الصناعية، وتبلغ سعة هذا السدّ حوالي 54 مليون م³، وهو يساهم في ريّ نحو 1800 هكتار من الأراضي الزراعية. سدّ قنيطرة: حيث تم الانتهاء من تشييده في الفترة (1984-1978م)؛ بهدف ضخّ المياه الصالحة للشرب إلى مدينة سكيكدة، والمنطقة الصناعية، وتبلغ سعة هذا السدّ حوالي 120 مليون م³، وهو يساهم مع سدّ زردازة في ريّ سهل الصفصاف سدّ بني زيد: حيث تم الانتهاء من تشييده في ضواحي بلدية القل خلال الفترة الأخيرة؛ بهدف ضخّ مياه الشرب إلى مدينة القل، وتبلغ سعة هذا السدّ حوالي 40 مليون م³، وهو يساهم في ريّ نحو 1500 هكتار من الأراضي الزراعية سدّ زيت المنبع: حيث تم الانتهاء من تشييده في ضواحي بلدية بكوش لخضر خلال الفترة الأخيرة؛ بهدف ضخّ مياه الشرب إلى سكان منطقة عزابة، وبلدية رمضان جمال، بالإضافة إلى سكان بلدية سكيكدة، وتبلغ سعة هذا السدّ حوالي 46 مليون م³، وهو يساهم في ريّ نحو 7000 هكتار من الأراضي الزراعية في منطقة زيت المنبع. (<https://mawdoo3.com> كتابه غادة الحلايقة - آخر تحديث: ٢٢:٣٧، ٣ فبراير ٢٠١٩)

2. جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة: مدعمة للخريطة الجامعية الجزائرية، استطاعت جامعة 20 أوت 1955 أن تستقبل المجتمع الطلابي للمنطقة ولا زالت مستمرة في التطور على جميع الأصعدة: الهياكل، التكوين، التعاون والبحث.

المركز الجامعي الذي أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-223 سنة 1998، والذي ارتقى في 18 سبتمبر 2001 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-272 إلى جامعة ليطلق عليها اسم جامعة 20 أوت 1955 خلال زيارة رئيس الجمهورية لها، في 20 أوت 2005 إحياءا للذكرى الأربعين لهجومات الشمال القسنطيني.

هذه الجامعة الفتية و النشطة استطاعت أن تجد التوازن بين التكوين الأكاديمي و التكوين المهني. بتعددة التخصصات تقدم جامعة 20 أوت 1955 إلى ما يفوق 20 000 طالب، مسارات مختلفة في الثلاث مستويات: ليسانس، ماستر، دكتوراه.

2.1 إنشاء الجامعة:

إن الموقع الجغرافي الذي تتمتع به ولاية سكيكدة، يجعل منها مدينة إستراتيجية، فهي تتوسط ولايات: قسنطينة، عنابة، جيجل وقالمة.

فسكيكدة من بين الولايات التي تسجل أحسن النتائج في شهادة البكالوريا كل سنة. وعليه كان من الضروري إنشاء جامعة، علما أن الولاية استفادت من مدرسة وطنية عليا للتعليم التقني في 22 مارس 1988 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 88 - 63 ثم مركز جامعي بموجب المرسوم التنفيذي 223-98 والذي ارتقى في 18 سبتمبر 2001 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-272 إلى جامعة وتم تسميتها جامعة 20 أوت 1955 خلال زيارة رئيس الجمهورية لها، في 20 أوت 2005 لإحياء الذكرى الأربعين لهجومات الشمال القسنطيني.

في مدة زمنية قصيرة تمكنت جامعة 20 أوت 1955 من الالتحاق بمصف الجامعات الجزائرية الكبرى نتيجة المجهودات المبذولة من طرف الفرق البيداغوجية والإدارية ومخابر البحث التي تسهر على تطوير البحث العلمي وضمان جودة التكوين في التعليم العالي.

تستغل اليوم جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة هياكل المدرسة القديمة للفلاحة لأغراض بيداغوجية، إذ تضم كلا من قسم العلوم الزراعية وقسم علوم الطبيعة والحياة.

2.2 موقع الجامعة:

تتوزع جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة على موقعين في انتظار تحويل كلية الحقوق و العلوم السياسية إلى الموقع الرئيسي في الحدائق:

موقع عزابة (علي منجلي): عزابة هي مدينة تبعد عن مقر الولاية ب 39 كلم وبها مقر كلية الحقوق بسعة 3000 مقعدا بيداغوجيا، إقامتين جامعتين بسعة 500 سريرا ومطعم لكل واحدة.

تستغل الجامعة اليوم هياكل مدرسة الفلاحة سابقا لأهداف بيداغوجية حيث تضم هذه الهياكل كل من قسم العلوم الزراعية وعلوم الطبيعة والحياة القيمة التاريخية بالنسبة للجامعة فإن مدرسة الفلاحة سابقا والواقعة على بعد 04 كلم من مدينة سكيكدة (philippeville سابقا) على طريق الحدائق (sainte antoine) في وادي الزرماننة ذات أهمية تاريخية حيث تم إنشاءها سنة 1900 من طرف الحاكم العام للجزائر في الفترة الاستعمارية وكان الهدف منها تقديم تكوين تطبيقي ونظري لطلبة مؤهلين ليكنوا مزارعين أكفاء ومعاصرين، مدرء الحقول، مؤطري مؤسسات فلاحية، موظفي وزارة الفلاحة.

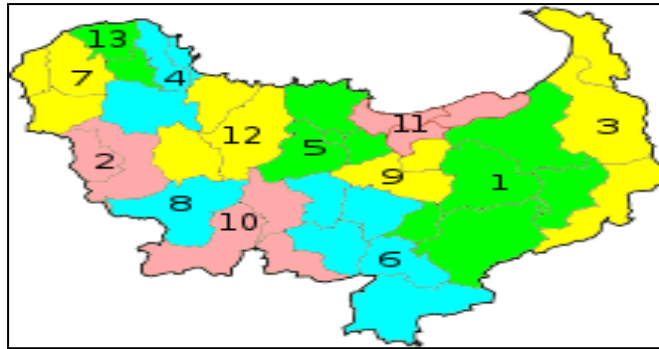
الموقع الرئيسي(الحدائق): يمتد هذا الموقع على مساحة 246 هكتار، يقع على بعد 04 كلم من جنوب غرب الولاية على طريق الحدائق، في سفح الجبل بين الطريق 43 و جبل مسيون، هذا الموقع يجمع هياكل المدرسة السابقة للفلاحة وهياكل المدرسة الوطنية العليا للتعليم التقني، كما يجمع الهياكل التابعة بالمركز الجامعي والهياكل البيداغوجية المنجزة في إيطار(PSRE)مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي. وتضم ستة كليات وهي:

- كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية وتضم 127 أستاذا.
- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وتضم 106 أستاذا.
- كلية الآداب واللغات وتضم 103 أستاذا.
- كلية الحقوق والعلوم السياسية وتضم 103 أستاذا.
- كلية علوم الطبيعة والحياة وتضم 255 أستاذا.
- كلية العلوم التكنولوجية وتضم 271 أستاذا.

وقد تم تسليم كلية جديدة سنة 2019.

[http://www.univ-skikda.dz/index.php/ar/2012-12-19-12-56-51/2013-03-](http://www.univ-skikda.dz/index.php/ar/2012-12-19-12-56-51/2013-03-20-09-27-30)

[20-09-27-30](http://www.univ-skikda.dz/index.php/ar/2012-12-19-12-56-51/2013-03-20-09-27-30)



شكل رقم: 09 يبين خريطة ولاية سكيكدة

هذا بالنسبة للمجتمع الأول والآن هذه لمحة تعريفية عن مدينة الطارف.

2. ولاية الطارف: الواقعة بأقصى شمال شرق البلاد والمجاورة عنابة التي كانت تابعة لها لغاية يناير 1984 أصبحت ولاية رقم (36)، تسميتها ولاية خضرا وهي المشهورة بطبيعتها المعطاء ومناطقها الرطبة وبيئتها السخية، تتميز ولاية الطارف بطابعها الفلاحي وغاباتها الكثيفة وشواطئها الجميلة (حوالي

20 شاطئ)، وتتميز بعنبا الذي يعتبر من أجود أنواع العنب وطنيا، تتكون ولاية الطارف من (7 دوائر) و(24 بلدية) تتربع على مساحة غابية تقدر ب166 ألف هكتار، أي ما نسبته 54 بالمئة من المساحة الكلية للولاية، تتميز بالتنوع البيئي وكثافة المكونات الغابية والحيوانية، ما جعلها ثاني أكبر ولاية غابية في الجزائر، تبعد عن المطار الدولي (عنابة) ب737 كلم (ساعة و 29د).

1.2 الموقع: تقع في أقصى الشمال الشرقي للجزائر وهي حدودية مع تونس التي تحدها شرقا وفي الجهة الغربية تحدها ولاية عنابة، أما جنوبا فتحدها كل من ولايتي سوق أهراس وقالمة، في شمال الولاية البحر الأبيض المتوسط، 4محاور مواصلات هي الطريقين الوطنيين 44 و 84 "أ" والرابطين بين عنابة، الطارف وتونس من جهة وكذا لطريقين الوطنيين 82 و 16 اللذين يضمنان سيولة الحركة مع ولاية سوق أهراس إلى جانب 88 كلم من الطريق السيار شرق غرب وهي في طور الإنهاء.

ينحدر سكان الطارف من أصول أمازيغية حيث عمرت المدينة القبائل البربرية منذ العصور الإنسانية الأولى، وعرفت القبائل الأولى المستقرة بالطارف ببايبرية نسبة إلى البربر، كما سكنتها أيضا قبائل موسولامي وكيرينا، ومن أبرز القبائل التي ينسب إليها اليوم سكانها المحليون نجد أمازيغ معربون.

كانت منطقة القالة وضواحيها في القديم تدعى **تونيزا** وهي منطقة تابعه لمدينة هيون وتونيزا تقع على بعد 22 كلم من القالة الجديدة غير أن أسم تونيزا أسم بربري حسب المؤرخ الروماني **ماركوس مانار** في كتابه الجغرافيا القديمة للدويلات البربرية، وهناك مصادر أخرى نقرأ فيها أسم نالبوس ويرى المؤرخ الفرنسي أن تونيزا أسمها من أصل فينيقي لأنه عثر بنفسه على نقود في طبرقة بونيوس ميلا كتبت عليها أساطير بونيقية تمثل رأس مغطى ومكمل الواجهة الأولى تحمل لفظة تبرك وفي الورا لفظة تونيزا، ويمكن أن تكون **تونيزا** الاسم القديم أو كانت إحدى الوكالات التجارية حيث كان نفوذها يمتد إلى **كاب روزا** الذي يسمى قديما رأس الوردي أي على طول الخليج البالغ حوالي 90 كلم، ونظرا لتوسعات ماسينيسا شرقا يبدو أنها كانت مركزا بحريا أي أنها أصبحت موانئ نوميدية تأسست كميناء صغير ومن بقايا بناياتها القديمة توجد حاليا أثار أكوام من الأسمنت المسلح في البحر وهناك قبور حفزت في الصخور بين البحر والرحاء القديمة الميناء كانت تونيزا حصنا منيعا للدفاع أكثر منه مدينة، ومن بين الآثار التي وجدت فيها حزام برونزي مشلل بالذهب ومزين بقفائل من الزجاج على الطراز البربري يرجع إلى القرن الخامس ق.م وهؤلاء كلهم وجدوا بضريح قرب تونيزا، كذلك بالقرب منه معبد للآلهة ديان آلهة الزرع والحياة الرومانية وهي تقع في قمة جبل بالقرب من **كاب روزا** رأس الوردي بحيث لا تزال بعض الآثار إلى حد الآن شاهدة على ذلك وجد بقايا أصوار من الحجر المنحوت لا تزال تظهر عليها النوافذ المقوسة وبعض الصخور المنقوشة

بكتابات لاتينية لا شك أنها مخلفات المعبد والأضرحة التي سبق ذكرها تونيزا منطقة إستراتيجية هامة تابعة لهيبون نظرا للمكانة المرموقة وغنى المنطقة بالثروات الطبيعية مما ساعد على استقرار القبائل وربما كانت ملجأ ضد الغزاة، أن أصل التسمية تونيزا لا فينيقية ولا بربرية حسب ما ذكره قزال لكن أعتقد أن التسمية ليبية محلية فتونيزا مثل كل الأسماء التي تبدأ بحروف TR والتي يبدو أنها تطابق مع الصنف البربري.

2.2 الثروة الغابية: تمتد هذه المنطقة على مساحة قدرها 1632,75 كلم² (57 ٪ من تراب الولاية و32٪ من سكان الولاية) كما تمتاز بجبالها الشامخة وغابتها الكثيفة التي تتوسع على 167 311 هكتار وبمنحدراتها التي تفوق 12 ٪ جغرافية مورفولوجية ذات خصوصية وهي تتمثل في حيز الساحل شمالا والذي يختزن مناظر متنوعة وامتدادات من المستنقعات إلى جانب غابات جميلة من الفلين، والصنوبر وأشجار البلوط، وفي المنطقة القارية جنوبا توجد 57 بالمائة من المساحة العامة للولاية وهي المتمسمة بتضاريس وعرة تضم جهات هشة وناقصة تجهيز منها المنطقة الحدودية والمنطقة الخلفية للقاللة وبوحجار، وبغض النظر عن طابعها المتجه خاصة نحو السياحة والفلاحة، فإن هذه الولاية الخضراء تتوفر على ساحل جذاب بطول 90 كلم و 25 شاطئ و جداول جميلة منها 15 شاطئ مسموح السباحة فيها، ومن جهة أخرى، تختزل محمية القالة الوطنية ذات سلسلة من المنحدرات من أصناف مختلفة مكونة من تضاريس جبلية موشحة بشبكة هيدروغرافية مكونة خاصة من مناطق رطبة.

3.2 المناطق الرطبة: طير النحام الأكبر في بحيرة الطيور الحظيرة الوطنية للقاللة التويعد مركب المناطق الرطبة التابعة للحظيرة الوطنية للقاللة الوحيد في البحر الأبيض المتوسط الذي يضم فسيفساء من البنايات المائية (نظام بيئي خاص مستنقعات ومواقع أخرى) وهي مسجلة ضمن قائمة اتفاقية رامسار المتعلقة بمنطقة رطبة ذات الأهمية العالمية بالنظر لقيمتها البيئية والطبيعية، وقد تم إنشاء هذا الفضاء الموجه للحفاظ على الثروة النباتية والحيوانية سنة 1983 على مساحة تتجاوز 80 ألف هكتار تحتضن ثلث الثروة النباتية للجزائر، ولذلك جرى تصنيف هذا التراث سنة 1990 من طرف منظمة اليونسكو بوصفها معالم طبيعية ثقافية دولية ومحيط حيوي. وقد جعل تنوع النبات والغابات والأحراش والمناطق الرطبة والطرق والمنحدرات من الحظيرة الوطنية للقاللة ملجأ مثاليا لثروة حيوانية معتبرة ممثلة في 267 نوعا من 56 من الفقاريات و 211 من غير الفقاريات، ويتميز هذا الموقع الجدير بالبحث العلمي والثقافي والترفيهي خاصة ب38 نوعا من الثدييات من بينها أصنافا نادرة كما أنها تحتضن ثلث مجموع نباتات الجزائر، وتتوفر ولاية الطارف على 7 من بين 26 منطقة رطبة جزائرية ذات أهمية دولية وهي مشكلة من مستنقعات وبحيرات ذات جمال

أخذ وأهمية بيئية أكيدة، وتوفر المنطقة ملجأ لآلاف الطيور المهاجرة منها ايريماتور برأس أبيض والوز والبط ودجاج الماء وغيرها من الطيور.

4.2 البحيرات:

- بحيرة أوبيرة.
- بحيرة الطيور.
- بحيرة طنقة.
- بحيرة المالحة.

1.4.2 السود: وتصل سعة القدرات المائية الإجمالية للولاية إلى 283,23 مليون متر مكعب مكونة من المياه الجوفية والسطحية ومنها 157 ، 23 متر مكعب موجهة لمياه الشرب بتخصيص يومي قدره 200 لتر في اليوم للفرد الواحد إلى جانب السقي بسعة 74,31 مليون متر مكعب و 22,36 مليون متر مكعب للصناعة بمنطقة عنابة، وإلى جانب السود الثلاثة تنتظر الولاية إنجاز 3 منشآت جديدة للري بقدرة إجمالية قدرها 220 مليون متر مكعب فضلا عن تهيئة العديد من نقاط الماء مثل الحواجز المائية والآبار والخزانات.

2.4.2 منابع المياه المعدنية والحموية:

ومن جهة أخرى أن الولاية تسجل كل موسم اصطياف إعدادا كبيرة من الزوار قصد استغلال المواقع الطبيعية و منابع المياه المعدنية التي تزخر بمياهها ذات القيمة العلاجية المؤكدة، فمنابع المياه المعدنية الخمسة المتواجدة بالبلديات الجبلية لولاية الطارف، بوقوس، بحيرة الطيور، حمام بني صالح، الزيتونة، بوحجار... وغيرها والتي تتراوح درجة حرارتها ما بين 37 و 63 درجة مؤهلة للاستغلال المثمن من خلال إقامة مشاريع الحمامات المعدنية بهياكل سياحية وأخرى لعلاج مختلف أنواع الأمراض والالتهابات، خاصة المفاصل والأمراض الصدرية والتنفسية.

يضم ساحل ولاية الطارف عدة موانئ بالإضافة إلى العديد من مرافئ الصيد البحري.

- ميناء الطارف.
- ميناء القالة.

مدرسة التكوين التقني للصيد البحري وتربية المائيات بالقالة: للشباب الراغبين في ممارسة مهنة الصيد البحري وتربية المائيات.

يوجد مراكز تعليمية على كافة المستويات من التعليم الابتدائي إلى غاية التعليم العالي أيضاً العديد من المدارس الخاصة.

- قطاع التربية الوطنية الذي يضم مجموعة من المؤسسات المدرسية منها 259 مدرسة ابتدائية، و59 إكمالية، و16 ثانوية.

- مركز التعليم عن بعد لولاية الطارف والذي يتبع لديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد.

5.2 التعليم الجامعي: تضم هذه الولاية على جامعة تعرف بجامعة الشاذلي بن جديد وتحتوي على 06 كليات هم:

- كلية العلوم والتكنولوجيا.
- كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية.
- كلية العلوم الطبيعية والحياة.
- كلية الآداب واللغات.
- كلية الاقتصاد، إدارة الأعمال والعلوم.
- كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- جامعة التكوين المتواصل (UFC)

1.5.2 التكوين المهني:

يوجد 10 مراكز لتكوين المهني و 3 معاهد وطنية في تراب الولاية.

2.5.2 المكتبات: من جهة أخرى، تفتخر ولاية الطارف بتجهيزها لـ 22 مكتبة بلدية، ومكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية الطارف (الشهيدة فرانسواز لويز المدعوة مبروكة بلقاسم) بعاصمة الولاية، منها مكتبات بلدية نموذجية على غرار مكتبة البسباس، الذرعان، شيحاني، بوتلجة وغيرها، فيما تعرف مكتبتين في طور الإنجاز ببلدية عين الكرمة وقاعة مطالعة بحمام بني صالح مما يشجع المقروئية على مستوى الولاية.

3.5.2 المعارض والملتقيات والمهرجانات:

- شهر التراث كل سنة. (معارض ومهرجانات)
- معرض الكتاب كل سن.

- الأيام الثقافية لولاية الطارف بساحة الأستقلال بقلب مدينة الطارف.
 - الصالون الوطني للفنون التشكيلية "النفية" التي تدخل في إطار البرنامج الرسمي لدار الثقافة بولاية الطارف، بحيث يتم خلال التظاهرة التي تدوم ثلاثة أيام، تنظيم معرض للفنون التشكيلية، محاضرات، ورشة للرسم خاصة بالأطفال، وجولات سياحية إلى أهم المناطق التاريخية والمعالم الأثرية بولاية الطارف.
 - الصالون الجهوي للصناعة التقليدية، تنظره غرفة الصناعة التقليدية والحرف الطارف، والذي تحتضنه حديقة الحيوانات بولاية بئر بطة بمدينة القالة.
 - ظاهرة ليالي المرجان التي تسعى مديرية الثقافة إلى ترسيمها من خلال برنامج متنوع خاص بالمرجان لاسيما أن شواطئ القالة تزخر بهذه المادة النادرة والتمينة، كما تقام هذه التظاهرة في فصل الصيف بمسرح الهواء الطلق عمار العسكري وهو فضاء رائع يتسع لأكثر من 4000 متفرج، ويتم فيها تنظيم معارض للفنون التشكيلية ورسومات خاصة بالمرجان وموسيقى بطبوع تشتهر بها ولاية الطارف منها شاوي (موسيقى)، عيساوة، الشعبي والمالوف وكذا الموسيقى العصرية الشبابية، يشارك فيها فنانون على المستوى المحلي والوطني.
- 6.2 الحرف التقليدية:** تتميز ولاية الطارف بالحلويات التقليدية، الأواني الفخارية، الألبسة التقليدية والعصرية، التحف الفنية والتذكارية، أفرشة الأسرة ومختلف المفروشات، صناعة الصابون من الأعشاب الطبية، ومختلف الأشغال اليدوية والحلي بالمرجان.

7.2 السياحة:

7.2.1 قائمة المواقع والمعالم المصنفة في ولاية الطارف:

المتمثلة في الشريط الساحلي طوله 90 كلم ويحتوي على 05 مناطق للازدهار السياحي و 09 شواطئ محروسة، تمتاز ولاية الطارف بعدد الثقافات حيث وبحكم أنها منطقة سياحية حيث يصل عدد السياح ببلدية القالة، وهي مدينة ساحلية وحدودية مع تونس ثاني أكبر مدن ولاية الطارف، ذلك أنها تضم "الحظيرة الوطنية للقالة" وميناء للصيد البحري بالإضافة إلى عديد الشواطئ وأشهرها شاطئ المسيدا، كما تشتهر بخلجان المرجان، بحيرة الطيور كبحيرة طونغا وبحيرة فزارة، بحيرة الأوبيرا، المحمية بواسطة اتفاقية رامسار للمناطق الرطبة ويوجد بها سد : سد بوقوس،تضم منطقة بوتلجة التي تعتبر متحفا حقيقيا في الهواء الطلق العديد من المواقع الأثرية والبقايا القديمة منتشرة تقريبا عبر كامل هذه الدائرة التي تبعد بحوالي 12 كلم عن مدينة الطارف مقر الولاية.

غار المعاز: وهو موقع أثري رائع وأخاذ باتجاه المحطة الحموية سيدي جاب الله ويعلو ب 300متر عن سطح البحر يروي عن منطقة ثرية بالتاريخ.

وبسفح جبل بن فرج بحروكة ببلدية الشافية تشهد مدينة توليو عن آثار تعاقب عديد الحضارات على هذه المنطقة التي تقع بأقصى شمال شرق البلاد، ويتعلق الأمر بمدينة قديمة تعود للفترة الرومانية وتترجع على 36 ألف متر مربع وهو موقع يتكون من بقايا بنايات وكهوف ما تزال تشهد عن "ماضي تاريخي لم يكشف بعد عن كل أسراره" على حد تعبير رئيسة مصلحة التراث بمديرية الثقافة، وبنفس الموقع توجد مزارة سيدي شراف التي تضم شجرة زيتون عالية وكذا عديد الشواهد التي تدل على عديد النشاطات التي كانت تمارس. ومن بين البقايا الأثرية التي ما تزال محفوظة هناك آثار للاستخلاص على الصخور و جدار سميك وأسفل صهريج به طلاء مائي ممتد نحو الأرض بالإضافة إلى نصب جنائزية.

العديد من المواقع الأثرية قد تم إحصاؤها عبر ولاية الطارف على غرار تلك الموجودة بالزيتونة والبسباس وبوقوس أي ما مجموعه 60 مزرعة تضم معاصر تعود للفترة الرومانية وكانت تستعمل إلى غاية الفترة البيزنطية.

ويضاف إلى هذا التراث الثري والمتنوع ثلاثين قبرا دائريا (دولمن) و 100 نصبا جنائزيا ما تزال تقاوم عوامل الطبيعة وتحكي للزائر تاريخ الشعوب التي تعاقبت على هذه المنطقة.

تضم ولاية الطارف ثلاثة مواقع مصنفة على الصعيد الوطني تقع بكل من القالة على غرار معقل (باستيون) فرنسا والكنيسة وحضن مطحنة بالإضافة إلى 10 أخرى مصنفة على المستوى المحلي من

بينها قصر لالة فاطمة بالعيون وبن سعيدان ببوقوس، فهي آثار تظهر من حين لآخر فيما لا تزال أخرى تحت التراب عبر إقليم هذه الولاية تضيف المصالح المكلفة بالتراث بمديرية الثقافة التي أبرزت الجهود المبذولة لإعادة تأهيل هذا التراث الهام.

- حديقة الحيوانات لمرابطية بالقالة (الطارف).
- غابات البرابطية تستقطب العائلات وممارسي رياضة ركوب الخيل..
- أحد أكبر وأجمل المساجد في الولاية وهو مسجدالفرقان الذي بني على أنقاض كنيسة والتي تم تهديمها مع خروج الاستعمار الفرنسي من المدينة لبناء المسجد.

2.7.2 مواقع ومعالم سياحية:

- حمام سيدي طراد ببلدية الزيتونة.
- حمام سيدي جاب الله ببلدية بحيرة الطيور.
- معلم خطي شال وموريس ببلدية عين العسل.
- قصر مشتة الحراقة ببلدية الشافية ولرباع مشتة الحراقة بدات البلدية وكلهم بلديات حدودية.
- معلم سبعة رقود بسيدي بلقاسم بالطارف.

3.7.2 مشاريع السياحة:

انتعاش مشاريع السياحة حيث عرفت بعث مشروع القرية السياحية بالطاح واستفادت الولاية من 30 مشروع سياحيا بقيمة إجمالية قدرها 23 مليار تتضمن انجاز 10 قري سياحية وسبع أقامات سياحية وعشرة فنادق وبنغالوهات موزعين عبر عديد من مناطق الولاية لاسيما تلك الواقعة على شاطئ البحر القالة، الشط،البطاح هذه المشاريع بطاقة إجمالية 7177 سرير باستحداث 2934 منصب شغل ووضعت السلطات الولائية الحجر الأساسي لثلاثة فنادق من أربعة نجوم جديدة بالقالة والطارف.

4.7.2 حديقة الحيوانات البرابطة:

للإشارة فان حديقة الحيوانات البرابطة بالقالة، التي تحوي التماسيح المستقدمة من البرازيل، والأسود والنمور البيضاء النادرة واللاما والدببة البنية، تسجل كل نهاية أسبوع فقط زيارة قياسية من الزوار، تصل في الصيف إلى 10 آلاف زائر من الطلبة والعائلات والتلاميذ، بما فيهم من تونس ومن فرنسا وأيطاليا.

5.7.2 لقرية السياحية (أفريكانا): القرية السياحية التي تتربع على مساحة 2.5 هكتارات وتجمع 40 إقامة في شكل شاليهات خشبية من غرفتين وثلاث مجهزة بوسائل الإقامة العصرية المريحة، بعضها أكتمل في حين بقي بعضها الآخر في طور الإنجاز كون المشروع تم التفكير في استغلاله بشكل جزئي خلال موسم الاصطياف الحالي ليوفر اليوم ما مجموعه 18 إقامة، من بينها 14 من ثلاث غرف وأربع من غرفتين، ومطاعم ومرافق على اختلاف أنواعها كمسبح ومسرح في الهواء وأجنحة للعب خاصة بالصغار.

6.7.2 الولي الصالح سيدي جاب الله:

حيث يرقد الولي الصالح سيد جاب الله بجانب منبع حموي، هذه الشخصية الدينية المتصوفة دائرة بوتلجة وبلدية بحيرة الطيور التي يحتضن ترابها ضريح هذه الشخصية الدينية المتصوفة بجانبه المنبع الحموي الطبيعي.

7.7.2 شواطئ ولاية الطارف:

• رأس سقلمب القالة.

• شاطئ كاليزار القالة.

• شاطئ القالة.

• شاطئ لعوينات القالة.

تعرف ولاية الطارف بشساعة شواطئها وهي ولاية حدودية ومن أهم شواطئها هي من الشرق إلى الغرب.

• شاطئ "س.رو" أو C.roux " هو أبعد بحر عن الجزائر ينتمي إلى ولاية الطارف وهو يحادي

الحدود التونسية الكثير من الجزائريين لا يعرفونه والبعض يعتبرونه انه بحر تونسي لكنه شاطئ

جزائري يبعد عن مدينة القالة بـ 76 كم بالضبط لا يستغل كثيرا من الناحية الاقتصادية فشروته

السلمكية تعتبر غير معتبرة ولا كثيفة وبالتالي فهذا الشاطئ غير مأهول.

- بحر المرجان، شاطئ المرجان أو بحر المرجان هو بحر ينحصر بين بحر الحدود التونسية وبين بحر مدينة القالة الجزائرية، يقع على بعد 60 كم من وسط مدينة القالة وهو ينتمي إليها، سمي أساسا على هذا الاسم لاحتواء مياهه على كنز المرجان والذي يتوزع في المناطق البعيدة عن سطح الماء يتميز هذا البحر بالثروة السمكية خاصة أسماك الخورير (كما تتسمى في الجزائر) وأسماك أخرى إضافة إلى وجود عدد كبير معتبر من الجمبري والكلامار والحبار وهذا مايميز البحار الشرقية عن البحار الغربية وبحار الوسط، يستغل هذا البحر في الجانب الاقتصادي من صيد الأسماك ويعتبر طريقا بحريا بين تونس والجزائر وبين مرسى القالة ومرسى عنابة.
- بحر القالة القديمة، يقع بحر القالة القديمة في المنطقة الشمالية الغربية من مدينة القالة سمي بهذا الاسم لأنه يقع في جهة القالة القديمة ولأنه من أوائل البحار القديمة التي توجه إليها الجزائريين، وكانت أهم منطقة سياحية استولى عليها الاستعمار الفرنسي أثناء احتلاله للجزائر، كباقي البحار الشرقية يمتاز بحر القالة القديمة بثروته السمكية الهائلة خاصة سمك الساورين أو سمك الساورينة كما تسمى في الشرق.
- شاطئ كاب روزا، شاطئ كاب روزا هو من أجمل بحار الشرق الجزائري يقع على مدى 85 كم من مدينة القالة، استمدت اسمها من الاستعمار الفرنسي الذي سماها واحتفظت باسمها إلى حد الآن واسم كاب روزا يعني ارتفاع روزا أو ارتفاع الورد : حيث إن هذا الشاطئ مرتفع عن باقي البحار وتتميز أرجاؤه والغابات المجاورة له باحتوائها للورد (الروز بالفرنسية) وهذا سبب التسمية الأصلي، تنقل كثيرا ثمارها البحرية وثروتها السمكية لأن مياهها مالحة وتعتبر بيئة حمضية فتقل الحياة السمكية فيها.
- شط المالح، شط المالح هو شاطئ صغير جدا يصب فيه نهر المالح الطارفي الذي ينبع من بركة المالح، يتبع إلى مدينة القالة بولاية الطارف الجزائرية، أستمد اسمه نسبة لملوحة مياهه وحمضيتها يعتبر شط المالح ثروة سياحية ويعتبر من أجمل الشواطئ البركية غير مسموح بالسباحة فيه ولا

بالصيد فدرجة خطورته مرتفعة إضافة أنه محفوظ من السلطات المعنية لأن بمياهه تعيش أنواع نادرة من السلاحف البحرية وتتغذى من أسماكه بعض الطيور.

- شاطئ سيدي جلول، هو أول شاطئ من الضفاف الطارفية من الناحية الغربية يقع على بعد 36 كيلومتر من ولاية الطارف، يعتبر هذا الشاطئ من البحار المفتوحة، ليس لهذا البحر أي مكانة سياحية لكنه يزخر بثروة سمكية هائلة وأنواع الأسماك الملكية : كالجنبري الملكي والحبار لا يقصده الناس للاصطياف لما فيه أخطار وقوة جذب هائلة للماء.
- شاطئ بن مهدي، هو شاطئ طارفي يقع على بعد كيلومترات من بلدية بن مهدي ولاية الطارف وهذا أصل تسمية الشاطئ حيث أنه الوحيد في منطقة بن مهدي الشرقية، يعتبر هذا الشاطئ من البحار المأهولة في تلك الناحية ويقصده العديد من الزوار، تتوسط كمية ثروته السمكية والسياحية.
- بطاح، هو شاطئ طارفي ويعتبر الأخطر على الإطلاق ويسمى في تلك الناحية بشاطئ التسونامي لان أمواجه عالية جدا ومياهه غير مستقرة ودائما متقلبة، يهلك كل عام ما بين 10 إلى 20 شخص في هذا الشاطئ لأن تياره قوي جدا ويجذب أي شيء، سمي بشاطئ البطاح لأن تلك المنطقة خالية مفلحة يقع على بعد 12 كلم من قرية الشط بولاية الطارف، يزخر هذا البحر بثروة سمكية هائلة وهو من أهم الشواطئ للصيد البحري، يعتبر همزة وصل بين السواحل الجزائرية والايطالية وعرفت الجزائر في الأعوام الأخيرة هجرة سرية نحو إيطاليا انطلاقا من ذلك الشاطئ.
- الشط، هو ثان شاطئ على الضفاف الطارفية الغربية يبعد بمدى 2 كلم عن قرية الشط وهذا سبب تسميته، يعرف شاطئ الشط زيارات متعددة وهو أقرب شاطئ موجود في تلك الناحية فيقصده الكثير لايعرف هذا الشاطئ جملا سياحيا ولا تعيره السلطات أي اهتماما اقتصاديا فهو فقير من الناحية السمكية.

8.7.2 المنابع الحموية:

- المنبع الحموي زطوط.
- منبع زيد ببلدية بوحجار.
- منبع سيدي طراد بلدية الزيتونة.
- منبع بني صالح بلدية حمام بني صالح.
- منبع سيدي جاب الله بلدية بحيرة الطيور.
- المنبع الحموي ماكسة ببلدية بوقوس الحدودية.

8.2 الصحة:

ورغم الجهود المبذولة من جهة أخرى من أجل تنمية قطاع الصحة فإن الولاية تسجل عجزا في الهياكل الصحية (أسرة) ولاسيما في المنطقة الغربية التي يقطنها نصف السكان وذلك في انتظار استكمال إنجاز مستشفى 240 سريرا بالبسباس، وتوجد بالولاية حاليا 3 مستشفيات بقدرة إجمالية للاستقبال تصل إلى 494 سريرا إلى جانب 18 عيادة متعددة الخدمات تتوفر على 80 سريرا وكذا 88 قاعة علاج و 122 وكالة صيدلانية و 33 مخبرا للتحاليل الطبية، وبشأن مستوى التغطية الطبية بالولاية فإن المؤشرات المحلية تشير إلى وجود مستشفى واحد لكل 140 265 نسمة أي ما يعادل 1,17 سرير لكل ألف نسمة وكذا عيادة متعددة الخدمات لكل 23 337 نسمة وقاعة علاج واحدة لـ 5.009 شخص، يوجد في ولاية الطارف مستشفيات التالية:

- مستشفى الطارف.
- مستشفى القالة.
- مستشفى بوحجار.
- مستشفى الأمير عبد القادر بسباس.
- مدرسة التكوين الشبه طبي بالطارف.

9.2 اقتصاد:

ثلاث شركات وطنية واحدة مختصة في النجارة العامة بإنتاج سنوي قدره 20 929 متر مربع من الخشب وأخرى تتمثل في مركز لتعبئة قارورات غاز البوتان بإنتاج 972.985 قارورة سنويا إلى جانب مركز للتجهيزات الخاصة بالمعوقين حركيا يضمن إنتاج 2.000 كرسي متحرك كل سنة، وإلى ذلك تضاف نحو 20 مؤسسة اقتصادية خاصة تنشط في الصناعة التحويلية مثل المنتجات الصيدلانية والصناعة الفلاحية الغذائية والمشروبات الغازية والمنتجات الالكترونية، ورغم عددها المحدود فإن هذه الوحدات الإنتاجية تساهم في عدد من الحالات في خلق مناصب شغل دائمة لفائدة السكان المحليين. وبشأن أهم الإنجازات الهامة بالطارف يسجل هنا تقدم أشغال بناء ميناء الصيد الجديد بالقالة بنسبة 90 بالمائة والذي سيعمق 422 قاربا من شتى الأصناف، ومن جهة ثانية يجري حاليا إنجاز محطة تيرمو-كهربائية بكدية دراويش بقدرة 1.200 ميغاواط إلى جانب تحويل ميناء الصيد القديم للقالة إلى ميناء للترفيه فضلا عن مشروع أنبوب غاز المميع سردينيا، إيطاليا.

حيث تمت الموافقة لحد الآن على 44 مشروعا استثماريا على مساحة إجمالية تناهز 80 هكتارا بغلاف مالي يتجاوز 850 مليار سنتيم، ستوفر 3 آلاف منصب شغل مباشر، منها مشاريع في الصناعات التحويلية والغذائية، إنجاز مذابح عصرية أمام العجز المسجل في هذا الجانب، ملبنات إنتاج الحليب ومشتقاته، الأعلاف وتغذية الحيوانات، مطاحن، غرف للتبريد، زيادة على استرجاع وتوزيع كل الهياكل الفلاحية غير المستغلة والمهملة على مستوى الولاية من إسطبلات، مزارع وأقبية، على الفلاحين الراغبين في الاستثمار الفلاحي.

1.9.2 الزراعة:

زراعة الحبوب وتربية الأبقار وتربية النحل والدواجن، وتحثل الفلاحة بولاية الطارف مساحة إجمالية قدرها 84.031 هكتارا منها 74.173 صالحة للزراعة كما تقع أغلبية مساحاتها غرب الولاية وتحديدا بالبسباس والذرعان وبن مهيدي، ويساهم هذا القطاع في التنمية المحلية والاقتصادية بإنتاج معتبر من الحبوب وبمرود هام في إنتاج الطماطم الصناعية يقدر ب1,7 مليون قنطار من الطماطم الطازجة أي ما يعادل 130 ألف قنطار من الطماطم المصبرة في وقت تنتج 37 ألف خلية نحل سنويا ما يقارب 1.650 كلف من العسل، وعلى العموم فإن الإنتاج النباتي يظل دائما موجها نحو زراعات العلف والخضار والزراعات الصناعية مع سيطرة زراعة الطماطم الصناعية، فضلا عن ثرائها في مجال الأراضي الفلاحية فإن ولاية الطارف تتميز بثروة حيوانية هامة تتكون أساسا من 91 035 بقرة و 191 200 رأس من الغنم و

44.410 من رؤوس الماعز إلى جانب 576.500 من الدجاج و 1 500 رأس من الديك الرومي ما يضمن سنويا إنتاج 11 275 قنطار من اللحوم الحمراء و 9 160 قنطار من اللحوم البيضاء كما تنتج الولاية أزيد من نصف مليون هكتولتر من الحليب سنويا وشهدت السنوات الأخيرة تنفيذ إجراءات عملية من أجل توسيع المساحات المزروعة عبر استصلاح الأراضي الهامشية وتقليص المساحات المنتظرة قصد تطوير تكثيف زراعات متنوعة ولاسيما منها البقول الجافة والزراعات داخل البيوت البلاستيكية وكذا الأشجار المثمرة بصفة عامة.

2.9.2 إنتاج العسل بولاية الطارف:

يسجل إنتاج العسل بولاية الطارف من 1 600 قنطار إلى 1 400 قنطار سنويا، حيث تضم الولاية نحو 50 ألف خلية نحل، حيث تعد ولاية الطارف من أهم الولايات في الجزائر لإنتاج العسل، وتبذل الجهود من طرف الدولة لترقية هذا النشاط الإيكولوجي مائة بالمائة والسماح لـ 940 مربيا للنحل بالمنطقة بتحسين إنتاجهم وتطوير المهنة والتحكم في تقنيات تربية النحل قبل الاستفادة من العائدات التي يحققها هذا النشاط، وتعد بلدية بوتلجة من أفضل البلديات في إنتاج العسل، وعلى عكس باقي أنواع تربية الحيوانات فإن تربية النحل تبقى مرهونة بالظروف الطبيعية إذ تتغذى النحلة من الطبيعة كما أنها تتطلب بيئة مكيهة تلي حاجياتها على شعاع ثلاثة كيلومترات، ويمارس نشاط تربية النحل بشكل رئيسي بضواحي بوتلجة ولاسيما منها الشفوية ويوغوس وبن مهيدي وذلك عبر آلاف هكتارات الصنوبر.

3.9.2 الرياضة:

- المركب الرياضي ولاية الطارف، قاعة متعددة الرياضات، مسبح.
- المركب الرياضي الجوّاري لبلدية السوارخ.
- 5 ملاعب جوارية مهيأة عبر الأحياء الواقعة بكل من عاصمة الولاية والقالبة وأم الطبول وسيدي قاسي والتي سيتم تعزيزها قريبا بـ 9 منشآت مماثلة أخرى.
- مركز رياضي لتدريب الفرق الوطنية بالقرب من شاطئ القالة القديمة، يتربع على مساحة 8 هكتارات وهو استثمار خاص، يحتوي على عدة مرافق رياضية.
- يوجد في ولاية الطارف العديد من النوادي لكرة القدم منهم:
- أولمبي الطارف.
- مدرسة براعم مدينة الطارف. (مدرسة كرة القدم).
- الرابطة الولائية للتايكواندو بالطارف.

- ميتال ستيل الذرعان تأسس سنة 1932 .
 - الملعب الذرعان نايلي عمار (5,000متفرج).
 - نادي جمعية أمل بن مهدي (الجهوي الثاني).
 - جيل شبيطة مختار .
 - شباب الذرعان .
 - وفاق بوحجار .
 - نجم القالة .
 - جيل عين العسل .
 - نجم البسباس .
 - نادي مولودية أولمبي البسباس .(مدرسة)
 - رابطة ولاية الطارف الجهوية لكرة القدم .
 - النادي الرياضي الهاوي لوفاق فتيات الطارف لكرة القدم النسوي .
 - كما يوجد العديد من الأندية الرياضية في مختلف الرياضات:
- الكاراتيه والجيدو، ألعاب قوى، الشطرنج، كرة السلة وكرة اليد....الخ.(آخر تعديل لهذه الصفحة كان يوم 8 مارس 2020، الساعة 15:35 . <https://ar.wikipedia.org/wiki/> 03-21-00/15/2020

10.2 المناخ:

تمتاز ولاية الطارف على العموم بمناخ رطب ومعتدل, حيث رطب حار في الجهة الشمالية ورطب بارد في الجهة الجنوبية، أما معدل سقوط الأمطار فهي تتراوح ما بين 900 إلى 1200 مم / سنويا.

1.10.2 المنطقة الجبلية:

▪ تمتد هذه المنطقة على مساحة قدرها 1632,75 كلم2 (57 % من تراب الولاية و 32 % من

سكان الولاية), كما تمتاز بجمالها الشامخة وغابتها الكثيفة التي تتوسع على 17.311 هكتار

وبمنحدراتها التي تفوق 12 %.

التقسيمات الإدارية:

تحتوي ولاية الطارف على 07 دوائر و24 بلدية، هي كالاتي:

الطارف	عين العسل - بوقوس - الزيتون
القالمة	السوارخ - رمل السوق - العيون
الذرعان	شبيطة مختار - الشيحاني
بن مهدي	الشط - بريجان
بوحجار	عين الكرمة - واد الزيتون - حمام بني صالح
البسباس	عصفور - زريزر
بوثلجة	بحيرة الطيور - الشافية

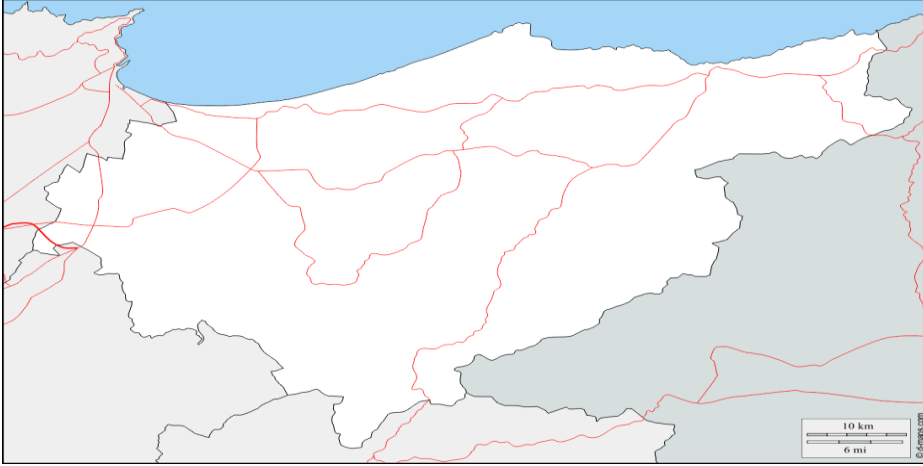
الجدول رقم: 08 يمثل دوائر وبلديات ولاية الطارف

(ويكيبيديا العربية ولاية الطارف *Office National des Statistiques, Recensement*)

Preliminary results of the General de la Population et de l'Habitat 2008

.2008 population census. Accessed on 2018-07-02

(14-40/2020/03/21 <https://www.marefa.org/>)



شكل رقم:10 يبين خريطة ولاية الطارف

2. جامعة الطارف:

2.1 تاريخ جامعة الطارف:

* أكتوبر 1992 إنشاء ملحقة تابعة لجامعة باجي مختار - عناية متكونة من معهد العلوم الزراعية والبيطرية.

* في سنة 2001، تحصل على الاستقلالية وتم إنشاء المركز الجامعي بالطارف بموجب مرسوم تنفيذي (رقم 01-276 مؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 18 سبتمبر 2001) (الجريدة الرسمية رقم 53 بتاريخ 18-09-2001 ص 24-25-26) متكون من معهدين:

- معهد العلوم الزراعية - معهد العلوم البيطرية.

* في 2006، المركز الجامعي بالطارف تم تدعيمه باختصاصات أخرى بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-279 المؤرخ في 16 أوت 2006 (الجريدة الرسمية رقم 52 المؤرخة في 20 أوت 2006 ص 11-12) الذي يحدد عدد المعاهد التي يتكون منها المركز الجامعي بالطارف وهي :

- معهد علوم الطبيعة و الحياة.

- معهد العلوم البيطرية.

- معهد الآداب واللغات.

* في 2012، إنشاء جامعة الطارف بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-242 المؤرخ في 14 رجب 1433 الموافق لـ 04 جوان 2012 المتضمن إنشاء جامعة الطارف (الجريدة الرسمية رقم 35 بتاريخ 20 جوان 2012) وتتكون من الكليات التالية:

- كلية العلوم والتكنولوجيا وتضم 65 أستاذا.

- كلية علوم الطبيعة و الحياة وتضم 141 أستاذا.
- كلية الآداب واللغات وتضم 84 أستاذا.
- كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية وتضم 42 أستاذا.
- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وتضم 43 أستاذا.
- كلية الحقوق والعلوم السياسية وتضم 34 أستاذا.

*في أكتوبر 2014، تسمية جامعة الطارف بـ "جامعة الشاذلي بن جديد" بموجب القرار رقم 01/14 المؤرخ في 29 ذو الحجة، الموافق لـ 23 أكتوبر 2014، صادر عن وزارة المجاهدين المتضمن تسمية المؤسسات الجامعية.

(<http://www.univ-eltarf.dz> : 15-20/2020-04-02)

2. **المجال الزمني:** بدأت الدراسة حول موضوع الجامعة والمحيط في السنة الجامعية 2016-2018 وذلك من خلال رصد لمختلف الأدبيات التي تناولت الموضوع أو التي تطرقت إليه، وبالتالي تجميع أكبر عدد ممكن منها ومن الدراسات السابقة لهذا الموضوع، وكذا التراث النظري حوله ومن ثم الشروع في العمل النظري المتعلق بهذا الموضوع، وفي السنة الجامعية 2018-2019 تم بناء استمارة بحثية حول الموضوع معدة لإجراء دراسة ميدانية مكملة للدراسة النظرية التي سبق التطرق إليها، وهذا بغية الحصول على إحصاءات دقيقة حول موضوع الدراسة، وقد تم بناء الاستمارة وتحكيمها وتعديلها في مدة استغرقت سبعة أشهر وتم توزيعها وتجميعها في مدة ثلاث أشهر واستغرقت عملية التفرغ والتحليل مدة أربعة أشهر.

3 - **المجال البشري:** بما أن لهذه الدراسة مجتمعين فإن حجم العينة سيكون كبيرا نوعا ما ومن خلال رصد معطيات ميدانية عن تعداد كل مجتمع، فإن الإحصاءات كانت كالتالي بالنسبة لجامعة سكيكدة كان عدد الأساتذة بها كبير فتم اختيار عينة عددها 160 مفردة متوزعة على حسب طبقات (كليات) تلك الجامعة، أما بالنسبة لجامعة الطارف كان العدد بها 409 مفردة فتم اختيار عينة عددها 68 مفردة كذلك حسب طبقات (كليات) الجامعة.

خلاصة:

بعد الانتهاء من هذا الفصل المتعلق بجمع المعلومات الميدانية خاصة بعد تحديد المنهج الملائم وبعد وضع الفرضيات وبعد تحديد العينة والتي تم توزيع الاستمارة عليها بغية جمع معلومات دقيقة منها ثم عرض المعلومات المتوصل إليها وتحليلها لنصل في الأخير إلى عرض النتائج المستقاة من هذه الدراسة، إذ وضحت هذه النتائج جملة من معوقات انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي. ولعل أبرزها نقص بل غياب التمويل وغياب التفاعلات بين الجامعة والمحيط، وعدم مواءمة مخرجات الجامعة مع متطلبات سوق العمل، وكذا طبيعة التخصصات والمناهج والبرامج الجامعية إضافة إلى جملة أخرى من المعوقات التي تحول دون انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي، وهذا بإجماع معظم أفراد عينة البحث.

الفصل السادس: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الأولى

تمهيد:

تتركز الفرضية الأولى لهذه الدراسة حول افتراض يقر بوجود علاقات وتفاعلات بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي، هذه العلاقات والتفاعلات التي ينبغي أن تشمل مجالات عديدة كتبادل للموارد البشرية (الطلبة - الأساتذة - الموظفين ...) كمدخلات ومخرجات إضافة إلى التمويل والدعم المادي والقضايا والانشغالات المجتمعية التي تعد مواضيع للبحث العلمي، أيضا تقديم استشارات للمؤسسات المحيطة بالجامعة وكذا المشاركة المجتمعية والعمل على نشر الوعي داخل محيطها الاجتماعي، ثم عقد شراكات واتفاقيات عمل مع محيطها الاقتصادي، تشمل تقديم وإنجاز بحوث علمية بطلب من مؤسسات المحيط كل هذه وغيرها من آليات ربط الصلة بين الجامعة ومحيطها سنتحقق منها من خلال المعطيات الميدانية والديانية المتحصل عليها من هذه الدراسة وهذا بغية تأييد أو نفي هذه الفرضية.

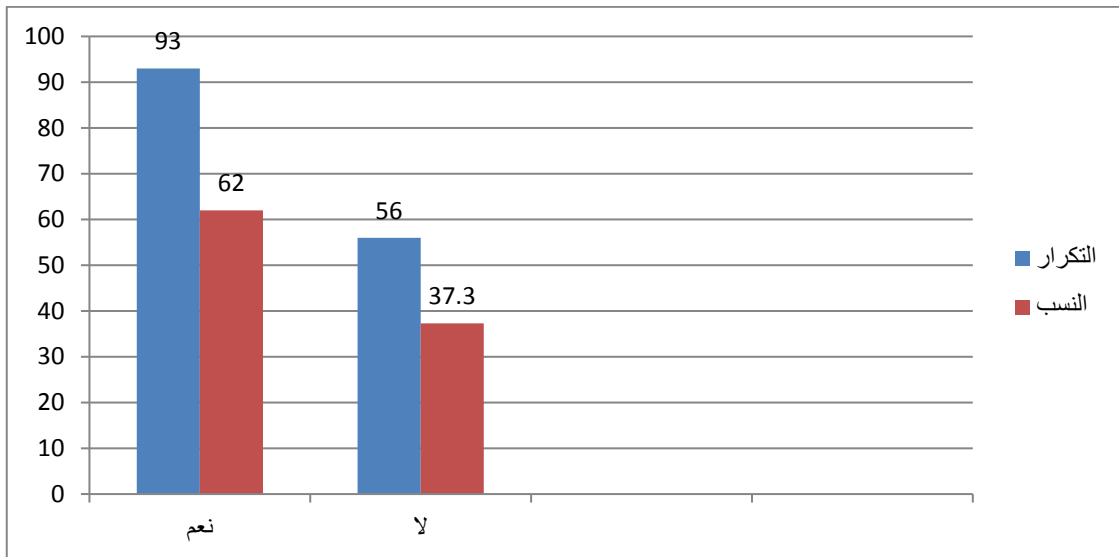
المحور الأول: بيانات متعلقة بمدى وجود علاقات بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي:

هل توجد علاقة بين الجامعة ومحيطها

مجموع النسب	النسب الفعلية	النسب	التكرارات	
62.4	62.4	62.0	93	نعم
100.0	37.6	37.3	56	لا
	100.0	99.3	149	المجموع
		0.7	1	القيم المفقودة
		100.0	150	المجموع

الجدول رقم: 09 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 8 من الاستمارة يبين نسبة العلاقة الموجودة بين الجامعة ومحيطها

تناول إمري وترست في نظرية الأثر البيئي قضية افتتاح الجامعة على المحيط والمواءمة بينهما، وعند سؤال العينة عن إمكانية وجود علاقة بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي وجدنا أن 93 مفردة أي بنسبة 62% كانت إجاباتهم إيجابية تؤكد وجود هذه العلاقة بينهما 56 أي نسبة 37.3% كانت إجاباتهم سلبية تنفي وجود هذه العلاقة، وقد ألغى البرنامج إجابة واحدة، وفي هذا تأكيد على أن الجامعة في هذا الوقت قد نزلت من برجها العاجي وأنها من غير الممكن أن تعمل بمعزل عن محيطها الخارجي وبكل ما ينتظره وما يحتاجه منها.



شكل رقم 11 يبين نسبة وجود علاقة بين الجامعة ومحيطها

هل العلاقة بين الجامعة والمحيط تتمثل في

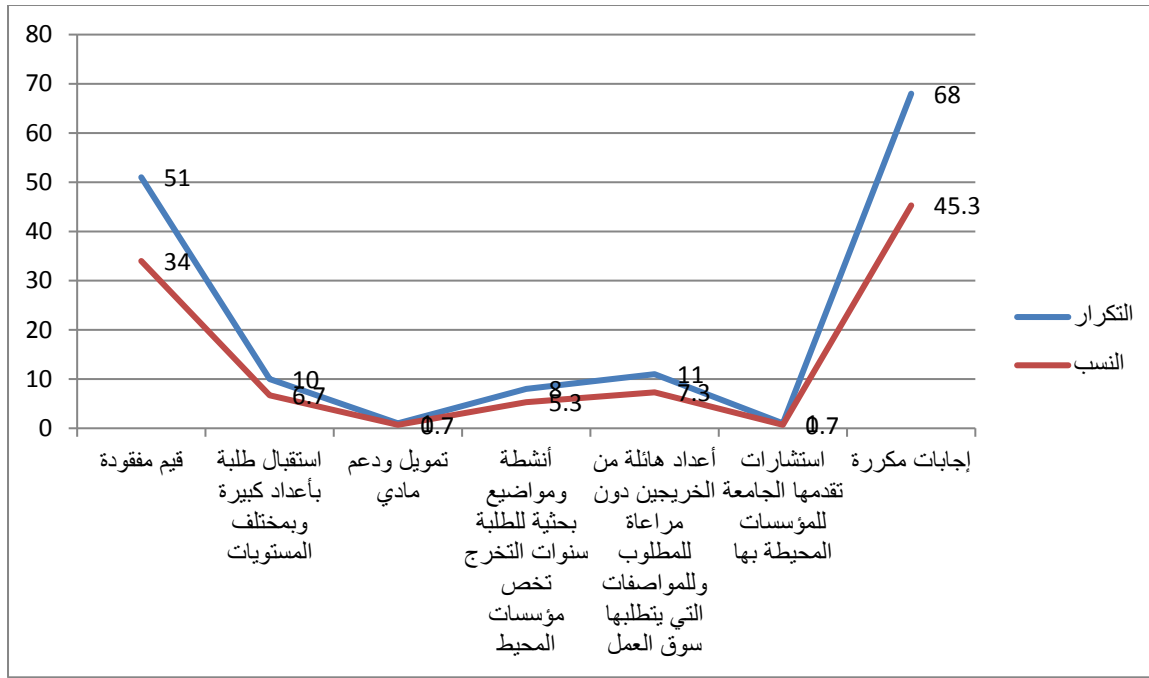
مجموع النسب	النسب الفعلية	النسب	التكرارات	
34.0	34.0	34.0	51	قيم مفقودة
40.7	6.7	6.7	10	استقبال طلبة بأعداد كبيرة بمختلف المستويات
41.3	.70	.70	1	تمويل ودعم مادي
46.7	5.3	5.3	8	أنشطة ومواضيع بحثية للطلبة سنوات التخرج
				تخصصات المؤسسات المحيط
54.0	7.3	7.3	11	أعداد هائلة من الخريجين دون مراعاة للمطلوب وللماصفات التي يتطلبها سوق العمل
54.7	.70	.70	1	استشارات تقدمها الجامعة للمؤسسات المحيطة بها
100.0	45.3	45.3	68	إجابات مكررة
	100.0	100.0	150	المجموع

الجدول رقم: 10 المصدر: إحصائيات السؤال رقم 9 من الاستمارة يبين تمثلات العلاقة بين الجامعة ومحيطها

تتمثل العلاقة بين الجامعة والمحيط في عدة نقاط أبرزها استقبال الطلبة بأعداد كبيرة وبمختلف المستويات وكذا التمويل والدعم المادي من قبل مختلف مؤسسات المحيط، أيضا أنشطة ومواضيع بحثية للطلبة سنوات التخرج تخص مؤسسات المحيط، وهناك الأعداد الهائلة من الخريجين دون مراعاة للمطلوب وللماصفات التي يتطلبها سوق العمل، وهناك أيضا استشارات تقدمها الجامعة للمؤسسات المحيطة بها وقد اتفقت آراء المبحوثين على اجتماع هذه النقاط جميعا كأهم نقاط مشتركة بين الجامعة ومحيطها وذلك بنسبة 45.3% وكانت النقطة البارزة والمهمة من بين هذه النقاط حسب آراء بعض المبحوثين هي الأعداد الهائلة من الخريجين دون مراعاة للمطلوب وللماصفات التي يتطلبها سوق العمل، وذلك بنسبة 7.3% ثم تليها استقبال طلبة بأعداد كبيرة وبمختلف المستويات وذلك بنسبة 6.7% وبالفعل هاتين أهم نقطتين مشتركتين بين الجامعة والمحيط، وفي المرتبة الثالثة تأتي الأنشطة والمواضيع البحثية للطلبة سنوات التخرج تخص مؤسسات المحيط وذلك بنسبة 5.3% وأخيرا تأتي نقطة التمويل والاستشارات وذلك بنسبة 0.7% وقد ألغى البرنامج ما نسبته 34% وهذه النسبة تعبر عن آراء المبحوثين الذين لا يعتبرون بأن هذه النقاط هي النقاط

الفصل السادس: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الأولى

المشتركة بين الجامعة والمحيط، وعلى العموم تعتبر هذه أهم النقاط المشتركة والمتبادلة بين الجامعة والمحيط وهي ليست بالنقاط الأساسية والمهمة التي من شأنها تنمية وتطوير العلاقة بينهما أكثر، ولعل من أبرزها مخرجات الجامعة التي تنتقل مباشرة من الجامعة إلى المحيط وبالتحديد سوق العمل الذي يعول كثيرا على هذه المخرجات، لكنها في واقعها دون المطلوب لكن ما يلاحظ على هذه النقاط أنها لا تسهم إطلاقا في تعزيز انفتاح الجامعة على محيطها.



شكل رقم 12 يبين تمثلات العلاقة بين الجامعة ومحيطها

هل تشارك الجامعة في تغطية ومواكبة معظم المناسبات للمحيط الخارجي

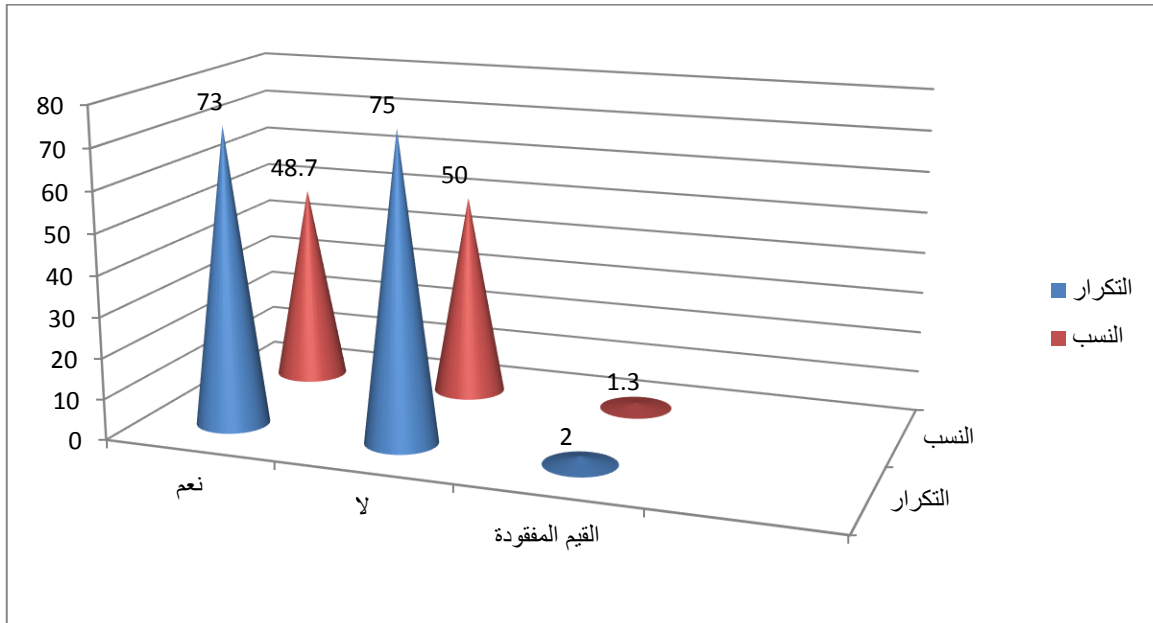
	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
نعم	73	48.7	49.3	49.3
لا	75	50.0	50.7	100.0
Total	148	98.7	100.0	
القيم المفقودة	2	1.3		
المجموع	150	100.0		

الجدول رقم: 11 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 10 من الاستمارة حول مشاركة الجامعة في تغطية معظم

المناسبات للمحيط الخارجي من عدمها

الفصل السادس: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الأولى

عند سؤال أفراد العينة عن تغطية ومواكبة معظم المناسبات في المحيط الخارجي وجدنا أن نسبة 48.7% كانت إجاباتهم إيجابية بينما كانت النسبة للكبرى 50% سلبية وقد ألغى البرنامج إجابتيين، وهذا يعكس حقيقة الجامعة الجزائرية التي لا تهتم ولا تحرص على النزول إلى الواقع ومشاركة المحيط الخارجي كل مستجداته ومتغيراته، بل إن العلاقة بينهما جد محدودة وكل الفعاليات والتغطيات تتم داخل الحرم الجامعي بمعزل عن المحيط الخارجي، وتتمثل معظم هذه التغطيات في إقامة ندوات وملتقيات علمية بالتعاون مع دار الثقافة مثلا، وكذا بعض الندوات حول الحراك التاريخ الاقتصاد الثقافة الآفات الاجتماعية يوم الطالب تغطيات توعوية في مجال الكيمياء المساهمة في تطوير الشركات والمؤسسات القديمة والحديثة البيئة والتنمية المستدامة المقاولاتية المستجدات القانونية.



شكل رقم 13 حول مشاركة الجامعة في تغطية ومواكبة معظم المناسبات للمحيط الخارجي من عدمها

هل توجد اتفاقيات وشراكات عمل بين الجامعة ومختلف مؤسسات المحيط

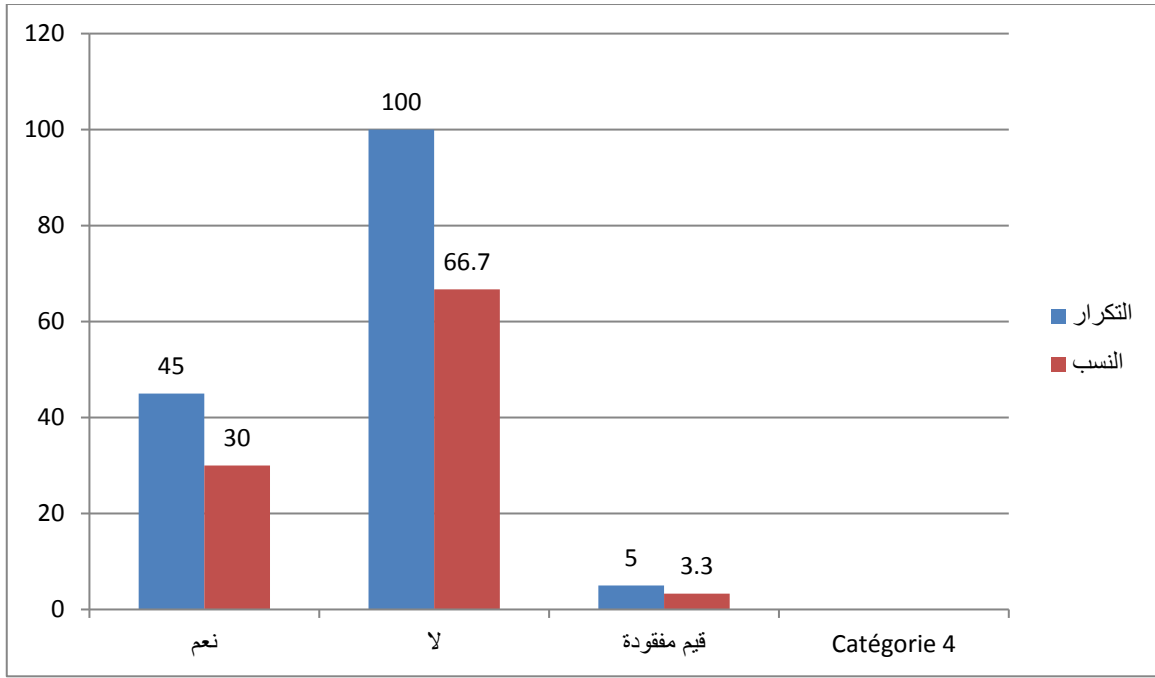
مجموع النسب	النسب الفعلية	النسب	التكرارات	
31.0	31.0	30.0	45	نعم
100.0	69.0	66.7	100	لا
	100.0	96.7	145	Total
		3.3	5	القيم المفقودة
		100.0	150	المجموع

الجدول رقم 12 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 11 من الاستمارة حول وجود اتفاقيات وشراكات عمل بين

الجامعة ومختلف مؤسسات المحيط من عدمها

عند سؤال أفراد العينة عن وجود اتفاقيات وشراكات عمل بين الجامعة والمحيط وجدنا أن نسبة 30% أجابو بوجود مثل هذه الاتفاقيات ومن بينها اتفاقيات مع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، اتفاقية القيام بالتربصات، اتفاقيات مع مخابر بحث، المكتبة المركزية، دور الشباب، الحظيرة الوطنية بالقالة، مع إدارة التربية الوطنية، اتفاقيات تكوين الإطارات، اتفاقيات مع جامعات أجنبية، بين الجامعة ومؤسسات التشغيل، مع شركتي سونلغاز وسونطراك، البحث في مجال تكرير البترول والصناعة البتروكيميائية، بينما نسبة 66.7% نفوا وجود هذه الاتفاقيات والشراكات وقد ألغى البرنامج خمس إجابات وبما أن النسبة الغالبة كانت سلبية فإن في هذا تأكيد على أن الجامعة غير منفتحة على محيطها السوسيو اقتصادي ولا تسعى أصلا للانفتاح عليه وهذا راجع لطبيعة التكوين داخلها وكذا لطبيعة التخصصات التي تحتويها إذ أن تخصصاتها لا يحتاجها ولا يتطلبها سوق العمل إضافة إلى الاستلاب العلمي لما هو من الخارج غياب الثقة بين الجامعة والمؤسسات، مواضيع البحث لا تتماشى مع متطلبات المؤسسات، غياب ثقافة التعاون العلمي والبحث وضعف ميكانيزمات التفاعل، طبيعة البحوث العلمية ولعدم تشجيع البحث العلمي لدراسة الواقع الراهن، تفوق الجامعة وعدم مواكبتها لروح العصر ومتغيراته، التعليم الجامعي يغلب عليه الجانب النظري، التسيير العشوائي والغير مدروس وكل هذا فعلا يعيق انفتاح الجامعة على محيطها.

الفصل السادس: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الأولى



شكل رقم 14 حول وجود اتفاقيات وشراكات عمل بين الجامعة ومختلف مؤسسات المحيط من عدمها

هل تعمل الجامعة على نشر الوعي الثقافي والاجتماعي بالمشاركة في معظم المناسبات بالمحيط

	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
نعم	83	55.3	56.8	56.8
لا	63	42.0	43.2	100.0
المجموع	146	97.3	100.0	
القيم المفقودة	4	2.7		
المجموع	150	100.0		

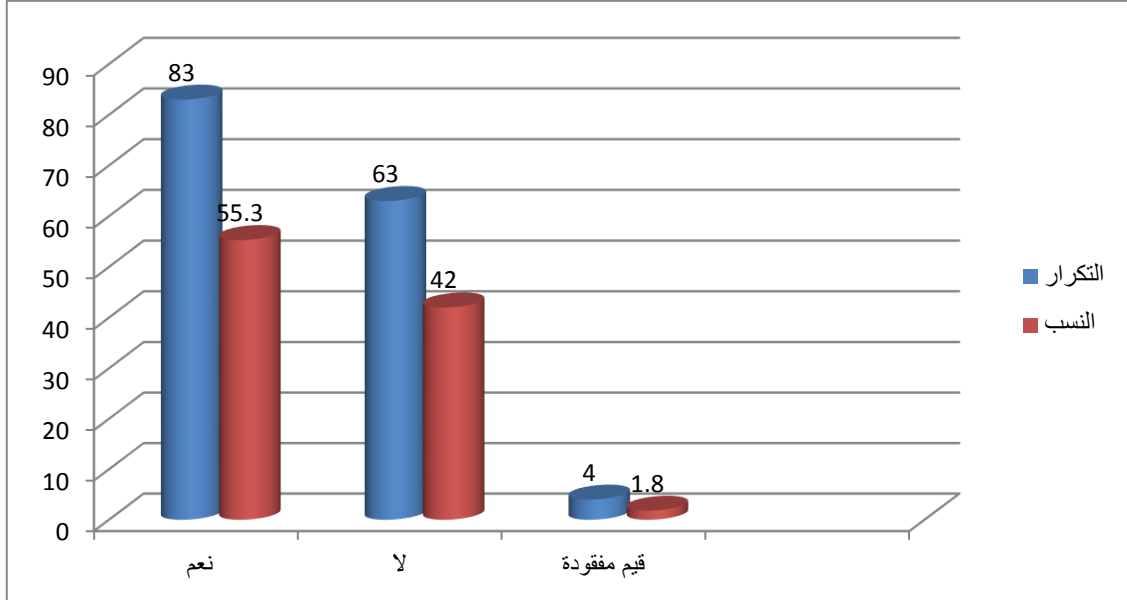
الجدول رقم 13 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 12 من الاستمارة حول عمل الجامعة على نشر الوعي الثقافي

والاجتماعي بالمشاركة في معظم المناسبات بالمحيط من عدمه

أما عند تطرقنا لمسألة مساهمة الجامعة في نشر الوعي الثقافي والاجتماعي داخل المحيط وجدنا أن نسبة 55.3% من إجابات المبحوثين كانت إيجابية تؤكد قيام الجامعة بهذا الدور وهذا راجع لكونها مهمة أساسية من مهامها خاصة بعد ظهور وظيفة الثالثة للجامعة ألا وهي خدمة المجتمع ويتم ذلك عن طريق التنظيمات الطلابية وإحياء الأيام الثقافية التاريخية، إقامة ملتقيات وندوات ومحاضرات وأيام دراسية وتحسيسية وإحياء التظاهرات، معارض تحت على فيها على خدمة البيئة كما أن دار المقاولاتية في الجامعة تعمل على القيام

الفصل السادس: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الأولى

بالمرافقة للطلبة بغية تأهيلهم وربطهم بالمحيط الاقتصادي، بينما كانت نسبة 42% سلبية تنفي قيام الجامعة بهذه المهمة والواقع يبين أن الجامعة لا تقوم بهذه المهمة بشكل مطلق إنما هناك حضور محتشم للجامعة في هذا الدور وقد ألغى البرنامج أربع إجابات وكل هذا أكدت عليه نظريتي البنائية الوظيفية ونظرية الأثر البيئي.



شكل رقم 15 حول عمل الجامعة على نشر الوعي الثقافي والاجتماعي بالمشاركة في معظم المناسبات بالمحيط من عدمه

هل يقدم الأساتذة بالجامعة ندوات ومحاضرات عامة بالمحيط الخارجي تخص مواضيع الساعة

	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
نعم	86	57.3	58.1	58.1
لا	62	41.3	41.9	100.0
المجموع	148	98.7	100.0	
القيم المفقودة	2	1.3		
المجموع	150	100.0		

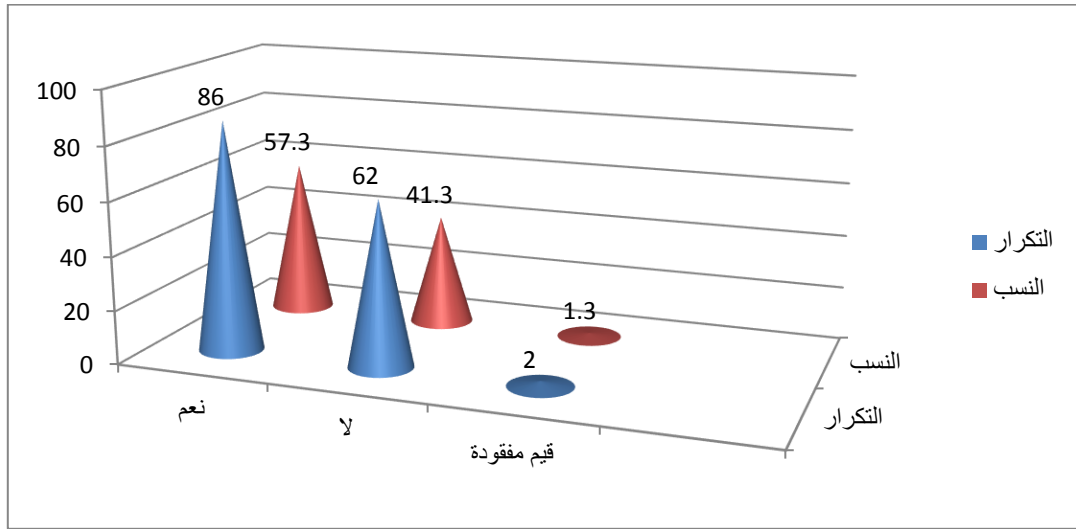
الجدول رقم 14 المصدر: إحصائيات SPSS للسؤال رقم 13 من الاستمارة حول تقديم الأساتذة بالجامعة ندوات ومحاضرات

عامة بالمحيط الخارجي تخص مواضيع الساعة من عدمه

تناول فيبر مسألة الحرية الأكاديمية في أفكاره التي طرحها في نظرية البنائية الوظيفية وهي إشكالية يعاني منها معظم الأساتذة في مختلف الجامعات، وتؤكد نسبة 57.3% من إجابات الباحثين أن الأساتذة يقدمون محاضرات بالمحيط الخارجي من شأنها التوعية خاصة وأن مواضيعها الرئيسية متعلقة بقضايا الساعة، وهذا

الفصل السادس: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الأولى

لما يحزره الأستاذ الجامعي من مكانة ودور ومركز داخل المجتمع، ولأن محاضراته لا تعبر عن آراء شخصية ذاتية إنما هي نابعة من بحوث علمية وخبرات وتجارب معرفية ومن بينها الأحداث السياسية الراهنة، إدارة الأزمات الاقتصادية، المناسبات الوطنية، حول إدارة المخاطر والفساد الإداري مواضيع اجتماعية ثقافية تربوية توعوية، العنف الجريمة البطالة الربيع العربي الديمقراطية، حماية المستهلك التنمية الفقر العشوائيات، بينما نسبة 41.3% نفت قيام الأساتذة بذلك وهذا النفي ليس مطلقاً لأن الجامعة مازالت بعيدة عن محيطها وإنما هذه المحاضرات هي اجتهادات شخصية، وهذا راجع لنوعية التخصصات ومحاور الندوات وكذا لعدم توفر الجو الملائم للأساتذة، ضيق الوقت وتركيز اهتمام الأستاذ على التدريس والأعباء الجامعية، انغلاق الجامعة، وقد ألغى البرنامج إجابتين.



شكل رقم 16 حول تقديم الأساتذة بالجامعة ندوات ومحاضرات عامة بالمحيط الخارجي تخص مواضيع الساعة من عدمه

هل تقدم الجامعة الاستشارات العلمية للمؤسسات والشركات في المحيط الخارجي

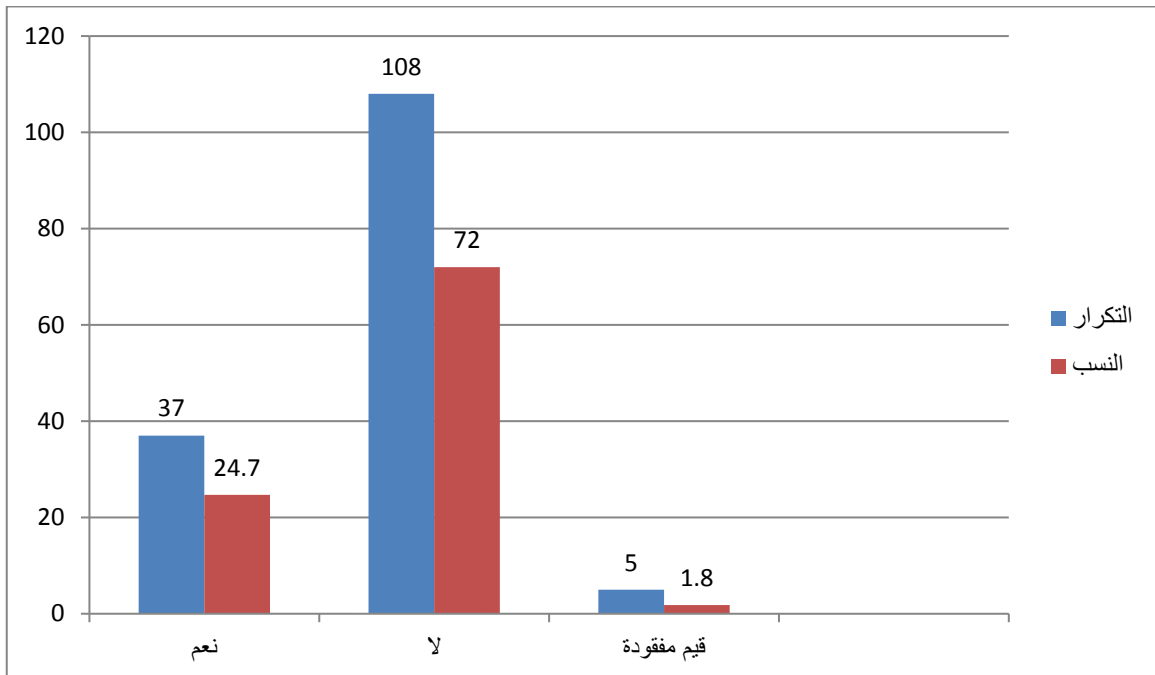
	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
نعم	37	24.7	25.5	25.5
لا	108	72.0	74.5	100.0
المجموع	145	96.7	100.0	
القيم المفقودة	5	3.3		
المجموع	150	100.0		

الجدول رقم 15 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 14 من الاستمارة حول تقديم الجامعة الاستشارات العلمية

للمؤسسات والشركات في المحيط الخارجي من عدمه

الفصل السادس: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الأولى

وعند طرحنا لسؤال عن إمكانية تقديم الجامعة الاستشارات العلمية للمؤسسات بالمحيط الخارجي وجدنا أن نسبة 24.7% تصرح بوجود هذا الدعم، بينما النسبة الغالبة والتي تقدر ب 72% تنفي تقديم الجامعة لأي استشارة علمية لأي مؤسسة، وهذا يؤكد وجود خلل في علاقة الجامعة بباقي مؤسسات المحيط الذي تتواجد فيه الجامعة، وهذا راجع لضعف بل غياب التبادلات والتفاعلات الإيجابية بين الجامعة ومختلف مؤسسات المحيط والذي يستمد موارده البشرية الأساسية من الجامعة، وحتى أن معظم مشكلاته يكون حلها على مستوى مخابر الجامعة، وقد ألغى البرنامج خمس إجابات، وهنا تؤكد معظم النظريات التي تناولت التعليم الجامعي والجامعة في علاقتها بالمحيط الخارجي أنه ينبغي عليها ربط الصلة به وخدمته.



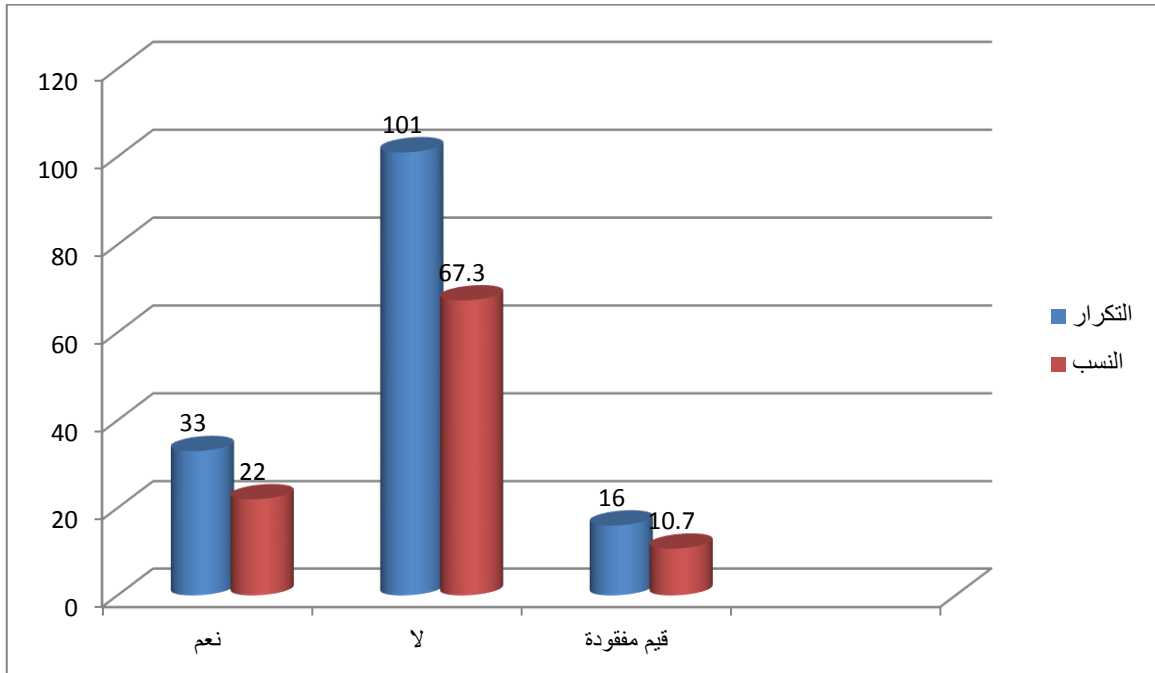
شكل رقم 17 حول تقديم الجامعة الاستشارات العلمية للمؤسسات والشركات في المحيط الخارجي من عدمه

هل سبق وأن أنجزت الجامعة بحوث علمية بطلب من مؤسسات أو هيئات محلية

مجموع النسب	النسب الفعلية	النسب	التكرارات
24.6	24.6	22.0	33
100.0	75.4	67.3	101
	100.0	89.3	134
		10.7	16
		100.0	150

الجدول رقم 16 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 15 من الاستمارة حول إنجاز الجامعة بحوث علمية بطلب من مؤسسات أو هيئات محلية من عدمه

ترى نسبة 22% أن الجامعة أنجزت وتنجز بحوثها العلمية بطلب من مؤسسات مهيئات محلية بينما نسبة 67.3% تؤكد أن الجامعة لم تنجز أي بحث علمي بطلب من مؤسسات أو هيئات محلية، وأنه لم يسبق قيامها بهذا الشيء وأنها لم تتلق أي طلب من أي مؤسسة، إنما كل بحوثها تتبع من داخلها وتبقى داخلها من أجل البحث العلمي الأكاديمي لا غير، وفي هذا تأكيد عن غياب علاقة الارتباط والتواصل بين الجامعة ومختلف مؤسسات المحيط، وأن التبادلات بينهما جد محدودة تقتصر على إمداد الجامعة للمؤسسات بالموارد البشرية وتقوم بإعادة تكوين موارد تلك المؤسسات وقد ألغى البرنامج ستة عشر إجابة.



شكل رقم 18 حول إنجاز الجامعة لبحوث علمية بطلب من مؤسسات أو هيئات محلية من عدمه

الفصل السادس: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الأولى

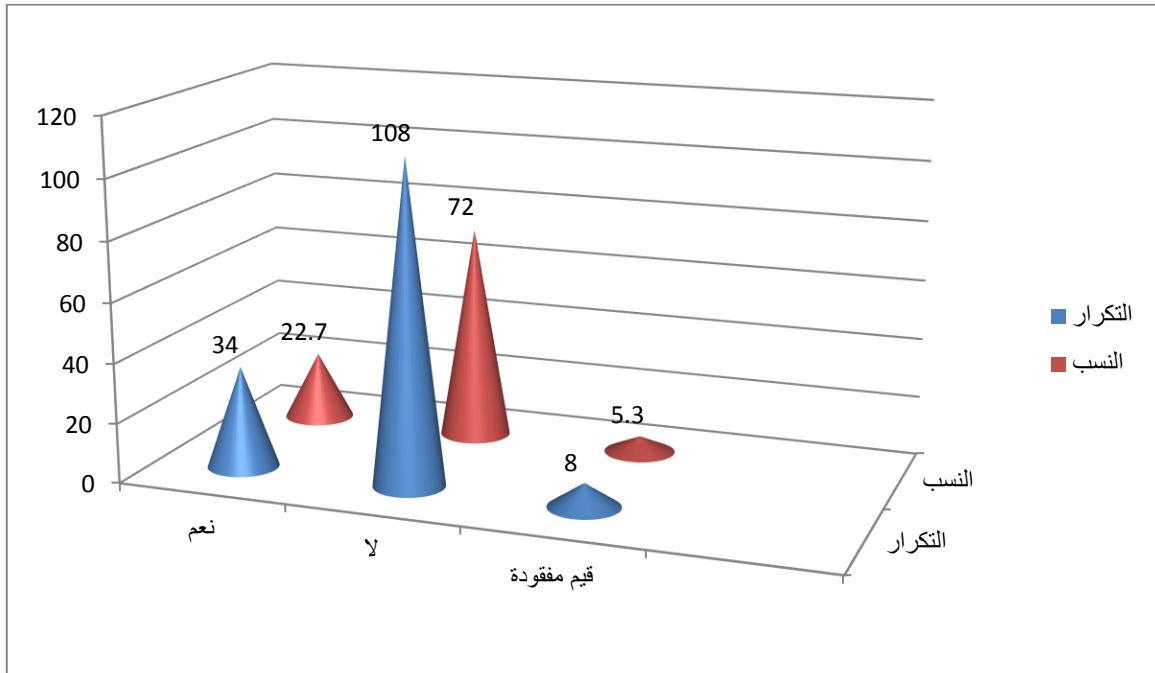
هل نتائج البحوث التي تقوم بها الجامعة تستفيد منها المؤسسات والهيئات المحلية

مجموع النسب	النسب الفعلية	النسب	التكرارات	
23.9	23.9	22.7	34	نعم
100.0	76.1	72.0	108	لا
	100.0	94.7	142	المجموع
		5.3	8	القيم المفقودة
		100.0	150	المجموع

الجدول رقم 17 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 16 من الاستمارة حول استفادة المؤسسات والهيئات المحلية من

نتائج البحوث التي تقوم بها الجامعة من عدمها

أكد شولنتز في نظرية رأس المال البشري على أهمية البحوث العلمية ونتائجها خاصة بالنسبة للمحيط وأكدت نسبة 22.7% من إجابات المبحوثين أن نتائج البحوث التي تقوم بها الجامعة تستفيد منها المؤسسات الموجودة ضمن محيط الجامعة الخارجي، بينما ألغت نسبة 72% ذلك وأكدت أن نتائج البحوث الجامعية لم تستفد منها أي مؤسسة أنها لم تخرج أصلاً عن إطار الجامعة وأنها بحوث تتجز من أجل البحث العلمي فقط ولا علاقة لها بتطلعات وانشغالات المؤسسات المتواجدة في محيط الجامعة، وقد ألغى البرنامج ثمانية إجابات.



شكل رقم 19 حول مدى استفادة المؤسسات والهيئات المحلية من نتائج بحوث الجامعة من عدمها

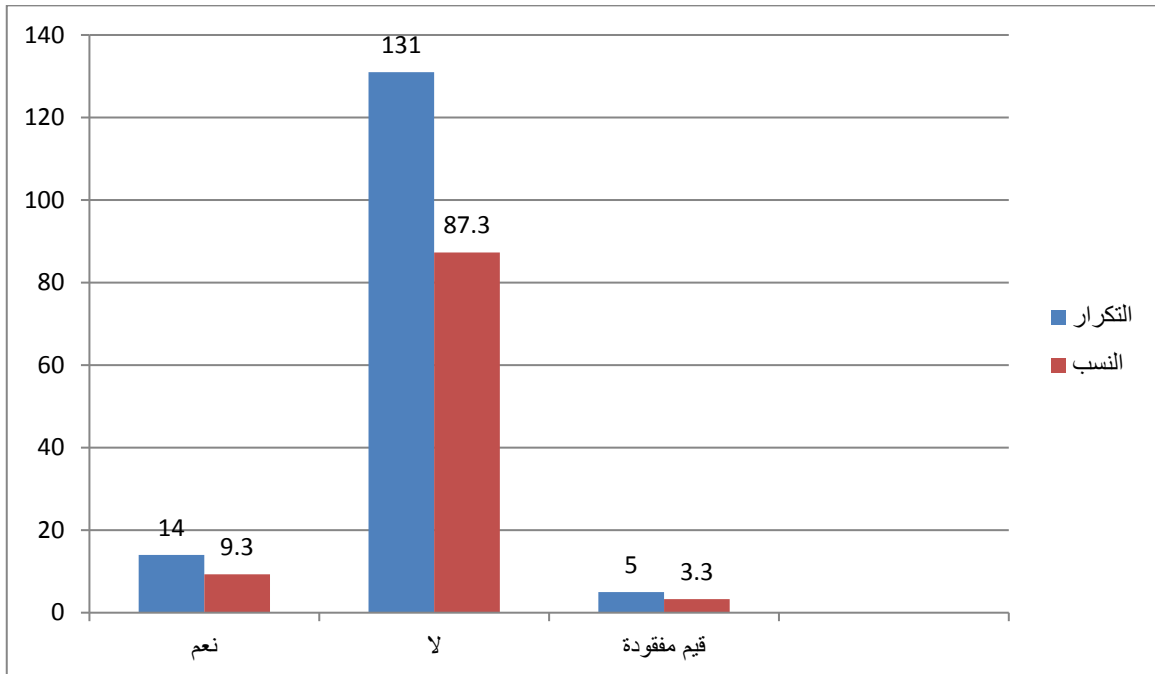
هل توفر الجامعة التمويل الكافي للقيام بالبحوث العلمية تماشياً مع سوق العمل

	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
نعم	14	9.3	9.7	9.7
لا	131	87.3	90.3	100.0
المجموع	145	96.7	100.0	
القيم المفقودة	5	3.3		
المجموع	150	100.0		

الجدول رقم 18 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 17 من الاستمارة حول توفير الجامعة التمويل الكافي للقيام

بالبحوث العلمية تماشياً مع سوق العمل من عدمه

أما عند سؤالنا عن مدى توفير الجامعة التمويل الكافي للقيام بالبحث العلمي أكدت نسبة 9.3% ذلك بينما ألغته النسبة الكبرى وقدرت بـ 87.3% إذ ترى هذه النسبة أن التمويل المخصص للقيام بالبحث العلمي غير كاف لإنجاز البحوث العلمية، إذ أن الجامعة لا تولي اهتماماً كبيراً لهذه المسألة فالبحوث تقام لأجل البحث المعد من أجل الترقية لا غير، وأن هناك بحوثاً يتحمل الأساتذة نفقاتها وتكاليفها على حسابهم الشخصي وقد ألغى البرنامج خمس إجابات.



شكل رقم 20 حول توفير الجامعة للتمويل الكافي للقيام بالبحوث العلمية تماشياً مع سوق العمل من عدمه

هل تقدم مؤسسات المحيط التمويل والدعم المادي الكافي للجامعة للقيام بالبحوث العلمية التي من شأنها حل

مشكلات تلك المؤسسات

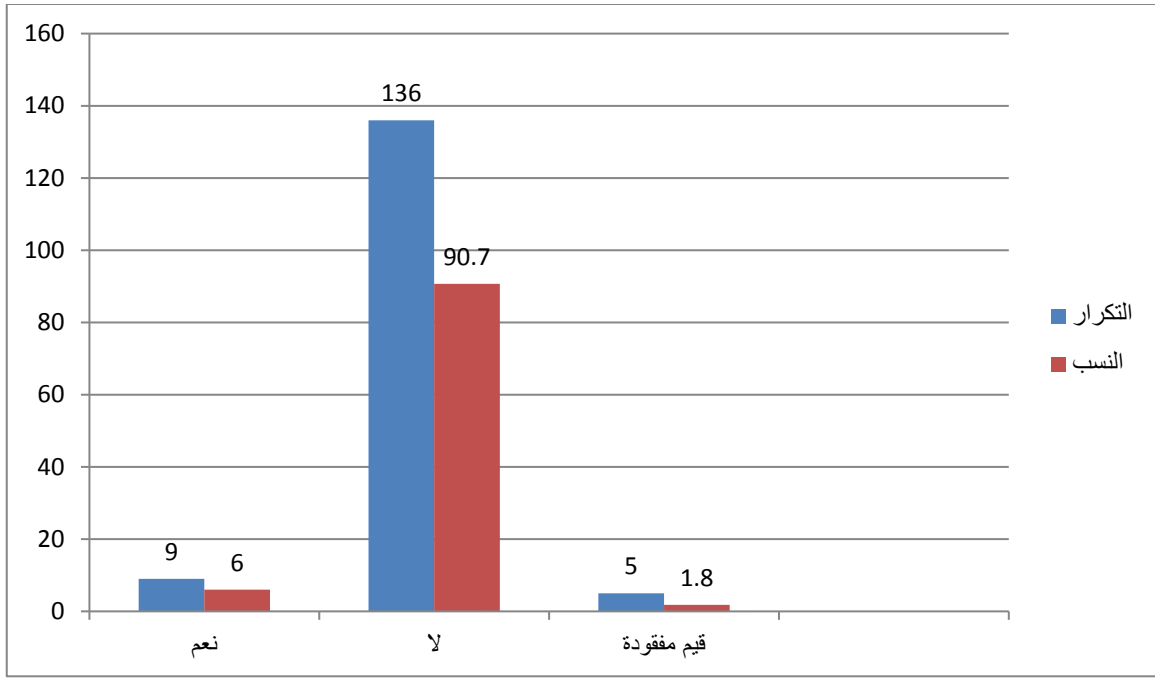
مجموع النسب	النسب الفعلية	النسب	التكرارات	
6.2	6.2	6.0	9	نعم
100.0	93.8	90.7	136	لا
	100.0	96.7	145	المجموع
		3.3	5	القيم المفقودة
		100.0	150	المجموع

الجدول رقم 19 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 18 من الاستمارة حول تقديم مؤسسات المحيط التمويل والدعم

المادي الكافي للجامعة للقيام بالبحوث العلمية التي من شأنها حل مشكلات تلك المؤسسات من عدمه

قد أكد شولتز في نظرية رأس المال البشري على أهمية تمويل الجامعة للقيام بالبحوث العلمية التي من شأنها خدمة المحيط ومؤسساته وعند تطرقنا لقيام المحيط بتمويل الجامعة لأجل البحث العلمي كانت النسبة الضئيلة تؤكد ذلك 6% وهذا خاص ببعض الكليات وبعض التخصصات، إذ أن هناك بعض الأيام الدراسية والندوات يتم تمويلها من قبل بعض المؤسسات وكذا تقديم بعض المنح للمتريصين، بينما النسبة الكبرى تلغي ذلك وقدرت ب 90.7% وهذا -كما سبق وأن ذكرت- لا تستفيد مؤسسات المحيط من نتائج البحوث التي تنتجها الجامعة وأن لا علاقة لمؤسسات المحيط بذلك، وأنها لم يسبق وأن طلبت من الجامعة قيامها ببحث يخصها أو تنتفع منه، إضافة إلى ذلك طبيعة التخصصات وعدم الاهتمام بالاختراعات والانفصال الجامعة عن المؤسسات الاقتصادية، غياب الثقة في الجامعة وغياب التنسيق والاستعانة بالأجانب، سوء التسيير ومشاكل بيروقراطية معقدة، كما أن ثقافة تمويل البحث العلمي ناقصة عدم توفير ميزانية مخصصة للبحث العلمي، غلبة الجانب النظري الأكاديمي للبحوث الجامعية والتي تقلل من جدية نتائج هذه البحوث وقد ألغى البرنامج خمس إجابات.

الفصل السادس: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الأولى



شكل رقم 21 حول تقديم مؤسسات المحيط التمويل والدعم المادي الكافي للجامعة للقيام بالبحوث العلمية التي من شأنها حل مشكلات تلك المؤسسات من عدمه

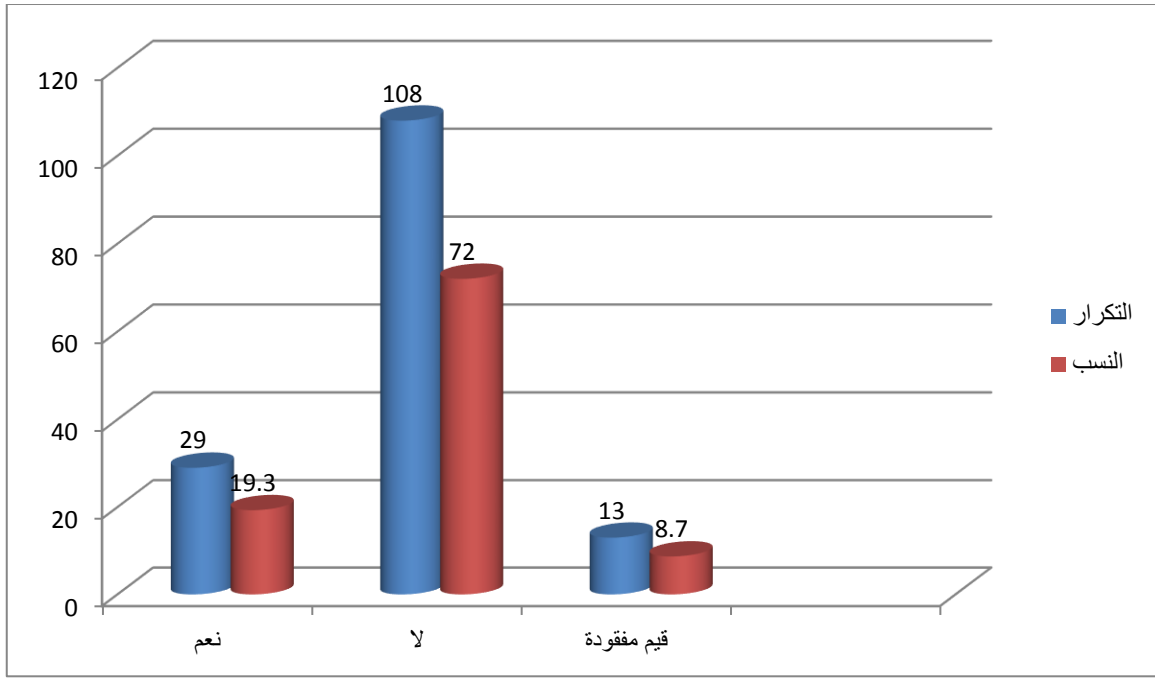
هل للمحيط ثقة بنتائج البحوث العلمية التي تنتجها الجامعة

	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
نعم	29	19.3	21.2	21.2
لا	108	72.0	78.8	100.0
المجموع	137	91.3	100.0	
القيم المفقودة	13	8.7		
المجموع	150	100.0		

الجدول رقم 20 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 19 من الاستمارة حول مدى ثقة المحيط بنتائج البحوث العلمية التي تنتجها الجامعة من عدمها

ترى نسبة 19.3% أن للمحيط ثقة بنتائج البحوث التي تقدمها الجامعة لأنها ناتجة عن دراسة وخبرة وأبحاث علمية دقيقة بينما تنفي نسبة 72% ذلك، وتؤكد أن ليس للمحيط ثقة بنتائج البحوث التي تقوم الجامعة بها خاصة وأنها بحوث أكاديمية يغلب عليها الجانب النظري ويغيب عنها الجانب التطبيقي وهو ما تحتاجه هذه المؤسسات، كما أن الجامعة غير منفتحة على هذه المؤسسات ولا تعمل بالتنسيق معها وقد ألغى البرنامج ثلاثة عشر إجابة.

الفصل السادس: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الأولى



شكل رقم 22 حول مدى ثقة المحيط بنتائج البحوث العلمية التي تنتجها الجامعة من عدمها

هل يستند المحيط لنتائج البحوث كمرجعية رئيسية لحل مختلف مشكلاته

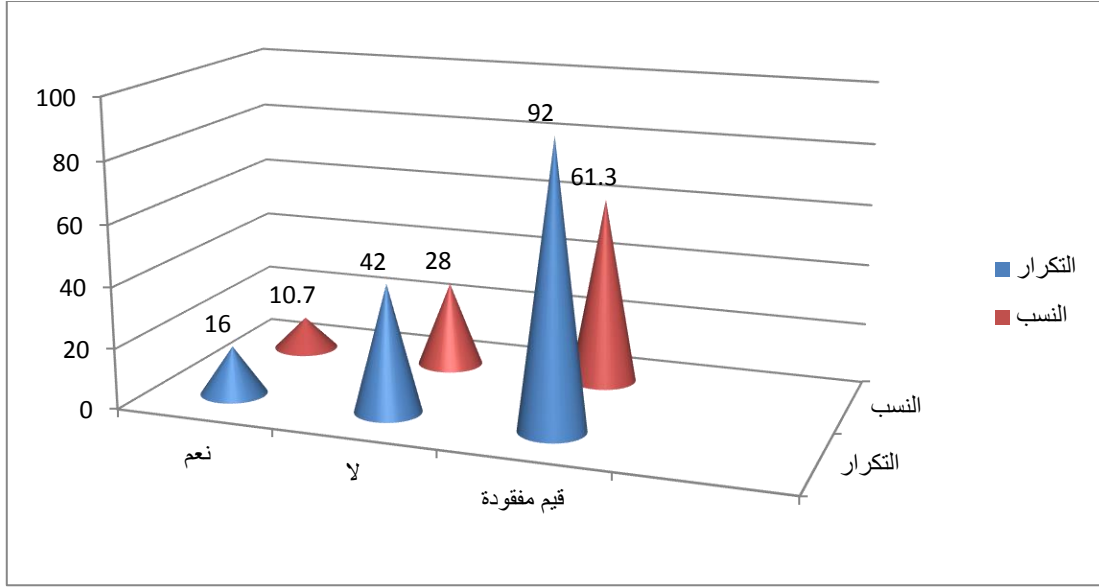
	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
نعم	16	10.7	27.6	27.6
لا	42	28.0	72.4	100.0
المجموع	58	38.7	100.0	
القيم المفقودة	92	61.3		
المجموع	150	100.0		

الجدول رقم 21 المصدر: إحصائيات SPSS للسؤال رقم 20 من الاستمارة حول استناد المحيط لنتائج البحوث كمرجعية

رئيسية لحل مختلف مشكلاته من عدمه

أما عند سؤالنا عن نتائج البحوث الجامعية وهل يستند إليها المحيط كمرجعية لحل مختلف مشكلاته وجدنا أن نسبة 10.7% تؤكد ذلك بينما تلغي نسبة 28% ذلك وتؤكد أنه لا يرجع إليها ولا يستند إليها كمرجعية أو خلفية لحل مشكلاته، بينما ألغى البرنامج 92 إجابة أي بنسبة تقدر بـ 61.3% وهذا دليل واضح على وجود شرح وفجوة كبيرة بين الجامعة ومختلف مؤسسات المحيط التي يغيب بينهما التبادل المعرفي والعلمي، وأن الجامعة تعمل بمعزل عن قضايا ومشكلات محيطها، وأنها غير منفتحة عليه ولا تعنى انشغالاته ولا بتطلعاته وأن المحيط لا يثق بنتائج الجامعة ولا بمخرجاتها.

الفصل السادس: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الأولى



شكل رقم 23 حول مدى استناد المحيط لنتائج البحوث كمرجعية رئيسية لحل مختلف مشكلاته من عدمه

أما عند سؤالنا حول العوائق التي تحول دون تحقيق شراكة فعلية بين الجامعة والمحيط وجدناها عديدة ومتنوعة ومن بينها التقشف وضعف الثقة في الطالب الجامعي وإنتاجاته العلمية والبحثية والفكرية الذي يغلب عليه الجانب النظري الأكاديمي ويغيب عنه الجانب التطبيقي، غياب الاتفاقيات الواضحة بين الجامعة والمحيط بمختلف مؤسساته وغياب الاتصال وعدم وجود سياسة واضحة لتحفيز هكذا شراكة لأن الهيكل الجامعي بمختلف إطاراته لا يعطي أي اهتمام لما يحدث في المحيط الخارجي ظنا منه أنه أرقى وأسمى منه، الجامعة أصبحت منتجة للشهادات فقط والتي معظمها لا يحتاجها سوق العمل، نقص الاعتمادات المادية والمالية، غياب ثقافة التعاون والانفتاح تهميش البحث العلمي في الجزائر، غياب الثقة في الجامعة وإنتاجاتها العلمية والتي لا تفيد تلك المؤسسات، التسيير البيروقراطي وغياب الأطر القانونية المحددة لطبيعة العلاقة، الإمكانيات والوسائل ناقصة وشبه منعدمة، إضافة إلى رداءة التكوين الجامعي الذي يؤدي إلى تخريج موارد بشرية غير كفؤة وغير فعالة، غياب الاتصال والتواصل بين الجامعة والمحيط كل هذه العوائق تمنع حقا الجامعة من الانفتاح على المحيط الخارجي لها وتلغي أي اتصال أو تبادل بينهما.

خلاصة:

أكدت نسبة 62% وجود علاقات بين الجامعة ومحيطها لكن هذه العلاقة انحصرت في استقبال وتخريج الطلبة، إذ أنه تغيب أو تضعف أي صلة أخرى بينهما، وحتى مشاركة الجامعة في المناسبات المجتمعية ونشر الوعي يكون بشكل محتشم وعبرة عن مبادرات فردية وفي عمومها تبقى حبيسة جدران الجامعة حتى أن الاتفاقيات وشراكات العمل بين الجامعة والمحيط غائبة وذلك بنسبة 66.7% كما أنها لا تقدم استشارات للمؤسسات بالمحيط وذلك بنسبة 72% وحتى المؤسسات لا تطلب منها إنجاز بحوث ولا تستفيد من نتائج البحوث الجامعية، وذلك تؤكد النسبة ذاتها وهذا راجع لضعف التمويل، والنسبة نفسها تؤكد على غياب الثقة في نتائج تلك البحوث الجامعية مما جعلها لا تعتمد عليها لحل مشكلاتها، ومن كل ذلك نستنتج أن الفرضية المقررة بوجود علاقات بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي فرضية غير صحيحة، فكل هذه النتائج تنفي وجود هذه العلاقات ما عدا الطلبة كمدخلات وكمخرجات.

الفصل السابع: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثانية

تمهيد:

ترى الفرضية الثانية أن للاتصال التنظيمي ومعرفة متطلبات سوق العمل دور في انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي، لأن الاتصال يمنحها معرفة واسعة بكل ما يحدث خارج حدودها وبكل انشغالات واحتياجات محيطها بما فيه سوق العمل، وذلك من أجل تزويده بكفاءات بشرية ولمحاولة حل مشكلاته من خلال تناولها كمواضيع بحثية لتوجه نتائجها لحلها، وكذا إمداد المحيط وسوق العمل بتخصصات تخدمه وتلبي احتياجاته ومشاركته في معظم مناسباته وتظاهراته من خلال المساهمة بدورها العلمي فيه وهذه المعرفة تمكن الجامعة من خلق موازنة بينها وبين محيطها من خلال تسخير جهودها لإمداده بما يحتاجه وسد ثغراته وتغطية متطلباته هذا من جهة، ومن جهة أخرى الاعتماد على مشاكلة لإعداد بحوثها وكتبتها وتقاريرها العلمية، ثم إن ذلك يمكنها من التعرف على نظرة المحيط لها وما ينتظره منها وبالتالي الأخذ بمقترحاته وتطلعاته كي لا يحدث بينهما هوة وفجوة، كل هذه الحثيات والنقاط المتعلقة بالاتصال التنظيمي سنكتشفها من خلال عرضنا للمعطيات البيانية الميدانية حول هذه الفرضية وذلك من أجل نفيها أو تأييدها.

المحور الثاني: بيانات حول دور الاتصال التنظيمي ومعرفة متطلبات سوق العمل في انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي:

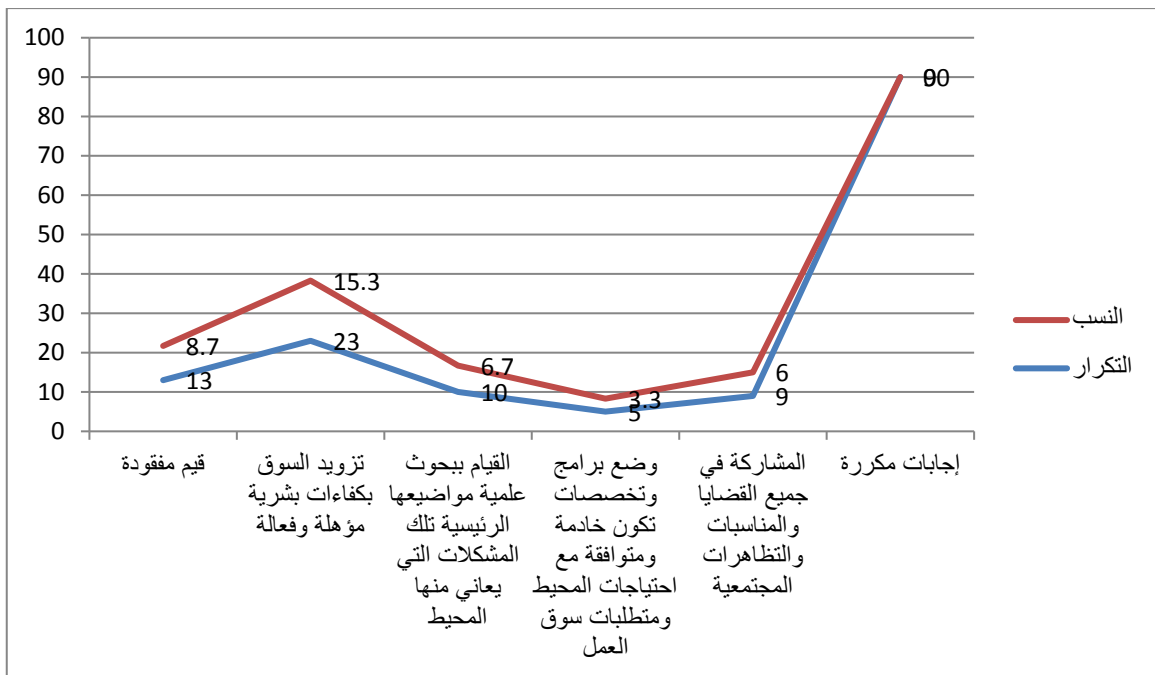
تعمل الجامعة على الانفتاح على محيطها خاصة سوق العمل من خلال

مجموع النسب	النسب الفعلية	النسب	التكرارات	
8.7	8.7	8.7	13	قيم مفقودة
24.0	15.3	15.3	23	تزويد السوق بكفاءات بشرية مؤهلة وفعالة
30.7	6.7	6.7	10	القيام ببحوث علمية مواضيعها الرئيسية تلك المشكلات التي يعاني منها المحيط
34.0	3.3	3.3	5	وضع برامج وتخصصات تكون خادمة ومتوافقة مع احتياجات المحيط ومتطلبات سوق العمل
40.0	6.0	6.0	9	المشاركة في جميع القضايا والمناسبات والتظاهرات المجتمعية
100.0	60.0	60.0	90	إجابات مكررة
100.0	100.0	100.0	150	المجموع

الفصل السابع: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثانية

الجدول رقم 22 المصدر: إحصائيات السؤال رقم 21 من الاستمارة حول الآليات الأساسية التي تعمل الجامعة من خلالها على الانفتاح على محيطها خاصة سوق العمل

جاءت آراء سبنسر ضمن نظرية البنائية الوظيفية مؤكدة على دور وأهمية التعليم الجامعي والجامعة بالنسبة المحيط، ومن خلال مساعي الجامعة في الانفتاح على محيطها السوسيو اقتصادي فإنها تسعى للقيام بالتالي وهذا بتأييد من أفراد العينة تزويد السوق بكفاءات بشرية مؤهلة وفعالة، وكذا القيام ببحوث علمية مواضيعها الرئيسية تلك المشكلات التي يعاني منها المحيط ووضع برامج وتخصصات تكون خادمة ومتوافقة مع احتياجات المحيط ومتطلبات سوق العمل، وكذا المشاركة في جميع القضايا والمناسبات والتظاهرات المجتمعية، وهذه النقاط أجمعت عليها كل معظم أفراد العينة وذلك بنسبة 60% كل هذا من شأنه أن يساهم في ربط العلاقة بين الجامعة والمحيط وأن يساعدها على الانفتاح على محيطها السوسيو اقتصادي والنقطة البارزة في الوقت الحالي والتي تحرص الجامعة على القيام بها فعليا هي تزويد السوق بموارد بشرية كفاءة وفعالة خادمة له ومتوافقة مع احتياجاته ومتطلباته، وكل هذه المساعي خاصة هذه النقطة عملت بشكل فعال على تطوير وتحسين العلاقة بين الجامعة وسوق العمل والمحيط السوسيو اقتصادي، وقد أكدت عليها جل إجابات أفراد العينة وذلك بنسبة 15.3% وتليها القيام ببحوث علمية مواضيعها مشكلات المجتمع، وكذا المشاركة في معظم القضايا والمناسبات المجتمعية وذلك بنسبة 6% ولآخر نقطة حسب آراء العينة كانت التخصصات الخادمة والمتوافقة مع متطلبات سوق العمل وذلك بنسبة 3.3% واعتبرت نسبة من أفراد العينة أن هذه النقاط ليست بالنقاط التي تعمل على انفتاح الجامعة على المحيط وقد عبرت عنها نسبة 8.7%.



الفصل السابع: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثانية

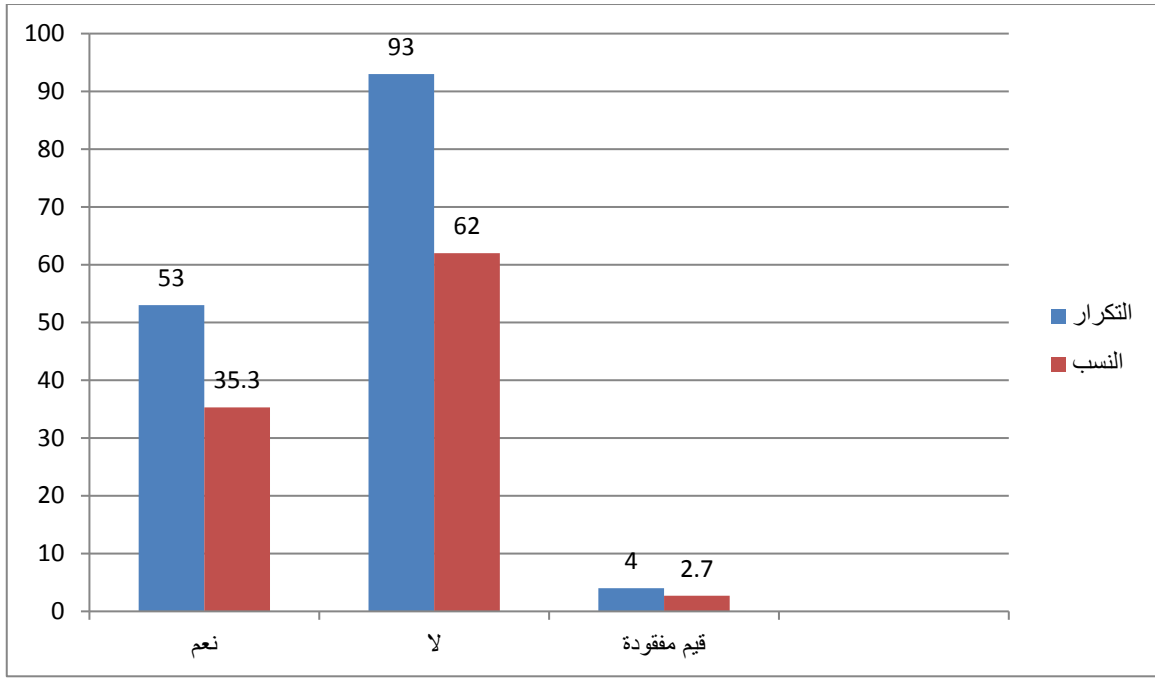
شكل رقم 24 حول الآليات الأساسية التي تعمل الجامعة من خلالها على الانفتاح على محيطها خاصة سوق العمل عند وضع برنامج هل تراعي الجامعة طبيعة المحيط الذي تعمل ضمنه وكذا احتياجات سوق العمل

مجموع النسب	النسب الفعلية	النسب	التكرارات	
36.3	36.3	35.3	53	نعم
100.0	63.7	62.0	93	لا
	100.0	97.3	146	المجموع
		2.7	4	القيم المفقودة
		100.0	150	المجموع

الجدول رقم 23 المصدر: إحصائيات SPSS للسؤال رقم 22 من الاستمارة حول مراعاة الجامعة عند وضعها لبرنامج طبيعة المحيط الذي تعمل ضمنه وكذا احتياجات سوق العمل من عدمها

أولى إيميل دوركايم في نظرية البنائية الوظيفية أهمية كبيرة للبرامج الجامعية والتي يجب أن تعنى بالمحيط وقد أجابت عينة البحث عن سؤالنا حول مراعاة الجامعة لطبيعة المحيط الذي تعمل ضمنه وكذا متطلبات سوق العمل عند وضع برنامج جديد كانت نسبة 35.3% أجابت بالإيجاب بينما نفت ذلك نسبة 62% وبما أن النسبة الغالبة كانت سلبية، فإن في هذا تأكيد على أن الجامعة تعمل بمعزل عن محيطها وعن احتياجات سوق العمل من تخصصات ومن موارد بشرية وهذا دليل على وجود فجوة عميقة بين الجامعة ومحيطها، وكذا غياب الاتصال التنظيمي الإيجابي والبناء بينهما ومن بين التخصصات الجديدة التي تفتحها الجامعة نجد في مجال المحروقات، تخصص طاقات متجددة يأتي ضمن الحاجة إلى موارد أخرى غير الكهرباء، تخصص بيتروكيمياء، أمن صناعي، الصيانة الصناعية، إدارة مالية تسويق الخدمات الاقتصاد الإسلامي، التنمية المستدامة والسياحة البيئية، علم اجتماع البيئة وعلم النفس الصدمي، القانون البحري، هذه التخصصات من شأنها ربط الصلة بين الجامعة والمحيط وقد ألغى البرنامج أربع إجابات.

الفصل السابع: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثانية



شكل رقم 25 حول مراعاة الجامعة عند وضعها لبرنامج لطبيعة المحيط الذي تعمل ضمنه وكذا احتياجات سوق العمل من عدمها

هل ما تقدمه الجامعة هو فعلا ما يتطلبه سوق العمل

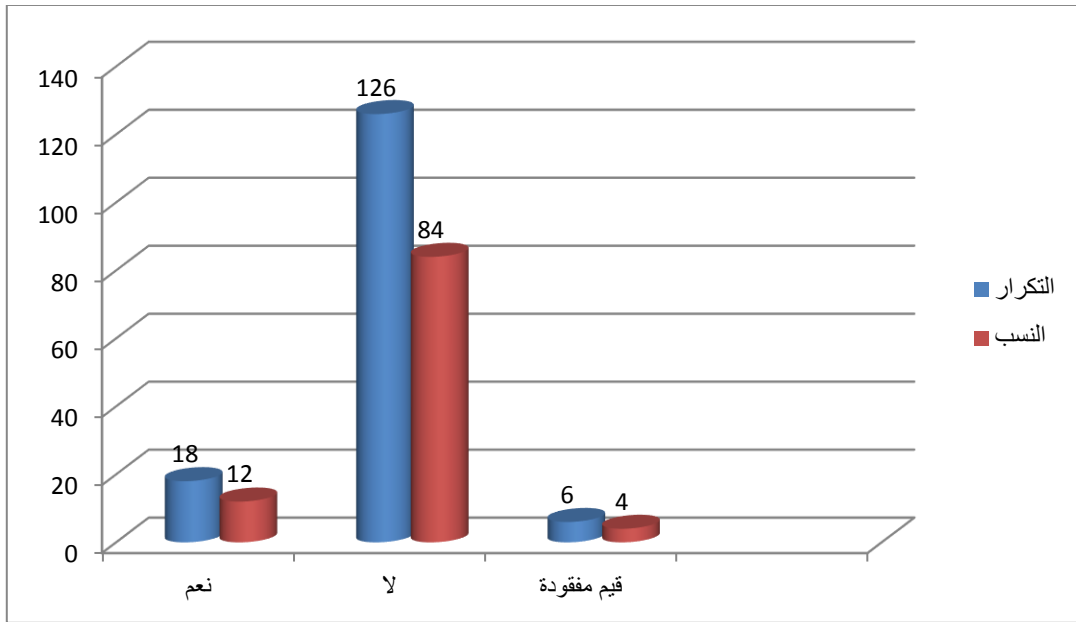
	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
نعم	18	12.0	12.5	12.5
لا	126	84.0	87.5	100.0
المجموع	144	96.0	100.0	
القيم المفقودة	6	4.0		
المجموع	150	100.0		

الجدول رقم 24 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 23 من الاستمارة حول مدى توافق ما تقدمه الجامعة مع ما يتطلبه سوق العمل من عدمه

أما عند الحديث عن العلاقة بين متطلبات سوق العمل وما تخرجه الجامعة وجدنا أن نسبة 12% ترى بأن ما تقدمه الجامعة هو فعلا ما يحتاجه سوق العمل، بينما نفت ذلك الغالبية العظمى بنسبة تقدر ب 84%

الفصل السابع: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثانية

وهذا دليل على أن الجامعة ليس لها دور إيجابي وفعال أو حتى إسهام خلاق وبناء في إمداد سوق العمل بما يحتاجه من تخصصات ومن موارد بشرية كفؤة وفعالة، وأن مخرجاتها لا تتناسب مع متطلباته ولا تخدمه أصلا كما أنه دليل على غياب التواصل والتنسيق بين الجامعة وسوق العمل والجامعة تعمل بمعزل عنه وبالتالي غياب المواءمة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل وهذا ما يزيد من تنامي ظاهرة البطالة لحاملي الشهادات الجامعية أكثر فأكثر وقد ألغى البرنامج ستة إجابات.



شكل رقم 26 يبين مدى توافق ما تقدمه الجامعة مع ما يتطلبه سوق العمل من عدمه

هل هذا دليل على وجود فجوة بين مخرجات الجامعة وما ينتظره سوق العمل

	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
نعم	120	80.0	93.0	93.0
لا	9	6.0	7.0	100.0
المجموع	129	86.0	100.0	
القيم المفقودة	21	14.0		
المجموع	150	100.0		

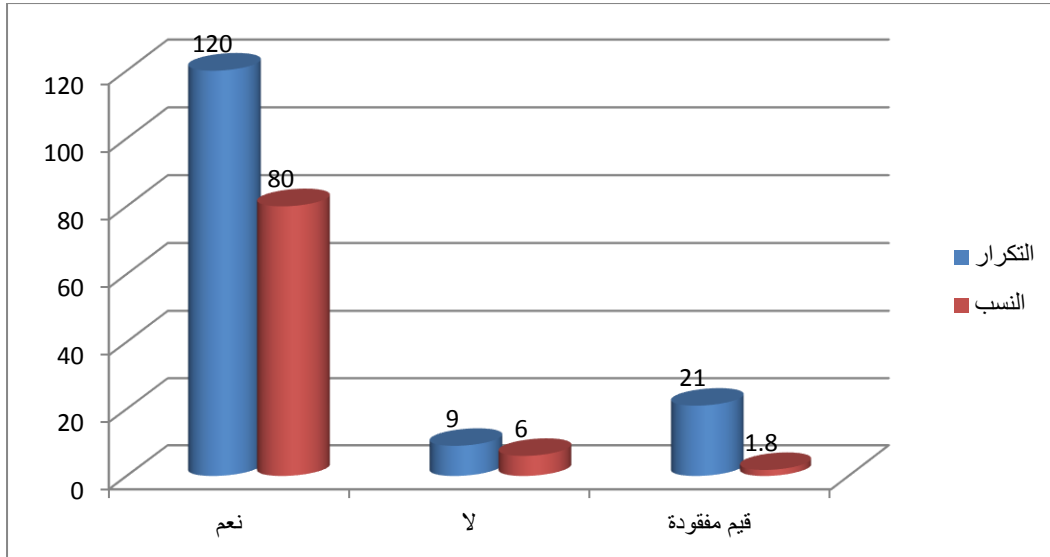
الجدول رقم 25 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 24 من الاستمارة حول اعتبار عدم التوافق دليل على وجود فجوة

بين مخرجات الجامعة وما ينتظره سوق العمل من عدمه

وتأكيدا على ما سبق أكدت نسبة 80% وجود فجوة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل ونفت ذلك نسبة قليلة قدرت ب 6% وهذا الاختلال فعلا يسبب فجوة بين ما تقدمه الجامعة وما يتوقعه أو ينتظره

الفصل السابع: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثانية

سوق العمل منها، وهذه الفجوة تزيد من عزلة الجامعة عن محيطها وعن واقعها وتشكل مشكلا وعائقا للتنمية الاقتصادية، خاصة مع تنامي وتزايد تفاقم حدة البطالة بين أوساط الشباب الجامعي من أصحاب الشهادات الجامعية، أو إغراق السوق بتخصصات وتزويده بموارد بشرية غير المتوقعة أو المنتظرة من قبل السوق ويكمن موطن الخلل في عدم وجود تعاون بين القطاع الاقتصادي والاجتماعي والجامعة، كما أنه لا يوجد حوار بخصوص هذه المسألة ولا يوجد دراسات لسوق العمل ومتطلباته، عدم تأطير الطلبة وتزويدهم بالمهارات اللازمة لما يتطلبه سوق العمل وكذا عدم القيام بالبحث فيما يتطلبه السوق واقعيًا لا افتراضيا التخصصات المفتوحة والمقترحة عددها هائل والعديد منها قليل الطلب في سوق العمل، كثرة البطالة وغلبة الكم على النوع في الخريجين، لا يوجد تنسيق ولا توجه واضح لسوق العمل يسمح بتحديد بدقة مخرجات الجامعة من حيث الكم والنوع، نمو عدد الطلاب بعكس النمو الاقتصادي، محتوى التكوين ضعيف، وقد ألغى البرنامج واحد وعشرون إجابة وهذا راجع لكون بعض الكليات لها نوع من الاتصال من المحيط.



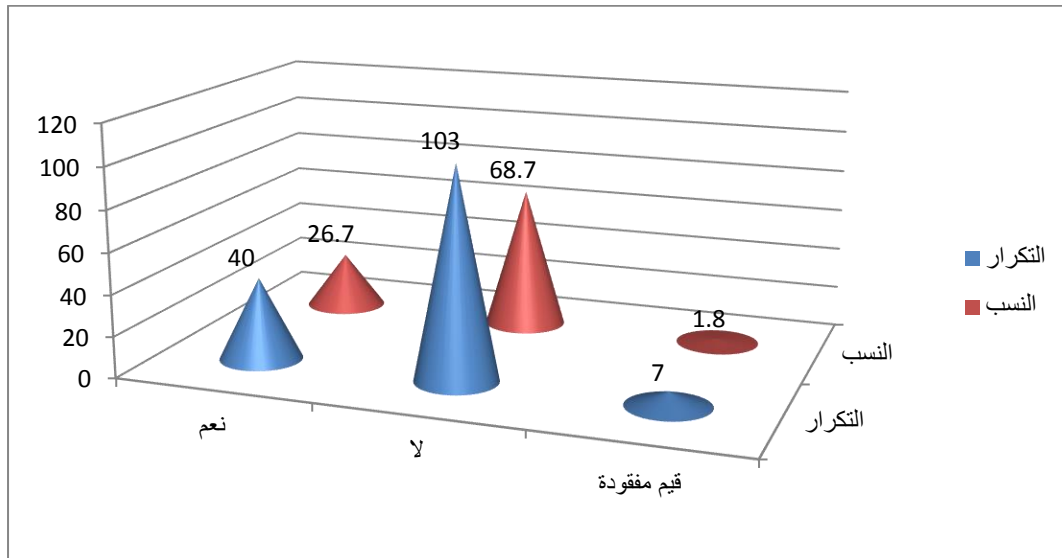
شكل رقم 27 يبين عدم التوافق دليل على وجود فجوة بين مخرجات الجامعة وما ينتظره سوق العمل من عدمه

هل النظام الإداري للجامعة له توجه نحو سوق العمل

مجموع النسب	النسب الفعلية	النسب	التكرارات	
28.0	28.0	26.7	40	نعم
100.0	72.0	68.7	103	لا
	100.0	95.3	143	المجموع
		4.7	7	القيم المفقودة
		100.0	150	المجموع

الجدول رقم 26 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 25 من الاستمارة حول مدى توجه النظام الإداري للجامعة نحو سوق العمل من عدمه

من بين القضايا التي تناولها ماكس فيبر في نظرية البنائية الوظيفية نجد مسألة الحرية الأكاديمية ومسألة تسييس الجامعة، وبالنسبة لتوجه النظام الإداري نحو سوق العمل رأيت نسبة 26.7% أنه فعلا له هذا التوجه بينما نفت ذلك الغالبية العظمى بنسبة 68.7% وفي هذا تأكيد على الجامعة لا تعنى بمتطلبات سوق العمل ولا بنوعية المناصب أو الوظائف المطلوبة، إنما كما سبق وأن ذكرت تعمل بمعزل عنه ولا وجود لأي تنسيق بينهما أو حتى الاتصالات التنظيمية، وأن الجامعة تنشأ التخصصات من أجل الجامعة لا من أجل سوق العمل وهي تقوم بالتكوين من أجل التكوين لا غير فهناك العديد من التخصصات التي لا يحتاجها سوق العمل وقد ألغى البرنامج سبعة إجابات.



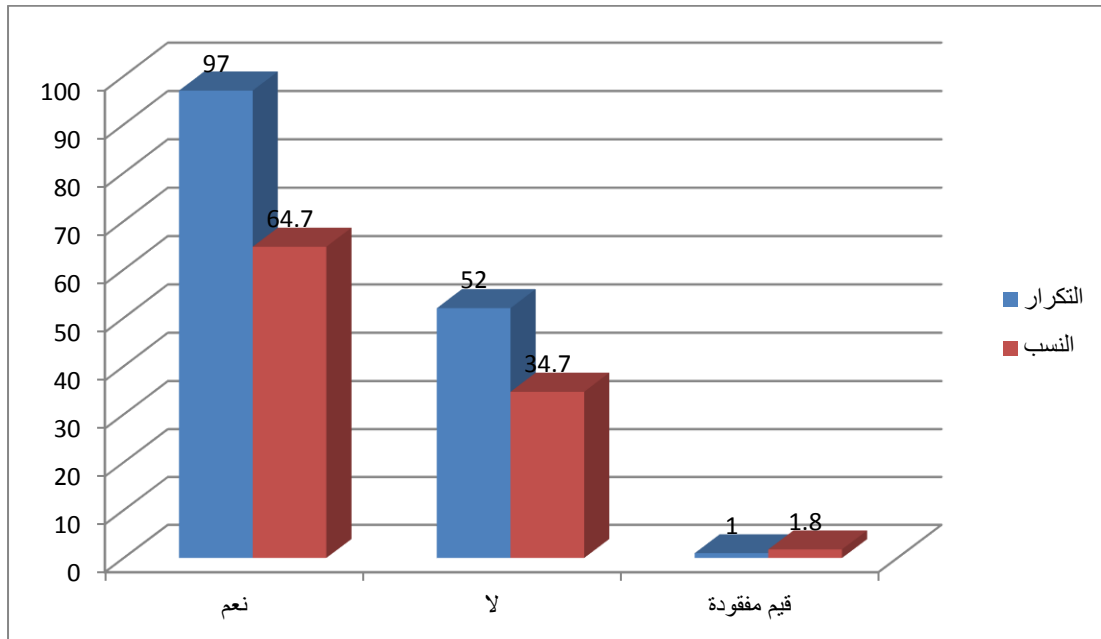
شكل رقم 28 حول توجه النظام الإداري للجامعة نحو سوق العمل من عدمه

هل تستوعب الجامعة الأعداد الهائلة من خريجي الثانويات بالمحيط

	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
نعم	97	64.7	65.1	65.1
لا	52	34.7	34.9	100.0
المجموع	149	99.3	100.0	
القيم المفقودة	1	0.7		
المجموع	150	100.0		

الجدول رقم 27 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 26 من الاستمارة حول مدى استيعاب الجامعة الأعداد الهائلة من خريجي الثانويات بالمحيط من عدمه

ترى النظرية البنائية الوظيفية أن من بين أهم وظائف الجامعة تكوين الطلاب وتزويدهم بالمهارات اللازمة وهذا لخدمة المحيط وعن حديثنا عن مدى استيعاب الجامعة للأعداد الهائلة من خريجي الثانويات وجدنا أن نسبة 64.7% تؤكد أن الجامعة تستوعب كل الطلبة المتخرجين من الثانويات، بينما ألغت نسبة 34.7% ذلك وكان هذا عملا بالقرار الوزاري الذي ينص على أن لكل طالب متحصل على شهادة البكالوريا حق في مقعد بيداغوجي بالجامعة، وهذا ما جعل من الجامعة تعاني من أزمة اكتظاظ كبير بسبب الحشود الكبيرة من أعداد الطلبة خاصة على العلوم أو التخصصات الإنسانية، وهذا راجع للمعدلات المتوسطة التي يتحصل عليها الطلبة، وهذا يشكل عائقا أمام تكوين الطلبة تكويننا جيدا وقد ألغى البرنامج إجابة واحدة.



شكل رقم 29 حول مدى استيعاب الجامعة للأعداد الهائلة من خريجي الثانويات بالمحيط من عدمه

هل هذا الاستيعاب يعد عائقا في علاقة الجامعة بالمحيط خاصة مشكل اختلال التوازن بين مخرجاتها ومتطلبات سوق العمل

مجموع النسب	النسب الفعلية	النسب	التكرارات	
82.6	82.6	60.0	90	نعم
100.0	17.4	12.7	19	لا
	100.0	72.7	109	المجموع
		27.3	41	القيم المفقودة
		100.0	150	المجموع

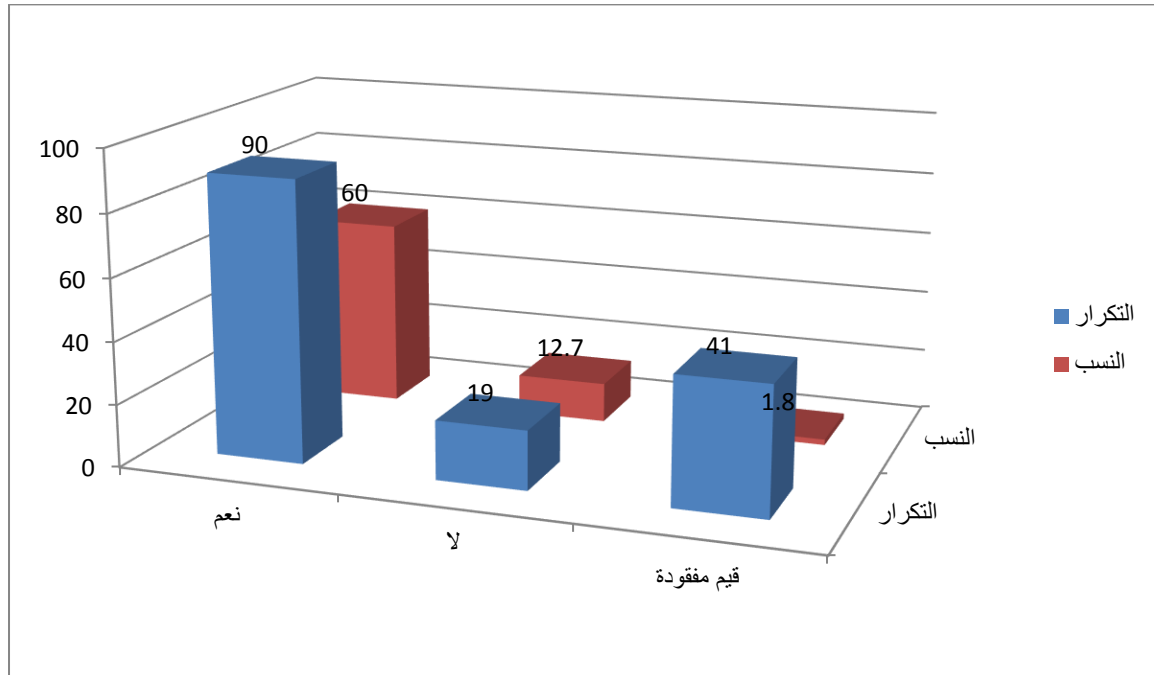
الجدول رقم 28 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 27 من الاستمارة حول اعتبار هذا الاستيعاب عائقا في علاقة

الجامعة بالمحيط خاصة مشكل اختلال التوازن بين مخرجاتها ومتطلبات سوق العمل من عدمه

عند تطرقنا لموضوع قدرة استيعاب الجامعة للأعداد الهائلة لخريجي الثانويات وجدنا أن الجامعة تستوعب كل تلك الأعداد الهائلة، ومنه تطرقنا لمشكلة عدم التوازن بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل وجدنا فعلا أن هذا يعد مشكلا في مسألة اختلال التوازن، وأكدت ذلك نسبة كبرى من إجابات المبحوثين قدرت ب 60% ومن نتائجه الاكتظاظ وعدم وعي الطلبة لما يدرسونه وتخرج عدد كبير من الأساتذة كل عام، غياب التنسيق وعدم التوازن بين الإمكانيات في الجامعة مما يولد هبوط وتدني في المستوى، عدم وجود توازن بين سوق العمل وتخصصات الجامعة لأنها لا تركز على النوع بل على الكم ونوعية التكوين ونوعية الخريج ضعيفة، عدد الخريجين يفوق عدد مناصب العمل بكثير مما يسبب مشكل البطالة الأعداد الهائلة للطلبة تؤرق الجامعة وتضعف من عملية التكوين والتأطير الجيد، وجود خلل في توزيع الطلبة على التخصصات فيكثر عددهم في التخصصات التي لا تحظى بالقبول في سوق العمل، الجامعة أصبحت بدور ثانوية كبيرة تهتم بالنجاح وتوزيع الشهادات، بينما رأت نسبة ضئيلة عكس ذلك قدرت ب 12.7% وفعلا هذا الاستيعاب يخلق مشكلة اختلال التوازن بين ما تخرجه الجامعة وبين ما يتطلبه سوق العمل، لأن الوظائف في سوق العمل محدودة بينما الجامعة تخرج سنويا أعداد هائلة من الطلبة لا طاقة لسوق العمل على استيعابها وبالتالي فإن الميزان يختل بين العرض والطلب كما أن الأعداد الهائلة تتوجه نحو تخصصات غير مطلوبة في سوق العمل، وهذا مما يؤرق سوق العمل أكثر ومن ظهور سوق سوداء وكذا تنامي ظاهرة البطالة المقنعة أو التضخم البيروقراطي أو توظيف موظفين في غير أماكنهم المناسبة وقد ألغى البرنامج

الفصل السابع: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثانية

واحد وأربعون إجابة، هذه الإجابات الملغاة ترجع إلى أن أصحابها على غير دراية بما يحدث خارج أسوار الجامعة وهذا يرجع دوماً لغياب الاتصال التنظيمي بين الجامعة ومحيطها.



شكل رقم 30 حول اعتبار هذا الاستيعاب عائقاً في علاقة الجامعة بالمحيط خاصة مشكل اختلال التوازن بين مخرجاتها ومتطلبات سوق العمل من عدمه

هل تحرص الجامعة على خلق موازنة بين مخرجاتها ومتطلبات سوق العمل

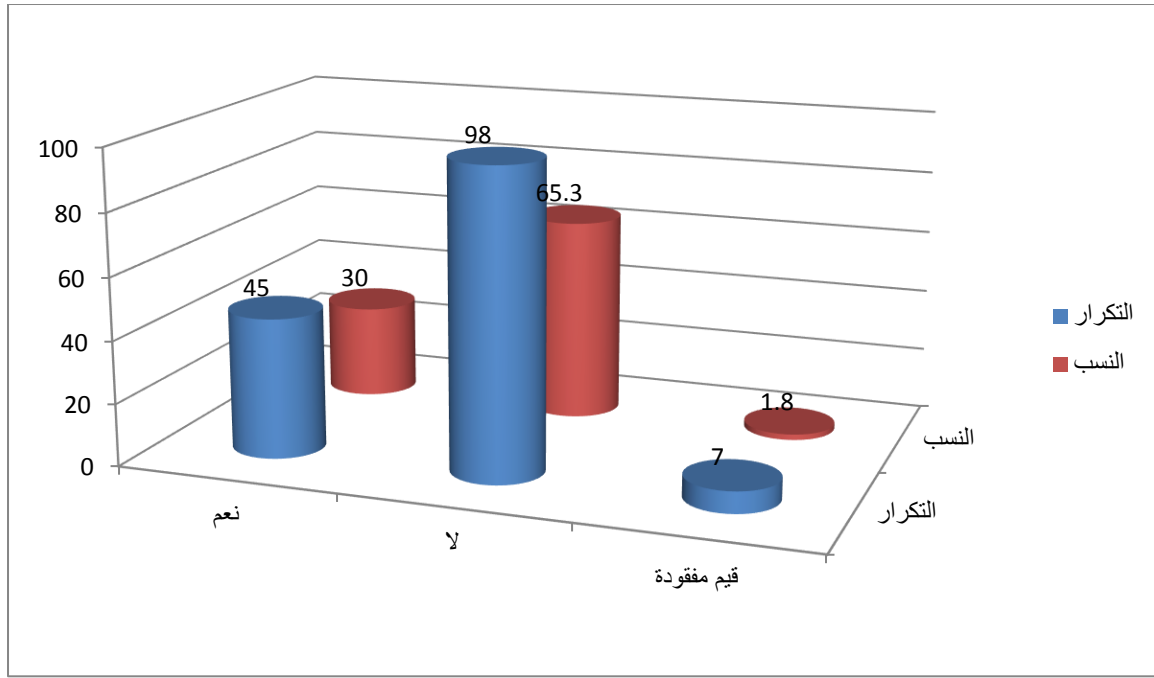
مجموع النسب	النسب الفعلية	النسب	التكرارات	
31.5	31.5	30.0	45	نعم
100.0	68.5	65.3	98	لا
	100.0	95.3	143	المجموع
		4.7	7	القيم المفقودة
		100.0	150	المجموع

الجدول رقم 29 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 28 من الاستمارة حول حرص الجامعة على خلق موازنة بين

مخرجاتها ومتطلبات سوق العمل من عدمه

في هذا الطرح تبرز آراء تيودور شولتز حول مخرجات الجامعة وإسهاماتها في مجال التنمية الاقتصادية وقد رأينا سابقاً بأن الجامعة تقدم مخرجات هائلة لسوق العمل بمختلف التخصصات والفروع، وهذا خلق أزمة عدم تنسيق أو موازنة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل، لكن ضمن مساعي الجامعة في خلق اتصال بينها وبين المحيط سئلنا أفراد العينة عن حرص الجامعة في الوقت الراهن على خلق موازنة بينها وبين سوق العمل أجابت بنسبة 30% إجابة إيجابية تؤكد حرص الجامعة على ذلك بينما ذلك لكي تؤمن للخريجين فرص الحصول على عمل ولمنح الفرصة للطلبة المتخرجين لالتحاق بميدان العمل الفعلي، لصد ما يحتاجه المحيط، بينما نفتت نسبة 65.3% ذلك وأكدت بأن الجامعة ليس ضمن مساعيها خلق موازنة أو محاولة التكيف مع متطلبات سوق العمل وأنها تقدم مخرجاتها بشكل غير واعي أو مدروس إنما تفتح أبوابها لاستقبال أعداد هائلة من الطلبة مهمتها الوحيدة هي التكوين فقط ثم تقوم بإخراج هذه المخرجات إلى سوق العمل دون متابعة أو تواصل، خاصة وأن الجامعة أخرجت أو حولت عن وظيفتها الأساسية بسبب طغيان القرار السياسي على القرار العلمي والجامعة همها الوحيد هو استقطاب الطلبة دون مراعاة لاحتياجاتهم الفعلية وقدراتهم الذاتية، وجود فائض في خريجي الجامعة، هناك فجوة بين الجامعة ومتطلبات سوق العمل فدور الجامعة التعليم فقط وقد ألغى البرنامج سبعة إجابات.

الفصل السابع: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثانية



شكل رقم 31 حول حرص الجامعة على خلق موازنة بين مخرجاتها ومتطلبات سوق العمل من عدمه

هل تعتمد الجامعة على مشاكل واحتياجات المحيط كمصدر من مصادر تأليف كتبها وتقاريرها العلمية

	التكرارات	النسب	النسب	مجموع النسب
نعم	81	54.0	55.9	55.9
لا	64	42.7	44.1	100.0
المجموع	145	96.7	100.0	
القيم المفقودة	5	3.3		
المجموع	150	100.0		

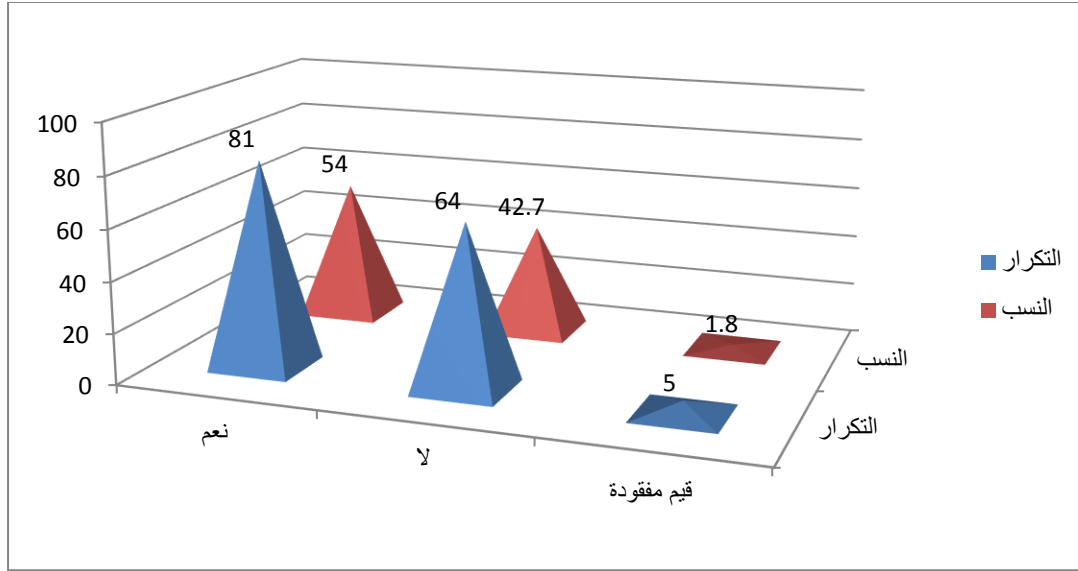
الجدول رقم 30 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 29 من الاستمارة حول اعتماد الجامعة على مشاكل واحتياجات

المحيط كمصدر من مصادر تأليف كتبها وتقاريرها العلمية من عدمه

بما أن الجامعة هي فضاء مخصص للأساس للبحث العلمي هذه البحوث تستقى من مواضيع معينة ومختلفة كل بحسب اختصاصه، وفي محاولة للتعرف عن مدى ربط الصلة بين الجامعة المحيط من خلال الاعتماد على مشكلاته كمصدر من مصادر تأليف كتبها وتقاريرها العلمية، أجابت عينة البحث بإجابة إيجابية تقدر ب 54% بينما هناك إجابة أخرى سلبية تقدر ب 42.7% نفت اعتماد الجامعة على مشكلات المحيط كمصدر من مصادر تأليف كتبها وتقاريرها العلمية، مع أنه من المفروض أن تكون تلك المواضيع البحثية الرئيسية في شتى المجالات والتخصصات والفروع، وفي هذا تأكيد على غياب الصلة بين الجامعة

الفصل السابع: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثانية

ومحيطها وأنه لا تعنى به إطلاقاً وهذا راجع لعدم الاهتمام بالتأليف والتقارير العلمية، كل هذا يتم على المستوى الشخصي إضافة لعدم التنسيق، كما أصبحت الجامعة مشاريع افتراضية لا تتسجم مع المحيط الخارجي وكذا غياب المخابر البحثية وعدم تشجيع الدولة لذلك ومعظم الكتب موجهة لذلك والتكوين أكاديمي والمحيط الخارجي لا يهتم بالبحث العلمي والجامعة تعاني من نقص التأليف والبحوث تقام من أجل التسوية الإدارية ليس لها علاقة بما يحتاجه المحيط وقد ألغى البرنامج خمسة إجابات.



شكل رقم 32 حول اعتماد الجامعة على مشاكل واحتياجات المحيط كمصدر من مصادر تأليف كتبها وتقاريرها العلمية من عدمه

هل تأخذ الجامعة بمقترحات وتطلعات مؤسسات سوق العمل عند اتخاذ إجراءات إدارية

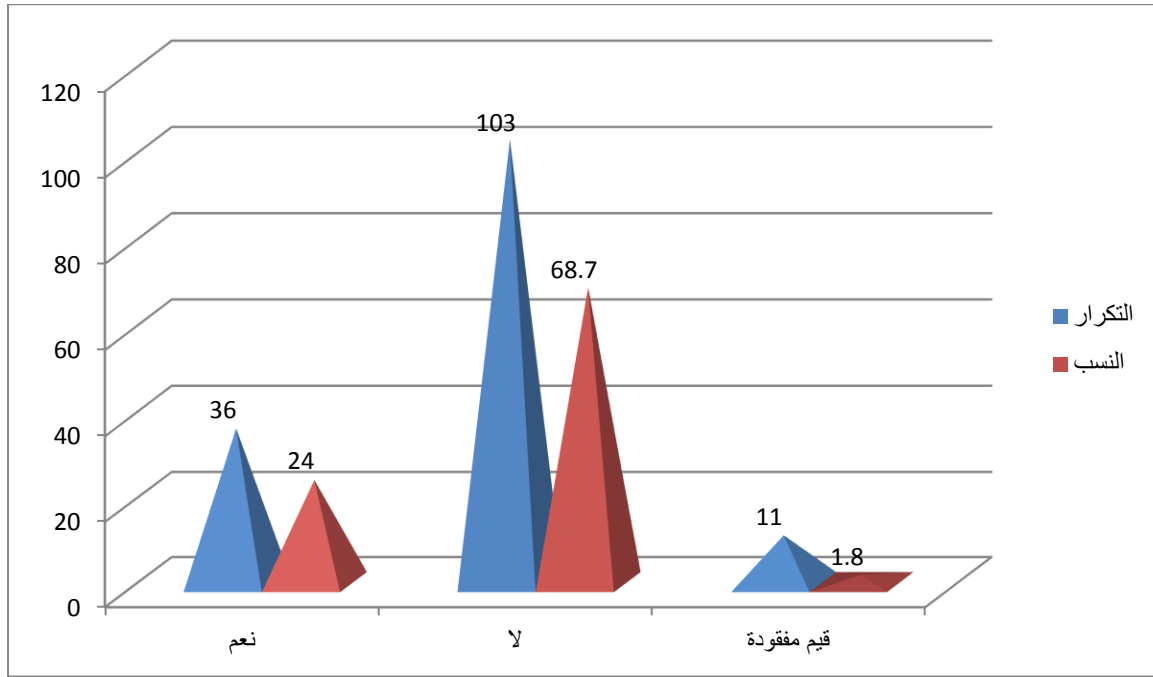
	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
نعم	36	24.0	25.9	25.9
لا	103	68.7	74.1	100.0
المجموع	139	92.7	100.0	
القيم المفقودة	11	7.3		
المجموع	150	100.0		

الجدول رقم 31 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 30 من الاستمارة حول مدى أخذ الجامعة بمقترحات وتطلعات مؤسسات سوق العمل عند اتخاذ إجراءات إدارية من عدمه

إن سوق العمل يستمد موارده البشرية الكفؤة والفعالة بالأساس من الجامعة المعقل الأصلي للفكر والتكوين لكن ما ينتظره سوق العمل من الجامعة هو عكس المطلوب الذي تصدره من مخرجات، ومؤسسات سوق

الفصل السابع: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثانية

العمل تحدد ما تحتاجه من مناصب ومن تخصصات ومن مواصفات لشغل تلك المناصب الشاغرة بها وبالتالي فإنها تقوم بتقديم مقترحات حول ذلك، فتم طرح سؤال لأفراد العينة البحثية عن مدى أخذ الجامعة بمقترحات وتطلعات مؤسسات سوق العمل فوجدنا أن نسبة 24% ترى بوجود ذلك بينما نفت الغالبية ذلك بنسبة قدرت ب 68.7% بمعنى أن الجامعة لا تأخذ بمقترحات وتطلعات مؤسسات سوق العمل ولا تحرص أصلا على تغطية وتزويد السوق بما يحتاجه من تخصصات ومن موارد بشرية، وهذا دليل على أن لا علاقة بينهما وقد ألغى البرنامج إحدى عشر إجابة.



شكل رقم 33 حول مدى أخذ الجامعة بمقترحات وتطلعات مؤسسات سوق العمل عند اتخاذ إجراءات إدارية من عدمه

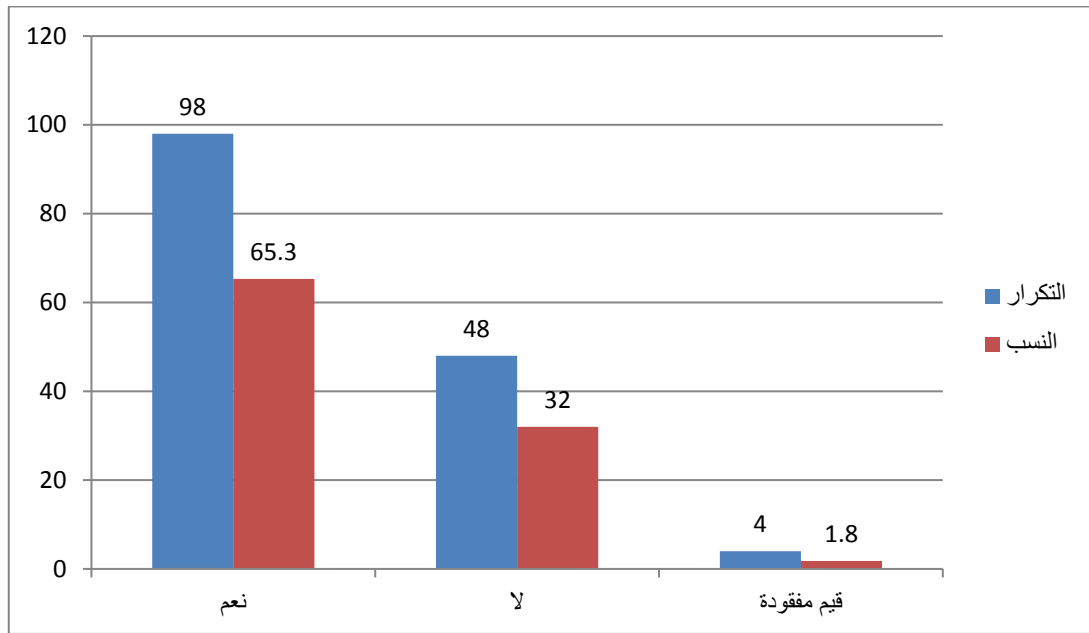
هل تزود الجامعة المحيط بالكوادر البشرية المؤهلة لخدمته

	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
نعم	98	65.3	67.1	67.1
لا	48	32.0	32.9	100.0
المجموع	146	97.3	100.0	
القيم المفقودة	4	2.7		
المجموع	150	100.0		

الجدول رقم 32 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 31 من الاستمارة حول تزويد الجامعة المحيط بالكوادر البشرية المؤهلة لخدمته من عدمه

الفصل السابع: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثانية

بما أن الجامعة هي المولد الأصلي للموارد البشرية الكفؤة والفعالة وهي الموطن الأساسي للتكوين وبالتالي فإنها الممول الأساسي للسوق بهذه الموارد والتي يحتاجها ومنه كانت نسبة 65.3% تؤكد بأن الجامعة تقوم فعلا بهذه الوظيفة وأنها تزود المحيط بالموارد البشرية الفعالة والمؤهلة لخدمته رغم غلبة الجانب النظري على تكوينها، خاصة وأن هناك بعض التخصصات تدعم طلبتها بتكوين تطبيقي داخل بعض المؤسسات بينما ترى نسبة 32% عكس ذلك وترى بأن الموارد التي تقدمها الجامعة للمحيط ليس بموارد مؤهلة لخدمته لأنها تلقت تكويناً نظرياً فقط لا يقترب من الجانب التطبيقي، بل إنها جد ضعيفة فيه وهذا ما يجعله غير قادرة على خدمته وقد ألغى البرنامج أربعة إجابات.



شكل رقم 34 حول تزويد الجامعة للمحيط بالكوادر البشرية المؤهلة لخدمته من عدمه

هل تمتلك الجامعة معرفة واسعة لحاجات مؤسسات المحيط من حيث نوعية وكفاءة الخريجين

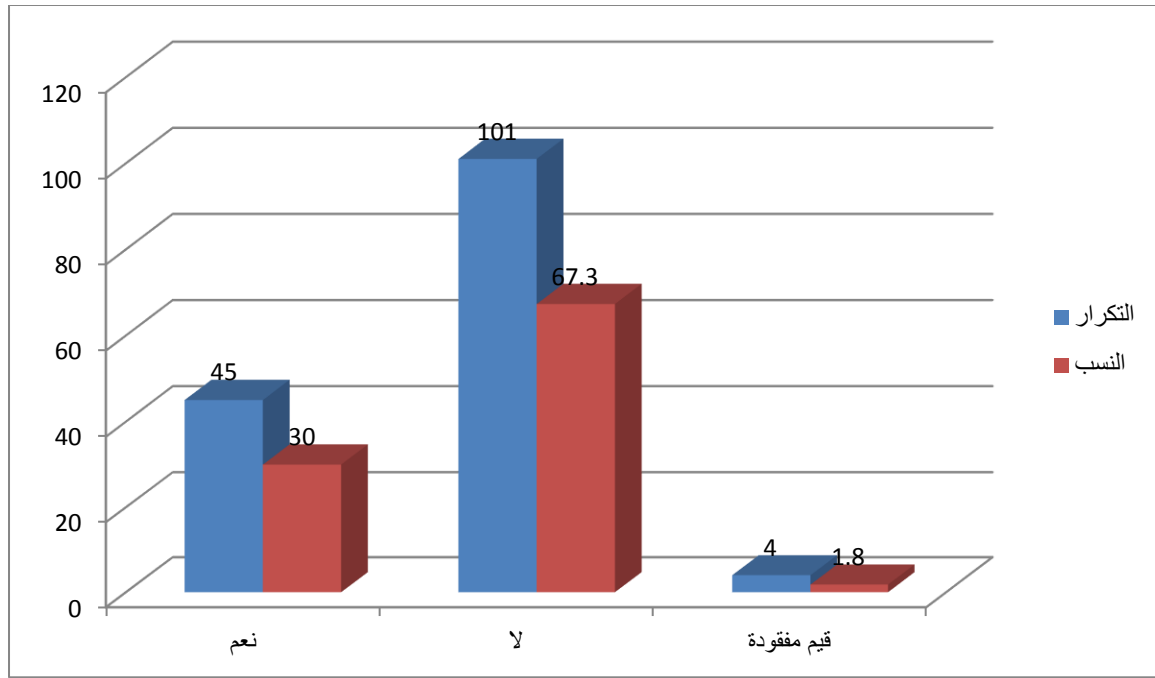
	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
نعم	45	30.0	30.8	30.8
لا	101	67.3	69.2	100.0
المجموع	146	97.3	100.0	
القيم المفقودة	4	2.7		
المجموع	150	100.0		

الجدول رقم 33 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 32 من الاستمارة حول مدى امتلاك الجامعة لمعرفة واسعة

بحاجات مؤسسات المحيط من حيث نوعية وكفاءة الخريجين من عدمها

الفصل السابع: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثانية

يجدر بالجامعة في هذا الوقت أن تكون على اطلاع واسع لحاجات ومتطلبات سوق العمل ومؤسسات المحيط وهذا حتى تتمكن من إمدادها بالموارد المطلوبة لكن عند سؤالنا عن مدى امتلاك الجامعة لمعرفة واسعة لحاجات مؤسسات المحيط من حيث نوعية وكفاءة الخريجين، أجابت بالإيجاب نسبة قدرت ب 30% بينما نفت ذلك النسبة الغالبة حيث كانت 67.3% من إجابات المبحوثين ترى بأن الجامعة لا تمتلك أية معرفة بحاجات سوق العمل ومؤسسات المحيط وأنها لا تهتم أصلاً بذلك، وقد ألغى البرنامج أربعة إجابات.



شكل رقم 35 حول مدى امتلاك الجامعة لمعرفة واسعة بحاجات مؤسسات المحيط من حيث نوعية وكفاءة الخريجين من عدمها

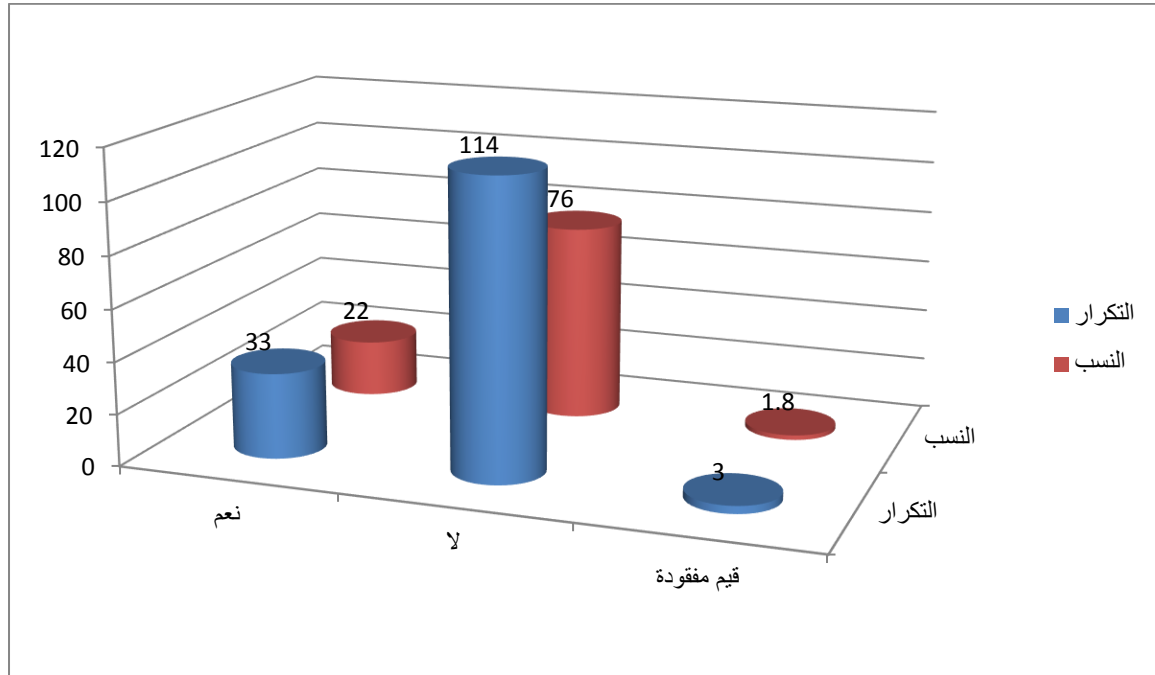
هل توفر الجامعة فرص عمل أوسع لأبناء المحيط التابعة له

مجموع النسب	النسب الفعلية	النسب	التكرارات
22.4	22.4	22.0	33
100.0	77.6	76.0	114
	100.0	98.0	147
		2.0	3
		100.0	150

الجدول رقم 34 المصدر: إحصائيات SPSS للسؤال رقم 33 من الاستمارة حول مدى توفير الجامعة فرص عمل أوسع لأبناء المحيط التابعة له من عدمه

الفصل السابع: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثانية

الجامعة كغيرها من المؤسسات توجد بها مناصب شغل فكما أنها تزود السوق بالموارد التي تشغل تلك المناصب فهي أيضا تحتاج إلى موارد بشرية تشغل تلك المناصب التي تتوفر عليها، ومنه تطرقنا إلى سؤالنا عن مدى توفير الجامعة لفرص عمل أوسع لأبناء المحيط التابعة له خاصة وأنها هي التي عملت على تكوينهم فهل تلجأ إليهم أم أنها تعتمد على كفاءات خارجية، فكانت الإجابات كالتالي هناك 22% أجابوا بالإيجاب أي أن الجامعة تلجأ إلى مواردها التي كونتها في التوظيف، بينما نفت الغالبية ذلك بنسبة قدرت ب 76% أي أن الجامعة تلجأ إلى التوظيف الخارجي، وهناك أسباب عديدة وراء ذلك ولعل من بينها أن معظم الوظائف تقنية وهو ما يغيب عن طبيعة التكوين في الجامعة كما أن التكوين الجامعي يكون مقتصرًا فقط على شقه النظري ويغيب عنه التطبيق، كما أن طبيعة التوظيف قانونيا تقتضي فتح المسابقات أمام الجميع وهنا تظهر مسألة المنافسة وقد ألغى البرنامج ثلاث إجابات.



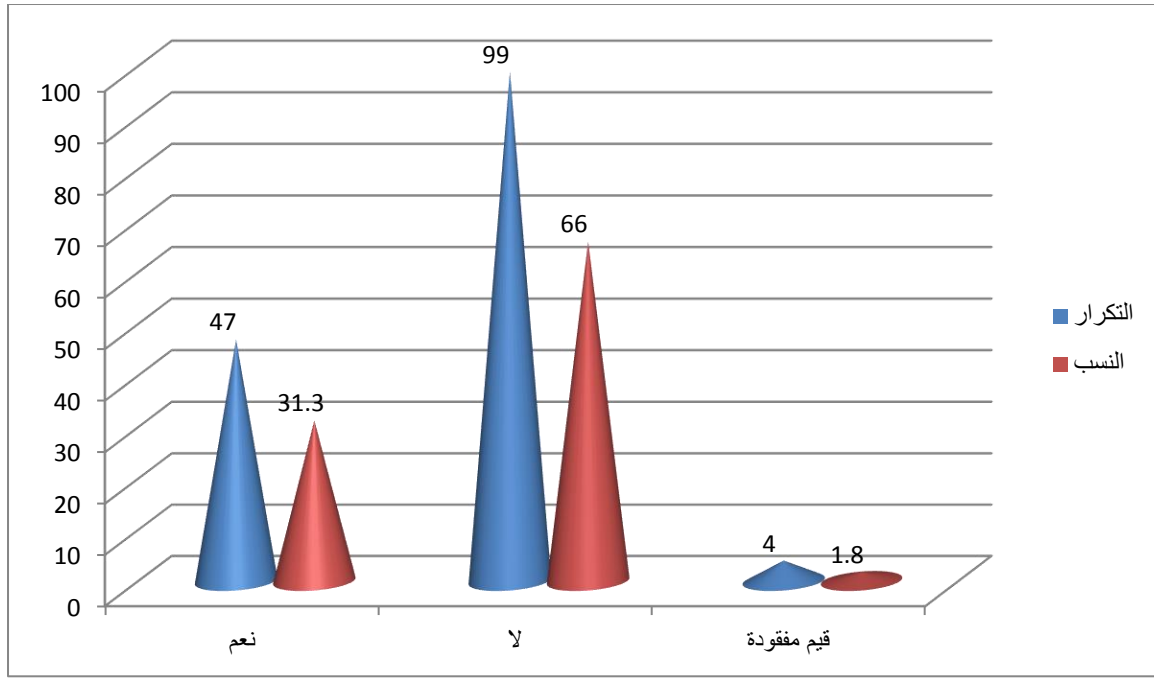
شكل رقم 36 حول مدى توفير الجامعة لفرص عمل أوسع لأبناء المحيط التابعة له

هل تؤمن الجامعة المواعمة بين مختلف تخصصات مخرجات التكوين الجامعي واحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية

	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
نعم	47	31.3	32.2	32.2
لا	99	66.0	67.8	100.0
المجموع	146	97.3	100.0	
القيم المفقودة	4	2.7		
المجموع	150	100.0		

الجدول رقم 35 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 34 من الاستمارة حول مدى تأمين الجامعة المواعمة بين مختلف تخصصات مخرجات التكوين الجامعي واحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية من عدمه تسعى كل الجامعات في العصر الراهن إلى محاولة خلق مواعمة بين تخصصاتها ومخرجات تكوينها ومتطلبات سوق العمل، وكذا متطلبات التنمية فعند سؤالنا لأفراد عينتنا البحثية رأيت نسبة 31.3% أن الجامعة فعلا تسعى لخلق هذه المواعمة ما استطاعت بينما ترى نسبة 66% عكس ذلك وأن الجامعة ليس في مساعيها ذلك إطلاقا، وإنما هي في عملية مستمرة تفتح تخصصات ليس لا علاقة بمؤسسات المحيط أو سوق العمل أو حتى متطلبات التنمية، وهذا ما يؤثر سلبا عليهم لأن هذا من أهم أدوار الجامعة في هذا الوقت، ولأن الجامعة لا تتوفر على الإمكانيات المادية اللازمة ولا يوجد الجو الملائم للعلاقة بين الجامعة والمحيط ولأنها لا تتماشى مع طبيعة المجتمع الذي فتحت فيه التخصصات ولا توجد دراسات معمقة بين احتياجات السوق والتخصصات المدروسة بالجامعة، ولأن الجامعة تستوعب كما هائلا وضخما من الطلبة دون مراعاة احتياجاتها الفعلية من إطارات، عدم التواصل والتنسيق بين الجامعة وسوق العمل يجعل الجامعة بعيدة عن الاستجابة لمتطلبات التنمية، وقد ألغى البرنامج أربعة إجابات.

الفصل السابع: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثانية



شكل رقم 37 حول مدى تأمين الجامعة المواعمة بين مختلف تخصصات مخرجات التكوين الجامعي واحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية من عدمه

هل البحوث في إطار الماجستير والدكتوراه موجهة لتناول قضايا ومشكلات مرتبطة بالمحيط

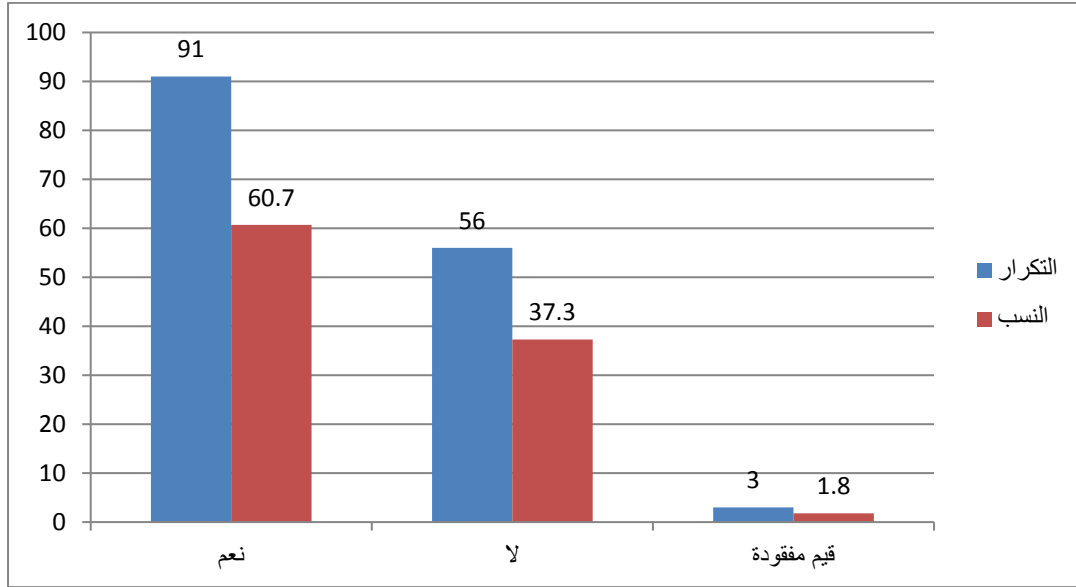
	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
نعم	91	60.7	61.9	61.9
لا	56	37.3	38.1	100.0
المجموع	147	98.0	100.0	
القيم المفقودة	3	2.0		
المجموع	150	100.0		

الجدول رقم 36 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 35 من الاستمارة حول مدى توجيه البحوث في إطار الماجستير والدكتوراه لتناول قضايا ومشكلات مرتبطة بالمحيط من عدمه

بما أن الرسائل الجامعية خاصة المعدة في طوري الماجستير والدكتوراه تكون منبثقة من قضايا ومشكلات مجتمعية وجهنا سؤالا لأفراد العينة عن مدى توجيه المواضيع في الماجستير والدكتوراه، لتناول قضايا ومشكلات مرتبطة بالمحيط وجدنا أن نسبة 60.7% تؤكد أنها فعلا تتناول هذه القضايا في مواضيعها البحثية بينما نفت ذلك نسبة تقدر ب 37.3% ورأت بأنها تعد من أجل البحث العلمي فقط، وبما أن النسبة الغالبة كانت إيجابية فإنها تجزم بأن مواضيع البحث في الماجستير والدكتوراه تسعى للتطرق أكثر للمواضيع التي في أصلها

الفصل السابع: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثانية

قضايا المحيط ومشكلات المجتمع، وهذا حتما يرجع لبعض الكليات وليس كلها لكن الجانب السلبي في هذا أن نتائج هذه البحوث والدراسات تبقى حبيسة الأوراق وفي جدران الجامعة تحفظ في الأرشيف ولا تفعل خارج محيط الجامعة ولا تطبق كحل لتلك المشكلات والقضايا التي تناولتها وقد ألغى البرنامج ثلاث إجابات.



شكل رقم 38 حول مدى توجيه البحوث في إطار الماجستير والدكتوراه لتناول قضايا ومشكلات مرتبطة بالمحيط من عدمه

هل المخابر على مستوى الجامعة بصدد القيام ببحوث علمية تخدم التنمية المحلية

	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
نعم	68	45.3	46.6	46.6
لا	78	52.0	53.4	100.0
المجموع	146	97.3	100.0	
القيم المفقودة	4	2.7		
المجموع	150	100.0		

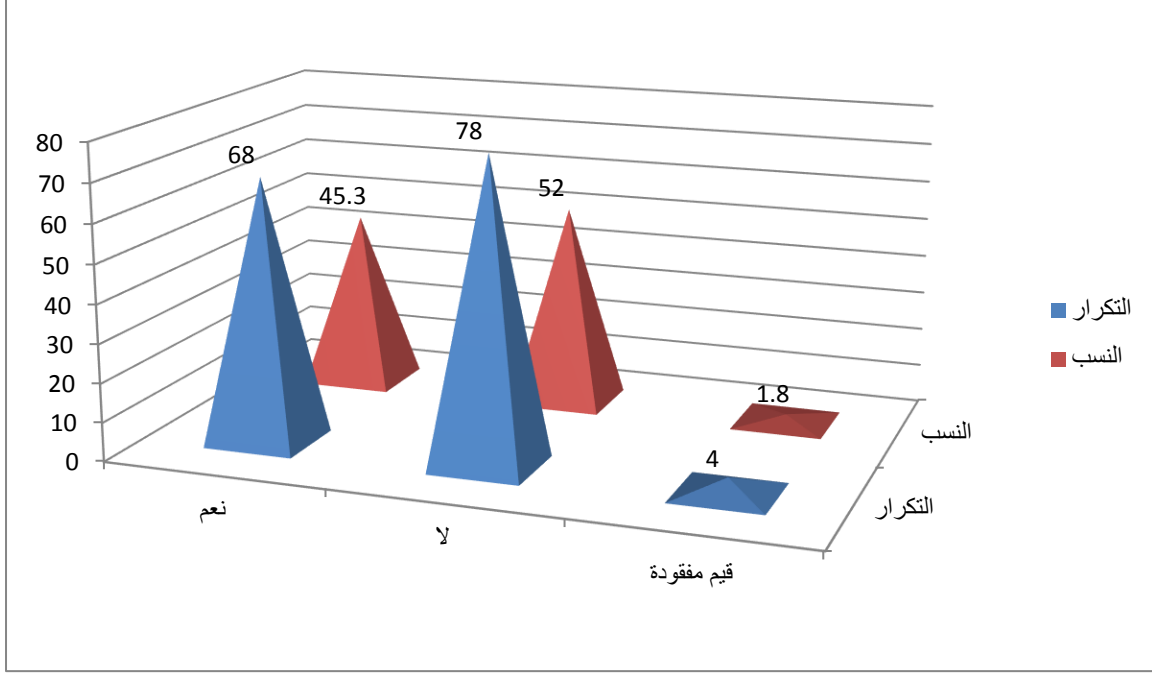
الجدول رقم 37 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 36 من الاستمارة حول قيام المخابر على مستوى الجامعة ببحوث

علمية تخدم التنمية المحلية من عدمها

تحتوي كل جامعة على مجموعة مخابر لكل منها اختصاص معين تتبعه وتنشط فيه ضمن هذه المخابر هناك مشاريع بحثية تكون موجهة لتناول قضايا ومشكلات محددة، لكن عند سؤالنا عن مدى خدمة هذه البحوث للتنمية المحلية وجدنا أن نسبة 45.3% تجزم بذلك بينما تنفيه نسبة تقدر ب 52% وفي هذا تأكيد لما سبق أن بحوث الجامعة ككل تبقى حبيسة جدرانها ولا تخرج للمحيط من أجل التطبيق الفعلي لها

الفصل السابع: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثانية

والمساهمة في حل مشكلاته وقضاياها، وهذا راجع لضعف الاتصال بين الجامعة والمحيط وكذا لغياب الثقة في إنتاجات الجامعة أيضا يرجع لغلبة الجانب النظري في البحوث الجامعية الذي لا يخدم المحيط وقد ألغى البرنامج أربعة إجابات.



شكل رقم 39 حول قيام المخابر على مستوى الجامعة ببحوث علمية تخدم التنمية المحلية من عدمها

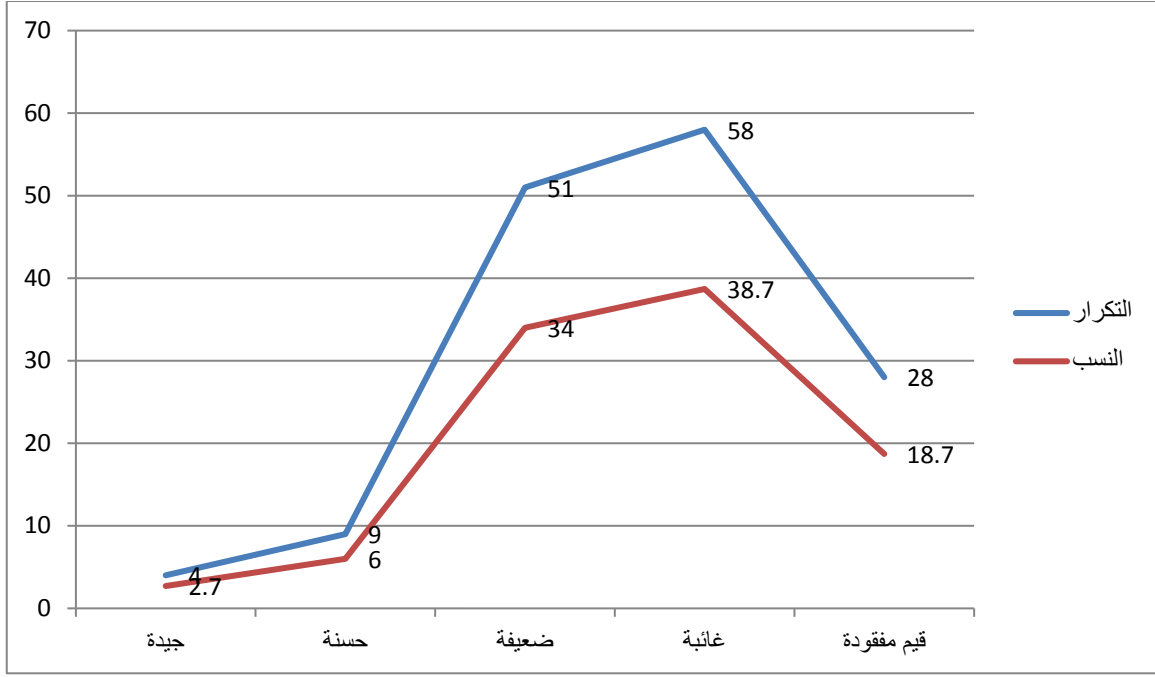
حسب رأيك كيف ترى عملية الاتصال بين الجامعة ومحيطها

مجموع النسب	النسب الفعلية	النسب	التكرارات	
3.3	3.3	2.7	4	جيدة
10.7	7.4	6.0	9	حسنة
52.5	41.8	34.0	51	ضعيفة
100.0	47.5	38.7	58	غائبة
	100.0	81.3	122	المجموع
		18.7	28	القيم المفقودة
		100.0	150	المجموع

الجدول رقم 38 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 37 من الاستمارة حول مستوى عملية الاتصال بين الجامعة ومحيطها

وعند التطرق لنقطة الاتصال بين الجامعة والمحيط وجدنا اختلافات عديدة في الرأي فهناك من يراها جيدة وذلك بنسبة جد ضعيفة تقدر ب 2.7% وهناك من يراها حسنة وذلك بنسبة 6% وهناك من يراها ضعيفة وذلك بنسبة 34% بينما الفئة الغالبة تراها غائبة وذلك بنسبة تقدر ب 38.7% وبما أن النسبتين الغالبتين تريان أن العلاقة بين الجامعة والمحيط ضعيفة أو غائبة فإنهما إجابتين تعكسان الواقع فعلا للجامعة مع محيطها، فلا يوجد بينهما اتصال مطلق إنما هو اتصال محدود يتوقف على استقبال الطلبة وعلى تخريجهم فقط، وهناك بعض من التواصل بين الجامعة وبعض من مؤسسات المحيط وهذا في بعض الملتقيات التي تستدعي التواصل مع مؤسسات معينة ذات علاقة بموضوع الملتقى، بينما الاتصال الخلاق والفعلية غائب تماما فلا الجامعة تسعى لتوطيد العلاقة ولا المحيط يسعى لذلك، وهذا مما يتسبب أكثر في عزلة الجامعة عن المحيط وفي توسيع الهوة بينهما، وقد ألغى البرنامج ثمانية وعشرون إجابة وهم فئة اكتفوا بالحياد ولم يصرحوا بحقيقة العلاقة بين الجامعة والمحيط والتي ينبغي أن تكون مفتوحة وممتازة من أجل التبادل الخلاق الذي يهدف لخدمة التنمية وهذا ما أكدته معظم النظريات.

الفصل السابع: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثانية



شكل رقم 40 حول مستوى العملية الاتصالية بين الجامعة ومحيطها

خلاصة:

إن العلاقة الاتصالية بين الجامعة والمحيط تتمثل في استقبال وتخريج الطلبة لا غير، فهي لا تراعي طبيعة المحيط الذي تعمل ضمنه وكذا احتياجات سوق العمل عند وضع برنامج وذلك ما تؤكد نسبة 62% وبالتالي فإن ما تقدمه الجامعة ليس هو ما يتطلبه سوق العمل وكل هذا أدى إلى وجود فجوة بين مخرجات الجامعة وما ينتظره سوق العمل، وما يؤكد غياب الاتصال أيضا هو أن النظام الإداري للجامعة ليس له توجه نحو سوق العمل وذلك بنسبة 68.7% كما أن استقبال الجامعة لكميات هائلة من الطلبة وبالتالي تخريجها بنفس الكم إلى المحيط أدى إلى وجود مشكل في اختلال التوازن بين مخرجاتها ومتطلبات سوق العمل وذلك بنسبة 60% كما أن نقص أو ضعف الاتصال بين الجامعة والمحيط جعل كل منهما يعمل بمعزل عن الآخر خاصة بعد وجود الفجوة التي تسبب فيها تخريج كميات هائلة من الطلبة دون مراعاة للمطلوب، والجامعة ليست مهتمة حتى برأي محيطها حولها ومنه فهي لا تأخذ بمقترحاته وتطلعاته نحوها وذلك بنسبة 68.7% تلك الفجوة بين الجامعة والمحيط سببها عدم امتلاكها لمعرفة واسعة لحاجات مؤسسات المحيط من حيث نوعية وكفاءة الخريجين وذلك بنسبة 67.3% لأنها لا تحرص ولا تؤمن مواعمة بين مختلف تخصصاتها ومخرجاتها مع احتياجات سوق العمل وحتى متطلبات التنمية وذلك بنسبة 66% ومنه فإن عملية الاتصال بين الجامعة ومحيطها غائبة، وهذا يعد سببا رئيسيا في عزلة وعدم انفتاح الجامعة على محيطها، ومنه فإن هذه الفرضية التي تؤكد على دور الاتصال التنظيمي في انفتاح الجامعة على محيطها مؤكدة ومثبتة وصادقة.

الفصل الثامن: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثالثة

تمهيد:

ترى الفرضية الثالثة أن لجودة التعليم ولنوعية التخصصات والبرامج الجامعية دور في انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي، لأن الجودة مرتبطة بتقديم أداء جيد وبمستوى جيد للجامعة ولمخرجاتها والذي يكون المحيط المنتفع الأول من كل هذا، فكلما كانت المخرجات ذات جودة وكفاءة عالية كلما ساهم ذلك في تطوير ورقي المحيط وازدهار وانتعاش سوق العمل والعكس صحيح، وعليه فيجب على الجامعة الحرص كل الحرص على تطبيق آليات ومعايير ومبادئ الجودة وذلك من خلال وضع برامج وتخصصات متماشية مع سوق العمل، وضرورة ربط المقررات التعليمية بالواقع العملي وربطها كذلك بالمعايير العالمية والتطورات التكنولوجية مع ضرورة الحرص على استخدام التكنولوجيات والتقنيات الحديثة في العملية التدريسية، والجودة كذلك مرهونة بمستوى الطالب وقدرة استيعابه، وعليه يجب مراعاة ذلك وربطها مع مستواه وقدرة استيعابه، والجودة هنا تفرض على الجامعة عدد محدود من الطلبة فهي لا تصلح مع الأعداد الهائلة الموجودة على مستوى الجامعة، وذلك لكي يتمكنوا من الاستفادة من أعمال تطبيقية كافية للموازنة بين النظري والتطبيقي في التكوين، وكل هذا من أجل إخراج كفاءات قادرة ومؤهلة وحتى من بداية التعيين في العمل، كل هذه المعطيات المتعلقة بهذه الفرضية سنكتشف صدقها من عدمه في الصفحات التالية.

المحور الثالث: بيانات متعلقة بكيفية عمل جودة التعليم ونوعية التخصصات والبرامج الجامعية على انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي:

هل نوعية البرامج والتخصصات الموجودة على مستوى الجامعة تعد عائقا أمام انفتاح الجامعة على محيطها

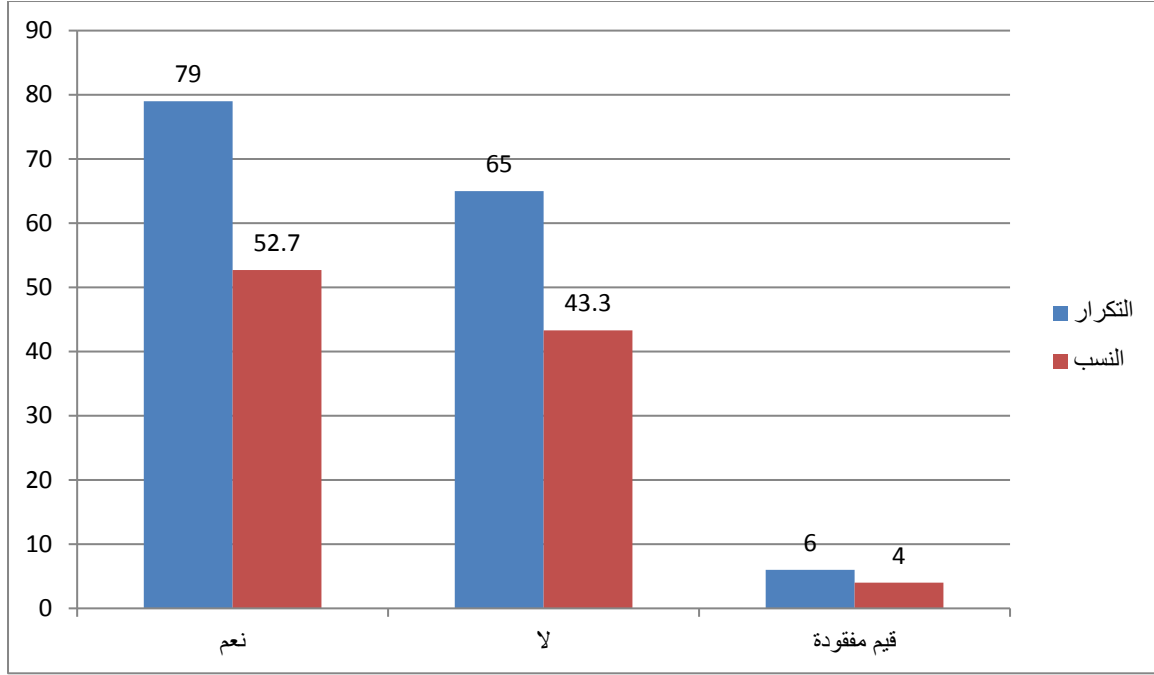
مجموع النسب	النسب الفعلية	النسب	التكرارات	
54.9	54.9	52.7	79	نعم
100.0	45.1	43.3	65	لا
	100.0	96.0	144	المجموع
		4.0	6	القيم المفقودة
		100.0	150	المجموع

الجدول رقم 39 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 38 من الاستمارة حول مدى اعتبار نوعية البرامج والتخصصات

الموجودة على مستوى الجامعة عائقا أمام انفتاح الجامعة على محيطها من عدمه

تعمل الجامعة على النمو من خلال فتحها لتخصصات جديدة لكن هذه التخصصات تفتح بما تحتاجه الجامعة فقط وليس بالاهتمام بما يحتاجه المحيط، وبالتالي قد يعد هذا عائقا أما انفتاح الجامعة على محيطها رأيت نسبة من أفراد العينة قدرت ب 52.7% أن نوعية هذه التخصصات تعد عائقا أمام انفتاح الجامعة على محيطها، وترى نسبة أخرى قدرت ب 43.3% عكس ذلك، وبالتالي فإنه حتما تعد نوعية البرامج والتخصصات التي تفتحها الجامعة عائقا أمام انفتاح الجامعة على محيطها لأنها تخصصات تؤرق سوق العمل، ولأنها ليست بالتخصصات التي يحتاجها أو يتطلبها وكل هذا تعد عائقا تنمويًا للمحيط خاصة وأن هذه التخصصات لا تخدم التنمية إطلاقاً، لأنها تخصصات ذات طابع نظري غير فعالة أو نافعة للتنمية ولأنها كلاسيكية قديمة غير خادمة للمجتمع وسوق العمل، كما أن الجامعة غارقة في فك مشاكلها تعيقها حول ذلك وتخصصاتها لا تراعي الواقع السوسيو اقتصادي للمحيط وهي غير مدروسة ومعظم هذه البرامج مستوردة، وكذا لعدم بناء البرامج على معطيات واقعية ولعدم استقلالية الجامعة في اتخاذ القرار والمحيط لا يهتم بالبحث العلمي وقد ألغى البرنامج ستة إجابات.

الفصل الثامن: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثالثة



شكل رقم 41 يبين مدى اعتبار نوعية البرامج والتخصصات الموجودة على مستوى الجامعة عائقاً أمام انفتاح الجامعة على محيطها من عدمه

هل تراعي التخصصات والبرامج في الجامعة حاجات ومتطلبات سوق العمل والمحيط السوسيو اقتصادي

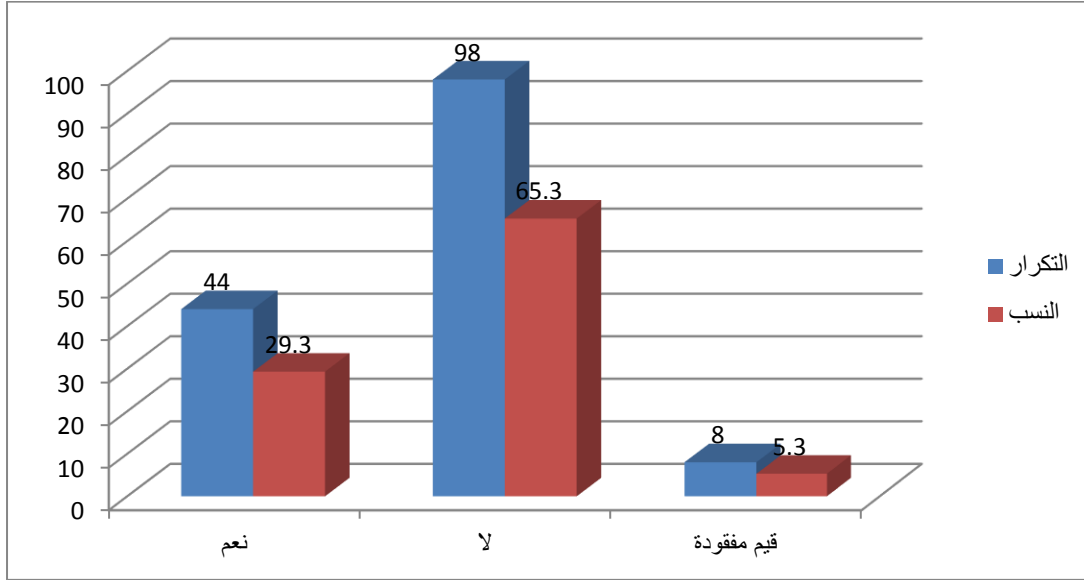
	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
نعم	44	29.3	31.0	31.0
لا	98	65.3	69.0	100.0
المجموع	142	94.7	100.0	
القيم المفقودة	8	5.3		
المجموع	150	100.0		

الجدول رقم 40 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 39 من الاستمارة حول مدى مراعاة التخصصات والبرامج في الجامعة حاجات ومتطلبات سوق العمل والمحيط السوسيو اقتصادي من عدمه

وليس بعيداً عن نوعية التخصصات التي تفتحها الجامعة تسألنا عن مدى مراعاتها لمتطلبات وحاجات سوق العمل والمحيط السوسيو اقتصادي، وجدنا أن نسبة تقدر ب 29.3% ترى بأنها تراعيه وتهتم به بينما لغت ذلك نسبة قدرت ب 65.3% وهذا راجع لكونها تخصصات ذات طابع نظري أكاديمي متوفر لخدمة التعليم الجامعي فقط وليس له نفع أو دور فعال وإيجابي في سوق العمل والمحيط السوسيو اقتصادي، بل

الفصل الثامن: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثالثة

هي تخصصات عكس التي يحتاجها ويتطلبها سوق العمل مما خلق مشكلة عدم الموازنة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل، وقد ألقى البرنامج ثمانية إجابات وقد أكد معظم منظري البنائية الوظيفية على أن الجامعة يجب أن تكون خادمة لمحيطها من خلال تخصصاتها التي يستند إليها.



شكل رقم 42 حول مدى مراعاة التخصصات والبرامج في الجامعة لحاجات ومتطلبات سوق العمل والمحيط السوسيو اقتصادي من عدمه

هل تنعكس جودة أداء الجامعة وجودة مخرجاتها على المحيط السوسيو اقتصادي

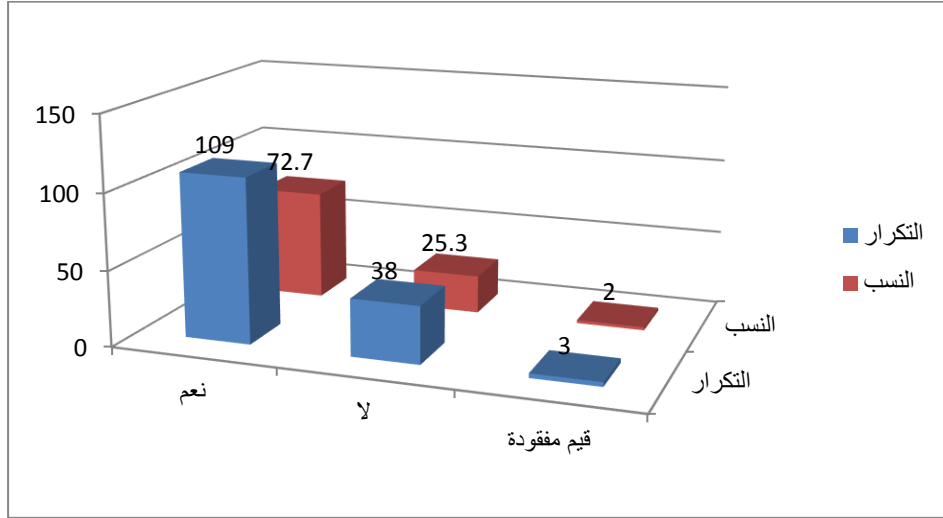
	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
نعم	109	72.7	74.1	74.1
لا	38	25.3	25.9	100.0
المجموع	147	98.0	100.0	
القيم المفقودة	3	2.0		
المجموع	150	100.0		

الجدول رقم 41 المصدر: إحصائيات SPSS للسؤال رقم 40 من الاستمارة حول مدى انعكاس جودة أداء الجامعة وجودة مخرجاتها على المحيط السوسيو اقتصادي من عدمها

تتمثل جودة الجامعة في إنتاجها لمنتج ذو كفاءة وفعالية عالية سواء البحث العلمي أو الطلبة، وبالتالي فإن لهذا انعكاس على المحيط السوسيو اقتصادي سواء بالإيجاب أو السلب، وبما أن الجودة تعني التحسين المستمر فإن هذا له تأثير إيجابي على المحيط وهذا ما أكدته نسبة قدرت ب 72.7% بينما ترى نسبة أخرى قدرت ب 25.3% عكس ذلك، وبالتالي فإن لهذا تأثير على سوق العمل الذي يعول كثيرا على

الفصل الثامن: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثالثة

مخرجات الجامعة وحتى المحيط السوسيو اقتصادي، وعليه ينبغي على الجامعة الاهتمام بانشغالات المحيط وكذا ربط الصلة بينهما مما يفرض عليها التحسين المستمر في جودة مخرجاتها التي تؤثر في سوق العمل والمحيط ككل، وقد ألغى البرنامج ثلاث إجابات.



شكل رقم 43 حول مدى انعكاس جودة أداء الجامعة وجودة مخرجاتها على المحيط السوسيو اقتصادي من عدمها

هل ترتبط البرامج التعليمية بالواقع العملي

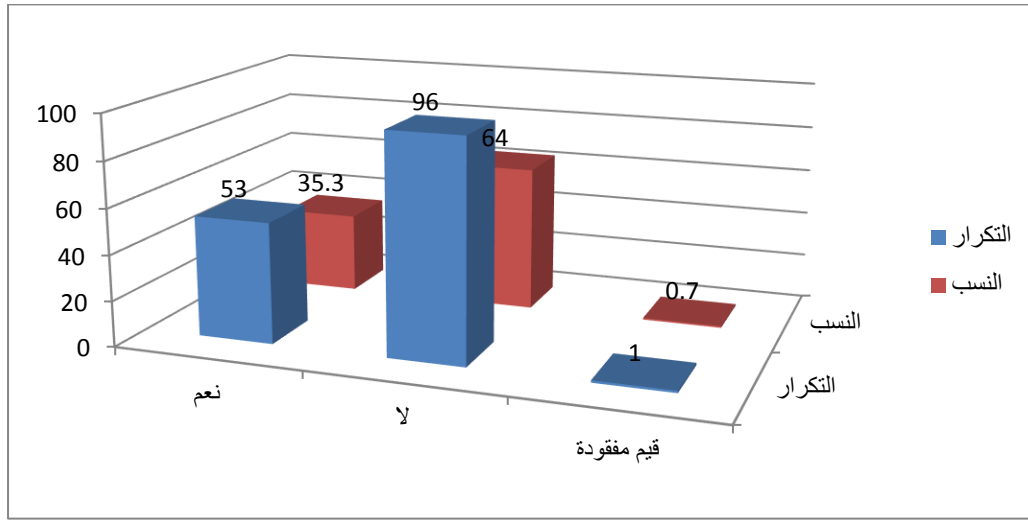
	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
نعم	53	35.3	35.6	35.6
لا	96	64.0	64.4	100.0
المجموع	149	99.3	100.0	
القيم المفقودة	1	0.7		
المجموع	150	100.0		

الجدول رقم 42 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 41 من الاستمارة حول مدى ارتباط البرامج التعليمية بالواقع العملي من عدمه

تحتوي الجامعة على مجموعة تخصصات لكل تخصص مجموعة برامج تكون معدة ومسطرة لها وضمن مساعي الجامعة للاتصال بالمحيط ومؤسسات سوق العمل، لا بد أن ترتبط البرامج التعليمية بالواقع العملي وهذا ما رأته عينة قدرت بنسبة 35.3% بينما الغالبية العظمى نفت ذلك بنسبة قدرت ب 64% وأكدت أن البرامج المعدة من قبل الجامعة ليس لها ارتباط بالواقع العملي للمحيط ولمؤسسات سوق العمل، وهذا دليل على العزلة الواضحة بين الجامعة والمحيط، وأنها لا تهتم أو تعنى به إطلاقاً ومنه غياب التنسيق والتواصل

الفصل الثامن: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثالثة

بين الجامعة وسوق العمل الذي يفتقر كثيرا لتخصصات وبرامج تعليمية لم توافيه بها الجامعة إنما أرقته بتخصصات وبرامج ليس لها علاقة به وباحتياجاته ومتطلباته، وقد ألغى البرنامج إجابة واحدة.



شكل رقم 44 حول مدى ارتباط البرامج التعليمية بالواقع العملي من عدمه

هل هناك توافق بين المقررات التعليمية وبين المعايير العالمية والتطورات التكنولوجية

	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
نعم	46	30.7	31.1	31.1
لا	102	68.0	68.9	100.0
المجموع	148	98.7	100.0	
القيم المفقودة	2	1.3		
المجموع	150	100.0		

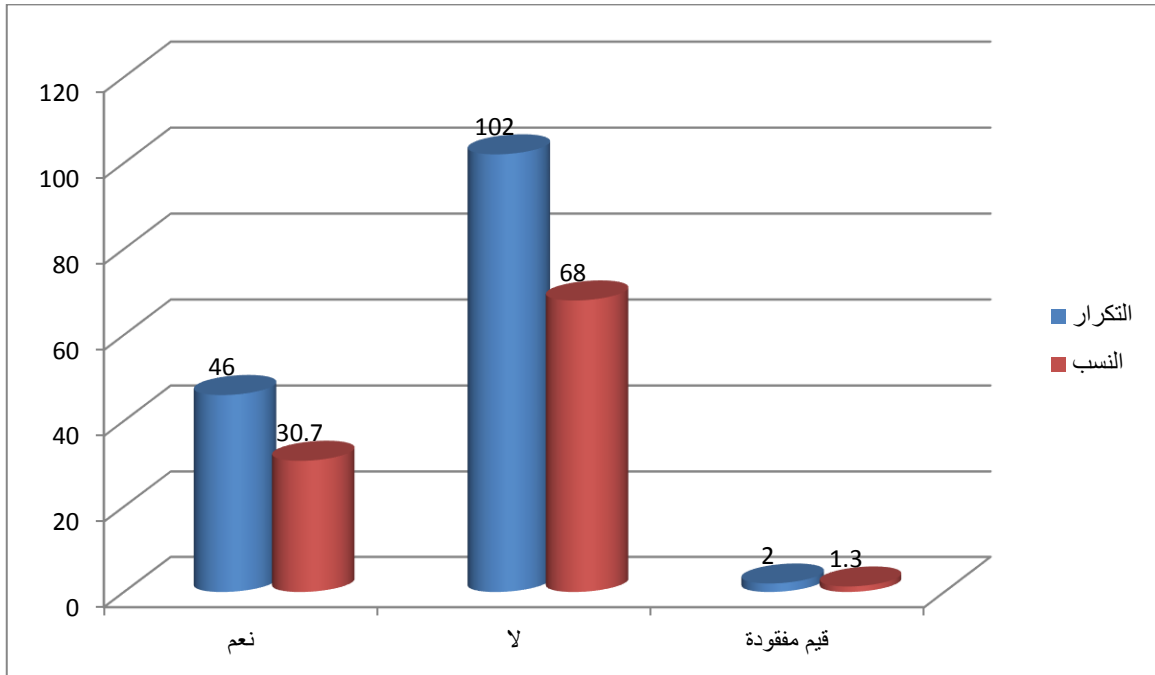
الجدول رقم 43 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 42 من الاستمارة حول مدى وجود توافق بين المقررات التعليمية

وبين المعايير العالمية والتطورات التكنولوجية من عدمه

هذه الفكرة تطرق إليها ريموند جوبلاج في نظرية الأثر البيئي وفي الحديث عن البرامج التعليمية أيضا تطرقنا إلى مدى قدرتها على مواكبة التطورات التكنولوجية والتغيرات العالمية 30.7% أجابوا بنعم، بينما 68% نفوا ذلك وهذا ما يوضحه الفرق بين مستوى الجامعة الجزائرية والجامعات العالمية وحتى غياب التكنولوجيات البسيطة الضرورية في العملية التعليمية عنها فما زال التعليم يتم بالطرق البسيطة ويفتقر للتكنولوجيات حتى البسيطة منها، مما يوضح التأخر الذي تعرفه الجامعة الجزائرية عن مثيلاتها خاصة وأن هناك برامج وتخصصات ينبغي تدريسها بوسائل تكنولوجية ولا ينبغي بالطرق الكلاسيكية، ومنه فإنه لا

الفصل الثامن: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثالثة

توجد مواكبة للتطورات التكنولوجية والتغيرات العالمية وهذا ما أرق سوق العمل أكثر وقد ألغى البرنامج إجابتين.



شكل رقم 45 حول مدى وجود توافق بين المقررات التعليمية وبين المعايير العالمية والتطورات التكنولوجية من عدمه

الفصل الثامن: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثالثة

هل يحرص الأساتذة على استخدام التقنيات الحديثة في العملية التدريسية بشكل يتماشى مع متطلبات سوق العمل

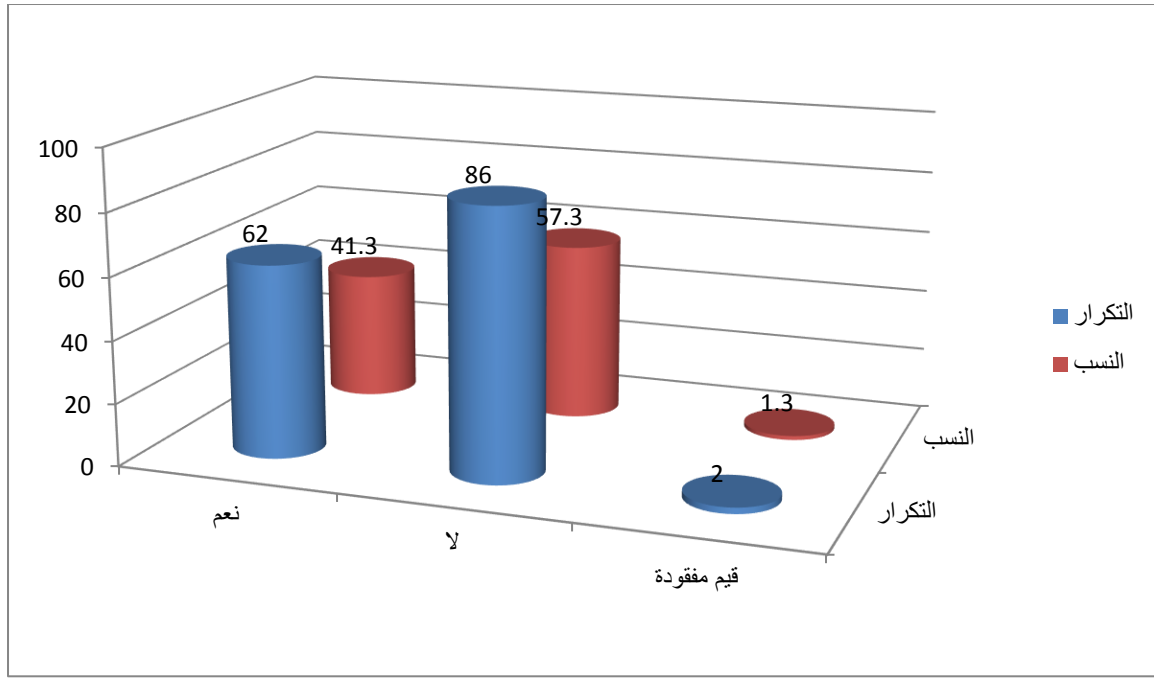
	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
نعم	62	41.3	41.9	41.9
لا	86	57.3	58.1	100.0
المجموع	148	98.7	100.0	
القيم المفقودة	2	1.3		
مجموع	150	100.0		

الجدول رقم 44 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 43 من الاستمارة حول مدى حرص الأساتذة على استخدام

التقنيات الحديثة في العملية التدريسية بشكل يتماشى مع متطلبات سوق العمل من عدمه

أثناء العملية التدريسية هناك برامج تعليمية ينبغي على الأساتذة استخدام أدوات ومعدات تكنولوجية فيها لأن تلك البرامج تتطلب ذلك، وهذا ما يؤكد أيضاً ريموند جوبلاج وقد رأت نسبة من عينة البحث أن الأساتذة يستخدمون التكنولوجيا في العملية التدريسية قدرت ب 41.3% بينما الغالبية تجزم بعكس ذلك قدرت ب 57.3% وترى بأن الأساتذة لا يستعينون بالوسائل التكنولوجية في عملية التدريس، إنما تقدم الدروس حتى للتخصصات التي تتطلب استخدام التكنولوجيا بامتياز بالطرق الكلاسيكية الإلقاء أو الكتابة اليدوية على السبورة البيضاء، وهذا مبرره غلبة الجانب النظري على التطبيقي في الجامعة مما أثر على سوق العمل وبالتالي أضعف أكثر من العلاقة بينه وبين الجامعة وقد ألغى البرنامج إجابتين.

الفصل الثامن: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثالثة



شكل رقم 46 حول مدى حرص الأساتذة على استخدام التقنيات الحديثة في العملية التدريسية بشكل يتماشى مع متطلبات سوق العمل من عدمه

هل طرق التقييم والامتحانات تساعد على تقييم جيد لمكتسبات الطالب

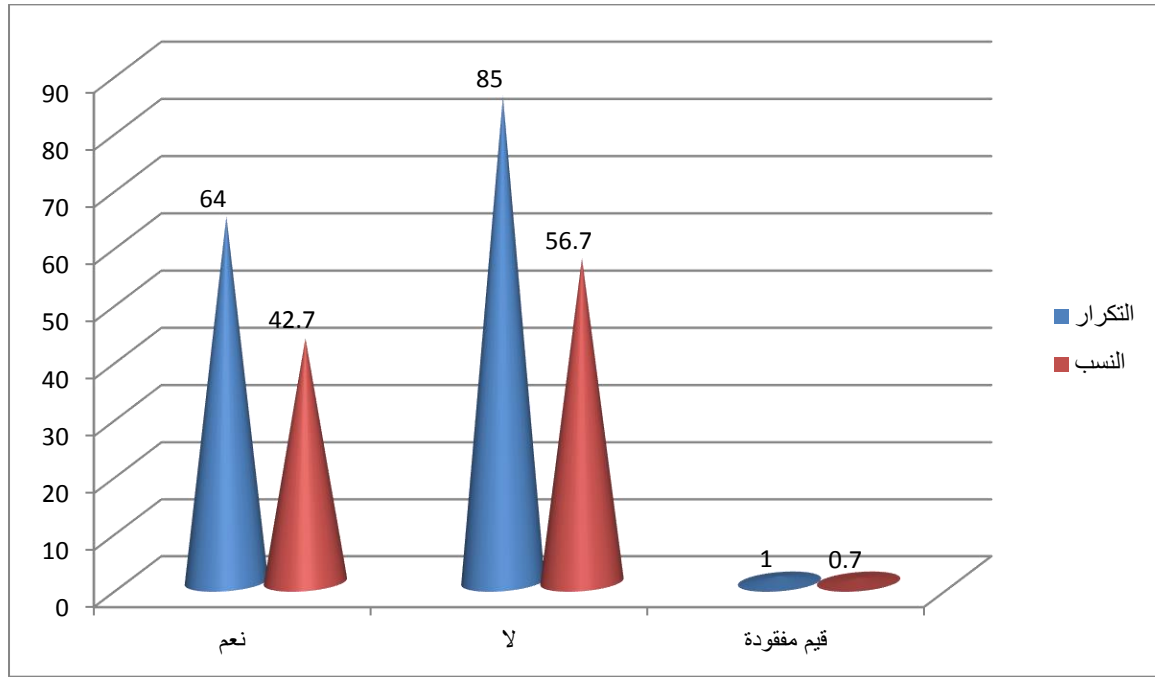
	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
نعم	64	42.7	43.0	43.0
لا	85	56.7	57.0	100.0
المجموع	149	99.3	100.0	
القيم المفقودة	1	0.7		
المجموع	150	100.0		

الجدول رقم 45 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 44 من الاستمارة حول مدى مساعدة طرق التقييم والامتحانات على تقييم جيد لمكتسبات الطالب من عدمها

تعمل الجامعة على تكوين الطلبة ولاختبار وقياس مستوياتهم تعمل الجامعة على إعداد طرق ومعايير لهذه الاختبارات والقياسات لكن هل تساعد على تقييم جيد لمستويات وقدرات الطلبة، أجابت العينة بذلك بنسبة 42.7% ورأت بأنها طرق تساعد فعلا على التقييم الجيد لمستويات الطلبة، بينما أجابت بنسبة 56.7% عكس ذلك وتؤكد أنها لا تقيم الطلبة تقييما فعليا يكشف المستوى الحقيقي لهم، ومنه فإنها معايير غير ذي

الفصل الثامن: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثالثة

جدوة وتعكس كذلك ضعف التكوين الذي يتلقاه الطلبة والذي ينعكس على إنتاجيتهم وبالتالي إنتاج ومردود الجامعة ككل، وهو ما يؤثر سلبا على سوق العمل وقد ألغى البرنامج إجابة واحدة.



شكل رقم 47 يبين مدى مساعدة طرق التقييم والامتحانات على تقييم جيد لمكتسبات الطالب من عدمها

هل هناك توافق بين المقررات التعليمية وقدرة استيعاب الطالب

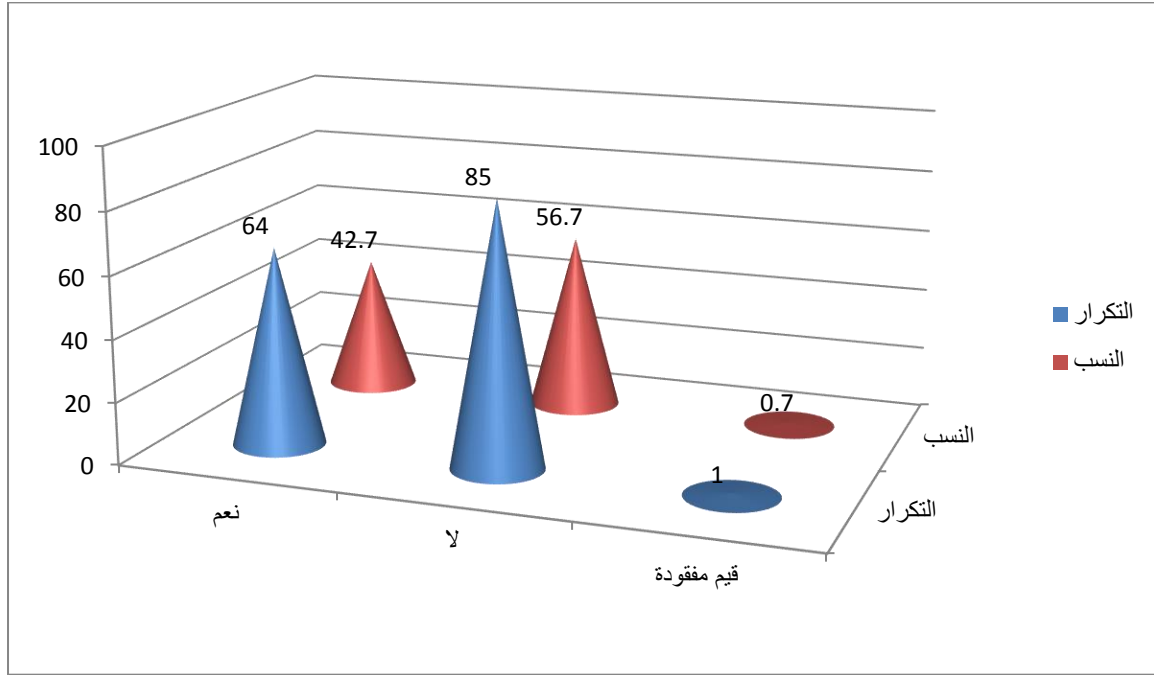
	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
نعم	64	42.7	43.0	43.0
لا	85	56.7	57.0	100.0
المجموع	149	99.3	100.0	
القيم المفقودة	1	0.7		
المجموع	150	100.0		

الجدول رقم 46 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 45 من الاستمارة حول وجود توافق بين المقررات التعليمية وقدرة استيعاب الطالب من عدمه

وعند الحديث كذلك عن مستوى الطلبة وقدرة استيعابهم رأيت نسبة من أفراد العينة قدرت ب 42.7% أن المقررات التعليمية توافق قدرة استيعاب الطلبة بينما 56.7% رأيت بأنها لا تتوافق مع قدرة استيعاب الطلبة وهذا ما يوضحه التدرج المستمر لمستوى الطلبة الذي ينعكس على مستوى الجامعة ككل، وبالتالي تراجع في مستوى الأداء بالنسبة للجامعة من جهة ولمردود الطلبة من جهة أخرى خاصة في سوق العمل وهذه

الفصل الثامن: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثالثة

البرامج التعليمية لا تتبثق من واقع البيئة التي فيها الجامعة والتي يأتي منها الطلبة، مما يخلق فجوة بين هذه المقررات وقدرة استيعاب الطلبة، وبالتالي ضعف في مستواهم وقد ألغى البرنامج إجابة واحدة.



شكل رقم 48 حول مدى وجود توافق بين المقررات التعليمية وقدرة استيعاب الطالب من عدمه

الفصل الثامن: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثالثة

هل الأعداد المرتفعة للطلبة تشكل عائقا أمام تكوين نوعي من حيث

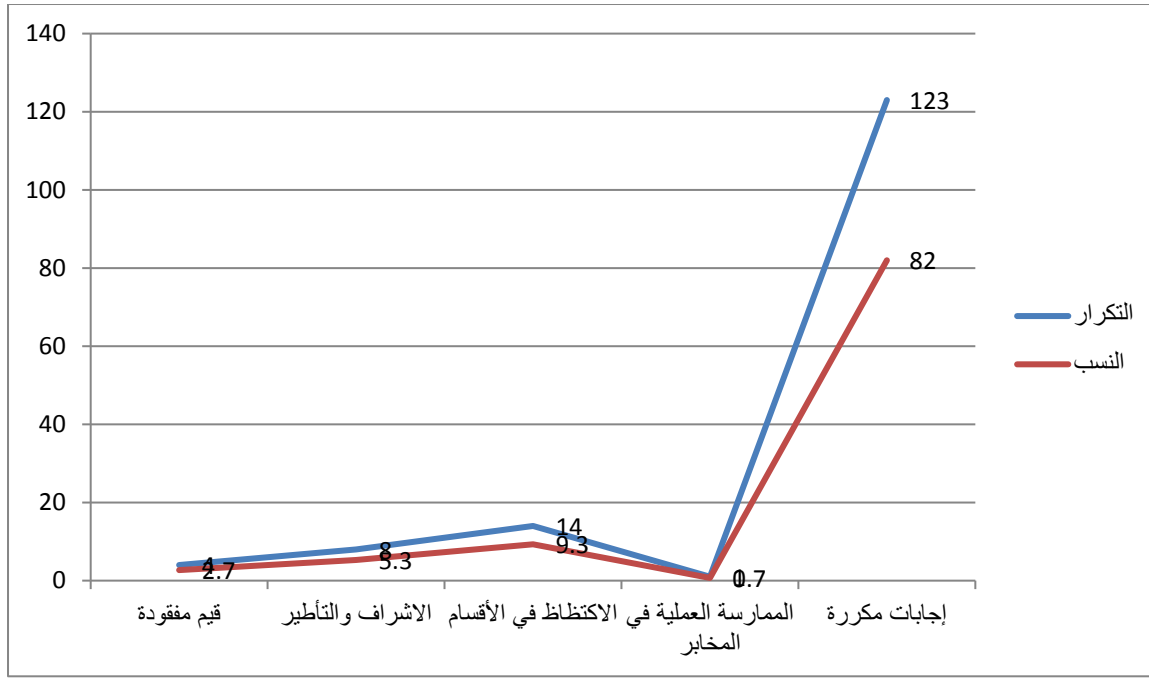
مجموع النسب	النسب الفعلية	النسب	التكرارات	
2.7	2.7	2.7	4	قيم مفقودة
8.0	5.3	5.3	8	الإشراف والتأطير
17.3	9.3	9.3	14	الإكتظاظ في الأقسام
18.0	0.7	0.7	1	الممارسة العملية في المخابر
100.0	82.0	82.0	123	إجابات مكررة
	100.0	100.0	150	المجموع

الجدول رقم 47 المصدر: إحصائيات السؤال رقم 46 من الاستمارة حول مدى تشكيل الأعداد المرتفعة للطلبة عائقا أمام

تكوين نوعي وفقا لمعايير محددة

بما أن الجامعة تستوعب أعدادا هائلة من الطلبة فإنها تعاني من الاكتظاظ ونسبة مرتفعة من الطلبة وهذا يؤثر حتما على تكوين الطلبة تكوينا نوعيا، وذلك من خلال الإشراف والتأطير وكذا الاكتظاظ في الأقسام أيضا الممارسة العملية في المخابر، وهذه النقاط اتفقت عموم إجابات أفراد العينة حولها وذلك بنسبة 82% وكان الاكتظاظ في الأقسام هو من حاز على نسبة تأثير أكثر على عملية التكوين وذلك بنسبة 9.3% لأنه حقا يقلل من نسبة الاستيعاب ويضعف التركيز، وبالتالي تراجع في مستوى الطلبة ومنه انحدار المستوى العام للجامعة، وهذا مما يزيد من اتساع الفجوة بينها وبين محيطها ثم تليها عملية الإشراف والتأطير وذلك بنسبة 5.3% وقد رأت نسبة أخرى أن هذه النقاط ليست الوحيدة التي تشكل عائقا نوعيا أمام تكوين الطلبة وذلك بنسبة 2.7% وبالفعل تعد هذه النقاط مجتمعة مشكلا وعائقا أساسيا خاصة في عملية الجودة التي ترتبط أساسا بعملية التكوين، وبالتالي تراجع في مستوى الطلبة المستوى العام للجامعة.

الفصل الثامن: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثالثة



شكل رقم 49 حول مدى تشكيل الأعداد المرتفعة للطلبة عائقا أمام التكوين النوعي وفقا لمعايير محددة

هل الطلبة يستفيدون من أعمال تطبيقية كافية للموازنة بين النظري والتطبيقي في التكوين

	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
نعم	33	22.0	22.1	22.1
لا	116	77.3	77.9	100.0
المجموع	149	99.3	100.0	
القيم المفقودة	1	0.7		
المجموع	150	100.0		

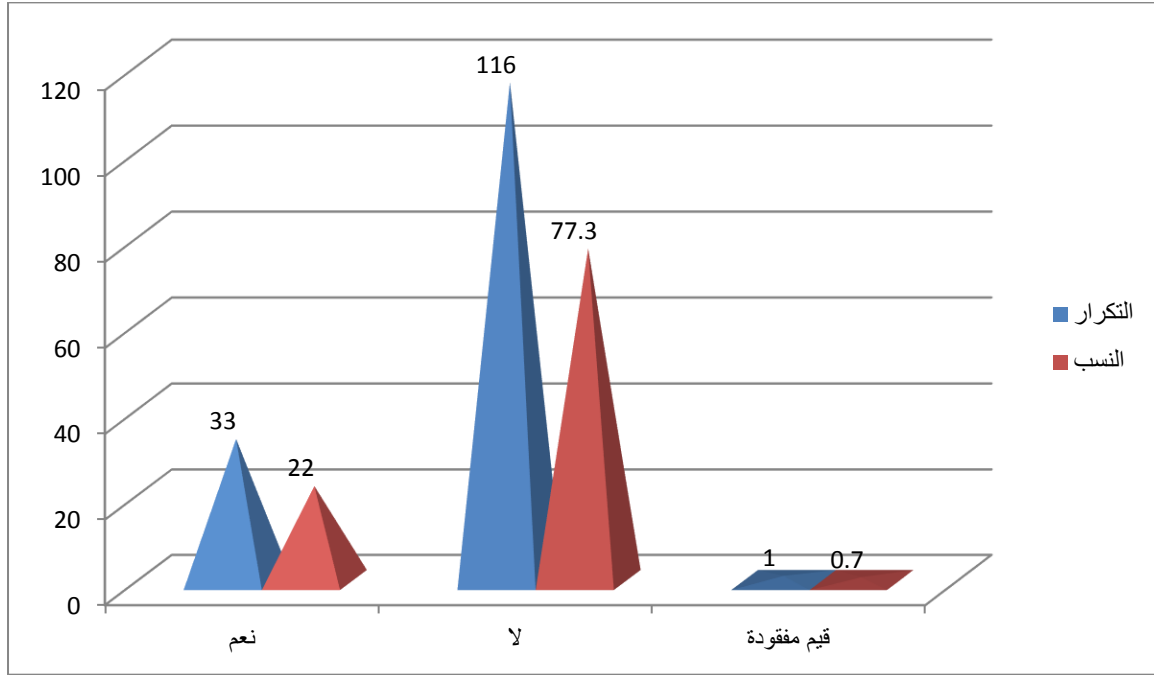
الجدول رقم 48 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 47 من الاستمارة حول مدى استفادة الطلبة من أعمال تطبيقية

كافية للموازنة بين النظري والتطبيقي في التكوين من عدمها

يغلب على الجامعة الجانب النظري ويغيب عنها الجانب التطبيقي لكن هناك تخصصات تستدعي القيام بأعمال تطبيقية للموازنة بين النظري والتطبيقي لفهم أعمق لتلك البرامج، مما يؤدي إلى رفع المستوى سواء للطلبة أو للجامعة ككل، والتكوين الفعال يحتاج فعلا للموازنة بين النظري والتطبيقي لكن هل الجامعة تمنح الطلبة أعمالا تطبيقية كافية للموازنة بين النظري والتطبيقي رأيت نسبة من العينة قدرت ب 22% أن الجامعة فعلا تمنح هذه الفرص التطبيقية للتكوين لكن رأيت نسبة أخرى قدرت ب 77.3% عكس ذلك ورأت أن الجامعة لا تمنح هذه الفرصة، إنما تكتفي فقط بالتكوين النظري ولا تهتم بالتطبيقات التي من شأنها رفع

الفصل الثامن: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثالثة

مستوى الطلبة لكن في الجامعة نرى العكس مما يؤدي إلى تراجع مستوى الطلبة وقد ألغى البرنامج إجابة واحدة.



شكل رقم 50 حول مدى استفادة الطلبة من أعمال تطبيقية كافية للموازنة بين النظري والتطبيقي في التكوين من عدمها

هل توفر الجامعة تجهيزات ومخابر كافية لتعزيز الجانب التطبيقي من تكوين الطلبة

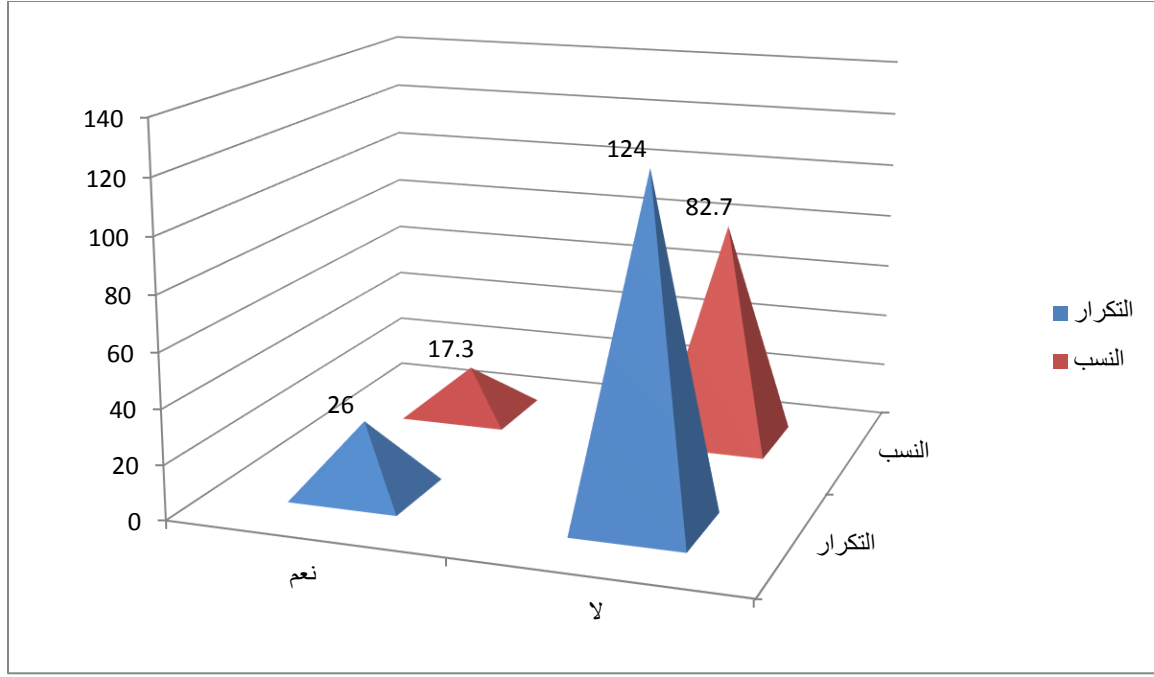
	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
نعم	26	17.3	17.3	17.3
لا	124	82.7	82.7	100.0
المجموع	150	100.0	100.0	

الجدول رقم 49 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 48 من الاستمارة حول مدى توفير الجامعة تجهيزات ومخابر

كافية لتعزيز الجانب التطبيقي من تكوين الطلبة من عدمه

رأت نسبة قليلة من إجابات أفراد العينة قدرت ب 17.3% أن الجامعة توفر تجهيزات ومخابر كافية لتعزيز الجانب التطبيقي من تكوين الطلبة بينما ترى الفئة الغالبة قدرت ب 82.7% عكس ذلك حيث أن الجامعة لا توفر تجهيزات ومخابر كافية لتعزيز الجانب التطبيقي من تكوين الطلبة، إنما تكتفي بالجانب النظري فقط مما خلق مشكلة تدهور مستوى الطلبة والجامعة، وبالتالي خلق فجوة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل، إذ أن الطلبة لا يتعلمون آليات العمل في الجامعة مما يؤدي إلى تخريج طلبة لا يتقنون العمل وهذا يورق فعلا سوق العمل ويضعف إنتاجه ومردوديته.

الفصل الثامن: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثالثة



شكل رقم 51 يبين مدى توفير الجامعة لتجهيزات ومخابر كافية لتعزيز الجانب التطبيقي من تكوين الطلبة من عدمه

هل التكوين القاعدي يساهم في انحدار المستوى العام في الجامعة

	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
نعم	129	86.0	86.6	86.6
لا	20	13.3	13.4	100.0
المجموع	149	99.3	100.0	
القيم المفقودة	1	0.7		
المجموع	150	100.0		

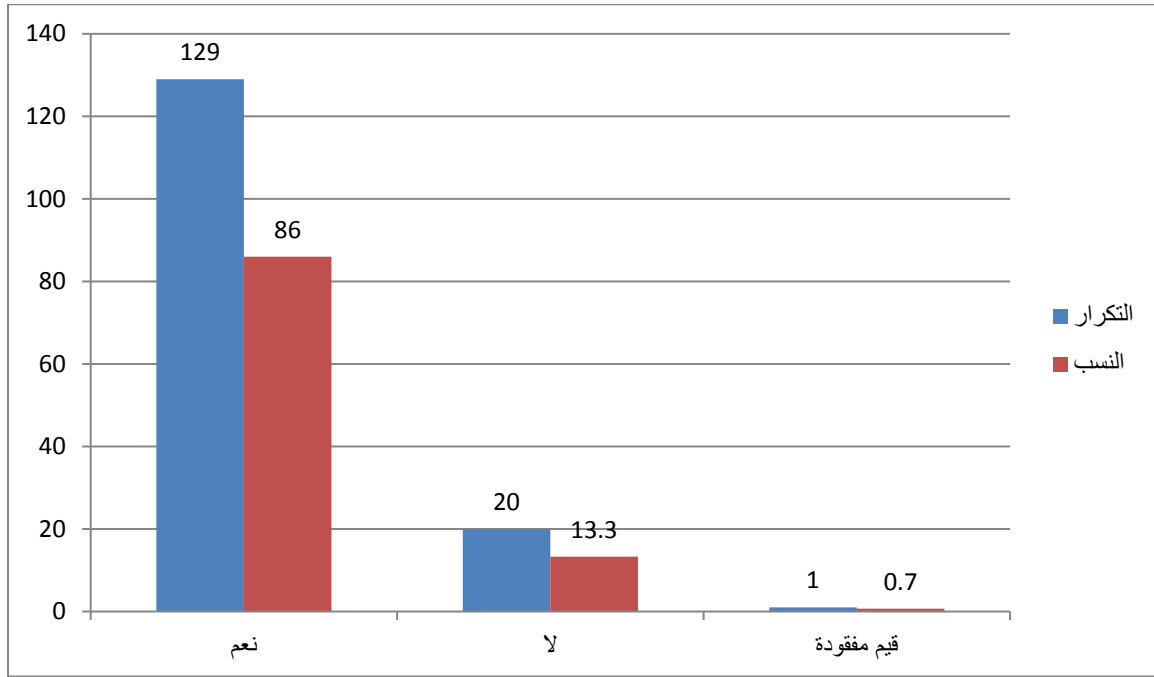
الجدول رقم 50 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 49 من الاستمارة حول مدى مساهمة التكوين القاعدي في

انحدار المستوى العام في الجامعة من عدمه

التكوين القاعدي أي التعليم ما قبل الجامعي له دور وإسهام في مستوى الطلبة والجامعة ككل، فإن كان تكويننا جيدا يؤثر بالإيجاب في مستوى الطلبة والجامعة، أما إن كان سيئا يؤثر فيهما بالسلب وما نلاحظه على مستوى الطلبة والجامعة أنه في تراجع، وبالتالي فإن التكوين القاعدي له إسهام في تدني المستوى العام للجامعة وهذا ما أكدته نسبة قدرت ب 86% والنسبة القليلة ترى عكس ذلك قدرت ب 13.3% والتالي فإن التكوين القاعدي ضعيف وغير كفاء، وقد تسبب في إضعاف مستوى الجامعة والعوامل الكامنة وراء ذلك تتمثل في ضعف مستوى ما دون الجامعة وسوء البرمجة، الغش، تسبب الإدارة وعدم إلزام الطالب بالانضباط،

الفصل الثامن: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثالثة

وعدم تمتع الطالب بمهارات في مجال التحليل والتركيب والاستنباط، كثرة الإصلاحات المتواترة بدوافع سياسية دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الطالب الجزائري، عدم وجود توازن بين قدرة استيعاب الطالب والبرامج، نقص الإمكانيات العلمية والتكنولوجية التي تساهم في التكوين الجيد للطلبة من الجانب التطبيقي، المنظومة التربوية، القبول الجامعي لكل ناجح في البكالوريا وعدم وجود امتحانات قبول للإختصاصات، الاكتظاظ، عدم الممارسة الفعلية في المخابر والورشات، قتل قدرة الطالب على التفكير وكلها عوامل تؤدي إلى انحدار المستوى العام للطلبة والجامعة وقد ألغى البرنامج إجابة واحدة.



شكل رقم 52 حول مدى مساهمة التكوين القاعدي في انحدار المستوى العام في الجامعة من عدمه

الفصل الثامن: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثالثة

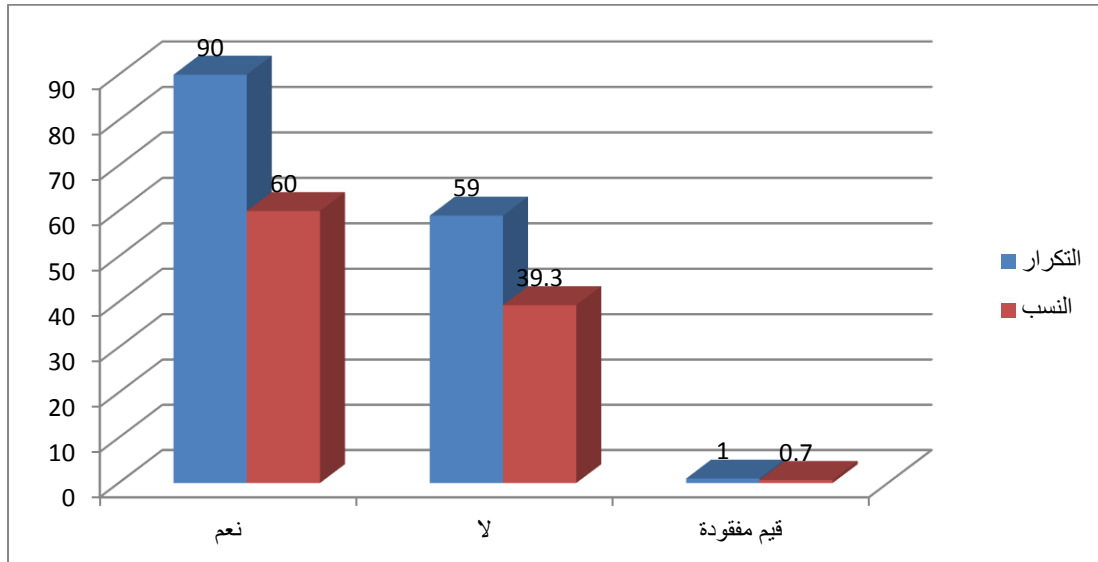
هل تمنح المؤسسات المحلية فرص للطلبة لإجراء تكوين تطبيقي بها

	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
نعم	90	60.0	60.4	60.4
لا	59	39.3	39.6	100.0
المجموع	149	99.3	100.0	
القيم المفقودة	1	0.7		
المجموع	150	100.0		

الجدول رقم 51 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 50 من الاستمارة حول منح المؤسسات المحلية فرص للطلبة

لإجراء تكوين تطبيقي بها من عدمه

بما أن الجامعة يغلب عليها الجانب النظري فإنها تحتاج إلى تدعيمه بجانب تطبيقي وإمكانياتها لا تسمح بذلك، ومنه فإنها بحاجة إلى التواصل مع المؤسسات للسماح لها بإجراء تكوين تطبيقي بها وفعلا هذه المؤسسات أو البعض منها تمنح هذه الفرصة للطلبة، وهذا ما تؤكد نسبة قدرت ب 60% بينما نسبة تقدر ب 39.3% ترى عكس ذلك، وهذا راجع لنقص الإمكانيات التي لا تمتلكها هذه المؤسسات وكذا هناك تخصصات تغيب عن هذه المؤسسات وقد ألغى البرنامج إجابة واحدة.



شكل رقم 53 يبين منح المؤسسات المحلية فرص للطلبة لإجراء تكوين تطبيقي بها من عدمه

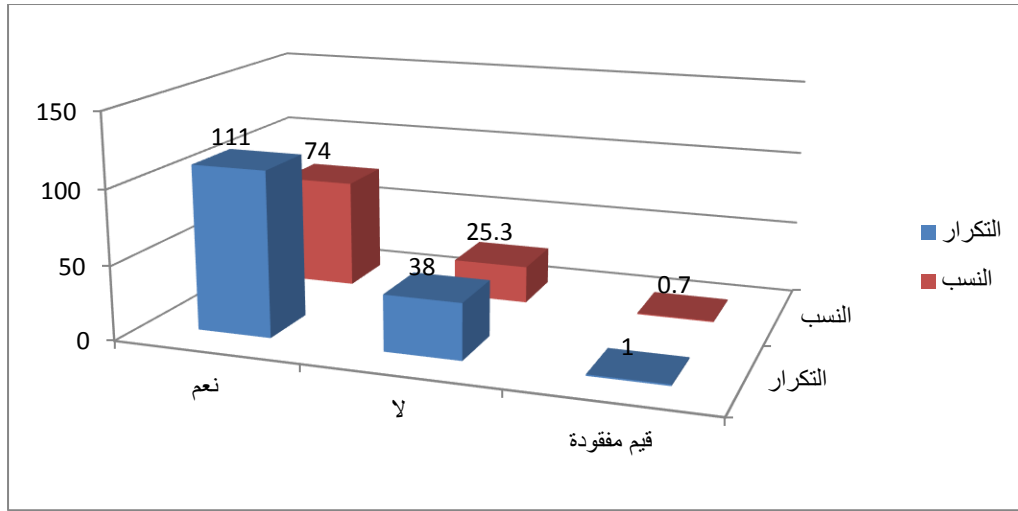
هل الطلبة يجدون صعوبة في إنجاز بحوثهم في المؤسسات والإدارات المحلية

مجموع النسب	النسب الفعلية	النسب	التكرارات	
74.5	74.5	74.0	111	نعم
100.0	25.5	25.3	38	لا
	100.0	99.3	149	المجموع
		0.7	1	القيم المفقودة
		100.0	150	المجموع

الجدول رقم 52 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 51 من الاستمارة حول إيجاد الطلبة صعوبة في إنجاز بحوثهم في المؤسسات والإدارات المحلية من عدمها

وبعد قبول بعض المؤسسات لإجراء تكوين تطبيقي بها هل توفر لهم التسهيلات الكافية أم أنهم يجدون صعوبة بها أكدت نسبة قدرت ب 74% أن الطلبة يجدون صعوبة في إنجاز بحوثهم التطبيقية بهذه المؤسسات، بينما ترى نسبة تقدر ب 25.3% عكس ذلك وهذا راجع لطبيعة التخصصات ولطبيعة المؤسسات ولطبيعة البحوث، وكذا قدرة وإمكانيات المؤسسات والأهم مشكل الثقة الهشة بين الجامعة وهذه المؤسسات خاصة في مجال البحوث العلمية إضافة إلى غياب التنسيق وعدم الاهتمام واللامبالاة، عدم وجود روابط جيدة بين هاته المؤسسات والجامعة، شعور أغلب أنظمة وإطارات تلك المؤسسات بالنقص حيال الجامعة ولشعورها بأنها أفضل من الجامعة وأرقى من هذا وتمنع الطلبة من إنجاز البحوث بها لعرقلتها، سياسة المحاباة في تعيين مسؤولين غير مؤهلين، ترفض المؤسسات لأن في اعتقادها الجامعة هي المسؤولة على تكوين وتمويل ودعم الطلبة من جميع النواحي ومن جهة أخرى عدم تحمل عبء تكوين ومساعدة الطالب، العدد الكبير من المتخرجين الذي يفوق قدرة استيعاب المؤسسات، التخوف من تسرب المعلومة، التخوف على الآلات والعتاد من التلف، عدم اقتناع المؤسسات بجدوى هذه البحوث غياب التمويل وقد ألغى البرنامج إجابة واحدة.

الفصل الثامن: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثالثة



شكل رقم 54 حول إيجاد الطلبة صعوبة عند إنجاز بحوثهم في المؤسسات والإدارات المحلية من عدمها

هل يتمتع خريجو الجامعة بكفاءة عالية تؤهلهم لإتقان عملهم في بداية التعيين

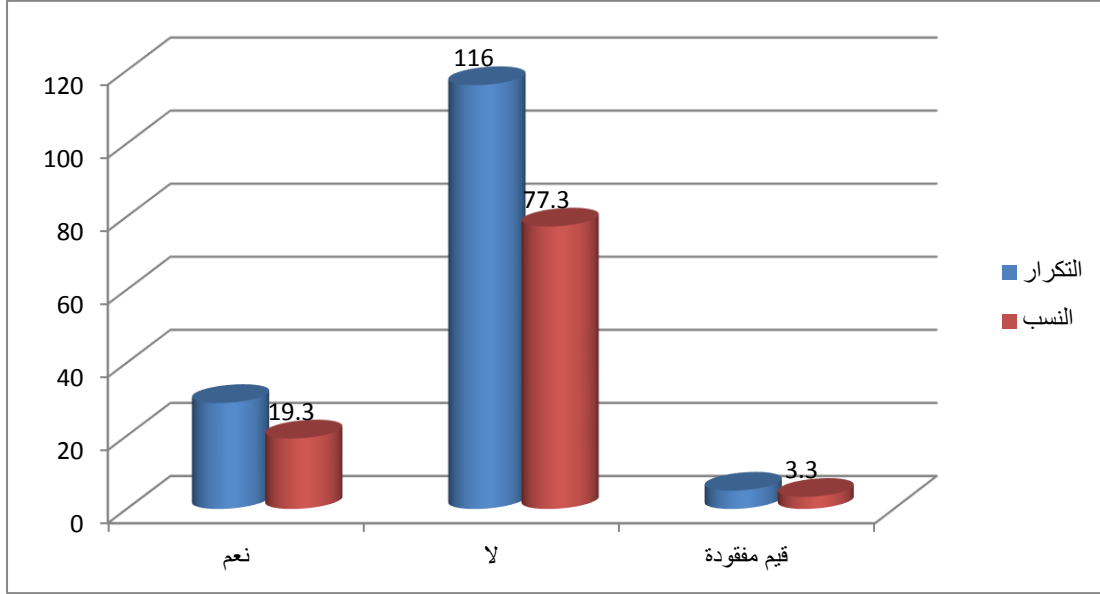
	التكرارات	النسب	النسب الفعلية	مجموع النسب
نعم	29	19.3	20.0	20.0
لا	116	77.3	80.0	100.0
المجموع	145	96.7	100.0	
القيم المفقودة	5	3.3		
المجموع	150	100.0		

الجدول رقم: 53 المصدر: إحصائيات spss للسؤال رقم 52 من الاستمارة حول مدى تمتع خريجو الجامعة بكفاءة عالية تؤهلهم لإتقان عملهم في بداية التعيين من عدمه

بعد التطرق للتكوين الذي يتلقاه الطلبة وبعد ضعف مستواهم خاصة لغياب الجانب التطبيقي وبعد الصعوبات التي يتلقاها الطلبة في إجراء بحوثهم في المؤسسات فإن لكل هذا انعكاس على مردودية وإنتاجية الطلبة خاصة أثناء التعيين، وبالتالي يجد الطلبة صعوبة في العمل في بداية التعيين وهذا ما أكدته نسبة قدرت بـ 77.3% بينما ترى نسبة ضئيلة تقدر بـ 17.3% عكس ذلك وهذا حتما راجع لطبيعة التكوين الذي لا يتماشى مع سوق العمل، كما أن معظم التخصصات لا يحتاجها سوق العمل وبالتالي فإن معظم الطلبة يشغلون وظائف لا تتناسبهم وليست ضمن تخصصهم، وهذا ما يؤدي إلى غياب الإتقان في العمل ولأن البرامج التعليمية مختلفة عن متطلبات السوق والتكوين نظري فقط وكذا نقص التجارب لعدم وجود أعمال تطبيقية وانعدام الإمكانيات وعدم حرصهم على التحصيل العلمي واهتمامهم بتحصيل النقاط فقط والمعدلات المنخفضة وعدم قدرة الطالب الذي يعنى على توظيف مكتسباته العلمية ضمن محيط العمل، كما أنهم

الفصل الثامن: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثالثة

يحتاجون إلى تكوين وتربص للوصول إلى مستوى الإتقان، التعليم هزيل لعدم اكتراث الطالب به وحصوله على المعلومة جاهزة، التكوين التطبيقي ضعيف والطالب يمتلك فقط الخلفية النظرية ونقص في التطبيقات والتكوين قبل شغل منصب العمل، المسار التكويني لا يفضي إلى هذه الكفاءة، الطلبة يهتمون بالشهادة فقط وقد ألغى البرنامج خمسة إجابات.



شكل رقم 55 يبين مدى تمتع خريجو الجامعة بكفاءة عالية تؤهلهم لإتقان عملهم في بداية التعيين من عدمه

الفصل الثامن: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثالثة

حسب رأيك هل ما يعيق انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي يتمثل في

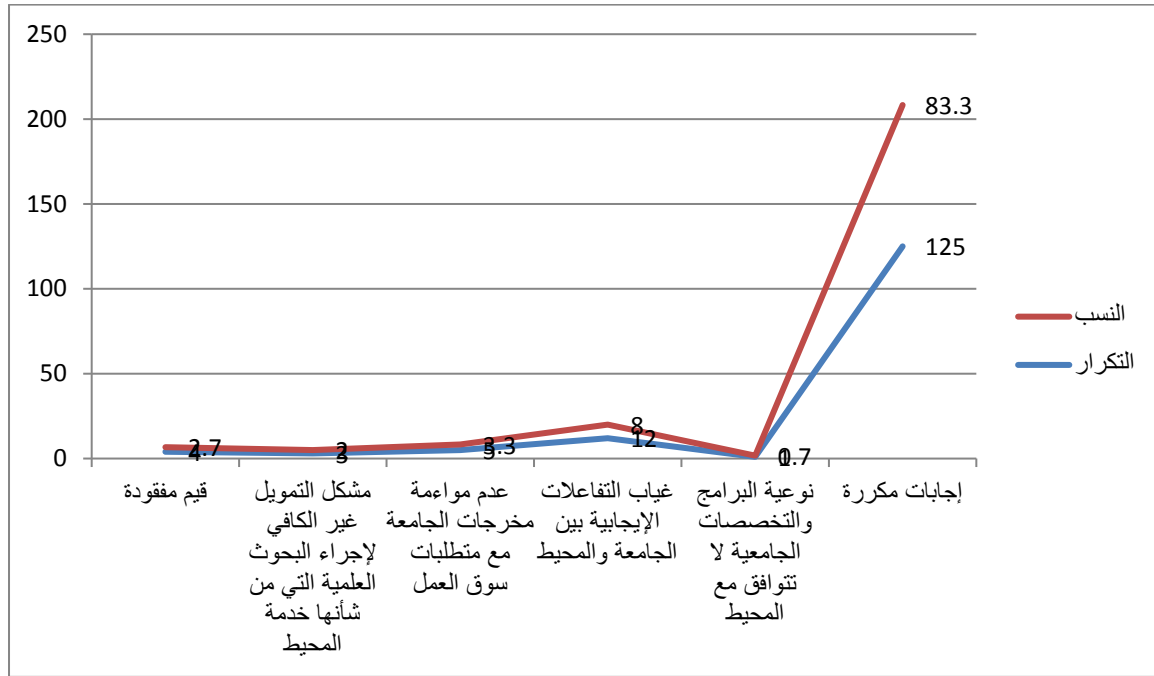
مجموع النسب	النسب الفعلية	النسب	التكرارات	
2.7	2.7	2.7	4	قيم مفقودة
4.7	2.0	2.0	3	مشكل التمويل غير الكافي لإجراء البحوث العلمية التي من شأنها خدمة المحيط
8.0	3.3	3.3	5	عدم مواءمة مخرجات الجامعة مع متطلبات سوق العمل
16.0	8.0	8.0	12	غياب التفاعلات الإيجابية بين الجامعة والمحيط
16.7	0.7	0.7	1	نوعية البرامج والتخصصات الجامعية لا تتوافق مع المحيط
100.0	83.3	83.3	125	إجابات مكررة
	100.0	100.0	150	المجموع

الجدول رقم 54 المصدر: إحصائيات السؤال رقم 53 من الاستمارة حول أهم معوقات انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي

إن أهم ما يعيق انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي وهذا بحسب إجابات الباحثين يتمثل في مشكل التمويل غير الكافي لإجراء البحوث العلمية التي من شأنها خدمة المحيط وذلك بنسبة 2% لأنه فعلا نقص التمويل والدعم المادي يمنع الجامعة من إجراء بحوث علمية ذات مستوى عالي من شأنه أن يسهم فعلا في حل مشكلات المحيط والتعزيز من عمليات التنمية، والعائق الثاني يتمثل في عدم مواءمة مخرجات الجامعة مع متطلبات سوق العمل وذلك بنسبة 3.3% وهذا حقا يسبب عائقا كبيرا في انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي، وهو أيضا يسبب مشكل اختلال التوازن بين العرض والطلب وكذا فجوة كبيرة وشرح بين الجامعة ومحيطها، مما أدى إلى تنامي ظاهرة البطالة أكثر فأكثر خاصة في فئة حاملي الشهادات الجامعية، أما العائق الثالث غياب التفاعلات الإيجابية بين الجامعة والمحيط وذلك بنسبة 8% لأن الجامعة فعلا لا تنزل إلى المحيط ولا تهتم به ولا يعينها ما يحدث فيه ولا حتى تسعى لتوجيه بحوثها العلمية لتتواءم مع احتياجاته وانشغالاته، وهناك عائق رابع يتمثل في نوعية البرامج والتخصصات الجامعية لا تتوافق مع المحيط

الفصل الثامن: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثالثة

وذلك بنسبة 0.7% لأن الجامعة تعمل دائما على فتح تخصصات لا تتوافق مع متطلبات المحيط ومعظمها لا تخدمه ولا تدخل ضمن احتياجاته، وهذا من شأنه أن يمنع علاقة الاتصال بين الجامعة والمحيط، مما يؤدي إلى توسيع الهوة بينهما أكثر وهو ما يعيق انفتاح الجامعة على محيطها، وقد أجمعت عموم إجابات أفراد العينة حول هذه النقاط جميعا وذلك بنسبة قدرت بـ 83.3% وهناك العديد من العوائق الأخرى من بينها جودة أداء الجامعة وجودة مخرجاتها من كفاءات بشرية وبحوث علمية، وهذا العائق لم يتفق حوله جميع أفراد العينة لأن مشكل الجودة يأتي في المرتبة الأخيرة بعد عدة مشكلات ومعوقات أخرى أهم ويعتبر حلها حلا لمشكل الجودة وجودة الجامعة لها انعكاس على المحيط فإن كانت الجامعة ذات جودة عالية فإن هذا من شأنه أن يسهم في رقي وتطور المحيط والعكس صحيح.



شكل رقم 56 حول أهم معوقات انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي

وهناك جملة من المعوقات من بينها الفساد الإداري واللامبالاة وقلة الوعي وسوء تسيير الجامعة وتوقع كثير من أطراف الأسرة الجامعية داخل الجامعة وعدم تحرر الجامعة من تبعية اتخاذ القرار، إضافة إلى غلبة كم مخرجات الجامعة الهائل على حساب النوع الذي يحتاجه سوق العمل أيضا تدني المستوى التعليمي والبحث العلمي واتجاه مخابر البحث نحو بحوث أكاديمية وذلك لنشر البحوث غرضه التقدم في المسار المهني وليس تطوير المحيط والمجتمع، كل هذه العوائق هي التي تمنع الجامعة من الانفتاح على محيطها السوسيو اقتصادي وكذا يمنع المحيط من التواصل مع الجامعة، وهذا مما يزيد من عزلة الجامعة أكثر عن محيطها وعن واقعها وهذه القضايا تناولها ماكس فيبر في نظرية البنائية الوظيفية كما أكد علماء نظرية

الفصل الثامن: المعطيات الميدانية في ضوء الفرضية الثالثة

الأنساق الاجتماعية على أن الجامعة لا يمكن أن تعيش أو تستمر إذا لم تنفتح على محيطها ولا يمكن اعتبارها نسقا مغلقا.

خلاصة:

إن نوعية البرامج والتخصصات الجامعية تعد عائقاً أمام انفتاح الجامعة على محيطها وذلك بنسبة 52.7% لأنها لا تراعي حاجات ومتطلبات سوق العمل والمحيط السوسيو اقتصادي، لأنها في عمومها ليست ما يحتاجونه، كما أنها ذات طابع نظري فحسب لا يخدم المحيط ولا التنمية ولا سوق العمل وبالتالي تقديم مخرجات وأداء جامعي لا يحوز على الجودة بل مفقر لها، ولهذا انعكاس وتأثير سلبي على المحيط السوسيو اقتصادي وذلك بنسبة 72.7% وقد وجدنا أن هذه التخصصات لا ترتبط بالواقع العملي وذلك بنسبة 64% ولا تتوافق مع المعايير العالمية والتطورات التكنولوجية التي لا يحرص الأساتذة على استخدامها في العملية التدريسية، كما أن البرامج لا تخدم المحيط ولا تتوافق مع قدرة استيعاب الطلبة، مما أدى إلى غياب الجودة والكفاءة في الخريجين، أضف إلى ذلك الأعداد الهائلة منهم والتي تضعف من قدرة الاستيعاب لديهم، مع غياب الاستفادة من أعمال تطبيقية كافية للموازنة بين النظري والتطبيقي في التكوين، وهذا لأن الأعداد هائلة والمخابر غير مجهزة وغير كافية لتعزيز الجانب التطبيقي من التكوين وذلك بنسبة 82.7% هذا من جهة، ومن جهة أخرى التكوين القاعدي الذي يفتقر للجودة أسهم في انحدار المستوى العام في الجامعة وذلك بنسبة 86% كل هذا وذاك انعكس على مردود وإنتاجية الجامعة وكفاءة الطلبة المتخرجون مما أدى إلى عدم قدرتهم على إتقان عملهم في بداية التعيين وذلك ما تؤكد نسبة 77.3% إن من كل هذا نستنتج الدور البارز للجودة الجامعية ولنوعية التخصصات والبرامج المطروحة على مستوى الجامعة في انفتاحها على محيطها، وبالتالي فهذه الفرضية صادقة ومثبتة ومؤكدة.

النتائج

تحليل النتائج على ضوء الدراسات السابقة:

- تناولت الدراسة الأولى الخاصة بدور الجامعة في التنمية الإقليمية، دور وأهمية الجامعة في التنمية الثقافية والاجتماعية الاقتصادية، إذا توصلت إلى جملة من النتائج الآتية من أبرزها: وجود علاقة ارتباطية تأثرية ضعيفة بين مستوى أداء الجامعة والتنمية وأن دور الجامعة ضعيف في الجانب الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، كما أن مخرجات الجامعة ذات مستوى متدني عموم هذه النتائج تمثل إثباتا قويا لنتائج دراساتنا هذه، إذ وجدنا أن الجامعة لا تمتلك على معرفة ودراية واسعة بسوق العمل ومتطلباته وبكل متغيرات واحتياجات مجتمعها المحيط بها، وبذلك تغيب التفاعلات والعلاقات الإيجابية البناءة بينها وبين محيطها خاصة المحيط السوسيو اقتصادي الذي لا تزوده بمخرجات ذات كفاءة ونوعية وفقا للمطلوب.

- تناولت الدراسة الثانية الخاصة بدور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي، علاقة الجامعة بالمجتمع المحلي وسوق العمل، إذ ركزت على أن التعليم الجامعي يجب أن يقدم أسسا علمية للتصدي لمشكلات المجتمع، وهذا ما توصلت إليه دراستنا هذه التي ترى بأن الجامعة لا تسعى ولا تحرص على حل مشكل مجتمعها المحيط بها، كما ركزت الدراسة على ضرورة إنشاء مجالس استشارية مشتركة من رجال الجامعة وقيادات المجتمع لتحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته، وفي نتائج دراستنا هذه توصلنا إلى أن الجامعة تعمل بمعزل عن محيطها وعن قضايا مجتمعها وانشغالاته، وأنه لا توجد شراكة بينها وبين أبرز قادة المجتمع ورؤساء المؤسسات من أجل حل مشكلات المجتمع واحتياجاته، كما توجه الأبحاث الجامعية لحل مشكلات المجتمع وتعمل على تطويره، وكذا تقديم برامج تكوينية لتلبية متطلبات أفراد المجتمع وتقديم الاستشارات المتنوعة في المجالات المختلفة لأفراد المجتمع، وكذا تقديم الخدمات المتنوعة إلى المجتمع المحلي والحرص على المشاركة في المناسبات الاجتماعية المختلفة وكذا العمل على توعية المواطنين، وكل هذه نفتها نتائج دراستنا هذه إذ أن الأبحاث العلمية في الجامعة لا توجه لقضايا وانشغالات مجتمعها، إذ أنها تقام من أجل الترقية فقط وحتى البرامج التكوينية لا تلبى متطلبات أفراد المجتمع والجامعة لا تقدم استشارات متنوعة في المجالات المختلفة وحتى مؤسسات المحيط لا تطلب منها أي استشارة في أي مجال أو شأن، والجامعة لا تعمل على توعية المواطنين إذ أنها لا تخرج إلى مجتمعها ومحيطها ولا تنزل من برجها العاجي.

- تناولت الدراسة الثالثة الخاصة بدور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة، إذ ركزت على دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري، وهذا حتى تعمل الجامعة على تحقيق التنمية

المستدامة في المجتمع، إذ توصلت هذه الدراسة إلى نتائج من أبرزها: تخريج كميات من الطلبة دون الاهتمام بنوعية المخرجات وأن أبحاثها لا تخدم التنمية وإنما تقتصر على الأبحاث الأساسية فقط، أما علاقة الجامعة بالمحيط وجدنا أنها لا تستجيب بفعالية للمتغيرات الحاصلة في محيطها فهي تعمل بشكل منفصل عنه وهذا ما أدى إلى عدم موازنة مخرجات الجامعة لمتطلبات سوق العمل، والشراكة بينهما وبين المحيط الاقتصادي والاجتماعي لا تتبع من سياسة وطنية واضحة بل لا تتعدى كونها مبادرات فردية، وكل هذه قد أثبتتها نتائج دراستنا هذه إذ أن الجامعة تعمل على تخريج أعداد وكميات كبيرة من الشهادات دون مراعاة للنوعيات المطلوبة في سوق العمل، والأبحاث لا تخدم التنمية بل تقام من أجل الترقية المهنية وعلاقة الجامعة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي علاقة غائبة وكلاهما يعمل بانفصال عن الآخر الجامعة في جهة والمحيط في جهة أخرى، وحتى مخرجاتها لا تتواءم ولا توافق متطلبات سوق العمل.

- تناولت الدراسة الرابعة الخاصة بتطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاته، دور الجودة في ضمان تقدم الجامعة وتحسين مستواها، إذ أن دراستنا هذه أكدت دور الجودة في تنمية الجامعة ورفيها وتطورها، لكن هذه البرامج المعتمدة المتعلقة بالجودة شبه غائب اعتمادها وتطبيقها في الجامعة، وهذا ما أدى إلى تراجع نوعية البرامج التكوينية والتدريسية المقدمة للطلبة، مما أدى إلى تدهور مستوى الطلبة وبالتالي مستوى أداء الجامعة ككل والذي بدوره يؤثر على تنمية المجتمع والرفي به وتطويره.

- تناولت الدراسة الخامسة الخاصة بسياسات التعليم العالي في الجزائر نظام ل م د في الجزائر الذي أفرزته عولمة التعليم العالي، وهذا ما جعلها غير متلائمة مع واقع البيئة الجزائرية وهو ما أدى إلى تراجع نوعية المخرجات خاصة بعد مجموع الإصلاحات التي عرفها هذا النظام في الجامعة الجزائرية، ودراستنا هذه أثبتت أن نظام الجودة له تأثير فعال على تخريج نوعية مناسبة وملائمة لمتطلبات سوق العمل، وجودة أداء الجامعة ينعكس على خدمة المحيط خاصة السوسيو اقتصادي، وبالتالي تطوره ورفيها لكن هذه الجودة بكل مبادئها وآلياتها شبه غائبة في الجامعة الجزائرية، وهذا ما يفسره تراجع وتدني مستوى الطلبة ومستوى الجامعة.

- تناولت الدراسة السادسة الخاصة بالنظام الجامعي تنظيمه وتسييره، واقع النظام الجامعي وسبل تسييره وآليات تطويره، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التعليم العالي مازال يعيش أزمة تسيير والإصلاحات الحقيقية لم تتطرق بعد، فنظام التسيير الحالي لا يتماشى وواقع الجامعة والقانون الخاص بتنظيم وتسيير الجامعات ذو نموذج واحد بالنسبة لكل الجامعات وتسيير المستخدمين مازال يعتمد على الإجراءات ولم يتم إدخال نظام تسيير الموارد البشرية، وغياب سياسة تهدف إلى تحسيس كل الأطراف الفاعلة والتي لها آثار

على النظام الجامعي، كل هذه أثبتتها نتائج دراستنا هذه إذ أكدت دراستنا على الغياب الواضح لعلاقة الجامعة بالمحيط خاصة السوسيو اقتصادي وهذا لأن نظام تسيير الجامعة غير موجه لخدمة المجتمع والمحيط، ولا يسعى في برنامجه لمحاولة حل مشكلات المجتمع والتكفل بانشغالاته واحتياجاته، ولا يحتوي على أي برنامج هادف لخلق شراكة بين الجامعة ومختلف مؤسسات المحيط وكوادره المختلفة.

- ومن خلال عرض وتحليل نتائج الدراسة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة السالفة الذكر نستنتج أن دراستنا هذه قد أكدت على أهم مشكلات وعراقيل انفتاح الجامعة على مجتمعها ومحيطها السوسيو اقتصادي، وهو ما تعارض مع عموم نتائج الدراسات السابقة، وبالتالي فالكل يؤكد على وجود خلل وظيفي يعرقل علاقة انفتاح الجامعة على محيطها.

تحليل النتائج على ضوء الفرضيات:

- الفرضية الأولى: توجد علاقات بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي:

من خلال استقراءنا للمعطيات البيانية الميدانية وجدنا بأن نسبة 62% ترى بوجود علاقة قائمة بين الجامعة ومحيطها عموماً، لكن أبرز النقاط التي تحدد هذه العلاقة هي استقبال كميات هائلة من الطلبة من الأطوار التعليمية قبل الجامعة، وكذا تخريج دفعات بكميات كبيرة دون مراعاة للمطلوب في سوق العمل، أما عن مشاركة الجامعة في تغطية ومواكبة معظم المناسبات للمحيط الخارجي وجدنا أن نسبة 50% تنفي ذلك، فالجامعة لا تنزل إلى محيطها وواقعه ولا تعمل على تغطية ومواكبة جل المناسبات التي تقام فيه، كما تغيب الاتفاقيات وشراكات العمل بين الجامعة ومختلف مؤسسات المحيط وذلك بنسبة مؤكدة تقدر بـ 66.7% وهذا راجع لكون الجامعة تعمل بمعزل عن محيطها، وهذا المحيط كذلك لا يهتم بعقد شراكات مع الجامعة لكن رغم ذلك فإن الجامعة تعمل على نشر الوعي الثقافي والاجتماعي وذلك بالمشاركة في معظم المناسبات بالمحيط وذلك ما تؤكده نسبة 55.3% وذلك من خلال إجراء الجامعة للعديد من المواضيع في الملتقيات والأيام الدراسية التي تكون مواضيعها موجهة لتناول إحدى القضايا المجتمعية، وحتى الأساتذة بالجامعة يقدمون ندوات ومحاضرات عامة بالمحيط الخارجي تخص مواضيع الساعة وذلك بنسبة 57.3% لكنها تبقى مجرد مبادرات فردية، لكن الجامعة لا تقدم أي استشارات علمية للمؤسسات والشركات في المحيط الخارجي وذلك بنسبة 72% وهذا راجع لكون الأبحاث العلمية التي تقام في الجامعة ليس لها علاقة باحتياجات المؤسسات والشركات وإنما تبقى حيز جدران الجامعة، وكذلك المؤسسات لا تطلب من الجامعة أية استشارة وهذا راجع لضعف التواصل والتنسيق فيما بينهما من جهة ولنقص الثقة في أبحاث الجامعة ومقدرتها العلمية من جهة أخرى أضف إلى ذلك أن الجامعة لم يسبق لها وأن أنجزت بحوث علمية بطلب من مؤسسات أو هيئات محلية وذلك بنسبة 67.3% وحتى نتائج البحوث التي تقوم بها الجامعة لا تستفيد منها المؤسسات والهيئات المحلية وذلك أكدته نسبة مقدره بـ 72% وهذا راجع كما سبق ذكره إلى غياب

التواصل والتنسيق، وكذا غياب الثقة وعدم خروج الأبحاث عن جدران الجامعة ولعل السبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى عدم توفير الجامعة للتمويل الكافي للقيام بالبحوث العلمية تماثيا مع سوق العمل وذلك بنسبة 87.3% وحتى مؤسسات المحيط لا تقدم التمويل والدعم المادي الكافي للجامعة للقيام بالبحوث العلمية التي من شأنها حل مشكلات تلك المؤسسات وذلك بنسبة 90.7% وهذا ما انعكس على جودة ومردود الأبحاث العلمية، وهذا ما أدى إلى وجود شرح بينها وبين متطلبات سوق العمل واحتياجات المحيط، وبالتالي غياب ثقة المحيط بنتائج البحوث العلمية التي تنتجها الجامعة وذلك بنسبة 72% لأنها أبحاث لا ترقى لمستوى تطلعات مؤسسات المحيط وبالتالي فهو لا يستند إليها كمرجعية رئيسية لحل مختلف مشكلاته، وأهم ما لاحظناه حول العلاقة بين الجامعة ومحيطها وجدنا العديد من العوائق التي تقف وتحول دون تحقيق شراكة فعلية بين الجامعة والمحيط، ومنه نستنتج عدم وجود علاقات فعلية وقوية بين الجامعة ومحيطها خاصة السوسيو اقتصادي، ماعدا استقبال الطلبة وتخريج دفعات وكميات هائلة بين كل من الجامعة ومحيطها وبالتالي هذه الفرضية لم تثبت.

- الفرضية الثانية: للاتصال التنظيمي ومعرفة متطلبات سوق العمل دور في انفتاح

الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي:

من خلال استقرائنا للمعطيات البيانية الميدانية وجدنا أن الجامعة تعمل على الانفتاح على محيطها خاصة سوق العمل من خلال أهم نقطة وأبرزها وهي تزويد السوق بكفاءات بشرية مؤهلة وفعالة وذلك بنسبة 15.3% بينما باقي المعطيات فهي بنسبة ضئيلة، وهذا كحرص من الجامعة ومحاولة منها لخلق قنوات للاتصال مع المحيط السوسيو اقتصادي، لكن عند وضع برنامج لا تراعي الجامعة طبيعة المحيط الذي تعمل ضمنه وكذا احتياجات سوق العمل وذلك بنسبة 62% وهذا ما يسبب شرح وانفصال الجامعة بكل تخصصاتها وبرامجها عن محيطها السوسيو اقتصادي وسوق العمل، وبالتالي فالجامعة لا تهتم وتراعي

متطلبات سوق العمل عند وضعها لأي برنامج وبالتالي توفر تخصصات لا حاجة لسوق العمل بها، ومنه فإن ما تقدمه الجامعة ليس هو فعلا ما يتطلبه سوق العمل وذلك بنسبة 84% وهذا ما أدى إلى تخريج كميات هائلة من الطلبة التي لا تجد عملا في سوق العمل، وبالتالي تنامي ظاهرة بطالة حاملي الشهادات الجامعية وكذا وجود نقص فادح في بعض التخصصات التي يحتاجها سوق العمل ومنه تراجع في تعزيز عمليات التنمية المجتمعية أي وجود فجوة بين مخرجات الجامعة وما ينتظره سوق العمل وذلك بنسبة 80% لأن ما تخرجه الجامعة لا يحتاجه سوق العمل، وهذا طبعا راجع لغياب الاتصال الذي يزود الجامعة بمعلومات كافية عن سوق العمل وعن محيطها عموما، وهذا راجع لكون النظام الإداري للجامعة ليس له توجه نحو سوق العمل وذلك بنسبة 68.7% وفي هذا تبيان إلى أن الجامعة لا تعنى بمتطلبات سوق العمل ولا بنوعية المناصب أو الوظائف المطلوبة، فلا وجود لتنسيق بينهما إنما تعمل بمعزل عنه ونقطة الاتصال بين الجامعة والمحيط تمثلت في استقبال وتخريج الأعداد الهائلة من الطلبة، وبالتالي فإن الجامعة تستوعب الأعداد الهائلة من خريجي الثانويات بالمحيط وذلك بنسبة 64.7% وهذا ما دل على وجود أعداد هائلة من الطلبة في أقسام الجامعة، وبالتالي كل هذا ينعكس سلبا على جودة العملية التعليمية والتكوينية في الجامعة ومنه تراجع المستوى العام للجامعة بتراجع مستوى الطلبة، وهذا الاستيعاب الكبير يعد عائقا في علاقة الجامعة بالمحيط خاصة مشكل اختلال التوازن بين مخرجاتها ومتطلبات سوق العمل وذلك بنسبة 60% لأن هذا يؤدي إلى تراكم وتكدس للعماله الغير مطلوبة في سوق العمل لأنها لا تتناسب مع ما هو موجود في سوق العمل، وبما أن الجامعة تعمل بمعزل عن محيطها وعن سوق العمل فإنها لا تحرص على خلق مواءمة بين مخرجاتها ومتطلبات سوق العمل بنسبة 65.3% وذلك واضح من خلال نوعية التخصصات التي تتوفر عليها الجامعة وبكثرة بينما لا يحتاجها سوق العمل، فمعظم مخرجات الجامعة مكدسة في سوق العمل وليست هي المطلوبة فيه وعلى الرغم من هذا الشرح الواضح بين الجامعة ومحيطها إلا أنها تعتمد على مشاكل واحتياجات المحيط كمصدر من مصادر تأليف كتبها وتقاريرها العلمية بنسبة

54% لكن هذا لا يعني أن هذه البحوث تصدر لخدمة المجتمع، إنما هي من أجل الجامعة والبحث العلمي فقط وهي لا تأخذ بمقترحات وتطلعات مؤسسات سوق العمل عند اتخاذ إجراءات إدارية بنسبة 68.7% فهي تعمل بمعزل عن محيطها وعن سوق العمل كما أنه لا توجد شراكات بينهما، وهي أصلاً لا تهتم بمشورة ورأي المحيط ومؤسسات سوق العمل وهذا راجع لغياب اتفاقيات وشراكات واضحة بينهما، أما عن تزويد الجامعة للمحيط بالكوادر البشرية المؤهلة لخدمته فنجد أن ذلك صحيح بنسبة 65.3% لكن هذه الكوادر لا تحظى بالقبول المطلق في سوق العمل ولا تجد فرصاً للعمل والتوظيف لأن تخصصات عموم هذه الكوادر ليست هي نفسها الموجودة في سوق العمل، وهذا راجع لغياب الاتصال فيما بين الجامعة والمحيط السوسيو اقتصادي، وبذلك فالجامعة لا تمتلك معرفة واسعة لحاجات مؤسسات المحيط من حيث نوعية وكفاءة الخريجين بنسبة 67.3% ومنه فهي لا توفر فرص عمل أوسع لأبناء المحيط التابعة له وذلك بنسبة 76% وهذا راجع لكون الوظائف المطلوبة ليست نفسها التي تم تكوين أعداد هائلة من الطلبة فيها، والجامعة لا تؤمن الموازنة بين مختلف تخصصات مخرجات التكوين الجامعي واحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية بنسبة 66% وهذا كما سبق ذكره غياب الاتصال الذي بدوره يوفر معلومات دقيقة عن متطلبات واحتياجات سوق العمل من العمالة المطلوبة وبالموصفات المطلوبة وغياب التنسيق كذلك، مما جعل عزلتها تزيد أكثر عن محيطها السوسيو اقتصادي وحتى المخابر الجامعية لا تقوم ببحوث علمية تخدم التنمية المحلية بنسبة 52% لغياب الثقة من جهة وضعف الاتصال والتنسيق من جهة أخرى وعملية الاتصال هذه بين الجامعة والمحيط غائبة بنسبة 38.7% في أحيان كثيرة وبنسبة 34% ضعيفة في أحيان أخرى، ومن كل ما سبق نستنتج أن الاتصال بين الجامعة ومحيطها غائب وهذا ما أضعف العلاقة بينهما وجعل كل منهما يعمل بمعزل عن الآخر، إذ لا توجد معرفة بينهما ولطبيعة عمل كل منهما وهذا كله خلق مشاكل وعراقيل وعقبات تقف حائلاً بينهما، مما جعل العلاقة بينهما شبه منعدمة وحلقة الوصل الوحيدة بينهما هي الطلبة من مدخلات ومخرجات وكل هذه المعطيات تؤكد على ضرورة وجود اتصال بين الجامعة

ومحيطها السوسيو اقتصادي الذي بدوره يزود الجامعة بالمعلومات الكافية حوله وحول سوق العمل، وهذا حتى تفتتح الجامعة عليهما ومنه نستنتج أن الفرضية الثانية مثبتة ومؤكدة، فالاتصال فعال في انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي ومعرفة متطلبات سوق العمل.

- الفرضية الثالثة: تعمل جودة التعليم ونوعية التخصصات والبرامج الجامعية على

انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي:

من خلال استقراءنا للمعطيات البيانية والميدانية وجدنا أن نوعية البرامج والتخصصات الموجودة على مستوى الجامعة تعد عائقاً أمام انفتاح الجامعة على محيطها وذلك بنسبة 52.7% لأنها في عمومها تخصصات نظرية غير مطلوبة في سوق العمل، وليست دافعة ومحركة لعجلة التنمية وبذلك فتخصصات وبرامج الجامعة لا تراعي حاجات ومتطلبات سوق العمل والمحيط السوسيو اقتصادي وذلك بنسبة 65.3% وهي ذات صبغة نظرية أكاديمية فقط لا يمكن تطبيقها خارج أسوار الجامعة ولا حتى العمل بها، وكل هذا خلق مشكل عدم موازنة مخرجات الجامعة مع متطلبات سوق العمل واحتياجات المحيط السوسيو اقتصادي، ومنه فجودة أداء الجامعة وجودة مخرجاتها تنعكس على المحيط السوسيو اقتصادي سواء كان ذلك سلباً أو إيجاباً وذلك بنسبة 72.7% فإذا كان هذا الانعكاس إيجابياً فإن سوق العمل سينتعش وستتحرك عجلة التنمية في المحيط السوسيو اقتصادي، وأما إذا كان انعكاساً سلبياً فإن سوق العمل سيغرق بعمالة غير مؤهلة وغير مطلوبة مما يضعف من إنتاجيته التي بدورها تؤثر وتضعف من التنمية، وفي هذا السياق وجدنا أن البرامج التعليمية لا ترتبط بالواقع العملي وذلك بنسبة 64% لأنها في عمومها دراسات إنسانية وأدبية وليست علمية وعملية، وحتى أن هذه المقررات التعليمية لا تتوافق مع المعايير العالمية والتطورات التكنولوجية وذلك بنسبة 68% فمعظم الدروس مازالت تقدم بطريقة التلقين والإلقاء مع غياب لأبسط الضرورات خاصة التكنولوجية منها، فمازال الاعتماد على السبورة والكتابة اليدوية عليها مع وجود نقص في

المخابر المجهزة لغرض التجارب العلمية، ولكل هذا انعكاس على جودة أداء الجامعة وذلك ما ولد عدم حرص الأساتذة على استخدام التقنيات الحديثة في العملية التدريسية بشكل يتماشى مع متطلبات سوق العمل وذلك بنسبة 57.3% وهذا مرده لضعف التمويل الكافي لاقتناء هذه الوسائل، وكذا لغلبة الطابع النظري على التعليم الجامعي وهذا ما أضعف من مستوى جودة أداء الجامعة وجودة مستوى مخرجاتها، وحتى طرق التقييم والامتحانات لا تساعد على تقييم جيد لمكتسبات الطالب وذلك بنسبة 56.7% وذلك لأنها معايير غير ذات جدوى لأنها لا تقيم الطلبة تقييماً فعلياً يكشف المستوى الحقيقي لهم وهي تعكس كذلك ضعف العملية التكوينية وحتى البرامج، ولهذا انعكاس على إنتاجية الطلبة ومنه ضعف أداء الجامعة وحتى المقررات التعليمية هذه لا تتوافق وقدرة استيعاب الطالب وذلك بنسبة 56.7% وتدني المستوى دليل واضح على ذلك، لأنها تؤدي بطرق تمنع وصول المعلومة لجميع الطلبة وكذا الاكتظاظ الكبير الذي تعرفه المقاعد الجامعية إضافة إلى ضعف الجانب التطبيقي المكمل للجانب النظري كل هذا أضعف من قدرة استيعاب الطلبة، وبالتالي ضعف المستوى العام للجامعة والأعداد الهائلة للطلبة تشكل عائقاً أمام تكوين نوعي من حيث الإشراف والتأطير والاكتظاظ في الأقسام، وكذا الممارسة العملية في المخابر وذلك بنسبة 82% والاكتظاظ في الأقسام أهم مشكل تسبب فيه الارتفاع المهول لأعداد الطلبة، وهذا من شأنه إضعاف قدرة استيعاب الطلبة وتراجع جودة العملية التكوينية والتعليمية، وهذا مرده تراجع مستوى أداء الجامعة بتراجع مستوى أداء وجودة مخرجاتها، ولكل هذا تأثير سلبي على سوق العمل والمحيط السوسيو اقتصادي، والسبب الآخر لضعف مردود الطلبة هو عدم استفادتهم من أعمال تطبيقية كافية للموازنة بين النظري والتطبيقي في التكوين وذلك بنسبة 77.3% وهذا ما أرق سوق العمل من خلال تزويده بمخرجات جامعية غير كفؤة وغير مؤهلة، وللجامعة دور في هذا إذ أنها لا توفر تجهيزات ومخابر كافية لتعزيز الجانب التطبيقي من تكوين الطلبة وذلك بنسبة 82.7% ولكل هذا تأثير سلبي على مردود وإنتاجية الطلبة، وبالتالي تراجع المستوى المطلوب والمنشود من قبل سوق العمل الذي يعول كثيراً على مخرجات الجامعة، وليست

الجامعة المتسبب الرئيسي في ذلك بل حتى التكوين القاعدي يسهم في انحدار المستوى العام في الجامعة وذلك بنسبة 86% وذلك لأن التعليم قبل الجامعي ضعيف المستوى مما أدى إلى تزويد الجامعة بمدخلات تعوزها المعلومة، كما أن تكوينها ضعيفا ومستواها أضعف وهذا كله انعكس على مستوى أداء الجامعة ومن بين مسببات ضعف جودة الجامعة هو منح المؤسسات المحلية فرص للطلبة لإجراء تكوين تطبيقي بها وذلك بنسبة 60% لكن بحذر شديد من جهة، ولأن عموم هذه المؤسسات لا تمتلك مخابر كافية لإجراء البحوث إضافة إلى أن معظم تخصصات الجامعة غير موجودة في هذه المؤسسات، وكل هذا خلق صعوبة للطلبة في إنجاز بحوثهم فيها وذلك بنسبة 74% وبالتالي فإن خريجو الجامعة لا يتمتعون بكفاءة عالية تؤهلهم لإتقان عملهم في بداية التعيين وذلك بنسبة 77.3% وهذا أدى إلى شغل معظم الطلبة لأعمال لا تناسب تخصصاتهم، وحتى التي تناسبهم لم يتلقوا تكوينا جيدا فيها وهذا أدى إلى ضعف أو غياب الإتقان في العمل.

- إذن من خلال كل هذا نجد أن الفرضية الثالثة مثبتة ومؤكدة، فللجودة دور فعال في انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي وحتى نوعية البرامج والتخصصات الجامعية التي يجب أن توضع عن دراسة تامة ومستوفية لمتطلبات سوق العمل وهذا حتى لا تكون هناك فجوة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل، على اعتبار أن الجامعة هي الممول الرئيسي لسوق العمل من العمالة المؤهلة والكفوة والفعالة وهذا من شأنه تعزيز مخططات التنمية المستدامة.

- إن أهم ما يعيق انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي هو وبنسبة 83.3% مشكل التمويل غير الكافي لإجراء البحوث العلمية التي من شأنها خدمة المحيط، وكذا عدم موازنة مخرجات الجامعة مع متطلبات سوق العمل، غياب التفاعلات الإيجابية بين الجامعة والمحيط، أيضا نوعية البرامج والتخصصات الجامعية لا تتوافق مع المحيط وليست هذه فحسب بل توجد

معوقات أخرى لكن هذه أبرزها وأهمها، فمشكل التمويل يمنع الجامعة من إجراء بحوث علمية ذات مستوى عالي من شأنه أن يسهم فعلا في حل مشكلات المحيط والتعزيز من عمليات التنمية، أما عدم موازنة مخرجات الجامعة مع متطلبات سوق العمل يعد عائقا كبيرا في انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي وهو أيضا يسبب مشكل اختلال التوازن بين العرض والطلب، وكذا فجوة كبيرة وشرح بين الجامعة ومحيطها، أم العائق الثالث المتعلق بعلاقة الجامعة بالمحيط فنجد أن كلاهما يعمل بمعزل عن الآخر، فالجامعة بمعزل في برج عاجي بعيدة عن واقعها وعن محيطها كما أن التخصصات الجامعية لا تتوافق مع المحيط، لأنها تخصصات نظرية توضع لخدمة الجامعة فقط ولا تهتم بما يتطلبه سوق العمل، وما يحتاجه محيطها وكل هذا يمنع علاقة الاتصال بينهما من أن تنمو وتتطور من أجل التبادل الفعال بين كل من الجامعة ومحيطها إنما هذا يعزز من اتساع الهوة والفجوة بينهما، وحتى مشكل الجودة في وقتنا يعد عائقا له انعكاس سلبي على سوق العمل وعلى المحيط السوسيو اقتصادي.

النتائج العامة للدراسة:

من خلال استقراءنا للتراث النظري حول هذه الدراسة "معوقات انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي"، وكذلك بعد النتائج والمعطيات البيانية الميدانية المتحصل عليها توصلنا إلى النتائج التالي:

1. عدم وجود علاقات وتفاعلات بين كل من الجامعة والمحيط السوسيو اقتصادي، ماعدا وجود تبادلات بسيطة تتمثل عموما في تبادل كل من المدخلات والمخرجات لكليهما -أي الجامعة والمحيط- وهي متمثلة أساسا في الطلبة (الموارد البشرية).

2. تعمل الجامعة بمعزل عن واقع محيطها واحتياجاته ولا تسهم بأي شكل من الأشكال في محاولة توعيته والنهوض به ولا حتى مشاركته في مناسباته، وهي بذلك لا تسهم في نشر الوعي الاجتماعي والثقافي فيه وبين أفرادها إلا في بعض المواضيع لكنها تبقى حبيسة جدرانها ولا تنزل إلى المحيط.

3. لا توجد هناك شراكات واتفاقيات عمل بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي وهذا راجع لكون الجامعة متفوقة على نفسها ومنغلقه على المحيط، كما أنه لا يهتم بمخرجات الجامعة العلمية وبذلك فلا يسعى لخلق مثل هذه الشراكات.

4. لا تعمل الجامعة على تقديم استشارات علمية للمؤسسات والشركات لأن أبحاثها ذات صبغة نظرية تقام لأجل البحث العلمي لا غير، والهدف الأساسي منه الترقية المهنية للأساتذة كما أن القطيعة بينها وبين محيطها تجعل من المؤسسات تستعين بخبرات أجنبية ولا تلجأ بأي شكل من الأشكال إلى الجامعة.

5. يوجد ضعف كبير في الاتصال والتنسيق فيما بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي وبالتالي فبحوث الجامعة لا توجه لخدمة المحيط السوسيو اقتصادي، كما أن مؤسسات المحيط لا تطلب من الجامعة إجراء بحوث لصالحها لحل مشكلاتها، ولربما مرد ذلك إلى غياب الثقة في نتائج الجامعة ومقدرتها على حل تلك المشكلات من جهة، ومن جهة أخرى نقص كبير في التمويل الكافي لخدمة البحث العلمي سواء من قبل الجامعة أو حتى مؤسسات المحيط لا تسهم في ذلك.

6. إن أهم نقطة اتصال بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي هي الطلبة سواء كمدخلات أو كمخرجات، فالجامعة تبقى الممول الرئيسي لسوق العمل من الموارد البشرية اللازمة لخدمته.

7. إن طبيعة التخصصات الجامعية لا تتماشى مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل والمحيط السوسيو اقتصادي، وحين وضعها لبرامج أو تخصصات فإنها لا تراعي سوق العمل ومتطلباته وهذا تسبب

في وجود شرح كبير بينهما، فمخرجات الجامعة ليست هي ما يتطلبه سوق العمل ولهذا دور بارز في تنامي ظاهرة البطالة البطالة حاملي الشهادات الجامعية والسبب يبقى في غياب التواصل والتنسيق بينهما.

8. تعاني الجامعة من اكتظاظ كبير في الطلبة التي يتم استقبالها من المحيط الخارجي بكميات وأعداد هائلة مما انعكس على جودة العملية التكوينية، وبالتالي تراجع المستوى العام للجامعة بتراجع مستوى الطلبة، وهذا يسبب عائقا آخر ليس للجامعة فحسب بل حتى لسوق العمل الذي يعاني من تكديس للعمالة الغير مطلوبة والغير مؤهلة نظرا لكونها تأقت تكوينا نظريا في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل.

9. غياب الاتصال والتنسيق بين الجامعة والمحيط جعلها تفتقر لأبسط معلومة حوله خاصة احتياجات سوق العمل من الموارد البشرية المطلوبة ونوعية التخصصات المطلوبة مما جعلها تكديس تخصصات وبرامج لا يحتاجها سوق العمل، ومنه تخريج أعداد هائلة من الطلبة دون مراعاة المطلوب وهذا ساهم في انعزال الجامعة أكثر فأكثر عن محيطها السوسيو اقتصادي.

10. إن عموم تخصصات الجامعة وبرامجها تعد عائقا أمام انفتاحها على محيطها لأنها نظرية غير مطلوبة في سوق العمل، وليست دافعة ومحركة لعجلة التنمية وذلك بسبب غياب الدراسات الفعلية عند وضع هذه البرامج والتخصصات.

11. رغم عزلة الجامعة عن محيطها السوسيو اقتصادي إلا أن لها تأثير واضح عليه فجودة أدائها وجودة مخرجاتها تنعكس عليه إما سلبا أو إيجابا، لكن واقع الجامعة ومن خلال معطيات هذه الدراسة وجدنا أنه تأثير سلبي فمستوى أداء الجامعة وجودة مخرجاتها متدني وفي تراجع واضح، وهذا أرق سوق العمل أكثر وجعله يستعين بخبرات أجنبية ولكل هذا انعكاس وتأثير على عمليات التنمية.

12. عدم رقي الجامعة الجزائرية ووصولها إلى مصاف الجامعات العالمية راجع لكون الجامعة الجزائرية تمتلك مقررات تعليمية لا تتوافق مع المعايير العالمية والتطورات التكنولوجية، فمعظم الدروس ما زالت تقدم بطرق تقليدية مع غياب لأبسط الضرورات التكنولوجية مع وجود نقص في المخابر المجهزة لغرض التجارب العلمية.

13. للتعليم القاعدي دور كبير في إضعاف المستوى العام للجامعة لأنه تكوين غير رصين من جهة والكميات الهائلة من الطلبة الداخلة من جهة أخرى، وهذا أدى بالجامعة إلى استقبال وتخريج دفعات من الطلبة ذات مستوى متدني غير مطلوب في سوق العمل.

14. غياب ثقة المؤسسات في الجامعة وفي نتائجها وأبحاثها عرقل من إمكانية إجراء الترصات التطبيقية الميدانية بتلك المؤسسات، وكذا افتقارها لمخابر مجهزة للأبحاث العلمية كل هذا انعكس بالسلب على مردودية وإنتاجية الجامعة.

15. تعرقل علاقة انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي جملة من المعوقات أبرزها:

- مشكل البرامج والتخصصات الجامعية التي لا تتوافق مع متطلبات سوق العمل.
- عدم موازنة مخرجات الجامعة مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل والمحيط السوسيو اقتصادي.
- غياب التفاعلات والاتصالات الإيجابية والفعالة بين الجامعة والمحيط السوسيو اقتصادي.
- مشكل التمويل الغير كافي لخدمة البحث العلمي الذي من شأنه حل مشكلات المحيط السوسيو اقتصادي وخدمة التنمية.
- مشكل الجودة الشاملة في الجامعة جودة أدائها وجودة مخرجاتها الذي له انعكاس وتأثير على سوق العمل والمحيط السوسيو اقتصادي.

خاتمة

خاتمة:

تم بحمد الله وتوفيقه اختتام هذا الجهد البشري المتواضع والذي انصبت جهوده في دراسة موضوع غاية في الأهمية وهو من بين مواضيع الساعة الرئيسية، إذ أنه موضوع يعنى بدراسة الجامعة والمحيط يهتم بعلاقتها به ودورها فيه وبالتحديد المحيط الاجتماعي والاقتصادي، هذا الموضوع ركز بالتحديد على تناول نقطة بارزة في هذه العلاقة وهي مشكلة الانفتاح، لذلك فهو موسوم "بمعوقات انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي" إذ أن استقرائنا لواقع وطبيعة العلاقة بين الجامعة والمحيط جعلنا نستشعر وجود هذا المشكل الذي دفعنا للبحث فيه واستخراج أبرز وأهم هذه المعوقات.

فمن المفروض أن يكون هناك انفتاح مطلق بين الجامعة ومحيطها هذا الانفتاح ينتج عنه تطور ورقي وتقدم وازدهار ذلك المحيط، إذ أن الجامعة تعتبر إحدى أهم المؤسسات الاجتماعية الفاعلة والمؤثرة في المحيط من حيث خدمته وتنميته، وهي الممول الرئيسي لذلك المحيط بالكوادر والقيادات والموارد البشرية الكفؤة والفعالة والمؤهلة لخدمته وتنميته وتسييره.

إن كل ما سبق يؤكد على الدور البارز للجامعة في خدمة المجتمع والمحيط، وفي الوقت الراهن تعد هذه أهم وظيفة من وظائف الجامعة الحديثة، فلكل جامعة رسالتها وأهدافها التي تتبع بالأساس من رسالة وأهداف مجتمعها ومحيطها، إذ يجب أن تسخر كل جهودها وتوجه كل أبحاثها ومواردها البشرية لخدمة وتنمية ذلك المحيط.

لكن واقع جامعاتنا ينبئنا بعكس ذلك إذ أن هذه العلاقة يشوبها الكثير من المشكلات وتمنعها العديد من العراقيل، وجدنا أبرزها مشكل المناهج والبرامج والتخصصات الجامعية التي لا تحظى بالقبول والرواج الكافي في سوق العمل والمحيط الاقتصادي ككل، لأن هذه البرامج والمناهج هي في واقعها مستوردة ليست وليدة هذه البيئة إنما هي وليدة بيئات أخرى، وهذه التخصصات إنما هي لغرض التكوين والتعليم الجامعي ليس لها علاقة باحتياجات المحيط، ثاني مشكل هو مشكل عدم موازنة مخرجات الجامعة مع متطلبات سوق العمل، وهذا العائق مرتبط بسابقه إذ أن طبيعة هذه التخصصات هي التي تؤدي إلى غياب الموازنة بين مخرجات الجامعة التي تكونت في هذه التخصصات مع متطلبات سوق العمل الذي لا يحتاج لمثل هذه التخصصات، أي أن كل منهما يعمل بمعزل عن الآخر، ومن هنا يظهر العائق الثالث وهو غياب التفاعلات بين الجامعة وبيئتها إذ أن الجامعة منعزلة في برج عاجي بعيدة عن واقع وعن قضايا وانشغالات واحتياجات

محيطها، أما العائق الرابع وهو مشكل التمويل غير الكافي الذي لا يمكن الجامعة من أن تؤدي واجبها نحو محيطها، خاصة غياب المخابر البحثية المجهزة والمعدة لإعداد بحوث علمية نتائجها تعد حلولا فعلية لمختلف مشكلات المحيط، كما أن الجودة يعد مشكلا آخر يعيق انفتاح الجامعة على محيطها الذي يعول كثيرا على مخرجاتها لكن ما يلاحظ على مخرجات الجامعة أنها مخرجات تعوزها الجودة وهذا راجع لطبيعة التكوين الذي تلقته في الجامعة، إذ أنه ذو طابع نظري أكاديمي فحسب كما أنها تخصصات في عمومها لا تحظى بالقبول والرواج الكافي في سوق العمل، وهذا كله انجر عنه تضخم واضح في عدد الطلبة وفي تخصصات غير مطلوبة مما انعكس بالسلب على العملية التعليمية والتكوينية وجودتها وبالتالي تخريج دفعات هائلة من الطلبة التي تعوزها الجودة ومنه تسهم في تنامي ظاهرة البطالة من جهة وتراجع في عجلة التنمية من جهة أخرى، وليس هذا فحس بل وجدنا مجموعة أخرى من المعوقات لكن تبقى هذه أبرزها وأهمها هذا كله استقيناه من البحث المعمق حول هذا الموضوع موضوع المعوقات، وحتى هذه النتائج المتوصل إليها فإنها تعد دافعا للباحثين للتعمق فيها أكثر ومحاولة إيجاد حلول فعلية وجذرية لها.

ومن خلال هذه النتائج ومن المحاور التي اشتملت عليها هذه الدراسة يمكن تقديم بعض من الاقتراحات والتي انبثقت من هذه الدراسة، والتي قد تعد حلولا لهذه المعوقات وكما أنها تعد مواضيع مقترحة للبحث فيها وهي متمثلة في:

- 1- إعادة النظر في منظومة الانتقاء والتوجيه بالنسبة للطلبة خريجي الثانويات وكذا طرق توزيعهم حسب التخصصات.
- 2- إعادة النظر في التخصصات الجامعية مع ضرورة دراسة البرامج والمقررات الدراسية التي هي وليدة بيئات خارجية كي تتلاءم مع بيئة وطبيعة الجامعة الجزائرية.
- 3- ضرورة ربط تخصصات الجامعة مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل كي تحدث المواءمة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل لسد احتياجات ذلك السوق من جهة ولحصول الخريجين على فرص للعمل مناسبة وملائمة لتخصصهم وهذا من أجل التخفيف في حدة البطالة.
- 4- ضرورة ربط أهداف الجامعة بأهداف مجتمعها ومحيطها وجعل رسالتها تنبثق من رسالته وهذا لتوحيد غايات وأهداف كل منهما وتسخيرها لخدمة التنمية.
- 5- ضرورة ربط أبحاث الجامعة بانشغالات ومشكلات محيطها مع توجيه نتائجها لحل تلك المشكلات.

6- ضرورة عقد شراكات واتفاقيات واضحة بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي كي لا تبقى منعزلة عن محيطها، وكي لا يبقى الاتصال منقطع بينهما كل منهما يعمل بمعزل وبشكل منفصل عن الآخر على الرغم من وجود علاقة تكاملية فيما بينهما.

7- ضرورة امتلاك الجامعة لمعرفة شاملة وواسعة عن تطورات سوق العمل المستمرة وهذا من أجل استمرارية مسيرته والعمل على تحقيقها، مع ضرورة ربط تخصصات الجامعة باحتياجات ومتطلبات سوق العمل فعليها مراعاة ذلك عند وضع تخصص جديد.

8- ضرورة الاستقلال المالي والتسييري للجامعة وهذا من أجل تحقيق الجودة للجامعة في أدائها وفي مخرجاتها، لأن لهذا انعكاس على سوق العمل وعلى المحيط السوسيو اقتصادي.

ومنه فإن هذه الاقتراحات هي بدايات لأبحاث جديدة وحتى هذا الموضوع سيكون حتما امتداد لمواضيع أخرى وأبحاث أخرى لأنه تناول جوانب ولربما أغفل جوانب أخرى، وهذا لأن الذات البشرية بطبيعتها ذات ناقصة، فأرجو من الباحثين القادمين أن يتداركوا هذا النقص لأن هذا الموضوع مهم جدا، إذ لا يجب على الجامعة أن تبقى بعيدة بمعزل عن محيطها فهو يحتاجها كثيرا ويعول عليها كثيرا، وأرجو أن تكمل هذه الجهود البحثية بالنجاح وأن تفعل على أرض الواقع لكي تنزل الجامعة من برجها العاجي وتعنى بقضايا محيطها وانشغالاته كي تؤدي وظيفتها المنوطة بها على أكمل وجه.

وفي الأخير فإن أفلحت في هذا العمل فتوفيق من الله وهداية وإن كان فيه نقص أو خلل فمن نفسي ومن الشيطان كما اختتم ابن خلدون مقدمته، والحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب باللغة العربية:

1. إحسان محمد الحسن: 2005، مناهج البحث الاجتماعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1.
2. أحمد إبراهيم أحمد: 2003، الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية- مصر.
3. أحمد الخطيب: 2003، البحث العلمي والتعليم العالي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، ط1.
4. أحمد محمد هلال: 2012، عولمة التعليم الجامعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
5. إستراتيجية تطوير التعليم الجامعي في العالم الإسلامي: 2008، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة إيسيسكوا، اتحاد جامعات العالم الإسلامي، الرباط-المغرب.
6. أشرف السعيد أحمد محمد: 2007، الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة-مصر.
7. بداري كمال وبوباكور فارس وحرز الله عبد الكريم: 2013، ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي إعداد وإنجاح التقييم الذاتي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
8. بلال خلف السكارنة: 2010، التخطيط الإستراتيجي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، ط1.
9. تشارلز دبليو سورنس وجولي أفيرست ويوودايان م موين: 2006، التميز في الجودة النوعية والأداء في التعليم العالي تطبيق نظام بالديرج في الجامعات والمعاهد، ترجمة: سمة عبد ربه، مراجعة: عبد اللطيف يوسف جابر، مكتبة العبيكان، السعودية، ط1.
10. ج ب - م ل: 2006، العولمة والتعليم الجامعي المضامين - المستقبل - دراسة حالة، ترجمة: السيد عبد العزيز البهواشي وسعيد بن حمد الربيعي وعبد الله بن علي الشبلي، عالم الكتب نشر توزيع - طباعة، القاهرة-مصر، ط1.
11. جودت عزت عطوي: 2009، أساليب البحث العلمي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.

12. جوزيف سي بيرك ومساعدوه: 2006، تحقيق المسؤولية في التعليم العالي التوازن بين المطالب العامة والأكاديمية والخاصة بسوق العمل، ترجمة: أسامة محمد إسبر، مراجعة، مصطفى عشوي، مكتبة العبيكان، السعودية، ط1.
13. حافظ فرج أحمد: 1987، التعليم الجامعي واقعه وقضاياها- اتجاهات تطويره، الصدر لخدمات الطباعة، نصر-مصر.
14. حسن شحاتة: 2001، التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بين النظرية والتطبيق، مكتبة الدار العربية للكتاب، نصر-مصر، ط1.
15. حسن محمد حسان ومحمد عروة مجاهد وفكري محمد السيد علي: 2008، التعليم الجامعي الخاص التطور والمستقبل، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة-مصر.
16. حسين بهاء الدين: 1999، التعليم والمستقبل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
17. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: 2009، التنمية اجتماعيا- اقتصاديا-سياسيا- إداريا- بشريا، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية-مصر.
18. خضير كاظم حمود وياسين كاسب الخرشة: 2011، إدارة الموارد البشرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، ط4.
19. خلود صابر: 2007، استقلال الجامعة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر.
20. خليل محمد حسن الشماع وخضير كاظم حمود: 2009، نظرية المنظمة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، ط4.
21. دونيس بيدار وجون بيير بيشار: 2010، الابتكار في التعليم العالي، ترجمة: محمد المقريني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت-لبنان، ط1.
22. رافدة عمر الحريري وسعد زناد دروش: 2010، القيادة وإدارة الجودة في التعليم العالي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1.
23. رجاء وحيد دويدري: 2002، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، دار الفكر دمشق، سورية، ط1.
24. رشدي أحمد طعيمة ومحمد بن سليمان البندري: 2004، التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير، دار الفكر العربي للطبع والنشر، نصر-مصر، ط1.

25. رمزي أحمد عبد الحتي: 2005، التعليم العالي الإلكتروني محدثاته ومبرراته ووسائله، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية-مصر، ط1.
26. زويتي سارة وآخرون: 2019، الاتصال البيداغوجي الجامعي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1.
27. سامي سلطي إعريفج: 2001، الجامعة والبحث العلمي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1.
28. سعيد بن حمد الربيعي: 2008، التعليم العالي في عصر المعرفة التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1.
29. سعيد التل: 1997، الدراسة في الجامعة، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1.
30. سعيد جاسم الأسدي: 2013، فلسفة التربية في التعليم الجامعي والعالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، مكتبة العلامة الحلي للنشر والتوزيع، العراق، ط1.
31. سمير نعيم أحمد: 1993، النظرية في علم الاجتماع، مكتبة الهدايا، مصر.
32. سوسن شاكر مجيد ومحمد عواد الزيادات: 2008، الجامعة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1.
33. سيد جاب الله: 2004، التعليم والتنمية رؤية نظرية ودراسة واقعية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1.
34. شبل بدران وجمال الدهشان: 2001، التجديد في التعليم الجامعي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة-مصر.
35. شبل بدران وكمال نجيب: 2006، التعليم الجامعي وتحديات المستقبل، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية-مصر، ط1.
36. شبل بدران: 2006، ديمقراطية التعليم في الفكر التربوي النقدي، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الإسكندرية-مصر، ط1.
37. صالح عبد الرضا رشيد وإحسان دهش جلاب: 2008، الإدارة الإستراتيجية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.

38. صلاح الدين شروخ: 2003، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة-الجزائر.
39. ضياء الدين زاهر: 2006، مستقبل التعليم الجامعي العربي رؤى تنموية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية-مصر، ج1.
40. ضياء الدين زاهر: 2006، مستقبل التعليم الجامعي العربي رؤى تنموية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية-مصر، ج2.
41. عبد الراضي حسن المراغي: 2008، تطبيق نظام ضمان الجودة التعليمية والاعتماد لتطوير التعليم الجامعي وقبل الجامعي، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، ط1.
42. عبد الرزاق بن حبيب: 2013، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط5.
43. عبد السلام مخلوفي وكمال برياوي: د.ت، دور نظم الاتصالات الإدارية في عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، الجزائر.
44. عبد العزيز بن عبد الله السنبل: 2004، التربية والتعليم في الوطن العربي، دار المريخ للنشر والتوزيع الرياض-السعودية.
45. عبد الغني عبود وجابر عبد الحميد: 2001، الإدارة الجامعية في الوطن العربي، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر.
46. عبد الله محمد عبد الرحمن: 1991، سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دار المعرفة الجديدة، الأزاريطة-مصر.
47. عدنان أبو مصلح: 2006، معجم علم الاجتماع، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، دار المشرق الثقافي، عمان-الأردن، ط1.
48. عدي عطا: 2011، معايير الجودة والأداء والتقييم في مؤسسات التعليم العالي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان-الأردن، ط1.
49. علي أحمد مذكور: 2000، التعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل، دار الفكر العربي، نصر-مصر، ط1.
50. علي السيد الشخبي: 2012، أفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر، ط1.

51. علي راشد: الجامعة والتدريس الجامعي، 2007، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة-السعودية.
52. علي عباس: 2010، أساسيات علم الإدارة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، ط5.
53. علي ليلة: 2006، النظرية الوظيفية وتحليل المجتمع، مكتبة الكتب العربية، مصر.
54. علي معمر عبد المؤمن: 2008، البحث في العلوم الاجتماعية، منتدى سور الأزيكية، دار الكتب الليبية، بنغازي-ليبيا، ط1.
55. عماد أبو الرب وآخرون: 2010، ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1.
56. عمار بوحوش ومحمد محمود الذنبيات: 2016، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط8.
57. عمر وصفي عقيلي: 2005، إدارة الموارد البشرية المعاصرة بعد إستراتيجي، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، ط1.
58. فريد النجار: 2000، إدارة الجامعات بالجودة الشاملة: إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، ط1.
59. فؤادة عبد المنعم البكري: 2005، الاتصال الشخصي في عصر تكنولوجيا الاتصال، عالم الكتب نشر وتوزيع وطباعة، القاهرة-مصر، ط2.
60. فوزي عبد الخالق وعلي إحسان شوكت: 2007، طرق البحث العلمي، المفاهيم والمنهجيات، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية-مصر.
61. كمال محمد المغربي: 2006، أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1.
62. لمياء محمد أحمد السيد وحامد عمار: 2002، العولمة ورسالة الجامعة رؤية مستقبلية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة-مصر، ط1.
63. لمياء مرتاض نفوسي: 2015، ديناميكية البحث في العلوم الإنسانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

64. مجيد الكرخي: 2009، التخطيط الإستراتيجي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
65. محمد بوعشة: 2000، أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي بين الضياع وأمل المستقبل، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط1.
66. محمد حمدان: 2007، معجم مصطلحات التربية والتعليم، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1.
67. محمد زكي أبو النصر: 2008، لياقة التصميم المنهجي للبحث الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر.
68. محمد صبري الحوت وناهد عدلي شاذلي: 2007، التعليم والتنمية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة-مصر.
69. محمد عبد السلام حامد وهمام بدرأوي زيدان والسيد السيد محمود البحيري: 2008، تمويل التعليم الجامعي واتجاهاته المعاصرة، عالم الكتب نشر - توزيع - طباعة، القاهرة-مصر، ط1.
70. محمد عبد الفتاح محمد: 2003، التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية-مصر.
71. محمد عوض الترتوري وأغادير عرفات جويحان: 2006، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، ط1.
72. محمد محمود الجوهري: علم اجتماع التنمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، ط1، 2010.
73. محمد نبيل جامع: 2013، تطوير التعليم العالي في ظل النهضة العربية المعاصرة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية-مصر.
74. محمد وليد البطش وفريد كامل أبو زينة: 2007، مناهج البحث العلمي، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1.
75. محمود عباس عابدين: 2003، قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية، تقديم حامد عمار، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة-مصر، ط1.

76. مراد بن أشنهو: 2010، نحو الجامعة الجزائرية تأملات حول مخطط جامعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
77. مصطفى خلف عبد الجواد: 2011، نظرية علم الاجتماع المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، ط2.
78. موريس أنجرس: 2004، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصبه للنشر، الجزائر.
79. ناجي بدر إبراهيم: د.ت، الأساليب الكمية في علم الاجتماع، الإسكندرية-مصر.
80. ناصر دادي عدون: 2004، إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي دراسة نظرية وتطبيقية، دار المحمدية العامة، الجزائر.
81. ناصر قاسيمي: 2017، التحليل السوسولوجي نماذج تطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
82. هاشم فوزي دباس العبادي ويوسف حجيم الطائي وأفنان عبد علي الأسدي: 2007، إدارة التعليم الجامعي مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
83. هاشم يحي الملاح: 2013، قضايا وهموم جامعية ومجتمعية عامة دراسات في التعليم العالي وتحديات المستقبل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1.
84. هشام يعقوب مريزيق وفاطمة حسين الفقيه: 2008، قضايا معاصرة في التعليم العالي، دار الرياسة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
85. الهلالي الشربيني الهلالي: 2007، التعليم الجامعي في العالم العربي في القرن الحادي والعشرين، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية-مصر.
86. وائل عبد الرحمن التل وعيسى محمد قحل: 2007، البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط2.
87. وفاء محمد البرعي: 2002، دور الجامعة في مواجهة الفكر التطرفي، تقديم: شبل بدران، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية-مصر، ط1.

88. يعقوب نشوان: 2005، التربية في الوطن العربي في مشارف القرن الحادي والعشرين، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1.

89. يوسف حجيم الطائي و آخرون : 2009، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، الطبعة العربية.

90. يوسف مسعداوي: 2013، أساسيات في إدارة المؤسسات، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر .

ثانيا: المعاجم والقواميس:

91. جرجس ميشال جرجس: 2005، معجم مصطلحات التربية والتعليم، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، ط1.

92. مجدي عزيز إبراهيم: د.ت، موسوعة التدريس، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، ج2.

93. محمد السيد علي: 2011، موسوعة المصطلحات التربوية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، ط1.

94. نايف القيسي: 2010، المعجم التربوي وعلم النفس، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، دار المشرق الثقافي، عمان-الأردن.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

95. أحلام مخبي: 2006-2007، تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك دراسة حالة شركة الأشغال العامة للطرق، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة-الجزائر.

96. بوعطيط جلال الدين: 2008-2009، الاتصال التنظيمي وعلاقته بالأداء الوظيفي دراسة ميدانية على العمال المنفذين بمؤسسة سونلغاز عنابة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير علم النفس تنظيم وعمل كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر.

97. حسان بن أسباع: 2013-2014، سياسات التعليم العالي في الجزائر دراسة ميدانية في بعض جامعات الشرق الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر.

98. ححوف فتيحة: 2007-2008، معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين دراسة ميدانية في جامعات سطيف-قسنطينة-مسيلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص إدارة وتنمية الموارد البشرية، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع والديمغرافيا.
99. حورية بولعويدات: 2007-2008، استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية بمؤسسة سونلغاز فرع تسيير شبكة نقل الغاز بالشرق gtrg قسنطينة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الاتصالات والعلاقات العامة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة-الجزائر.
100. رائف شحادة نايف شحادة: 2008، العلاقة بين أنماط السلوك القيادي وأنماط الاتصال لدى الإداريين الأكاديميين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين، جامعة الوطنية كلية الدراسات العليا.
101. سليمة بوطوطن: 2008-2009، اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو المناخ التنظيمي السائد في الجامعة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس الاجتماعي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.
102. صبرينة رماش: 2008-2009، الفعالية الاتصالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية في الشركة الوطنية للكهرباء والغاز رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة-الجزائر.
103. طبيش ميلود: 2010-2011، الاتصال التنظيمي وعلاقته بالتفاعل الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة دراسة ميدانية بإذاعة سطيف الجهوية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع فرع علم اجتماع الاتصال في المنظمات، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة ورقلة-الجزائر.
104. العربي بن داود: 2007-2008، فعالية الاتصال التنظيمي في المؤسسة العمومية الجزائرية دراسة ميدانية بمركب الرافعات والمجارف عين السمارة قسنطينة، مذكرة مكملة لنيل شهادة

- الماجستير في علم الاجتماع تخصص تنمية الموارد البشرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمقراطية، جامعة منتوري قسنطينة.
105. غربي صباح: 2013-2014، دور التعليم العالي في خدمة المجتمع المحلي دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع تخصص تنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة-الجزائر.
106. فردي لخضر: 2007-2008، الأطروحات في الجامعات الجزائرية: واقع وآفاق دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة.
107. لعنان مسيكة: 2001-2002، ثقافة استثمار الوقت في الوسط الطلابي دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تنمية الموارد البشرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة.
108. مامن فيصل: 2017-2018، دور الجامعة في التنمية الإقليمية، دراسة ميدانية بجامعة عباس لغرور خنشلة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار - عنابة.
109. محمد بن علي المانع: 2006، تقنيات الاتصال ودورها في تحسين الأداء دراسة تطبيقية على الضباط العاملين بالأمن العام دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الإدارية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا قسم العلوم الإدارية، الرياض.

رابعاً: المقالات:

110. دناقة أحمد: 2015، واقع الشراكة بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي، تحليل سوسيولوجي، الساور للدراسات الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد الأول، ديسمبر.
111. دنبري لطفى: 2010، مقترحات لتطوير التعليم ومناهجه في ظل تأثيرات العولمة، إشراف: فضيل دليو، العولمة والهوية الثقافية، سلسلة أعمال الملتقيات، مخبر علم الاجتماع والاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة، الجزائر.
112. زينب حسن حسن: 1987، دراسة تحليلية لتجربة الجامعات الإقليمية في مصر، إشراف: سعيد إسماعيل علي: التعليم الجامعي في الوطن العربي، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة-مصر، المجلد 13.

113. ساجد شرقي: 2008، دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، العدد 10.
114. سامية فرفار: 2010، واقع تدريس العلوم الاجتماعية في الجامعة الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 10.
115. سليمان بومدين وعبد الفتاح العلمي: 2008، الاتجاهات العالمية للتعليم بين العولمة والتنمية المستدامة، في: قابلية التشغيل والإدماج المهني لحاملي شهادات التعليم العالي، بسكرة-الجزائر.
116. غربي صباح: 2008، الاستثمار في التعليم ونظرياته، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، بسكرة-الجزائر، جانفي-جوان.
117. فضيل دليو والهاشمي لوكيا وميلود سفاري: 2006، المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة-الجزائر، ط2.
118. لحسن بو عبد الله ومحمد مقداد: د.ت، تقويم العملية التكوينية في الجامعة، دراسة ميدانية جامعات الشرق الجزائري، الجزائر.
119. مولود سعادة وفضيل دليو: 1999، علاقة الجامعة بالمحيط من خلال بعض النماذج التقييمية، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 2، السنة الثانية، سبتمبر.
120. نور الدين بن الشيخ: 1999، علاقة التعليم بالتنمية في المجتمع، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 2، السنة الثانية، سبتمبر.
121. نوري منير مبارك نعيمة وبوزيان الرحمن هاجر: د.ت، الاتصالات الإدارية وأهميتها في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية التوصيات والمتطلبات.
122. الوناس مزباني: 2011، معوقات الاتصال التربوي في الجامعة الجزائرية دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة قاصدي مرباح وقلعة، دراسات نفسية وتربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، عدد 7، ديسمبر.
123. يوسف عنصر: 2010، العولمة ومناهج التعليم في الجامعات نظام (ل م د) في الجزائر نموذجا، إشراف: فضيل دليو، العولمة والهوية الثقافية، سلسلة أعمال الملتقيات، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة، الجزائر.

خامسا: المجالات:

124. بن عيسى علال: 2008، الجامعة الجزائرية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية الوطنية والدولية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، منشورات جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، العدد 3، جوان.
125. بيبي وليد: 2016، خريجو الجامعات الجزائرية عمال المعرفة بين وهم العمل وهاجس البطالة الذكية، الإنسان والمجال، مجلة دولية علمية محكمة تصدر عن معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي نور البشير بالبيض، الجزائر، العدد 3، أفريل.
126. دلال بوعتروس ومنند بوكرب: 2015، إشكالية التنسيق بين سياسة التعليم العالي وسياسة التشغيل في الجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، الجزائر، العدد الأول، جوان.
127. الشريف بقة وفايزة محلب: 2010، تأثير التحليل البيئي كآلية من آليات اليقظة الاستراتيجية في بناء الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية برج بوعرييج وسطيف، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد 2، جوان.
128. طواهرية فتيحة: 2010، علاقة الجامعة بالمجتمع المحلي الإنسان والمجال، مجلة دولية علمية محكمة تصدر عن معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي نور البشير بالبيض، الجزائر، العدد 3، أفريل.
129. عزيز قودة: 2013، التنظيم الإستراتيجي وتنمية الموارد البشرية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 13، ديسمبر.
130. علوط الباتول ومجبري سلمة: د.ت، الجامعة وسوق العمل أي علاقة وأي استفادة؟، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، الجلفة-الجزائر.
131. قديد ياقوت وبوقناديل محمد: 2014، تحليل نفقات تسيير قطاع التعليم العالي في الجزائر، المجلة الجزائرية للمالية العامة، الجزائر، العدد 4، ديسمبر.
132. نصر الدين بن نذير وفائزة بعيليش: 2015، دور مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التوافق بين مخرجاتها وسوق العمل في الجزائر، جامعة المدية نموذجا، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليلة 2، الجزائر، العدد 13، ديسمبر.

133. الهاشمي بن واضح: 2014، متغيرات البيئة الخارجية وأثرها على أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، حالة شركة موبيليس الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، الجزائر، العدد 10.

سادسا: المراجع باللغة الأجنبية:

134. Boubaker ben bouzid : comminication sur la reforme de l'enseignement supérieur conseil nationale de transition, octobre.
135. Djaidet h :2014، relation université–environnement économique, revue de l'économie et du développement– laboratoire LDLD médéa, numéro 02, janvier.
136. Eugen pusic:1972، social welfare and social development the hge paris institute of social.studes.
137. Frank a g:1967، capitalism and under developed in latin amirica new York monthly review press.
138. Gholo mohammed:1987، lessingnification possible de la recentre des etude universitaire reforme alternative ou contre forme annale de l'université d'alger.q.p.v.
139. Margret s:1974، Gordon higher education and the babor market m grow hill book company.
140. Max siposin:1975، introduction to social work practice n.y.max mellan publishing co inc.
141. Office national des statistiques :2018، recensement preliminary results of the geberal de la population et de l'hbitat 2008 population census accessedon; 2–7.
142. Olivier basdevant : 2002 ،croissance et formation revue d'économie politique.
143. Saleem badat : 2016 ،the role of higer education in society valuing higer education hers–sa academy 2009 university of cape tawh graduate of business.

144. Vaizey j: 1962 ، the economics of education; London; faber and faber.
145. Webster.w : 1976 ،new collegiate dictionary u.s.a merriam co.
- سابعاً: المواقع الالكترونية:
146. [https:// ar.wikipedia-org/wiki](https://ar.wikipedia-org/wiki). 2020 آخر تعديل لهذه الصفحة 12 مارس الساعة 21-09/2020-03-21 / 21-06
147. <https://mawdoo3.com>-37/ 2019 كتابة غادة الحلايفة آخر تحديث 3 فيفري 21-10 / 2020-03-21 / 22
148. <http://www.univ-skikda.dz/index.php/ar/2012-12-19> / 21-03-2020 / 15-21
149. <https://www.marefa.org/21-03-2020/14-40>
150. <Http://www.univ-eltarf.dz/02-04-2020/15-20>

قائمة الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية



استمارة بحث حول موضوع:

معوقات انفتاح الجامعة على محيطها

السوسيو-اقتصادي

دراسة ميدانية بجامعة سكيكدة والطارف

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل م د) في تخصص علم اجتماع التنمية

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

بن زروق جمال

من إعداد الطالبة:

مدار هدى

ملاحظة:

نرجو من سيادتكم المساهمة في الإجابة على أسئلة هاته الاستمارة بكل صدق وصراحة، بغرض مساعدتنا للوصول إلى نتائج موضوعية وعلمية، بوضع علامة (x) في الخانة المناسبة.

ونحيطكم علما أن المعلومات الواردة بهاته الاستمارة سرية ولن تستعمل إلا لأغراض البحث

العلمي.

السنة الجامعية: 2019/2018

المحور الأول : بيانات أولية عن المبحوثين :

1 - الجنس : ذكر أنثى

2 - السن:.....

3 - الدرجة العلمية : أستاذ التعليم العالي

أستاذ محاضر قسم أ

أستاذ محاضر قسم ب

أستاذ مساعد قسم أ

أستاذ مساعد قسم ب

4 - الأقدمية في العمل : أقل من 05 سنوات

[05-10] سنوات

[11-16] سنة

أكثر من 16 سنة

5 - الكلية التي تنتمي إليها: كلية العلوم والتكنولوجيا

كلية علوم الطبيعة والحياة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية

كلية الآداب واللغات

6 - المخبر الذي تنتمي إليه:.....

7 - نوع مشروع البحث المنضم إليه:.....

- المحور الثاني: بيانات متعلقة بمدى وجود علاقات بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي:

8 - حسب رأيك هل توجد علاقات بين الجامعة ومحيطها؟.

نعم لا

9 - إذا كانت الإجابة بنعم هل العلاقات الموجودة بين الجامعة والمحيط تتمثل في:

- استقبال طلبة بأعداد كبيرة وبمختلف المستويات.
- تمويل ودعم مادي.
- أنشطة ومواضيع بحثية للطلبة لسنوات التخرج تخص مؤسسات المحيط.
- أعداد هائلة من الخريجين دون مراعاة للمطلوب وللمواصفات التي يتطلبها سوق العمل.
- استشارات تقدمها الجامعة للمؤسسات المحيطة بها.
- أخرى تذكر.....

10 - هل تشارك الجامعة في تغطية ومواكبة معظم المناسبات والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمحيط الخارجي؟.

نعم لا

11 - إذا كانت الإجابة بنعم فيما تتمثل هذه التغطيات؟.....

12 - هل توجد اتفاقيات وشراكات عمل بين الجامعة ومختلف مؤسسات المحيط بغية تطبيق نتائج بحوثها العلمية على أرض الواقع؟.

نعم لا

13 - في حالة الإجابة بنعم ففيمما تتمثل هذه الاتفاقيات؟.....

14 - أما إذا كانت الإجابة بلا فلماذا يرجع سبب ذلك؟.....

15 - هل تعمل الجامعة على نشر الوعي الثقافي والاجتماعي بالمشاركة في جميع المناسبات الثقافية والوطنية والمحلية بالمحيط الخارجي؟.

نعم لا

16 - إذا كانت الإجابة بنعم اشرح كيف يتم ذلك؟.....

17 - هل يقدم الأساتذة بالجامعة ندوات ومحاضرات بالمحيط الخارجي تخص بعضا من مواضيع الساعة؟.

نعم لا

18 - في حالة الإجابة بنعم فيم تتمثل مواضيع هذه الندوات والمحاضرات؟.....

19 - أما في حالة الإجابة بلا فلماذا؟.....

20 - هل تقدم الجامعة الاستشارات العلمية للمؤسسات والشركات في المحيط الخارجي؟.

نعم لا

21 - هل سبق وأن أنجزت الجامعة بحوث علمية بطلب من مؤسسات أو هيئات محلية؟.

نعم لا

22 - هل نتائج البحوث التي تقوم بها الجامعة تستفيد منها المؤسسات والهيئات المحلية؟.

نعم لا

23 - هل توفر الجامعة التمويل الكافي للقيام بالبحوث العلمية تماشيا مع سوق العمل؟.

نعم لا

24 - هل تقدم مؤسسات المحيط التمويل والدعم المادي الكافي للجامعة للقيام بحوث علمية من شأنها حل مشكلات تلك المؤسسات؟.

نعم لا

25 - في حالة الإجابة بنعم فيم يتمظهر ذلك؟.....

26 - أما إذا كانت الإجابة لا فلماذا يرجع ذلك؟.....

27 - هل للمحيط ثقة بنتائج البحوث العلمية التي تنتجها الجامعة؟.

نعم لا

28- إذا كانت الإجابة بنعم فهل يستند إليها كمرجعية رئيسية لحل مختلف مشكلاته؟.

نعم لا

29 - حسب رأيك ما هي العوائق التي تحول دون تحقيق شراكة فعلية بين الجامعة ومحيطها؟.....

المحور الثالث: بيانات حول دور الاتصال التنظيمي ومعرفة متطلبات سوق العمل في انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي:

30 - تعمل الجامعة على الانفتاح على محيطها خاصة سوق العمل من خلال قيامها بالآتي:

- تزويد السوق بكفاءات بشرية مؤهلة وفعالة.

- القيام ببحوث علمية مواضيعها الرئيسية تلك المشكلات التي يعاني منها المحيط.
- وضع برامج وتخصصات تكون خادمة ومتوافقة مع احتياجات المحيط ومتطلبات سوق العمل.
- المشاركة في معظم القضايا والمناسبات والتظاهرات المجتمعية.
- أخرى تذكر.....

31- عند قيام الجامعة بوضع برنامج أو تخصص جديد هل تراعي في ذلك طبيعة المحيط الذي تعمل ضمنه وكذا الاحتياجات الفعلية لسوق العمل على وجه الخصوص؟.

نعم لا

32 - في حالة الإجابة بنعم أعط مثلا على ذلك من واقع الجامعة التي تعمل بها.....

33 - هل ما تقدمه الجامعة من مخرجات هو فعلا ما يتطلبه سوق العمل؟.

نعم لا

34 - في حالة الإجابة بلا فهل هذا دليل على وجود فجوة بين مخرجات الجامعة وما ينتظره سوق العمل من الجامعة؟.

نعم لا

35 - في حالة الإجابة بنعم فقيم لتمثل هذه الفجوة بمعنى أين موطن الخلل؟.....

36- هل النظام الإداري للجامعة له توجه نحو سوق العمل؟.

نعم لا

37 - هل تستوعب الجامعة الأعداد الهائلة من خريجي الثانويات بالمحيط؟.

نعم لا

38 - إذا كانت الإجابة بنعم فهل حسب رأيك يسبب هذا عائقا في علاقة الجامعة بمحيطها خاصة مشكل اختلال التوازن بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل؟.

نعم لا

39 - لماذا؟.....

40 - هل تحرص الجامعة على خلق موازنة بين مخرجاتها ومتطلبات سوق العمل؟.

نعم لا

41 - في كلتا الإجابتين اشرح لماذا؟.....

42 - هل تعتمد الجامعة على مشاكل واحتياجات المحيط الاجتماعية كمصدر من مصادر تأليف كتبها وتقاريرها العلمية؟.

نعم لا

43 - في حالة الإجابة بلا لماذا؟.....

44 - هل تأخذ الجامعة بمقترحات وتطلعات مؤسسات سوق العمل عند اتخاذ إجراءات إدارية؟.

نعم لا

45 - هل تزود الجامعة المحيط بالكوادر البشرية المؤهلة لخدمته؟.

نعم لا

46 - هل تمتلك الجامعة معرفة واسعة لحاجات مؤسسات المحيط من حيث نوعية وكفاءة الخريجين؟.

نعم لا

47 - هل توفر الجامعة فرص عمل أوسع لأبناء المحيط التابعة له؟.

نعم لا

48 - هل تؤمن الجامعة الموازنة بين مختلف تخصصات مخرجات التكوين الجامعي واحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية الشاملة والمستدامة للمحيط؟.

نعم لا

49 - في حالة الإجابة بلا اشرح لماذا؟.....

50 - هل البحوث في إطار الماجستير أو الدكتوراه موجهة لتناول قضايا ومشكلات مرتبطة بالمحيط؟.

نعم لا

51 - هل المخابر على مستوى الجامعة بصدد القيام ببحوث علمية تخدم التنمية المحلية؟.

نعم لا

52 - حسب رأيك كيف ترى عملية الاتصال بين الجامعة ومحيطها؟.....

المحور الرابع: بيانات متعلقة بكيفية عمل جودة التعليم ونوعية التخصصات والبرامج الجامعية على انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي:

53 - هل نوعية البرامج والتخصصات الموجودة على مستوى الجامعة تعد عائقا أمام انفتاح الجامعة على محيطها؟.

نعم لا

54 - لماذا؟.....

55 - هل تراعي التخصصات والبرامج في الجامعة حاجات ومتطلبات سوق العمل والمحيط السوسيو اقتصادي؟.

نعم لا

56 - هل تنعكس جودة أداء الجامعة وجودة مخرجاتها على المحيط السوسيو اقتصادي؟.

نعم لا

57 - هل ترتبط البرامج التعليمية بالواقع العملي؟.

نعم لا

58 - هل هناك توافق بين المقررات التعليمية وبين المعايير العالمية والتطورات التكنولوجية؟.

نعم لا

59 - هل يحرص الأساتذة على استخدام التقنيات الحديثة في العملية التدريسية بشكل يتماشى مع متطلبات سوق العمل؟.

نعم لا

60 - هل طرق التقييم والإمتحانات تساعد على تقييم جيد لمكتسبات الطالب؟.

نعم لا

61 - هل هناك توافق بين المقررات التعليمية وقدرة استيعاب الطالب؟.

نعم لا

62 - هل الأعداد المرتفعة للطلبة تشكل عائقا أمام تكوين نوعي من حيث:

- الإشراف والتأطير.

- الإكتظاظ في الأقسام.

- الممارسة العملية في المخابر.

63 - هل الطلبة يستفيدون من أعمال تطبيقية كافية للموازنة بين النظري والتطبيقي في التكوين؟.

نعم لا

64 - هل توفر الجامعة تجهيزات ومخابر كافية لتعزيز الجانب التطبيقي من تكوين الطلبة؟.

نعم لا

65 - هل التكوين القاعدي للطالب يساهم في انحدار المستوى العام في الجامعة؟.

نعم لا

66 - في حالة الإجابة بنعم فما هي العوامل الكامنة وراء انحدار المستوى العام للطلبة؟.....

67 - هل تمنح المؤسسات المحلية فرص للطلبة لإجراء تكوين تطبيقي بها؟.

نعم لا

68 - هل يجد الطلبة صعوبة في إنجاز بحوثهم في المؤسسات والإدارات المحلية؟.

نعم لا

69 - في حالة الإجابة بنعم فما هي العوامل الكامنة وراء عدم تجاوب وتعاون هذه المؤسسات مع الجامعة؟.....

70 - هل يتمتع خريجو الجامعة بكفاءة عالية تؤهلهم لإتقان عملهم في بداية التعيين؟.

نعم لا

71 - في حالة الإجابة بلا لماذا؟.....

72- حسب رأيك هل ما يعيق انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي يتمثل في:

- مشكل التمويل غير الكافي لإجراء البحوث العلمية التي من شأنها خدمة المحيط.
- جودة أداء الجامعة وجودة مخرجاتها من كفاءات بشرية وبحوث علمية.
- عدم موازنة مخرجات الجامعة مع متطلبات سوق العمل.
- غياب التفاعلات الإيجابية بين الجامعة والمحيط.
- نوعية البرامج والتخصصات الجامعية لا تتوافق مع المحيط.
- أخرى تذكر.....

73 - إضافة أخرى تريد تقديمها:.....

شكرا على تعاونكم

قائمة المحكمين:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة
أ.د/ قيرة اسماعيل	أستاذ التعليم العالي	20 أوت 1955 سكيكدة
أ.د/ بن زروق جمال	أستاذ التعليم العالي	20 أوت 1955 سكيكدة
أ.د/حميدشة نبيل	أستاذ التعليم العالي	20 أوت 1955 سكيكدة
أ.د/وشنان حكيمية	أستاذ التعليم العالي	20 أوت 1955 سكيكدة
أ.د/بن تروش عماد	أستاذ التعليم العالي	الشاذلي بن جديد الطارف
أ.د/تريكي حسان	أستاذ التعليم العالي	الشاذلي بن جديد الطارف
أ.د/غريب منية	أستاذ التعليم العالي	الشاذلي بن جديد الطارف